بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله الذى الهمنا حقائق المعانى ودقائق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالعلم
فى هذا المقام معناه اللغوى وهو الاعلام مطلقا لا خصوص ما اريد معناه العرفى
اعنى القاء الخبر فى قلب الغير بلا استدلال فكرى منا الى تكلف وبحقائق المسائل
القس الاول اما الجهل المركب فشامل للغوى الذى تذكره واما الجهل عما به التفاوت هو
مبنى ما تقرر من ان جهل كل شئ مسائله وعدة المصنوع وسائر المبادى جزء من
مسائل جميع الحقائق فلا يتصور ان جهل العلم جميع مسائله لا جميع منها والبناء على
جواز تبدل علم المكلف بالاذهان فى بعض مسائل العلم
او لم يستنبط بعد فالعالم بجميع ما سواه عالم بالمعانى على ان المعانى عبارة عن
المسائل فاذا لم يستنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعانى او على تعدد جهته
باعتبار المحال المختلفة فهو بدقائق البيان مسائل الجواهر والعرض صار دقيقا اى
خافيا واصل الدقة ضد الغلظ وفى الكلام استعارة الى ان العلم هو المعانى والبيان
لا علم المعانى وعلم البيان الان تحمل على حذف مضاف هو المضاف فى الاصل لحقائق رمضان

رمضان يعلم ان العلم بتمام رمضان وجه التخصيص اى لخصوص الدقائق بالبيان ما سياتى
فى منع الشق الاول من ان فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى وانه منه بمنزلة
المركب من المفرد فكان الحق باسم الدقة منه ان عدت فلم يذكر البديع كما ذكره الفاضلين
الاخيرين اصيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة
لعل وجه ان يعلم فى البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقائق البيان
اشارة الى ما معا وابتدا الدقائق بالنسبة الى البديع اما لغلبة اولان
وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
فكان فيه زيادة اعتبار ليست فى المعانى ويحتمل ان يراد بدقائق المعانى الامور الدقيقة
او الملتبسة التى هى الصور الذهنية مطلقا من حيث انها وحقيقة وبالبيان بيان اظهار
تلك الصور اعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير فان البيان فى الاصل مصدر بان
اذا ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم اجعل اسما لما به تبيين
كالغطاء لما يتغطى به ولعل هذا يكون المرام فى المعانى اشارة الى استفاضة مادته ثم
والمرام فى دقائق البيان الى ما هو اللائق بحال المخاطبين مناسب صنيع التاليف اشد المناسبة
ثم وجه التخصيص فى الاستعارة بان جعل الدقة صفة الالفاظ المختلفة لوضوح الدلالة
وخفائها منه حيث دلالتها على معانيها اظهر منه جعلها صفة للصور الذهنية من حيث
هى هى واتصافها بها وذلك واضح وخصصنا ببدائع الايادى وروائع الاحسان
الاصل الخاطر المخصوص وما سيقرع سمعك ان شاء الله تعالى الباء على المقصور عليه
اعنى عالما لذى حسب حال المقال بريد اى المقال له دون غيره لكن التابع فى
الاستعمال اراد غالبا على المقصور اعنى الخاص وهو المراد هنا كما فى قولهم كبقى
برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التخصيص والافراد او على جعل التخصيص
مجازا عن التخصيص مستعملا فى العرف والبدائع جمع بديعة بمعنى الغريبة والايادى جمع اليد

[illegible] الفرق بينهما ان اللطف فى التوجيه [illegible] لم يرد به الا المعنى الواحد واما فى صورة التعقيد
[illegible] لبيان مستقل فاعناه الحسن [illegible] الاخير مراد بلطف او تحذف دال على ذكر
[illegible] فكيف [illegible] ياه فتت [illegible] فى الحمد المذكور

الايدى جمع اليد وهى الارفاق المقصورة يستعمل فى النعم مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم
بمنزلة العلة الفاعلية والصورية على المعلول كما سيجئ فى البيان وقيل بينهما مقابلة
من ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدى وبمعنى النعمة على الايادى فيرد عليه انه اصل
يد يدى وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم التابع استعمال الايادى فى
النعم والايدى فى الاعضاء وقد يقطع البعض عن البعض والعلة قال الاخفش قد يكون فى
شرح التسهيل للصباح ان الايادى حقيقة عرفية فى النعم وان كانت فى الاصل مجازا
غير ان الروايع الجامع رائعة من الروع بمعنى الاعجاب او من راعنى الشئ اى اعجبنى او من الريع
وهو النماء والزيادة فكانه مبنى على تاويل الاحسان بالبعيد كما سنذكره من الاضافة
بيانية واما جمع رايع او رائع على الاسماء والعلامة قد ذكر الاباظى فى اضاح التصريح
قال سيبويه للاسم المذكر الذى ان فاعلا صفة اذا كان فى فعل ذوى العقول نحو فاعل
الا ما ذكر فى جاءت نوادر وهى فارس وفوارس وفلك وفوالك وناكس وفواكس
عاقلا للعقلاء وجمعت هذا الاخير بيانية للموصوفين بحيث من كان فى حزب قطعه
وعلم نفعه واقواه الاحسان لغاية البسيط مع وقوع المصدر على القليل والكثير الفتق
بحكم نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكم على الاشياء على
ما ينبغى فى نفس الامر والعمل على وفق العقوات والبناء والتشييد والنظام فى الاصل ما
ينظم به اللولو والمراد بهما امور العالم والوفق مساعدة يقال هذا يوافقك ووفق بينهما
اى قربهما بين قدر كما بينهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الى عزيمة الرجل
واللام فيه للعهد عن الاضافة او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الوجهين ثم هذه الجملة
اعنى الفتق بحكمة الخ استيناف جوابا عن سؤال نشا من الكلام السابق كانه قيل
لم الموصوف حقايق الخلق وتوجيه الجواب انه انما فتق انظام العالم بحكمة وذلك الاتقان يقتضى
الاتيان بحقايق الخلق ودقايق البيان كما لا يخفى لا بد من الوصف بدلا او استئنافا كما

الاستعمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم كون الجملة الاولى فى حكم السقوط كما سيجئ
انشاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصل بما قبلها فصلت فصل
الجواب عن السؤال وعلا الخ فى كمال الاتصال بينهما كانه لما احتاج الى الوصف
لاقتضاء المقابلة المصدرة الى الربط لكن يحسن هذا الوجه ما سيذكره فى آخر الجملة
معللا بان الفعل مسند الاصل عند اجتماع التوابع تقديم المبدل على العطف بالحرف هذا
ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لما يشعر بالتبعية الخ بالقسم
اعنى كون كل واحد من الامرين عمدة مطلوبا بالاستقلال كل ذلك كما سياتى انشاء الله
وادبر عنه فرق الانام فى طرق الانقياد الاقبال اى اعرض عن الاشتغال بما يرد عليه
فورد فى دخله فدخل وفى القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخل او لم يدخل
والرافة الرحمة كذا فى المجمل وفى الصحاح الرفة الرحمة واجتماع الروف مع الرحيم
فى مواضع كثيرة من القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثانى سعيد بما قال الناصب
لنظم القرآن العلامة الرازى عن الفضال من ان الرافة مبالغة فى رقة مخصوصة فى دفع المكروه
وايثار المرغوب كالرحمة لكون اللام وشكل والفرق جمع فرقة وهى الجماعة والانام
جمع انس وقال الامام الزبيدى الانام الخلق وهو للانيم وقال الامام الواحدى
قال الليث الانام ما على وجه الارض من جميع الخلق والاقبال الاحسان واصله الطرق
الى الانعام منه قبل اعنا وتسبب به الى ما يتكفل الماء والمديد نشبهها بالعضاة المستغل
على الطرق والصلوة على سيد محمد النبى فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار لان
نبأ ونبأ والباء اى اجزء وجمعه بناء كعلماء كما فى قوله ياخاتم النباء انك مرسل بجميع
الصفات الانبياء وتصغيره على بنيئ على وزن فليع ذكره الجوهرى ونبى سمى
لنقل عليه السلام واقتضت القاعدة او يكون مقلوبا من النبوة بمعنى الارتفاع وهى
ما ارتفع من الارض كذا فى الصحاح ومنه يقال فلان ان اقاربه ارتفع وعلا وقيل

هذا النبي وهو الطريق ثم قوله تحقيق عطف بيان لنبيه لاصفة لتعريفهم بيعت ولا يبعث
وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ويكم الله ويكم ان الحق في حكم
الاعراب اتباع اسم الاشارة او عطف بيان وربكم جزا اخر يجيء بناء
على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فيجوز نعت اسم الاشارة كما يجيء
معرفا باللام وليس بمعمول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو الصواب باستثناء كل
هذا الامرين في المفصل والصحاح في اوايل الكتاب في باب هذا الاعم لا يوصف به
واستدل بذلك على عليته واما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه موكده
بعضهم خاصم في قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك وهو مخالف
لذلك الاجماع خطا واما هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
عند الجمهور فيرتفع الابهام كما رفعه ذو اللام مع ان العباس مع الطارق لان الحق
بالحكم ان يرتفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف
الذي اكتسب التعريف من معرف غيره ثم اكتسب المبهم تعريفا مستفادا فاقتصر
على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال لانه مع صلته
بمعناه على ان ما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة وصفته وقد
صرحوا باستثنائه بخصوصه وبما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد
وبناء البدل وان جوزوه في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر
ان المعمول الاصل مع ايضاح الصفة السابقة لعدم النسبة تبع والبدل البيني
العكس حيث منع صفة لحق لانه لازم فلا عطف البيان كما هو التاويل
والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء والدموع والبثرات الثلث في عين المضارع
ينبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والصفي الاصل وكذا الصفوة
البؤبؤ وعن بعضهم صفي على وزن قنديل والكرم ايثار الخير والسماحة الجود
اليسر

الجود والنبوع بالعين المهملة الظهور والدر والنشوة العظيمة اي سكرة كانت
والفتح فروح والنشر بالتحريك الرائحة وقد يسين بالكسر ليس كذا في الصحاح
وفي شرح المقامات لابن الانباري النشر الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير
والله اعلم ثم الاضافة في صفي الكرم وذوة النشر لامية اذا اريد بالمضافين ادم
او ابراهيم او اسمعيل عليهم السلام بيانية ان قصد المبالغة بتلاء لاء اي طيب والغرة
بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير للكل وافية معروف والمعنى على ان الصفة
مشبهة كل كلها واعني على مطابقة الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب
الى الواقع بالطبق وجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار وان الواقع امر ثابت فحقه
ان يجيء ليدل على المطابق وعدمه وما عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء
بجعله اصلا في التحقق وكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان
يراد به الشريعة المطهرة الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان
المتظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء
عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة استعارات ان ظهور دين الاسلام اما هو بحضرة
الرسول صلى الله عليه وسلم كما هو مروي في روايات الاثبات والاصحاب اثارهم واجماعهم
ثم لا يخفى ما في هذا الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح وحسن شبه
دين الاسلام بعطية يوصل ذكرها في المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة والثبت
للغرة ما يلائم معناه المعنوي اعني التلالو والاشراق للاضاءة وهو الدين وصنع الحق
سابق له ذو العقول باختيارهم الحق والى الخير بالذات ويضاف الى الله لصدوره
عنه تقدسا والى النبي صلى الله عليه وآله وظهوره منه والى الامة لتقدمهم به والتقادم
له كذا ذكره الشارح في شرح ملخص الجامع ولا اضمحلال الزوال والاكتناف الوفي
بحق وجيه وهي الظرف والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل والتعاون

الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه ولهم
ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى والذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد
يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والضوء والنور ضوء عارضي وقد يتعاكس
بمعنى ان يكون النور اقوى بحسب الاطلاق كقوله تعالى نور السموات والارض الاية
وانت خبير بان هذا انما يتجه اذا لم يكن في النور في الاية الكريمة المشورة
وقد حمل اهل التفسير على ذلك واليقين العلم بزوال الشك وبهذا الاعتبار وصف
به الباري تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين العلم بنفي الشك والشبهة
عنه بالاستدلال وفيه بحث اذ يكفي قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله
المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه العبارة ايضا من الاطناب المذكور
في الاولى فتامل واستمع وبعد طرح هذه الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة
منويا حذف منها وجعل الواو مكانه وما للاعتضاد مع الربط الصوري
ولزم الفاء بعده والعامل حينئذ في الظرف اما المقدرة او الفاء على توهم اما
والعامل فيه ما يلزم من السياق من نحو اقول او اعلم واحق بمعنى اليقين وللاشتياق
الاستحقاق والتملي التزين والاضافة والمراد ما يعلوم والمعارف التصورات
والتصديقات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسايط والعطف
تفسيري والعدي التعرض للشيء بالاقبال عليه والظن المراد به الاعم
مما يشبهها اعني تحصيلها والاضافة بدلا لاجرد الاقتران المقابل للاتحاد فان قلت كيف
جاز عطف والتعدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده انعي واسبقا على التحلي
وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق العفو اجيب بان كلا من الخبرين الطرفين خبر عن كل
من الخبرين خبرهما ونحو قوم العطفان مالا الخ وان كان على التوزيع الا ان القصد في
الفاظ الاشتباك الى ربط الجمع بالجمع ملاحظة لجهة الجمع مال الذي يترتب الملك فهو نظير قولك زيد وعمرو

قام

قام ابوه وجب عطفه على الفعل الذي ابوه فرد منه في اخوة للعمرو لابد في مثله اعتبار التعدد والتكثر
ورد والشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يسق للواو في خبر
المعطوف عليه وجه وجعل تاكيد لصوق الخبر المخبر عنه مصورة وخبر وفيه بحث لان ذلك
الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو المعنى بالذات في القصد فالنظر الى ربط المجموع بالمجموع
ومرده الى ليس للاعتبار المذكور بالنسبة اليه علاقة بانه والعطف في عرف العجم
على سبيل تبعية العمل ويكون المقصود ذلك العمل سواء حصل بالواو او العمل ام لا
تركيبي بالضافة في قدرت لفلانة وقدرت كل تكلم ما يسره الرجل حتى صار كالوزن اذ يسبق
وسكت عن الكتبة وهي الرتبة سمعت بذلك لتاثيرها النفوس بمكث في الارض او اعم
قارن فيه بتعجب او نحوه او قصور اجمالي فكرية متدرجة مكث او مقارنة له غالبا
فان لها لطيفة اذا كان تاثيرها في النفس كبيت نورت نورا منها الاعجاب ظاهرا على البناء
الفتى الفتى وسمي فتى مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصلها سوي وسيد والواقع
بعدها اذا كان مجرورا الى مجرور على اضافة الجار ما زايدة كما في قوله تعالى الاجلين
قضيت او مجرورا بالواو في نكرة غير موصوفة اي الاصل متى علم المبالغة او مرفوع جر بعد لا
محذوف الجار صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من
هذا الوجه بتعلق صدر بالجار الواقع صلة او صفة صرح بالرضى على ان تعدد في اطراد لزوم
اضافة ما لا تضاف من بعض ومع بابونه وعلى الوجهين فتضي اعراب لازم اضافة
والا منصوب على تقدير اعني او على التمييز اذ كان نكرة لان ما بعد الا التنوين او في كافة
عن الاضافة والفتى بنائية مثلها في لا رجل وحمل على الاستثناء في الوجهين فعدم تجويز النصب
اذ كان معرفة وعدم مجيء الا نعتا على المقادير خبر لمحذوف عند غير الاخفش اي الاصل
على البناء موجود من العلوم فان التملي بها يقتضي الاحق بالتقديم من التملي بما يتعلق غيره وعدمه
ما خبرا او يلزم قطع الاضافة من غير عوض قيل وكون خبرا لا معرفة وجوابه ان تعدد خبر ما نكره

قال الله

موصوفه بالجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في الرجل يأتيك من ان انتفاع الجر بما كان مرتفعا به لولا الاضافة فلا يفيد احتمال فيه فلا يبقى وجه لحذف منه كما لا تخفى مع انه خلاف الظاهر والمقام لا يقتضيه الجمع قال قوله ان شئت تختصر وتذكر اي لا تختصر لكن ذكر السيالكوتي ان شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود الواو وحذفها وقرئ لا سواء محياهم والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع قال في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية وكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة على مقدر اي الا استثناء منه لكون ما بعده مخرجا مما قبلها من حيث او لوجوبه بالحكم المتقدم وانا فليس فيها حقيقة خروج بل الامر في الحقيقة كما يجيء في الا بمعنى لا سيما وسط من معناها الاصلي الى معنى خصوصا يكون منصوب المحل على الحالية من مفعول مطلق فاذا قلت رئيت زيدا شجاعا ولا سيما راكبا فمعناه رئيت زيدا شجاعا خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر الذي اقتضته زيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في رئيت زيدا شجاعا لا سيما وهو راكب والواو التي بعد لا للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وهذا كلام كثير لم اقف على مراد علم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم مكان من الاطلاع وعلم القرآن ما يسيق لتأليف كلام مرتبة اغراضه سابقا ولاحقا لدلالات حسب ما تقتضيه العقل فانه يمكن ان يكون تفصيلا لمجمل سبق الاطلاع عليه كعلم القرآن ويمكن ان يكون تفصيلا لامر كلي حذف بازاء الفرق بين التفصيل والعقل الاتي العبارة فكانه قال ربنا العالم اكرم من فلان لانه عارف عقله والا يخفى ركاكته وجه بيان المطلع الترجيح باعتبار الصفة الاكمال تبعا لما فصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك كل ما هو كذلك فهو احسن لذلك الصفة رايق معجب وهو صفة للكشاف وكونه جزءا بعد جزء على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد عن جهة البلغاء ان لا يظهر كون قوله فانه كشاف علة لما قبله والتأويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الاياب او

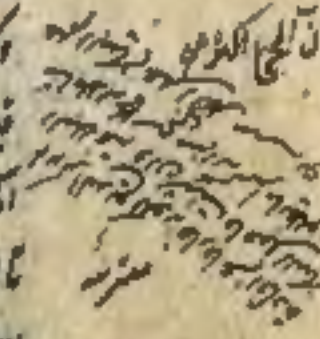

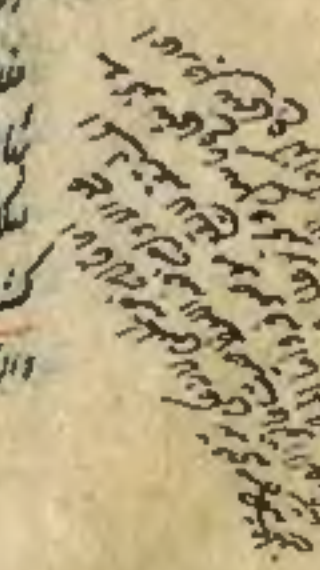

وهو التعرف والتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى المعنى الراجح سواء كان ذلك المعنى مقابلا للظاهر او للتنزيل وهو المتبادر من كلام المصنف وقال الراغب الاول لاوائل العقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما ما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو التفسير واما ما يحتاج الى استنباط قواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان قولهم ان هذا المعنى بالادلة العقلية خارج من القسمين اذا لم يكن ذلك بالنقل ولا يحسن الى احد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير ان المراد عام كل شئ مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه اكثر كلام الرازي والشارح في شرحه للكشاف وفيه بحث لانه يلزم ان التفسير قد يكون ايضا اكثر ادلته رواية غالبا بالاحاد والتأويل بالعرف الى حكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع وعلى ان كل باب ما كانت الرواية موجبة هي طريق بيان المعلوم اي كشف به يجب تعسر الا نادرا طريق كشف المعلوم وسببا لم يحصل العلم للمجتهد والحاصل ان التفسير بالتعريف الظاهر الجلي من حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاكهي للمجد وحاصله ان التفسير والتأويل ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس العلم وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير اثرل من التأويل وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالا ظاهرا او التأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة البيان الى التأويل على هذا اظهر واطرد على القلب بان اللفظ الذي له معنى واحد وهو المراد والموضوع له والرواية فيه خارج عن القسمين والجواب ان المنفي البين المعاني وبيان البين المحتاج الى البيان اي بيان البين المحصل الى العلم وذلك مصدر مضاف للقسمين فانه قال تبيان مصدر من باب التفعلة وواو التبيان صحيح لا تاء وقد تبدل ياء وتدغم فيها ويفرق بينه وبين البيان بان التبيان كثيرا ما يكرر كما ذكره الراغب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وهذا اكثري لا كلي او هو فيما بين لغيره عن جنس واحد او مع قصد المبالغة التي يدل على زيادة المعنى وهو

الثبوت والقبلية مع ان اخصر من اسم الفاعل كذروحاذر وحسن وحاسن ثم هو على الفاعل
اى المبين وكذا نظايره وفى اضافة صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة فى الحر
او على تقدير مضاف اى ذو تبيان وكذا نظايره بل هى باقية على المصدرية مبالغة فانها تبين
عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاستحقاق فى النعت وترك العطف
من العوامل لجريها مجرى النعت والمراد بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة
الموضوعة فى نظم القرآن والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذى يستدل به على الطريق كذا فى الصحاح
وقيل هو الموضع المرتفع الذى ينصب فيه العلامة على الشئ وكونه ايضا علما للعلم الالهى لزعمه ان النكت
الكثيرة التى تشتمل عليها النظم الجليل كتورثعالى القصاص حيوة واضافته والمراد بآثار حكمه
الاطناب والايجاز او ما يعمهما وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وبلاغته صاحبه فسلوك
سبيل العلم على العالم الجليل لغو امثل شكل كتاب الله تعالى الجوهرى التمثيل التشبيه والتمثيل
وفى النهاية يقال مثلت القول اذا اخترعته واخترعته على ما يمثل اليه وهذا التفسير اعم كذا
فى القاموز فلو قال لاحسان لعوامض لكان اوفق واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اى كتاب الله المشكل ولهذا اضاف اللطايف العوامض كما يجئ
فى الهوى وهو عدم الوضوح او بقى هذه الاضافة بتنبيه على المبالغة فى الاشكال كما ان اضافة
حمض الخيار الى ديمومة الصوم مبالغة فى الحمضية والمفضل من افضل الامراد الان
مطلقا لا معدى لوجد او افضلى فلان اعدانى امره بيعدى ولا يتعدى والغوص
النزول تحت الماء ليخرج شئ فى الماء واغاصة مجاز بعلى التضمين معنى الاطلاع والوقوف
على فريده وهى الدرة الكبيرة وفى نسبة الاطلاع اليها فى كتاب الله سر الاسرار والدقايق
باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب لها والتاع لفظ التعريب عن الالتزام الى ان كل
قواعده كالبيت تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالفم قيل
عبارت النار ضوء او ضوء او اضاءت مثلث واضاء يعدى ولا يتعدى والمصباح

والمصباح فى الاصل السراج والمراد هنا القوة العاقلة والحركات المكررة الشبيهة بالمصباح
والمراد بانوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادى والافضاء او بمحذوف
اى المصباح الموصل اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وعلى طريق
الموصول الى انوار التاويل مفعولا ثانيا الى مصباح معنى مهتديا به الها مناسب لاضافة
المفاتيح اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والمواد جمع صورة وهو موضع الورود
الى الماء والنهاب العوقد والاكباد جمع الكبد كالكذب والكذب وقد تكبد بالتخفيف
الحر والسرار متعلق بالالتهاب لتضمين معنى الاستقاق واللهاب جمع لهب وهو خالص كل
شئ وصفيه اى كثروا تموا الظهر اما ظرف او بدل من تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزايا
النظم الموصد مطبق وهو فى الاصل بقايا سمن رسم النسى وكثر بها بعد العهد بالنظر اليها عذب
الى طاب بالضم معظم الماء وعذاب البحر وسطه واساليب التنزيل الوانه كالمسلك والمسلسل
والمنطق والحق والمشكل والجمل والمتشابه وغيرها وفى الاساليب الى بين الماء والصفاء
بالمد خلاف الكدر والحمر المستحث ومن تقديم الظرف فى القصر بين اضافى ما بالعكس كما سايره
العلوم لا درك الوا صف المطرى المدت لعذار عن الاقتصار فى مدح الفن على هذا القدر
والمطرى اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة فى المدح واصله من الطراوة لان المدح يهتز بحمع
الممدوح فيظهر فى وجه طراوة والفضائل جمع فضيلة وهى التقدم والسبق التقديم وما فى
وما وصف مصدر به وما زعم التسهيل من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا معقول
المحسنى بفعل والاصل المحسنى كخرج غلط يشهد به جميع موارد الكتاب المجيد او موصول
مصدرية والعايد فى الاول لان ما المصدرية حرف عند الاخفش والوبكر لا كون
يعود اليها ضمير واما كونها صاحبة الكتاب فى مصدرها فى قولهم واتبع الذين ظلموا ما اترفوا
فيه فليس على عود ضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل معنى على
الاشارة الى النظم المفهوم من ظلموا وفى للصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته

والمعنى واسع الدين ظلوا اثرا فهم مع ظلمهم واللام في وصف للاشباع والمعنى ان الواصف
لظلمهم المبالغ لا يدرك غايته وان كان صفة قبائح كل واصف الى آخر اي وان
وصف الواصفين تام لا يخفى ما في هذه التوابين اضافة الصفات البيانية ثم ان هذا وصف
قيل هو معطوف على قوله فما كشف وثم للاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع
هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافهم بكمال الفضيلة
والشرف كما في قوله تعالى انا انزلناه علما آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه قليل بالنسبة
والمعطوف لا يلزم ان يكون فائقا ان من عطف الخصة على العمة والمعطوف عليه الجليل المسوق
لمدح الفن من قوله لا سيما الخ وذكر الايدي ينبه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرار جمع سر
على الشذوذ فلان فعيلا يجمع المعتل لامه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ صلاء
واسراء جمع رقي للفصيل والاسير من الاسار وهو القد سمي الاسير بذلك لانهم كانوا
يشدونه بالقد ثم سمي كل اسير اسرا او اسارا فهو اسير وما سورا الجمع اسرى واساري
وفك هذا الك ما بيرهاي للعده ثم استعمل في معنى بكله للظهور الغلبة والملك اعتقاد
جامع عربات وطفق بمعنى الطاء وكسرها من اخوات المقاربة بق طفق يطفق طفقا كعرق
يعرق فرقا وطفق الاخفش طفوقا وقد تطفق يطفق كيلس كما في شرح الرضي والتقاطع
التعادل اعني الاخذ بالبعد ضد مناسب لوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لما تقدم والتوثيق
الاحكام والسند ما توثق للاستناد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة
معللة لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع التفصيل
بعد الاجمال كما في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية نحو سوء اي عذروه وترك العطف
لانه اما خبر بعد خبر للفعل او وصف بعد وصف لجاعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف
يتعاطون من غير توثيق فاجيب به فان الاستيناف التام لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال
عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله لم

تقدم وعطف عليه شيطان ما لا يستعمون كون ان يكون استيناف جوابا عن السؤال
عن حال الشيطان بعد الحط منهم فاطلاق صاحب الكشف القول بعدم صحة الاستيناف التباسا
بما توهم ان سائلا لو سال لم حط على الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون تم كلامه
وسيجيء التحرير بتهذيب الكلام وتعريفه على بيانه لكن بما ان التقرير بعبارة الجماعة
ومع حداثة الفن اصوله قواعده والفصل والوصل اسهل علينا القول وفي الحديث نهى عن
قيل وقال عن القراء انهما فعلان اسعملا استعمال الاسماء وكثر كما على ما كان عليه
من البناء وسيجيء الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى قولهم
كون القيل والقال اعظم الاثوال المحلوة من غير اهتداء الى المعنى المرام والمتكلم اصطلاحان
لاهل هذا الفن وسنعرف معناهما والفرق بينهما والمراد على شرح المفتاح للشريف
وغيره من اهله هنا وفيه نظر لان المذكور في القاموس وغيره من كتب اللغة
الرفق الواحدة من الرفاق وفي الحديث جمع رفقة الاسلام من صفة والجمع رفق ورفاق
ورباق واما الحبل المذكور هو الرفق بالواو دون الذال ثم رفقة التقليد كالجبل الماء او مكينة
او كجبريل اشبه التقليد بشيء يحفى ليرفق بشد بها احمد شرح اي برفق والعسير السوء هنا
بالاسكان والاطلاق ليس بكاسنى بل الاولى ان يقال بالسوم في الغ سامت الماشية تسوم
سوما اي رعت واسمتها اي اخرجتها الى المرعى ثم عدي على السوء متعديا كما هو الاظهر المذكور
هنا لازم كالاخفى والرباعي جمع رونق وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواني قلبت
الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض الحقن كالحبل الماء وذكر السيد ترشيح او مكينة وتخييله الالحاق
صريح عرفوه السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاعداق رمز الى انهم على عدم حروهم
عن هذا التقليد معذورون على طوارم الاشياء ولا محاورون الى بعض الحقائق صياسب
المقصود وهو المبالغة في الحرمان ورد عليه ان قوله بعد هذا حتى يطيح دقائق العقل في
محابرهم صريح في ان المقصود اتعب عنه اذ لا يخفى ان مآل المرجع عن رتبة التقليد وارتفاع غلواءه

الرفق بالرفق

لا يدرك الفتى

التعصب واحد من الاستاد المذكور ومن الى العلم على عدم وجودهم واستغنائهم بالتدبير والفكر ليعلموا الحق اى علم الشيئين كما لم تعاينوها بابصاركم ولا سعد ان يكون
هذا داخل فى الرسم مما ذكره ذلك القائل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث فى العين
الغطاء ونفخ العين العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء فى العين يمنع الابصار
بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ورواية والتعصيب من العصبة بمعنى الخرقة
غشاوة التعصيب كربقة التقليد فى الاضافة والبصائر جمع البصيرة وهى ان تحلف طعنة
البصر فى الراس شبهها بالجراية او بابصار حال بينها وبين مدركاتها تمايل وابيت لم
الغشاوة والانطباع الانتقاش والفرق الاصل بالخفة الرجل فى نفسه على الحلو
هو الغلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة ما يوضع من مال ليتجر بها للتجار
فى المعصومة وقرئ بالكسر على لغة وطاحا والعداد الكثيرة فى العرف عاده عاده و
عفاده اعارفيره وحبل النبع معظم والعصاة الفرقة الاوراق الميل والمنهج الطريق الواضح
والرشاد خلاف الغى كبهيمات اى اذا الان عالم ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل
يجوز فى اخره الفتح والضم والكسر كما ثبتون وبلا تنوين لتعمل مكررا ومفردا فقولها
قولا فبهيمات بمعنى بعد والبهيمة على بالعقيم حواصل وما نقله صاحب الحاصل
عن النحو من عدم استعمال الا مكررا معقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد
قد يكبو والصايم قد ينعس قالوا المصورة الاخر معزده وتاء المتانيث كغرفة وغرف
تقلبها الواقف كمو صعول بيهماه والفها معلوة عن ياء لان اصلها بيهية من البهاء
كرنزة وانا المكسورة جمع المصورة واصلها بيهات فحذف اللام والوقف عليها بالالف
كلمات والرمزة فى الاصل الاشارة بالحاجب فالمعنى حسن وصفه بالدقة والتاني
فى الاصل مصدر بمعنى التعب والتصدق شان شانه اى قصد قصده سمى به الامر الذى
هو واحد الامور تسمية للمفعول به بالمصدر كقولهم هذا خلق الله كان تسمية بالامر كذلك

كذلك فانه مما يوهم بر والتفكر المتفهم والنظر الابصار بنظر خفيف من عرامعان والمراد
برابهما العقل لكنه اللطيف وخفاء مكانها كان عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار
او على الواو وفى قوله والتفكر لعدم عموم النفى كما ذكرنى قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا
والى عدم التعصب شروع فى سبب تصنيف فى الفن واسقال من الحالات المتعلقة بالفن
الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بالكاف للاشارة بعضوها والوطر الحاجة
وقضاؤه واستيفائى لعلت من العالم اذا علم واستوعبته وديدنه اى اتخذته
اياما والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وانما خ على السهام
خدمت لما سلف من تمايل الفن لاستعارة باب القمار بهذا الفن او نحو ايماء الى التواضع
شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به وتشبيه ذوى سهام فاثبتها له واثبت لها الاحار
كنايته ونصله وريشها والهدف الغرض لمعقد العلب اذا وصل الى عند الدرع والنفخ لغة فيه وهى فى الاصل
مرجع النبى اى من اذا قصدته وفى الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهى
للذهب والسلك شبه الكمال بالجبل الشاق ولهذا اورد الارتقاء والغوط النجاوز
عن الحد والسعف من سعف البعير اذا رق خفه اورده صاحب الديوان فى باب فعل بفتح
العين فيهما فقيل هو بدل على ان العامة السعف بسكون العين لان المصدر
منه اذا اريد الفعل بالسكون والمفعول بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين فى المراد
بهما ساقطا لرمع الرحل للاسفار وكذا الرحلة والارتحال وهو ازم فى الاصل محكم
معروف وعلى صحون فيها مدف كثير قدور وخبوب وخوانها والبرجاية منسوبة الى جرجان
بلدة فيها قرى لها اركين وهى التى قد استهرت الان بجودة ازم وفى خراسان بلده اسمها
ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابى صفره فاضافة البرجاية الى جرجان لزيادة
ورفع الاشياه والحط النزل من الحط من الالقاء والرحال جمع الرحل وهى مسكن
الرحل وما يستصحب من الالات ولا خفى ما فى الرحل والرحال من صيغة مسعد الاشتقاق

فيوق

والمقيم موضع الاقامة فقيم بالمكان اى اقام به والبوارق جمع بارقة وهى الرايحة والخواسر
الخفقان والطوارق النوازل الجائية فى الليل من طرق فلان اذا جاء بليل وخص الطوارق
بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والسمر معناه اصعب ولهذا قيل الليل
اخفى للويل والهدبان مصدر هذى فى نومه وكلمس بمثنية الهدبت فى الظلم الليل والنهار
كايتوم ولهذا لم يحل لطوارق الحدثان نوم فنطبق عليهما فشمرت معطوف على مقدر
اى تولت لهما فشمرت فى شمر ازاره اى رفع والى الاجتهاد فى الامور فعول منه
جد فى الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثلث وساق اليد مكينة وكمملة وشمرت
تشمير وقيل اراد بالجد نفس الحظ رجل عدل والى اقتضاء متعلق فشمرت بمحذوف على الميل
اى شمرت عن ساق الجد بالميل الى اقتضاء او لمت مشمرا عن ساق الجد الى اقتضاء
وتعلقه بالجد جائز ايضا بمعنى الميل والاعساء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهى
ما يدخر وقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاعتلاء الاقتطاع والاناسى
جمع انسان والنون فى العين من المثال الذى يراعى سواء واصل اناسين اناسيين فلعب النون
ياء فى خلاف القياس صرفت اى بذلت والشطر النصف وجمع شطر وقوله على
الذى يتقيد شطر غلبا تسمية لبعض الشطر توسعا فى الكلام كذا فى الرموز وفى الراجح
اشارة الى ان الرجوع من الطريقين وفصل ما فصل كور كالبيان قيل اراد بالشيوخ
ناصر الدين الدمنهورى وعلاء الدين السفيانى وبهاء الدين الحلوانى والحور الجمع
والعصب جمع العصيبة والسبق التقدم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب فى
سباق الخيل تعريق العصبة فى اقرب الميدان ثم اخذه بعد وفرسه بعيد سابقا
وكان له الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال فى فن من الفنون والذاذ جمع
ذاذ وهو الطائر صغيرة وكبيرة نصب على الظرف والتاكيد من الكثرة والعامل
فيه يليه واسم كان ضمير الانسان والجمر جمرة او على المصدر اى يجالج جيشا كثيرا او مخالبة

عالجته كذا فعالج استعمل بمعنى الفعل كما فى ضرب عليه طينا اذا ضربه واسرعه كان الطائر
على حقاق المتعرض اصيابه الى الشيخ بعيشه وكيف لا يقدر طائر اسمه كان نفسه او ساق على
سمته الطائر يتابع كان ما ذكره يحركه واعاناه من شدايد الزمان بشيطه فى الامور
خالج قلبى الخراى نازعنى منازعة فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل خالج وقلبى مفعوله
وقد يغير المجاز بالتحريك والاضطراب فى قلبى قاعل خالج وان اشرح ظرف يتقدر فى
او بالعكس اذ الامور حذف فى فى الظرف المجازى او تكون ان اشرح مفعول لخالج بطريق
حذف فى وايصال الفعل توسعا والمنسوب بصفة الكتاب او صفة الجيش والامام
الذى تقتدى به والجمع النبى امام ايضا ذكره فى القاموس نظره مجان فعلم بهذا ان ما ذكره
الجوهرى والقاضى وغيرهما فى قولهم اعددنا للحيين اماما تحل لاحرزه اليه وكسر اما
جمع على الاصل والاصل لزومه على وزن اصله والعمدة ما تعتمد عليه والذوده بضم الذال
ذكره من تعدى به والتبحر فى العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودستق بكسر الدال وسكون
السين فصبة الشام وقد تكسر الميم ايضا قال البكرى سميت بدستاق بن نمرود
بن كنعان وانه هو الذى بناها قيل بناها غلام ابراهيم الخليل عليه وكان عبدا وهبه له نمرود
من كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دستق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والشاهب
جمع شوهب وهو الذكر من الحبارى وغيره والغران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه نصب
ان مصدر من العذاب فكانه قال اغفر عفوه وغفرانه والغرادس جمع الغردوس وهى
الحديقة وقيل الغردوس بالاصل هو البستان الذى يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلى درجة
الجنان والجنان كل الجنة وهى البستان وهنه الجنات والعرب تسمى النخيل حبه فيل المراد بالاول
الدليل على ان الاصل يعنى ما يبنى عليه الشئ وما يقوم عليه الدليل والتراد ف ظاهر وايا جامعا
جامعا والعوايد جمع عايدة وهى المنفعة قيل يا قال الجوهرى هو اكرمه اى اجعل وصول تحيته
اكرمه يعنى اكتحل والالواء مطلع طوى ق طواه ليطويه طيا فانطوى وتعديته

Bibliotheca Alexandrina

كعهد به الاحزاء وام المنصوبات بعد قوله مستحضرا اما او صواف مثوليه او احوال مرادفه
او مترادفه والخايل جمع مخيلة وهي ما توسم به الانسان من العلامات والسمة الاثر
وكل لطف دون ما هو له محبوب والبيت للوطواط اولم كن كجد صدر الدين كل حديقة
كملك الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والحي جمع حية
وهي الطوق العقد بالكسر القلادة والدار جمع درة وهي اللؤلؤة وقد جمع على درر ودرات
وكان لعوني معطوف على كان بجا لجبي والعوق المنع وذلك اشارة الى ان الشرح والتعليل
التكثير والمعاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به
شيأ اي تعرفه والمراد بها العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر من الصدر
بمعنى الرجوع وقيل الموارد المصادر والموارد المحلون والمتحلون ومراسح الشك
حال اثاره عفت اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ترتفع من اثار الدار اشعثت
اي اشرفت وقربت وتحوس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم الدينية
التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد الاشعة اي الوضوح والجمل جمع الشهرة تلوح على
الشيء اذا اشتهر والاندراس الامحاء والتاسف اظهار الحزن والاسى جمع الذكى من الوكاء
وهو صمة القرب وكذا يذهب الريب يريد ان ما ذكر من انعكاس احوال الفضل الفضلاء
ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل مخترق ودروس الاثر اماحته والعفى وهي ادراك
الرسم ودرس الزمخ سعدى ولا سعدى وفي اكثر النسخ على الجبر بعد قوله يذهب للرفاه
وهو بفتح العين جمع العبر بالفتح الدمع وبكسره وجمع عبيره وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر الا
انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق تقصد به موافقة الاثر لوروده لان المذكور بعد من
ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها ابقت من يوميك النوار غايته
جاوزت حيث انتهى بك العدو وبعده لو كان لاتي من الردى قدر فيما كان ما اصابك القدر
يرحمك الله حيا بقية ليس لصفو وده كدر فهكذا ذهب الزمخ ويقفى العلم فيه

النفاد او صعوبة
الاول

كل
سعود

فيه يعني رسم الاثر فانظر ان الذي فقد النفيس لكن ما رابت استدرك ما سبق لاشعاره
بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه صاف لما سبق من تعطيل اثر هذه المعاهد
والمصادر والموارد والجواب مستفاد من البيان والتوفر التمام والكثرة والرغبة الارادة
الملازمة للمرء، من رغب في الشيء بالكسر للمبالغة رغبت على الشيء اذا لم يرده وزيدت
فيه كان عدية معنى على لما اضمن معنى الاستعلاء واصداء اصناف بقاياها وهو كناية عن كمال
الخبل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والظاهر انه عطف من قبيل التهيئة بالبيد والنحو على الجهة
والجمل جمع مجملة من الاجمال وهو ضد التفصيل وان سميت بها لان اقاويلها انما هي باجتماع المفردات
وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال كملا وفصلا لكان اسلب لقوله وفصل
عرى اثاث المقول اي سعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتحرى اسباب الشر والاهتداء
وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم والمراد بالرموز والاسرار المطويات والنكات المنظومة
فيها الكم بفتح ملا للحرمات والخرايد جمع خريدة وهي البيتة من الجارية والكاعب
والنواهد جمع ناهد وهي التي بدا ثديها والمسابل المشكل في الاستعارة والتركيب على حالة للموجبين
على قول اللعم فيما بعد عن وجوه الاعجاز استعارة وسجي ليالي تمر كستاف
وجمع الفضل السندالي بحر الشعر فاوضع يميل الى المعنى كما في قوله تعالى على ظلك
مبحوث المعالي مصدر من قال والكمال والمآل واحد احوال الشيء وحالاته طرايق الطرايق
جمع طريقة والمساعي كثيرة والظاهر انها هنا بمعنى المذهب ولو قال طرقة حتى يكون جمع طريق
وهي السبيل بذكر وتوبيخ فكان اظهر كالا يخفى وما الجلي المراد بطرائقه الفاظه وعباراته
للوصلة الى المعاني وسلوكها طلبها والوبيل الرديء فاصلوا كثيرا او ضلوا الاظهر ان تقول
فضلوا واضلوا الا ان قصد موافقة النقض من قوله فضلوا لا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا
من قبل واضلوا كثيرا او ضلوا عن سواء السبيل لما استلبت جوابه ملا والالتفات
جمع ثنى وانثناء الشيء تعاطفه وثنى الجبل والوادي منعطفهما وقول العجاج

النقض الاول

(مكتب مواهب الرحمن بسرعة ١٣٠)

هذا على تمكن اى فى فترة العيس جمع فرحه وهى النوق وما فى ماء فرح مصدر به وجمع
الماء مثلا لتغير سببا فشاركوا التقام واسناد جماعة مباب التفعل للفعل الدال على
ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى نحو فى تحل بنها اسدرا وهى المصادر التجرع فرد حرف حشم
وما يحمه وان ما هو والتقصى جمع غصة وهى الشجى اعنى كل شئ توقف فى الحلق ولا يخرج و
الاسى الحزن والتهور الاذى وهو ضد السرور ومواراة السهر موضع سهل ان يستهر شاب
فيها لبعوزا المقصد والماء بالفم معظم وجمع الاحكار طين الماء والانتقاد اخذ الحلق بالاصابع
وقرايد التكرر نتابع السير بالدرة الكبيرة والمطارح جمع المطرح وهو الرمى والاطراح السهو
مراوف للتكرر وميل التكرر حركة من الانسان كوالمادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعقولات الواقعة فى خلد بتكرر والاصاحة فى مطارح الافكار لامية والبدل
الاعطاء والجهد بالفتح والعين الاجتهاد وعنى الوزر والجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والسبا
اطراف الاصابع بناذ والحارسة الحزاز واللام فى فلقد تنابت خوطه للقسم والتنابع
البلوغ الى النهاية ترد هنا لغرض معناه اعنى التنوع هذا لقرينة غاية الوسع او الكلام
منهاب استعير لغرض لزيادة التاكيد كما فى قولهم نصرته نصرى واصغت اليه باذنى و
اصاخ اليه والتصفح النظر فى صفحات والغاية مدى سعى وجمع عاية والطاقة الوسع ثم
جمعت لعطف على اصلت ثم لاستبعاد جمع مثل هذا السعى للنجاح اى فرط البال اى عدم
الفراغ عن اصلاس الفرص وجمع الفصص يجوز ان يكون مقررا بالنظر الى تمام الجمع كما
جاز فى مثل الفاء والنظر الى تعقيبه الى اخره كقوله ثم لم ترات اذا انزل من السما
ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدى بعد نزول المطر بكثير ثم فى مدة فانظر
الى الابتداء يعنى انظر وا بالنظر الى الانتهاء يعنى ثم يدلى اى يلتمس منى سؤل بالكسر ما يسئل
والعقاب جمع عقبة هو بقض الوتول والعوبصات جمع عويصة وهو ما يصعب
والآية فعلية من الاباء بمعنى الامتناع والاضافة فى ذخاير كنوزه بيانية والكنز اخفاء المدخور

واحدة حبه

الموتة دلول دلا دليل ك

التقاط لى معنى الخبر التقى بالصبور ٩

وكانه ي

وحقه الاعراف ص

والعجبى يوم ص

الجلد م

العام

فاطمة صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كان المراد بطريق ايصول الناظر
وفى التقيل رقيقه ونقى فلسا نقصه صار مرغوبا فيه لطرف السوسج فى الاصل
اسم الوشاح وهو شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجوهر تشد المراة بين عاتقها و
كشحها تستعمل فى الزين مفتاح جمع مفتح والعقر جمع العقرة بالكسر وهى خرزات الظهر لبنية
والمصاريع الضلوع من الجانبين وفى بعضها على بناء صاغ على صيغة خرزات الظهر يطلق على
احدوبت فى القصبة واحدوقريبة فى الطب شبهها بالعقرة انظر فى حسن الاسلام
ومن عين المعنى وانس المعنى لامر النظر والتحدى ومن خيار المعنى وحفيه او من
يتوجه وهو خاطره الوقاد السيال او من ذهب المعنى تمكنت منه والعدل خلاف
الظلم وكذا الانصاف كالة التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله
مذهب والمنى التعدى والاعتساف المشى على غير الطريق والايماء الاشارة الخفيفة والصلة
الاشارة بالسفة والحاجب زلق فى الطين اى زلق الاحدين اى الناس رجلى والتاسى
الاقتداء خطر وعلا بناء المفعول اى منعوا او لمعنى الواو اصلت ص قبل الحذف والايصال
اى ايصال تحقيقها او على البناء للفاعل اى عرموا لمعنى الواو اصابت على الفهم وما نعت
اى ما اوجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد منهم
وفى سلوك سنتهم على العموم تحريض بشهادة الوصف كما فى قولهم فلان لا يكذب والمراد بعضهم
ولا اعلم فى البلد منه فلان اى هو اعلم منه كل من عداه ثم فى الجمع بين الرفض والسنة الجماعة
والعرض والواجب الخطر صفة مراعات النظير مع الانام وجبن ظرف مضاف الى
جانبه عامله كرمانى والجار عطف على جمعت فان قلت اين العايد الى حين فى المضاف
اليه قلت هى لا تحتاج الى الرابط لكونها جملة تابعة للمصدر صرح به فى شرح الرضى واما قوله
مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر من ذلك حجتان فشاذ وفى هذا الكلام دلالة على ان
التجاه فى الصواب فى مثل ذلك العجبى يوم ولدت فيه يسوى اليوم وعلى الجملة بعد صفة

ان مشى صحابها بلادجها ينطبق على قايمى واول ارض مشى جلدى ترابها تغلط
مترجمها مربوع لاغير ثم مسى التراب جلده كناية عن بلوغه هناك فلم يجرد فى موضع التعليل
ماسبق واللام لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاءه والاثالى كالاثافات جمع اثفية
على لاول زادوا الياء فيها على خلاف القياس فكانها تجمع اثفيات كذا فى الموصل والدودان
الظهر والاتادة للاهلاك لم يرع اى لم يترك من ودع يدع ودعا وما رعت
للاداء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره فحمل قلا الاستقبال والافالنبى صح
فصح العرب وقد روى عنه ابن عباس انه عليه السلام قال لينتهين اقوام عن
ودعهم الجمعات او ليختمن الله على قلوبهم اى على بصائرهم يا لام وقال السيد رحمه الله سمعت
عن ابى زيد ما الذى نالك فى الحب حتى ودعته وهجرته وجاء انهما قرآ ودع بالتخفيف
فى الاساس الدمنة هى البقعة التى سودت بالبعر وبعرت مواطنها فيها وفى الصحاح الوغر
وغر الناس ما سودوا اولم او فى اسم الجميع وبه الفقرة على المطبع مقصده
عطير زجر بن سلمى هو ابن ام او فى بيت ام الكلم يحيى بانه المدح فالمثل ان سنة
سائل الجبة لكنيته ام او فى دمية لا يخيب سائلها مدوح الموصلين كان لم يعرف ملك
الدمية هى العروس فعربها او من انار او حرف الناس من كلم قياس ما كسر الميم مطرد
والقياس وكسرها لان العامل اذا كان على حرفين كبا بالكسر والحرب الله بلدح اسم موضع عرف
للعلمية والتانيث على تاويل البقعة وبلدة منقول عن الفعل من قولهم بلدح اذا اطف
فالوجه فيه جمع عميد كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال الاعجف المهزول
وجمعه على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال وكانهم سووه على سمان
والعرب سى لسى على عنده كما قالوا لعدقة شاء على صدقة مع ان فعولا اذا كان
بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم فى التحريض على الاقارب لكن سلدح قوم فحلى وابلى
من تكلمها ميمش ملقب بنعامة جاز فى قوما فى غضب وابلى فى شدة كان لم يكن به

الرسل جمع وما يعرف عند ذا سلما كيفان يحب بحريده عن الوضم الوكود واما
ولهم جاء القوم جاءهم لموقع اللام لانها وهو جمع لوكة مجمع على حطب والغلب والمعنى
جاوا بحطبهم كذا فى مغنى اللبيب ورماق لا مر جار عقلى و. لارزء تقديم الواو
الرحلة جمع رحل بضم الراء وفتحها وهو المعيشة والظرف اعنى بالارزاء والغوث متعلق بربانى
وجعله حالا من ضمير المتكلم او جمع الغث والغطاء وكذا الغشوة والغلات اللتان فى
العين للنجم مع سكون الشين والغبال جمع بغل بوزن الفعل وهى مونثة لا واحد لها
من لفظها وقد جمع على انبال والعباس عاملها والنبال صاحبها وما فى الارماق
وما بها فوادى اما واو ان الحرى بالوجوب ظاهر او النسخ لكن الحساب حتى والوجوب
على التخيير اذا فى اذا اصابتنى ابدان بحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على
سهام لاقامة الوزن ولسان الواقع ولا عاملها للزومه كسر لا لالى والنصل جمع نصل
وهى حديدة السهم والتهيف والسكين والرمح وبعد البين المذكور بدل وكذا فى الامالى
بالزرايا بالذال ما نفعت بان ابالى وذلك الرمى المذكور والتوارد التعاقب
وتقاعم الامر عظم والعت يرجع عيوره وهى التفلة واللام بولها لحقا فى اليدى
عتاير والحوف وتلاقم اى لوح الغتى ضرب بعضها بعضا واتيح التعوضة التى
تعلق على عنق الصبى لملا يخاف وعلقا فى تلك الديار كناية عن تمادى وقت الشباب
فيها والاول تضمن الاقتصاص او دخول على وزن الفعل مصدرا ما وسط فتحت الواو
واوا عن العكس وادغم يدل على هذا قولهم هذا اوئل منكم وحبه على وابل وطابل
قوم اصله وو ئل فاجتمع واوان فجعل على واو والاستفهام
للواوين بينهما الف الجمع وابجلة وتول ورمى معطوف على جار وملدى مفعول مستق
مدم للوزن مرابها اضافها علة وملكم بالياء الحرف على ان الكوفيين المطلع تغيير بما
ملا انشد ابو النضر الاسدى وهو احب البلاد الله ما بين صارة الى قفوان ان
تمطرا فيعوانح

كما زعم الخطابى هو

وكما انا

تمطرا

الوصل لا الوصول والبيّنات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اى اقروا ربعهم اى سرعهم
ودارهم او الكلوا الربيع وهو ما نبت فى الربيع ويروى ارتتعوا بتاءين مثنيتين من تعوث
اى اكلوا ما شاءوا ومن قولهم رتعت الماشية اى اكلت ما شاءت قال الله تعالى نرتع ونلعب
وذئبا ابرق وثركته كذئبى العقير كذا فى بعض النسخ وهو رابع ويروى ثالث والعقير فى
المتوجه كعقيد الحمار ارتبعوا بالعين المعجمة من ارتع فلان ابله اذا تركها ترد لماء كيف
شاءت والعباس جمع عبّوس والدول اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا او
مرة لذاك والسلطان الوالى من السلطة وهى التسلط على الغير قيل وجه التسمية ان الملك
ما يسعى الجند والكفى عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده ملكه كما ينظم سلسلة
الحكمة بوجود الخيط سمى به وكان الظل يقنع به ويلتجأ اليه عند اصطدام الحر كذلك السلطان
يقنع به ويلتجأ اليه عند الضرر والشر والرتاك جمع رتيكة وهو موضع اصل العنق وقد
يجمع على رتيكات ورتكات ورقاب وارتب وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك والغنم
والانعام جمع انعم وهى لخالصة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الى غير ذلك
والماشية المال والماشى ما فيه من حبس التقلب للتوالد بخلاف المستغير والماشية من البسط
هو التمهيد والتعويد والمهاد الفراش والمهد مختص بالصبى والاساس اصل البناء
والجور الميل عن الحق والوالى مالك امر من ولى ولاية بالكسر اسم لما تولیت به
وبالفتح مصدره والاقاصى جمع اقصى بالقاف والسكوة هو الناحية والنصف القاصية والشرادقات
واحد الشرادقات وهى التى تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق والمثل
امره اقتداء وعمل بمثاله وهو فى القرآن والسنة كثير قال الله تعالى لقد كان لكم فيهما اسوة حسنة
يطلق على النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية والطوية السر والنكر سنق
سر الكلام وهو الذى يشير سمى للفظ بها لانه يوشر فى السمع فرعا وانبتا ان كان طيبا
وهجاء العباد ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد ثم اقوى كما قيل قرقات

وبعات السفار مهما النيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه لغات فتح السين مع
كسر العين وسكونها وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلام هنا الكلام التام لعنى
الكلمة الشهادة او القرآن كله على ما عليه المتعودون من عدم الفرق بين الكلم والكلام جمع
بالنصب فى شرح اللب واعلاء كلمة الله تعبد احكامها والرسول هو الذى انزل عليه
كتاب او امر بحكم لم يكن قبله او لم يزل عليه كتاب او نزل عليه جبريل عد وامر بالتبليغ
والنبى اعم وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لعباده عن عباده
سواء كان صاحب شريعة مبتدأة او قيل او عليه ورد قوله عليه الايمان ان نؤمن بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا وكيفما ان يكون
الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرعهم فكان الايمان بهم ايمانا
بالانبياء وتصديقا لهم عليه خبر مبتدأ محذوف اى هو عليه والعليه فى الاصل
كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده هاهنا بالضم خلاف
والخليفى بتشديد اللام صيغة المبالغة منها كما يقوم من كلام الصحاح ثم جعل الخليفى
اسما لمن خلف غيره فى ملك او غيره من الوصف الى الاصوب والله اعلم بالصواب
الموصوف هو شاى نفس خليفتى الصحيح والخليفة السلطان الاعظم وجعلها جاريا مجرى
العلم لغلبة استعماله فيه كريم وكرام وجعلها خلفاء محمول على اسقاط الهاء وبناء على
ان لا يقع الا على مذكر اذ التفعيل بالتاء لا يلتحق على فعلاء ومكانى التعريف والسطوة
المرة من سطا يسطو اى قهره بالبطش وجمع سطوات وابتار مرة على
الجمع اى ان السطوة الواحدة منكافية فى تملك الاقاليم او اسناد ملك الاقاليم
السطوة مجاز عقلى من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالبين خلاف الباطل
او اعم تقدس وهو منصوب خبر لكان قدم عليها اسمه وهو هداه للاهتمام او
مرفوع مستداء واسم كان مستتر راجع اليه وهداه خبره والهدى الغاية والاية بالتحريك اى

و لتسويغ ... ففضاف اليه والعشق بر طرق مسلكا اي ذهب كان غاية سلوك اظهار
الحق واعلاء كلمة الله والاصل مسلك للاستماع والذي بالشيخ على الله منزلة بر فلان في
على فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والرواية في الطون كسر اللام لا يحو كالحرمي
الحج ... مصدر اي ... فان ... لا يصح ... جواب العاليه
حول ... معتركا للعدم ... هذا المصنف قد ...
ان المشبه به لا يلزم ان يكون ... في حرة ... عنه سبل
الحاج حول البيت وقت ... معتركين ... من بيان منه
... كالذكر ... واذا رايت ... الحجيج ... الحاج كالحجيج
والحاج ... في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة لنسك معتركا ... مفعول له
لعتري ان كان من الورد ... وحالة ... ان كان ... الاسباب ... ان
يقول معتركا ... لا ... الى ... الموصوف اي ... معتركا
... ان ... على ان يكون حالا
... وقد ... كالحجيج ... والنسيم الريح
الطيب ... الريح ... ونسيم ... حلو ...
... راجع الى ... في ... اعطاء ... بالفتح
الجرات ... الكثير ... على لاسته ... ملك والملائج
في ... المستقبل ... والمراد ... الناب ...
... عن ... الالف ... لافظ
... والالف في ... والمشهور ان ... من باب ... ضرب
يضرب لكن صاحب الكشاف ... في سورة البقرة
... الحسن ... اللام ... على ... وذكرى ...

وان الاصحاب ان قراءه ... الا العدوم الى ... الى ... الكسر اللام ونحو باسل
... الى ... والصاعقة ما يسقط من السماء وفي
... الكشاف الصاعقة ... من ... نار لا تمر بشيء
الا ... والاول ... والسماك اسم لكوكبين احدهما ... الرمح ويسمى
... الرامح والظرف متعلق بمسكن ... وقد
... الذي ... السماء ... البيت ... للاول ... بحال
وهي ... بان يكون ... منصوبا على انه مفعول له وصدق
الرشد اي ... والغي خلاف الرشد ... والتجاج في الامر ...
... قرير العين اي ذات قرة والقرة بالضم ... البرودة لقوله
... والكسر ... وقر ... رجل قرير العين وقد قرت عينه ...
... والكسر ... كما ... عند العرب ... كانت ...
... البرودة ... الى العين ... ودنه حرا
... وهو ... وهو ... ولذلك قيل
... المحبوب والمكروه ... اهل التفسير في قوله ... عينا و
... لا ... ما ... من
... الاسبب ... وقد ... والسيم كالحسن
... والظرف متعلق ... مسكنا اي متنبتا
... اي ... الحمد والشرف والرجاء الى ... هلك
... رجوع ... المعطوف ... الى ... من ... الى ... مثلا
... قال ... حيث ... ادرك
... الذي ... ابن

استزيت لونك التشرف بابك والمضارع منه انثا يعل بالا وزمنه الاول يعلو لكل الجهات
والسابع في الماضي على بالكسر وكان على جملة منه استعمل بلو على لونه منه لقول في بني تميم
ملاعوه الورى بغير فصيح ان جعل على صلة او كان وهل ان كان على دخل في الصباح
وربما قالوا ربت طرف لغو وما مصدرية اي مساءة فتحهم في الحرب لهم ملة ربما فعل
كذا اي مساءة فعله وقد يستعمل بدون ما كقولهم اصعب الامرين اربت بر كبيره و
في الكلام ايهام لطيف لو ان يراد بالعين الباصرة المخصوصة وان يراد عن الفعل
من ملك والملك مفعول من الالوكة وهي الرسالة واصله مألوك على افراسم مكان او
مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملأك ثم نزكت الهمزة لكثرة الاستعمال
وردت في نظم وسمي به الملك لانه واسطة من الله وبين عباده والجوهري اياها
فصل المهملة بالخاء ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من باب الكاف
انه اورده فيه مع زيادة اليم واورد الكاثر في فصل الكاف من باب النون مع ان اليم
فيها اصلية ولو كان لكن تفعل كتمسكن هل ما توهم لتقول تمكون وموظوا على ما لا
يخفى الجهد والوجاء تأنيث الادنى من الدنو وهو القرب سمت الدنيا بها لدنوها وقيل
الكبرى والكبر والصغرى والصغر والاقرب في تصريفهما ان الواو والياء فيهما قلبت الف
الكبرى ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت الواو والياء فيهما
اسم من اغاثه اغاثة واصله غوث في المصادر الاغاثة فزيد فيه استرسلن وفي نسخة
كررت بفتح الكاف وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم في عرفهم
والاقطار جمع قطر وهو ناحية والجانب والمشرقية من اشرقت اضاءت وقيل اشرق
الرجل دخل في شروق الشمس والاعصار جمع عصر وكذا العصور والعصصة بكسر العين
وفتح الباقي والعورق من الشجر ما حرجت اوراقه والعناية العهد وفي الكلام حكيه
وتخييل وترشيح التشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلويح قال ابن

وهو سبب وقد هدا الهدى الذي يهديه هدى وهديا وهدية وهداية بكسر الهاء فهدي واهتدى

وهداه سواء الطريق لغة من الهداية وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد

هدى في الكتاب العزيز على هذا وجه معدى بنفسه كما في اهدنا الصراط المستقيم وباللام كما في

[illegible] الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي [illegible] والفرق الذي ذكره الشارح والمحشي

في حاشيته ما بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف من ان معنى الاول [illegible]

الى المقصود لا الايصال [illegible] ومعنى الثاني الدلالة

واراءة الطريق [illegible] انك لتهدي الى صراط مستقيم وفي القران مثل

ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم [illegible]

عليه السلام يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وحكى

مومن ال فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا

سبيل الرشاد [illegible] سبحانه [illegible] التسبيح [illegible]

[illegible] من سبح [illegible] وبعد ذلك [illegible]

او من التسبيح [illegible] من [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] التنزيه البليغ من جميع القبائح [illegible]

[illegible] سبحان [illegible]

البليغ [illegible]

[illegible] التنزيه [illegible] موارد الاستعمال [illegible]

[illegible] سبحان [illegible]

[illegible] التنزيه البليغ [illegible] القبائح التي يضيفها اليه اعداؤه [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] التنزيه [illegible]

[illegible] والسبحان [illegible]

[illegible] الشيب وهو [illegible] والاستبهاء [illegible]

[illegible] والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان [illegible]

[illegible] جمع لا واحد له [illegible] لينتفع الكتاب [illegible]

[illegible] من [illegible] الجبالة والرجالة [illegible]

[illegible] المطرح [illegible]

[illegible] حمد الله [illegible]

[illegible] كثرا [illegible]

[illegible]

[illegible] للتوكيد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الرجل [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] السلام [illegible]

[illegible]

الشاعر على الحسن ما اعطى من المعروف اى شكرته وشكرت له واللام فيه كالتى فى الضمير والاشارة
الى المفعول الثانى البتة صرح به الفراء فلا استقامة لما توهمه الزمخشرى وتبعه فى مرجعها
للضمير فى قوله استعرفه ساشكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى لم يمنن فوان فى على
من كرد ايادى مفعولا ثانيا لاشكر واللام الداخلة على المنعم عليه زائدة لتقوية العامل
على ما فى بعض النسخ تطابقا لما قابله ما غايبت والمكد للنسبة فى العمل هو العامل والمكد
ومعنى المغاياة ربح كشيدن فغايبت العناء على ما هو مآل المعنى مثل تنابعت عامة الوسمى
فى صفة المطر ونوقرات عايبت من المعايبة اى اظهر لكن الرواية لا تساعده
وتفرع اى تعداد الاستكان وتنزل اليه طلبا للمعروف وكذا تعرض وفى الصحاح التعرض
زارى كردن والناكب سيكيب كننده الطريق اى عدلا كعرب ودفن والمبين من الابانة فى
الظهور جزاى المحسنون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمرى اللام للابتداء
وعمرى مبتدأ حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده يعنى وايم الله لعمرى
وعمرها ابدا ولا استعمل فى القسم الا بالفتح ثم قوله لعمرى على ان لحن شاذ خلاف
الى الواحب بشرى وكذا اضافة يمين الى القسم فى قوله يغير الله يمين كفور والشمس الضحى
اى ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد بيمين لعمرى واما الذكر صورة القسم فتاكيد
الكلام وتوجيه فقط لانه اقوى من سايز المؤكدات واسلم من ان تكيد بالقسم بانه
لوجوب البر ولبس الغرض اليمين الشرعى وتسمية غير الله به فى التعظيم حتى يرد عليه
الحلف بغير اسم الله وصفاته تعزز وتمرد كما خرج به النووى فى شرح مسلم فانظر
من كلام مستحيا انه كفر ان كان ما عقده انه حلف بحق البر به وهيهات ان كان يجوز
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال الله ان الله ينهاكم ان تحلفوا بابايكم فمن كان حالفا
فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فاثم خير من ان احلف
بغيره فاثم وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس

والمراد اشاع بين العلماء كيف وقد قال عمر قد افلح وابيه وقال عمر بن قيل للعمرك
ايهم لعمر كتهم يحلفون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على الحالة والعز
خلاف الذل والمراد بالعلات العزة بعد العزة بعد العزة والدرم مصدر جعلى من رام يريم
يرخم وهو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان تحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث
انه مطلوب فى الوجود وقد المطلوب بعد الوجود كما يتعزز له الطالب ضرورة انه لو كان
الحق المبين نصف المطلوب به كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا فضيع الحق المذموم نفى بذمه
وقد تحمل ما استندة الى الحق المبين والدرم بمعنى اسم الفاعل والعزة فاعل المعنى
المذكور راجع الى الطالب اى الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى
وقوله الى المصدر على معناه المحقق للكلام اتجاهى الحق المبين قليل طالبه وانطباع والطبع
والطبيعة السجية التى جبل عليها الانسان والله المخصوص بالمدح محذوف اى فى قوله تعالى انك
لعلى خلق عظيم وما كان اجمل الوجه والكلب على الحب الجميل انك تقول هذا رجل حسن الوجه
انكرة بان الوصف فيه للوجه على الحسب غير صفة كذا فى الكشاف لتخصيصه الشيئ او الكناية
عن الصبح بحسب يدم كذا فى الصحاح والمثوبة بمعنى الجزاء كما فى قوله الازهرى ويعضده

الجواب ام

ركك
وضاعف له

قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم ان
ذكر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والرجل الاجرة والتوكل
الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون
يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى
الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت ح بين
التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن بها رمزا الى ان باء
بسم الله للملابسة ظرف مستقر حالا من فاعل حامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره
دلالة على ترتب علم الله والمناسب لما ذكره الشيخ في شرح الكشاف وحواشي التلويح ان
يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيق
بالقبول وعليه المعول انه تقدير الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا وبالجملة خصوصية كل
فعل شرع في مدلوله متبركا بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم وتقديره ليكون متعلقا كل
من شرع في فعل متبركا بالتسمية عين ما في القرآن او [illegible] الفعل لو اتى به لخالفه
تسمية من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يطأ فيه غير ذكر الله اذ لو
ذكر الفعل المستدعي للتفاعل فسلكنا تلك الطريقة لفات ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير
بسم الله ابتدائي او تقديره الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه
بالتسمية احسن بالمقام واوفى بتأدية المرام من تقدير ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس
جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا
ولا حرج في الشرع جعل طريقة كون المشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها
في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث الشبارة لا لان
المقدر فعل ابتداء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عم في خطبة النحر ومن لم يذبح
فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك

باسمك احيى وباسمك اموت فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على
تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في حيز المنع فلتأمل هذا ويحتمل ان يكون
الظرف المذكور لغوا نسبة الافتتاح ح الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال بافادة
الحق واعراض عن ذكر الحلي وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح
به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد حقيقة لا لان الباء فيهما
للاستعانة والاستعانة شيء لا ينافي الاستعانة بآخر كما مر اذ لو حمل باء البسملة على الاستعانة
لا يليق بحسن التأدب لانه يفضي الى جعل اسم الله آلة والآلة لا يكون مقصودة بذاتها وحمل
الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي
يعتبر تحققه من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل او لان الاول محمول على الحقيقي
والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في
العمل لما ان في التسمية عقد التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد وبهذا
ثبت التعارض [illegible] بين الحديثين واحتيج الى التوفيق ولان المناسب مقام التعظيم
التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى قوله اداء بعده الوجه الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب
الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان
قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله والاخبار عن ثبوت شيء لله [illegible] عن الاول بان الغرض
الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد
الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما
ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد اعاد الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى
انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو التأليف
واحتاج فعل الافتتاح بالحمد لاداء المذكور ايماء الى انه يستحق ان الاخر او

قوله الافتتاح

والمتكلمون فيرد لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح للحمد بالاداء لا يقتضي
حصوله بغير هذا الطريق وقد اجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد
لان الكلام مخصوص ويرده الفرق البين بين تعليم الحمد وتحميد المعلم وبابه تعليل بحمد الله
للافتتاح وفيه ان المقصد بالبين الافتتاح بالحمد فما بقاؤه بالخطر وحصل الجواب المقنع بالذوق
وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه
ان كون التقديم مما تأدى به الشكر يحق شكر الثناء مستبعد مع كتب تقديم الحمد شكر
عند قصد الربط والكتب لاجل كونه حق الشكر على ان حق مهما سلم
فما شكر بالحق شكر كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد
لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور لما لم
اخبار واقع موقع الانشاء مستعمل في معناه مجازا واورد ان المتكلم ليس في صدد
الاخبار والاستدلال لان المخاطب به هو الله وفيه دفع ظاهر موضع المغفرة ومعنى الحمد
لله الحمد لك يا رب لمقصود الملفوظ بانشاء تعظيم لهم موصوفا بالجميل وايجاده
بهذا اللفظ والقول مأخوذ مشترك بين الانشاء والاخبار كصيغ العقود ولا يخفى
اليه الان الصيغ المذكورة جبارات في اللغة نقل بالشرع الى الانشاء ولمصنف الاعلام
واثبات النقل في امثال هذه الغامضة دائما مشكل جدا — تحقيق نحاة الجواب
عنه بشكله بقوله لعل ان يكون من الاول بتعميمه والثاني بناء على ان المراد
بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله به الى ما خلق لاجله فان الشكر العرفي
الخفي واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وعرف اللسان الى اظهار تعظيم المنعم
بتعظيم منه ولكن الشكر اللغوي الذي هو المطلوب عليه بعض شكر نعماء وجوب الوفاء
بعضهم وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي
بالاخفى ولعل ان يكون بناء على الموصوفين والاول سوان الشيء واما بين عالجب

والمراد بالشكر اللغوي الذي يتضمنه الحمد هنا الاداء لما استحقه من حيث انه ذاتا كما يستطاع
عليه والمقصد على المفاد بيان المعنى الذي يتضمنه الشكر كما هو حقه بصفاته واعتقاده
وخلوص طويته والمراد بحق الشكر وفيه اشارة الى ان قوة الحامد لا تفي بحق شيء من الشكر
وان لم تقدر على ان يشكر حق شكره قوله الثناء بالقلب الخ اورد عليه ان قيد
باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله لما اتصف بها وعليك
اثنيت كما اثنيت على نفسك فحمول على الاخبار والدال عليه قصد المتكلم واجيب بانه بيان
للواقع وتوفيه للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله في سواه كان ذكرا باللسان
لا يجاز لرفع احتمال التجوز في اطلاق الثناء وعلى ما ليس باللسان جانا وهذا على
ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز الذي تبادر من الاصطلاح بان التقدير فذا يريد
ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان
قرر مرفوع به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرها
من الكتب الثناء هو الاتيان بما فيه تعظيم سواء تعلق بالذكر كما ذكر في الجمل ان الثناء والكلام
والجميل ذكره بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي فما يكون محمولا على ما ذكر الثناء الكلامي اللفظي
فان قلت كيف يحمل الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح
بحمده وهو اكثر الاشياء فلا لسان له قلت قد ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن
عرف اللغات من ارباب اللغات بحمل امثال ما ذكر عند عرضها على الخ قوله بما الجميل الم
المحمود به لان الثناء عليه دون الحمد وعليه اكثر ما ذكر في ذكر الحمد وعليه اللازم في المصنف
الكتاب وقوله سواء يتعلق بالنعم وتركه منا لتقييد قصد التعظيم انصافا ذكره
لان الثناء عليه فان قلت ان الثناء على العالم على ما فعل من سهو الاصول وفضل
الصوص بغير حق على قصد التعظيم قلنا نعم ولذا يذم هذا الى ما لان حمده لم يقع
في محله مع ان ليس على الجميل الذي توسيع بالجميل الم سبحان يكون حسنا في الواقع او عند

الاصوليين ح

وعند الشيخ والاذان الخامس الصورة المذكورة بعد الحمد عليه جميلا او بصورة
فان قلت اهم قد صرحوا بوجوب كون المحمود عليه بالحمد اختياريا وان عم بعضهم
كالاشهر وجمهور اختيارية على الحمد بانه منعكس بالاختيار الذي هو الوافق عدة على
في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفاتها المذكورة خال عن التقييد
به فليس مطردا قلت اجاب الشيخ في شرح لمكث ف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل
المختار من الفعل بالكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا تكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذا استناد تلك الصفات على انها ليست بالاختيار وانه
لزم عدم وقوعها في ما هو المشهور المقرر في علم الكلام والمسلم فليست من قبيل الافعال
اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجاده اي علت لما كانت الذات كافية في وقوف وتلك
الصفات حيث عبر به اهال اختياره بيستقل بها فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ
لافعال اختيارية فالحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في الجملة
والمال وقد تلقى الحمد بمعناه كما في قوله تعالى انه حميد مجيد واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار دون
ان يجد عليه تلك الصفة بهذا الاعتبار كما ذكره فغاني كما لا يخفى فهذا الجواب
يفيد التعليل كما عرفت على ان الاجماع فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة
والداعي وتقدم الشيء على نفسه ممكن ودفع اعتراض التعليل بان على اللغة يطلقون
الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على العالم اسم الفاعل كما سيجيء ـــ سواء
تعلق بالفضائل او ما هو اعم سواء اسم لجميع الاستواء او صفة كما هو صفة بالمصادر
وسنة قوله تعالى الحمد سواء بينكم وهو مبتدأ خبره الفعل بعده اعني تعلق الخ تاويل المصدر
مبتدأ وكما وقع عبارة المحشي في قولهم سواء عليهم اءنذرتهم ام لم تنذرهم والتعريف يفيد
بالعقلين وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ويجمع على الصحيح ثم بحد اما استيناف

ويجيء ان شاء الله تعالى او حال بلا واو او اعتراض على ما سبق وسواء ام لاحد المقدرة
والتسوية انما تكون بين متعددين بين اعطاء الصواب الواو وسواء ام ولعط او لمعنى
الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد تاتي بمعنى الخ لتركيبها من الصدر
سواء في مثل خبر ابتداء محذوف اي الامران سواء عليهم الحمد الا سمعية الله فجواب شرط
محذوف ان لم يذكر الجزء بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الجملة بجزء ان من معنى الاستواء
مستعملان بمعنى الشرط لعلاقة ان ان والجملة مستعملان بين الجملتين حصول احد
الحكم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والمقدر هنا ان يتعلق بالفضائل
او الاعم فاضل فالمراد سواء والشيء ابدا واصل سواء وغيره مقدما وما بعده مبتدأ
خبره الظرفي قوله تعلق راجع الى الثناء واشاره الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى
معنى الجميل موجود ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء
تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمتعدد واما الفضائل جمع فضيلة
وهي كل خصلة ذاتية او اكتسابية جمع خاصة وهي المزية المختصة والمراد بالمتعدي هنا
المتعلق بالغير المختص وجودا بالمنعم اي اصطلاح المتكلمين لا النحاة كما تقدم والا
لم يصح الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري المتعدي لا مر والفعل لا يقبل الانتقال
عن صاحبه والشكر فعل اي كان نعمت ما عرفت الشكر وبين الحمد عموما وخصوصا
اذ جاء مذكورا في الكتاب وقت لا ما لان قد يساعد الحمد وقد ينفرد كان وظنه ان يقع
لا وجه لما توهم ان الشكر على هو هذا خبره وبين العرف تخليصا للسامع عن ورطة
الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام في من قبيل الشكر والا لزم مادة الاجتماع
لان الشيخ صرح هاهنا في الكلام بتغيرها على تحقق الاستحقاق بين وصف الاستحقاق الذاتي
الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد بهما على الصفات الذاتية مع صعوبة الانعام لكشف
كمال من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ هنا حمد ان الحمد

استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل جمال بالحقيقة لله تعالى وتوطئة لما ذكر من وجوه
تعلق الحمد بهذا الاسم والحامد جمع محمود بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد وهو
الى قوله بخلاف استحقاق غيره اى لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا من حيث
هو موصوف بصفات الله هو متعلق الحمد عليه بتلك الاعتبارات من حيث هو لا من حيث
هو موصوف وصف واعلم ان عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اخذا بما
من ان تعلق امر باسم غير مفيد لما مضى به مدلوله هذا ان لم يسلم ذلك فانا
نقول اذا لم يشعر بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد مر ما نقول على ان اللام في الحمد
لله هذا يفيد بالذوق حيث لم يقبل الحمد للمنعم لامر ان تعلق امر باسم يدل على مضي
حدوثه ولم يكن وصف الانعام معهودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يفيده ولا يقتضيه
على ان لفظ الله تم فادلت على استحقاق جميع صفات الكمال واستغراق تلك
الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعلق به في حكم التعلق
بالمشتق الدال على ثلاثة اشياء تجمع الصفات وقوله ثم انا نعرض اخ يرد على المصدر
كان سائلا سال بان هذا الايهام لا يجزا ذا الوصف ثابت في نفس الامر ولهذا
عدل الى الوصف الاتم فقال ليس الامر كذلك بل انا نعرض الى وصف آخر وهو
ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في شرح
المفتاح فقد اندرج فيه الاستحقاق بوصف الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان
ذلك لا يفيد ما نحن بصدده من التعريض بعدم وفاء الشكر بالمنعم وجب فعله
على المكلف تامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع
الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات اعتبر بحكم ما يندرج فيه الاستحقاق بوصف
الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا وذكر
الايهام تصريحا بالاستحقاق الوصفي اياما كان. ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل باقتضاء

باقتضاء الاستحقاق فيلزم تعدد الحمد بتعدد الاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات
كان مستحقا لجميع المحامد ولا شك ان الله تعالى مستحق للتعظيم بذاته لان المعبودية
وصف حقيقي ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا لمعنى
الاستحقاق المعبود لذاته لا يكون ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على افعاله
وتقدير قوله ولقد الحمد لانتفاء المقام مزيدا اهتمام بسياقي في كتب لعدم السؤال
انك تعلم ان اسم مقدما تاخر وجعل مسند اليه وتاخره اخرى اجعل فاعلا على كل
حد على سبيل التفصيل ولا حاجة في كل الاعتبارات موخرا والاصل مقدم فسوغ عند الحمد
في الاصل بان يكون التقدير الحمد لله حمدا او مقولا بان يكون احمد حمدا لله لا يستقيم
على الكشاف على ما لا يخفى على المتامل والحمد
حمدا قاله ابتداء لم ترد بانتفاء المقام ما هو المتبادر في هذا المعنى اذ الاهتمام
ليس منتفيا الى حال من هو حال المعنى بعدم الورود ومعنى الحمد هو التقديم على ما دان هذا المقام
الذي هو مقتضى تاليف يقتضي اهتماما بالشان. الحمد وارد بقوله مزيد اهتمام به لان الاهتمام
الوارد على المحمود عليه اولى بالرعاية من الاهتمام الوارد على نفس الحمد فاهتمام غير
في الفصلان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى الحال المقام مع فصاحته
فيجب ومواظبة على كل قوله ثم قوله فلله الخ ورد السموات الآية وقوله ثم قوله والحمد في الآخرة
والارض وقوله ثم في سورة التغابن وله الحمد في هذه الثلاثة فقدم اسم الله على الحمد
في هذه الايات مع ان المقام مقام الورود فوجب مع ان المقام في الآتي المذكورة مقام
الحمد لا مقام بيان استحقاق تقدم واقتضاء الحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي
تعميم الظرف كما لا يخفى. — هذا ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من
ان تعميم الحمد فوات التخصيص المقتضى في هذا المقام وليس بصحيح صاحب الكشاف
في سورة التغابن ما نزه قدم الظرفان في قوله الحمد وله الملك لمزيد الاختصاص

لما ذكره من اقتضاء المقام لعدم المحمول او عارض لفوت الحد المطلوب فيه وحاصل الدفع
ان اقتضاء المقام مسلم مع تسليم صاحب الكشاف لوجود الاقتضاء في الحد ايضا
كما في الحد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي اعني المقام ان قلت فما وجه
ذكره في صورة التعاكس قلت عبارته مسامحة وقد علمت ان وجه الاقتصار
التخصيص لما من فيه لما سبق من ان التي في الحد للتقرير كما ان يكون هو الكامل مثلا
بصواب وحسن والتي في المحدود للتعريف كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب
المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا والكلام
اما لك لعدم توهم ان في الحد لعدم عدم الحد ايضا او الكلام في تأخيره وهذا اولى
ارجاع الضمير في ما ذكره هو المناسب للكلام الظاهر حيث علل اجراء صفات الربوبية
والانعام بجلائل النعم ودقائقها وملكها الخ بعدم العلم بالله تعالى اقتضاء الحد ذلك
بحقيقته في قوله لحمد يدل على ان من به صفة لم يكن احق منه بالحمد والثناء
عليه كما هو ظاهر الخ — ومجرد ايظهر الداعي مع ان صاحب الكشاف بيان في الحد ايضا
على اقتضاء الجنس الحمد بالله لا يظهر ان ليس لغير الاستغراق بناء على ما مر من ان
الاعتزال كما ذهب اليه الاكثر من ستراه اقتضاء الجنس لا يستلزم اقتضاء جميع الافراد
فلا فرق بينهما في انهما بيانا فيان لمقتضى قاعدة حق الاطلاق وكل منهما اعتزالا
يندفع به تلك القاعدة كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاحتمال احدهما على الآخر من
هذا الوجه نعم يظهر فرق من حيث ان مناقاة اقتضاء الافراد لذلك اقتضاء دائمة
ومناقاة اقتضاء الجنس لو اسند استغراقا لاقتضاء الافراد لكن سيجيء الفرق
لا يتجه اختيار احدهما على الآخر وهم كما لا يخفى على احد العطف فان قلت لعل كثيرا من
الناس الذين علقوا اختيار الجنسي والاستغراقي عادوا الى تعريف الجنس المذكور في
على العهد الذهني الذي هو مرجع قيد وهو كما هو الظاهر في سلكه يعني العراك في ارسال العرك

الدرك وما ذكره من ابطال المعنى السابق ان اريد بمراده حمل التعريف فيه على التعريف بالتقيد من
حيث قلت لو شمل ان تعريف الجنس اذا دخل بالاستغراق فيراد به العهد الذهني فاتضح
فرد ما ويضاف استغراق جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما فتدبر واتضح ايضا
غير مستلزم ثبوت جميع الافراد والضمير في ان المقصود الذهني يكره في المعنى ومعنى التخصيص
بعض معنى اللام لتكون في المعنى كالكل الواقعة في حيز النفي فتدبر ثم الحق ان صاحب الكشاف
كما منع كون الاستغراق معنى اللام فيجيء كونه مرادا في المقام اما لمنع الدلالة المقامية كما لا
مع ان الوجه الاخير الذي هو مقتضى كلامه كما صرح به في شرح المفتاح ايضا فيما ذكر
ولا حصر في المخصوصة بهذه اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس ولما للجنس لما
فلا مفهوم لكلامه نعم كما يستطاع عليه قال ان هذا الكثير ممن ان الناس علقوا ما ذكر هذا
كون الحد في هذا المقام محمولا على الجنس خروجا عن الاستغراق اما باعتبار المعنى المعنوي
بان يحمل قول صاحب الكشاف ما معنى التعريف في الحد على معنى المراد بالتعريف الذي
في الحد بيان مدلول الوضع او غيره فتدبر او الكثير من المعلمين معنى التعريف في الدرك
الدرك على ان المتقدمين من الناس الذين سبق كلامهم يطلقون في الدرك على ادلة الدين
ان حصلت صفة المعلمين الخ فادراد معنى التعريف فيها ايضا. هذه صورة جهات
ردوه بين العهد وغيره وسعى تقريح الفاضل المحشي بان معنى الباقي الذي ذكر من
رجوع التعريف الجنسي في كلام الكشاف على ما ذكروه ان كان على ما ذكرنا من التابع
والفاضل المحشي توجيها يتبرأ له الكد وهو المناسب لكون بيان مراد المقام لا بيان مجرد
مراد الكلام وان قلت الخطب هذا اذا حمل على انهم علقوا اذ لك كون مدلول اللام كسب
حسب الوضع الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالرأي
وهو مستبعد جدا منه لك الخمول على ان لعل كون الاستغراق مدلول اللام ساء على مجرد
مناقاة الحد لصب الاعتزال لعدم كل بعد اذ المناقاة في ارادة الاستغراق ولا اشك

ان وضع لفظ الجمع لا لمعنى زائد ذلك المعنى مشترك في كل مقام واذا ثبت المطلق الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق ظهر ان في الوجوه المذكورة مهما صح منها ان يساق الكلام لملازم سائغ للكلام ولا شك على ان السابع وفق شرح الكشاف على الوجهين الاولين باستفادتها بكون اللام للاستغراق في الحد عند النحوي مع بطلانه ولم نورد الوجه الثالث هناك ولم نرد عليها مهنا عاذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع ان يرد عليه ورود الظاهر اما ورده هناك على الوجهين الاولين فلوكان الكلام مسوقا لبيان ان مدلول اللام حسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبغي عند فرض مجيء اللام في الحد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اعتباره وتصيده اولى في غاية البعد على هذا بين المرين كلامه واورد على السابع ما اورد فان قلت من اين لهم منع صاحب الكشاف كون الحد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قبل من فرد وهو تعريف الجنس لدى اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع لان الاصطلاح متحقق على خلافه ثم تعريف الجنس تعريف الطبيعة بالاشارة الى المفهوم من حيث هي ليس فرد وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور لتعريفه لكن الاستغراق ههنا وان تبادر المشهور يخصص تعريف الطبيعة والخصم لذلك وهو المذكور عند التلويح وفي كيف تعرف المعرف باللام مناسبة الفاصل الخبري ما ذكره المحاشي من ان المراد على ان ذلك انما صح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض للانعام الكسوق فيه انما نفسه اما اولا فلانه صح بالجنس في سورة العصر ولم يعرض للانعام الكسوق اصلا مع انه لم يحمل للاستغراق بل عرف ان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة قوية فاصرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض للانعام

لا يخفى ان الاستغراق والاكثرية شيوع اراده الاستغراق في الخطابات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كذا يتوقف على عدم دفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد بهذه القرينة المدعى كونها كذا على عدم القرينة الصارفة للاستغراق والاستثناء في الآية المذكورة قرينة موجبة لرفع تعرف ظن ولما بينا ان تعريف الجنس مع عدم التعرض لانضمام الاستغراق اعم لا يدل على ما اعتقاده في معنى اللام على الجنس حيث هو اذكره ان يكون ذلك للاستناد الى احتمال الامرين الجنس حيث هو الجنس حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اصطفى الخ ودفع ان قوله اصطفى الخ ظاهر في تعريف الجنس حيث هو ذكره جدا سعد الملة والدين التفتازاني في تعليقاته على الكشاف ان قوله اصطفى الخ ظاهر في تعريف الجنس لا يلائم مذهب المعتزلة كما ذهب اليه الاستغراق فانه يناسبه ذلك لان اصطفى الخ مذكور صاحب الكشاف مستفاد من لام الجنس المذكور لا غيره لا يلائم وهو الاختصاص في الاثبات لا النفوذ كما عرف واثبات الجنس المذكور لا غيره لا يلائم سورة الغير ولو هذا المثبت وذلك قال السكاكي وقد يكون الجزء عام النسبة والمراد تخصيص بعض كزيد هاء وعمرو ذهب وبهذا تذهب اثبات جميع الافراد المذكور فانه زيد في سورة منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلام وات صح بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص المبتغى في سورة لقمان وغيره بل الظاهر ان الاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه بحقيق السورة عند بقي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على السورة او الاثبات بما فانه مذهبه الا ان يقال ان قوله الاختصاص السورة مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التعليق فيه مناسب للاوايل كما لا يخفى ان صدر فيما علق عليه بقوله الحمد لله الذي انزل القرآن ثم عيره الى نزل لوجوه ذكرها الاختصاص الجنس وهذا مع [illegible] بل على ان الحمد الذي هو على تعلق بخبر مبتداء محذوف اي بل هو مبني على ما كونا والحمد عطف على جملة وبعد الدفع ما

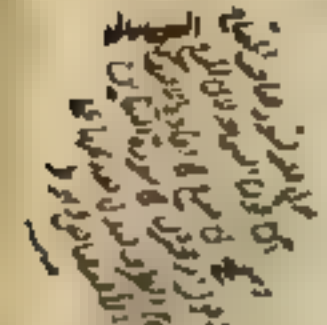

مايرد على ظاهر كلامه من عطف لعل على ان اذ ح على ان اصالة العدم تدل على ان
هذا ايضا يدل على ما اشير اليه هذا مع انه لا وجه لان العدول الى التخصيص في الحمد لله لاجل
له في هذا الثناء ولا حاجة في دفعه الى ان نعتبر ان احدا لا يعتقد ان جهة الوجوب الى ان
تعريف الحمد لجنس ما يعد حلق الاعمال وما به يسأد عمدة الفعل على ما قال بالتخصيص
علم ان الجملة الاولى منتفية وان الجملة الثانية ح ش والعدول الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات اورد عليه ان الحمد الاسمية انما تدل على الدوام الا ان اتى خبرها ظرف
غير فاعله دلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فلا لتقريرهم دلالة الاسمية خبرها الفعلية
نحو توله فهم لها مقتدون بهم على الاستمرار التجددي ولما ان قدر باسم الفاعل فلا
يفيد الحدوث لعدم تعدد في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد هنا
الثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد
نوع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل و نمنع كون
الحدوث والتجدد هو المعتبر في الظرف بل يكفي فيه مجرد التغاير بين الظرف والعامل
نحو ملاك العبيد مستو قد غلب الشيء في اوائل الباب الثالث فلا ان عدم في الدار يكفي
الثبوت والتجدد انما يجب تقديره حاصل او حصل وهو لغرض التعريج فيما ذكرته هذا
والقائل ان يقول العالم لما لم يكن لهم الحمد على كل ما انعم عليهم وما ينبغي ان يقال بحمد الله
ليتحقق تجدد صدور الحمد منا ويتعلق به على استغراق الانعام بصورة المقام على ان فيه
تجاوب النفس وون الشوق لانها اذا اعتادت لشيء اشتاقت
والحق ان الوجه في اختيار طريق الحمد وترجيحها هو جانبة الملاءمة ظاهرا لحمد وعليه
فان كان من امور الثابتة عالما سبحانه ان يجاء بالاسمية كما في الصورة المذكورة فان الربوبية
صفة ثابتة للذات فلم اختير الاسمية الا لافادته صح بعض الافاضل لم
العلم اجابة على ان التعريف دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي ما يدل على الاستغراق

عدم جواز زيادة الباء على المفعول به في مثل له وان جاز حذفه عند امن اللبس
عدم دلالة الحصر على النسبة والزمان ومنها كما هو ان المحققين جوزوا بان قد
يقصد في مثل هذه التركيبات الخطابية بمثل قولنا مثلا ان يعطى الى الاستغراق كما سيجيء في الجواب
متعلق العمل على الاحتمال ان يكون العمل الذي ناب عنه المصدر حسبما كان الفعل في الجواب
ان دلالة العمل منزلة دلالة اللازم الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور
في محل الحمد مما لا يخفى على اللبيب ومع هذا فيه نظر لان المناسب حينئذ للمفعول
ورود المصدر بالمعرف كما في بناء العمل على ان يكون لتقييد الجنس فيه معنى هو
الاستغراق في العبارة سابقا ولم يرد المصدر بالمعرف لا يوجب طلب العمل حتى
يرد عليه انه قد يوجب حمله ايضا كما في قراءة الحمد بالنصب والعجب من هذا النظر ان
في الاستدلال المعدمة معلومة قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما
ذكرت في الوجه الاول الصحيح وانت خبير بان مراد المصنف عدم ثبوت المدعى بما
ذكر في الاستدلال فانه يفسر الوجه ومع هذه القرينة لا حاجة الى تسليم ما ذكر
وعند ضفاء هذين الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق هنا القرينة
الجوزة لا المرجحة والالكان المناسب ان يقول بدل ما ذكر الاستعمال معتدا به سواء
وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى
عدم اسعداده قال فضل المحشين اقول في كفى القرينة المجوزة وكونها كذلك
على ما هو المعلوم ان صحة الكلام هنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشيء بعد ثبوته
وتصريح في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس والاستغراقي
لما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين فلا يتجه فيما ذكر الاصوليون
من تقدم الحمل على الجنسي نحو والله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل
وان لو حلف لا يتصدق فقضاء لا ينزل على جميع ما ذكره صاحب الانتصاف

من ان اللام في العموم وليس استغراقيه منه عبر تعريفه ووقف العهدية والجنس عليها
قوله اولا ان اللام لا تفيد سوى التعريف الى قوله فلانه ان الاستغراق لا يصح
بنفس المعنى وهذا كما يصرح بان الجنسية تحتاج الى الاستعارة بالتبع فليس من
وجه ما ذكره الفاضل الحسني بقوله والسبب في اختياره الجنس ان دلالة المعرف
وبلام الاستغراق بالمعنى الذي صرح به سيبويه بانه لاستيعاب ما يصلح له كثيرا فقاومت
خلافه لاحيانا ما ورد الاقران ولت قدم الفاضل الحسني الى هذا الوجه قوله
مع ان اختصاص الجنس بعموم مقام اختصاص جميع الافراد بخلاف الذي خلو عن ذلك بلا
رده ولت حاشا وفيما سبق بقوله وبهذا يظهر ايضا الى هنا المقام بقيه الكلام عن ذكر
فتنبه بما اشار اليه سابقا على انه لا داعي لتقديمها الى ذكر قوله على اختصاصه بالمعهود
لان المفيد لذلك اختصاص يصح به تعلق الحكم وهو الاستغراق لا اختصاص
وذلك لا فائدة لابتقاوت ظاهرا في الجنس والاستغراق بقي ان يقال ان الاولى ان الدليل
الذي ذكره صاحب الكشاف الذي نقله السيد بقوله وعلى ان اللام ينقض ما قالوا
لتختلف الكلم عنه في صورة العهد الذهني مع ان معنى اللام عنده كما صرح به في المفصل
او ان اللام لايدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او
العهد الشخصي فاذا لم يكن ثمة عهد خارجي لا بد هناك وضع اخر للجمع بازاء المعهود
الا ان يقال فلا يتم بالدليل المذكور ودعوه عدم كون اللام للجنس لا ينفي ان يتوقف لعارض
الجمع بازاء الافراد فان علت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت تكون المقدمة
المطوية في التعليل التالي التي اشيرت اليها هناك البحث الاتي في المفهوم من
كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ذلك المقام
لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة متعلقا به معهودة فان لم يكن هناك
عاهد حمل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة من

الذي ذكره المحقق الخبيصي بحيث المسند
في اللام في المجلد سبعين
كانت للاستغراق اي
استغراقا للبعض او
كانت للجنس ما لعهد
الاء شايا ه

فاعلم

من حمل على الاستغراق او العهد الذهني نظرا منه ان ارادة الطبيعة انما تكون اذا لم يكن
هناك مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود مقام الحد لما ان لا يكون هذا المقام علم
الحمل على الجنس لما حل هذا ولا يكون امرا اعتباريا على الاستغراق وان كان خلافه بعقد
الجنس بحسب ما عرفت من رجوع العموم الاصطلاحي الى الاستغراق بالمقام ولكن ان وجه اختيار
الجنس بان في المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى انه لكن قصد الجنس
على خلاف مقتضى الظاهر نظرا الى ان الحقوق خلاف الاصل مقتضى طبيعة الحد لا الازم
وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص الجنس جميع الافراد فهو ممنوع بما لم انظار ظرف
مستقر خبر مقدر لكن الاستغراق تبين لا لغو متعلق بالحد حتى يصل منه وبين عامله بقيتها
على ان الاستغراق الذي اقتضى الوصف بما بعد سيرد عليه تعسف وجه التعسف
فانه اكتساب بالاكثر على المختار وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان عرف الجنس
والكثرة في غير الاستغراق عند الجمهور خروج عن الغالب المعتبر ما هو المتبادر اعني الحقيقة
فانها تطبق في النفس ما لكثرة لا تطبق بذلك ما علم عاد ليلم معه عاد ليلم وجوه الاول
ان يتزل العقل اعني عطف مصدر المصدر على المصدر وذلك لان العقل يدل على
الحدث والزمان وقد يجيء في بعض المواضع لا حدهما دون الاخر فجاز الثاني ان يكون عالم العقل
تفسير للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى
الموصول كما ذكر تعسف لما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فالا يتعذر
لا يصار الى المجاز وما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لمثل ما ذكر على عدم جواز حذف

فاعلم

شعريه

المبدأ منه وما الثالث فلكونه خلاف الطبع مع استهجانه على كثير سيبويه لو امكن
ركبي بالضم مكانا تأخذ مكانا يريد ان الحمد على صيغة المفعول اشتهر تمكنا في القلب وقبولا
عند كل احد بعد تعريفه وبما الحمد لله على نسق التحميد بناء على ان ما اشتهر

آخر الجليل

بلك النعم قوله لعصور العبارة عن الاحاطة ولما يلزم من اختصاصه بشئ دون شئ مجموع
الامرين على واحدة لحذف معمول الانعام ولعل مرادها ان التعرض للمفعول اما على سبيل
التفصيل لاجمال او اما بالطريق استعرض للبعض بالجزء الاول من العلة بالغائي
والثاني بالفاعلي ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم بكل انعام من ان يكون بوصف كمال
التفصيل وان لعدم التعاسر لا لخصوص ادعاء كما في الاجمال وربما يتجه في المختصر لفظ
الايمان المراد به الاستعارة لاحد اقسام مطلق التصور والادراك ايماء الى
اعتبار العصدي الموزن والمرايا على ما تقرر عندهم تحوطي ما في الشرحين واحد اقوم
الى المعدوم ثم ان تخصيص صفة بيان اي اختصاص الانعام بتبيين دون غيره او لخصوص
الحمد على الانعام دون الاخر ولا يقدح في حق العموم افادة تعلق الحمد على انعم الذات
الاسمحة في جميع الاوصاف المذكورة قالوا هم وقولهم دون شئ مجاز وانشائية احد معنيي
في بحث التعريف قوله وليتصف نفس السامع كل مذهب على ان يكون هذا ايضا
مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون ايماء على عدم
التعرض للبعض فاما جعله مستقلا لغير دعليه ان ذا يجب ان يسامح الى ما ذكر لحصل
في الصورة ذكره بلفظ العموم ويكون ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار وهذا اولى ان يقول
بترك النعم منزل اللازم منزلة المتعدي بعلة بالمفعول ليفيد بواسطة خطاب المتكلم
انتساب فعل الانعام الى المخاطب ايضا وعلى العموم في المراد ذلك الفعل يكون متعلقا على
جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح من قوله قدر المضاف قوله تم انه شرح ببعض النعم
شروع في شرح قول المصنف وعلى آله الى قوله فصل الخطاب ضمن اولا بيان الاجمال ثم بترتب
على التفصيل حيث قال قوله وعلى آله وثم للترتيب في الاخبار لكن بالنظر
اليوم ثم ما صنعت امس بيد ثم اخر كان الذي صنعت امس احب او الترتي في الرتبة
كان رتبة تفصيل بلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال منعم وسعي في مباحث العصدي تحصيل

زيادة تحقيق لرد ما قيل ان المراد بالتعريض التعرض بطريق تقدم ذكره في مقابلة علم
التعرض بالمنعم به وتعقيب الاشارة في الموضعين بما بعده بعض النعم تتمة البيان
وعلى القوانين الشرعية بعد بعثة الرسول المتقن لها وغيره الموجه المصدق لدعواه و
بلك النعم بعينها هي الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان التعريض لم يقع في غير البيان
والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او ان الايماء الى مجموع
النعم المذكورة لبعض الايماء الى كل واحد منها فاذا كان بعض بلك النعم حاصلا
والبعض موصى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه موصى اليه وليس ذلك باعتبار
التقليب كما لا يخفى ويمكن ان يراد ببعض النعم نعم البيان بان يجعل الايماء للتعظيم
او للتلطف ويكون التعريض وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبين
الى اصابة بلك النعم ثم تعريل كلام المصنف عليه العدد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاد
الرسول ثم تصير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصابة معاد نبيهم لسبب كاصابة تلك النعم صريح
في طلاوة وانما يتلاءم عظم نعم البيان لو توقف على ملاحظة بلك النعم ولا ينتقل
منه الى الاسلاف قوله متعاونون استيناف جواب السؤال مقدر وهو ان يقال
ما بالهم في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بعض وجوه والاول اقرب
قوله الى الكتابة بمشقة يعني لكن ان تيسر الله تعالى وتكرر في كل احد بحيث يعلم
دلالة الكل لفظ على معناه من غير توسط الان فالآن فالكتابة بمشقة لاحتياجها الى ادوات
معتبر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة ماقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلتجئ
ان تطلع على المراد من الا يراد اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح العرب عما في الضمير
الفصيح الناطق فلا معنى لما قيل من المظهر فكلمة عن بمعنى الى فان الكتابة ما للظهر
تركه لغة او المراد بالبيان معناه المتعارف بقرينة توجه الانسان ورجحانه على الكتابة
وعلم المراد بمعنى المظهر وحمل المعرب بتفسيره الخ قوله ثم ان الاجتماع شروع في بيان الحاجة

بالكاهية وانما اثر على فلانة مفتاح يفتح به باب السعادة على السعادة في العنايتين
وذلك باق على كل وجه وزمان دايرس الكتب على كل لسان كل مكان وفي بعض النسخ و
على معرفت النبي صلعم على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله افترق بين الحق
والباطل اياما الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى امور ثلثة موسى منعطف الى
على الدوام وغاية لبراعة الاستهلال ومنبها على اصل في البيان البراعة مصدر بريع الرجل
اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فشرف كالمقدمة
لحسن المبتدي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود
في الحسن سبب لتفوق الابتداء ولكنه سمي باسم السبب تنبيها على كمال السببية ثم
المراد بها ما عتبار ان الصفات المشروع فيها يتعلق بالبيان بالجميع المراد بها و
هو المتعلق بالفصيح المعرب عما في الضمير او ما عتبار ان تشارك البيان المذكور بينها في
كما سيجيء ان وصف البيان في الجميع وهذا القدر يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان
قوله الحاصل على الكمال متعلق بالجار الواقع خبرا مقدما لقوله وفي بعض النسخ
عطف الحاصل على يشتمل عليه مرجع الضمير او ما عتبار ان قوله بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق
العطف والمسئلة على هذا نحو البيان هو الامر الذي ذكرت مع في الواسطة والباب الباء
من ذكر الخاص بعد العام اما ليكون تنبيها على فضله وشرفه اذا كان ذلك او ليكون
العطف بدون الوصف او الابدال ثم كون المراد الخاص بعد العام مشعرا بانه بمنزلة
ما عتبار ذهن السامع الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرفع عن الدخول تحت
العام نحو كما استبرأ لدينه اي من قوله تعالى ان علينا للهدى حيث خصه بالذكر من
بين النعم والمراد الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتمل على
تعديد النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهي بالعنان جليتان والضمير
في اليه راجع الى الله ما عتبار ان مرجع "مشرف او انه مؤول بان مع الفعل نحو
ما يكن من شيء الا كنت شاهدا عليه والاول محذوف اي علمنا ولا حاجة الى ذلك اذ ليس علم من

ثم المعجزات والمعجزة والمعجزات لم ير اعليه لم يذكر في العلوة وليس من المناسبة بمكان ذكر
في الصلوة ومن ما ذكر الى الحمد موسى يتعلق الجميع على سبيل التنزيل منزلة الواحد راجع ان المعاطفة والعدل
ما عتبار ما ذكر او الى العدل فقط موسى لا يخفى ان الحزبيات الغير المحصورة اجمالا قابل لان يشار
اليه اشارة واحدة مع ان مرجع الغير المعاطفة والعدل اما ما عتبار ذكرا وما عتبار محل واحد وكذا
اللام في قوله لله لابد انما حتم لم يقل لها وقيل في ان قوله ملاحظة يتعيد معاطفة بالعدل
ثم ان الواو قد منعوا من تعريفه غير اللام مع كونه معطوفا وان كان معطوفا على المحرف وهم ليوجه
وذلك ايضا في كلام العرب الا قليل في عبارات بعض العلماء لا يهم معلوم على اغيارهم
بل لابد لها من قوانين كلية يجري على الاطراد في مواضع قولهم بدة بيدة سنا الافرقة والتعديد
التفريق والتعدد بمعنى تفرق او لا عوض عنها فاء البدة كما في عوض العوض عن الجار والمجرور
اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا ما قام صبيا زيد بالرفع كما جاز
الا يقوم الصبيان اجروا الجمع كالمفرد في الاعراب وحرجوا عليه ذلك قوله ٢
لما بغ ما اعطيت والمعطى بلغت والبغي يوما ان تنوء كلاكلا
للعطف معربا مثل ما اخر امن يزيد وعلى متعلق الظرف بمعنى الاسم فيه على التبيين كما في
نحن فيه محذوف هو خبر لبيك والمحذوف اي البد المنفي من قوانين كلية وهذا بالجملة الاسمية
التبيينية لا تحتاج الى اعراب لانها مستانفة لفظا وكونها يكون منه قوانين متعلق
بما دل عليه لابد اي لا بد منه قوانين وقد اشار الشريف في قرينة الطيبي الى ان الظرف
في مثله خبر للاحيث قال في قوله تعالى لا شية فيها ان لا شية ليس محمولا لا تنفي والا وجب
نصبه لتشبهها بالمضاف بل هو خبر لا محذوف وتقدير ما ذكره سابقا هو اتركيب
ومن معجزات المعجزة من خارق للعادة اظهره الله على يد مدعي النبوة تصديقا لدعواه
وهي اما ان تسمى معجزة ما عتبار اتيان النبي لانه ما عتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى
وقد وضع معجزات بفتح الجيم على انه مفرد والتوان اما ان معجزة ما ذكر في الكتب

اي لابد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مقدم لها

للام

افعال القلوب حتى انه لا يجوز الاقتصار على احد معموليه كيف وقد وقع الاقتصار
عليه في قولهم لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول محذوفا
اي ادم من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على احد
المفعولين وان علم في مثل هذا التركيب لازم ومن البيان متعلق به عالم التعليم
البعض من الكل يكون مستغنيا عنه ثم ان المصرح عالم ... وان كان التعليم لا يتعلق الا
بغير المعلوم فيقتضي ان الله تعالى نقلنا من علم الجهل الى نور العلم ...
ولا يبعد ان يتوهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي ... لا سبق عنده وعن الشارح ان المراد
ما لم يكن نعلم باجتهادنا وفي ... رعاية للسجع ... عناية بان يبقى
لم يعلم من البيان على ورد بالتركيب ... الكلام في تقديم من البيان على ما التركيب
الذي قدم فيه على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الاصل وهو تقديم المعمول قوله ...
فعلمه الا احتمال ... على سائر الصفات ... اليها سبب ما ذكر
في المحرر التعرض لتقديم ... واختار التعلق على القول ... علم ...
من البعض هو اسرتنا وفيه ايماء الى ان قوله تعالى وما سبق ... قوله للشرع
المعتنى للقواعد ... تضعيف الشارح ... الرغبة ...
ورسط في وصول ... الاسلام ... الموعودة كان الدعاء
له هو الثناء على الله تعالى قوله على ... فتدبر ... ان ...
حرفي ... قبل الانتساب ... المراد ... بالصواب ... الانبياء عليهم السلام
ومن اوتي الحكم ... الرسل صلوات الله عليهم اجمعين ... النبي صلى الله عليه
وسلم هو الانسان المبعوث الى الخلق ... الانبياء عن ...
والرسول هو الانسان المبعوث ... مع كتاب مشتمل
على الحكمة ... ذكره صاحب الكشف

وان رد عليه بان عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل قوله ولعطا وفي ادا اما
والدعاء على ... حظوا ... على ... عند ربه ... الحكم
لا يجمع ... وترك الفاعل لان هذا العطف لا يجمع الا انه مستغنى
عنه ... قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المثبتة
القران ... بطريق تناول فصل الخطاب ... عليه
وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجز كما ... من ظاهر الدليل لان
المراد به ... الكتب المنزلة على الرسل ... القول ... القران
... بان ما في الكتب ... الا ... القولية فالاظهر
قوله فصل الخطاب البين من الكلام التام نقل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب
المفصول ... الصفة الى الموصوف ... البيانية ... قوله عليه
اي ... جميع ما لا بد في الافهام ... العلم ...
... لازم ... فصل الخطاب ...
... الذي ...
... ما ...
والكلام ... الكلام مبني على ...
... الخطاب ... الكلام ... للافهام
... قوله او على ما ...
... المعنى الذي ... الخطاب ...
... عبد القاهر ...
... المعنى ...
... الشيخ

فى نسبة كلمة الى ما بعدها مما هو فى هذا الضيف اليه الاترى انك لو قلت انجانى عدل السو
ولم ترد العدل العادل بل بقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقة والظرف
لاصل تلك النسبة كما ذكرنا الى الجانى وهو نسبة الاجانى واليه والا اذا قلت انجانى سلطان عدله
فباعتبار التجوز من اسناد الفعل الى سببه العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين المعنى الذى
الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا فتدبر قوله اصله اجانى والياء
الياء ممزة توصلا الى الالف كما مر فى الهمزة الثانية قلبت الهمزة الثالثة ياء لانكسار ما قبلها
فجرى ما قلبها همزة لمنفتح كما مر اصوباه دليل ميا ما قلبت الهمزة الثالثة ياء قوله
ان التصغير دليل الميل واستدلال البصريين برد الاشياء الى اصولها لم يسع فى تصغير آل للاميل
والوجه ان اصله غير مما سمع تصغيره فى غيره على خلاف فلك فلا يصغر بما لا يشترك
اختصاص المصغر بالشرف يجوز قصد تحقيره لغرض او تقليله على ما عرفت فى محله اى بالنسبة
بالاضافة الى الاعظم والاعلى والاطلاق العظيم والنوال بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يتم
ما اشرف ذلك فهذيانا نشأ من توهم ان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير فلا جواب لو صح
استعمال الاشراف وهو لا خطر به بيان فيه يقتضيه الاصل ان الاضافة الى غير العقلاء فلا
تقال الا بسماع والا فعبرة امثالها واشاراته لا يرفع من يعقل الا الى مرتبة شرفى لم يكتفوا
فى ان التغيير للعظمى يتغير لزاما بل تكمو التصغير الاول توفيا للدلالة بين اللفظ والمعنى و
كان الهاء حرفا تقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسببها الى الالف الذى هو حرف
خفيف لقلق قوى ان يكتفوا بالتصغير الاخير لهذا السبب قوله الطهار جمع طاهر كصاحب و
الصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح الملكات بان الطهار جمع ظهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وفلك
الحق ان جمع فاعل على فعال لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وحق
وصحبا الصحاب جمع صحب بالكسر كخدم صاحب كخدم وانما رجحنا ما اختاره المشهور على اخواتها
ابناء لما ان الذين جمعوا على هذا الوزان هم الذين سمعوا فقد قال الجوهرى الطوال جمع طويل جاءت

بيان الاولى ان يقول هذا امر قبل التوطئة لما سيجئ فى الامثال وتحقيق مراده كون الاظهار
جمع ظاهر بمعنى الامر الذى رجح حسنى له على ما ذهب اليه العلامة قوله وصحابته الاخيار الطهار
فى الاصل مصدر بمعنى صحبة وصحابة ثم اطلق على الاصحاب جمع الاصاحب جمع الاصحاب عليهم السلام ولكنه اختص
بالاصحاب المكونين على الاستقامة فى صحبة الرسول كالعلم لهم ولهذا اسند المعنى الى ضمائر
الاصحاب ثم اشتهر عند المحدثين الى الحديث ان الفتح فى مسلم رأى الرسول صلعم وقيل
وقالت صحبة وقيل جرى عليه صلعم وقيل اوراه الرسول والاصح ان اللغوى لا يحتاج الى مثل
هذا الرد بما ذكره والعرفى بحسب العرف والظاهر ان المراد ههنا المعنى مسلم بمعيار صحب النبى صلعم
والرسالة والظاهر المعلوم من اصحاب الجنة واصحاب النار فوق متعدد هذا ميل
الى المروى عن ابى حنيفة رضى الله عنه فى الرواية الثانية عشر الخ قوله جمع جزء بالضم
اى صورة او نذرا ما يكون جمع جزء محفف جزء صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو
الذى زهق فيه الحياة بالكلية وجمع جزء محفف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه محفف
اجزء من الفعل الذى لا يعرف فيه لكونه مبنيا للمفعول ومعنى الفعل التعجب غير المتصرف فيه
لا تورد فى التعجب الخ قوله اصله مهما يكن من شئ مهما مبتدأ وما قال فى مغنى اللبيب ومعناها
ما يقع فيه الزمان مع تضمن معنى الشرط وجزوه فعل الشرط وحده او الجواب وحده او
مجموعهما على الاختلاف ويكون تاما بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شئ بيان له
وقائمة زيادة ما للتعميم لان من زائدة وشئ فاعل يكن لتعلقه بالمبتدأ بلا عايد
لان التقدير مع الاستغناء وتكلف لاعادة اليه وقد تقع مهما خبر يكن مثلا انه ناقصة وشئ
اسمها ومن زيادة لان الشرط غير موجب عندى على ما هو الوجه الاول ولو قال اليه
الشيخ ان ما ذكر من ان اصل مهما يكن اى بين فى ان يكون مرادا سيبويه فقولنا ما يريد
لنتحقق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان امر البحث
وقصد ان ما يفيد لزوم ما بعدها لزوما ما قبلها لا انه كان فى الاصل كذلك على الاصل

ان يكن في الدنيا سني فدف الشرط وزيرت ما واذ عمت النون في اليم ومنعت محرزة فرو
الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثنا ومنع ان يريد بالحمد
الثنا وعلى الرسول ذكر الصفات الواجبة له في حق الصلوة والالطاف المناسب ان
يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدا او يريد به مبتدا والاول
على السعة قوله الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وتاثر
الضمير تذكيرا للضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ او اللفظ وزعم ابو علي والسهيلي
وابن مسعود انها تاتي حرفا ايضا والبيان مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان
ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدا وفعل الشرط محالفا لما ذكره في ان
معلقات الفعل في نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية تاتي لحرف اما
زيد فقائم مهما يكن من شئ وانما يكون ما ذكره ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما
لم تقع الا موقع اذا ات الشرط ويمكن دفعه بما ذكره على المذهبين في ههنا كما
افرده ابن مالك بالتصنيف ولا يخفى ما فيه من عدم ان التاليف يقتضي الحدوث
لانه لو قوبل شئ ان التاليف لازم لوقوع شئ بعد الجزاء اذ لا يتبين ان المعلق المذكور
انما يلايم تعميم الشرط والعلاقة لتخصيصه وتقييده فتامل قوله لزمتها الفاء اللازمة
لشبه جاب المشعر بان لزوم الفاء لما كان لا يدفع عن جوابها الا في الضرورة الشعر
فاما القتال الاية فيكون قوله تعالى لوليكم الخ مقدرا بايما قيد لقوله اللازمة للشرط واما كان لزومها لاما
كليا وان كان لشرط اكثريا لعدول عما يقتضيها من الشرط كخلاف الشرط الصريح فانه لا يقتضي
الى دليل فهذا الملزوم الكلي لا اما كحرف فرعيتها لان في شرطيته والا يستلزم مغايرتها
في الاصل وقد تقرر لزومها لما ايضا اكثريا قوله لزمتها الصوف الاتم اللازم للمبتدا

الملزوم اول ما الزام اي الزمها الصوف الاتم ذا تواتي بما ظاهره ارجان ما تحذف
اللام مفعولا له اعني قصدا لان اللزوم صيغة الصوف والقضاء منفيت حقه
اي ادية صفة القاضي فلا يكون مفعولا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة شرط تحذف في
المشهور على الظاهر ان قوله اللازم بجر ورصفا الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزومها العام الخاص
كلزوم الحيوان للانسان وبلايم هذا التوجيه قوله والقاعدة لقدر الامكان وكان اللازم
للمبتدا ولما كان لفظ كل ما اسما كان الانسب ان يكون اللام بمعنى في ايضا كذا في عالم لكن يعكر
عليه قوله جعل الصوف الاتم اي وقوعه بعدها لا فصل بلا فصل اذ ما ما معدوم كلمة لا يتركب
كلا وقد يرد حرفا صفة الصوف والصوف الاتم له معنيان احدهما هذا الذي ذكره
وثانيهما الصوف معدوم الاتم فاريد بلفظ الملزوم الاول وبضميره المستتر في اللازم الثاني
على طريق الاستخدام واعترض على لزوم الصوف للاتم لما قاله قوله فاما ان كان ميتا الخ
قوله وفي رجحان واجاب الشريف في الحواشي بان التقدير فاما الميتوفى فالاتم لا يصدق له لتقديرا
والله اعلم الرضي لم يلزمه فتامل اعلم ان لازم ما قدره جزاء من الجزاء وهو كان الشرط محذوفا
اسما ايها لا ظرف عين اذا لا يظهر ان تقول ايهم اذ كان كان ابن مالك لما اعتصما
ما ان وما لا ضافتها الى الجملة قوله بليه فعل ماض ايا ان علمت فاين ذلك الفعل في قولك انت
اخر المسوم ما بعدها وانا قوله ولكن لو بدا لي عبد تحسبني ان علمت سعيا وانا فاعل فعل محذوف
يفسره وانا على سقط والجواب محذوف مقدر به قلت بدليل الاول وقوله ثم ان مت شبت البرق
اذا طرت اليه الخ لما سقط سعيا وانا قلت لعبداته شيمتي — قوله ما يقدم وهو
اذ ظرف مستقبل استعمل استعمال الشرط لانه اذا اعتبر معناه عموم الاسم كان هو ايضا اسما فان
الاصوبية الحرفية امران يدوران على الطبع والعرض ابن قروف على الاصوبية فجوز ما اكرمتني
امس اكرمتك اليوم لان اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس وقعا
في امس واجيب بان الفرض غايته اكرامك في امس اكرمتك مثله امس قوله لان كنت قلته
اليوم

قد علمت فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وهو
وعلم توابعها لم يرد بان المضاف هنا مقدر عطف على المضاف السابق اعني علم
بان يكون المعطوف العلوم مرفوعا ما قامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز سيبويه اتفاقا وهو على عزمه لان توحيد الضمير في يعرفه لا يلائم ارادة
كونها معطوفا على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون على الفنين المخصوصين
كالعربية بجميع العلوم الادبية والمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل
العام الذي خص كعلم النحو هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير يعرفها وان يكون
الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية فلان المشهور سيد كونه
في امر المعرفة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الى غير ما يأبى التعسف ان يراد
بعلم البلاغة علم الزيادة اختصاصا بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يلزم من قول الشيخ في شرح
المفتاح وهو اعلم المعاني والبيان اعلم البلاغة فكان موجب اختصاص الضمير بها وتذكيره ان يكونا
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد الضمير لما يكفي في افراد ضميره وهما
بحث وهوان الموجب لاختصاص علم الادب في كلام المصنف بقسطاس العروض في اعني
قسما خاصا اشار اليه السيد في مفتاح تلخيص المفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله تابعا
لعلم البلاغة وكون التسمية كل علم عدة العلم قسما برأسه وعد جميع الفنين الذين هما
كفايتي المقصود من العلوم الادبية في قرن واحد وايضا لعل هذه العلوم اللذة في
مزاحمة العلوم معللا بان كشف الاستاذ عن وجوه الاعجاز بجامع انه لا دخل لعلم
البديع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهوان اعجاز القرآن لكونه
في اعلى طبقات البلاغة لا يضاهيه كلام وعلى البديع في معروف دقائق العلم العربية
بل النحو قريب في ذلك من ذاك فيعرف ما لابد منه في الافادة والجواب عن الاول
ان الحق في رد الحصر اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالجملة

المعتبرة في موضوعات العلوم ولو غاية متميزة ايضا فجعله من مستقلات العلوم الادبية اوجه
وهو الاخر بان المديع لما كان تابعا للمعاني والبيان حاكما عليه في الحكم بالاحسنية
والاقبحية فاجرى المعللان على ذلك وهو سهو لانه يجعل اصل جميع العلوم اذ
التعليل يحصر لكشف عن وجوه الاعجاز وكذا كل معرفة دقائق العربية في هذا الفن
يعتبر اصلية من العلوم العربية التي يتعلق بالنظم حيث ان لها دخلا في ادا ة البلاغة
في الجملة سهو جعل طائفة من العلوم اعني اسرار الحاق افعل التفضيل على اصل
ليس مقيسا والمقصد به الزيادة المطلقة على سبيل القياس والمقصد به الزيادة على المضاف اليه وان
قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما مر في النحو مع ان المضاف
سوى الى غير المضاف مانع منها ادخول ملت الا ظهر انه لا بد في الاستثناء من دخول المستثنى
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وابن الحاجب والجزولي وابي علي حيث جعلوا الا في الاضافة
لغة صحيحة وان لم يسمع الا في الاستثناء سهو ايضا لان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق
عليه فلا يشترط صحيح ودخول المضاف في المضاف اليه فيه بل تقابل
وفي القسم الثاني بالاضافة وان ابيت الا ان يحمل الاضافة من قبيل اضافة الزيادة
للطائفة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لخبر الرابع على هذا البديع سهو
وجعل من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل المجموع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم
المذكورة ادبية يعرف دقائق العربية اي العلوم العربية واي ترك ذكر الموصوف لتعوم
اذ دقائق الفنون الادبية بالجملة يعرف عند العلم بتعديد هذه الاجمال تفخيما لشانه
واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل يعود الى المضاف فيعم كل
لفظ الكل عوامل المقصود ان الذكر وذكر المضاف اليه بطريق التعقيد والتسرع الدقيق
اعني اسرار الدقائق بعض دقائق الدقائق كجبار الغبار وعيون العيون ودقائق

ان دقائق الحقائق غامضة على عوام الخلق واخفى منها على اكثر العلماء اذ به يعرف العلوم
الدينية المعلومات التي هي ادق وطالبات اذ فيه العلوم مستنبطة لاذ فيه الطرق للوصول
اليه كان علم البلاغة وهو العلم بدقائق العلوم سرا فاستقام امر التقريع بلا اضياع الى
التزام على معنى هو مرمى مناط التقريع ومصبه وهي ان دقائق التعريف ادق الدقائق ؛
وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم المستنبطة لكنه لا طريق التعليب او
لا دخل لعلم التوابع البلاغة في الكشف المذكور على الوجه المصور ثم ان المقدم في القسم
سأل اجليه فهو العلوم علما بما او فضيلة لكونه ادخل في ادراكها او اقرب الى التشريف دليل هو
المطلوبة المدعاة لغة قوله وبه يكشف عني دليل المدعاة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف
لكون معرفة دقائق الوجه واسرار لكونه بمنزلة الى ذلك الكشف معدوم عليه في الوجود هو
في نظم القرآن على وجوه الاعجاز لهو من الاعجاز لكونه اقامة المضاف المحذوف المضاف
بالدقائق وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن بحسب ما ذكر فيكون من قبيل قولهم اسقوا
ما ابراهيم صيفا قال لشيخ في حاشيته الكشف عند الكلام في هذه الآية حيث قال من المضاف
اليه للاطلاق فيجوز ذلك اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او كجزئه والوجه بحيث
يصح قيام احدهما مقام الآخر اسقوا ابراهيم او اسقوا اهله وربيت هذا الظرف بحيث وجدها كذلك
رأيت غلام محمد غائبة وصلوا في تأويل مثل هذه الى تقدير معنى الاضافة فيما بين من معنى
الفعل المنسوب لحرف الجر الذي صلته ثبت لابراهيم حينئذ ويجوز ان يكون عاملا عاملا المضاف
اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما الخفي فرب بيد راكب فله كلام في جوازه وكون
عامله هو المضاف حاشية هذا العلامة وقد اشار بقوله بالبيع الى بطلان القول الاول
اذ لو كان العامل معنى الاضافة لما تعلق المجرور لكن لقصر الجواز على ما اذا كان المضاف
جزءا او كجزء معنى لما يلزم تجويز وقوع الحال ج من كل مضاف اليه وهو باطل فاجوز
في الصور المذكورة الى ما لك في الغيبة حيث قال نحو لا يجزي عالم العالم الا

الا اذا اقتفى المضاف عمله او كان جزءا ما اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا تو —
وف اعرف بكشف الاستار معرفة الاعجاز فصل ذكر السبب وارادة المسبب وعلم
من الدليل فتوان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او
سببه فقط والثاني بعيد مع التصديق المذكور سببا لحمول المحمول على الموضوع بالبين
او السبب في الغالب بامر الاستدلال بالمحسوس على تحقق الاخلاق وعكسه ممنوع ولا شك
ان الثاني اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب
اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة اما الجمل على الوجه والتفصيل معرفة قواعد علم
البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الآني حاصلة من علم الكلام فلا غبار
في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا النوع سواء كانت اللام في قوله لكونه
في على مرتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو
مرتبة من البلاغة يعجز الخلق عن الاتيان بعشر سورة مثله في تلك المرتبة فتناول
الطرف الاعلى وما قرب منه فظاهر ان الاتي بالاعلى لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى بل
يتحقق بأقل منه اي متبع النبي صلى الله عليه وآله في طريقه فيكون من اجل العلوم لكون العلوم
من اجل المكونة اورد عليه ان الغاية فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز
الاعلى لا يكون الا بعد العلم بذلك الاعلى فكون معلومه الذي هو مسائله من اجل
المعلومات اذ ليس في هذا العلم حكم فيما عدا القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت
ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا لا يفيد شرفا بشرف الموضوع من
حيث هو فعلى ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل
المعلومات مع كل جده لو اكتفى على الاكتفى بحسن الغاية يحسن ولو ادعى ان معلومه
في نفسه من اجل معلومات لكان كلاما قر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا
في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكروه والجواب ان كلام الله لما كان اشرف التراكيب

او يتبع طريقه النبي صلى الله عليه وآله فيفوز بنصف عطف على يبتغي او فتح اي فتح ديار عمر

وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال الانسان اعني
اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يتضاءل هذا العلم عند هذا الذوق الوجداني
الا لعروض مسايل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعي كون
معلومه اتم والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد سمو درجته في شرف الموضوع ثم ايضا
جلالة آلة تابعة للغاية وقليلا او بتعلقها عرفه احوال اشرف الاشياء والتابع
موجود بوجود متبوعه فتدبر في عبارة الشرح ما يعلم به ان العلم لا المسايل كما توهم قوله
الجزاء عجالة تم الكلام 2 ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته الخير
مستفاد من اضافة المصدر على ما سيجيء والثاني هو المعتمد المال هو الاعتبار
المكتسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما
حرر به على ان افادة الاضافة الحصر ليس بكل مسجل الكلام عليه انشاء الله قوله
فان قيل التوفيق بما ذكرنا يدل ان كلام المصنف كالشارح للمفتاح مع ان تقرير الاول
ان الحكم حصر سبب موفور الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن
وجه الاعجاز في علم المعاني معرفة انه معجز كما يفيد مرح بالنص والمتكلمون حصره في الذوق
اولا كما في ان استناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس
الا استناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه
والادراك مدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان الحكم انما كشف المفتاح عن وجه
الاعجاز بعد العلم والمتكلمون نفاه عن اصله فدفع الوجه انما يدرج فيه رجح الاول
واما قدم الجواب عن الوجه الثاني اعتمادا به لان الحق الذي عليه اظهر من الاولى فان
الحكم حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والمتكلمون حصر مدرك الاعجاز في الذوق
ولا حاجة بينهما ظاهر الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس لم يناقضه وحصر
سببه ادراكها في العقل لاستقام فلا الحصرين واما يظهر الحق لمن له علاقة ان اسناد

الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشير اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه
الذوق على ما ذكر في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف
الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح السيد في تذنيب الباب السابع بان لو
هذه يفيد كون الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض
عن المراد كقولك زيد بخيل ولو كان عالما فكيف يستقيم هنا قلت بعد تسليم لزوم
هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق منها اختصاصا سببيا ادراك
في هذا العلم ولا شك ان هذا الاختصار الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق
المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تحمل الذوق اولى كما لا يخفى
وقد اشير الى هذا الحال الى وجه الاعجاز مدرك بتدوين العلمين لا لغير مما من العلوم
قوله لا علم بعد علم الاصول المفتاح عن وجوه الاعجاز مدرك بتدوين العلمين المراد علم الاصول
الى النحو والصرف او الكلام بناء على ما لاح منه من التفاتات أو ورد نا الى كلمات
وهو العهد الذكري في معرفة متأخر القرآن كما ذكره الشارح المفتاح في البعدية
على الاول زعايته اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبته متأخرة عنه
ان قوله اكشف مروي مرفوعا ومنصوبا وجه الاعراب فظاهر واما على الجر فعلى تقدير
اي في حق قوله لا علم بعد علم الاصول اي اضلا او في المنقول استدلالا اما لان
عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اجراء منها على المراد
اعم تقديم الخلاصة ولا اعون على ما تقاضى تاويل مئة بمائة ولا ينفع في درك لطايف
نكته واسراره والاكشف للقناع منه وجه اعجازه وقد ذكر ان الطريقين اعني في
باب التفسير وعلم الاصول متغايران ما قرأ اي اعون والبغ على الاكمل البغ منهما
في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمحذوف اي المنتهى وضعا علم فاذا تعلقا
ما قرا لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح

عبارة المفتاح على الوجه الذي فعلنا كذلك ليس كذلك وانما الكلام هنا المستفاد
منه هذه العبارة ان علم الاصول اكشف على ان اكشف منها وان غيرها كاشف ايضا لكنها
اكشف فكان منها بيانا في الجملة لاكشف عن العلمين وليس هذا على اللزوم العقلي بل المفهوم
الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا فان مفهوم قولهم ما اعلم من فلان في البلد ما علم
منا الكل كيف والواقع كذلك الكلام عيا ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين
اذ انتفاء اعلم سريان في البلد تحقق انتفاء العام فيه عن الصفة الا تحوز بكونه اكشف عن
التفصيل فكان الاقتران لمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح
والجواب عنهما لو كان ان التنبيه المحقق بعض شراح المفتاح الكشف عن هذا الكلام في قولهم وما عيا الذين
يعلمون من حسابهم من شيء ولكن ذكرهم لعلهم يتقون مثلا ان التقيد اذا كان مفيدا على المعطوف
عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا بكونه لاستقلال كلامه وان يلزم من الكلام سوء
وان شيخ ايضا قريب القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى يستهزئون بهم والعطف على قوله
تعالى الله يستهزئ بهم وعلى هذا فيكم ضعفا بين من عطف المقيد على المقيد وليس كذلك
فالتقييد ملاحظ بعد تحقق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالبارئ والاعجاز وعدم
التفكك ان اصل التفضيل حتى يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل والعلم
مصدرا بمنزلة البعد والترك في الاصل ثم بين ان صاحبه مبتعد في الاصل
الفعل مترادا الى كماله قصدا الى تمايزه عن غيره في الاصل مع المشاركة كميت يفيد
عدم وصف الاصل الفعل في الغير وجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فتفضيل كماله
التفضيل هو المعنى الادبي لا الاصل في صيغة تفعل لانه لم يشاركه الغير في اصل
بعد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل حتى هذا يلزم ورود نحو الله عليه يسير
عذر استحب احب الى تمامه عوني وقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان
احب الي من ان افطر يوما من رمضان وسئل اكثر شعبان ليس واعلم ان يقتضي

العلم في الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف من كل
علم متردد فيه الى كماله - علم لا يمكن ان يعلم تصديق بخبر السابق وهو انه لا اكشف
من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام السابق تمامه
لما بين مما سبق ان كمال الكشف بحيث لا احتمال فيه ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
فهل يمكن لواحد من العلماء ان يعلم علم البلاغة ان يدرك فيه الاعجاز بمثل هذه المهارة
في العلمين فقال لا يمكن وذلك امتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم وتكثرها واسراره مادونه
هذا وعالم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل تحته
بلاغة القرآن بحث علم عالم بقواعد الفن الا بحث علم انه اشمل ما حضر في فؤاد ان
كمثل ان يقال ما العباس الى المحيط بقواعد الفنين لارباب السليقة حتى لا يستقيم
تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تعقيب له وان كان الحق عدم وجوبه كمثل علم بعض
وذلك كقبل منشأ السؤال للقدر المجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم ان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقديره كذا اما يمكن لواحد من البلغاء
بالكسب او دونه ان يدرك وجه الاعجاز كمعرفة لمهارته في علم البلاغة او السليقة
ويكمل الجواب بمنع الامكان الثاني مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح بيد
الا شهد ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا
العلم اجمالا ويقدرون بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وتلك تعليلا كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة
اعني ارباب الصناعة لما مطبوعون على ان الى زايغ عن الحق وان عذرت في قوله
لامتناع الاحاطة بهذا العلم مصداق اي بكل فرد من افراد هذا العلم اي اللطايف والفوائد المستفادة
فصفا الاظهر على ما لا تكون فيه بل يكون قوله فلا يدخل كله على ما قبله اذ لا تعقيب له وان كان الحق عدم وجوبه كمثل علم بعض
وذلك كقبل منشأ السؤال للقدر المجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم ان العرب يعرف ذلك بالسليقة فتقديره كذا اما يمكن لواحد من البلغاء
بالكسب او دونه ان يدرك وجه الاعجاز كمعرفة لمهارته في علم البلاغة او السليقة
ويكمل الجواب بمنع الامكان الثاني مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح بيد
الا شهد ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا
العلم اجمالا ويقدرون بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وتلك تعليلا كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة
اعني ارباب الصناعة لما مطبوعون على ان الى زايغ عن الحق وان عذرت في قوله
لامتناع الاحاطة بهذا العلم مصداق اي بكل فرد من افراد هذا العلم اي اللطايف والفوائد المستفادة
فصفا الاظهر على ما لا تكون فيه بل يكون قوله فلا يدخل كله على ما قبله اذ لا تعقيب له وان كان الحق عدم وجوبه كمثل علم بعض

السلسلة ملتبسة ذلك على تقدير ان يجعل مبتدأ السؤال المقدر الامر الاول فقط لا
دب اليه الحسنيون في مبنا بيان الاول ان المفهوم من علامة انه لو خصص الالفاظ
العلم لغير علام الغيوب لدخل كتب علماء القرآن كتب علم وغيره منع لان الذي يعرف
صدا العلم هو ان الى العلماء بمعنى الاعتبار العلماء ويجرد ذلك لا يعرف ان القرآن
محرر بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في كسق الاعجاز متحقق في القرآن والامور
التي كتب علماء الشريعة غير خواء الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفية
واستعمال القرآن على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهو لا يعرف بهذا العلم العالي
اذا اذا اختبر في الخواص الافادة فالاستاذ اليه في الصنع بمعنى ان تعرف الى فنون خواص
تراكيب المتزل عليه لا ان في كنه علامة القرآن الا كمت على ان من تأمل في

وفي السبب والمسبب
والشبه نحو

وكيفية الاعجاز في النص آية، الاستعانة بالكتابة عند الضمان فيه شيء اذ الشيء لا ينفك عن
فيكفيك طرا ركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به والاستعارة التصريحية يثبت المشبه
هي لو ازم المشبه به وهو يدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس فالاولى ان يذكر لفظ اعني بدل
قريب البعيد واريد البعيد فان الوجوه عديدة فتوجيه ابو الحسن الخصوص والبعيد هو الوجه
المراد بها صنا على الوجه الاول الترشيح ان يذكر شيء من ملايمات المشبه به لان كان
في الكلام تشبيه او استعارة ضمنا ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل
كان قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ان اطولكن يدا ترشيح للبد وهو مجاز
على المعنى قيل وكذا الاستعارة على الوجه الذي ذكرنا من هذا القبيل لان ذكر لفظ الوجوه مع هذا المشبه
هو العضو المخصوص قيل بانه للاحتراز عن قول من قال الاستعارة تشبيه كذلك حذف المضاف
وفيه تأمل اذا الظاهر من الترشيح تحقيق الكلام الترشيح انما يكون للمجاز المعنى لا للمعنى
هذا وعلى هذا القدر من البيان يكفي صنا واما التفصيل لمذاهب الناس في المسألة
بطولها قد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف ويتفرع على ذلك من الاكتفاء فيما يحتاج في البيان

الكلمات

ويظهر من هذا التوضيح الآتي - ويظهر من هذا التوضيح الآتي

وكان الاستعارة لما استعارة تخييلية وذكر الكشاف ترشيح مر لو القرآن فعلان بمعنى
الى فعيل القرآن اسم لما قرأ كالغفران لما يتوب به الى الله تعالى وقيل هو في
الاصل مصدر استعمل في المفعول اما مهموز من قرأ بمعنى جمع لان القارئ يجمع
حروف القاف والراء والهمزة او غير مهموز من قرنت الماء بالحوض جمعته او من القرائن
لان الآيات والسور في القرآن قرائن لبعضها لبعض وقيل هو فعلان من القرء بمعنى
الجمع لان القارئ يجمع الحروف والكلمات ثم الكلام كلا منا ان المصدر بمعنى القرآن صار علما
للمجموع المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وعكس ان يكون علما بالغلبة كما كان
للمصدرين ثم المراد بقوله صلى الله عليه وسلم الكلام المنزل على النبي عليه السلام
الذي هو لفظ القرآن على ما ذكره عامة المتكلمين في تعريف كلام الله والنبي عليه السلام
معهود من عند المسلمين وليس المراد تعريف ما يعبر القرآن حتى يجب ان يزيد قوله المنقول
عنا المتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف ونظر تأليف الكلمات التي
النظم هو المعروف للسكاكي وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني
متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبر
دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول اسلم لما يلزم الثاني والمراد الاشارة الى ان
على ما يقتضيه التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ
على ما يقتضيه العقل في الصريح ليكون كذلك بحسب ذلك الوضع وحده
وكل حسب ان كان مجرورا بحرف الجر الذي قبله منها معطوفة والا فهي مبتدأة وما يمكن ان
يكون خبرا للمبتدأ الاول - على الاختيار المنظوم على اللفظ اي المكتوب جامعي اللفظ
والمعنى ظرفين في النظم وفي لا يجاز للصناعة وقد يقال اختار عليه احترازا عن سهو والاولى
ان المعنى لا يصلي اللفظ سوا الرمي والاسقاط وتأليفا كشعر ليس معنا اصليا للنظم حتى يجب

ويجب ان يعلم ان النظم لا يطلق
على تأليف الشعر وكذا
سهو والاولى

فيه ايما ذكت على متفرع عليه بكمي النكم للفظ ق ـ ولان فيه الاستعارة التخييلية
واشارة الى ان كلامه كالدرر يحتمل الاصغاء ان يكون مكنية بان شبه الكلام
في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحا بان شبه بترتيب الكلام
في النظم ترتيب الدرر في السلك واطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ويجوز
ايضا ان يكون الوجهين معا بان يكون قوله كلامه وصفا مقيدا اوكما في الاستعارة
مطلقا ضما فائدة الطيب بادعاء ان الكلام الكثير عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او
تضمنها تشبيه كلامه الدرر على ان يكون قوله واشارة اليها بالوجه الاول
لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما
في الاول ـ معدوده اعم بعد اراد بتعلق بعد السيف اي جعله في عده ان في غلافه و
حاصل المعنى ستر الله نوره وحفظ عن مكروه كما حفظ السيف بالغمد ق ـ من الكتب
المشهورة بيان لما اراد ما دلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من
الكتب المشهورة بيانا لما الزم ان يكون هو ايضا كتابا بالان افعل التفضيل اما اضيف
اعظم جزء ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب عبر عنه بالكتب بمعنى
الجمع وهو مما يصدق عليه بعض المصنف يرشد اليه قولهم الكتاب الاول في المكتبات
الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك لو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب
ما يعم المعنى الحقيقي عني الاصل والمعنى المجازي اعني البعض ق ـ تميز من اعظم لانه
المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتوفر
لدى الخواص والعوام لا ان لا يكون نفع لبعض المعنى وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز
ان يكون باعتبار اور ـ من حيث الترتيب فيه اشعار بان انتفاعه ترتب عليها بغير
واسطة ويستعمل بمعنى العلة والسبب هو المراد هنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما
سيأتي ق ـ فلكل مسئلة مراتب بما وقع ما قيل من ان الترتيب فرع كل شئ في مرتبته

واذا كانت الكتب المشهورة معتمدا عليه كما هو مقتضى اهل التفصيل اعني حسن المقصود ان يكون
القسم الثالث احسن مما رتبها وجه الوضع قوله تم اشتمال القسم الثالث على الجمل
والتطويل لا يسوغ به لان ليس الترتيب كذلك جواز ان يقع الجمل موقعها اللائق بها ويكون
ثم ذكر مستدعى زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى الكتب المشهورة
فلذلك كتب الشيخ عبد القاهر فلذلك ثم فعل اذا قفى بفعل كان على الزم واذا قفى بالواو
كان عكسه كان عني استمسك لان الباء زائدة في المفعول فتوجه لمحذوف كما طعنه الرضي ثم كون
كتب الشيخ مصدرا في ما ذكره سورا كان هذا المقال في حول ولان شئت ان تعرف للحق
حق فهذا اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر الى قوله القسم ام ص
الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشئ بضده فانه يتبين الضد بالضد
كما يتبين الصبح بالليل والتعريف بان الترتيب في كتب الشيخ صبح شبهها العقد المنضد فانه تزيد
فائدته ق ـ وهو مذهب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير
على بيانه بالعبارة وليس لهذا كثير معنى والذي لم يلتفت اليه لم اقل ان يقول مذهب الكلام
تنزيه وتطهيره عن العيوب والرواديف كيف يوصف به القسم الثالث مع تضمنه
لكثير من الحشو والتطويل والتعقيد والجواب انا نراد بالقياس الى ما في الكتب المشهورة
ق ـ متعلق محذوف لقصره جمعا للفائدة العامة في حذف الشئ ثم تقصيره زيادة تحكم
في المطلب لان الشئ اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها هو ـ ما اول بان
مع الفعل فان قلت لم اشتهر المقيد بتقدير ان مصدريه مع الفعل دون ما المصدرية
مع الفعل قلت لانه ان عرف عريق في المصدرية اعرق في ذلك من ما ان لا تحتمل مذهب
الى اسم معنى عائد اليه وغير محتمل بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها كثيرا بالفعل الذي
تقرع المصدر عليه في العمل وان كان متصلا عليه في الاستحقاق ق ـ وهو موصول
الموصول اسمي وهو ما لا يتم قبل ان يصلة وعايد كالذي واخواته وصفة عدد خبرته وذي

وهو ما أوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر كأنّ وما المصدريين واختلف في لزوم كون
صلته جملة خبرية والأكثرون على جواز كونها امرا أو نهيا قال الفاضل الرضي الأصح عدم
جوازه وذلك قيل لعدم وروده وفيه أن وضع أن المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر
والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بأن المصدرية انما يؤولان
بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان
لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط
فلا ان فوات الامرية في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي
والاستقبال في الموصول بالماضي والموصول بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان
مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو وآخر
ان قضية الحمد عليها ان يتم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا و
رعيا فانه لم الموصول لا يحتاج الى عايد بل يكون ان يعود اليه ضمير كما سبق ثم كون
الصلة مبنية للوصول وعدم امكان جعله خبرا للكلام لانها تقتضيان كونها كالشيء
واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز
تقدم كل الصلة عليه ولا جزئه لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم معمول اجزائها على بعض
الاداة الاولى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت
لانه مع ما بعده على تاويل المصدر فيطلب ما يتضمنه المصدر ولا يجوز اعجبني ان
اخطبت درهما زيدا ولا لا يجوز تقدم معمول الصلة على الموصول لا لكون تقدم معمول ان
مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه نظر
لان الجزء المتقدم على المعروض على الشيء المرتب الاجزاء لا يعد متقدما على الكل
البعض الآخر فالوجه ان يقال ما قيل ولك بانه اذا تقدم على ان المذكور جزء اللفظ الذي صير به

فهو الالتزام ان في

بعد ما ينوه من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه وهلم تقدم ذلك الجزء على
نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس المتقدم على اللفظ نفسه الا المتقدم على جميع اجزائه
وبهذا كذلك كما لا يخفى ونظيره الدور اللازم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء
بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى صحة لزوم الفساد وبهذا التوجيه تبين
جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا تو سه اذا كان ظرفا او شبيها المراد بالظرف
ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل او معناه اصطلاح
الظرف اليه ولان الظرف في المشهور جار ومجرور ملغى في ولذا سماه لعضهم ظرفا
اصطلاحا اولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية لوقوعها بازاء ما طلق الظرف على المجموع
المجرورات اطلاق الاسم الاعلب على المجموع او على المجرور مطلق اطلاق اسم الاخص
على الاعم قو - قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي الآية تقرير الاستدلال بالآية
الثانية ان المقصد بالهمي اخذ الرجحان الزائد في الاطلاق اخذ الرجحان هذا المقصد انما
يظهر لو كان الظرف معمولا للذي تقدما عليه واما وجه الاستدلال بالآية الاولى فلان الظرف
اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي اما ان يكون جوابا للسوال كما مر لما قال فلما بلغ الغلام
الحلم اعني السعي الجدي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره المفسرون
وعلى ذكر الجواب قيل ذكر منه السوال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي
مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرايد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان الحال لا يجوز
تقدمه الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا كما حقق في محله او ان يكون معمولا
للسعي اي بلغ حد ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوايجه بحيث كان
يصحبه في السعي لا انه بلغ سعيا لصاحب اياه اي سعي ابيه على تقدير الضمان
فانه كالاخص على الذوق السليم وما ورد على هذا التاويل من بيان الحال المتوسطة
بين العامل والمفعول انما هو عن المتقدم عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه
لان رعم التاويل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ او لفايدة تعتد بها

في
اشغاله

ما قبل ص
اطلاق الظرف على الاستقرار ص

في نور معرج كما اعرف سالفا ورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه ان مقتضى
ان يكون بلوغ النور والنور مرتبة السعي معناه، وقول بان المراد من سعي المسعى هو
العمل لمقام الذي بابتي فلا محذور في اللغوية بكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم
معمول المصدر لقوله فلما بلغ معه السعي لا نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والمبتدأ
مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقديم على ما ذكره تاويل المصدر بان
مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تغفل لما ذكره
والعذر لكل فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يتبين لبلغ ان
يسعى معه السعي وان كان ممكنا لكن تقدير المصدر المتقدم على ان يكون المذكور مفسرا
من ضمون البلاغة لما ان بيان كل سعيه في الصباح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود
وفي الحذف ثم التفسير دلالة على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ
بان يراد بلغ على ما ذكر في معنى الذهب عند الصبي على ان يكون مراد به عند بلا ملاحظة
معنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتعبى مع السلطان اي يتبغي عند السلطان وهم
يرد فلك لجواز ان التعبي صادر من السلطان ايضا وهو لا يريد ذلك المحذور الذي
ذكر في المثل بل يكون حاصل المعنى بلغ في عجبه اياه مخلقا لحاله ملاحظة منه اولا وجوده
الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى معقول قال بعض الفضلاء
الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله معلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف
لاحتضاء صورة ان والتوسع فيهما ان الظرف يجوز تقدمه صلة ان المصدر به عليه
مطلقا فاذا قصد بكثرة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا كلفة
لان البلغاء يلتفتون الى اللطف المعنوي كان كان ما ذكروه وجه مساغ في العربية
وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان رايا فيه بكثرة التقديم مقدما
يحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا حملناه على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال

فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره حينئذ
كما يقدم سوى السعي و - ودليل اكمل قول في دفع ما يرد من ان تقدير هذا ضروري
لان المصدر ما دام مع الفعل واذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما هي حيز فيها
عند الجمهور فكذا ما هو في حكمها فانه بان ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء والا لزم ان
الاول ههنا وهو ان مع الفعل يدل على ان ما والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ يجب
ان يكون المأول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به راجعا وتاويل المصدر عند العمل اجل
ان عند ان لا يعمل لعدم ان مشابهة الفعل فيها شديد اسم الفاعل فيما لا يعمل فيه
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعيد عن العمل كمدلول اسم الاشارة
في قوله فاذا انت ثم فاذا انت ثم عند ذلك يوم عسير وغير ذلك وان ما بالظرف ههنا الفعل
الى الزمان والمكان دليل ان حكم وقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو امر مستقيم
فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفكاك عن خصوصيتهما
وان لا يتعرض لنسبة الظرف الى الماضي والحضور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في
الظرف المعنوي فمن بتبعه المعمول لواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع
الاضمار في قوله ولهذا التبع في الظروف ليشمل نسبة الظرف ايضا وقدم اطلاق الظرف
على نسبته ومن الاتساع في نسبة الظرف قولهم صرف انصرف فيه صد البعض كما في قوله تعالى
ما منعك بعثة ربك بمجنون اي انتفى بعثة ربك عنك بالجنون ومدلول الغير كقول الشاعر
وما الدهر الا ما علمتم ورأيتم ... وما موعظا بالدهر حتى عدما تم اي وما حدثني عنها تم
لمراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل
في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك ممكن وما يلي للفعل ولما ثبت من
الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر وان فيه من معنى الفعل ما يحتاج الى تاويله
بالفعل انما فان ثبت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله

منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليم فلم عكس قلت لان التاويل هو المسموع
فلا يمكن عدم تسليمه ثم هذا وقد عجل مولينا ان الظرف اشارة الى جواز تقدم
الظرف على ان المصدر به اذا كانت معمولا ولیس مبنیا اذ لا تعریب ح لقوله ما یجب
والجزم الفعل الا عدم تجویز تقدم ما فی حیزان علیها لیس مبنیا علی الضعف فی
العمل حتی یجیاب بان الی الجواز فی الظرف لکفایة رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم خبر
الشیء المحدث الاجزاء علیها سبق فلا ان الموجود فی الصورة المذکورة هو عمل الفعل لا
ما تحته منه ولهذا اتسع فی الظروف ما لم یتسع فی غیرها امان یکون ما لم یتسع قائما
مقام ما علی اتسع بتضمینه معنی الفعل المتعدی اما عتبر فیها ما لم یعتبر فی غیرها واما ان یکون
فی موضع المصدر ای اتسع فیها اتساعا لم یعتبر فی غیرها منه وهو الزاید المسمی
عندنا فی العبارة مسامحة اذ قد ذکر فی الباب الثامن ان الحشو هو الزیادة لا لفائدة
بحیث یکون ذکرها والرایها متعینا کما فی قوله عاودنی تکلم صدیق الرامس والقاعدة لیس
عان الراس زاید اذ الصداع معنی به والطویل ان یکون اللفظ زایدا واما ما اصل الزیادة
لا لفائدة ولا یکون اللفظ الزاید متعینا کما فی قوله والنفی قولها کذبا ومینا فان
الکذب والمین یجی واحدا منها لا لتعین زاید فتفسیر ها بالزاید لیس بمناسب
ظاهرا لما سیاتی اللام الاان فی الزیادة فیما سیاتی بمعنی الزاید لما یتوهم بمقابل الله
الحشو المعتبر بالمذی فی قوله والافضل فیها للتی هو الذی کما هو الظاهر وان کان فی
عبارة التی مناک معنی بنوة عنه وسیجی الفرق بینهما فی باب الاطناب
اللام فی الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحی الذی عرفت ذکره فی باب المعانی
وهو الذی ذکرناه الآن وما ذکره هنا قبل ان یفید الفرق بحسب المفهوم لا بحسب
فان المورد واحد وقد یمنع بان التطویل علی ما ذکره هنا انما یتحقق بین الحشو اذا
اعتبر فی الاول کونه للزیادة علی اصل المراد دون ایضا فالکلام لا فی محل حشو
الا بهذا المعنی

قوله ولیس الاولی لزاحمیه ان یقول

وجود معنی بوجه ما سوغ ذلک

ولیس

ولیس بتطویل ولا بد فیه ان یکون اصل الکلام فی محل وخصوصه لا فیه وانت خبیر
بان المراد بالتطویل بان المراد بالزاید فی الحشو ایضا هو الزاید علی اصل المراد هو المعتبر
فی الحسن حتی ح یتجه طرای یتعجب وفی تفسیر التعقید یکون الکلام لا یتبین
علی ان المصدر بمعنی التعقید مبنی للمفعول ح ما لا للاختصار لما فیه من التطویل
مضطرا الی الایضاح والتجرید واحتررنا بالاول لفظ عاقل وفی الاخر عن لفظ الاصغر
ایماء الی ان الاحتراز عن الاخرین اهم من الاحتراز عن الاول والمراد بالاختصار ما یقابل
التطویل لیشمل الاطناب والایجاز والمساواة ثم انه قدم فی اللف الحشو علی تطویل
لکونه فی مقام ساق موجب لتغییر القسم الثالث وعکس ناظر بهما فی النشر اعتبارا بوکر
الاختصار لان مولفه مختصره وملخصه وقدم ناظر التعقید علی ناظر الحشو رعایة لتجمع
الالف مختصرا اما اختیار الالف علی اختصرت مع ان مولفه اختصاره استعارا بان
لیس علی طرزه اخف وصف السکاکی فی تالیفه مختصر مختصر مانیه قوله معنی ما فیه اصل
القسم الثالث کثرة القواعد بناء علی ان الاول فوات الوصل والتعقید باعتباره ایضا
او باعتبار اشتماله علی الاستدلال والشواهد ایضا ثم المراد بتضمن فی القسم الثالث من القواعد
نفس معظم ما فیه فلا یرد منع تضمنه المباحث المذکورة فی علم الجدل والاستدلال وعلم
العروض والقوافی وفی فصلها عن القرآن لان هذه المباحث لو الحق لعلی المنطق والمعانی
لاسیما علیه کلام السکاکی عند شروعه فی هذه المباحث قوله وفی حکم علی تعلق بما ذکر وهو اولی
الحکم التعقیبی قبل اطلاق اسم المراد الذی یدور علیه الکل وجودا وعدما والانطباق الاکمل
وفی قوله ترکیبه حذف مضاف وهو احکام ومضاف الیه وهو موضوع وفی قوله
لیستفاد احکامها تفریع بذلک المضاف المحذوف واللام فیها لام المال فمعنی التعریف
تعیین کلیة تشتمل علی احکام جزئیات موضوعها لیستفاد ذلک الاحکام منها بالقوة او
مع اشتمال التعقیبة علی احکام جزئیات موضوعها المستخرج ذلک الاحکام منها بالقوة القریبة

وهو ليس بشيء منها وفيه نظر لانا نمنع ورود التغيير عن النسبة الى الفاعل بكون جهدا فاعلا في المعنى اذ لم نعتبر الاجتهاد في الجهد بناء على انا نمنع ورود ابان الفعل المسند الى الضمير في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل يلاقيه في الاشتقاق نحو الفاعل في المعنى كما ذكره الشارح في قوله معنى طار عمرو فرحا طير الفرح عمرا وادخل ما فيه قوله فجرت الارض عيونا فان عيونا فاعل التجر لا التفجير اذ الفعل المذكور اعني لم يقصر اذا يلاقي في الاشتقاق التفجير الذي هو الاولى لان المعنى الاول هو مقتضى تلك المادة المجردة هذا ويجوز ان يكون الاولى في التركيب ان يكون جهدا مفعولا اي لم اترك جهدا ولا قل عن الى البقاء ان لم اتى من احوال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهد منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا او لما لم يحل الشارح عبارة المتن على هذه الوجوه بناء على ان نقديمه الى المفعولين تضمينه معنى البغ في غاية السقوط فلذا رجح المشهور بقوله وحذف هذا المفعول الاول وهو اما كما في الطلب اي لا امسك او الام العام اي لا اسع احدا اصلا بقرينة قوله في كمسعة اي المتقدم كقول ابن بكر العبر للقسم الثالث ثم اقول قد يقال في اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الى كليهما اي الفاعل او المفعول اي هذه اضافة المصدر الى الفاعل او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر اليه او اراد المصدر بترتيب السكاكي اي مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما سبقه يعني لم ابالغ وكرر فعلين اعني رتبته و لم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كلهما مفعولا له للفعل القائم هو الطلب لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله لمعاطيه تسهيل امر المسيل من عبارته و كنا المراد ما ذكرنا ولا وجه لجعلهما مفعولا للجميع بفعلين على نشر الكف كما لا يخفى ولو ماول الفعل المنفي الى قوله بل لام اقرضيل في العبارة ، وفي ما اذا كان الفعل المنفي

ايجابا وهو ليس بحول عاد كر على الماول المجموع كما مر في شرح المفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم ماول لم ايجابا واجيب بان الاصطلاح على خلافه لم يضر ولا يخرب فعلا صفيا فلاسب هذا بالنظر الى ما ذهب اليه الشارح من المسند الى المعنى للمعنى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم ماول هو ان الاستدراك لم يقع عليه عاطفا عليه ما عرض له من ان اللزوم المستفاد من شرطه لم اذ قد ذكره السيد في شرح المفتاح وغيره وذلك في كتبه الشهير بعدان القيد في مثله قد يتوجه الى المعنى فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في استغراق اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله اذا انتصب اذا كان فعلا للفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيزمان فاعل الفعل وفاعل المعلل يكون واحدا فلو لم ماول الفعل المعلل بما لم تنسب كرمت او نسبت او ماول ما ذهبا اليه كان مضمون الكلام امتنانا والمطلوب الاجمل التعريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل المتكلم والاشتراك بين فعلاله معنى اعتبار كونه فعلا للمتكلم او لم دخول النفي عليه كما يلزم المحذور المذكور وهذا الجواب يعول على ان المعنى لا يتناوله فلا يكون القيد مفعولا له منصوبا وقد ذكرت الشيء في شرح المفتاح في كتب تعريف المسند اليه الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه القيد فيه الى المعنى فالمعنى الذي لا محيد عنه ان يبقى معنى قوله المنفي لا يكون حاصلا الان القيد ليس في نفسه ملاحظا المقيد من حيث كونه معلوما بتقييده بهذا القيد وقد فرع الشيء في كتب الاستعارة التبعية بالحروف لا تصلح للموضوعية بل جميع انواع النحو البيانية مرارا بذلك عليك ان حرف النفي ضعيف الدخول في المفعول له والظرف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث في الظرف للسبب فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل يترك لاكيدي نفسه لا ان ينتقض به ان يتوجه الترك ال ولكن تقييد المزيد كما نقل الشيء عن كتب النحو عليه المسند اليه ووجه الاندفاع ان

ان نوع النفي والاثبات الى المقيد الزائد وعكسه ليرجع منفوض الى المقام عرانه اذا
اذا لم يأول بالعطف الخ فعين نوع النفي الى القيد كما عرفت من عدم قابلية معنى الظرف للنسبة
وافلا يحمل امر على جميع الوجوه الى الاثبات لاقتضاء صدر المعنى ذلك كما ان اللزوم
الذي ذكره النبي بالنظر الى اثبات ايراد النسبة وهو لا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد
جميعا كما في قوله وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة وعدم ذلك
وقد يتوجه الى الفعل فقط مع ايجاب القيد وابقائه كقولك ما هو يوم ابيرو اطيا فيلو
وهم يعلمون اي الطير وانما يلزم النبي ان عدوم الاصرار صحق الرجوع فتطع النظر عن الاتصاف
بالعلم وعدمه حظر لكن قررته ان القيد اذا لم يكن قيد النفي سيتعمل الامعان ملاحظة
محل كونه في سياق ذلك ف ـ اذا دخل بحرف النفي فيه لعدم جواز دخله العبارة من الشيخ
مستغربا بان توجه النفي الى القيد يعتبر القيد لو لا لم النفي ولا حظ في كلية هذه القاعدة
نعم لو اعتبر النفي ولم يعتبر القيد لكان الامر بالعكس ـ وان يقع له خصوصا يحتمل ان
يكون الظرف اعني لم يجز البيع حالا ان يكون من الاحوال الناقدة بخصوصه معنى الصيرورة كما ذكره
النحاة في المثال وخصوصا مع خاصة الامر يجز يقع الراجع الى الحكم اعني اي يصير
حكم النفي ثابتا للمقيد حاصلا به ويحتمل العكس كما جاز ان يكون على الاول خصوصا منصبا على
نفس المصدر ملحوظا معناه اي ينفي حكم النفي بالقيد خصوصا ـ مثلا اذا قيل
لم يأكل القوم اليوم كان نفيا للاجتماع الطارئ النسخ اصبين مثلا الى اليوم بخلاف العدم المحض
فصحيح لذا لو كان معروفا كان اكثر النبي التي ذيلها لكان تاكيدا فلا يدل على الاجتماع
في زمان كما سيجيء بالنسبة فكيف الحمد اليوم اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل
الفعل دون الزمان لم يظهر لي فيما وقع رجوع النفي الى القيد اذ لم يلاحظ في ذلك القيد
حاصل من نفس المقيد والا لكان المجنون تاسيسا تاكيدا فلا تدبر وتامل في الموارد
حتى يرجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر ـ ثم اعلم ان اشتراط اعم الاحراط الموارد

عدم الحد وتعاريف التعريف وفي تمثيل الفعل بما مفرط او مفرط ـ وتنويعا ثانيا او
تفريعا كما ذكر الشارح في البيان تامل عن صاحب الكشاف ان التعريف ان يذكر شيئا
يدل به على شيء لم يذكره كما تقول احتاج الخراج الى جبايتك لا سمع عليك فانه اما الكلام الى
قرينة يدل به على المقصود وسمي التنويع لانه يتنوع منه بمعرفة فذكر الثاني والتعريض في الثالث
معنى سمي التنويع حيث قال قال العلامة الاحتصار مقصورا الى الايضاح والتحريرا
استار اليه النبي منا لك ـ الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والفوائد
اي الذي يذكره لتعيين الاشارة اليها بذلك مع ايراده وتذكيره ـ ولعل العجب
اي الذي يامر عجيب اي حسن ووجه الاستحسان عائد من حضر الخ حيث نسب الزيادة
الى الفصاحة وشان الزيادات بحذف ـ وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص
المفتاح اعظم اجزاء ـ او لانه مقتضى للتخصيص قال اخص الخاص كون الشيء
للتخصيص للمعنى بان يكون معناه انسان اذ هو لا غير لان ما الف لا يصح ان يطلق
الا على غير فضلا عن ان يسال الشيء به فيكون المراد اسمي ما ورد لغة ويجوز ان يكون
التعريف ايما ان سال لا معارض ولا استدراك عليه والزمان وكلاما ليس بشيء لان الاول
طلب استحضار مولف بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه فيرد مناسب لما اطلق
عليه مدح مختصرة وترجيح المفتاح الا بخلاف وانما انا فلانه ليس بمتناول يعتمد
شركة معارضيه وحساده لم في السوال حتى يحتاج الى التخصيص وبوجد الحس وبذلك
ايضا ـ او للعقول قيل عليه يجوز ان يكون التقديم للقصد التقوي لاعادة الى ما نه
على رجاء الاجابة منه اذ من يرجو ان يجر علمه ولا يعتد سعيه فهو يجتهد باقصى
وسعه مع ما فيه من الايما الى ان لا يعتمد على ما بلغ في وصف مولفه بل سال الله الانتفاع به
ـ وكان قصد حمل الواو للحال الغرض منه جعل الواو للحال ان يكون الحمد
جميع الاحوال من التاليف وما عطف عليه ـ ثاني بالاسمية والواو بالفعلية

لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المعنى والمختار عند المصنف الاستئناف
في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه فاعترض عليه بان هذا يجعل الواو للحال
حالية الاحاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال انا اصلي
ان قصد الاستئناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور بذلك فتوهم العطف في الاكثر
كما لا يلزم لا يجوز كون الواو للاعتراض لما تقول وقوعه في اثر الكلام المناسب ضعيف
فان قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والعطف انتفاء وجه حسن العدم مطلقا
فجاز ان يكون الواو دليلا موضوعا للمسند اليه المضمون الجملة دون خصوص الجزء كما قيل في
الفرق بين الواو ثم بين ثم ان لم تجعل قولنا ان الاصل انشاء للسؤال الاخبار
عن الفرق به ولو سلم فلا حاجة الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال احد هذين في ذاتهما
اعني مثل التاليف والترتيب والمسند السوالي نحو ما حال من ينفع اي ينفع المجموع و
التعدد اصال اعد الانتفاع بسلامة فضله فالى اي حين المهيئة للفضل والوصول فيما السوال
وليس في تقديم ما في حيز ان المصدر به عليه نحو اي يحسبني كما في تيريد ان الحسبان يحسبني
الحسب بعد ثبوته بيانه في واخر شرح الرسالة عن المراد من قولهم حسبي اه الكفاية في جميع المهمات
حتى في اصابة هذا السوال وعدم المبالغة او الكفاية في ذلك وفي ابطال الحمل كما ذكره العلامة
في اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى اذ دعاء العبادة
لتمام الكلام نحو نسئ فصح هذا كان الاحسب لتناسب التعليل الذي سيقه موجبي بسبب
عطف الجملة المستانفة المؤكدة بان للعلل الذي موسوال المبتدع منه نحو نسئ كما خرج به
صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النوع الراجع الى النقل عما ذكره المشهور من ان
المخصوص اما مبتدا والذين خبره مقدم عليه او خبر محذوف نحو نسئ او
المفرد وان صح باعتبار الجزء لكنه خلاف الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فتدبر
الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوايل بحث الاستعانة من شرح المفتاح ان يبني

تجلف الجزء على الجزء وان صح ما عتبار كونه لا يصح مهما او لا يحسن واذا يصح او يحسن
اذا لم يكن في المعطوف عليه ما يمنع عن الاعتبار كما في المعطوف ومثل هذا التركيب كثير
الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كلام زيد ان كان عينا الا ان يقال فالاولى لكن ليس
بخبر بل ما للاستدراك كما في الكشاف واتعان موقع ظرف الخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام
عرف بهذا الحكم المقدر عن المذكور كما تقول في امثال المذكور زيد وان كان عينا الا ان الاغناء
عنه هو اي يكون عند صفاء ولم يكن بخيلا الا ان يقال فتامل وفيه ان هذا قد كان
عرضا اعني لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يكون ان يعتبر عطف المعطوف
على المقصد دون ما اخذ الاخباريه والانشائية وفيه نظر لصريح الذي ساقه الفصل
والوصل بان الجملة المستانفة كالتي لا يسئل ان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب
الكشاف في قوله تعالى لم تقتلوا ولن تفعلوا الى قوله بشر الذين امنوا وها بينكم ان
وتقدير ان معطوفا عليه انشاء فلو وقع اعتراضا الشيء من طرف الخطاب جاز كريس او السامع
منظرف الخطاب ما ذكر لحقق تلك مثل هذا التركيب معطوفا كيف وقد استشاد به في شرح الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون
باتفاق والمقام وفي الباحث الفصل والوصل باعتبار عطف التفضيل المقصد المحسنة
وحق ان اول احوال المسند على جواز ليت زيد قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع
الجملة الاولى فكيف يتصور ان يرد عطفا واما مقصوده الاعتراض على المصنف بهذا
التوجيه فدفع ما اورد على الشيخ من ان رد هذا التركيب معطوفا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره
في القرآن حيث قال الله تعالى وهم صمم ونحن المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عنه
بقوله الشيخ لكنه في المعطوف ع بان ذلك كثير في الجمل التي لها محل من الاعراب وقال وكذا كل جملة
قائمة على جوازه فورد قالوا احسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الكتابة لام الحكي
اي قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا اوان مقتضى الحمل الحكي بعد القول

والاولى لكن المقدر عند المذكور

قدح ص

وجه العطف وتبين الطريق التركيب الذي ان اندفع السليم بهم من عبارة الشق نوع ما التركيب
وهذا علم تواه على راى استانة الى ما يعلم انا قوله وعلى البيل سكت عن تقدير قد او عطف
على عرفان ما صح لانه يقدر بعد قوله في الاصباح قوله وان الترجيح في المقام
يرجح الاذان الذين وقع او نه كرينه دارضه والاظهر ان المراد ما بالمقام مقصود الكتاب
والمراد من قبل المقدمة هو جميع ما تقصد العلم بها والمراد من المتكلمين هو المرتب
المختص المقصود فلا مدرج فيه للفظه ومنه المتون في قوله الى هنا انتهى ما في العبارة فالمدرج
المدرج بطريق التغليب وما في ابلاغه مع قوله الهداية لا مدرج الظهر قوله الثاني المقدمة
اعم في التقسيم لكون مقصودة عديما وقد مر في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول
لا شتماله على اقسام قوله عن العلم في تادية المراد لم يذكر قيد الخروج بالاقتراض عن المقصد
المقصود اعتمادا على ما ذكر في البيان وعلى اشتهاره اولان المطلوب في كيفية الدلالة لا تعيينها قوله
صحيحا لعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب بتبعها فائدة البديع قوله وعليه مبنى
مرفوع بالاستواء قوله ان قوله والا لعدما يعرف به وجوه التحسين هم لا لحذف
بكونه شائعا ذكره قوله في الدفع انا شيعنا متعهم الكتاب ولم يجد فر المقدمة هو المتون
المقدمة اعلم ان الشيخ جوز في بعض مصنفاته كون الاستواء في مثل هذا المرفوع محمولا على
معناه الاصطلاحي وحكم بثبات حكم الكلي لبعض جزئياته وردوه السريف بان الاستواء
العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقدمة هي التقسيم لتحصيل الاقسام لا تعيين
احكامها اذ المقسم اولا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث
لان الكلام الاستواء وليس من التقسيم في شيء لتحصيل المقصود ولا تعلق بما ذكر بل اعم
هو معروف بل لا يجدي ونفس الكفاية التقسيم في الاقسام وهو من تحصيل ابتقسيم
الذهني والسطري ولكان تعريف احكام الاقسام وتعيينها الى التقسيم كذلك في الاجود
حصول الاقسام مدرك حضوره فيها قوله والحق ان الاعم اخص من الوجه الثالث و

نسكت

ذلا ليكن حتى يمسكه في حسن قولك مررت بزيد الطويل وما القصة وغيره لو كيف وما الجوده
وغير ذلك لما اولا فلا يجوز ان تقدر في المعطوف مثل عند ما ذكره في المعطوف عليه اي
قالوا احسبنا امره وقالوا انعم الوكيل او مبتدا اخبر اي قالوا احسبنا امره وهو نعم الوكيل
مع وجود هذين الاحتمالين اللذين هما من كشف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف انشاء
على الاخبار اللهم الا ان يقال ان العقد برخلاف غلط لكن لا يخلو الحق قاطعة بهذا القدر بل تامل
اوفق هذه الظن الزامية والمطلوب بها تكميت الشيء المطلوب في قوله وكذا كل ستوجبا اليه ويمكن
ولا يمكن ان يقال ان مبنى الى العقد بل المذكورين اوفق فلا يجوز تقدير في اللفظ
فليحفظ الكلام على سبيل الاعتراض وكتابة الاولان مذهب بالكلام وهو تقدير القول
فالاولى ثبوته الوقوع جزما لم يكن عطف الجوده وما القصة من عطف الانشاء على الاخبار
الصحيح ولا عطف جبريل الوكيل على نفس حسبنا عطف الجملة التي هي محل لها من الاعراب على مثلها
المؤول من عطف المفرد الذي متعلق فعلان لان ما لا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراد
لصحيح العطف لان مدار الاعتبار بظاهر الكتابة في توجيه التركيب الذي استصعبه الشارح
على وجه يندفع المحذور الا يقال ان يكون الواو من المحكي وما بعدها انشاء لان المعطوف
ح الابتداء بل العبد لا يلتفت اليه هو ان يقال مراد وقولنا نعم الوكيل هم لجواز العطف على
الجزء المقدم بحسبا وفي نظر ان المكلف الذي لا يلتفت اليه ما ذكره ليس بكلام العقد
لعطف قولنا على جزء ان فيه تعويرا لا ضرورة داعية الى عطف الجزء المذكور على حسبنا
ولا يخفى ان كلام الاشارة هذا على العقد برعنه لكان لعطف مسلم الاحتمالات الموجودة
في توجيه التركيب من حمل الواو المذكور على الاعتراضي ونحو ذلك ان قوله هو حسبي استناف
كقولنا الحمد لله على رأي ان المعطوف عليه نعم الوكيل قولنا انا اسال الله وهي جملة
انشائية لما كان من الاعراب تجوز عطف الانشاء عليه لا سيما اذا كان قد كان الثاني وغيره مؤسسا
وان ليس مما ذكره فائدة زايدة فالحري ان لا تشتغل بتفصيله وقد ينقل عن ان هذا الحق

طرفي الحكم معلوم او مجهول الانبات كما في زيد القائم كان قلت في القضية الاولى
في الفن الثالث اذ الاسناد بهما كان معلوم الانبات قلت ممنوعة والسند بعد التسليم
قوله وفي بيان مبنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بقوله في الكتاب في الالفاظ كما صرح به في
شرح المفتاح قوله والفصاحة علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي لزيادة
اختصاص البلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة و
كذلك اشارة الى البيان والمراد ببيان النسبة بين المعنيين وبيان ان البلاغة عادة
وغيرها قوله ـ ما عودة من معدة الجيش اي منقولها عنها او مستعارة ولكن ان كان
على منها منقولا منها قدم او الا تعرف وقد اعتبر المصنف الوجهين لهما ثلثة اصناف
وظاهر كلام الزمخشري في الغايق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي
تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فتقبل مقدم الكتاب وفي الدال على
وكلام المغرب يشعر بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش وهو مقدم
الكتاب بالكسر وكلام النحاة محمول على احد الاصناف الاولين الا ان يقال ثم المقدمة قد يجعل
مؤخرا المعنوي لان هذه الطائفة لاستهانتها بها جعلت بسبب التقديم كانها تقدم نفسها
اولا فاذا رتبها البصيرة يقدم من عرفها انها مؤخرة فلا يوقف عليه سائلا
وهذا وجه ما صرح به في المختصر والا لبطل طرده فالمبادي قوله كعدد فوائد
قضية موضوع المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق
فيكون في الواقع التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال
بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوا مقدمة العلم بالتفسير المذكور
وذلك حاصل هذه الامور وشرح الرسالة مقدمة الكتاب فمقدمة العلم وفي التوقف
عليها وعلى رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما
والحق ان التعريف فيه يلزم ما هو عندهم الاصح حيث قالوا بوجوب قولهم المقدمة

وذلك لان المصنف قال في اواخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي بيانه
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء ذكرها في البديع بعض المتاخرين منها ما يتعلق
المعاني اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونها راجعة الى تحسين الكلام البليغ او
لعدم جريانه لكونه دقيقا فلا يتعاطى كرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل
حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق فصيرتها
فصلين فتقابلها الكتاب هذا كلامه فلا يخفى ان فيه بعضا عما دخول الخاتمة
في الفن الثالث لان جعل ما ذكر في الخاتمة فيما يتعلق بالبلاغة راجع الى تحسين الكلام البليغ
بذلك ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ
والا يتعلق بالمعاني وليس راجعا الى المحسنات الذاتية على ان في العروضيه فصلا في البديع قوله ـ
حصار كل منها كلي معهود او غيره لا يخفى ان اللام في العين للاول مثلا لا يكون اشارة الى علم
علم الخطاء والا لبقي الحمل على المعهود الى ما ذكر بل المراد مثلا والحاكان الحمل مفيدا
في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجري الفن الاول مجرى العاموس للفنون الثلثة على سبيل
واحد ولم يذكر المصنف في الاول لقرب العهد كما علمت صاحب الايضاح لكان الظاهر ان يسبق
الكلام على كيفية الاتي والذاتي في العهد والاعلم المذكور فيما سبق احد الامرين الخ المذكورين
لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كناية الوكر العنقودي في العهد الذهني فاذكر كلام
في اواخر المقدمة الى الكتاب المتعلق في العلوم المتعلقة لهم اسم اجمالا بتوسيع المعارف
بين ارباب التصانيف ممن ان هناك فنونا ثلثة اولها ما ذكرنا سر بها البيع لكل منها بازاء او
علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون جمع اولا بالعزورة الا ان يعلم
يتعين ان ذلك بازاء علم المعاني وغيره لذا التقديم المذكور في مبادئها الكتاب لا لتقييد التقديم
في الترتيب الا ترى ان التقدم لا يجامع وجود الغير بالكان حتى المتاخر عن المقدمة مع تاخره
في الترتيب وقد يقال في دفعه ذلك بقوله الفن الاول من الثلثة فعلم بهذا التقرير ان كلام

ذكره وكذا الى تكلف وما يطعن بلزوم التناقض من كلامه كما وهم السعد واما ذكره
من انه لا يثبت عنده الا معرفة الكتاب فما هو بالنظر الى قولهم المعرفة تكون وكونها لا
فلا وجه لمنع كون التصور الموجه مما يتوقف عليه العلم عنده نعم ما توقف عليه الشروع
مطلقا ... لطالما من كلامه ثم قال صاحب الكشف في اوائل سورة النور الطائفة الواحدة
التي يمكن ان تكون جماعة واقلها ثلثة او اثنان وهي صفة غالبة كالنساء الجماعة الى قوله
وذكر في اواخر سورة المائدة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالبيت ويحيط بها واقلها ثلثة
او اثنان وقد يطلق على الواحد فيما فوقه وبهذا فسر ابن عباس قوله فلولا نفر من كل فرقة
منهم طائفة لان اسم الفرقة يتناول الثلثة فما فوقها واكثر وقيل انه مفرد الفرقة كالعصبة
اعني للتاء فرق بين المعنيين واطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وبهذا اندفع ما ذكره الاكمل
من ارادته هنا والمراد من الكلام المتقدم ان المعرفة ما مر في شرح الرسالة و
هي امور ثلثة كما في بعض النسخ فما سيقدر مضاف اي ذوات امور ثلثة او باطلاق
ما هو اسم اللفظ على اللفظ تجوزا لكن الاطلاق بلا قرينة مما يتعجب منه فتدبر
فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره الكاف في دفعه او باطلاق اسم الملفوظ على اللفظ اعني المركب
الصور المركبة واراد والحاوية للمعنى ما سبق من اشارته هنا وتقريري في شرح
المفتاح ما ذا الالفاظ قلت اذا جعل معرفة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم
الحذف في قوله لاربعة اطلة بها اي بمعانيها اذ المعدود اربع تراكيب لا معاني تلك الطائفة
لا بانفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع
بها اي بمعانيها ومعلوم ان ذكر الحذف في موضع واحد اعني قوله لاطلة اي لمعاني
تلك الطائفة او في قلت قد ما عرفت ان الشارح نص على ان معرفة الكتاب عبارة عن الالفاظ
وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في الموضع
المذكور هذا تم اطلاق المعرفة على الطائفة المذكورة لا لمعناها بل اصطلاح جديد

المذكورة

كذلك

فلا وجه لمنع كون التصور الموجه مما يتوقف عليه العلم عنده نعم ما توقف عليه الشروع مطلقا ... لطالما من كلامه ثم قال صاحب الكشف في اوائل سورة النور الطائفة الواحدة التي يمكن ان تكون جماعة واقلها ثلثة او اثنان وهي صفة غالبة كالنساء الجماعة الى قوله وذكر في اواخر سورة المائدة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالبيت ويحيط بها واقلها ثلثة او اثنان وقد يطلق على الواحد فيما فوقه وبهذا فسر ابن عباس قوله فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لان اسم الفرقة يتناول الثلثة فما فوقها واكثر وقيل انه مفرد الفرقة كالعصبة اعني للتاء فرق بين المعنيين واطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وبهذا اندفع ما ذكره الاكمل من ارادته هنا والمراد من الكلام المتقدم ان المعرفة ما مر في شرح الرسالة و هي امور ثلثة كما في بعض النسخ فما سيقدر مضاف اي ذوات امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على اللفظ تجوزا لكن الاطلاق بلا قرينة مما يتعجب منه فتدبر فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره الكاف في دفعه او باطلاق اسم الملفوظ على اللفظ اعني المركب الصور المركبة واراد والحاوية للمعنى ما سبق من اشارته هنا وتقريري في شرح المفتاح ما ذا الالفاظ قلت اذا جعل معرفة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لاربعة اطلة بها اي بمعانيها اذ المعدود اربع تراكيب لا معاني تلك الطائفة لا بانفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ذكر الحذف في موضع واحد اعني قوله لاطلة اي لمعاني تلك الطائفة او في قلت قد ما عرفت ان الشارح نص على ان معرفة الكتاب عبارة عن الالفاظ وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في الموضع المذكور هذا تم اطلاق المعرفة على الطائفة المذكورة لا لمعناها بل اصطلاح جديد

المذكورة

كذلك

لعدم توقف ما قصد من دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى تنزل
عليه كلامهم حاله كما يحتاج اطلاق اللفظ على مثله على ما مر من الكتاب الى جامع وجوه على ما
بينت عند قوله في الكتاب المبين والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ معرفة الكتاب انما يصح
اذا كانت دالة على معرفة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه
يصح ولو لم تكن دالة على معرفة العلم كما ذكره عضد الدين الموقف الاول في المواقف واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في
الف بل العلم على ان اطلاق المعرفة على ما ليس معرفة العلم قد جاء في اطلاق
معرفة الكتاب على ما فيها هذا واذا عرفت ما لوما علمك نبقت، اندفع اعتراض بعض
الافاضل بان تعريف معرفة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا ادرجت
امام المقصد معرفة الكتاب وذلك للقول بعدم تسليم بطلان اللازم على ما حقق في الارشاد
منه التعريف ان لا يكون ذلك الطائفة من مصاديق المعرف فلا يصدق على المسئلة
ولعدم فرق البعض بان قلت فما حاصل الفرق بينهما قلت المبادئ الكلية لما لم تعد
الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي عدتها المؤلف امام المقصد فلم تعد معرفة وان حصل
فيه الارتباط والانتفاع للتصديق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصان لا يتم
لعل يكون استعمال مدلول معرفة الكتاب على معرفة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر
شمول الشيء سواء توقف او لم توقف والصدق والاستلزام بالعرف اما اندفاع الاول فلان
الظرف بيان لكلا والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الثاني فلان
المعرفة المذكورة معرفة الكتاب فلا يكون مدلولها موقوف عليه الشروع فيجوز
تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يتم فيما يتوقف عليه الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه
المقدمة مستفادة على بيان غاية العلوم المدونة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع
التصديق بان له فائدة مخصوصة يترتب عليه ذاتا واما الاعم وما هو غايته و
فائدته في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشيته الصغرى ان قلت في التكلف الذي

ادبطلان اللازم ممنوع على ان في
العبارة مقصورا

تابع ص

اجاب عنه في شفاء عنه لاشكالين قلت اما التكلف في رفع اشكال الاول
فالمعول بان المراد بشروع البصيرة اذعانه بالتكلف على نعم وكيف لا والشروع بالبصيرة
لما كان يحصل بارادة ما ذكر في اوائل الكتب وما يتفرع عليها فرق به الفاضل الحشي
لم يصدق على الامور المذكورة ان يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال
المراد توقف البصيرة على نوع يحصل به في ضمن اي فرد كان او ان المراد توقف
حد من حدود البصيرة ولا يمكن ان يقال اما اصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين
وبالواحد فان قلت اما اصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تغاير الاثنان ذلك
الواحد فلا محذور لحصول المتوقف عليه والا فلم يحصل فتامل واما في رفع اشكال
الظرفية فلعله اراد به ما ذكره الحازمي في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى
ان هذه معدومة تجرد من هذه الثلثة وتستفيد منها او اراد به ما اراده الشريف من
ان اشكال الظرفية في قولهم المعدومة في كلامه فرد هو معدوم اعتباري اي وضع المعدوم
في كذا فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه لانه يجوز في ذكر الا الاشتمال معناه اللغوي
اعني التطويق والكلام مر تفصيل المتعلق بالحال كما قيل في قولهم نقلا لانه قرن فيها الخ
الاطوبة الاولى — اعني الابانة والظهور المعطوف تفسيري وفي العبارة
استعارة بان عبر بتركب الفصاحة عن الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في الملح وانما عبر
معناها عن الظهور فلعله يرد لان المفهوم من الصحاح عدم المجيء في ذلك حيث قال فصح
العجم بالضم فصاحة جاءت لغتهم حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة
اذا انقطع لبنها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللهاهة وافصح الصبي اذا
رضع ابوه وكل شيء ظهر فقد افصح والصبح كما اذا ضبح مفهوم كلامه وقول الشارح
وافصح به اي صرح بدلالة ان المعنى المعنوي امر وجودي وهو ظهور وفي التعبير الاول اشارة
الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو نقيض الثلثة واثر العدم اللازم له

المراد من الاطناب هو

فصيح

غاية الفاضل الحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي للامر المدعى محل نظر
الا ان يحمل وضعت لطف تغيير على الاطلاق لعدم السابق وكلام الشارح
المحقق ليس بهذا بان معناه الامر المدعى حيث قال في اغراض الفصاحة موضوعة لمعان صحيح
ان يعبر بها عن كل ما يخطر بالبال ولم يلتفت الى اصالة عدم النقل اذا اخذت نزعوته
مذهب لبعض المحققين — يوصف بها المفرد وذكر المختصر المراد بالمفرد ما يقابل الكلام
وفيه تامل لان الحصر حينئذ في السلامة لوصف بها الاخيران فقط وعدم الالتفات الى
المتأخرين بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل الحشي ردا للتاويل المذكور بان صاحب المفتاح
الاتي في ج 2 في تعريف فصاحة المفرد الى قسمها اخرد يخل بعدها فاتضح ردا التاويل
في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يقابل الاعلام المركبة مع هوا شتغالها على
تمام الكلمات لاحد هذه اذا سمي بها كل من كل جزئيه كلمة حتى توجد فيه تمام الكلمات بل كل
ان امر هذا اذا سمي بها كان من كل جزئيه كلمة حتى توجد فيه تمام الكلمات بل كل
منها ممتاز عرف بان عنه المحققين ان لا يقصد به في هذا الموضع سوى الصلاحية
وقصد وضعه في النظم المقصود فائدة من العقد لان الذكر لقصد بكونه اذا
يتحد بها وان لم يقصد في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ المتعين
الذي استعد اي يملك الاذن صحيح قصيدة لسمة نسبة ما به كاستعداد السجين للكلام الخزل
الصحيح والفك المردي والبان قوده وقيل القصيدة من قصيت الكلام اي
اقتضبته وقيل لانها الابيات تقصيرا حتى يكون عشرا فما فوقها وقيل حتى تكاد تسعة
وما دون ذلك فقعة — لا يثبت فصيح الكلمة به على ما عرف لاستاد السر والشعر
فصيح — ولم يسمع كلمة بلغته قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم
وصف الكل عدم وصف المركب المقيدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام
لوجوب ارادة هذا المعنى من السياق فيتناول المركبات التقييدية — واعلم انه ما كانت

العقاء او توطيه لدفع الاعتراض الذى ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض اذ ان
الاصب ان يذكر قوله وكذا كانت البلغة الى قوله وكان من العصاة والعلماء
لم يجز لشرط قريبا للشرط الاول وعول فى الجواب جزم الشارح بالتفصيح كذا والتصحيح كذ
كما لا يخفى ثم هذه المقدمة مما ينبغى عليها الحكم بالتباع فى تفسير العصاة بالمذنبين
وصوان سبب المعنى اللغوى الذى ذكره الخ فان تم التقريب ثم المراد بالعوام الجهلة
اللغة او العرفية والمنهمة للبيانية والمراد بالعربان على التقديرين الجربان على طبعها
الوراد او تركيبا فلا يكون فيه مع ذلك تعريض ولا ضعف التأليف ولو لعدم الربط
على العوامين فى كثرة الاستعمال لان انسب ليقوله وقد علموا صحة انتظر فيه على كثرة
الاستعمال ... وقد علموا ان الافعال الخ ولا يرد ان يقال فى قوله وقد علموا وعلم
المعلم ايضا لان علمهم لا يكون سببا لكون المعلم ولا احتياج الى ذلك لدخول المعلم فى العلماء
... وقد تتابع فى تفسير العصاة بالمذنبين بعض المحققين رحمهم الله وجهه لان الخلود لا يناسب
كون المراد بهم العصاة وقوله والخلود عندنا ولا يخفى ان يجئ العصاة من الموحدين وان صح
ان التفصيح موالى الخلود واعلم استقام على الجملة لمقتضى المقام لغوا دعاء كونها نفس الموحد وردا
الشريف بان هذا الوجه يستلزم عدم صحة التعريف لاشتماله التعريف بالجبابين على ما هو المشهور
والموحى المذكور لا يلتفت اليها فى التعريف وقوله ان صدق العصاة على الموحدات كما قوله
الصاحب الاسود وعدم صدق العصاة بل كونه بلا عبارة عن الخلود بسبب الذنب اللغوى صحيح
بين فيه اذا اخذ غوته وذهب ابداوه وفى الاعلى والصحيح اذا اطلق لسانه وخلعت
لغته عن الكذب وانتصب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالجبابين الاعراض منها
تعريف علم الصناعة بالنفع لا بالمنفعة والمعتمد ان الغاية من المتقدمين مع جوازه وعن الثانى
بان مراد الشيخ فى الجمل التعبيرى ولا شك فى عدم جواز تحلى العدى على الوجودى بطريق
التقييد وبان المشايخ ان تحولا فى اردت بالوجودى الموجود وبالعدمى المعدوم لا يحتمل

الطلب جزء من معلومه لا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل
الاتحاد فى الوجود على ان فيما ذكره الفاضل المحشى من الاشكال ما قدمنا لك ان اريد بالسواد
عدم السواد حصولا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى
غير قابل بعد فى قطعى وعلى الثانى بانه لا يحتمل على منع لعدم فى صناعة العربية ان اللفظ
اذا وصف بالعصاة وقيل فى هذا اللفظ عصاة براد ان فيه سلاسة وجزالة وطلاوة
معناه لا حروف ليست فيه بعصاة كيت وكيت وان كان ذلك فى لازما للاول ويرد على
الاول ان الجواب ان يكتب فى التعريفات اعتماد على ظهور الغرض لا صرح به الشيخ
والحق فى الموضع المذكور ما ذكره بعض المحققين والا فرجما كون فيه على خلاف ذلك لعلم يشتهر
ان العصاة اذا اطلق منصرف الى ذلك لما سيجئ فى التفسير بالخلود كيف والمدعى ان ذلك
الفرض به بالجواز لا يحتمل على المنصف عدم جواز نقل بعد الى ما ذكر لا اخلاله بما قصد من التعريف
وفيه ان كلام ان قوله وان صح ان التفصيح موالى الخلود يأبى عن حمل الجمل على ما ذكر لا لا يخفى
ان الخلاف ان لا خلاف فى جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختار
فى التعريف الحمل لكونه المتعارفين مفهوما متحدين ذاتا فلا يرد ان ما حمد عليه ذات
واحدة وجواز حمد قاطن شيء العدمية على الموجودات الى ارتضيه محالا لا شبهة فيه قوله
لكونه لاما تعليل صغير قوله تسهيلا للامر تعليل للتباع وقيل العلة الاولى لتعليل
التباع والثانى لتعليل ايضا على احد التعليلين الاول والمعنى ان التباع المبنى على التفسير
بالملزوم تسهيل للامر ولكن قبول العلة الاولى على الحكم بالتباع والا فنه نظر
التباع ثم وجه التسهيل فى التفسير باللازم المذكور ان معرفة الملزوم عن الغرابة بحيث
عطلوا باب من الواب الصرف وغيره ومعرفة الملزوم عن مجالو القياس بحيث لا يعد لطالب
من مختصرات الصرف والما معرفة كثرة الدور بين العرب العربا فمحتاج الى متتبع
تراكيب احاد الاعراب المخصوص المستشهد بها جدا ولا يخفى ان اكثر متتبع قوله ثم ملاحظة

الخالفة في المفرد راجعة الى اللفظ المراد عن اللفظ المعرف او قد يطلق عليه ايضا كما
سيظهر ويحتمل ان يراد بيرجوعها الى اللفظ رجوعها الى التتبع المستنبط من
استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكره فيما بعد وانما ذكر
بحرج التنافر لانه لا دخل له فيما قصد بكونه في المفرد دون الكلام وانما هو وصف
الحس قوله كما انها هو حسان كقول الشاعر ان يلبسوا الاكتاف في الحلقة حمر
به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه بعد او نفس السلامة منها وهو الموافق
كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون مراده بقوله المفرد جميع الحقائق المختبر
لانها اذا ذكرناه لان معناه ان جميع الحقائق المختلفة متعذر فكر ما هو في حكمها
اولان الكلام هناك في بعضها بالمفرد وفي بعضها بالكلام وهو في الصفات بالكلمة
والعلامة تسميها قوله بلسان يحصل لها اقول الظاهر ان قول لسان يحصل
اذ لا تقدر لعلامة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات العلامة ولا احتياج الى ذلك
اذ لا بعد في ان تتعدد العلامة ويفسر بتفسيرات ان يكون يحصل الكل منها
شيئا واحدا قوله ولا يوجد فيه مشترك هذا عند عدم تفسير متعلق العصا بما
ومعناه انه لا يوجد فيه مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان المشترك
لفظيا الا يوجد بين معنييه فيه مشترك كالجسمية الموجودة في الفرس مثلا قوله
لان اطلاق العصا انما لتعليل لقوله ولا يوجد فيه مشترك دفع لتوهم كون الفرس
فيه مشتركا وحوله ولا يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال حتى
لا يستدل على الدعوى الكلية فلا احتياج الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق
فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا الى ان كعين يكون مترددا في ذلك ويحتمل ان
يكون جريا بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على ان العلم انما هو المراد بتعذر جمع
الحقائق المختلفة في تعريف ويرد عليه ما سبق من انه يعرف منه عام كثير

قوله الشيء والشي ه

لا يصلح في الحقيقة لكنه يصلح لجميع الحقائق لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف
الجنس والتعبير بالتعذر يعلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد فيه مشترك بينهما ولو
ترك هذا القيد وحمل التعذر على الجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله على حد كما يطلق
على الطهر فتامل قوله مطلق العين في مقابلة اطلاق المطلق على المشترك اللفظي
بالمعنى الذي مر فلا يرد عليه شيء قوله وح لا يتوجه الاعتراض بقيل فيه بحث لان الاعتراض
على قوله ومعقول بكل واحد منها نفع معه لا على لفظة قوله ام احد هما فتامل هذا القول وهذا
الاعتراض اورد جلبي اليمني على المصباح في صيانته والجواب بالمنع فان قلت عبارته
الانتفاع الكذائي لا يوجد في غير الفصد والحجامة والعلاقة اقول لم اجد فيما بلغني منها
ما يصح نسبة التعريف اليها ولا اظنه الا اعرف من كون المكتوب فيها المتكلم هو الكلام
ومعنى هذه العبارة كما ترى ان تعريف العصا بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم
لعرف الاستعمال ايضا واذا كان التغيير ما فهوما من اطلاقاتهم على اعتبارها لم كان
مفهوما من كلامهم لعرف الاستعمال فلم يبق في الاستعانة موجب لتغيير الى موجب
مفهوما من المعهود من لفظ العصا في عبارة المصباح وان الاقوال التي ذكرها الناس
في تعريفها وملعت المعهد لا يصلح للتعريف ولا تيسير الما لعرف من كون الموصوف هاه ولا
يأتيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفاده العرف من اعتباراتهم وان لم تفد
عبارتهم المذكورة في صدد التعريف على الاشكال قوله فالعصا الخ عائدة في المفرد
استانة الى ادخال الظرف لتعني في المفرد مستقر صد العصا وان لم تقدر المتعلق نكره
مع تصريحهم في شرح المفتاح وبان الظرف بلام العهد كما لعهد الذهني فاحكم النكرة لان
العام ان اقتضى ذلك فكذلك الاستغراقي لا يبعد بخلاف العهد الذهني ثم ان
تقدير المعرف بالمتعلق من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا ينافي دلالة الظرف
وقد نبه في حاشية المحقق على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت والدوام

فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان لم تكن
الصفة قرآن لم يكن لمعنى المصدر بها الا ان معنى الاصطلاحى هو المنوى فليكن
والخروج عن الغرابة مستفادا بذلك الاعتبار فلت ليس لك معنى مطلق بل باستناد
هذا الى الخبر فلا وجه للاحتراز بكون معنى المنوى قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى و
اما ما ذكره الفاضل الخبيصى من تجويز تعلقه بما اعتبر يتضمنها معنى الحصول والكون كما
يجوز عمل البناء فى قوله على اذا تبنك بنو العم اذ تصور الحرب والحديث فى قوله عزّ
على اذا تيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فغير لان المراد هنا تضمن معنى
الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو فى نفس الامر لم يكف فى العمل والا
جاز اعمال زيد ورحل فى الظرف وان كان انتزاعه باعتبار نسبة الى محمول ونحوه
فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ منفردا بحالة او اما باعتبار نفس الامر فقط وكل من الثانى
ممنوعة كما بينت عليه والاول مسلم كما فى الامثلة المذكورة حيث نسب البناء الى
العم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الاضافة حالة عن النسبة الى ما يدل
لا بنفس اللفظ ولا بحالة مثل الاضافة فلا وجه لقياس الاضافة فى الامثلة المذكورة
قوله ومن الغرابة قياس اللغوى ما لم يقل ومن الغرابة القياس العربى وان كان المراد ذلك ايضا
الى ان قال والقياس العربى اسم اذا اللغة قوله حتى لو وجد فى الكلام منع
اضافة الى ان يطلع على السبب الكلى لاعلى رفع الاعراب الكلى ونحوه النقل عن النحو
ان الواحد من قولوا الغرابة وخالف القياس لكان احسن قوله يوجب لقلبها على
التاء الفعل بكسر التاء وتحريك العين عند الحذف وهو مصدر وبتسكينه الى اصل المصدر
والاول هو المراد ههنا قوله الهيع بكسر الهاء وفتح الياء المخففة وكسر الجيم وتشديد
وفى بعض الصحاح ان الرواية بتركها ساكنة على الصحيح بضم العين المهملة من هاع يهوع
بالواو المجوفة وقيل ناقص الجمع بالياء من الجمعتين بضم الميم وعينين مهملتين وانا لم

يجز الحصر فى مثل انما زيد قائم فى الدار اذا ذكر الاخير للاحتراز عنه فانه فى
الدار يصح ان يجرى على ما بالطريق الاولى بخلاف الوجه الاخر ويكون فى العبارة تسامح
قوله جمع
عذيره فى التلخيص العذيرة الطريقة من الشعر وقال ابن السكيت تقع على جميع الطريقة
من مقدم راسها عذيرة لانها عذرت اى تركت فطالت قوله وقد عاد الضمير عائدا الى
الفرع فى البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو
البحر المتعكل وقد يروى عذاريا فالضمير راجع الى المحبوبة ثم الفرع الشعر التام
والمتن الظهر واسود صفة الفرع وكقنو حم وهو شدة بلوغ الفحم والاثيث الطويل السوادهم
الكثير الاصول كذا فى الصحاح والتلخيص سمات النبات بات اثاثة اى كثر والقنو
والعثكول سيء النخل وهى حامل العنقود فى الكرم والمتعكل بمعنى كثير العثكال
كمكرم بصيغة المفعول العثكال وكذا العثكول بضم العين السيرافى وهو ما عليه البسر
من غير ان يسمع القنو تعال تعثكل الفؤاد اكثر شعارك قوله الى العلى جمع العليا
بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عنصر ويمكن ان يكون جمع عنصر
بكسر العين وسكون الفاء كزبرج وزبارج مرح به فى الصحاح وقد يروى حول الله
العقاص المذكور المذارى وهى جمع مذرى وهى خشبة ذات اطراف مذارى بها
الطعام وبقى الكدس والمراد بها البيت المبنى وفى التعبير بالمذارى صنعة وتخيل لطيفة
قوله وهى الحلة المجموعة من الشعر المحصدا بالصم الخفيف وفى اساس البلاغة وتحمل
الشعر ان العنصر خصلا تاخذ فى المراعة من شعر فتلوى ثم يعقد حتى سمى التوادى
ثم رسلا ثم سكون العين وفتحها الغ فى الشعر لكن الفتح اجود كذا فى التلخيص قوله
حتى اذا ذوابة مسدوده على الراس مخبوطة فان قلت ما الفائدة فى ذكر هذا القيد من البيت
قلت لانهم فى الجاهلية مستمرات خصوصا فى اذاء على صدد المقول ولانهم ايضا
من العقاص لان العنصر شعرات عقاص وهو الخيط الذى يعقص به الشعر

الذوائب كذا في مجمل اللغة وقول الصحاح عن المجموعة دون المجتهد يشهد بما ذكر وما في القاموس
من تفسير الشوى بالعدا يوهم ان سكنت لا غير مطلقا اراد الشارح محمد وجه تسليم
الملازمة اي لما الى اربعة كما توهم ح — والقرض بالكسر والمناجم للقاموس
مع افراد المتن والشرح تبعهما على ان العاص مع كثرتها كما نص في متن اللغة وشرحه
والعدد جمع كثرتها ط — وزعم بعضهم ان قوله لان ذلك النعل الزائد هو المثلي الى آخره
المشهور ان الحروف المهموسة عشرة يجمعها حثه شخص فسكت والمجهورة ما عداها ولعلها طلوقي
بعض اذا غزا ضد مطيع والشديدة ابدع وقف اجدك قعلبت والرخوة ما عداها وفي
عدا حروف ملمر وعناها هذه الحروف المعدودة من الرخوة والشديدة تدبر
اقول صاحب المصباح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولك لبالا فذكر الترجم وغالب
وجه الضبط مذكور في اول كتب الحجازي شرح المفتاح للشريف ح — وهو سهو
لان الواو والمهملة في يغني لو كان مستثنى من النقل ما ذكرت لكان مستثنى في ايجاب فصله
مع انك معترف بعدم نقله ولو سلم عدم الستة فرعه مستثنى لكان ما ذكره اليضا كذلك
لا نعترف به هذا في شرح الايضاح لشمس الدين الفناري اما توجيه النقل في مستثنى للواو
المهملة وان كانت من المجموعة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الزلاقة ازالت
النقل الحاصل من توسط السين بين ما ذكر هذا وقد اصبت عن النظر ما مراده هذا الحاصل
ان النقل ناشئ عن اجتماع السين مع التاء والواو غير ان مناط النقل هو اجتماع
هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق لرشدك اليه قوله ولو قال مستثنى لزال
ذلك النقل لانتفاء احد الحروف المخصوصة فيه نظر لان توصيف الزائد بالحروف المذكورة
بيان الواقع الموصوف ح كالاخفى على الذوق السليم واما المستفاد من ذكر الشيء
المحقق ط — وحمل البعيد ما هو كلام اجنبي فاقد البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج
لعطيه ولهذا ادخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد تدبر

ان مشعر ص

من حروف ص

كلام ص

اللغتين

والتابعين لوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمي كابراهيم ونوح بادرا الى التسليم
واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية عم والى ان معنى
قولنا انزلناه قرانا عربيا عرف الاسلوب والنظم على ان التعبير فيما انزلناه قد يرجع
الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعض اجزائه شائع ثم ترتب عليه ان معنى
الاية عرف المعنى لا الاسلوب والنظم فقط لكن ذكر ان ذلك باعتبار الاكثر الاغلب
فانه يجوز ان يوصف الكلام من حيث هو وصفا غلبيا بالنزارة ولما كان مطلق ان تبين فتغير
توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة وكذا الاعتبار ايضا وفيه بحث ظاهر لان الفرق ظاهر لان الفصاحة
الكلمات كذا شرط في فصاحة الكلام دون غيرها في غيره وكذا استعمر ان يقال
انما شرطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام كمفرد المركب التام والمركب مطلقا واما
اشتراط فصاحتها في فصاحة عدده من افراد الكلام مسماه باسم خاص كالسورة مثلا
فغير بين قال وعلى هذا لم نسلم آه وبعد الاخر عن الكلام وخط الاحتياج الى بيان ترويج
السورة عن الفصاحة بشمالها على كلمة غير فصيحة في البطلان الى بعض الاوهام ورعايق
انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة منه كلمة فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها
بل القرآن فوقع في توجيه المنع الاخير والماشر الهام الى قوله غير ثابت ثم كل الذي اجاب
على سبيل التنزل قوله مما يقدح في البعثة الجهل او العجز لانه تقدم ان كان عالما بعدم
فصاحته الى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الاول وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد
الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والتسفل الثاني وهو ينافي الجهل فيلزم الجهل
على التقديرين واعترض عليه العوني بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان
يختار غير الفصيح لكي يكون دلالة على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما
يطلع عليه قال وعرضته على ابي فاستحسن وقد يجاب بان القران انما تكون معجزة
والتصديق للرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالطائفة المشتركة في الفصاحة وهو

كلام غير فصيح موجب لعدم البلاغة فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتمام لانه مبني على
ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا ورعايتها ومع
ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها فهو
غير ظاهر والمعنى تغيير للوجه كما سيصرح به الشارح وغيره معنى لا وجه لهذا اذ ظاهرة
قوله والاستعمال لاعادة النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب
عليهم والضالين منها على ان النفي متعلق بكلام المغضوبين لا بالمجموع من حيث
هو مع عدم ظهور المعنى وعدم الملائمة الاستعمال المتعين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب
فالخلاص من سكان البوادي بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة الجنون
كقولهم به جنة وهو الجنة ايضا كما في قوله تعالى بالجنة والناس اجمعين وكلا المعنيين
جائز الارادة هنا وفي بعض الروايات ذي جنية وهو المضبوط في نسخ الصحاح بصيغة التصغير
والمعنى اجتمعتم على اضعافكم كما هو المعتاد قوله ما جئت به مرة في الصحاح يجيء الشيء
صحاحا وصحانا اي تارة وما جئه غيره بعدي ولا يتعدى فالظرف على الاول اما
لغو والباء للتعدية او على ان او مستقر حال من فاعل جئت وهي على الثاني زائدة في
المفعول تامل ان اراد بهما ان المرة كونه مغيا عليه تعبيرا عن السبب قوله ترتب
عليه الوجوب الظرف متعلق عليه بما تضمن معنى الاجتماع قوله فاعلمت من
الاقلات وهو الزوج قوله وتعلمه وجاء بامرتها عطف على جاء الخ في البيت الذي
هو اوان ابدت واضحا مقبلا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل اوان اسم
امراة والغل بائعة من النبات والرياحيات والاغر البهض والبرقا
اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها
منه باطل والمقلة ما بين العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة قوله اي موقعا
اشارة الى تغيير مرجح وهذا التغيير موافق لما في الصحاح والعرني الاساس

المزج

في تفسير الزج بالاستقواس ايضا ورد بالتأييد وذلك فيما قال حسان بن ثابت في مدح
رسول الله صلى الله عليه الرجيبين وجاء من تحت حاجب ازج كمشق النون
من خط كاتب فان المشبه بالنون المشوق اي الممدود انما هو باعتبار الاستقواس
وانت خبير بان هذا التفسير انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة
فلا صفة للحاجب مما قوله فان المشبه بالنون المشوق انما هو باعتبار
الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى
قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج في البريق واللمعان وتعلق العبارة عليه
وقد تقرر في القاعدة ان المقالات باب فعل قد يجيء للنسبة التي الى الاصل نحو تمّر اي نسبه
الى تميم فسرّج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اي ما لحقت به فوجه التخريج بهذا الوجه
الضعف ان مجرد الفعل لا يدل على النسب فاخذه منه بعيد وقد يجاب بان فعل قد يجيء
بمعنى صيرورة الفاعل كاصله كقولك اي صار كالقوس او بمعنى صيرورته فاعل اصله نحو جربت
المراة اي صارت مجربة او بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق
فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصائر سريجا
على معنى النسبة مثل احد على التقدير الثالث الصائر ذا سراج لكونه متصفا بالتخريج الثاني
ويرد على الوجوه الثلثة انه يجب ان يكون العبارة مسرجا على صيغة اسم الفاعل
لان سرّج على هذه الثلثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا اقرب لما يلائم
سرج وجهه او الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق وهو الاقرب في الوضع
قوله واما لم يجعل اسم مفعول من هذا وحاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم
مفعول من سرّج الله وجهه لئلا يحتاج الى تخريج ينبئه حتى يكون غريبا
وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرّج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولدا
مشتقا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصيلة الموثقات

قوله ومحال انهم لم يعثروا قوله وان يكون هذا مولدا وهو واحد والثاني موضع التعليل
للاول وتوجيهه انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتدوا وحاصل الجواب الثاني
اعني قوله على انه لا يبعد ان تسرج الله وجهه لا يعد ان يكون من الغرابة الملحوظة
اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد فان يكون مما هو حسن كالسراج فلا يبعد ان يجعل
مستبعدا من عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمع اللغات او
على الجواب الثاني انكار لما يلزم المقام قوله لا لان الغرض لما حاصل الاعتراض ان
الوحشي اخص من الغرابة لان لو وجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا مستقر مما تركيب ينبئ عن الطبع
عن فتوقف القول بما تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانا
عند قوله الغريب لان يكون عدد لكون الغريب عبارة عن الكلام الغير
ان تيسير مما يجيء الى الغرابة في غير الغريب بالتاويل المشهور واما قوله وهي بحسب
قوم دون قوم فهو على الحذف اي بحسب اعتبار قوم دون قوم وهو وجه ذكره محقق
ان الغرابة غير الوحشي لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخرين
كذلك فلا يكون الوحشي بالمعنى المذكور بل هو بالنظر الى من لم يره وقد سلم قوله بل الوحشي
قيدا به لفصاحة المفرد لقوله وتاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور قوله الفصاحة
تتعلق بتقييده الغرابة بالوحشي قيد لفصاحة المفرد يعتبر فيها سلبا ذاتيا على الغرابة
ليس حسنا واما اعطا بها فلا يحسن تفسيرا بغرابته اذ لا يلزم من سلبها سلبه وليس المراد
اذ يمكن ان يراد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشي يرد
عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا وتكلف
في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة اومان مراد المعرف
اذا كان هذا التقييد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم
فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه ولان

وهو غرابة المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين القسمين
كما مر ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب بل ايضا مر منا ولا قال الوحشي
قسمان ولم يقل احد انه قسم ثالث يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى
الاظهر ما يكون غرابة المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء انظر الى الاعراب المنقص
او بالنظر الى غير المنقص وهو ما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه محل البحث
محتمل ان يكون غرابة المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب المنقص لان
المعترض انما اتى بالكلام فيهما والدليل على عموم مورد القسمة ما ذكره من ان الغريب الحسن قسما
مع تصريحه بان ليس بوحشي عندهم مع ان هذا المعنى غير خال عن الفصاحة على طلاقه بل المخل
منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح عن القوم وهو الفصيح في السمع
والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المعنى من قوله والوحشي قسمان انهما

الشرشبين

قوله بر — بنهيستق وليس مثل شرشبين لغلظ البدين والرجلين وربما
يوصف الاسد به وكوكب الشريا سمي بها الشبيه بالالف والنون تقول ان
الاسم في نحو شرشبين وشرابث واسحر اي ارتفع والمطر يومنا اي استمر
قال الوحشية المتعسر للطبع والغرابة الغريب او اعطفت وبنيا وجمعت بنفسها قوله —
وهي في العلم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الاسلوب المذكور لا الى مطلق الغريب لان
الوحشي الغير الفصيح يجوز ان يكون غريب القرآن والحديث فيحسن في الشعر لطلب الميل
اي الاقوم كما جففت اي قومت وكبرت قوله — وقولنا غرابة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية وما ذكره سابقا كان تقسيما
لغريب اي تقسيما صحيحا او كان هذا تفسيرا للوحشية فما فائدة توسيطها بين قسمي
القسم على تقدير العربية والوحشية قوله — فالمراد بالغرابة ان المعنى لا يتبادر
الذهن والبيان كما سبق وكذا المراد بان لا مانوسة الاستعمال قوله —

وجوب ذكره اي لزم لو لم يذكر لكون التعريف فاسدا تاما وما نحن فيه لا يلزم مما ذكر المعترض
لجواز ان يكون المنقص منوجها لتنافي الوحشية بالمعنى المذكور كما مر فلا يرد عليه
ان الغرابة اذا لم يكن في الوحشية بالمعنى المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله ان اريد
الخ يرد على خلاف ذلك فليتامل قوله — لانا نقول حاصل الجواب اختيار الشق الثاني
وهو ان المراد بالوحشي غير ما ذكره المعترض والبطلان لادعاء عموم كونه مخلا بالفصاحة
قوله — والتقدير جمع قفزة وهو الموضع العالي عن الماء والكلاء قوله — استعيرت للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها بالوحشي وفي تلك استعارة بالكناية كما مر بعيد

التعليم

هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الشبيه عديم الفهم عام الغيبة
في المعنى الذي رايناه استعيرت والاظهر استعير بلفظ الذكر كما يدل عليه قوله مصوب
الى مذاهب وجواب المستفهم انا لا نسلم ان ما ذكره ليس بوحشي وما اعتبار عدم الانس الوحشية
وما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا نسلم ان الاول يستلزم الثاني والثاني لعدم لزوم
عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه
والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيما ليس بوحشي قطعا من هذا الكلام المنقول بل من
كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره هنا كاف فيما قصد من ان الوحشي يطلق على
غير ما ذكره المعترض قوله — والوحشي قسمان هذا ايضا دليل على ان الوحشي يطلق على

قسما الوحشي وكون المراد به ما يشمل ما ركيت تنفر الطبع عنه لزم استعمال الغريب بالمعنى الاعم

غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما منه لوجوب اعتبار القسم في الاقسام
فيلزم تداخل القسمين وان يجاب بمنع وجوب اعتبار القسم في الاقسام قوله — وهو ان يكون
غريب الاستعمال اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون تاويل
ما بالمصدر او المصدر بمعنى الفاعل اي الكائن كذا كما مر جوابه في قوله نعم وما كان هذا
القول الذي يغري وقد يقال ما تقدم من علامة التي مر ذكرها في آخر المتن فليكن على ذكر منك
واعلم ان مورد التقسيم في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح

وما موى حكمها اى حكم المفرد وهذا القيد لو دراج نحو مسلمون بفتح الاعلام فى تفسير فانه
او لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون مسلمون تصغيرا او ليس فيه اعلال فانه من
يتتبع مفردات الفاظهم ولا يجدها ترى لعدم مضاعفته نو - كوجوب الاعلال فى لو
قام يقيل للقائل بحذف حرف المضارعة اى كقائل وجوب الاعلال فى لو قام وهو
ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فى غير نحو حور وعور من العور للعين
وهو ذهاب نور العينين والاكوار الظعن والاقتدار فى المضارع اليقود استيطان
اى عطف قال الوريد هذا الباب كله لا يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب
واصلهما واصاب وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قططا اى شديد الجعودة
ورجل قطط الشعر كجبل ومثل قطط سرر فى قولهم نعم سررهم نوفة وشرر فى قولهم لا ترى
لبسر كالقصر تلك الانعام جمعها الخيل بالقصاص والضابط ان ما لو اليها اى اذا كانت
لعلة كرفع اللبس كما فى تلك الانعام من طلل وشبهه وامات لها فتو غير مغنى بالفصاحة وان كانت
عرية السكوت عن توضيح الحال فى باب فكوكب الا ترى محله كما فى اجبل وسئله نو - واكل
وماء معنى ان اصلهما اءمل وماه بدليل اميل ومياه علمت انى ابدا الفا خلافا للعيانى
نو - وما بسبب ذلك من السؤال فيقال لم يرده الاصل من السؤول والشاذ فى العيانى
باسطر انى الف بق فى الاعتبار فلا يبقى لها مصدر بل تحت الفاظ المتأخر مصدر نو -
مثل الى لغة فلا يكون ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسيرا على لغة واثاخر عن التفسير الاول
لان الاحتياج فيه الى الاستناد والسنود الثانية فى اللغة نو - الحدوة على الاصل البيت
لعزا بحاصه الواحد الفرد القديم الاول وغير ذلك نو - القياس للاجل اورد
عليه ان عدم الالتباس لا يجوز ان يكون لغرورة الشعر واجيب بان اقصى ما يثبت به الجواز
وهو لا يأتى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم لزوم الكثير الدور على السنة
العرب العربا لامن عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان استعمال الجر حتى جاز مع

ان عطف عليه فكذا استعمال الاصل جايز فى الشعر كما ذكره سيبويه فى الكتاب الذات
الاعراب الفص تجاسرون منه استعمال اسئله كما تقول منه استعمالى نكاد وكاد وانفرد
نو - على فصاحة المفرد فلو صرح بها كما ذكره صاحب الكراسة فى السبع فعاسكالى وهو انه كلام ذكره
اهل المعانى والبيان وقد ذكره ايضا اهل التعريف فصاحة الكلام ان يفهم قالوا فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجى فيقيد بقولهم ما لم تعرف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره
وجده فى كلام الناس وبطل بما ذكره الشيخ فى موضع اخر فى خطب اليمن وتعقبه بان جواب الفصا
ان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم كره فى كلام
الناس كل واحد مع جيد عسى ان لم تسلم صحته فلا اقل من ورود ان الكثرة كما ذكر
وقد تقدم ايضا والجواب انه لا نقطع من هذا الكلام ان المعهد وحد تقريبا فى كلام العرب
بل لجواز ان يكون اخذه من اهل اللغة واعتبارهم ثم عرضه على علماء زمانه او على فصاحة
وتبين لهم ما فقده وهو قولهم الفصاحة عدمهم لكون اللغة جاريا الى اخر ما ذكر
جاسق جاء وردوا عليه ايضا على ان يراد قيد اخر فى التعريف وهو الخلوص عن الكراهة
فى السمع وعن كراهة التكرار لانهما يخلان بمكنة الدور فيما بينهم فيقال ايراد هم فى كتابه ورده
فيما قالوه يرد ما ذكر من عراد السيد عزم الاصباح فى ما ذكره البعلى فى موضع اخر الى
خطب اليمن كما يشهد به السوق لعدم الاحتياج الى ذلك نو - لهو انهما سواسية
غير الموجبى جعله اللام الاظهر فى العبارة ان يقال هو الفقه لان الموضع موضع الاخبار والاظهر
فى موضع الظهر موضوعه عند بعضهم ليس الاسم مساويا كما كون يكون لاشتقاق من الفلو
وهو الغلب على شئ مدح او ذم والكينونة مصدر باب لوم مثلا والاسم الم نو - لانها
والفلوات العرب للغة وبالوحشية لم يرده خولها تحت مفهوم العرب به اذ لم يذكر فى
تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه فى السمع لان الملتقاء
حتى يكون عن استعمال صدق عليه انه غريب وليس الاستعمال يخرج عن تعريفه

الفصاحة لعدم المنوس في العرب بل لانكر الذي قرر اهل تحت الغريب ثم ذكر المنوس عن
لا نسلم كون عدم ذكره في الكتب دالا على عدم فصاحة المفرد وانما يدل عليها كلام المرتضى
عن الكراهة في السمع وقد تقدم لو سلم ان المنوس عنها مستعمل مفهوم منها ما يلزم ذكره في
التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان رسما ناقصا يذكر بعض الذاتيات دون البعض
ان قلت فينبغي ان يتعرض الشيخ لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاح ظهور فساد
ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم اذ كرشيء تقدم الاصول فيه فاكتفى عنه بما
وانت خبير بما اسلفت وقول وهو اعلى ما به فصاحة المفرد دون ولا حاجة مشكل ح - لظهور
ان الجرسي كما مر قبيل تعالى ما يريدان الذوق اسلم حكم مثل الجرسي وهو الذي يدرك بالسمع
عند الكراهة في السمع مفاهيم الفصيلين اي اما مستعمل عند عدم ظهور المعنى وعدم الانس بالاستعمال
فقط او اما مستعمل كذلك مع الكراهة عند الذوق ثم المقصود بهما كونه قبيل الوصول واجادة
استعمال العرب وان جرم عيبا مستقلا بالجرسي المذكور قبيل انفكاكه وهو بعيد جدا
بيان دخول الكراهة في السمع تحت الغريب وتسليم دخول الجرسي في القسم الاول لا يفيد فان
قلت كلامك الذي دل على ان الكراهة في السمع محل بفصاحة على تقدير وقوعها في كلام الفصيح
وانما الكلام في ان مقابل ما لا كراهة فيه في السمع ليس قبيل الوحشي - العنيظ و
قد قال الوحشي قسمان والقسم الممات استعماله وهو الوحشي الغليظ علمت قد بينا لك
شان الوحشي ملخصه انه قسمان قسم منها ما يجب استعماله ان ليس لمرادف غير الوحشي في
القصيح نو - الاولى ان ادخلت الى المثقل قد يخفى فيه ما الكراهة في السمع فيه
مودية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقال انما استادت عن الثقل لا نوجب
وضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم اتعاد يدل على الثقل لا يوجب عدم الاخلال
بالفصاحة فجاز ان يكون لامر آخر كان يكون الخفي ذكا احرزوه عن الالفاظ المستقبلة
للتنافر احترزوا عن الالفاظ الكريهة في السمع وهذا هو مناسب للاخلال بالفصاحة

للرد الوحشي بخصوصه كذا كذا ح

فلان

فصيح

التي لم تكون غير فصيحة فلم يرد امر بجعله فصيحا كيف وقد علم ورود كيف سوى الله الخلق ثم
يعيده فان الفصيح بدأ بيدأ بل لا يكاد يسمع ابدا قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن
الفصيح يبدأ هنا لما تقرر من انه سيعاد فورد بعيده قوله حال من الضمير في يلوس
ممكون مبينا لهيئة العامل بقيد العض الملوس فهو تقييد للمعنى لا على التقييد فاعرف
قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الملوس لان العامل في
الحال وذي الحال واحد فكيف ظرفا للعوامع تقريرهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صلة
قلت اطلاق الحال على احد الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان
الحال في الحقيقة متعلق معنى قوله واخر به عن نحو زيد احلى في اعرفي عليه بالبعد
مثل صل صوم صيرني ومنه دعه وكيف بدى الله الخلق انه خاص بهذه الامور للكلمة حال
كون كلامه فصيحة لان كل واحد من هذه الكلمة كلام لو حالات عالى فصاحة الكلام كما
اذا عرض عليه الجمع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم
يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيصدق على ذاته تعريف فصاحة الكلام
على تقدير قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له
لكنه يحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان معنى توجيه الشيخ رجوع القيد الى الشيء
كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما مر به في شروح المفتاح ان يعتبر المعنى اولا ثم يقيد
فهما تعرض الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم تعد بالظرف مثلا فصاحة
الكلام ان يكون في الامور الثلثة والحال ان فصاحة كلمة تعتبر بذلك الاعتبار وكذا
ذلك الاعتبار اليها وهذا لا يصدق على قولك كيف بدى الله الخلق فظهر ان ليس
فيه فصاحة كلمة لا مفردة ولا الامور الثلثة عنه لتحقق القيد اذ فيه دون الاول والجواب
منه للاشكال ارجاع الملوس الى القيد كما في قولك يسخو من المكنة وصف الاول بما
عكسه وصحح الشيخ الحق في شرح المفتاح بل التعويل في ذلك على العرف قوله فيما يجيء

ان يكون حالا من الكلمات اي الاظهري الرداف لق القيد اي يعني فصاحتها قيد للمعنى
وهو التناسب فرد اليه العامل في ذي الحال وهو الكلمات صار من قبيل ما دخل المعنى
على كلام فيه قيد فيرجع المعنى الى التقييد لمعنى العائد الى الله تعالى العالم تقريبا و
يجوز المغايرة في فصاحة الكلمات الاتفاق وفصاحة الكلمات مع وجود التنافر الاتفاق
التنافر مع وجودها وهو عكس كلي للمتن دليل تنزل عنه وذلك على الاقل من ان الصدق
على صورة واحدة التنافر مع الفك وفصاحة الكلمات وذكره بهما مما يلزم ان
يكون الكلام غير الفصيح شاذة كانت لم فصيحا مبنى على السهل او على ان ثبوت
اصل الحكم اما تنزيلا للمعنى الى القيد اكثري كما نبهت عليه لكن لم ابلغ تم ما يتبين منه
انتفاء التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات محل انتفاء الكلام على الحال
التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكرر اتفاق عدم التنافر مع عدم الفصاحة
تردد وقد ذكرت في الحواشي من ان الاولوية على الطلاق ممنوعة اذ في كل من الاولوية
بالتنافر وهو بسيط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا
هذا وكيل فورد مع فصاحتها صفة للمصدر رد اليه الملوس اي فصاحة الكلام خلوصه
عن الامور المذكورة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول فتدبر والله اعلم
قوله المشهور فصاحا من معظم اصله الاستفهار كبي لانه متعد بالي وهو الولوات
لغة فصيحا استفهار الناس فاستهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لغة ومعنى
اراد بالمعنى ما تقابل اللفظ كليا كان او غيره فيشمل الاحتراز عن الذكر معنى وحكما
وكما يراد بالمعنى ما تقابل اللفظ والكلم ومن ثم قال في المختصر لغة ومعنى وحكما قوله
وعن ما اتصل بان حمل الموصول بالفاعل هو المقدم على المفعول له لقرينة السوق والكلام
محمد وابن جني بكسر الياء وتخفيف الكينة الامام ابو الفتح عثمان بن جني ونقل عن
سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كما ذكره الدماميني شارح المغني

حكما له

مقارنته

واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نفر مذهب الاخفش فى السؤال والجواب وابن مالك فى شرح التسهيل ومن مهما ذهب بعضهم الى عدهما خلال الاضمار قبل الذكر بالجواز مستندا ان الشيخ قدوة فى هذا الفن وهو المرجع فى امر الفصاحة والبلاغة كلاما حجة مطلقا قوله جزى ربه عنى الخ عنى مهما للبدل كما ذكره ابن هشام فى قوله تعالى واتقوا يوما لا يجزى نفس عن نفس شيئا والعاديات جمع عاد من غزى الكلب يغزو غزوا اى صاح وقد يروى العاديات وهى اما جمع العادى وهو العدو او جمع العادية وهو العدو قوله وقد فعل اى فعل ما ذكر من اجابة سائلى قيل اطلق هنا اظهار الرغبة فان الطالب اذا اشتدت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله اجابة اليه الكيل صبا اى صبا قيل الضمير فى اذى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفى اليه راجع الى المصبوب وقيل الضمير فى اذى راجع الى مصبوب اليه راجع الى الصحابة قصدا الى كل واحد منهم ونظيره قوله تعالى وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه راجع الى الانعام او لفظ ان لفظ افعال للمفرد ولهذا حكى فى كثير من المواضع وصف المفرد به لكونه اعتبار وثوب اسمال ولفظ امتاع يقبل التكسير اناعيم والتصغير نحو اميتاع هذا وقوله صباعا بصباع كما فى نسخة عام خير اذى والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم المثال ليست هى صاعا بصاع بل موضع قوله بصاع لان معنى المثوب عنه كيل الجزع كما ذكره صاحب الاقليد فى كلمة ناه الى فى وفى مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اى كافاه احسانه بمثله واسائته بمثلها. اقول الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر فى نظم الكلام كما فى قوله البيع فى نسخ اللب ورده بل على ان المصدر موجود فى ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير فى ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكى كما فى قول امرء القيس يعاتبه ليلكب بالاتحد قوله عن كثير عنه مما يفيد عدم كون ما بعد عما سببا حاصلا كما

فى نسخ

فى نسخ هذا عن امرئ وكون ان يكون بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى جزى جنوده ابا العلاء بعد كبره والغرض ذم ابنائه الى العلاء لعدم رغبتهم عنوق بهم والعدالم يرجع الضمير الى المصدر بمعنى ان يكون المعنى هو الجزاء كما فى الوقت والوالفصل واما لها بمعنى ملابسة وملازمة وما فى قوله تعالى وما يجزى مصدر به وبستمار رجل بدوى بنى لخويرى التى تغلب الكوفة لنهبان بن امرء القيس بن عمرو بن حجر الذى قتله من اعلاء فرتنا للذ بنى سليم العرو وفى مجمع الامثال هو الذى بنى اطم الجحش من الحلاح قال ابو الحسن الاخفش الحكمة قال انى لا اعرف جحر الزنج لافتقض الكل ضالة عن الجحر فاراه فرتنا اجبى من الاطم فرتنيا والعدول الى صيغة المضارع فى كما يجزى استحضارا لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجىء انه من فصل الجار قوله الا بيت منوى البيت جزاء شرط محذوف وجوبا لوجود سد الحذف وهو مقام الجملة الاستفهامية التى هى صفة مصدر منوى مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليست على حاصل بجواب هذا السؤال واما الجملة التى تركت شككت فى زيد قائم فقيل منصوب بنزع الخافض اى شككت فيه اى فى جواب هذا السؤال قوله عاجر بالجيم والراء المهملة جبل من الحزيرة وهى الهضبة ويحتمل ان يكون من الجزر وقد يروى بالزاء المهملة والزاى المعجمة من الحز وهو القطع قوله ف ذلك اى عليه والعالم بجهات رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو العلوم او الى الله عز اسمه على سبيل الالتفات لان مقتضى الظاهر فهم زهير فان الواو فى التسليم لهم من هذا البيت لحريص اقرب ما يرجع الوهم عليه تارك لهم وهو زهير غير قوم الخ اقول والله اعلم قوله وليس قد يجب ذكر فى عجائب المخلوقات ان من الجن من يعانق الرجال فيصاع واحد منهم عناق ويجامعه فتحبل منه فتلد ذلك الجن هذا البيت والواو فى وليس كما يحتمل ان يكون للحال والا يكون للعطف على ان الوجب بمعنى الواجب والاضافة لفظية وكون الاضافة المصدر

معنوف فما اذا كان باقيا على موضوعه الحقيقي او قول قرب طرف جزر لبس كما يأتي قريبا
او الكلام محمول على اللف كما مر به السكاكي في قوله يكبو مزاجها عسل وماء وعلى التقدير
لا يلزمها تعلق على عدم وقوعها في كلام العرب بل لكونها للمستدعي لطرفي لبس معروفة لانه في
الى المضاف الى العلم وهو حرف الحسنة الذي اسمه نكرة تام والبيت جزء من قصيدة تأسف
وتحسر على ترك قبره كوكب وضع المظفري في قوله نزب قبر مع ان الاظهر ان نزور قبر
لزيادة التفكي و ـه اي قول ابي تمام من قصيدة قبلها الى محمود وهو ابو العباس الطيب
موسى بن ابراهيم الرافقي اذ قد اتهم عائشة بانه قد جاءه فعاتبته بذلك فقال الوقائع
المقصده معتذرا وصبرا مما نسب اليه، قبل البيت المذكور اعلمك يا رحمن ان
نظرة الكبرى لعسك عن طرف امرأة صادق الود او ليس بحسن القول من لو بحوبته ان
لجاني عنه معروف عندي تو ـه والواو للحال الحال الاولى ان يحمل للعطف على
المستكن في اسم فاعل الوجود والعمل على حد قوله اسكن انت وزوجك الجنة وذلك
لان حاليه قوله وعدى وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابلة كذلك الا ان الولاء على تقدير
الورى في المدح مقام المنع وعلى الحالية لا يفهم ذلك فتأمل فانه لا يخفى وقوله رواية بانه
الا يجاز تعسفا بل لعلي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر محمودا وسبب الطعن
الورى اياه وفيه من القصور في شكل المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب مزور
عند النحاة الوصف في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يمدح
في بعض الاوصاف الجميلة وبهذا ظهر في ذلك الوجه عصام المحابس ولا يلزم من هذا الوقف
مدح الورى على محمود كما يلزم من استفادته لولا ان يكون السبب اسباب كثيرة كما سيأتي
في كبت تو فلا يلزم محذور فان قلت فحينئذ يقتضي عطف على حد قوله الا الذين
تابوا عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الاولى ان
العطف على اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم الخبر للمعطوف بين حزاء على

موضع للمصرح
مقدر معتذرا

انتظارا مع

فيما دلت بعبر العطف اولا تم التعلق بالشرط تو ـه وفي اذا ك استعارة
في رد على الرد
حيث رجح ان الولاء على الشك وجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور
ليس اعتباره في جانب المدح تم في اصبارتي في حاشية المدح وهو سور للاتصال
الحقيقي واختياره اذا، لمفيد للاتصال الجزئي في جانب اللوم لعاطفة لا يخفى تو ـه ما عاده
الصاحب هو اسمعيل بن عباد وصحب بن العبيد في وزارته وتوفي بعده بقليل
الاول ابن نوبة والصاحب الكافي وقد كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب
الشيخ سحورة بالعقل مجموع من الشعر والكلام وقد قال فيها القزويني الا ان فاق فيها
العجاب في مكتبة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كاتبه والصابي كاتبه ويراد
وبين الطائفتين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تقييده بانه اذا استعمال اذ
في موضع ان للعرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام المدح اشارة الى
ان المدح لا تصور فيه المحو واللوم ولا يحسن قطعا حتى اذا تركت مدحه فعاتبا
يتصور فيه تمام اللوم وادامة الابتهاج كيف اصدق لومه فيه المبالغة ورعاية
الادب تأمل لا يخفى تو ـه لما بين الباء والهاء من التقارب اي من خصوصية هذين الرسمين
والمعنى فيما سبق حصول التنافر من نفس المجموع لا وحده في صورة قرب المخرج حتى
فيما لا يلتفظ كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق العربي عيبا متعسر النطق
فيتناول سوا كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان المجموع من المتنافر
مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس علة مستلزمة للتنافر بل الجزء
المشترك اليه استدلال على هذا المعنى المدعى لوجوب الغرب مع عدم التنافر في الجيش
والم اعجمه وكونها نادرا لا تفيد عدم كونه علة تامة له لاعدم دخله فافهم تو ـه
والم ردان مجرد ما ذكر غير صحيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت كون ان للشرط
هناك يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم التنافر
التام
وصل سر الله ١٢

هو الجمع بين الفاء والباء مع عدم مانع السببية للمجرد الجمع وهو الذي استدل الزمخشري
على انه غير معمول بالعطف فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد الجمع مانعا من السببية
صحة الجزم في جواب الشرط المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم هو الذوق
قوله تناوب كل الخ اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التناوب على ما سبق
فكيف يتم ان تناوب كل تناوبا واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة او ان
المراد به التناوب الكامل بحسب قولك زيد هو الرجل ولا يلزم ان لا يكون فوقه متناوب
وقد يقال المراد بالتناوب هنا هو الصفة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به على
سبيل الكناية لان الفعل اذا تكرر كثيرا تعدد كما مر قوله وفي الكاف حروف
منها الالف لم يحصل التناوب من حروف كلمة واحدة ولهذا لم تعده في تناوب الحروف ثم ان ما ذكره
من الحروف مجموع الحائين والهاءين وفي عد الهاء منها الحروف مع كونها مهموسا تغليب
قوله كجمع مسلم الخ هل هذا نظير لما قبله فالالف والتاء تناوبا التناوب المتعاقب
ولا يخفى بعده قوله اما كون الملاءمة ليس المراد انه يحقق الملاءمة البتة كيف ولو ثبتت
تلك الامور في مقام مقتضيه لم يكن محلا لها فتعامل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها
والياء اشارة او لا تقول بالنسبة الى الجاهل قوله ان كون الكلام معتدا به رفع لما يورد
على الحصر من ان التعريف المذكور تعريف للمعقد لا للتعقيد وهذا الرفع اقرب
من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي بان مذهب الطيبي في المقتضى
الكلام كحيث لا يكون كذا وانما نسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني
للمفعول مما كثر سماعه ذكره المحقق في تغيير الفاضل سعد ان بعضه وهو ان
صيغ المصادر لم يستعمل الا في اصل النسبة وليس مصدرا ولا في الهيئة الى صدر
منها المتعلق بمعنوية كانت او حسية كهيئة المنكسر الى صدر من الكسر ونسبي الى اصل
المصدر وتلك الهيئة للفاعل حفظ في اللازم كالمنكسرية والقائمية من الكسر والقيام

دال على المفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتأتى صح
قول الزمخشري في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول
فلا تعجب بما بين الشيئين مما معناه الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد
مشتركا ولا تأمل بقولي باستعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال اللفظ في
قوله تقديم او تأخير قيل المراد تقديم اللفظ على محله الاصلي الذي اقتضيه ترتيب
الخطاب وتأخيره عن ذلك المحل وحالا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الآخر بناء على
ان التأخير ليس لازما للتقديم لجواز ان يكون لكون احتياج هذا
الامر سببا للتعقيد المطلوب الخلو عليه مع شموع كل منهما واطلاق الخلو على منع مستحق
هذا رأي البلاغة فلا حاجة الى حمل قول الخلو هنا على التعريف بيانا للسبب الغالب
توجيه الكلام المتم فيرد عليه ما سيجيء من قوله فهذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه يجيب
بما ذكره في المحقق التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا فضل في تقديم
المسند هنا اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله وكون يكون
التعقيد معطوفا على قبل بحسب المعنى كأنه قيل فان التعقيد كون يكون حاصلا من
احتياج امور وكون يكون حاصلا بعض منها قوله ذكر ضعف التأليف لما وقع في
الخلخالي بان ذكره احد الامرين من ضعف التأليف التعقيد اللفظي يغني عن الآخر بما سبق
كان توطئة لهذا الدفع واما لم يتعرض لعدم افتقاد ذكر التعقيد اللفظي عند ذكر ضعف التأليف
لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض فان قولك جاءني احد بالتنوين مشتمل على
التأكيد دون الاول قوله والاولى الخ لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من ان
لو نصب على الاشتغال يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو حمل بدلا لان الاشكال
والاختلاف في عامله انما لا يتجه بحسب نحو نحن نعرف كلامهم بل بحسب المعنى
المستفاد من الاعراب مع امكانه ايضا بان يكون من تمام المقصود بالبدل ولان البدل

متعم فى الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضله قوله فيجب فقد فى المعنى
اى اضطرابا معنويا حيث انه قال لان الغرض بنى ان يمائل واحد ويقاربه وهذا غير
بنى ان يكون المائل لم يجانس المقارب او بالعكس وهذا فى الظاهر متدافع لاقتضائه وجود
المائل والمقارب مع عدمه وتصور ان يقال هذا السدد بناء على عدم الوقوف عليه
وكنى بهذا قطعا تم كلامه وهذا مبنى على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى ورد بما يأتى
فيه بان المقاربة بمعنى المشابهة ولو قريبا مما لا يكون مثله خلافا فى التوضيح بمعنى بنى
المقاربة عن المماثلة وعكسه وكلاهما بان الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون المماثل مجانسا
ومقاربا وعرمائل على انه لا شبهة فى ان ملتقط بنى المائل للممدوح ونفى المائل عن المذموم
وعكسه بالعكس بعد المقصد شاهدا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة
بان انتفاء وصف المحمول عنهما اعنى المائل والمقارب يستلزم لانتفاء الموصوع وهو ممثل
فيصدق نفى الملزوم ونفى لازمه وهو المانع كما اشير اليه فى قوله تعالى كما كمدنى فلتف بعد
فلقا فانه من باب المبالغة فتدبر قوله بعد فصل من العدل والمعدل عنه يعنى فيه
سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر قوله تخلل فى الثقال الوجه الاظهر ان يراد ذهن المتكلم
ليناسب قوله تخلل فى النظم للتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم مع ان الامر
بالعكس اعتبار معنى الظهور اى يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع
فتعليل عدم ظهور الخلل مع ان الامر ايضا بالعكس بالتعقيد المذكور ظاهر وان يراد الاعم
من كل منهما فذلك اى تحمل قوله فى الثقال الذهن على ما صرف الخطاب اى فى قوله بين كمثال ذهن السامع
واعترض هذا الوجه الاول بانه يلزم صيرورة الخلل فى كلام صبيا على خلل فى ذهنه وهذا
مما لا يجوز ان يكون تاييد الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التكليف على وجه لا تعقيد فيه
على الخلل الواقع فى ذهن السامع كما يتكلم الانعام والتعمية على العوام وكذلك والجواب ان
قصد التعقيد والالغاز بالكلام الموضوع للافادة بعد خللا فى تعرف الذهن عن البلغاء و

ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح واختصروا فى تعريف البيان على ذكر الوضوح
بناء على ان مقابله مردود كما مر بالتعريف فى شرح المفتاح فتامل قوله لايراد اللوازم
البعيدة المنتقرة الى الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام فى الموصولين
بحمل الاستغراق وهو الذى اختاره الاصوليون لان لا يصح الاستغراق والا لقلا يلزم تعدد اللوازم
والوسايط فى كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة نظرا الى المواد وان يكون
ما بقيا على معناه بان يراد بعقابلة الجمع بالجمع انتم على الافراد فان صورة ان لا يكون
ذلك الالتزام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع
القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما لنفسه من الدابة سواء كانت واحدة
او متعددة وسواء اتفق الكلام معا على الجميع او لا شبهة او لا يلزم ان يوجد اللازم
والواسطة فى كل مادة وان لم يجز فكذلك لان لا يكون اخذا بالاقل كما فى قولهم الكلام
المفيد كلمتان بالاستناد الى انه اذا علم من الدليل المذكور وجود التعقيد فى ايراد لازم واحد
منتقل الى واسطة واحدة مع قطع القرينة فلان يوجد فى ايراد الكثير من ذلك مع
خفائها اولى وكذا فيما قصد باللفظ الذى يلازم معناه فى الكلام تنبيه بالادنى
على الاعلى وان قلت اذا ورد لازم واحد غير منتقر الى واسطة مع قطع
القرينة بينه وبين الملزوم لم يحصل التعقيد ولا التعريض فى الكلام قلت عدم
الجزم بارادة صدق فى قولهم وذلك لايراد اللوازم البعيدة كثيرا وهو ان هذا الا
بلايم يذهب الوهم الى الاحتمال فى الجملة والكناية عندهم ايضا هو نفس الملزوم الى اللازم
والفرق باشتراط القرينة الصارفة هنا عن ارادة الملزوم الحقيقى دون الكناية كما لا يخفى لمذهبه
ان نقل لايراد الملزومات البعيدة غلب بل قوله سنا طلب لبعد الدار عنكم لتعولوا
فى العبارة الدالة على الاستحباب وصفا لابن لدلالته على ان البعد وان
كان وسيلا الى القرب الذى هو المقصد الاقصى للعاشق الا انه مع ذلك فى نفسه

فى الاعم والاخص

خليق بان يسوق طلبه لمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والغربة الى ذات الحبيب

قوله وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره السيد حسن في البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن الغائبة سنوه الى الاكثر من الحزن وتعذيب الرحل بكاء الرجل كعلم علما كآبة وكابة سئ حاله ورآه قوله ابكاني الدهر ويكاد يقع في البيت ابكاني الدهر بما يستطرف وما يوم قلما تشرق ما يرضى والياه في قوله بما يرضى بمعنى من كما لا يخفى والمتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية سديل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكم منزع عالياً الى خصص قوله لكنه اعطاني الكثير مع الحقير ان كل حقة حرت عادة البلغاء في التجوز عنها بالجمل كما عن الجمل الذي يحمل بالدموع اوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان بوساطة شيء كما عند الى عدم البكاء مطلق وعند الى السرور بحمل السبب على المسبب للازم غير مقصود حتى يرد عليه انه لا شرط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على هذا عميم الافراد عن الانتقالات لفت هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبروا المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا علم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى ما زعم فيه المجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول البديع وهذا التحقيق ظهر منه كثير من الشراح وان عدل من استعمال المتصرف المطلق لاقصد قوله عما الى اراده البكاء وهذا معلوم مما اراده المحل والمذكور في الصحاح ان اللبين المحبوب عاد ومع لها مطلق قوله قال الى سبي البيب الجاري منسوب الى الجاسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء والذين استشهد باشعارهم جاء قيل هذا العدد لما سيجيء مراده مذكور في الحماسة تلك الكتاب واداة الحق الى التي تكلم به اصر الشعراء المذكورين في تلك الكتاب ثم البيت المذكور لا في عطاء السندي كما يرشد اليه ميثره وهو الذي اجراه جنيد على ان يكون خاتمة في سره ولا سعد له كتاب ولا كرج

السندي

حتى سمعت الحال الاباذنه فاستمع الامام فامر بحبسه وضربه فقال وهو في حبسه اشار اخوانه فامر بحبسه فركب مطيه وهرب الى مكة قوله بحاري ومعنى الى دمعا الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بلد للعوض ضيع وباقي المعنى ظاهر قوله مزاب استعمال المقيد في قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مزاب الاول ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد عاب بعضهم بحمل اللوازم فيما هو على المعيب وبان البيت مثال لمطلق النقل في الاستقال لا للنقل في الاستقال من اللازم الى الملزوم قوله ثم كنى بها عن المرء او رد عليه ان الصواب سديل المرة بالسور لان المرة مصدر من عنا البنية بمعنى مر وحلو واما المرور فقد يكون لانا ايضا كما يشهد به مطبع كتب اللغة واجيب بان المرة ههنا مصدر بمعنى المفعول وبان المعنى ان الجود كناية عن مرور من لم يقم به هذا الجود وبان المراد بالمرة الشر او عبارة عن الغرح والسرور قوله لظهور ان الدهر لا ينتقل الى هذا المعنى او هذا خلاف الامام الذي عد من المحسنات البديعية الكلام البليغ لا ان ما هو محسن عند وصوح القرينة هنا المراد وهو معقود في البيت لان المراد الاول وان دل هذا ان المراد بالجود والسرور لكن شهرة استعمال في الحزن بعارضها كما سبق محصله والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والازم رجوع اكثر الكنايات المعتبرة عند البلغاء بحسب الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ارجعت الى القصد فلا عبرة بها عندهم كيف وقد صرحوا بان الخفي وكذا الغير معتبر عندهم لاستهجانهم التعقيد والغاز بتركيبها الكلامي واعلم قوله حق تحقق الى الباب يعني انه فهم من سياق اللفظ قبل ان يسمع اليه كون صفة الدمع فلانا اي اوقع في خياله ووهمه واكثر ما يتعلق في الخيال كلام يعتقد اصحابهم وعصبتهم كقبيل البديع سمعهم انها تستعمل في الجميل بل موضوعة

منه بكاية هم اتفاقي سرو مضطرب وقوله الخ مع ان حق ظرف لغو ليميل
كما هو الظاهر والمراد راجع الى المعنى الكنائي وكذا في قوله وهو مصدر من المبني للمفعول ويدل
عليه الخبر في قوله استعمال وقوله مع حاق اللفظ جزاء وان مع ما عمل فيه في محل
الرفع اقيمت مقام المسند اليه للتخييل ولان جعل مستقرا في موضع الحال مما يغري
للسامع وانهم فعل وغيره الكلام الى المتكلم حال كون كلامه ماتيا الى السامع
حاصل ان فهم المعنى من حاق اللفظ اي وسطه والمراد انه هم حمل عليه الكلام فهو
واما الكلام الذي ليس له جواب فما قال من ان هذا انما يتم اذا كان الكلام معنى بان واما
اذا لم يكن فلا فهو بعد هذا الطلب البعد اورد عليه ان البعد والقرب ان كانا
حاصلين حال الاخبار بتم الطلب لحصل وان لم يكونا لم يحصل حاصل فلا وجه
لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل واجيب باختيار ان البعد حاصل حين الاخبار
لكن المقام استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما
يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب اذ لا يتأتى الاستقبال بهم لا يدري ان زمان القرب
او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى النجاح عنده فهو وان رضخته كما هو الصواب
يدل على ان رأيه النصيحة فظن وقد بينا وجده وقد يوجه بان سكب الدموع يمثل
بحث الطلب به الاستقبال وملخص المعنى اني لست اطلب البكاء الان واني اطلب في
الاستقبال ولا كذلك ان البكاء والحزن حقيق ان يكونا شعاري الى حق المحبوب غير مشكك
عنه بحال من الاحوال فلا يتحقق كمال عدم طلبه الحال فيكون رضخا، وبالجملة واضح
ضربا من الاستعفاء الطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه فهو
لكنه اكتفى بالاصل عليه غاية الابتذال من لكمك عنقه وشبهه بسفط عليه ثم جذا الاكباب
والملازمة على الكتب مستفاد من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار على ما لا يخفى
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف فيل لان علة الترك الا يتأتى ما يقتضي الخط

والوقع للاتيان بما يقتضي ما يظهر للمرء انه مطلوب وردبان من نظرات الشعراء
انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ان المعنى الحقيقي ملا معنى للاعتراض
عليه بان ابا الطيب الباخرزي ولكم تمنيت الفراق معاطفا ، واصبت في استعفاء
عرس وداعيه وطمعت مني في الوصال لانه تعني الامور على خلاف مرادي ،
وقيل ان الجزء الاسفل اليه معتبر في تشكك ارادته الى من تشكك مع وجود علامة
الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من الفعل مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه
نظر لان ارادة الحال من تشكك مثلا مع وجود علامة الاستقبال فيه يكشف عن عدم تحقق
مطلوبه وبراد الحال من تشكك اما ارادة الاستقبال منه فمما لم يحم حوله فضلا عن ان
تشكك او سمع اليه فالانصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكرنا
وان امكن في هذه الحال الوقوف على الشك فحال الشاعر كما صرح به الى فضل حتى
وتعلق مراد الشاعر بترك مراد المحبوب لان مراد المحب الوصال وما يلزمه
ومراد المحبوب الجفاء وما يتبعه كما مر ، او يدعوها له ويرتجيها
فاترك ما اريد لما يريده ، والمعنى عند ذلك الترك ان يترجم له الحبيب فيتسبب لكل الوصال
وبهما يظهر معنى قوله لتعود والله اعلم قوله وكرر الشيء عطاوي وكثيرا ان يكون
وكل فرق الواحد دفع ما يتوهم من ان تكرار مجموع الذكرين فلا يتحقق بذكر الشيء
ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار
هو الذكر الاخير لمجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يجاوز الواحدة فتحصل التكرار وكثرته
بتثليث الذكر وقد كان يأتي اذا ذكر شيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان
المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الشيء تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار اذا قيس
بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار
من قبيل اضافة السبب الى السبب اي كثرة الذكر التي صدق التكرار فتحصل التكرار وكثرته

على هذا الوجه بين تلك الذكر قطعا قوله تسعد في الح الاسعاد الاعانة وقوله النحل
لان المراد بالسبوح الفرس هو صوت سماوي كالحادي الذي يقوله ليسير فيه كما في الكسيوي
المذكور والموت فعل المراد قوله تسعد في الاسعد حتى لا يزاد الاضمار عما مر وعنا في بعض
اوجه لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار
التجددي نوعا المقام قوله والمراد السنة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله
وهو سنة عدد الفرس قيل هذا تفسير مرجوع اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى وضع اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقه على الفرس نظر لتجاوز كما صرح به في الاساس اقول ويمكن ان فرس سابح وسبوح واصله الذي يمد يديه في الجري كالسابح في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامهم ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري لا شدة العدو ويوافقه ان الكلام كلما بهتا لا ع عن الكلفة ولو اكتفى بقوله واراد سنة ولم يتعرض للسنة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق بمحذوف اي بتسوية لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة لا تعدى بعلى قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مسندا والظرف خبره مقدما عليه قوله جاء حرف مصب كما مر لانها صادرة عن اضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فهو قال الجوهري الصمد الرمل المستوي التي لا سهل فيها قوله فصمد للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل صمدا عاد كحمراء وبيضاء قوله وهي ارض ذات حجارة الحمد بسكون الميم وضمها الواحد بالنفس الحجارة كما مر في الصحاح واما الارض ذات الحجارة الحمد بضمتين وكسر الدال لكن لما كان الجرعاء هي نفس الارض ايضا طريق اطلاق اسم الحال على المحل بالتغيير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اسنادا الى الوزير وفي حيث قال اصفاه فانت بحيث نرى سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بان ما في المتن ايضا وجعلا قيل انه لا حاجة لطلب السكوت منه لسكوته بحيث يرى ما يطلب وتسمع

كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسمع الطلب الشامل للالتماس كما سيأتي تقريره عند قوله
الاوراد فالمعنى ما ذكره الزوزني وما ذكره ابن التمرتاشي اذا كان الغرض من الامر بالسمع استماع
الصوت وانما عدل الى الخطاب بكلام الصحاح قوله ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح
معناه اللغوي وما ذكره ذلك الشارح بالنظر الى المقام وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان
كأنها يحاور وتوله فلان كناية عن كونه رأيا قوله لان كلا منكرة التكرار الى قوله فلا يحمل
بالاضافة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله تعالى وجد من دونهم قوما فان المعرف بالاضافة
اعم من المعرف بالعهد ونظر الهم علامة يشترط في اضافة
العموم المنوع عن التكرار في السمع ممنوع هذا الكلام فرد ذلك مع قبوله لهذا ما لا وجه له واجاب
بان الكرام في السمع مغنى مناسب للاضافة لان الفضاء كما يكتسبون عن استعمال
ينقل عن اللسان كتسبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكرام
في السمع الى السمع النقل عن الذي عدم افضائها بالنقل بخلاف سائر الاضافات والتكرار
فانها مهما امكن حملها على الجنسية افضائها بادنى علاقة افضائها الى النقل استفادة
والاوفى لان التكرار مثل الكرام في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الاول يجب الاحتراز عن
الثاني عن اللغو والعيب فالتكرار من حيث انه تكرار محل ايضا لانه ليس المراد
من التكرار الذي يدعى افضاله الفضاء ان يكون اثنين في نحو اقضى ثم اقضى بل الاعم
مما يتناول ما يكون بالاستئناف على الواو ومن صورة التكرار وربما يلتزم التعميم
كذلك لان احتمال افضائه بخلاف الكرام في السمع بقي بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة
التكرار مؤديا الى الكرام في السمع الى النقل عند الثاني فيحمل بالافضاء وبه يندفع قول
السيد لكن الاسلم منع الاستكراه على ما علل قوله ان الكريم ان الكريم قال اصحاب البيان
الكريم هو الجامع للانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع
له شرف النبوة والعلم والعدل ورياسة الدنيا والدين قوله قال الشيخ الغرض من
ايراد كلام الشيخ تقويته بما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح

ولم يعلم من حمزة البيت عماده بضم العين المهملة علم الشخص والجبل الغليظ
ليس بعربي فاعيل ثم الاظهر ان العين على الغلبة كما مر في بلخ والمضعف وصف بالبرودة
لان الطين بالرد بالطبع واذا وضع في وسط النيل تضاعف البرده والماء زيادة
برودة النيل بالوضع على وسط الطين حتى اكمل على الغلبة فيغرط الا ان يجعل الجمع في
محل مع وفي بعض النسخ جباه بالجيم المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة
فالمضعف وصف بالضعف لان النيل اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال
ثم قال الاشكاي قال الشيخ لا اصل صحيح به في الايضاح كون فعلت بناء
البيت لان المغير من فصيحة معلومة. ذهبنا الى الخارج ولج غاير غلاما فيل
طرزت ضياع غازي غارب والغلاة ثوب رقيق ملس كمت الثوب كف الزرع
الليف استعيرت هنا لعقد الليل وانشقاقه على الطريق والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار
والحال ان النجوم تصدد للغروب ولكن بقي من الليل بقية وقت لو من الليل بقية كما لا
لاحت فيها بتاجر الصبح كالعرارات طلت ما رأى امت وموضع تذهب تنار فيها
فالدعاء جائز به والجاذر بضم جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والمعنى
جمع فيتيق صفة مشبهة من الحمل اي قد ماتز الوجوه من قبل اثاثة وطيبة بالى
المشباي وجوه كالدر بائر في الصفاء واللمعان وملاح جمع ملح صفة بمعنى صفة للجماعة
لا للمعاق اصبر بالغين وفتح الصاد المشبهة موصوفة كما مر جوابه في قولهم نجاح بالسل
وجود فياض وهذا الاطراد سواء يذكر اسم الممدوح معطوفا على ابائه واجداده
على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف في السبك حتى يكون اسماء في تقدير
كالماء الجاري فالمادة وسهولة السيلان نحو لجانب الملتف كذا في الايضاح
والبيت لربيعة بن ابي ذؤاب قائل عبيد المذكور اوله ان ليلتكم وقد تهت
عروشهم اي هدمت في الصحاح قال الله عز وجل عروشها اي هو مكلم ونلت

تباشير

الوصفة

بصيغة الكناية او الخطاب كما اورده المصنف في الايضاح على ما ذكره السيد هناك قوله
وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المصنف في الايضاح والضمير في باز جعل ونظائره
للمصنف ووجه الاستغراب الاول ان اورد كلام السيد حجة اداء لما ادعاه وقد جعل قوله
ماعلى بن حمزة بن عماره البيت من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الاول
صفة للثاني والثاني صفة لحمزة ووجه الاستغراب ان تناول تتابع الاضافات الغير المرتبة
فاعل ما يراد كلام السيد مستشهدا به على ما يراد ذلك التناول على ان المصنع انما اورد البيت
لمجرد كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا لاجل جهتها ووجه الاستغراب الثالث ان جعل قوله
قولا بالحق من حمزة البيت وقوله فطلت تدبير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها جهة
حسنا ووجه بعد لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام المصنف على ان اراد بتتابع الاضافات ما ذكر قبل
قوله من تتابع صورة الاضافة فحسب وان كان في نحو جميعة الاضاخ والبيت او لا كما في
الحديث شر في صورة اضافات مرتبة اذ لا فرق بين كونه الابن صفة لما قبله كما هو الواقع
وبين كونه مضافا اليه لما قبله كما هو المتبادر اذ لو كان كذلك لم يغير عالم عما هو عليه
لان تغير الاستعارة الثالث مسلم لكن لا مناسبة لجعل قوله ماعلى بن حمزة من تتابع
الاضافات او الاضافة الصورية فيه مشيا لما لا يخفى على ما علمتها لجعل قوله فطلت وتدبير
الوجوه ملاح من قبيل صورة الاضافة الصورية فيه مشيا لما لا يخفى على ما علمتها لجعل قوله فطلت وتدبير
الوجوه ملاح من قبيل صورة الاضافة الصورية فيه مشيا لما لا يخفى على ما علمتها لجعل قوله فطلت وتدبير
لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وخلاف الحاديث في البيت
لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا يخفى ان من اشترط ذلك كالقائل هو الكلام
وذكر اشارة الى الجواب عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد كان بان افعال
تتابع الاضافات ما لم يحسن تناول الاسماء المجردة مثلا وهو حاصل في الوصفين
كما مر عليه فالفرق بين الرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة محكم قوله وساعة شيء
يسير اي كرة القطع قوله والاخلال بها اخلالها بالفصاحة كيف وقد وقعا في

الوصفة

التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
انما تحلات بالنفس قد لا يحل ما يوديان اليه من النقل لا لاصل شيء فاذا لم يوجد النقل فلا
وجه لاعتبار كونها علة تامة للاحلال والا لما توقف في التنزيل وجه نظر نعم يرد
الكيف فانا نجد فيه ان رائحة الورد انما تحصل لانه الغاية في التضاعيف الخاصة فانا نطالب فيه
في القول بامتناع تركب امور متصورة لا يحد العلا ولا يرسم رسما تاما ثم نابت
الضمير في بتتابع رجوعها الى الكيف باعتبار الجزء او بتعبير انه مقول والهيئة المؤلفة
والصورة كذا في النهاية ولما كان شأن الصورة ان يكون حاصلة ذي الصورة اعتبر
الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض قوله ولا يسمى لذاته اي لماهيته فلا يناقض قولنا
ايانا الجوهر يسمى اعراضا مثلا عرض الاول هو معنى النسبة بحسب الوجود وهي الحصول في الموضوع وهذا
بخلاف الاعراض النسبية فانها منتفية النسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة اضافية او
عارضة لازمة لماهياتها قوله الان العرض بالذوق السليم يقتضي ان تقول بدل قوله لان لون
لانه على المقارب بدا او تقول بدل قوله مقارنا بالمفعوم بحيث الملموم لئلا يظهر وجه الاستثناء
قوله قاله فيه ان خروج الكيفيات الغير الجارية كالاصوات عن التعريف قوله والعمل الفاعل
لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثر الشيء ما دام متاثرا او
حاليتان تقارنان كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي الاعراض اما ان كانت النسبة
خارجة عن ماهياتها للازمة لها فقط واما ان كانت داخلة فيها فان كانت النسبة
والحاصل لسلوم العام ومقتضيه قوله لعدم تاتي الكيفيات المقتضية للتقسيم فتدبر فيه نظر اذ
* الاقتضاء ممنوع في صورة ما اذا كان ان تلك الكيفيات مقتضية لواسطة خفية وجوابه ظاهر
اذ الحمل الاقتضاء ملزوم الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاولى ما ذكره المتاخرون
بقي عن الشيء ان وجه الحصر في لفظ البعض والتاويل من الخفاء وان اللفظ والوجدة
واردتان بمعنى تعريف العدد واما الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها

ولان معلمت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا العلم والانفعال والجزء
يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لان نوع من الكم كما مر والظاهر ان كرر افعل التفضيل
لقصد الحس عن معنى التفضيل لكن يحتمل ان يكون تقريرا ان تتابع هذا الكم يكون مستلزما لهذه الامور
قوله عرض لا يوقف تصوره يرد عليه ان عرض النسبة على المذهب المشهور
وعنوان الفصل الذي بعد ذلك الاعراض لا داعية لها اذ يتم تصور تلك الاعراض
بدون تصور غيرها ويستلزم دورا يتوقف عليه تصور الكيف وايضا يتم
على المذهب الغير المشهور ايضا خروج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور
اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الاتي بفصل الغير بالتتابع وتصورها
متصور كما هو مذهب جمع الاشكال الاتي الاتي مقام التعريف بابي عن سلمه ويمكن ان يجاب
عن الاخير بان توقف النظري على العلم لا يضر اذ لا ملجأ ان تلك الكيفيات مع انه يمكن ذلك
الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر قوله والاقسم اضطرار عن الوجدة و
اللفظ عبارة عن جعل امر من الاعراض وكون جزء من الكيف على ما مر المعلومات التصور قابلا انما
لا تظهر للاعراض فيما بين الاجناس العالية وحالية بنفسها لاختصاصها قوله اقتضاء اوليا
هذا متعلق في التحقيق بالاقتضاء والاقسم لجميع الكيفيات التي اختصت الاعراض او واسطة
وقد مر متعلق بالاقتضاء مقدر وعمل فائدته في اقتضاء القسمة الاعتراض عن خروج
الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانا نعني بالحالية الحالية بلا
واسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا حاقة الى التقييد
بقيد قوله ان اختص بذوات الانفس قيل المراد الانفس الجوهرية والاصح ان يقال في
اي بالمعنى في الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة يختص
المجردات والواجب على ان القابل يشترط للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف
والاعراض وقيل المراد ما يتناول المغروس البنائية اصالة من جملة الكيفيات

الف به النحو ومقابلها وما نحوهما ان في النبات ايما بحسب قوة التغذية والتنمية
قوله ان كانت راسخة اي مستحكمة بحيث لا يزول عنها صلا او يعسر زواله قوله استعارة
بيان العلاقة اي يعني لو لم ينقل ذلك لم نجد في اللغة استعارة باعتبار الوضع
مع انه مقصود فالتوضيح فيه ان استغراق اللام لاستغراق ما يصلح له المقام على حسب
تسليم قوله حالتي النطق وعدمه اذ عادة الايضاح وما كان مظنة ان يتوهم من
ظاهره لو قال بعبر لزم عدم تسمية الملكة فيها حالة السكوت مع ظهور فساده بتوزيع
سورة ما وفي ذلك الوهم لغرابة عدم النطق بعد حصول الملكة والاعلام الملكة انما
يحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا نطق به قد من مسامحات المصنفين لان قطعا
لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال يستعمل في الماضي والاستقبال قد من قطعه اي قطعه ومعنى ما قطعه قد ما قطعه فيما انقطع
من عمره واستعارة في المضارع صرح به ابن مسلم في معنى اللبيب وابن السيد في كتاب
المسائل ثم ملازمة النفي ليس مرادا مستعملا واما ذلك هو الغالب فالتسهيل وربما يستعمل
دون لفظ ومعنى يرد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة فيما سمع رسول الله صلى
اكثر ما كنا نقطه خامسة واما ملازمة للماضي علم مطلع على خلاف فيه قوله وذلك لان اللام
في المقام للاستغراق اي كل ما يرتفع عنه بصدد المتكلم اما الاستغراق الحقيقي بان يعبر
اولا بصدد لعدم منزلة تلك الملكة اي ما يصدق في زمان منافي لازمنة او في الماضي
بالنسبة الى الحال التعبير فان استغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك في عدم جواز ان الاستغراق
العقلي اذا لم يعتبر التقيد المذكور تأمل فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق
مع ان لفظ الملكة يعني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع ما قصده
بلفظ فصيح قلت الاستلزام لا يجوز ان يكون كافيا لشخص ملكة بالنظر الى نوع من الكلام كالمدح
او انهم لو عبروا ولم يسلم في الحمل على الاستغراق استعارة صرح بان الاقتدار على التعبير
عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا قوله فلو قيل بكلام فصيح له

عليه لفظ ان الحمل عليه لا يجوز ان يكون لان الاقتدار
ربما البعض ما حاجة الى المقام للاتيان
لم يكن فيه لزم كفاية الاقتدار على
التعبير عن بعض المقاصد في مقام المتكلم

عليه لفظ ان الحمل عليه لا يجوز ان يكون لان الاقتدار
ربما البعض ما حاجة الى المقام للاتيان
لم يكن فيه لزم كفاية الاقتدار على
التعبير عن بعض المقاصد في مقام المتكلم

يجب للسياق ان يقول لو ترك بمركب فصيح وكذا الاسب له ان يقول فيما سيأتي دون
ترك فصيح قوله ان يبقى على الاصل اجناسا مختلفة نادرا لا يكون حجة الا التعبير للمولد
او قيل مثلا الاول دار والثاني علام او قيل اكتب دار لم يكن الملقى بغير الاجناس
فقط كما ذكر على المصنف ثم الظاهر في قوله ليرفع حسبانا مصدر حسبه بالضم
حسبا وحسبانا وحسبانا اي عده وقوله وسع امر على صيغة الخطاب اي ان يرفع
ايها الملقى وسع عدد تلك الاجناس عليك اي على الناسب بحيث لو ترك فيه ظان على العامل
رصيد وهو ما يرفع من فضتها وسلعها او على صيغة الماضي اي رفع وسع ذلك
الناسب عدد الى صاحب المال مثلا قوله مربوط وقوله فيما حق هذه بان ليس سبب
العدول عن لفظ البليغ هو مجرد ارادة الشمول للمولد والمركب كما يشعر به قولهم قال
فلان كذا بلد فعل كذا وكتب كذا مالم توجد قرينة عدم الشمول للبليغ ايضا ان تلقى بلفظ
فصيح لان الاقتدار على اللفظ السليم يستلزم الاقتدار على الفصيح والعيب عدم طرق تلك
البعض ما يجوز ان يكون لحكم والعلل مستفيضة والعبرة عدد كر بعضها لعدم ذكر
فقد يمنع جواز ان يكون لا ارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكر السيد في الجواب وقد يدفع
ان العرف والذوق يقتضي ان يكون العدول عن صدق التعريف الى الخبر لارادة الشمول
انما هو حيث يصح وقوعه الا ترى ان نعوت غاية الشمول قوله ان علمت هذا التعريف
غير مانع اذا اريد به تعريف الفصاحة لان صدقه على الادراك مخرجه مما يتوقف
عليه الاقتدار ويدخل فيه تعريف الملكة لانه لا شيء من المذكور آنفا بملكة وان اريد به تعريف الملكة
على ان تقدير مضاف التعبير عن المعلم صونا لكلامه عن وقوع التقسيم
للملكة علام ان تعريف الحسب ان يراعى كونه حاصلا ماضيا والمجرد السؤال والجواب عبر مستقبلين
مع انهما حاضران فيه ما يقال الجواب على تقدير وقوعه على ما ذكرنا قوله فلا لام
ان لفظ اسباب على الشرط السبب الموصل والشرط ما توقف عليه تأثير المؤثر قوله

فلا يصح الاستدلال بالموصول مقدمة
للملكة الا تتمة وهو ظاهر جدا
قوله

من تقييد المضاف اليه المراد بها المطابقة في الجملة اذ ليس شرطا في اصل البلاغة المطابقة انظر
قوله الحال هو الامر الداعي الخ معرفة المركب الاضافي صحيح اذا عرفت الاضافة لا مطلقا بل
العمومي واما معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة والظاهر
ان معنى اضافة المشتق وما في معناه اتصاف المضاف باضافته اليه ملاحظا معنى المضاف
مثلا معنى الحال ما يختص ببدا باعتبار كونه معنى لها وبعد صحة تعريف الاضافة الزاد
معرفة المضاف هم حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف
اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم يعتبروه هنا قلت لان الاهم
لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تغيير النظم الذي هو فعل المتكلم الى الاسناد
الذي هو فعل المتكلم مع القرينة على ان المتكلم على الوجه المخصوص انما يعد معنى الحال
اذا اتى به بالقصد والاعتبار حتى لو اتى المعنى للمقام انما كثيرة وقع ولكن الكلام بطريق الاتفاق
لا يعد مطابقا لمعنى الحال واعلم ان الواقع في نحو الخصوصية اللام اذ قد يكون الخصوص صفة
وما كان على المصدرية الواو الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة وهذا
وهذا هو الحق خلافا للجوهري في ان يجعل للمصدر عن الصفة او الى ان يجعل الياء فيه بدلا
كما في احمري والتاء للمبالغة فتامل قوله وهو معنى الحال ليس خبرا صريحا للتعريف حتى يلزم
الدور بل هو تفسير للمضاف وغير المضاف اليه ثم الضمير لما يرجع الى الخصوصية باعتبار
الخبر او يؤيده قوله والتاكيد مقتضاه والى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع مضافه قيل
لو قال الا اذا المعنى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يعني ما يبقى المضاف
كالتعجب في المثال مع رعاية المطابقة والى عدم رعاية المضاف اذا ارتفع من الكلام
بالحذف لكن مبنى الكلام على الكثير الشائع وهم عندهم بالقرائن الظنية والجواب منع ان
الكلام المذكور قوله الحال والمقام مقتضاه الخ المفهوم منه المعرض عن هذا الكلام رأسا
الدليل على تغايرهما مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال

على تقدير ان مراد القوم بالمقتضى في هذا
المقام سبب حمل المتكلم على ايراد الكلام
مجازا بناء على ان الداعي الذي كان
بمنزلته اطلقوا عليه في الجملة الى
اعتبار ذلك الوجه وما الذي الى من
الكلام صورته اخرا او لازمه كما
سيأتي عن

لم يخصص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والحكاية اما باعتبار ان المقام
مثلا يقام للتشويق يعني رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او على التشبيه
حسن التاكيد في مقام العود مثلا باستعماله وانتصابه حين قيام العود بحيث استعانة
وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تاكيد الاشعار وامثاله فاطلاق المقام
على الامر الداعي لانهم ملاحظون في محل قيامهم عبارة الشيء الذي فلوحيثا فادة هذا المعنى لا
لاجل قوله والحال المقام يعرف منه الى المقتضى حكم اكثر عباراته الاضافة الى المقتضى
بالكسر وقد رمنا سياقها للمقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى
بالفتح لانه والاضافة الحال الى المقتضى بالكسر كما سيجيء قوله عند تفاوت المقامات كتفاوت
مقتضيات المقام ثم قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام وتتحد المقتضى
فان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يتفاوتان كما ان مقام
كل من الاول وقوع الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف معنى الذي يحكم المراد
بالاعتبار الخ المعنى المصدري ليكون تعليلا لاختلاف المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور
قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع وشرع شائع صائع قوله باجزاء
الجملة فيكتب لان الاجزاء ان اريد بالاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد اصل
الكلام منها الفعل وفاعله وان اريد اعم منها لم تحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند
كما ذكره قوله اما على نفس الاسناد الخ عدم الاعتبار الراجع الى الاسناد ولكون جزءا صوريا
لحصول الحكم وعقيب بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث اما
اولا فلان الحذف لمصلحة مما يتم الغرض بدونها كحذف المفعول لمجرد التعميم
فالحذف حينئذ لا يكون من العمدة وثانيا فلان الحذف لمجرد الاختصار ايضا من العمدة
فالحكم المركب من اللفظ لعدم اللام الا ان يقال عدم اتيانها مما يتم الغرض
باعتبار اكثر افراده والتغليب باب واسع قوله تاكيدا للفعل لعوله وجوبا نحو
لكونه محذوفا وتابعا فيه نظر لان هذا الاصل ليست محققة باجزاء الجملة على الكبرى في غيرها

ويمكن ان يقال ان عدم صرف الاضافة الى
المسند اليه بل الى هذا المعنى يستفاد من
نفس الكلام فتامل منه

وان يوصف في الحكم بالاقتصاص المذكور لانه فرد الكلام الى غير المسند اليه لم يستقم قوله
على المسند كما ذكر فتامل قوله او غير مخصوص بالابتداء في الدار رجل وكما لا يخفى
ما ذكره ابن الحاجب من ان الدال على اختصاص الحكم للمقدم فرد دون باب الحكم المحكوم عليه او
اختصاص الحكم كان الكلام غير محتمل لانك قلت فما المعرف بين المسند والمبتدء حيث
جوزت تنكير الاول ولا تخصيص دون ما اذا قيل رجل في الدار كما هو المشهور قلت المعرف
ان هو تنكير المبتدء اخلالا بالغرض منه كالام وهو الافادة فاذا كان منكرا مجهولا
وهو مستدرك على الخبر متقرر التسليم عند استماع حديث المتكلم كذلك في الدار فلما سمع
الدال على اصل الامر وتم على ما فكر لم يبق بعد ذلك ان التسليم لا يصدق الى كلام المتكلم
على المسند اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة خصوصا ان الخبر للمسند اليه يرجع ان
لا الى المعرف الذي بعده حتى يلزم ضرر الشيء على نفسه قوله مع ما في كونه مفردا فعدوه
غيره فاورد عليه ان الكون مفردا امر فعلي موجود في المسند اليه ايضا فلا معنى لجعل زيادة
فلا اعتبار به واجيب بانه لم يذكر ما سبق فيجعل زيادة وان وجد في المسند اليه ايضا
وفيه نظر لانه والام مذكور صريحا فلعله ذكر ما سبق بقوله الى غير ذلك على ان اللازم من السوق
الاختصاص لا تعين الغير لجواز كونه راجعا الى المسند لا الى متعلق اللفظ فلا سبيل الى الزيادة
والاختصاص لانا نقول هو آت سواء رجع الضمير الى المسند او الى متعلق اللفظ فلا سبيل
الى اصل الجواب ان المعتبر في الزيادة والاختصاص هو الكون مفردا او موصوفا بالاتمام
الى التسعين وهذا الوجه في المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا فلا اعتبار به فلا يرد
ان الكون مفردا غير فعلي موجود في المسند اليه وقد اشير بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعل
زيادة على اعتباره وفيه بحث لانا لا نسلم لزوم الاتمام المذكور بمعنى انه اذا لم يتم
السوق يلزم المحذور المذكور بل الاقرب في الجواب ان الكون مفردا غير فعلي موجود في
المسند اليه فلا يعتد به لاعتبارات المناسبة للمقام والمدار على ما يقتضيه المقام وهذا يكون

وان لم يكن مفردا او موصوفا بالاتمام المذكور بل كان فعليا او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند
الذي لا اسكال فيه قوله او مضاف الى ضمير المسند او موصوف او ولا كذلك فالغير يعني المسند

فالاضافة لادنى التلبس اي الخطاب الذي له تعلق بالذكي منسوب الى الخطاب الذي له تعلق
بالمعنى بعينه الامور المذكورة في ان مقام مقام الاول بيان مقام الثاني قوله ولا يخفى
في اتمام نقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره الشارح اخص من الفطانة فجاز ان يراد
به ذلك اطلاق الاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة [illegible] واعلم قيل ان يذكر مع الذكي
البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب
عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء في الفطانة يقال
رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره المص
رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مدعاه بل يقع فيه صاحب المعنى قوله ولكل كلمة مع
صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اي الوضع كل كلمة كذا اي شرفه المتعلق او حال من كل
كلمة او صفة لها اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول وما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق
وبناء على ان الاكثر قوله صوحبت معها او صوحبت بدون معها لان صوحبت ان
جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة على الاول على ان يكون الفعل مسندا الى
الظرف كما في قولك عند عمرو ربها وان جعل من صاحب زيد عمروا فالثانية واجيب بان
المصير الى تضمين صوحب معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان
صوحبت مسندا الى مصدره بالتاويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود
التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة
بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله ليس لها مع ما يشاركها تفاوت المقامات
في هذه القسمة يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له
اقترانه بالشرط اي بادائه وحقيقة المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة
الا ان السوق يؤيد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة ما يقع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة
غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع مصاحبتها وظاهر ان المصاحبة ايضا في الكلمة

قوله صوحب
اورد عليه ان حق العبارة معها

قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون
هذا لكل كلمة مع صاحبتها في اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي لهذا
المسند اليه المعرف تباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا لما كان الافادة
خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان
المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان
يجعل قوله وكذا خطاب الذكي في اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان متعلق باحوال الدلالات
من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا
خطاب الذكي ايماء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يقال هذا
التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن
الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث
ايجابها الحسن العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن
الذاتي باعتبار تفاوتها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو
عن ندرة لم يشتهر بينهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطها للنادر عن درجة الاعتبار
مع انهم نبهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الاحوال اياه كالالتفات والاعراض
والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكره يتناول
ما لا ينتظم النظم السابق مثل اف لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي وللفعل الواقع
شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم فلا يسمى في عرفهم اعادة على
ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات
مثل التورية والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل قوله وارتفاع شان الكلام
اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول

الخاطب الارتفاع شأن الكلام جعلها واعلم هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية ان
اسقاط المطابقة سبب لانحطاط الحسن واما الانحطاط الى الحسن المستلزم لثبوت اصل
والذاتي للساكي و اعتقد ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى
الحال وعدم انطباقه فحينئذ اصل الحسن الذي هو اعلى مراتب البلاغة فيرتفع شأن
الكلام فيه بالمطابقة وتحط رتبته بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن مع جميع ما يتبع
اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفيه ان
هذا خلاف ما يفيده العبارة تكلف واقول منه في الجواب على الاول ان يعتبر الى حذف احد
في قوله المطابقة اي كيف مطابقة مكملة فزاد المطابقة زاد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع
في الحسن في ولم يرتبه المطابقة وعدم الزيادة على الاقل فزاد بالعدم في المطابقة الحسن في باقي
الاصناف لتحقق الزيادة فيها كما سيأتي فيكون هذا الانحطاط حسن عدم المطابقة لا عدم حسن
المطابقة وهذا الحسن يتحقق في فرد ما من غير ان يترك مطابقة وصف عليها كما ان قولنا
ولا مضروب هي الظريف يعني قبل هو موصوف لا وصفية ولذا يفيد التنويع اي ان
افضل استفصيل في الاصل بدليل الاولى والاوابل لا تفضيل والا فاضل وهذا معنى ما قال في
المطول اذا اعتبرت صفة لم تقيد بل تفيد غالبا اولى وذا لم يعتبر فقد تقيد بل تفيد
علما او لا معناه في الاول اولى من هذا العالم وفي الثاني قبل هذا العالم والباء في بالزيادة تعدي
فيه وهو معطوف على اولى اي في حالة الفوز بالزيادة او اسقط قوله لكونه اشارة الى ما سبق
الطريق جامعا من هو كلاما لا مصدر المضافة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع خصائصه
والدليل على ان الاشارة نحو التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر مشاركا معناه الا الاطلاق
غير التقييد فان قلت لم يحمل اشارة الى الكلام البليغ قلت لانه قوله واما خطاطر سها
يمنعه اذ لا معنى لان يقال اخطاطر سها بالكلام البليغ عدم المطابقة وهذا قوله الحسن الذي
الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذي منشأه جانب البلاغة لان حسن داخل في

جانب البلاغة واما وصفه بالاقوال في البلاغة مجازا لتعلق ان منشأه اعني المطابقة داخل فيها
لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة قوله ويدرج لعطا المفتاح ان يكون معنى الكلام
التاكيد والاطلاق مثلا لان الكلام المؤكد والمطلق وسيجيء تمام البحث في تعريف علم المعاني
قوله لان اضافة المصدر بعد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة
على عهد معين تبع عند جمهور النحاة لاستغراق الجنس افرادا كان او استغراقا كلاهما صادق المعنى
هيهنا ان جميع الاوصاف حاصل بسبب وقوع الكلام بلاغة لما سلف انه فيستفاد الحصر
اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغير ذلك لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بسبب البلاغة فلم يلزم من عدم
الكلية وقت لم يحصل الحكم المقدم من قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا
كون الحصر لما ينفي الى الاثنين والبطلان قلت لا لم يكن ما يلزم قطعا على ظاهر هذا وهو
كون معنى الكلام ان سبب الارتفاع البلاغة وحدها صحيح ولكن المراد بالاختصاص
وصفي الكمال خاصة الحسن الذاتي والمنفي عنه في الحواشي ان المراد هو الاكتفاء في
المفهوم الذي حسب فهم الاكتب اللغة في نحو قولك لعمر قولك لعمر معنى الكمال هو الاعتبار المناسب
حتى قيل هو الباطل الحامي وسمي تعصبا وعيب الفضل في قوله هو الاعتبار المناسب للمقام
ان الوارد هو خبر صفة تاكيدا للحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكونه المراد منها واحدا
ما تبادر الى الفهم اولا قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استوى ان اجتمع الحصران
صدقا معا ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانه على تقدير التباين بين الاعتبار
الذي يتعلق به الحصر لان قولك لعمر هو فقيه وبطلان قولك لعمر هو شاعر مطلقا اذ بطل الحصر
على التقديرين فيمكن ان يقال معنى الكلام على ان الحصر الذي يستفاد هو الحصر في جميع
افراده والذي يدل عليه ان الواو عند العطف تفيد الجمع في الحكم والحصر بالاخص
نافيا تام لكن ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا يلزم بطلانهما على التقديرين
الاولين ايضا فلم يتم ان لا فرق بين التقديرين الثالث في كون اللازم بطلان احد الحصرين

ويمكن ان يجاب بانه لا اشكال لان بطلان الحصر في العام باعتبار عدم الايجابي وبطلانه في الخاص
باعتبار عدم السلبي فتوقف اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل حصر
الخاص لو بطل لان بطلان الخاص حصرا لو اسند ثبوت الحكم في غيره وهو لم يتحقق ولكن لو
بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام وهو استلزمه
كما في العموم من وجه فان بطلان الحصرين معا باعتبار الجزء السلبي [illegible]
لا يمتنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الآخر [illegible] الايجابي [illegible]
في ان الصدر [illegible] وجود المحصور في جميع افراد احد المحصورين [illegible]
مع عدم صدق الحصر الآخر وهو العام وان كان ذلك [illegible]
التقديرين الاولين لكن [illegible] الفرق في البطلان لان عدم البقاء [illegible]
حيث [illegible] الايجابيات او لو بقاء احد الحصرين بالصدق في الصورة العموم المطلق
دون التباين والعموم من وجه [illegible] قوله ويتبعه [illegible]
واحد [illegible] المساواة [illegible] الحصر [illegible] جميع افراده حتى
يلزم [illegible] عدم الاتحاد [illegible] بطلان [illegible] الحصرين [illegible]
[illegible] الاتحاد في المفهوم [illegible] الدليل [illegible] المساواة [illegible]
الاتحاد [illegible] التقدير الاول [illegible] الحصرين [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] التساوي بينهما [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] المفهوم [illegible]
[illegible] قوله وهو الذي [illegible] الشيخ عبد القاهر [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] النظم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] التطبيق المذكور [illegible] النظم [illegible]

[illegible] التطبيق [illegible] ذلك الوضع
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] النحو [illegible]
[illegible] الشيخ علم النحو
[illegible] علم النحو [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] النحو [illegible]
[illegible]
[illegible] الحصرين [illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] السياق
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] التركيب [illegible]
[illegible]
[illegible]

تعويضا الى آخره قوله او غير مطابق اراد بعدم المطابقة ما يعم عدم المطابقة لتمام ما يراد ذلك وهو المفهوم من عرفهم بالوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ عدم المطابقة لتمام ما يراد لم يدخل الفرع لارتفاع العقدين اعني المطابقة وسببها قوله على ما ذكره في الكشاف مرتبط بقوله مالم تؤكد مع الكثرة والمراد بالعامل بالبدل لا ما لا يتصرف على الطرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية الكريمة صفة مصدر محذوف اي تكثيرا قليلا ولم يذكر الشيخ ذلك احتمالا بينما بين ان وصف التكثير بالكثرة مما هو على الاطلاق كما في زيد يسعى اتم تاما بين لاحتياج تذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسبيحا كثيرا الى تاويل ما ضرورة ولهذا جوز فيما سبق في قول الله وكثيرا ما يجري الكلام على ما ذكره كلا الامرين على ان الاستشهاد على الوصف في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض ولهذا اتى رابي وجه اعرض عن الاعراب قوله وفي هذا اشارة اي الى قوله طابقه راجعة الى اللفظ بلحاظ ارادة المعنى بالتركيب مع قوله وبين ذلك تضاد وجها قوله الاعجمي العربي الاعجمي منسوب الى العجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد من العرب هاهنا وفي شرح الكشاف للعطف بان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والمراد بالكتاب القرآن العرب هو مولاه الضد المقابل للعجم والاعراب بهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي فالواو لازمة فلو اسقط الواو من العربي كان احسن فالا يخفى قوله وبه لا تناقض اشارة الى الجواب حاصله توفيق الامر بان المراد بكون الاعراب ان الشيخ اراد بقوله فصله الكلام للفظ لا لما ان العلامة باعتبار افادة المعنى عند التركيب لان حسن اللفظ معتد به بغير اعتبار التركيب وهذا ظهر التوفيق بين نفي كونه من صفات الالفاظ والبيانة وبين نفي كونه من صفات المعنى والبيانة فان كلام الشيخ لو سلم انه ناظر من وجهين وقد تبين وجه التوفيق بين كلام الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانكاره رجوعها الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور واراد بها حسن

المعنى

ذكر هنا راجعة الى المعنى مع البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فصاحة الكلام انما هي للفظ لا للمعنى حتى ان المعاني مفروضة بما هي عن حيث اعتماده على المعنى المشهور تامل قوله ولا يراع ايضا ذات الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو الاول كما سبق قوله فكيف توصف بها عرفا هو اللفظ قلت لما كان وصف اللفظ بها كوصف الرجل بكون عالما على نهج اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة كذلك كون الرجل بحيث يحسن هذا الوصف لاجل فهمه الكلام الحسن على هذا المعنى حتى يسمى حسن الالفاظ الملفوظة ايضا لانها تعمل هذا وان صح في نفسه لكن لا يوافق توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين اي ينكر على اطلاق كل منهما وتفصيل قوله على معناه اللغوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة مشتملا على المعنى الثواني المحتوية على الامور الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان مبنى التفضيل باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاريض الشرعية والعرفية معان اول قوله دلالة بينة اي واضحة والمراد بالبينة الدالة للفظ على المعنى الاول لان المعنى الاول دلالته بينة والمراد بالبينة الدالة على المعنى الثاني دلالة خفية وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله ولا يخفى ان الدال على المعنى المقصود بالافادة هو اللفظ بدلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله ولا يخفى ان الدال على المعنى المقصود بالافادة هو اللفظ بدلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله ولا يخفى ان الدال على المعنى المقصود بالافادة هو اللفظ بدلالتين الاول على المعنى الاول بالمطابقة والثاني على المعنى الثاني بالتضمن ثم دلالة اللفظ على المعنى الاول امر اتفاقي عقلي قطعا كما صرح به الامام وغاية الابحار والشيخ لما دلالة اللفظ على المعنى الثاني فقد يكون عقليا كما نبهت عليه الآن وقد يكون وضعيا كما ذكره وضعيه بلا شك وكلامه اراد بالوضعية الوضع فدخل فيها الجلي كالتام والمؤدد بالمعنى المتبادر عرفا والخفي كالناقص والمجاز والكناية والتعريض وغيرها كما صرح به المحقق الصفوي قوله بل محل ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق محل حضر وقوله اراد بترتيب الالفاظ حصولها في مرتبتها التي هي المباشرة للاداء والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب الالفاظ لعقب بترتيب الالفاظ على حذوه اسم العظم اشارة الى ان العمدة في باب

البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون الفصاحة والاقتدار كما يطلق مصنف الحال على عبارة
الخصوصية من ان نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون العلم توفي بها المعنى غير
حال على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص والمزايا والكيفيات المشهورة ان الخواص
عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن
الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلق هذه الامور على المعنى الاول من قبيل المجاز او
مسامحة للشيخ كما يشعر به قوله الشيخ يطلق فانهم قوله مثل الاوصاف الراجعة الى ما قبل
عليك كيف ثبت الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعنى الاول وهي اعني
اللغوية والاصطلاحية لها اصل التسليم ان المعنى الاول من اللغوية ان المعنى الاول
محل القصد لاثباتها الى النفس ترتيب الالفاظ التعلق بها عند وجه يتعلق بها
الذهن ثم تنسبها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد صار البلاغة يتكون ترتيب المعاني
الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومشار اليه بلا شك قوله لا اي النظم المنطوق
التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت معتمد على مخارج الحروف المقطعة
اي كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض
بالعرض خلوص عند المتكلمين لانهم يجعلون كل الحروف صورا موجودة قوله وصف ثبت
ابدا لهن من الالفاظ او المعاني ولا وجه لتعلق المصنف بها من ان يريد بالمعنى في
قوله فالبلاغة راجعة له المعنى الاول وبالمعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول
باعتبار افادته المعنى الثاني ولا تحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى
يكون المعنى فالبلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان صريح قوله فالبلاغة
راجعة على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة للفظ باعتبار افادته المعنى الثاني
لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كما ذكره الشيخ
ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروقة في الطرق ان قوله الخطاب الم

لو انكر المخاطب ونحوه من ان كل احد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البليغ
عرف كيف يرتب المعنى الاول المعقب ترتيب الالفاظ حتى يرد انكاره كما لا يعرف غير البليغ
ترتيب المعنى الاول هو الذي هو الفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم لو جعلوا الحسن له
سبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
اوصافا للكلام لزمهم ان المساعدات المعنى الاول للاصحاب ان يراد بالمعاني الثواني فجعلوها
نعوتا للالفاظ واراد بها المعنى الاولى واعترض عليه بان المعنى كما يحتمل الثواني
حين الاطلاق كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل هو الى غالب من
بيان سبب الترجيح لان المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ غالب في المعنى
الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك نظر الى ما به العدول لانا نقول معنى ذلك
ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره
وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير
عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بحيث يعلم
القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يحق مراده انهم لو جعلوها صفات
الكلام يتوهم انها من صفات المعنى الاول لان المعاني الثواني وقد مر انها في
البلاغة حقق ان الكلام الذي ليس فيه مالم يسبق قطعا ولم يعتبر الاعتبار عند البلغاء
لما سبق يتردد بين المعنى الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ
اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ الفضيلة ظاهر يتبادر الذهن الى ان المراد
اللفظ لان العلاقة بين اللفظ والمعنى الاول وما عرف فيها اقوى واظهر
يتبادر الذهن وهذا القدر يكفي في الترجيح قوله فجعلوها الا موضعها قوله الى
التي تحدث من قبيل غير المفهوم مما سبق واستعمال الدال في نفس المعنى الاول
فيها استعمالها في الصورة الى ادية فيها وسهلها فكيف يحصل هذا الكلام

فتحه لما سبق على ما يشعر به الفاء ومن جعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المعنى الاول
الخصوصيات والصور ونظايرها مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ
على المعنى [illegible] تلك [illegible] ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان
مدار توصيفها على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعنى الاول نفس الخصوصيات
وبهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة واي صورة
نفس المعنى الاول وقوله وحدثت في المعنى وتجددت فيه مانع من الحمل على ذلك والاظهر
الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والى صيغة قوله وقولنا صورة اه
دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس بصورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصورة التي حدثت
في المعنى قوله هذا ابتداء مما ذكره الشيخ اي قليل واعلم ان الكلام الذي ذكره نقل السيد
ولا يلزم الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله وبعضه في اواخره
ولهذا حكم البعض بان في نقل الشيخ اختلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله قوله هذا قوله
وسلالتها هذا فيها ملائمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها قوله والفصاحة
عبارة عن كون اللفظ في هذا الاعتبار الذي حدث في المعنى الثاني للفصاحة فهو من
عداده والا فان جعل معنى الثاني للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل
قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة
كما دل عليه السياق واراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت
للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
نسبته الى الايضاح توطئة لدفع ما يتوهم قول المصنف من كون قوله وما يقرب منه عطف
على حد الاعجاز كما سيأتي قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الخ يشير الى ان اعجاز كلام
الله بارتقائه في بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الرأي الصحيح لا باخباره

عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة وافراد البشر
بالذكر بناء على ان المشهور بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجزة ما يكون خارجا
عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس ولذلك قال قيل ليست البلاغة ثم فان قلت ان حمل السؤال
على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز ان يكون الجواب خارجا عن القانون
لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة بتجاوزه لم يذكر دليل
على تحقق الاعجاز حتى يثبت اشتهار دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد
ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان
المعنى المشهور وهو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل
باتمام الفصاحة بل اغول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تفليس لان الكافل باتمام هذين الامرين
هو العلوم المخصوصة مع الحس السليم كما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله وكثير منه مهرة الخ
انه يتعلق بالجواب الاول وادى هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى تقديمه
على قوله لو سلم ولو حمل المهارة اعم من الاحاطة فلا بأس في تعلقه بالجواب الثاني قوله
شيء يفهم من اللفظ فيه بحث وهو انه ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد
منه صريحا فمم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فمم قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا
اخذ الاعلى حقيقيا فظ واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول
المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما
يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وحمله من قبيل التعبير عن النوع بافراده
لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد
وعمرو وبكر الى اخر افراد الانسان نوع والكون ظرفا اعلا نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز
لان عدم المجاورة مأخوذ في مفهومه وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته يتجاوز
عنه فرد اخر واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح جميعها لا ببعضها ومن

صحة فهذان قولان الحق في وجه اعجاز القرآن كما هو المتبادر لا بما ذكر للصاف
المذكور بناء على ان الحق في عطف الصفة الراجع وهو ويؤيده قول صاحب الكشاف في
وجه التأييد ان الجائز رجوع الضمير الى الصفات لانه المتقدم بالذكر كما سبق تصريحا
قوله وبعضه قاصرا عنه راجع الى صدر الاعجاز ولا يمكن ان الاتيان بمثل قوله على معارضه
على الصفات السابقة حتى يحتاج استثناؤه ومراتبه الاصلاف فقد ثبت بمجرد التصور
عند الاعجاز امكان المعارضة والسبيل الا ان يجعل الحد على الطريقة ثم الجائز في الجملة
ارجاع الضمير الى الصفات البديعة كل الصفة على الخصوص لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا
على الحد على ما هو المتبادر اعتراضا في كيف لا وقوله لكان الكثير منه محتملا
بان ظاهر النظم ان الكثير صفة الاصلاف وقد جعلها صفة للكل من غير ضرورة فان
كون البعض منه خالفا للبعض صفة للكل ملائم لتخصيصه بالكثير منه نعم لو كان بعضه
بالمعاجز الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيكفت لنا احمالان الاصلاف بكون البعض
في صدر الاعجاز والبعض قاصرا عنه لوجد في القرآن ايضا ان يتعارضا بيان
ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل باستقراء على ان ليس من عند الله فاما هو متعلقه
منها الزندة واما ثانيا فعلان قوله وكان بعضه بالمعاجز يفيد ثبوت قدرة غير الله
على الكلام المعجز وهو فاسد واجيب بالاول بان المراد ما البعض ما وقع به التحدي
واقل منه آيات وذلك لان المقصد الاصلاف الذي ليس القرآن وهو بعض قليل
منه غير معجز بسورة كفت سورة تقصد البعض بالزيادة عليه عن الكل ما ينبغي
على التنزل وارجاء الضمير على قوله وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما ليز
وبان المقصد نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله
على الفرض لكان بعضه كذلك ويلزم الاصلاف المذكور اي كون بعضه الذي ليس بمعجز
عند الاعجاز وبعضه الذي هو غير الله قاصرا عنه ـ وعما المحشي لا يلزم ان الطرف الاعلى

يتوجه الى الاعلى الحقيقي وعند الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل ما يقرب منه مبتدأ
محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي موجد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة
وهذا اولى مما ذكر الى آخر اللفظ وان خلا الاولى لسلامته عن العطف على المبتدأ
وعدمي الخبر والعطف على احد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشائع
منه اذ وقد يعترض على التوجيه الى الوجهين احدهما ان سوق كلام الله يدل على ان مراده
لقرار وموجد الاعلى زمان الطرف الاعلى فان قوله الى الطرف الاسفل وهو ما دونه
الى الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشيخ يفوت هذا المعنى لما يتوهم من عدم الاعجاز ما دون الطرف
الاعلى فما تقرب منه وثانيهما ان الاتفاوت في البلاغة القرآنية وسره ان الله تعالى علم
كيفيات الاحوال وكيفية ما يلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا من
تلك الكيفيات لما كان مما يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فلت لا يمكن انكار تفاوت في البلاغة
كما اشار اليه في سفر وزمان ودر فصاحت كي نود يكسان نمي ... كرچه كويند
بود جون حافظ وجوني صحي ... در سخن ايزد چون كه وحي منزلست
بدانه يار رضي البلي - قلت التفات الى ما صلى في الامات ما الطرف ان الاصول المقتضية
للاعتبارات في بعضها اكثر في بعضيات الطرفية فيها الوفي المقتضيات ما مر عليه الزمخشري
وذلك لا يخرج ان يكون كل منها في الطرف الاعلى في مرتبة البلاغة لا بلاغة فوقها
ما سمعت ان ذلك لا يقوم لاشتمال كل آية على جميع مقتضيات احوال التي هي بعض الامر
بناء على ان المقصد علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفي بعض شروح الاضاح ان قوله وما يقرب منه
مبتدأ خبره محذوف اي الاعجاز والمراد بالبلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة
في سورة عليه او اتيان من كلام قال والمراد بالطرف الاعلى وهي البلاغة القرآنية جميع هذا
فيما دون الطرف الاعلى بالبلاغة القرآنية كما هو المقصد فيه ولا يكفي ان
بعض الآيات كما ذكر منها ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات

القرآن من

واقعة في مرتبة الايجاز مع ان منها العلم المورد ببعض الايات التي حكم عليها بما
ما يكون مقدارا اقصر سورة والسكوت عن التعليل لشهرة وكما بنيت عليه فيما سبق
اي البلاغة تعول عليّ الى ارجع مرتك الى الطرف متبها على ان الطرف الاسفل
البلاغة اختار عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل المبني في البلاغة في
هذه عبارته لان طرف الشيء بحسب المتعارف نهايته فلا يكون واحدا فيه دائما
الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فلا يناسب دخول الطرف الاسفل كما ان قول المص
اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء بالصوت المبهمات صريح في الدخول لان مراده
ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم بالصوت المبهمات وكل كلام غير
ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت تحت المرتبة
التي دونها او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعليه فالوجهين
لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى والاعلى المراتب المتوسطة
قوله بالصوت المبهمات عرف المبهمات اشارة الى ان المراد بها غير الاسماء وقد وقع
في عبارة المفتاح منكرا والاسبب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية والعلم
اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله يصدر عنها الناعق
الاصوات لا يلتفت باختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو
الفعل وفي الثاني الجار لانابة العامل منابه هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى
الفعل الى مجروره والمجرور معمول منصوب بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا الحال
وبقي ان يقال ان ما ذكره من ان الجار والمجرور في محل النصب عامله في العبارة اشكال على ما تقرر
في القواعد كما في شرح الكشاف للشريف وما في حسب ما سبق اما مصدر به اي
حسب اتفاق الاصوات وحصرها لاعدة معتضية لها فاعدة لها او موصولة اي
حسب ما سبق موصوفة بالاصوات التي لا يقتضيها شيء سوى المطابقة للمقتضى وهو غير

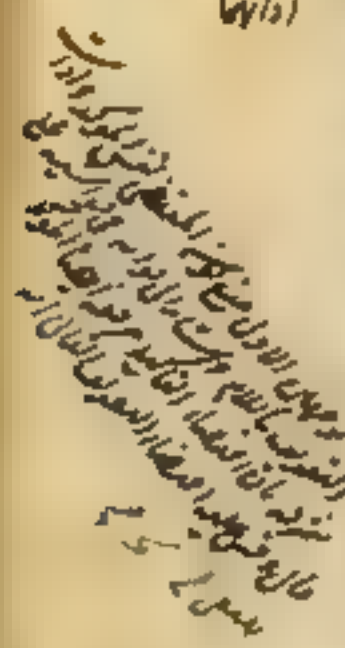

بتأكيد الكلام وجريا واستقصاء وتحريره عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الى ان المقتضى
للذكر والتعريف للتنكير الى غير ذلك حكم فان المقتضى لتلك الاحوال الى المتكلم
يحكم بها الحكم سببا ان كان اغلب على ان اقتضاء المالي في الحقيقة انما هو بالسمة
الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف
بان بعض مقتضيات الاحوال دلالة التعريف ما يذكر هو حسب تعلق الاذكر على التأكيد
وعامة ما صرح به في الايجاز والتفصيل والقول بان المقتضى لنوعي التأكيد والتعريف
لا يتحد فوع بان يرجع اقتضاءهما اقتضاء واحدا وبانه كما حصل الانتفاء
سببا المتعلقة بالمسند حصل ايضا ما يتعلق بالمذكور مع ان المذكور
صفة هو الكلام الجزئي لا الكلام الكلي الذي حصل منه الحال فلما جمع الى الدليل
بالصفة بين كان اختيار التأويل الموافق للمشروع في معظم مواضعه وان وجد الصفات
بين التأويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقق وفي
الاخر اعطاء السبب حكم المسبب الذي هو غيره وبرد على الاول ان المقتضى
لان ما ان ينفي ان يكون الطلب مقصورا زيادة كثرة او نحوها وليس
بلا شيء ظاهر جدا على ما تقدم في المتن او التجوز في النسبة الايقاعية او حمل الذكر
جاز ان يراد من قبيل ذكر المقيد واراده المطلق لقوله بما ذكره في الايجاز و
التفصيل وعلى التقادير المستفاد منه بالحذف والطي لخروج ذلك الى ما يتعلق
بالمذكور فحصل مذكورا الا ان يحمل على ان المراد بما يتعلق بالمذكور ما يتعلق باللفظ وهو بعيد
ان يكون مذكورا في نفس الخاطر والكلي بعد تحقق الكلام موكد قبل اتمام قبل الكلام موكد
حكم فيما سكوت المتكلم ليتبادر الى ذهن السامع ما يقتضي حصوله في الكلام المستغل
على الحكم الذي يقصد تحققه في نفس الامر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا ان حصل المقتضى
والمؤكد لان تأكيد لا فرد ما هيته على ما سبق ره والحال الاسباب ايضا

جواب عما يتوهم منه ان قول الاسناد غير مصدر بما سبق لعدم كونه لفظ مع ان
منه اسواب هذا القول وضمير البارز راجع الى احوال اللفظ المتبع فوجه تراكيب بالخصوص
التعريف وفوائد قيوده يستدعي فوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف
قوله لو حيث لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره
مبهم والكلام فيما يتعلق به الاسناد لا المبهم لان المبهم لم يذكره استقلالا بل يؤتى
الوجه المتعين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكان ما
يتعلق به وقد صرح الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستقلال
واقتال انه فسر التراكيب بما حاصل لزوم تعريف المجهول لانه اخذ فيه تركيب
البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفها التراكيب
فان اراد بها تراكيب البلغاء فهو عين الدور في تعريف البلاغة وتعريف البلاغة
بمجهول لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة
جهلت تراكيب البلغاء المذكورة في تعريف المفتاح فيتوقف معرفتها على معرفة البلاغة
وان اراد غيرها وليس بين كانت الجهالة بحالها على هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم
الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المفتاح بما ذكر
ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المفتاح لم يرد ان قوله وقد عرفها في كتاب
لا تشير الى ان لزوم المحذور الزامي مبني على تعريف المفتاح بما ذكر ليلزم تعريف البلاغة
بما عرفها به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المفتاح على تقدير
معتد به وهو تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح في حد الدور عفى
الدور فصار كانه غير لازم صح به ان يكتفي به حيث قال في آخر القسم الثالث ولنا
قد كشفت لك عن وجه المفتاح والتباس معرفة المجهول من تراكيب الكلام ومعرفة صناعة
الكلام الى آخره ثم تعريف المفتاح بالمعرفة المذكورة من قبيل المسامحات التي لا تخل

بالمقصود لاشتهار ان العلم الماخوذ عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد وادراكها والمعرفة
المذكورة تستلزم احداهما والتردد ان الملكة معينة لملكة البلغاء او الاصول والقواعد المفيدة
بالقوة ويريد بالمتبع الملكة المبينة عليها كلام اظهر قوله ... منها على ان معرفة حاصلة على
هذا التقدير وهو زائد اذ يكفي التنبيه على المسك او ما يكشف عن المراد المستفاد من الشرح
المحصل مثلا اذ قيل رعاية الغيث يكون المراد التنبيه على ان اصل بالغيث لا مطلق الماء
قوله حتى ان معرفة العربية وكذا علم الله وعلم الملكة لم تعد العلوم وان كان كلامه يشعر
بخلافه لكن يجوز ان يقال ما ذكره لا ينافي ما ذكر لجواز ان يكون المراد ان العلوم من اول الامر على
ان ذكر المتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والعناية على طريق العلم قوله
من تسليم كلام السكاكي الى متبع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس مراد المفسر
في تفسيره قول الصادر عنهم ليصح تفسيرهم بما حاصل معناه لجواز ان هذه التراكيب في
الواقع تراكيب البلغاء وللملازم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول
لا يخفى ما في قوله من ان حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من التردد المذكور ومنع
لزوم التعريف بالمجهول فاذا لزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب
تراكيب ذلك العلم وهو ممنوع لان المعلوم من التأديب وكون الامر اذا حيث كانت اضافة
الا يكفي ان يكون التراكيب بحيث متى سمعها الشاب او لو قيل متى سمعها البلغاء هي بلغة في
في تأدية المقاصد الا اضافتها بحمل الكلام عليه ما يعني بهذا هو معنى التوجيه بالنظر الى
تراكيب الغير لكان ركيكا اقول ان يحمل التأديب على تقدير ما وكشفها على الغير سواء كان
من صنعه او لا يعني ان الى يصدد دفع اعتراض لعلم يتكفل بيانه تراكيب المتكلم
منها التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان يقال ان ليتأمل عطف قوله
لا يخفى على قوله في تعلم الجاورة لا يستقيم مثله والظاهر في العبارة العدول صح
للفصل بين المتعاطفين قوله ان يكون لعل شك لا ظهر في العبارة العدول عن شك

اراد به معنى تطبيق كلامه على الاغراض
وكرر شرح المفتاح في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ح

بتركيب ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال ومعنى ان يكون مقصورا عليه ان يكون معنى تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم مما لدى يولف وغيره ان اورد على ما ينبغي وهي الكلام الذي سمعه وتطبيقه ان يجعل على ما ينبغي فيكون معنى تطبيق الكلام على الطلاقة معنى التوفيه وقد صرح بان المراد توفيه خواص تراكيبه نفي وليتامل ح ره تراكيبه اي الكلام قال السيد في شرح المفتاح وليس معنى ادم بعرفه لجواهر حتى يضاف اليها وقد كان يكفيه ان الاصل في التعريف الاضافة وان كان هو المعهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند منها الكتاب ره وليس المعنى على انه يورد تتميمات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى بل هو اما اذا اريد بالتتميمات والجارات ومثال انوى حافظ واما اذا اريد بها ما يعم المعنى بكون ايراد امثال التتميمات والجارات واما لكثرة مستعد بق فعلت ما علمت وقلت ما قلت ولا يتجه المراد منها على اعم لعدم تناول الادراك ح ره ارادته فالتعريف حكما الى توفيه خواص التراكيب فانما تعين توفيه انواعها او امثالها ثم تراكيب الكلام مفهوم منه قوله ادية المعاني طرق المتكلم في تاديه المعاني بتركيب بعد الوقوف على خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني وباره انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان كما وجها قول كعطف بيان على الكلام حتى يصير معانقا للمتفق الحال ره ويجوز ان يكون بدلا لان ان صرح في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما كان المعنى الاصلح الذي هو كالتابع لهذا الكتاب ويجعل المقصود لورود الذي لفظ المتن تاسيا به وتنبيها على ان المهم من علم المعاني باعتبار كونه متمما اصليا وبعد اظهر خروج الاسناد والتعلقات التي حدثت مستدركة في علم المعاني تتميما لشبه الفائدة به حيث وضعت موضع لفظ من بيانية في المحقق وهذا التوجيه ظهر لزوم الكلام من قبيل اضمار الكل في الاذ

عن

عن قيد الاعتبار لا حوجة عن الاضمار من حيث هو وهو فصيح شرب الشاي عليه الخط لعدم استقامته على الدعوى لاحتمال ان المعتبر به لها من حيث ذاتها وماهيتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من خارج لاحتمال كون تلك المعلومية مستفادة من خارج لفظ وقيل حاصل ان العلم بالمسند اليه داخل في ماهية المسند اليه المقيد بكونه بوضع خارج عن الطرفين بعدم احتمال الدليل لاعتبار امر خارج عنها بياناتها الوضعية بخلاف الاضمار فانه مقيد بما هو من حيث هو هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها الوضعية لا باعتبارها والجزئية من حيث هي هي باعتبارها بخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها كما في الوضع فتامل ره ضمني قالوا ان الوصاف قبل العلم بها اخبار فيه نحو يرحمني ربي الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير بتفصيل ان المثل المشهور اتعلى بعد اناء ينضح ما فيه من قبيل القصر افراد او قلبا فعلى ان الاوصاف قبل العلم ما قد يكون اوصافا لان قولنا ما عرشه صعد مميزة للعقب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان عمرا صعد بالقيد او يتاركه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما منزلا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مقابل المثل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يومنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على معناه الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تقصيه كانت التقية الصفة ملحقة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيلزم منه ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يكتفى الاوصافية عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل ره كما ان الاخبار معلومة بها اوصاف فيكتب لان الاخبار بعد العلم قد يكون اخبارا كما اذا كان المخاطب لازم طيبة الجزائر حافظ للتوراة ويمكن ان يقال مرادهما الاخبار بعد العلم

قد يكون اوصافا لانها كذلك بالقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم
الجزمي الغير الى جواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول بحمل لفظ الغير
بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالسند المخصوص النفيسة فالمعنى فيما انا اخبار الغير
لا اوصاف وهو قول الاسناد الخبري وهو كلام ايا المصدر من المبني للمفعول بحكم
الانضمام فيكون صفة للفظ ملاحظ المراد بما يجري مجرى الكلام المركبات النفيسة
والاضافية والجهل الواقع موقع المؤدى وبالحكم اللغوي المصدر لا معنى المصطلح
المغير بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا العدد يخرج المسند الذي يبنى اسم الفاعل ونحوه
ونظائره وبالمفعول في قولنا المفعول لاجري ما يفهم منه اللفظ لا ما يقبل الذات حتى
يرد ان المراد منه طرف الموضوع هو الذات لا المفعول ثم المفعول اعم مما هو بطريق
المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفعول لفظ ضرب
زيد ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشيخ من ان الحد الشرطي عند النحاة جملة
جزء من اجزاء مقيده تقييد مخصوص هو الشرط مختلف في نفسه بالصدق والكذب فالخبر
عندهم ملفوظ الجملي قوله القطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع
كسب متعارف النحاة والمتبادر ظاهر للصناعة الما النظر الى الغرض الاصلي او
والمقصود الاولي وما يراه ارباب المعاني لانها الخواص والمعاني تابعة اولا وبالذات
في انتفاء وبتبعيتها في الافادة والاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه هم
اوصاف انتفائهم اعتبارات الاسناد خبري في كلامه فيه والما اعتبارات المسند
والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فتدبر الجملي وجها للاولوية المذكورة
كالاكلي قوله هو الذي يتصور على انتفاء للشيء اي صار ذا صورة
قوله بين ان النسبة متأخرة عن الطرفين هذه القضية مشهورة فيما بينهم ويعبرون
فيها الكلية وفيه بحث لان مجموع النسبة نسبة الى كل منهما بالكلية وهو النسبة ليست

ولو قالهم لفظ لكان خيرا

متأخرة عن طرفيها ضرورة حصولها في مجموع النسبة وعدم الحصول على الكل وعكس ان
يجاب بان مجموع النسبة من حيث هو امر اعتباري لا وجود الا في الذهن فلا يعرض له
نسبة الى واحدة منها الا قبيه ولا اضافة في ان العقل بملاحظ المجموع لم يعتبر له
نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متأخرة
عنهما ومن حيث انها نسبة مأخوذة بملاحظة خصوصية المنتسبين واعلى المجموع
فان العقل اذا اعتبر المجموع عقد ملاحظة افراده من حيث انها نسبة لا من حيث
خصوصية المتعلقات لا يمكنه ذلك اذا عرفت هذا المعنى الكلية التي ادعوناها ان كل
نسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متأخرة عنهما وذلك لا ينافي
تقدمها على احد حاوية اخر قوله اظهار للتحسر اي استعمال الكلام المذكور في
اظهار التحسر طريق الى ارادة الرسول وتحقيقه ان الهيئة التركيبية اذا استعملت
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كان العلاقة المشابهة فاستعارة والا
فيكون ارسال والا ان المذكور هو من قبيل الكلام الذي اطرح ظاهره بوقوع ضد ما يقتضيه
ظاهر اظهار التحسر والتحزن هو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشيخ
بقوله الاستعارة التمثيلية ثم هو اظهار التقبيل للقدر اي قلت وذلك اظهار
لاستوى الاقعدون بين المؤمنين عدم كون هذه الآية للاخبار بذلك بيان الحكم كان
معلوما للرسول او على ادعاء الى المؤمنين والتعريف الاستغراق والعام في النفي
للتصوير اي برفع قوله وهو قوله تعالى الذين يعلمون استئناف بالتخصيص
على المتبادر الى من الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي مستظهر في سلك
الكلام المذكور قوله بهذا اشار الى ان بعض سورة صدقان ما سورة لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس شيء منها بقطع في اصل الفعل اعني الكثرة وذهاب الى ان كلام
من مفضل يفعل مضمن اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة عن اوصاف سورة

كذا اول

الا فصل الخ اى ان من اذا لم يكن التفصيل مرادا لم يجب استعمال افعل التفضيل مع دون الخ
الخ ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر علما الخ
ان يقال لانه موضع فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد وعلى ان يوجه حذف السبب
ايضا بان من التفصيلية محذوفة كقوله فهم يعلم السر والخفى والمعنى منى خلافها تامل ز
قوله ثم قتلوا الطريح الخ ثالث من وعلم الوجهين اوجه ٭ قوله اذا مت الخ
بعد هذا البيت ، فلى طفوت لا عفوت جلدا ، ولى طفوت لا وهن عظمى
اصله اسم امراة كانت تلومه على ترك الانعام منها لومه وقبل اسم رجل وحرف النداء
محذوف اى يا امية والخبر مفعول متلوا ورميت مع نصفى متنازعا عامى سامى
والضمير الاول فى كل من معانى البيت لكذا موطد للقسم والاخير هو العائد على جواب
القسم والفعل من الاضداد يقع على الصغرى والكبرى والمراد هو الجواد فى البيت
والسطو الاخذ بعنف كما مر وحاصل المعنى قوله - اما الحكم او كونه عالما به او على
ان ارادة الحكم ملزوم واراد من الخبر عالما به لازم ولا صدق الاخص بينهما لا
جتنبا ولا منع جمع ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من العام والخاص كب
الاستغراق فيه عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه تم لو لا ان
دلالة الاقتضاء واضحة على ان القصد كان ثابتا فى الخبر اما قصد افادة الحكم
او قصد افادة الازم لم يرد اذ لا ملازم بين القصدين ولا يجوز ارادتهما معا من لفظ
واحد على الاصح ولكن العبارة قلقة عما ينبغى بان ما ذكر من وجوب الاستغراق
المذكور فى المقصور اللازم له التقصير عما نحن فيه انما فيه وبان الشيخ اما على
مذهب السيد الذى يطلق الاسم تارة على الاعم من المقصور غير المستغرق اعنى ما غير مانع
الجمع وما نحن فيه كقولك ما جاءنى الا زيد بل عمرو والعالم لا يعدوانه او يمنع
ان الحكم فيما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقع الخ

ب

ان مع الحكم بان ما قبله ارتفع عما انكاره يتضح الوجه ومقتضى هذه الملاحظة ترك
ان كيد كما ان ملاحظة انكاره تقتضى التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار انما
بالتاكيد لا يخفى وذلك على ان ملاحظة واعتبار يجوز ان يعلم باجتماعه لو سه
فيعلم عند السامع كالسائل اى يجعل الخالى كالسائل لان تنزيل المعلوم انما يصح بالنظر
الى علم عند المتكلم التاكيد وهو بالقرائن الدالة على التنزيل المذكور وان لم يعلم السامع
ابتداء لوجود امكانه بعد اعلم السائل الخالى فلا يجعله وان اعتبره الفاضل الخلخالى
الذى ذكر فيلزم ترك التاكيد لعدم تنزيل السائل الخالى بالبلاغة منزلة العالم لانه لا يلزم من تنزيله
منزلة منزلة الخالى تنزيله منزلة العالم ز قوله بستر اى الخبر فعل هذا الكلام زايدة كما فى رد عليكم
واستغرق مع التهمة اولا كما ذكرنا وحال لام التقوية فى المفعول به اذا قدم عليه الفعل
والراجع ضمير الى الملموح لم يرجع الى هذا التوجيه - لا ارى السيد الى جعله الجزء فضلة
فان هذا وان نفى بالنسبة الى الملموح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا يأتى لو سئل السائل
فى صورة الى صورتيه الجزء والظاهر ان الآية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك
بعد دعاء نوح عم لقومه بعد ما اوحى اليه لا تدع على الارض من الكافرين ديارا ليدل على انهم محكوم
عليهم بالغرق فلا يكون الخاطب لانا على ما ان قلت المذكور تاكيد لا بد ان يعلم السامع
انهم مستحقون العقاب لانا نجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك سوء ادب فلا
اعتبار به قالوا ولى غاية ان ضمير الى المتكلم بان يدل على عظم سخط عليهم فتامل ز
وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله وهو معنى قولنا يعلم ان ما ذكره الشريف فى اواخر
الفن الاول فى شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قدوم منزل هو لهى

بن استنبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق لفظا بالمفتوحة المقدرة بالام الدالة
على التعليل حتى يجب عليها مل نحو منعرفي العين على الاداء وقد يحمل على عكس
الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا بوجه ووجه التاكيد ان عرض البيع
مشتهر بالعرب الان معروفا واحد امكانه اعتقدان مع بنى على اضمارها واعتبارا
وانكر بتقديم ما حقهم فصار مغرورا وهذا وبهذا الصنف والفضل المستفاد كما
لا يخفى فرع امارة ان يعتقد ان لا يبيع فباعه اعترض عليهم بان والله على الانكار غير
متعين لجواز ان يكون ماذونا فلو وجد منه بل هو المنسب بفراغ باله واوفق بحاله وما
مثل هذا يورد على قوله لانه عادتهم في الغفلة والاعراض عن العمل بما يدون من امارات
الانكار والجواب ان عرض البيع لما يكون امارة للعمل متقررا عليه يكون امارة الانكار
ايضا تم المقام خفائي لا يطيب فيه بلبنين فكما يجوز ان يعرض عارض البيع في معاملة
الحالي يجوز ان يتنزل منزلة المنكر لكن الاستصحاب زيادة مقدره فليتدبر سمك حمل البيت
عليها وكون الكلام في لا يبيع الكرباس فيكم بعد ذلك ليتوب وكل الاية شيئا تنزيل
غير المنكر منزلته فيه تفريط وهو تقدير الطوكدة فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة لان
من المؤكدات قلت لما تحققت من ان موكدا تاتي مقام العدو ان عن الفعلية وامروه
في فعل الاية عليه فرع وعكسه في المنكر لا يستلزم شموله لتنزيل المنكر منزلة المنكر
الخالي ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال فتنزيل منزلة السائل فان التاكيد معه غير
نعم يدل عليها مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل
فضلا عن ضعفه اللائم الا ان يقال ان اصل المنكر هو السائل بحسب توكيد الكلام عليه
اليه ولا يخفى ان هذا التنزيل لخصوصه وفيه نظر لان الكلام بخارجا عن مقتضى الظاهر
هو التاكيد مع المخاطب المنكر فيجعل تنزيل اشد الانكار منزلا اضعف فليتامل فرع
ان يكون معطوفا بالواو فحسن ساقط وارادة الدليل بمقتضى الاصول وهو ما يحكم الوصل

صح الطرفين الى مطلوب جزمي لاصطلاح المعقول وما هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء
اخر نظري بحيث لو وقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في
الطلب بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلوما للمنكر ولو كان
بحيث لو تامل ارتدع عن انكاره لم يحسن جعل كغير المنكرين لان التامل انما يحقق بعد
كون ذات الدليل معلوما فلو تعذر معلوما بحضوره او تعسر تحقق وجود الدليل
عدم ذلك الطرفين وبحقق الشرط اعني ان تامل ارتدع عن انكاره ولا يقتضي تحقق الطرفين
مع ان جعل كغير المنكر ليس بحسن ملاسبة ما عتبار المعلومية هو الوجه فاما الكلي ما في
حاشية السيد نحو ـ حالا يصح ان يحكم به لا كما هو في هذا التقرير من سوء الادب حالا في
ان يورد السوال هكذا فان قيل كيف يصح به التعليل والحكم المذكور حالة الكفر
الجواب نحو ـ فكون نفي التنزيل وهو الذي متنزله عدمه اللام في التنزيل ليس صلة نظير
حتى يرد ان الاية حجة مستقل لذلك التنزيل لا نظير له ولا يحتاج الى الجواب بان المراد النظير
الكائن مع ان اللام يتوجه عليه على لام الاصل والمعنى فيكون نظير الكائن غير بعيد اذ
لا شك في وجود الشيء منزل عدمه فتامل نحو ـ احد حاما ذكر في السوال اذ ذكر هذا الوجه
هنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل السوال فان
قيدا عنوانيا بعدم لكونها الاية تعليلا وهو مراد المعترض سيما اذا قيل بشيء المنع والسند
نحو ـ مع لا يكون سوالا لما كان فيه قبل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو منزل وجود الريب
منزلة العدم ولما اوهم الباء اعتبار عرض ان يقال اصل وجود الريب منزل عدمه لوجود
نظير له قبل الريب فيه تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود
التنزيل بكونه سوالا لما كان فيه وردا باذا نزل وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما
راسا بحسب الاعتبار وحالا وجه لاعتبار ما يترتب عليه وجوده من الانكار ـ ـ وهو انه
ما في الريب عسى ان اجزاء عبارات اكثر ما ذكرت ما في ان اعد للاترتاب فيه

واما الثاني كونه معلقا للريب ومنفيا له ولما كان المفهوم منطوقه نفي عموم الارتياب
والمتعلق في الاية استدل الى توجيهه بان فاعل نفي مستعمل فيه عاما في الريب والشك
هذه وجهات كما هو الشايع والعدول عن النفي الى النهي للتاكيد بان اصل الاستعمال
الى الكف وقد يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة والطبع ما نفي الريب لان اصل الاتيان
فيه ورد الفاضل المحشي حاشيه الكشاف على الوجهين بان عباءة الكشاف ابى
عنه وذلك لان النفي منصرف الى الصفة بمراعاة المقام فلا يرد ان قولنا واما الطعن كونه في
الواجب ان يقال واما الشك الذي هو عين كذا لوجه الريب كما يراه ما قوله وقيل في
ما وحكم بان الطعن لا يصح الا ان الكلام في استعمال النفي عند الطعن وقد يجاب ان نفي في
قوله واما الطعن في النفي لكن الطعن في الصحيح نظرا ظاهرا والمكلف في الصحيح الاولين اعلى من
المكلف في هذا فتامل قوله لكن سكوه كثيرا ما لا شيئا وقبل الا ان الاية ليست
عاما فيه احتمالان موافقا لارباب المعاني صريحه في ان الاعتبارات المذكوره بالنسبة الى
المخاطب السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلى
عليه وآله بقرينة سياق الاية حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم الذي انزل اليك من ربك
الك وما بعده يدل على ذلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكان سوق الكلام لاجل تعجيب
غير ملائما بين وهم المؤمنون على ما ظنوا قوله لكن تركنا التاكيد لانهم جعلوا كون الكتاب
ان لا الذي هو الجنس واسم الجنس يفيد الاستغراق التاكيد فكيف يستقيم ما ذكرتم لا يقال
ان لا المذكوره تفيد تاكيد استغراق النفي وانه راجع الى المحكوم عليه يعني ان لا يجامع
شيئا من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسم الجنس فقد عرفت انها اذا يكون موكدا
في مقام العدول والالتزام في الاية لكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيد ما ليس على سبيل
الاستقلال على سبيل التبعية فانه ان كان هناك موكد فتاكيد اسم الجنس من
الموكدات والا فلا وبان انضمام معنى زيادة التاكيد فلم يجعل كذا انكار لكان

منه ايام

الموكده

بذكره

معنى

واعلم ان ما ذكره من ان الاستفهام للانكار والتوبيخ لا يلائم ما بعده من قوله ان كنتم
صادقين لان المعنى على هذا ان كنتم مرتابين فهاتوا بسورة مثله ليس بشيء لان
المعنى ان كنتم مرتابين فيما ذكرنا من كونه منزلا من عند الله فهاتوا بسورة مثله
ليزول ارتيابكم وهذا ظاهر

ردة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يوكد فيؤتى ايضا غاية انه كالمتردد والسامع وهذا الاتيان هو الانكار
كما ذكر فتامل قوله وهو انه كلام معجز فصل الغير ليس بداخل الى ما يلزم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلام السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول وعلى هذا الكلام هلم على
مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوه اي تاملوا واستظروا فيه او تدبروا بهذا الطريق
قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني ان الفصل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يوكد
الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد ورد ما تقدم من النسخ والانكار
لهذا رد مع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه قوله وهذا لتوهم السهو والتجوز قال
ان الفصل لهذه الجهة سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما مر به فيما بعد
فلا يدفع ما هو مقتضى حسن كونه كذلك والجواب انا لا نسلم ان ذلك على الاطلاق بل
انما يدفع في بعض المواضع كما مر في بحث التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لدفع توهم السهو
وهو ان المتكلم اراد ان يقول جاءني زيد واراد كر عوا على سبيل السهو وقد مر ايضا لدفع هذا
تصوير التوهم المذكور والدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي والا شك ان التاكيد يدفع
وكذا التابع والصفة لا يدفع هذا التوهم المذكور لا ترى ان توهم السهو مطلق كيف وقد
يجري مثل هذا الكلام في محاورات العرف بلا ان يخطر ببال احد توهم السهو والتجوز منها
والاستناد اليها اما وقع سهوا او وقع في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه النفي
توهم ان يكون ريب في الكتاب صادرا من غير ريبه مع تصريحه هناك بعينه ان وزان لا ريب فيه
وزان غير ريب في زيد نفسه لا يخفى ان الصدور عن غير ريبه هو السهو لا التجوز لان النفي
ان ما في طبعه ان يكون مرتابا به صدور فعل من زيد ينبغي ومن شانه ان يكون المتكلم ويتوهم
ان سؤوا لا يفعل ان صدور هذا ليس من زيد لائقه واذا اسند المتكلم الى زيد بطريق
التوهم ليس بمتعمد ودفع المتكلم بقوله اعني زيد نفسه ذلك التوهم بعد ذا تمام فتامل قوله
كما ذكره في حاشية الاستاذ

قال الاستاذ

87

مع جعل الاريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وهو في الحاصل والوسيط
بمنزلة بيان وتعليل لما يحتمل ان يعلق المخاطب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجهد لسوء
حال الريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه
وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير مفهوم ذلك الكتاب والريب فيه
لكن ثبوت احدهما يستلزم انتفاء الآخر فبالنظر الى هذا الوجه جعل الشيخ في تفصيل الاعداد
للمتهيئ والقوم اعداد هذا الجواب الموكدات الاعداد العربية هذا الاشكال فما قيل توجيه
قلت لعل وجهه ان مراد المتكلم يمكن ان يتفاوت بتفاوت كلام السكاكي فيما معنى تنزيل
الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولو اعمل الكناية على الاعم الاكثر
اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مراد به الملزوم وعلى هذا الكلام في تقرير
توجيهه على عدم ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام مجرد
عن التأكيد في مقام ابتدائي المخاطب غير مستنكر ليس فيما يستلزم صفاته فان من هذا الكلام
في عرف العلماء هو عدم انكاره واذا استغنى في هذا الكلام لم يعهد به هذا المعنى
على ليستتبعه وهو من المنكر منزلة غيره فانه ليستلزمه وذكر استلزاما واضحا ولو انكار
وعلى هذا القياس الكلام الموكد الوارد في مقام خلوه عن الموانع فيخلو عن التأكيد
كناية على تقدير كون نفس اللفظ وذكره على تقدير كونه مذكورا عرفا السكاكي ثم
قوله بل مراد المتكلم معلوم بقرينة حال الكلام المورد فيه لان سوق الكلام يختلف
تارة مع الكلام بالمسوق له اخرى فعلى هذا لم يرد ان يتفق الكناية عن الاصطلاح
ان ذكر اللفظ الدال على اللازم مراد به الملزوم وليس كما ذكر السيد السند من
نفس اللازم لغرض الارشاد الى الملزوم الذي هو الدليل وعلى هذا كان الاولى ان
يدل على ما هو المعنى الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض ضمنا مراد لفظه يدل عليه عدم
انكاره الى غير ذلك مما لا يخفى على من له ادنى تأمل من تدبر في كلامه

الكناية هو

والكر

غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك الشبه مع ان في تقرير الشيخ نوع قصور
فانه لم يتعرض فيه الى ما حاصل الحكم وعلل بما يؤدي الى ان كلام الشيخ ايضا لا يخلو عن تعرض
الدال على ان تقاير الجزء عن الموكد مثلا مطلقا في عرف العلماء وان لم يتعرض على عدم
انكار المخاطب فان الغرض الى المنكر وارد ان معه ما يستلزم ذلك الكلام ولواحقه فالحق الحقيق
بالقبول على ما ارتضاه جماعة من المحققين في عدم الانكار وارد ما يعم ما تأمل وعلى هذا القياس نظائره
هذا غاية توجيه كلام الشيخ في هذا المقام وفيه بعد اما اولا فان عدم انكار المطلق لا يلزم ما هو
مدلول عرفي للجزء المجرد لانه وان كان راجعا الى العلم بمعنى عدم انكاره لكن المدلول
العرفي للجزء المطلق هو عدم الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لما هو
المدلول عرفا ولا يرتفع عنه بارتفاع شرط التأمل بل صاف لها ولا يحقق الكناية الاصطلاحية لدوران
حقيقة المطلق مدار المعنى العرفي وارد ما يستلزمه وكون اللازم في الغالب
الوجه الى المتردد وغاية ما يفيد في ان ما ذكره من فصل مستتبعات التراكيب لا يستلزم
غير المطلوب وعكس ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا للكلام انه كثيرا
في الكناية على مذهب السكاكي ان تكون الاسناد من التابع الى المتبوع وغاية اللوازم المكنى بها
في تقرير متبوعات ملزوماتها اللازمة بنفس الملزوم المكنى عنه وفي صورة انكار
المجرد في العالم هو عدم حبه بشيء موجب عليه والمكنى به اللازم ملزوم هذا فالاولى تابع
والثاني متبوع لان عدم العلم يتبع عدم العلم بالملزوم في الغالب والموكد الى العالم
ملابسة للامارات الانكار الظاهرة والانكار بالمخاطب الاول تابع والثاني متبوع
كما لا يخفى وعكس ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية لا يعتبر كونه
مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال عن الملزوم ملزوما بهذا الاعتبار
فلهم الا ان يبقى هذا الابحاث في ان المجرد الى العالم مرادا به عدم العلم لان الجاهل
محل لوقوع الجزء المجرد اعني خلوه الذهن عن عدم العلم به فلا كناية فيه الى ما يجعله

مبتوعا للخلوصاني الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرطي الكناية وادعى
الاباهري القرينة الصارفة عن ارادته والقرينة الصارفة هنا موجودة فيما نحن فيه لان
علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالبقاء الجزء الحيواني حلول
مكان تلك كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره كذب لجعله لا يأتي للتوبيخ
التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في
الكناية والبيت العام الذي يلي الجزء المحدد يمكن ان لا يكون خالي الذهن فالمجاز جائز
ارادة معناه الظاهر وان كانت مختلفة بشرط القضاء بالبعض على الاصح عند السكاكي
جواز ايراد المعنى الحقيقي المجرد والمؤيد على قرباسعمال او كثرة لا يفيد عدم جواز ارادة
المعنى الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك
مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يظن ان لا يكون ما استعمل فيه قرينة
لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان قيل ايها العالم الصلوة واجبة فـ ي المراد
بقوله البيت وحده ان الهلال اذا رأيت فقوله اليقيت بدر اصبح في الطعان
الجامع الجميع المتجرع الغجاة الكريم وسابع البراهين من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
اي البراهين الواضح من سبع البيع بيسع مصدرا اذا دفع ثم قوله اشتر اي اطلب
جزء سابع البراهين قوله المشتري الثوب اي الطالب اشتراء الثوب الذي اشتريا بادر تعقه
لينظر اليه قوله وهذا لقوم التخصص اي قلت فتصح بان لا ريب فيه من قبيل
الاستدراك ان النظائر وان لم تكن صحيح الاستثناء نحو هو قبيل التي هو حصل وفي اليوم
جزءا بلا شبهة قلت انما يصح اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الاشياء وكيف
اذا ظن التحميل والاستناد وذلك لا عبرة به فقوم التخصص ملتبس بلا شبهة قوله
وكذا المجرد عن التأكيد اي لا يجب ان يكون كما تقدم من كونه اخبارا طلب غير منكر وما
سيرد قوله كان منزلا المتكلم منزلة الذي كان اي لا يكون كان الاولى ما قصته جزءا انه لا يكون

سطع

وضع القوم جزءا بلا شبهة ص

انظان م

نوع آخر

سعد بالباء او سعد بسعد وان جعل الفعل من المصدر وبالعكس ان كان لجمع
المفعول وهي مع اسمها او خبرها جزاء والاخريان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا
تامة وقد يجعل بدليا فان لا يكون جزاء قوله على لا يصح سدورها معطوفا على ما قبله
من جملة الخبر كانه قيل لا يبس خير انسان بدونها لا يصح ثم هذا الحكم يقتضي الحاجة الشرطية كما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وليلة الاستواء فلا يرد عليه نحو قل هو الله احد اذ على ان
يجعل ضمير الشان كما تقدم قوله لان يصح مبتدأ وكقوله استواء البيت اراد بالمحدث
الحديث عن طريقه كراكض وارادة العام قرينة ان النكرة هنا اسياق ولبس بمستوا
اصطلاحي وأكبت لسابب برد بعد والسواء اسم بمعنى سويت اللحم شويته والسنوه
السكر والخيب عرق يجاء العذق والباذل من النخل الذي انشق ثابره ذكرا كان
او انثى وذلك في السنة المسعود ربما كان في الناصفة والجمع بزل كحمر وبزل كحل والناموس
الوحي الذي اختص بان يكون صاحبه وجبرائيل قوله عداد بعد ابيات من لزوم ما لا يلزم
خولفي الدهر والدهر ذو فنون بريبان كما ذكره وان كان يلتذ به المعاشر لكن التعي
صاحب الدهر والدهر ذو ضروب في تاوات كما يجب برجع وكما يسلم بتقبله كما يصف بكسر
قوله ان دهرا يلف شملي بجمع اشتت ولغير وسعدى اسم صبية الشاعر
وقيل اسم موضع في الشام على الاول سببيه متعلقة بفرق اي بسبب فعالها او بشملي
اي بسبب فراقها على التنازع في والتعليق كما راه المحقق في هذا الموضع التفرق الثالثة
او مجمع التفرق الخامسة فيه نحو وقد ذكر تأكيد الحكم الانكاري لا لكوني ان لا اضافة الى الضمير
المثال المذكور عن الضابط السابق فان قولهم مع المؤمنين اسد من قبيل فعل المنكر
كغير المنكر بلا صرة من قبيل الانكار على زعم المتكلم لانهم ادعوا ان ايمانهم اظهر لا يحتاج
ان يكسى بالبينة بالاولى الظاهرة ملاطفة الى التأكيد وقوله مع شب طلام الحكم
منهم على غير المنكر لا المنكر لاستحالة الحال على الوجه الانكاري وهو ترك مباشرة الحرام

اعلام الشرع والنبوي فكان مظنة لعدم التصديق ستطلعهم الوهم قوله وليس هذا برهانا
الكلامين واوكدهما وعباره الكشاف بكذا ان قلت لم كان مخاطبتهم المومنين بالحرف
الفعليه وسيأتي لهم بالجمله الاسميه مجمعه بان قلت ليش خاطبوا به المومنين وهو خطر
لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به ليس بخطاب جديد بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما
حمل على ثبوت الفرق والوكاده فذلك الكلام الذي خاطبوا به المومنين هو ان التاكيد به
قطعي وكذبهم بالفعل المستقبل عن المنع المستمر اما لكون المشروط اذا لم يستعمل باحد الامور
المذكوره فكانه لم يستعمل منها بالمره فالام الاول ان يقال ان قوله ان التاكيد بالحلف
بل منها للعموم ولا شك ان الكلام الصادر عن العاقل المخبر الذكي قوة ووكاده في الحكم
قوله او قد تقول في اوحدي الخلق يا واحد فالتاكيد الثاني قائم منسوب الى الاول
تنبيها على تراقيه في معنى الواحديه واستغراقه ان يعبر عنه بالاوحديه ويجب اليه قوله
اما الاول فلفهم من التعليل المقدر اي فتركوه التاكيد لما لكذا ولما لكذا او ما للمعنى
المستفاد من قوله لا في ادعاءهم والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الاوفق بحسب اللفظ
حيث قال وذلك اما لان الفهم اشاره الى انهم ليسوا في ادعاءاتهم اوحديون
قوله ثبت للتاكيد اي موضع الذي يتحقق فيه فيكون فعلا من معنى ان التاكيد به لا
منه لفظيا لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد اثبت الشيء ثبوتا ذلك اي تحققه
وجدته وفي الاساس فلانة ثبتة للخير ومعناه ان موضع لان يثبت فيه الخير وعسى
ان يفعل خيرا قوله لانه لم يقع الايمان اي ايمان رجوع التاكيد الى الكذب الذي كذبوا صلى
عليه واله رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الايمان انما يدفع ما كان كذلك في الواقع
الكذب به ما يتعلق لكون قوله تعلمون انك لرسوله الخ مقول الله تعالى لا مقول الكفار
ولا يتعلق به يجوز ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يكون جاريا مجرى القسم
كما تقول في ربنا انكم لمرسلون ويكون تاييدا له بالبطلان لان ما يتبع الخبر كالجزء من

العقلية كل جنس وضعها ان الحكم المقدر بها كما هو عليه في العقل او واقع موقعه
وفي هذه بخلاف العقلي كل جنس اخرجت الحكم المقدر بها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل
قوله وفي نظر الدين علم المتقدمين ما صورته ان يجوز كون العقلية والجاز العقليين صادقة
لتقييد الحال لا تقتضي وصولها في قرين علم المتقدمين والا لكان اللفظ بالنسبة اليه
فيه قد يقيد بتقييد الحال بل يجب ان يكون البحث عنها من حيث انها بطابق المقتضى
الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كون هذه الاحوال المذكورة في هذه الامثلة
صفة بيانا عند المتقدمين بل كيف ما حمل الاسناد فعلى التأكيد والتجريد على ما يطلع
الى الفطن كالاعمى وفيه نظر بان الصفة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من هذه
احوال اللفظ كان ما هو قسم لها من احوالها ايضا والبديهي ان هذا ليس
اللفظ لا من حيث هو وكان هذا هو مناط الفرق عند المتقدمين قوله متعلق بالظرف
لبيان مرجع عامله وقد يعتبرون العامل في منزلة عامل الظرف والحال كما مر قوله لكن قد يرد
عدم الاطابق للاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا كما ذكره الاصل الحسني ان نسبة بناء
الفروع الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تعليب ما يطابق منها ما
عليه الامر وما كان خارجا عن الحد بقوله ما مر لكن حتى يكون باعثا على الخروج بعد زيادة
قوله عند المتكلم وتميل الحاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل في خبر التعريف وقوله
ما لا يطابق فاعل جاء اي هو التعريف على هذا لكنه وهم ان لا يطابق الاعتقاد
خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بناء التعريف على ما مر ثبوت
ملكة الحال في زيد اعني قيد التقييد يعود عند المتكلم ويعده وليس الامر كذلك بالنسبة
الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك
بان لا يصب قرينة كان الحال بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتأتى
مع قرائن الاحوال فافهم قوله سهو وكان محله قال او ليغرق العلامة معنى عند

المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور عنه فتحقق
الصدور بهذا المعنى في البيوت ونظيره وسئل كون المسند مصدرا نحو بني ضرب
اللص او الجلاد بمعنى رفيع الجلاد قوله كقول الحوفي انبت الله البقل وجرى الجدول
انبت الربيع البقل بمعنى ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من
المخاطب كيلا يحمل على المجاز عليا على قوله لما لا يعرف حالها وهو يخفيها منه لا
يعني ان القصد انما يكون في كون الكلام المذكور صفة للمعتزلة اذا لم يخف حاله من
المخاطب وقال صفي الدين الاعمال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون
صفة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم او لا وكان مراده منها ما يعرفه لا
لاعتقاده لا يعرف حاله في نفس الامر حتى يجعل حاله وهو ان المعتزلي اذا قال قولا خلق الله
افعال العباد وعلم حاله وعلم بها يلزم ان يكون الكلام الواحد صفة وحالا في حالة
واحدة للعلم الاجمالي بخلاف ما لو نظر الى تفصيل قوله والاول لا يكون اسنادا الى
غير ما هو له المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بصفة قطعا وليس كذلك لان التغليب انما
يجوز عند المتكلم كما قد بيناه وعلى هذه الصورة لا ينصب القرينة قبل المتكلم الى بعض
صور هذا القسم فينبغي ان يكون صفة قوله ما يسبق منها الى ما يكون اعم الحال والمآل
قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما استشهد بما ينبه عليه بادنى تنبيه لانه ذكر
عن المذكور صفة دون النسيان فانه ذكر انها من المدركة والحافظة وما احتاج الى تفصيلها
ابتداء والمفهوم من كلام العلامة في توجيه قول السكاكي غير مشروب بمحذور
سهو انسيانا ان السهو متعلق على الجهل المركب بان يعتقد على ما ينبغي وهذا هو باب
عليها قوله الاصل الحسني بالحاء المهملة والسين المشهورة بالسادة اليه قوله اعتمادا
على ما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم منه ذكر قصد التأويل فيه انا نقول في تعريف
الصفة لما ذكرنا ولم يكن فيه تأويل ونصب قرينة على ان المراد خلاف الظاهر يفهم منه

ان اذكره بحلو وفق اعتقاده فهو يعلم قولها قائمي ابتدائي واد بار المعرج لحسن
منه قصيدة بزلي بها اخلاص اتصف قال لا فاجعل شيئا يوقف به ٥ لها صبيان
اصغار واكبار لاسلام الدهر منه كلما ذكرت ٥ طعامي اقتالي واد بار لوما هو
مني حين ارقى صخر والدهر اقلا واوراده ولن صخر التمام الهد فاجبه فانه
علم بكسر الراء الجبل اتاه الوليد التي تقدمت ولوما وبيوت جلد فصيل تشتي بنا
لقدرة الناقة عليه تسيلا مزايا به وتقيد عن الاضافة الى ضمير واضاف به الى الم
وضمير يقيد راجع الى النجوى والضمير عائد الى البيوت والاصغار والاكبار حمل المعنى
صغيرا وكبيرا وجاء هنا على المعقول بيان للجبلين واضافة الشيء لعلو علوا واوراده
جعله مرارا والايتام الافتقاد اوراده الى شيء مشغول اي شغال عن الطرايا والطروقات
كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والمشبه به العالم بالانساب
والاتلاد المال بالفارسية - وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس والقدينة
عليه هو له فيما بعد وله ملابسات شتى بلابس الفاعل والمفعول به كما نبه شارحه
الى غير التعريفين كما دل عليه قوله فيما بعد فاسناد حال الملابس الى المفعول اذ الكلام
مبني الحسن - والاسناد الى المبتدأ عند بعض المحققين ولا مجاز اذ كل
موجودين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا العقلي
ولذا قالوا لا عيشة راضية مسلان باسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان صاحب العيشة
فاعل لمعنى وهي قوى النهر وصام نهاره ومشى الامير المدينة اذا كسوت بنا الى الملابس
الذي هو الملك والركب والسبب معلوم انما ملابس وزمام وسبب لحسب الحسنة لا
بحسب اللفظ فاعل لكسبه فلا شك ان الناقة فاعل حقيقي للابتلال فيصح قولها في
تعريف الحقيقة ولا يصح قبيل ما عدا ما عن الملابس المذكور وما لا وجه ان يصار اليه اذ لم
لم ما ذكره الفاضل الحسني وتابعه ان المفهوم منه قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المعلم

ان كلامه محمول على المعهود ويعترض عليه بالنقض
فكون الاسناد الى المبتدأ خارجا عن القسمين عند الفاضل دفع الاعتراض التعريف
الشيخ بكونه الحال في فصيل الحامل العقلي وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو
الفاعل الحقيقي او حكمه في الاسناد الى الحسي الذي هو قابل للاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه
صلاح فاعل وكذا الكلام وكم للتكثير في البواقي والاسناد الى المبتدأ ليس حسنا هذا القيس
قد تشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون محمولا على العلم واعتذر عنه
بعضهم بان الالف واللام جنسي لا يسبق معهما في الاصطلاح نحو - فتحت وما
قيل ان على تمام صدره لقد بلغني ان غيلان في الشرى او السرى او السير في الليل
وهي الستة - وجوابه ان معناه لا يرد عليه بل يظهر ان يكون ما صام النهار
جملة ان فيه مجازا لان الزمان لو اتى بصورة الانبات وقيل صام نهاره لكان الاسناد
الجيد ايضا لم قصد مع ان حقه الجواب في الجواب عما ذكر بعد ان يجاز
الحق الاسناد الى قوله فقد دخل في التعريف عن الحامل العقلي لانه اذا لم
يرد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة
فيه ما صام نهاري افطر نهاري ان اريد بقي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها فلا فيه وان
صام فان اريد به الاستغراق عن ثبوت الصوم للنهار فمجاز وان اريد الاتصاف
عن ثبوت الصوم للنهار حقيقة كما في قولك انهارك صائم ام انت وكذا الصوم للسند
الى النهار عين واحد في الصورتين لكن يتوجه في المعنى - ويجيء مجازا حكميا او اسناديا
مجازا حكميا ان كان الى زمن يقع في الاثناء والا يتوجه ما تعلق بالحكم ظاهرا او مقدرا
لان الحكم اشرف والتسمية مجازا في الاثبات وان كان الى زمن يقع في اثنائه ايضا
فلان الى زمن الذي يقع الى زمن الاثبات عما ما ذكر الى اولان الفعل لم يحصل
في الاثبات لا يكون مجازا الى ما بعد وانا التسمية اسنادا مجازيا فانما باعتبار

الاشرف او لان الاسناد يطلق لسبب ثم ان الملابس قد يكون مع هذا الاستناد دون الحكم
اما الاول فلتعدد اعتباره بسبب لكثرة فوائده قوله اي بغير الملابس الرفعي غير
ما هو لها بالملابس بيان لمعنى اذ المعنى ملابس غير ما هو له وهو مسند وللملابس غير ما هو
له وهو مسند اليه يحتمل الى ملابس المفعول به ايضا والى ان للمسند في الجملة الفعلية قد يكون
اول المسند اليه يكون الاسناد حقيقيا سببيا وقال اسناده الى الملابس لا يكون مع
ينافي هذا التفسير قوله تناول الفعل ان قيد التناول بقيد غير ما هو له اذ التناول
قيدا هو له وكانه اتمام يكتفي به لان دلالته عليه اظهر كما سيجيء في قوله تعالى الذي
تقتضي ما يول اليه من العقل بريد ان التناول طلب لما يؤدي اما الى المصدر
بمعنى المفعول اي الملحوظ مع غيره للجمع اليه على الحذف والايصال او اليهم على توسع
ومعنى عدم الحصر عليه وعلى تقدير العقل استدعاؤه من العقل عادة او تعقب الوقوع به
من حيث العقل بعض الناس ولم يكن محققا في نفس الامر وحاصل الكلام انك تعقب الجملة
الفعلية بالاثبات موجودة او الموضوع العقل اي ان موضوعها هو وكيف يعني
ان يكون بحيث يتوهم عليها ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة على ما قرره السكاكي وبقي
فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون الكلام مخالفا لمقتضى الحال في نحو
الامر لان تعقب الطلب الوجود لا يستلزم وجوده فلا يطلق بل يطلق بالنظر الى قرائن
الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المقال قد يكون عقليا امرا
لا تحققه كما في البيع ونحوه فتقرر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان
تعقب قرينة الحال اشاره الى ان تعقب القرينة لنفس معنى التناول ظاهر الا تعقب
الوجود الحقيقي وحاصل بعض نفسها لكنه تعقبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له
لنفس الامر نصب قرينة مانعة عن ارادته فيجب اما دون فلا يكون اذا اعتبرت قرينة
واردت اثبات الحكم له حقيقة لصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له تناول على ما حققه

لان قرينة الحال منصوبة دون مقال فتكلم الجزئي بالنسبة الى حصته وان كان كلاما
لا ذاتا ولا ثابتا فلا يراد اصل التناول بل خصوص القرينة لم يكن لقوله ولا بد للحكم من
قرينة حالية تعتبرها فلا يراد ان يجعل حاصل التناول ملاحظة ما اسند اليه بما هو
في الحقيقة ومناسبة اياه كما يفيده قوله فيما بعد كقول المعتزلي خلق الله الاشياء
كلها بالتاء وفي القصد الى ان اسناد الى السبب الظاهر ان قوله القصد بيان للتناول
وهذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف الحكم العقلي وان كان لا يخلو
عن تعسف لان التعريف الاحتياج اليه من جهة طلب العلم بمتعلق الحكم والكلام عليه التناول
اي يحتاج الله تعالى اصل الكلام وكونه خارجا عن العوالم وكيف يكون ادعاء حاصل
الامر ويمكن ان يوجه بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد
وانما تصور ذلك في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك قول ذكر عليه بتعميم التعريف الى
غيره وعن الثالث بان هذا الفرض صحيح لكن وجود القرينة امر موهوم
الى الجواز العقلي وان يكن شرطا عندنا لصوابه فالظاهر الامر كذلك في المجاز العقلي
فتبين كيف التناول على نفس القرينة على الوجه الذي ذكرناه فلا يقدح في هذا كون القرينة
لاصل الحكم الخ قوله اي بالفعل اي اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به
على العمل وردان التمثيل بعيت راكب وافوته لا يناسبه وان اراد اوكتفا وعليه
كونه اصلا ويجيء اراد اي الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل تناول المسند
والمسند اليه لجعل ملابسا للنفس فما ان معنى العمل تناول اسم التفضيل والظرف فيما
لا يسمى فاعلا والمفعول به اذ هما لا ينفصلانه وكيف ان كان كذلك اذ لا يلزم من العمول بجملة
العمل ومعناه الامور المذكورة ملابسة كل منها لكل منهما على التفصيل فيه موكول
الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم ان يكون الملابس والملابس بالجواز ان يكون
متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني ضرب الضرب فليتفهم قوله لان الفعل

لا يسند إليه ولكن المفعول به مثلا هو الواقع بعد الواو وعين به فبعد اسناد
الفعل إليه لا يسمى هذا اللفظ فاعلا والمفعول به على الاصل هو ما وقع عليه فعل الفاعل
وبعد اسناد الفعل إليه لا يتغير عن اللفظ الذي كان عليه قبل الاسناد ولا يتغير بضبطه وهو ليس بمأخوذ في مفهوم
ولو سلم انه مأخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد هو ما يسمى بالنصب والمأخوذ في المفعول به هو
تغيير يوصف بأسناد الفعل إليه يتغير حتى تعتبر في مفهومه فكذا القياس في البواقي
وبهذا القدر يكفي في جعله تعريفا للاسناد إلى الآخر دون الآخر اسناده إلى الفاعل
اذا كان مبنيا للمفعول اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الجملة فلا يرد
ان قولك الحامل ابنت امه الفعل جائز مع ان اسناد الفعل المبني للفاعل إليه
وغير المفعول به المبني للمفعول به في نحو قولنا ضرب في يوم الجمعة في الدار زيدا بسوط
تأديبا مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول إلى غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا
علت بل هو اسناد الفعل المذكور إلى المفعول به بواسطة الخ واسناده إلى غيرها
للملابسة جائز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة في الدار زيدا تأديبا مع
مع انه تصدق عليه الاسناد فيها إلى غيرها ويمكن ان يقال المراد من غيرها هو الزمان
والمكان والسبب تقريبة السياق وفرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان و
الدار والجرور الذي اسند إليه الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى المذكور دفع
الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل الملابسة وانت خبير بان هذا الجواب
يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا بد ان يحمل قولنا اسناده
إلى الفاعل على التمثيل وبناؤه على الاعم الاغلب الخ لعل الاولى ذلك
التغيير وانما فسر الملابسة بمثابة ذلك التغيير لما حوله ولم يفسر في ملابسة الفعل لغيرها
حوله مع ان يكفي لاسناده اليه لان المعاصر متبع اثر صاحب الكشاف في جعل هذا
هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده إلى غيرها لمضاهاة

[illegible] المجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها ان بينه وبين الباعث
على الاسناد ملابسة ملاحظة بهذه المذكورة او نحو ذلك وانما عرف الاسناد الذي هو حق
المفعول به لا غيره وان كان فيه بعض الملابسة المذكورة الخ واما العرفي فلان فيه
[illegible] كونهم عينه راضين به اذ مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى
فهو بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء ولان هذا البناء يستوي
فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتأنيث كعلامة الخ
مفعول المفعول اي بحسب العرف المتعارف المتبادر إلى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى
المفعول ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل الخ ودامية دهياء والدامية الامر العظيم
ودهياء الامر العظيم الذي لا يهتدى لوجه امره قالوا ان السكيت دهيه دامية دهياء
دهياء وهو توكيد لها قوله واحدة وصف الخ على ان السوال الاول مع جوابه قد
[illegible] الحقيقة والمعنى اصالة يدل على ان عدم التعجب من تعريف المجاز وكم بينهما قوله
والاليم بمعنى المؤلم وصف به فعل الامر الوجع فان فعيلا اليم بمعنى الالم كما في صعوبة الفاعل
ان المتوجع والمعذب على صيغة المفعول والاتي فعل المعذب على العذاب مع انه
فعل المعذب على صيغة الفاعل على ما سيجيء عليه الكلام ان يراد فعل الفاعل والاصل
بمعنى الموجع اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع لا اسناد اليه ابدا المعنى والمعذب على صيغة
الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعذيبا بسوء العذاب الآية إلى ان الفعيل كما
يجيء للمفعول يجيء للفاعل ايضا قوله واسند الفعل إلى المفعول بواسطة فيكتب وهو نوع من المفعول
المذكور المعنى في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لا يخرج فيه الزمان والمكان والسبب
لان الكل مفعول بواسطة وصلاحية الفعل لواسطة الحرف التي هي عامة في افراد هذه الاشياء

بالذكر اللهم الا ان يقال المكنى بصريح ازالة العقل والاولى ان يجعل ذلك صريحا بناء على اخذه عم من المعنوي وعرفه توسع الخبير عند صاحب الكشاف ما يدل على الخبر عنه هو تلبس الفاعل الخارجي بالفاعل المعنوي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب البعيد على ما نقله الشيخ عنه وهذا ظهر ان الاقرب هو الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل الحسني هو الثاني كما لعله توسع يا سارق الليل اهل الدار الطلان انتصاب اهل الدار بمقدر اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق صريحا توسع ولظهر باعتبار ان صحة الاسناد المذكور ما فصل هذا الوجه ان الى ان العقل وان كان يوجد في السبب الاضافي ايضا لكن لا يخفى ان التعريف المذكور يتناول ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستفاد من حصر منشأ الخلاف في الجزء العقلي لا يفيد هذا التعريف وبهذا التوجيه يندفع ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق لان صحة الاسناد العقلي المذكور في ضمن الجواز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد العقلي ما الى غير المذكور اذ المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا يطلق النسبة وان القسم يساوي المقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الخفي الجاري في مثل قولهم كوكب الخرقاء وانه مجاز عقلي فيما ثبت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد الخفي المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بتوالك الكوكب الخرقاء او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة الامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح للاخبار بمضاف مانه للمضاف اليه توسع وقد يكون بالاخفى ان قوله سبق الوهم من قبيل التعليم الثاني المسرقين وكذا في الكلام اشارة الى التحقيق الجاري في مثله باعتبار بين اصل الامر مطلقا

وصدر امرا فالاول صريح اقتضائي والثاني حكمي استنادي وبرهانه على ان ليس فيه الا اسناد واحد وهو الحكمي الاستنادي لان الوقوع التقييد على الوجوب مثلا يكون بان يكون جواز التقييد كوجوبه توسع عما يلزم من سياق الكلام السكاكي علامة قسم الجواز بالكلام المعارضة الخ والاحتمال الكلام على الاصطلاح دون اللغوي توسع اعادة الجار لان المعطوف عليه مجرور بالباء والمعطوف بالواو وهما لا يجتمعان على متعلق واحد وذكر المصدر الى ان ذكر لتعلق به اللام في الخلاف والمعنى اعتقاده وهو مخالف لاعتقاد المتكلم بواسطة العقل لان بواسطة الوضع توسع والحاصل ان القول بالاعتراض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان كون قول الدهري انبت الربيع العقل يندرج في ما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يطرد التعريف به توسع قال فلا يندرج العقل كلا عند الخ وجه بانه مخالف لان كون ان يندرج قول الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل بما ذكر ان الحق هذا الكلام هو الموجود في عدة نسخ صحيحة من المفتاح كوكبي المنيفة الكعبة يندرج في خلاف ما عند العقل بحسب الاعتبار المذكور فان الحق ما ذكره الطرفي، المعارف لكن الحاصل ان ما في نسخ المفتاح الذي بايدينا ان الحاكم جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم بطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصوير السامع مجرد كلامه المتكلم من غير ان يختطر بالمتكلم اسناد كلامه اليه بلبعت ايه وقد تكلف وكتب على اصل الاعتراض بان المراد بقوله خلاف ما عند المتكلم ان يوجد العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم ادعى بسبب ما بان الخلاف بالمعنى الاول يستلزم عدم امتناع النظر وعدم امتناع العكس ولا كذلك الخلاف بالمعنى الثاني قوله خلاف ما عند العقل بانه وان حصل منه احد هذا او هو عدم امتناع النظر لا حاصل معنى الاعتراض قوله وجه هذا الكلام الاشارة الى ان عبارة المفتاح الصالح منه صحيحة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع النظر

بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب بسياق الكلام ان
يصح كونه قول الفاضل ويطوى عنه قوله وعكسه وليعلم مع عكسه اذ لا يصح ان في لنفى ازدادة
من بعد كلام المصنف عبارة في ان تنكشف ما ذكره ما ذكره الشيء فيما بعد كلام
الى الاكل ما فيه تحقيقا لقول الشيء في انشاء وتقرير كلامه بل يصح كون قول الفاضل اعنا
فلا يبطل ذكره تعريفا بنحو قول الفاضل فتامل قوله وارادة عند المتكلم في ما يعبر
ذكره في مقاصد المعتقد بمعنى ان المعتبر في تعريف المجاز وقوع الموضوع في تعريف
المعتمد فتقييد ما هو في تعريف المعتمد بما هو عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقييد
ما هو في تعريف المجاز بذلك وهذا عند من فرده وفي تسليم قوله فقد خرج نحو قول
الجاهل الى خرجه واسناد الربيع نحو قول الجاهل المبيد فاسد فيه بحث لان قول الفلسفى
على معرفه حال العالم حادث مستند الى الكذب لصدق عليه انه اسناد الذي فيه اسناد
الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر ان فلا يخرج قيد التاويل
بعض اسناد اخرج قول الجاهل مشتركها في الدليل مع انه لدخل منها بجاية
خاصة عادته في الباب لان اسناد الافزيح الى القيد الاول كان اولى وبهذا القيد
لا يتاتى الحكم بصلاح القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه الا انه لا يتاتى الكلام
في الاسناد المقيدة ومثل ما ذكر غير معتقد به قوله فقد اراد ما اسنده وقال الفاضل
المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له داخل فيبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشار اليه
لا ما هو له عند المتكلم والاقات المذكورة والاسحى تقييد انها فلا يصح ان يراد في سوق
قبيل المحق الى غير وارادة بل غير ما هو له لانه سلبه النقيض وقد تقرر ان نقيض الاخص
اعم من نقيض الاعم ومعه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع
او عند المتكلم قرينة ان الشيء لم يكن الغير على عمومه النفي كما في قولك حرمتنى زيد غير
الا بجاه ومنه لا يحتاط حتى يتعاير معنى قوله معتبر الذي باب غيرنا ما هو له بسبب قوله

ويتضح ذلك عما لا يريد به المقصود لكن لما كان الظاهر ان قول الفاضل المحشي يرد عليه
ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر ان غير ما هو له هو الذي يعتبر الي
العموم فيه لا يحمل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة في اللفظ
يتكلم ارادة لان المتبادر مما في نفس الامر ما هو له في نفس الامر وكذلك المتبادر من غير ما هو
الغير في نفس الامر قوله مدح به فعل مع قول الفاضل اراد به ما هو مفهوم منه اطلاقه وهو
بمنزلة الربيع البقل قوله ما هو ما جيم او لم يقل لم يبعد المقصود حرف النفي في بطل الى ان ارتكب
ممن قبيل عطفا على المنفى من حيث اذ المنفى تحقق عموم النفي للجميع والظن وهذا المعدوم في حقى
بمنزلة في فرد فرد ولا يلتج منهم احد او كفرة او لو اعادة لربما توهم ان نحو الجازم والجزم
معطوف على مدخل الجزم الامر فيه معطوف على مجموع الكلام والمجزوم وقد يحمل او يخفى
الى ما في قولك لا الزمنك او تعطيني حقي او الا كان في قولهم لا اقتلنك او تسلم فالمعنى
ان الحمل منتف ما دام انتفى العلم الا ان تخفي او الى ان تحقق بالعلم فان الحمل يوجد في المعنى
قوله حتى لم يعلم او لم يستدل وفيه بحث لان قوله بعد عده ابيات الم تر لهما او توصي
قوله وانوصيت عمرا وبعم الوصي سواء على ان المصنفات العبدى موضوع لم المقصد باسناد
الاستلابه والافناء الى كرا العداة ومر العشي طاهر بل دلالة انطق منه ودلالة قول الحجيم
افناه قيل اصبح على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره او تقريعا فسمي فيه بانه انما يصح لو
لم يكن اسناد الافناء والى قيل اصبح ما لصحابة بناء على انه السبب بحذف الفاعل وان
لان مندفعا جاب مذكره الان قوله واذا المبدي والمعيد ما وجه الدلالة منها الى
لموسه ولاراده وان قطع الشمس غروبا لا يطلع اليوم بامره تقدير وعدى بحذف مسلكا
والقسم قائل بان الابتداء او والاعادة والاثبات والافناء منه اسند تقدير فان قلت
لم لم يكن ان يحمل قوله قيل اصبح على انه اسند حمل كلام القائل على الصلاح وهو التقييد
المعلوم البعيج ما لكن قوله ومن يحتمل في معد به لان الاشارة التي ذكرها المصنف هذا
وصفية لي

القبيل الاعم ان يكون احد المتعلقين كعقلبين كواجبت الله فضل الربيع و مجازي
عقلبين اجرى النهر اطاعة لعرفلان و تحلقبين اجرى النهر اطاعة فلان او قرينا بان
اطاعة امره و نحوه وكذا اطراد شباب الزمان ازدياد قوى النامية قبل شيب
ما يقوم به ازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلذا يصح ارادته منه و اجيب بالتشبيه
حذف المضاف و قامت الزمان ازدياد قوة الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان
بل بنفسه فالجواب ان محل الازدياد هنا التعدي فانه قد في متعد يا و ليحمل مضافا الى المفعول
و المراد ازدياد الزمان القوى بقي في كلام الشيخ كبث و صوان تفسير ازدياد يتبع القوى
النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قوى النامية اذ معنى قولنا
ازدياد قوى النامية يتبع القوى النامية يحصل ذلك ازدياد عند الفروع و لا ادري ان
يتعقل تفسير الاحياء بايجاد النضارة و ما يناسبه جميعا و تفسير شباب الزمان بالمعنى
المذكور نحو و النهار بالاقدام فالاولى بالضبط على مذهب السلاكي كبث لو ارتكب في المجاز
العقلي اوالعدول الى الكناية عند المحققين لكل منهما لصحة المجاز و ان كانت في
عداد الخطء عند السلاكي فلا يضيع قول العلم و اقسامه اربعة فقد الحرفان قلت اذا
عرف العلم باعتبار وصف الطرفين و مجازيته لا لاجل اعتبار استعمال الطرفين مطلقا حتى
في الاشكال على مذهب السلاكي ايضا و لا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحي و هو المستعمل
في غير الموضوع له لاندفاع الاشكال بمثله عن السلاكي مطلقا ايضا فتامل نحو و ما
على مذهب السلاكي فقد يشكل وجه الاشكال انه لا يدور عندهم كون الاسناد في المجاز
العقلي حقيقا كزيد صام نهاره او زيد صيام و الحد من حيث هي هي لا تكون مجازا
لغويا و لا حقيقة لغوية عندهم لا صريح في تعريفها بالكلية فلا يخرج الاتم عنده
في الاربعة و حمل الكلي على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ محل هذا الحد و
يمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلية انما هو للقسم الاول اعني الحقيقة

وهي ان يكون المتعلقين بناء على انها اكثر دورانا و اشهر استعمالا عند الناس فان الشيء
في عرف المجاز العقلي مثلا نعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصا و تقول المراد بالكلم
الواحد و ما في حكمها و التعريف على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى
الاستعارة و غيرها و الاستعارة الى التمثيلية و غيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو
مركب حقيقا مثل اراك تقدم رجلا و تؤخر اخرى و العقول بجواز كون القسم اعم من
المقسم بوجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم و اذا ثبت وصف الجد بالمجاز ثبت وصفها
بالاسناد لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاسناد في غير الموضوع له حقيقة يوصف
باعتبار الاسناد الموضوع له و قد يجاب ان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي
هو الحكم و هو ايقاع النسبة و ليس بمسند و لا مسند اليه و لا الفعل و لا الاسم
الى ضمائرها و اسم الفاعل الى ضميره و الاسناد الجملة الفعلية و الاسمية
الى ضمائرها نحو يفعلن بفتح على انه مفعول به لتتقون لو لكعدم على تاويل الحكم
بوعلى الظرفية اي و كيف لكم بالتقوى في يوم القيامة ان كفرتم في الدنيا و اما قول ابن مقبل
يا لكنز لا الى طيب بالاتيه هو الكنز فاحفر على بها و الكنز قوله و يوما تحمل الولدان
بدل من يوم القيامة او نصب بيوم اغفله و ذكره تاييا بتفخيم شان ذلك اليوم و هوله
نحو و جعله اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجودين في الاولين التباع
امر و نهي على غير الحقيقة بوقاعيد لا استدعاها كما هو في السوابق و في الاخيرين انشاء
مغايرين للامر و النهي نحو اي من جهة العقل او من حيث العادة اشارة الى ان عقلا
و عادة منصوبان على التمييز من نسبت الاستحالة الى القيام و يحتمل معاني لكن قوله
ثم لكم يعينها انهم حرموا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون حالا في المعنى
المذكور في الاشتقاق لا تقوم فيه من هذا القبيل فان العقل و العادة هو المحيل
و هذا ينفع كلام الفاضل الحشي و لك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء
هو الحكم بكونه محالا و عده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول

والفاعل محذوف وصوات مع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام مجاز
قوله عقلا او عادة تميز من هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عدم عقله
او عادته تأمل قوله لان العقل اذا اطلق فهم في بعض الشيء للان العقل اذا خلي
وطبعه وهو سهو منه لان الشيء القوي اذا اطلق العقل وقصد به مجازا تبادر
بحيث يدعيه جماعة فلا يصح منه قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على
الدعوى الاتأمل قوله ليست مما يسمى العقل اي بالبديهة على ما هو مبنى الاستدلال
العقلية بتغيير منها وان كان قول الاشعري ما يسمى العقل بالنظر البعيد
لجواز ان لا يستعمل فيه فظيا قيل عليه يلزم طرو الوضع عن الغاية وكان عبثا وارد
والجواب منع انحصار الغاية في الاستعمال فربما كانت صحة المجاز او منع بطلان اللازم
اذ البحث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لزوم ما لا يترتب عليه غير محال قوله
تعرفه فاعله او مفعوله اما اول معرفة العقد معرفة الفاعل او المفعول المستند
استناد الى الاصيل المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه
امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز
علاقة حقيقة عليه كما ان الامر كذلك في الموضعين ويرد بان الكلام في المعرفة لا
في الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعذل اشار
الى ان ما في الايضاح من ان قول الاشعري كقول ابن المعذل خلاف ما في نظر اي سيدك
الحسن في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار او لانها زيادة اسفا
حسن كالبدر في وجه المحبوب وقيل الملفوظ مقدر اي يزيدك على حسنه قوله
سوى الحق قيل صرح بالشيء الحقيقي يخلط بناء على ان المراد بما مر الفعل الحقيقي بدليل
الحصر فلا يصح اسنادها الحق ضرورة ان الحمل على الاتصاف مجاز اتفاقا قوله
فالاعتماد اذن قيل المراد بالفعل في قوله يرجع الى الفعل المسند في الكلام
كالاقدام وما يلحق لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر
الى المقصود منه

كالاقدام ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم الحمل بدليل اللفظ
والحمل الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه معناه لغة والاثبات بل
ينتقل منه الى القدوم الذي هو المعنى الاصلي فيكون الاقدام مرادا من الفعل بكونه كناية
والكناية ترك قبول الحمل دون الجواز كما ذكره السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية
والمجاز في المركب قد يفترقان في التفريع وعدمه وبهذا
الشرط سقط ما قيل ان اراد بالمعنى للفظ ما قد يعنى جعله فاعلا فمعلوم انه موجود في المجاز
وان اراد بالقدوم كما هو الظاهر فلا يتم لانه اذا لم يتم مسمى ومعناه لكن لا يستلزم
استعماله في ذلك فيه والا يلزم اذا كان المعنى المعنى للاقدام والحمل ان قول الشيء
واذا كان معنى اللفظ موجودا لغة المتعلق لكن كما فيه نفسه بدلي على ان مراد بالفعل
مراده المعنى الذي يرجع اليه الفعل سواء كان القول بالقدوم موجودا حقيقة
او اطلاقا للفعل الا اذا حمل الحق بالقدوم مجازا فتأمل قوله لان الاقدام المسند الى الحق مجازا اصل
معناه القدوم لاصل الحق فالقدوم مجاز عنه فتقتضي الاقدام المسند الى الحق مجازا اولا
يحمل ما فيه من التعسف والاولى ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ
اعني القدوم وهو القدوم بقرينة ما سبق فتأمل قوله او لانه من قولنا صدق من تخلف
وعق الماء فيلزم ان يكذب ان صدق الابن لانه كذب ان صدق الابن لانه كذب ان صدق
ان هذا الخ وان لكن صحيح في نفسه الا انه لا يمنع من الحمل عليه وهو وصف للاشارة بكونه
على التعسف والترتيب او لانه لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشيخ بقوله اذ
لا يخفى لتزول ما ذكر او لانه من قولك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنعه والعالم يعرج
بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو مثل قوله قام لصلي الخ اولا يرد ضرب فرحت علي
فيها والضرب بتكين العلي لجميع الشرع ولا تتعب بنفيها قوله كما لا تتعدى اي
كما لا يتعدى حكم الاستخدام وهو ما اذا عطف ان ما اريد بلفظ او معنى ثم اعاد ثم ضمير الاخر

او سراد ما هو كذلك صح ايضا ما لا آخر الا ترى صحة قولك للبناء معطان لان اصله ان
ادعى كونه صالحا للمبيت فيه بالاستعداد لا صفة وقيل للاناء بزيت
للمشبه على ما في كلام تولهم الاسم كزيد وفيه بحث لما في الاول فلان سوق الكلام
على ان المراد بالبناء الزمان المعين وغير صالحة دقيق للاستعداد واما في الثاني فلان
الكلام في الاسم كزيد للمشبه وهو بالمشقة تعريف بالنسبة التي هي ركن الشرح
وهذا المثال كما ذكره الواقف قاله قريب في الجواب الحل عما صنف المضاف اي
كما يراد الاستعداد لما فيه كالبئر والدار المهملة عما لحقه صلاته جعل الشيء المذكور او ما قاربها
وهما ما يطلق المراد وجوز ان يكون بالزاي المعجمة جمع الحاء المعجمة والهملة وكلاهما بمعنى
القطع فان الغبر قطع ما هو عقد من الرجوع الى المذكور قوله واستلزم ان لا يكون
الامر بالبناء واردا بالمكان يمكن ان يجيب السكاكي لم وعن بعض بحمل المشبه على الجزء
الاول بالمكان مرادا بالبناء مثلا فتح الدال والخاء بعده لو لا ما لزام من كلامه بعدم الاستعداد
بالكناية الا بنوع الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبنى هذا الاعتراض على ما ذكره
صدر السكاكي ما ذكره الى الحق فلم نعثر في المفتاح وبه يندفع اعتراض العلم لو لا
على السكاكي لان الاثبات الحسي يمتنع قيامه بالقدر الادعائي بعيد فيضطر الى
القول بالجاز العقلي بالاسناد بغير سببه على ما الجأنا العقلي نظيرة سلك الاستعارة
بالكناية ضمنا قوله اعتراض قوى لو ارتقم الجاز الى الجاز المرسل والاستعارة
وسمها الى المعرفة والمكنية بكون المكنية جازا مع ان المشبه في قول المهذبي واذا
المنية نشبت اظفارها مستعمل في الموت ما دعاه السبعية لم يكن مستعملا فيما
وضع له بالتحقيق وهو غير ما وضع له بالتأويل على ما زعمه ما استعمل في غير الموضوع له
بالتحقيق وهو بالجاب عن ذلك بان ما ليس كذلك في هذا المثال الموضوع له اذا اعتبر مجموعه
امر خارجي صار غير جامعة وفي العكس يكون لفظ المشبه مستعملا في غير ما وضع له

على صحة تشبيه الماهية الكلية كزيد بها
صحة بيت المعري العكس ولما يأس من
المشهور من العبارة بالاستخدام

دون طرفي الاضافة صحت فرد ما السبع لانها اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وهما
تحت وجوه ولكن يعتبر بطرف المضاف وجه يبنى عليه الاعتراض القوى المذكور في علم
البيان ان بنى الكلام على المثل المذكور من الاستعارة بالكناية لم يلزم عند السكاكي
ان يراد بالمذكور المشبه به لان لزوم المشبه لزم كونه مما اقام المتكلم عليه ما هو
المذكور في علم البيان لكنه قابل بانه من المجاز فلا يراد المشبه به واذا يريد المشبه
مع ذكره المضاف اعلم ان مبنى الطعن المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوى المذكور
بانه في علم البيان قوله او لانه لجواز الحاء وجه ابتداء عن المشبه ظاهرا او لا معنى الاعتبار
الاستعارة فيتعلق فتعين ان المقدم منه المشبه كلاف قولنا ناره صاع فانه يمنع
ان ضمان ناره صاع ولان الحاء كلا ما يتراءى في التركيب الاضافي والاستعمال
قد كرطرفي المشبه عاريا الامران الاولان من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثالث عكسه فالفرق
بالبناء واضح على ان الاعتراض قوله فقد زاد ازراره على الزر اول لانهما
فرعا ضلالة البلا بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب يبلى بلى اذا صار خلقا واذا
فتحت يأ المصدر مدت قال الفراء والمرء يبليه بكاء السر بالذكر الدال واضافة
الازرار الى الخلاء استعارة بتشبيه كيت الثوب وكيت الدرع ايضا وزر مفرد ازرت
الثوب ازرا جمع قوله ما تقم اذا استدت ازراره عليه والازار جمع زر بالفتح كالثواب جمع ثوب
كالاثواب جمع وزر الخطيئة صرح صاحب جميع الاستعارة بذكر العلامة اما اذا رجع ضمير ازراره
الى الممدوح ظاهر واما اذا رجع الى الخلاء بتاويل الخلق كما قيل فلان ضمير خلائه راجع
الى الممدوح مذكر الطريقين حاصل ما عبارة قوله اما هي اي ضمير اضافة فكت لان
الاستعارة اذا كانت في ضمير لم يصح جعلها صفة لبيت الا بعد جعل العين على الصاحب
او القدر على خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور قوله فمن اضافة المسمى
الى الاسم وقيل بالعكس وهو على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم

ويلحق بذلك بان العموم يشمع ان يسند الى اللفظ نحو - لو صح ذلك لوجب عند القائلين
صح اللازم كجواز النحو لوا بعين لاشتمال وشافر غيره كالطير العقل واجيب بان يعني
الكلام على انكار الملازمة كما في الجار حيث اعتقد ان ما حصر عن البلغاء محايري عن كلام
العقل لعين فيه التجوز في الاسناد الى المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره على العقل
ان عدم صحة ما وقع في تراكيب البلغاء من شيء قبيل الى ما العقلي بل ان اطلاق عدم صحته
بل قصد به الاستعانة وان عمل البعض كلامهم على الجاز العقلي فمراد المانع ما ذكره ان يكون
عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لا عادة كونه مجوزا
العقل وان كان عدم الاطراد عادة واعتد السكاكي تأمل نحو - اعني الامور العارضة
من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
اي يكون مسبوقا بها لتلك المطابقة والتقييد بذلك لما سبق في تعريف الخبر فان المراد
الترويج من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجب عند في هذا المقام
نحو - الزوجة اي ان ثبت المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لا بواسطة
ما يوضح ويتبين لان قيد المبينة احتراز عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة نحو -
معرف او منكر قيل هذا معترض بانه يجب ان يكون معرفة لان معرفة لا يجوز ان يكون المسند اليه
ايضا معرفة فان التعريف جنسا عارض للمسند اليه لانه من باعتبار كونه مسندا اليه
بمسند معرف والجواب انه لم يقع في اصل الكتاب ما ذكرته من لفظ لو
كان لجنسا متعلقا بقوله الخ وليس غرضي لانه لان مراد اعلم بالجواز الذي عند الناس
الخ في هذا الكتاب ليبحث عنها وورد في الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك
ثم يرد ما يقال ما المسند اليه في شرح المفتاح حيث ان الفعل لا تحت فيه على الاعتبار
الراجح الى المسند لانه لا يكون مسندا الى المسند اليه معرف او منكر ونحو ذلك على
قياس ما ذكر هنا مع ان السكاكي ذكر في المفتاح ان الفعل من معرفات تنكير المسند اليه

ويلحق بذلك ما قد يحث عن الاعتبار الراجع الى المسند لانه من باعتبار كونه مسندا
المسند اليه منكرا اللام الا ان يحمل على الاستغراق نحو - لما ظهر وجود الحادث لعدمه
ازليته عدم قدمه توا لما لم يعتبر عدمه للاحق لما تأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط
فناسبت العدم اللاحق اقوى لان الواقع هنا في نفس الامر هو العدم السابق والحق
لزم ثبوت ما المسند اليه اصلا لانه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك
لا يسبق لكن اختيار هذا اللفظ ايجاز الى ان المسند اليه لكونه كذلك انه كون الاعظم كالا
اتى به ثم حذف لانه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تعديم الحذف على الذكر
اتفق تقديمه عليه ما في الاحوال لكونه مستغرقا على الذكر اعتبارا نحو - وهو ان
بجزء السامع عارفا به لوجود القرائن قيل فيه رجوع الى قابلية المقام ما عتبارا انه
هذا الامرين او ما عتبارا انه عارضه كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف لفظا
هذا ملاحظة الى ان في اضمار الحذف الى قابلية المقام ما ليس في الذكر الذي اذ قد يترك
القرينة الدالة على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء وبلا كل ان في ارادته حذف
ما سوى المراد على البنى للمفعول كما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى العدول الى
غير ذلك لان قرينة الحذف متعينة في الصور بانع غاية ما في الباب ان القرينة هنا عامة
فتبين المحذوف معقودة ويرد عليه بعينه في اطلاق القرينة بالمسند الى المحذوف المعلوم
بالقرائن مع ان الكلام ان ملك القرينة لا يكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة
ما على خصوص المحذوف خلاف ما سكوت عنها نحو - مع اشارة ما فيه الى الاول
اذ قول الاخفش زيد في البيت مستدرك لوجود القرينة وقد يقال بالاشارة الضمنية اما على
بعد فهم عموم هذا الكلية يعني الاضمار عن البيت والنازل في الاضاح عبارة المجرد
حسبك اما عدم فالمجرد الاقتصار والاضمار عن البيت وهذا مبني على ان قوله
والاضمار معطوف على الحذف اليه الخ ان عموم الكلية المذكورة عرفا كما لا يشير اليه

وان تعلق باشاره لم يكفه تعلقها في اولى النكت فقط فتامل قوله والاظهر في الجمله
ان يكون الاعظم فكيف يكون وكرر عبثا ويجب او لا صفاه بين كونه الركن الاعظم من
الكلام وكونه ذكر عبثا لتعلق القرينه الجليه اياه واعلم ان المغايرة بينه وبين عدم للاثبات
اليه بعينه والجواب ظ تامل قوله وميل بعضهم ان ذهب نظر الى ظاهر القرينه وهو
الذي هو القرينه والفرق بين التوجيهين ان على العبث في التوجيه الاول بناء على كون
الركن الاعظم وفي الثاني جواز تعلق الغرض به وان في التوجيه الاول جزم بانتفاء
العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني اشعار نظرا الى جواز تعلق الغرض به
قوله ولعل الجمله صحيحه زان تعلق به غرض لم فيجب لان الكلام في مقام الحذف على
ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون اهتمام متعلقه الركن اهتم اذ ان يراد ما يغرض معنى جيد
فقط وما العبث ما لا يترتب عليه غاية قوله من حيث لفظ اما قال من حيث الاخلال
التعويل بحسب الجمله يكون عند الركن ايضا على شهادة العقل ذا لان لفظ ليت لا
لمارات نصبها الوضع كمذهب باجلاف الاوضاع لاشتماله لها في نفسها ولا دلالة
بحسب ذواتها كذا في شرح المفتاح واعلم بذكر هذا القيد اعني من حيث اللفظ في قوله
الحذف على ملازمة العقل ايماء الى كثرة مدخليه العقل هناك مستقل بها بلا
بالاستقلال بالادراك في الجمله في العقلات الصرفه وان لم يكن مستقلا بها فيه قوله فيما
سيأتي ولا حاجة الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ الدال
عليه بالقرائن الحاضره المستفاد من غير العقل اضافي الدال عند الحذف مجرد العقل
ولا يخفى على هذا الظهر ملاحظة ما سبق بقوله من حيث لفظ من عدم استقلال اللفظ بالدلاله
حال تمت الظهر فيصح في نفسه جواز ان يكون ما تعلقين شاذات المسند اليه مع قطع النظر
عن الاول فتدبر وهذا وان كان لعل امكنا في نفس الامر ما ذكرنا بناء على ما اشتهر في عادة
سوان فهم المتكلم قبل ما يخيل الاضافه حتى كان المتكلم بناني نفسه بالفاظ مخيله

قلت

اخيرا

ديبار

كالقرائن احوال يجب العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله
بالاخره على وزن الخيره بمعنى الاخير نحو ما عرفت الا بالاخره اي اخرا كذا في الصحاح
وفسر لفظ اخرى وهو الاخر فضمتين قوله قال لي كيف انت قلت عليل اوله سهر دايم
وحزن طويل الاحوال سهر دايم قوله للاحتراز عن التخييل المذكورين او على ضعف الوجه
او هتيه على ان سداد الكلام ومصاب المرمى جعلته كيت لا تقدر على التكلم بازيد
مما عند القرض قوله بل يتنبه ام لا يبعد صرف المعطوف والعاطف لان المحذوف
يزد المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة ان اخر حرف الجواب
يعرف الحمل جدا كثيرا او تقوم مي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل المحذوفة
لوجود ما يغني عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث ايتان المعاد الايام المتصله فقد
صرح الصحاح بخلافه قوله او لا يبعد صوره عنه لسانك قال الشيخ في شرح المفتاح
الايام الاتيه في الوهم وهذا اخره واضلاف في العبارة الاولى من الصوره الذهنيه
بما يحتمل الوجود وتصديق اراد بقوله لا يبعد ان الصوره المذكوره اخرى بحيث
لا تحتمل الوجود اصلا لتعذر العدول الى اقوى الدليلين فان لرستاميه عثرت في الجمله وما
يحس ان يقال انه لا يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايام الصوره عن لسانك
اذ عكنه ان يعتبر ايام صوره عنه مع الى طلب ركنه قوله او لتعينه فان قلت
اذا تعين المسند اليه كان عند احتراز اعن العبث فكان ذكره عبثا قلت لانك
ان العهد الى التعيين مغايرة للعهد الى الاخر ر عن العبث فجاز ان يقصد كل
منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصد امعا وعلى ذلك يسار الكتب الحكمه
قوله او لتعظيمه عن غير الساميه من الى صرين لاضافه فان الظاهر ان يقول اعتبر الى طلب
قوله ويجيء غير ام في مقتضى الامتال لجواز ان يكون الاول مع حاله الحكم
ان صوت فكان حمار او مي الناس وذلك انه تذر ليبذ بحث مهاة على الطلب
قوله تعبير

اسم جنس فرام صيدا ايا ما علم بكثرة وكان يرجع محفظيا الى صيد وكاد يتعين لغلبة
ابنه مطيع فرجعا الى الصيد فرمى الحكم مرة بين خاطئا فقيل عرجت الناقة وهو
مطيع وصارا فعندئذ قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب الصدر والعجز من غرائب
شئتما عرفا منا خرام المصراع الاول اخرم الثاني الشئتما الحق والصيد والبو
جرة اسم الثاني او جد جدات وبرك بنين فوشبوا يوما على جدهم ابي اخرم فاكلوا
فقال ان بني رملوني بدم شيشة اعرفنا اخرم بنيك الان اخرم الجبان عاق وكره
التعريل التفعيف بالغياث قوله او على ترك تابع الوقف بان ياتي بالمسند اليه
على ترك المسند اليه اتباعا للاستعمال الوارد على ترك التابع ان الاول لا يتصور من
ذلك الكلام او لا كذلك ايضا والاول يتناول العباسي وغيره فانك اذا سمعت
هذا الضرب لا يخطر ببالك الا صدحا فيا ساد في الارض عرقيا بن وعنقت به
في مراكب على بيتها فقد اتبعت الاستعمال الوارد على ترك وانما خصصنا العباسي
بقوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ وجريا الى الشارح الشريف في شرح
بيان الموضوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في الطي صرف فيه الاعراب للاقتصاد
والغرض من هذا الاقتصار الاهتمام بالمذكور من حيث ان فيه زيادة ايقاظ للسامع
وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام اما ان يكون بمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه
المقام والمانع من ما قبله عن شدة الاقتضاء التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة
معلوم من متعلقات ما قبله وايضا اذا الوقف قرينة للاقتضاء في الدلالة على ان ذكر
الاهتمام قوله الى المدائح المرسخ عليه الاستاذ بان الوصول للكونه اسما لا صفة
ما يقتضي ذكر موصوف قبله فتأمل والاستعمال المذكور انما هو في اسماء الموصوفات دون
الحذف وعدل الشارح بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في صحيح اللفظ
والآخر ما ليس كذلك ثم في تقسيم كذوق العارف على ما ينبغي للمقصود مثلا وتقرير بعدي الذي

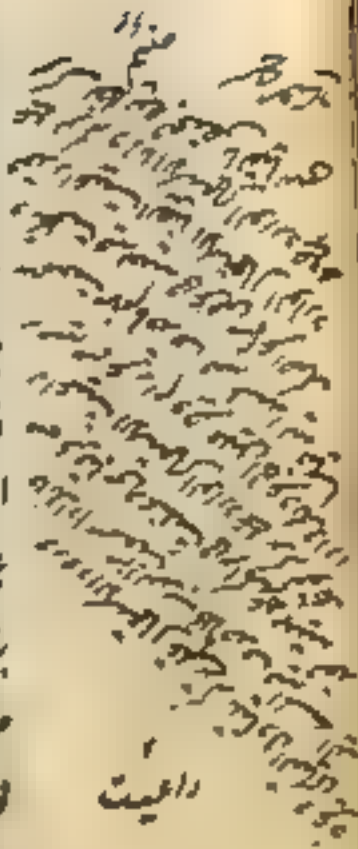

قوله فصل شتان وبطوع بيتم الملكت كثيرا في الدوار وقوله ولا متعلق العدول عن قلت
ب فان ذا كما مع قيام القرينة فلا حاجز عن العمت بها فالنظ معطى العدول الملت
متعلق العدد الاحتراز بالفعل الاخير وحيث ذلك العدد ولا يكفي الزعم لازم قوله وسنداه ولك
والمفعول اي حذف المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم
فليقولن اي خلقهم الله فحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاستانة الثانية جاء على المفعول من غير اسم
الاستانة الاولى وتحيث شعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلق سواء
كان المسند عند حذوه مسند اليه اخر كما مثلت لهم الاخرة قال الشيخ في شرح
المفتاح وكما ثبت في موضع المصدر لقوله تعالى ثابة والفاء في زايدة والاشارة
بمنع الفرق والفاء المقدم والابتداء اسم منا استأثر بالشئ استبد به وقوله
في لزوم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول الثاني بالمثابرة وهي في الاصل
مواظبة الدلو بثاب الى الماء اي رجع اليه مرة بعد اخرى وفي للمدول عنه بدلا من اجله
بتعرفون في امرهم ثم يتوبون اليه ومعنى على حياله ما على التراخي والاستعداد
لما يعني صدر الشئ وقدمت حياله اي بازائه انتهى لم يعرض متعلق بالفتح فتعلق
هو مبتدأ اي في لرجوع الى الاشياء التي يحيط ان يكون عاطفا وذلك ان قول الآمدي
من يتعلق بالغير لا يمكن في الجزاء بأنه لا يتناول جوابا في الاخرة ايضا لما يلزم
منفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر والاحتياج الى جعل المذكور مفسرا
محذوف قيل الجزاء كما قيل وحاصل المعنى ان حذر اصلا لكن لما اقتضاه صلح بكل واحد منهما
على حدة فيكون كل منهما محذوفا لهم عند هم ولو لم يكن ذكر جاز اقتضاهم بالمجموع
فيكون هو الغير لا كل واحد قوله من حيث الاقتضاء مطلوب لو بدل الاقتضاء بالمناسبة
لكان احسن لان الاقتضاء لا يتعلق في حق الباري فلا يلزم التعليل بقولنا في عصلي
كما توهم قوله مع قيام القرينة اذ لو عدمت في شئ من الصور المذكورة

لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لذلك الشيء كما سنذكر فلم يكن
ممكنا ان يكون الخبر عاما للمبتدأ الى كل مسند اليه المراد بعموم النسبة الخبرية الى كل مسند اليه
ان يكون المذكور في ذلك الكلام صالحا لان ينسب الى المتعدد اما لعدم قرينة معينة
او لمعارضة القرائن واما لغير ذلك فظاهره فقيد ان عموم المسند للمتعدد مع ارادة الخصوص
كاف في امتناع الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال
ذكره حالة امتناع الالتباس للمقتضي للذكر فلا ينافي ان يجوز العموم لبعض المواضع لوجود مانع عنه
وارادة التخصيص من هذا البعض حالة معينة اخرى لم يذكرها لوجود نحو قرائن على ذلك
قد عرفت ان المراد بعموم المسند هو ما في المقام الذي ذكره وقد دل عبارته على ذلك
المقصود على ذلك وانما استفدنا تقييده بهذا لما لا يكون عام النسبة لقوله حالة امتناع
ضمان المراد بعموم المسند عمومها في نفسها بناء على ان الوارد في المثال المخصص من غير
قرينة بالمناسب للاحتراز عن المخصوص بقرينة هو العموم بقرينة ضمنية ان لوجه بان المثال
المذكور كما هو خاص المسند هو عام المسند في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس على الاطلاق
بل عن خصوصه في نفسه لا لملاحظة خصوصيته في هذا المقام فتم ما ذكرناه في الجواب وامتنع ايراد
الفاضل المحشي هو والجواب بان الظرفية او نحوها ملحوظة في المسند اليه حتى يكون
لتعميم الكلام للاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر بينهم ان كل ما التزاما هو خارج عن المدلول المطابقي
الزائد على اصل المدلول هو يسمى المسند امرا يكتب هو وصفة التعريف هل اذا ثبت
شيء به الخارج وتقيد بالمتعلق او يحمل عليه ايضا فيه خلاف والاول هو الظاهر
الا يتعلق الشيء قبله كزيد في الدار وفي الكوز ماء او نحوه زيد قائم في الدار
وبالعكس قصته ورب رجل واخيه فان هذه الظروف تكررت ثم تعلق الخصائص الذي
اليه الحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب بناة سوداء وسحلتها لم يجز
لان الخبر مفرد يرجع الى اصل الحكم ويكون مفاد هو المذكور في شرح الرضي

حاصل المحشي ويدل على ذلك منه وجوه الاول ان معنى ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة
الى الخارج فيما يكون التخصص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعدا جدا الثاني ان الفرق بين
هذا الكلام كريم واخيه وبين رب كريم واخيه كلام بحت اذ لا اعتبار بالتخصص اللفظي
لما مر ان المعرف بلام المسند اشارة الى المسند الغير الظاهر فيه ومن المعلوم هنا
خلف الوارد اذ كثيرا ما يتعلق في الدوائر ما لا يتقرر في الاوائل فيجوز لك ان تقول
وعلى رأسها سردم واتى فتى فجاءت وجارتها ولا تقول على سطحها ولا اتى تجارتها اذ لا
يضاف كل واحد الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في
حاشية ابن الحاجب التاسع من شرحه الكافية في حل ابيات قد رتب رجل واخيه على كونه
خبرا نكرة على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لم نر رتب رجل واخيه عند الجمهور وانما
رأينا رتب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب
ان كان اسما ظاهرا قاله الرماني وعند الاخفش والمبرد وابن السراج واكثر المتاخرين
وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الكسائي والفراء والزجاج وابن طاهر
وغيرهم ولما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في كلامهم
هو استانة وصعيد فيقال هذا اعترف عنها مكررات المتبعة عند المخالف كقولك جاءني
رجل تعرفه او رجل هو انوك لان رجلا لم يوضع للاستانة الى المخاطب وفيه نظر لان الاستانة
عبارة عن الوصف اعني تعرفه او هو انوك والكلام في الاستانة باللفظ اللهم الا ان
يقال الاستانة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاستانة هو له تعريفه لان ذلك
المخالف هو ان تقول هو محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فصول تعريف المسند للتنبيه على
هو على ان ارادة المسند اليه والمسند اليه تخصيصا اذ ارادة الحكم بعد العلم بسبب

المبحث ... الى نفس الحكم وفيما سبق الى الحقيقة تفننا في العبارة واعلم ان القضية
الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم
البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا الانسان هو الزوج واعلم ان المراد بالحكم
في قوله ازداد الحكم بعدما يشمل لازم افادة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين
ذلك المسند اليه او المسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعد تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق
فيوجب كونها افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتورية ابعد في احتمال
التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول
اتم منها في الثاني قوله لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين
في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان
مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك
اي الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع
الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم ان حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان
يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذه لخطاب له ولا يقال خاطب معه اللهم ان يجعل الظرف مستقرا
اي كائنا مع معين او الكائن معه فينبغي ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى
على الذوق السليم وقوله الى غيره اي مالا وموجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان
ضمير المخاطب واحدا او مثنى فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فاذا
قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في
كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير المخاطب موضوع بالوضع
الدائم لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعين في
لكن شرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على

فائدة

التقدير

في الظهور والفظيعة

على التقديرين قوله تناهت حالهم الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة
فهو فظيع اي شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المصنف الحال في قوله تناهت حالهم فظاعة
امرهم وقباحة شانهم ووصف الشيء اياها بالفظاعة بناء على ما نقل عن المرزوقي في
اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون
من لفظ ما يمنعون به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر الشاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر
حذف المضاف او حيثية اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها
وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم
قوله الوتري مع جوابه المحذوف اعني ارايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو
رؤية كل احد لبدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل على ان القصد بخطاب ترى الى العموم
على كمال ظهور شناعة حالهم لولا انها على ان فظاعة حالهم لا تختص برؤية احد بل كل من يراها
يراها فظيعة قوله لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليه اظهر
فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول
عن الظاهر بفائدة يفيدها ان المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر
فاسد محض كما ترى هذا وقد يوجه تعلق الطرفين بالاخراج في صورة الخطاب
بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب
من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا عبرنا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى
لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا قوله يشعر بذلك
فقط المثل حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك اذا قلت ان اكرم او احسن اليه
قصدا الى ان يوجد معاملته لا تختص وهو دون واحد قوله فان قوله قصدا بمنزلة
قول المصنف لتعيين العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا يريد قوله ما وضع لشيء مع
جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما امتنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة

شاعر

دون احد

مثلا فرضوا العلم لكل شئ في ملك السنن الى حصل ان الكلي مراده ملاحظة افراده
فلا وقت للموصوفات زيادة ونقص بحسب الازمنة على تقدير تسليم ان الايلزم تعدد الاثر
ولا كلية الموضوع له كما توهم بعض اصحاب الحواشي قوله لاحضار اي المسند اليه كما سبق
ان المسند والمسند اليه مما ورد عليهما الاسناد لكن المحذوف لما لم يتوقف اخطاره عليه
الاستغناء او حذف للعناد ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا
للالتفات اليه في الجملة والا لكان النفس لما سمعت المبتدأ اي المبتدأ ان كان حاضرا فيها
كما صرح به في حاشية المطالع علامة ان اذا قيل جاءني زيد العالم احضر المسند اليه وهو
الذات مع ان الموجود باحضاره والاول المسند اليه في قولك جاءني زيد وهو راكب انما كان
حاضرا في ضمن علاحضار بالغير لما سبق والا فالمحكوم به في الايمان بالغير وهو كذلك
ولو قال بدل الاحضار للاحضار عند بعينه لما بهم تخصص بالكلام الطويل بعينه حال
منه مفعولا لاحضر بالتصريح بعيد وتخصيصه قوله فانه يكفي احضار بعينه استغناء
للعلم وعدم الحاجة بالتصريح بخلاف العلم بالمعهود الذهني كما ذكره الموصول للتعريف
بالاشارة فانه اذا اريد بها المعهود الذهني تحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى
تقدم الذكر فالاحضار في ذهن المتكلم بكونه تابعا للاحضار في ذهن السامع تابعا
تابعا احتياج او ليس اذ ذاك بعد الاحضار فلا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله
هذا التقسيم على الاولين فيكتب لان اذا ذكر المتعدد ان الاولان بكسر اللام
وكذا وبالعكس لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي المسند اليه في كلام من قوله
باسم مختص بوضع خاص قوله بعينه واسند الكتب واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاءني
فورد باسم مختص به لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص
بفرد بعينه واما لا يكون مختصا لان لو اريد لفظ الرجل فرد معين مما اراده من حيث هو
معين وح يكون مجازا قوله وجعلها في المتعة وكذا المعرف بلام الجنس نحو الرجل خير من المرأة

مثلا لمن يعلم الجنس المطلق على غير وجه كما في وضع واحد لجميع هذا القيد ولا يقول ابتداء
ان يتصور بعينه واما اجاب بالشرائط في حواشي شرح المفتاح على التفاصيل المعرف
بلام الجنس لا يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد صحيح الا بعض التفاصيل من الاصناف
المعارف والنكرات فقد يظن ان المعرف بلام الجنس حينئذ بقصد الفرد المنتشر مستعمل في الجنس
بوضع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن حالية على ما سبق لكن لقائل ان يمنع
الظاهر عدم ترك التعيين الا لدليل ذكر او لما يدل عليه حضار المسند اليه في ذهن السامع باسم
مختص بالمعين بحسب الوضع لتعذره وعزة وقوع النكرة بعينها في الكلام ما تقول سوى الاغناء
عما يتوجه اذا كان قيد من قيود المعرفين على الوجه الذي ذكرنا فيه غنى عما ذكره فلا يكون
قيدا لكن لقائل ان يقيد على ما سبق الاحتياج الى آخر وانت قد علمت من كلام ابن الحاجب
ان قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة
المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين لتحقق بدا اغناء احدهما عن الآخر وبهذا التقرير ظهر ان قوله
في تقييد المتوسل لان الاسم المختص يسمى معينا ليس الا لعلم فيه سماعة وانما يتجه
لصوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه نحو قلنا بعد تسليم ان ذكر المسند
لا يجب الكلام الحضار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة
والرجل مختص بسبب تعلق العلم والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات
ما ارجح الكلام مطلقا مع ان ليس بعلم فوقوعه صفة لمسمى الرجل لا يرجح قوله باسم مختص
على سوء تعينه ان نظر الى ان معنى رجل على الاصل او قوله استغناء ان نظر الى المفهوم
العارض كما مر ان كان كما هو الظاهر والواضح ان الاسم المختص يسمى معينا لا العلم فقط
اي بقرينة ما ذكر من الاختصاص بحسب الوضع على الغرض الاصلي من ذكر القيدين
السابقين يكفي فيهم بقرينة ما ذكر ان ايهما ذكر لذلك الغرض من المسند اليه ايهما
ذكر ما سبق في الذكر اذ رجح معنى لرجح على القيد الآخر وليس كذلك وبما استشهد به

ووصف كونه جنسيا هو المعقول الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب
بان لزوم البعد انما يتم اذا جعل الوصف علما بالغلبة على كونه جزء العلم بل الاسم الكنية فلا حاجة الى
ان يقال الموصوف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب اطلاق
الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال الكنية في مجرد معنى الخفاء تامل ثم ان ما
سبق وان قوله وكذا اللام الخ مناقض لما صرح به في البيان في انما وكحق حيث جعلوا
المذكور في تعريف العهد من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية تستعمل
في الموصوف والحق ان ان ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان
ان لام التعريف الكنائي تعين احدها ان يستعمل اللفظ في غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له ثانيها ان يستعمل اللفظ في الموضوع له لكن لا بكونه مقصودا
بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود كما ذكره الى في الاسم من علم
المذهب الاول وعلى ان الظاهر ان الكنايات الواقعة في كتب الكنية من هذا القبيل
وما ذكره في قوله كما سبق على المذهب الخ لو سلم او ايهام استدراك ذكر
الشيخ في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه الطبع السليم وان
وقع في كتب ادق لفظ الايهام بكسر الهمزة مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايهام الى
ان الشيء والاستدراك دفع ما يتوهم من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المعتبرة
لم كيف يكون في اقتضاء الذكر ايهاما ما حتى يحتاج الى الاعلام ونحوه بالطريقة
الاولى والوجه ان لفظ الايهام بالاعلام لدلالة الايهام نحو وجوزوا ذلك بما يمكن
اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بان لا يعرف عند المسند اليه الا اسم
الذي كجاءني نحو لان الذي فيه يعرف صوله بالعلم والعين بمثابة الى ان التعدد
الا بوكب صفته الى لقب ولان ذكر الايهام المعرفة ما يعرفه مثل نحو
ثم الموصول وذو اللام سواء وفاقا لابن كيسان وابي البركات خلافا للخليل والفرق

ان الموصول عندهما والمكوسين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام نحو ولان الجمع
بين الذي الموصوف بها اما يدل على ان الموصول ليس بأعرف من ذي اللام بناء
على ما تقدم من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمتنع
ان يعرف ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابي البركات ولا يرد ان الكلام على ان
استفادة التعريف في ذي اللام من الموصول فلا يدل على ما يخالف المكوسين من ان الموصول اعرف من ذي اللام
بالآية ناظر اليه نحو وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه صلاحا للطرفين
تعريف المضاف انما هو بتعريف المضاف اليه عندي لانه يكتسي منه لان الوصف
المضاف الى المفرد الوصف المفرد نحو وهذا ان تخصص بكونه معرفا بالكسر اما
على ان لا يلزم في التخصص ان يصير فردا حقيقيا تم بل يكفي تقليل شيوع
الموصوف لان ان لا تخصص فيه اي لم تعتبر في اصل وضعه التخصص وان عارضه
تخصص بحسب المقام كما في الصورة المذكورة نحو لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
سوى الصدق الكلام على تقدير اعتناء المتكلم بشان المسند اليه معرفة والمختص تعيين وجوه
التعريف كما استند اليه التبريزي في مفتتح البحث فلا يرد ان ان تم جاز ان يكمل بذلك الحكم بصفة
ذكره فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضى فلا يتوجه ان ما ذكر
لا يصلح كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما كرى عليه الموصول نحو الرجل الذي
قام عندك كريم اذ ذاكر الموصول لما كان لا يفيد الا ان لا قتضاء عليه مع ان مقتضى
ارجحية ان افراد الموصول لا على انها يكون هذا القسم من اقسام المعرفة غير الموصول
قد انجاهم اذ احتمل المقام خصوصيته وذلك القسم والمعروف عدمه كما لا يخفى فتدبر
نعم الذي لا يخفى على من له ادنى تامل ان مقتضى قولنا مصاحبة اسم بلال عالم فقلا
سيارا آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضى اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد
الملابسة نعم بقي نحو الذي في الدار لا اعرفهم او لا اعرفهم هذا الذي ظاهر
كرام

في عدم علمها معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمه
كما مشى عليه الجزء الاول ان يمثل عدم علم المتكلم لعوكل الدال كالنواصب كما ان لهم
قوله فقد عدوا في بعض مثل هذا الكلام تارة يكون قليل الجدوى بالنظر الى المقام
وتارة قليلا في نفسه يمكن ملحقا بالعدم والعالم بجلل عدم الغرض فاذكر بانه لعالم
بكل المتكلم علم بغير الحال يتأتى منه الحكم على الموصوف وبالجملة كان الشيء معلوم الثبوت
للذات المراد بالاحوال التي فرضنا انفكاكها عن الحكم بها التي يصح اعتبارها في حالة
الانفكاك فيه لتعيينه عند افاده الحكم للحكم طريق مفهوم الجزاء لا يحتاج ان يجعل عنوانا للموصوف
ولا الشيء المحمول معتبرا بقوله او استحسان التصريح بالاسم فيه بحسب ذاته الى ان الطريق
بالغرض ما يمكن بالتأمل الى المقصود سواء كان عاريا عن قصد حصولها او مؤدية
بحسب قصد كزيادة التقرير او لم يكن كذلك وعدت بحث وصول بعد استحسان التصريح
بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعتبر عنه بطريق آخر لا استحسان فيه فلا
حاجة لنظام شيء الى الاستحسان ليترجح الموصولية على ما سواها مطلقا نعم قد ذكر فيما
مر في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الطلب وان لم يترتب فلا تزاحم في المقتضى العصي
لكن لا يخفى ان المناسب لا يطلق الاقتضاء الا اذا ترتب المقتضى عليه فتأمل في تحقيقه
بقي هنا قولهم في تعريف المسند اليه ان المقتضي لكونه مسندا اليه الموجب للرجوع اليه
يكفي بالرجحان بالاضافة فيكون اكثريا لا اقتضائيا اذ الواجب قوله اي التقرير
الغرض الذي وضع له عند الموليين الا قرين ان المقتضي للكلام هو الغرض المسوق
وكل من المسند والمسند اليه لا فادة ذلك المقتضى فيجب التقرير على تقديرين اولى قلت
وارد عليه ما يرد على ان رجلا اقرب عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح سهد بذلك
اي اقرت فانك اخر شريح بالطويل بعيدا عن التصريح بنسبته بما قاله الى المكر لئلا
الانكار بعد الاقرار رد وقال لا تعتق في رقبة الكذب فعند الحكاية مستعدا

متعلق

وقد يجيء مع الغواية بدلوهم واسمت سمع اللفظ حيث تسام
تركت تحي عاد يجيفان جرائيم الامر في النظر

الشرح حاصل جعلت للاثر مثالا لزيادة التقرير والاستحسان مما كان نظم الكلام
رقيقا وان خصصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الخبر ومتعلقاته فاصل
اعني ان قلت ليس في لفظ زيد واستحسان تكيف يصح جعل الاثر مثالا له قلت
المستحسن يصرح اسم المرة في الحكم بالجزاء وتة والاحتيال في طلب الوجه قوله
وقد تجيء مع الغواية بدلوهم يجيء بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وذكرتها
ليمثل والغواية جمع غاو وهو الضال والاسم الغواية خرج لها تنبيه الى المرئي والصحيح
رجال الياء واللحاظ النظر السريع الى ما وقع القصد عليه قولهم امر سريع اي
سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرحة اي سريعة والعصا بالعين
والصاد المهملة ما صلب من عصر العنب ونحوه والمراد الماء الصافي والى الصفة وانما
يصح الخرق الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صحبت
وذلك ظاهر ووقعت ان حاصل المعنى صحبت كان اثما وضلالا وبينا
قوله ان الدين نرونهم الخ تروهم بضم التاء الخطاب من الارادة التي تتعدى
الى مفعولين والمراد رؤيته وهو الاستدراية ايضا وان جاز التنازع اما بكون
الرؤية بمعنى الاصابة والقلب بالجملة الاثنان من شدة الغيظ وحرارة الغضب
وتجرع في اللغة الاقتصار على الوجه الملائم فيما لحق فيه اما حتى او عبارة عن ملائم
الكثرة او عوارض النفس كالمراض حتى يسبق الجاز فاشار الى الاول بقوله اي
تحكموا الى اشتهاء او تقصوا قوله وجوابه ان العرف والذوق الخ وقد اجيب بان
التنبيه على الخطاء الذي ذكره هو ان يحصل عند ذكر النفي الشعور بالخطاء الذي فهم من
ظاهره الحق ان هذا النفي من مثل هذا الكلام وفي كلا المقدمتين نوع اضطراب
لكن لا بأس بايراده مع اثبات النفي المذكور بسند رفيع وامكان تحصيل مجموع

الرضيف بالسريز الجيد

الكلام فيرد عليه ان الكلام في مسمى الوصول وهو فعل الله تعالى وهو غير الايصال
الوصول نعم الوجدان بالجزء ظاهر قوله فيما سبق فان فيه ايماء الى الجزء الذي
هو جنس للمعقد ونظائره بدليل ان المراد بهذا الجزء الجزء الطبيعي والمانع
البناء اشارة الى ان ايجاد الوصول الى الجزء حيث اريد المتكلم وبناؤه ايجاده
عليه كما قيل مسلمة في تعريف العلم كحصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع
وهو ان يجعل قبل التعريف المقدمة او بعده تمهيدا لما عرفت الروي
كقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع ان يدخلنا ربنا الى التعريف بالتعظيم لشأن
عليه اصل الخشي ان حصول هذا المعنى الذي جعل الايماء طريقة اليها كحصول ملاءة بالشيء
المذكور كما اذا اقر الوصول وبقي الجدال في سببه بالفعل فلا تسليم بعد قد يقول لها اجيب
بان ايجاد الله تعالى كل الفعل الذي هو مجموع الكلام وهو معنى الوصول مع صلته والاول هو المستغني
عنه باعتبار الاجزاء والثاني هو الموقوف على اعتبار الايجاد وقطع مثله بعظم شعيب
عليه السلام على ارادة التعريف بكون مجموع الكلام الذي هو نسبة الجزاء المذكور به
ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايجاد وفي نفس الوصول كيف ما يعتبر ايجاده زيادة ان
الجزء الجنس الكثير والكسران فيتوسل بذلك الى التعريف بتعظيم ولم يعتبر هذا الايجاد
لم يكن بد ان نقول المراد بنفس الوصول كما قيل ولا شك ان الكلام في الجزء الذي هو صيغة
لا مجموع الكلام الذي هو الوصول مع جملته فاندفع الاعتراض بان المتكلم عليه
الامر في كون الذي سمك بالجزء عن الخاص الجزئي بان مراده من العلة علة الاسناد
الجزء الى المسند اليه واشارة عليه بقوله ملاك الكلام كما فصل وبه يجب ان يراد ولا يخفى
ان اريد ما يجاد الله تعالى بناء والجزء الايجاد الى ذات العلة فقيه انه سيجيء بيانه فلا
يحسن الايجاد وان اريد ايجاد الى عليه ما يجب تقدم الكلام على المنطق وما في حكمه
عليه لانه حذف فضلة ذلك الترتيب اعتبارا على عليه للاخذ للثبوت الجزء لان ما

وبيانه محل ان يقوت فخ فعل الايجاد فزيد الى التعظيم فعلم ان التعظيم انما يتوسل
اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء كان مبنيا على العلية اسندا ما يناسب ان
يتاخر عن الاخبار بالجزء في قوله ان الذين يستكبرون الآية بيان سوء عاقبة
المستكبرين وفي قول الشاعر ان الثمانين الذي قد عمك الصحاة البيت بيان رفرفان الشيء
كذا في المطول لان الاخبار بالمعلوم استكبار لكن رتبت عليه ذلك على سبيل بطلان قول
من يزعم ان الاخبار بالمعلوم استكبار لكن رتبت عليه ذلك على سبيل بطلان قول
بعد الاخبار بالمنفي عنه المنصف فتامل قوله وهنا ايضا حيث اقتضى ظاهر ما اراده العلامة
الزوزني وقد نبهناك في اوائل بحث المسند اليه واطلاق اللفظ المطلق على المقيد في
هذا التركيب معروف الجاز والحذف ومستنده وما يدعى خلافه اي على الناس يقول كذا
فالحكم حق لكن لا يدل لا لاعتبار ما بالبصرية للتعجب واستعظام ان لا يكفي بعض الناس ما يتبع غيره
وتمثيل هذا الكلام بما ذكر فيما في الاتباع بحيث كان معنى ان لا يعبد من التصف
بهذه الصفة الناس كلهم لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف
التوجيه الذي ذكره الشيخ قوله وسوق الكلام يأبى عن هذا وهذا الرأي ان ايجاد
المتكلم واسم الاشارة عائد به في قوله ثم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة
فتأمل وان يؤتى بذلك الحصل المسند اليه موصولا ليكون مجموع ما لاشارة الى الايجاد
قوله الى المحسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب بتقديم المحسوس على الشاهد
وان تابع القوم في العكس حيث كان الى الشاهد محسوس وفوق به بتقديم الشاهد
لعله ان يكون وجهه الاشتمال على المحسوس ثم ذكر المحسوس على القوم ان يراد
بالشاهد والمعلوم يقينيا الكثرة استعمال فيه ولو جازا قوله ولما الغرض المطلوب
لما ان المرجح فقد اشار واورد عليه ان كل ما اشار اليه الطيبي غرضي مرجح لا موجب

نعم قد يشار الى نفسه في آخر البحث حيث قال او لانه لا يكون طريقا الى احضاره
للاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد كمال التميز غرض موجب فتامل
قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة بن ذهل كذا في القاموس والذي في الصحاح
وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وقرأ
ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب يشيب
وان يكون فيعلان من شاب يشوب بحذف الواو وبعد قلبها ياء كما في ميت وميت
قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله
ظرفا لغوا متعلقا بفردا اي ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت
للممدوح الفردية في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان
فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن سواهم
بالمحاسن فتنظر قوله وعاشجرتان بالهاوية يمكن ان يقال اعالم يقل شجران مع ان
الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة اجاب
ان المراد بالضال والسلم اللذين حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بينهما فرعان
من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في نفس الامر وهكذا هذا كما تقول رايت رجلا
اذا رايت نحوه قوله وعلم المعاني من حيث انه هو الحق ان البعد والتوسط ان جعلت
داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا وقد ذكر توطئة لما يتفرع عليه
من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة
الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني
من حيث انه هو قيل هذا هو الحق واما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك جار في الالفاظ
كلها فجوابه التزام ولا ضير الا ترى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيرها و
تنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره الشيخ

التربيع

من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقب
المشار اليه هو الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا
اليه لعدم صحة التعريف بل المناسب ان يقول وهم المتقون اجيب بان المراد ذات
الموصول من غير ملاحظتها بمضمون الصلة لقرينة عدم الايمان من جملة الاوصاف التي عقب
بها المشار اليه واعالم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة
واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل
منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى
وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى
احدهما واشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على
التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة
الى لفظه كما مر في قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون
لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او لنحو ذلك مثل ان يقصد به
شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تحير فيها العقول هذه المسئلة
محققة عندك يشير الى ان المسئلة التي تحير فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده
ونحو ذلك قال الشيخ في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات
من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتوهم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع
مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون
التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود
المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع تقع قوله
واحدا كان او اثنين انظر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه
قوله في شرح المفتاح واما على حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه

قيل عليه ان الذين يؤمنون صح

ص ح اذ اللفظ اما المفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينتظم الجزئيات التي هي الحصة المقيدة ضمنا لان كل الحصة فيما سبق على المجموع المركب حوالي من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تعذر ان المعهود في المعهد الذهني هي الحصة مع الغواشي فحسب كما لا يصح في قوله واما كالنكرة كتابة هذا من باب استعمال اللفظ في معناه وهو الكناية باللفظ بما عن الوصف والاثبات وهو ان يتعين في صفة من الصفات المختصة بموصوف معين هو كتلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التعريف بالصفة المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التعريف اذا كان المذكور يعني اذا كان التعريف بالمذكور على ان مطلوبا كان هو المذكور وليس بمذكور صريحا بل ذكر ليتوصل به الى التعريف قوله او الاشارة الى معنى الصفة ومفهوم المعنى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم الموضوع باللام ثم اضافة الكل الى اجزائه اعني تعريف الصفة التعريف باللام اعني بظهوره اذ لم يوضع اللام الجنسي الا لتفيد اضافة الى نفس الطبيعة لكن بحيث لا يلاحظ الا الا قوله يعني يطلق المعرف باللام اذا وقع بتبادر من ذكر الصفة قد يأتي الواحد منا ان المعرف بلام الطبيعي في المعهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية العوارض المشخصة من قبيل اطلاق المطلق وارادة الفرد ووجه الدفع ظاهر من كلامه قوله والمنكر اما على صفة اسم الفاعل من الانكار بمعنى الجهل من لا يعني عنه قوله فجاء المفرد باعتبار الوجود او على صفة المفعول من الانكار بالحجة والمعنى ورفع بمعنى ما كنت وهو ان مدلول اللام اما كان هو الفرد المنتشر عند الكل كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى ما وضع له الاشارة ينفس الكلي الى المفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو صفة فاي حاجة الى ما ذكره سيأتي القرينة فتامل قوله فجاء المفرد باعتبار الوجود اما باعتبار المفرد المنتشر الذي يصح ان يكون مرادا وكل الا الفرد

والمعرف كما يشعر به لفظ الاضافة حيث قال في الاضافة عند قوله ما بالذات ثم ان المعرف باللام قد يأتي لواحد ما عينا كما في المعهد الخارجي او ذهنا كما في المعهد الذهني وقد يأتي لكل الافراد ان كان باللام في الجمع وان كان في المفرد فلكل فرد على البدلية وان لاستغراق فلكل فرد على الشمولية فتدبر منه

المتحصص قوله حتى تكلموا بما تكلموا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا المعارف بما وقع صفة اسما للجنس قوله بما عامل معاملة المعرف كثيرا واعلم ان المصادر التي قيل بها ما سبق الوعد كذكرى ورضى وبشرى وادعى عدم الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى الحضور في الذهن دون المنكر فيما سبق على اسم الجنس المنكر والمعرف هاهنا العهد الذهني فلا يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور يعني ان يجوز ذلك في هذه المصادر الان ورودها في الاستعمال في معنى كلا فرد الاول فاشهر منه قوله ولعدم علمك اللام ليستغني عن تعميت ثم قلت لا يعنيني ثم عرف عطف اذا الحق بها علامة التأنيث كيفما يقع بعد الجمل قوله لا يعنيني يعني لا يريد ان يجلب بريد خبري منه اعني ما قصده واراده او لا يعنيني الاستقبال به والاستفهام منه عن الامر اي امر اعني وقاية ثم في البيت بيان تفاصيل الامر يعني الزم بيتك واحفظ لسانك فان السلامة في الصمت والندامة في الكلام قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين متى اوقعت اذا حصل وعين فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذي انف عنهم قرابا بعيا ان ضمير توصيفه لغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجيء غير معرفة بما ذكر على استتار العود عليه بعبارته للمضروب عليهم فيصف ح كان قوله عنك بالجر على الكسر في هذا الوقت يقبح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله على صفة صفة جر مستدا محذوف وفاعل الجار يعطف على مقدر لان لفظ على لا يكون الا حرفا قيل على هو صفة واعترض عليه بان الموضوع لا الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما ينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية المطلقة لا بشرط شئ وهي معنى في ضمن الماهية المخلوطة والمستعمل فيه ليس الا الماهية

لا يشترط تعيين الفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار صدقه على الحصة
المعهودة فهو عهدي بهذا الاعتبار يسمى معهودا ذهنيا ولهذا قوله [illegible] وشرط [illegible] معنا
نكرة معنى فانه من كل لا واحد في المعنى اي عائد على هذا على مذهب الجمهور وانما
جوز الحال من خبر المبتدا او حالا مرفوعة وفائدة التقييد بها اذا كان معناه كالموصوف
كونه لا بعض الافراد والا افراد كالاستيعاب انشاء الله تعالى قوله ووجه اما الاول فلان
الاظهر انه يعني لما جواب السكاكي ان اردت بعدم التمييز في تعريف العهد عدم الاستناد
مطلقا فالملازمة ممنوع كيف والمستند اليه [illegible] كبيرة وفي الافراد العهد [illegible]
عدم الاستناد في معنى التعريف فانتفاء [illegible] وكيف الاستناد في معنى التعريف
ولا معنى للتعريف الا التعيين ولاستعارة الاولى التي المحقق سلك عادة المحقق
وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ما ارادوا المعرف عليهما الا [illegible] حيث
قسموا التعريف الى التعريف الجنس والتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما فان بطلان [illegible]
ان لا ثالث هو الحصر في تعريف العهد فان كان المعتبر في تعريف الحقيقة [illegible] عدم
بطلان الثاني على [illegible] لم [illegible] ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان الاعتراض
على [illegible] ليس بجوى [illegible] قوله [illegible] وهذا المعنى [illegible] الفرق بين المعرف
والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى سؤال وجواب [illegible]
انه لما كان المقصود [illegible] اسماء الاجناس و[illegible] المعرف بلام الجنس
لم [illegible] قال للام [illegible] عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم
اعتبار الخصوص واعتبار عدمه لا [illegible] قوله والاستغراق المفرد اشمل قد سبق تقرير
الحكم بان [illegible] المقصود [illegible] هناك ان [illegible] المصدر [illegible]
صيغ العموم [illegible] وبذلك [illegible] وجه الاعتراض الاتي [illegible]
المثنى [illegible] حيث قال والاستغراق المفرد [illegible] اشمل [illegible]

ليس اعتبار عدمه دائما
منافيا لعدم اعتباره

ومنها يفرق العبارتين [illegible] قوله [illegible] للرجال في الدار [illegible]
على ذكر الجمع لا [illegible] حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين [illegible]
[illegible] بخلاف العكس قوله [illegible] بالمعنى وقيم [illegible] ولا [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] وقيم على صيغة المجهول [illegible] والمعنى [illegible]
[illegible] جميع [illegible] عموم [illegible] تاويله [illegible] بالنفي [illegible] والقرينة
المشهورة بذلك لعادة النفي [illegible] ولا يعتبر قوله او معدومة [illegible]
اشارة الى [illegible] اذا كان مفردا [illegible]

ولا توجيه

[illegible] الاستغراق [illegible]
لا [illegible] الجنس [illegible] قوله [illegible]
قد عرفت ان [illegible] في الكلية [illegible] الاعتراض [illegible]
اشارة الى [illegible] الحصر [illegible]
[illegible] ان اريد [illegible] والا [illegible] ولا
[illegible] النفي [illegible] ان اريد [illegible] المفرد
[illegible] ان [illegible] المراد [illegible] علمان
[illegible] النفي والمفرد [illegible] النفي [illegible]
الاستيعاب [illegible] بالنفي قوله ولهذا [illegible] مع امتناع
[illegible] الاواحد [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible] الاستثناء المتصل
[illegible] المستثنى [illegible] استثناء [illegible]
[illegible] بالاستغراق [illegible] كل واحد [illegible] امتناع [illegible]
المذكور [illegible] الفرق [illegible]

وهو لا يستلزم ان يكون المفرد
استعمل في الجميع ص

المتصل مع ان المستثنى من افراد المستثنى منه فى شئ منهما وغايتها البيان وجه الفرق
اما الحكم اما بالنظر الى اجزاء المسمى منه والى جزئياته فالاستثناء المتصل فى الاول
بالنسبة الى كل المستثنى منه اجزاء فى الثانى بالنسبة الى كونه جزئيا من تلك الطبيعة
الى الاجزاء ويصح ان يقال ان الاستثناء المتصل لان قولك عالم فى كل بلد
بالنظر الى الجزئيات فالبعض الاريد اخراجه بالاستثناء المتصل لان قولى الا زيدا
مثلا من قولى قلما لوسلم ثم اشار الى منع ما سبق من ان الجمع لا يعقل الا مستغرقا
المجموع حتى ان مع عالم فى الرجال عالما فى كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه السيد
حيث قال هذا الجمع لتكرار الى مفهوم الجمع المستغرق قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
فيندرج فيه بعضها وقوله الى الاربعة الخ وما فوقها فيندرج فيه ايضا فى ضمن الكل
الكل حيث هو كل عالم فيكون معتبرا فى الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها
ايضا لكان تكرارا محضا ولا يخفى ان قولى الائمة يقتضون الجمع المستغرق اما بكل واحد
واحد وما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل الحسن فيرد عليه ان مثل هذا
واقع فى التنزيل كقوله كل ضرب بما لديهم فرحون وكقوله الذى جمع مالا وعدده
لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار
فى مفهوم الجمع المستغرق لزومه فى الجمع الحاضر فى ذهن الحاكم حال ما يحكم ان ملاحظة
الحاكم بثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت
الحكم فى نفس الحكم الامر للثلاثة مرارا متعددة كسبب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا
ممنوع وان اراد ان لفظ ان يفيد دخول الثلاثة فى الحكم باعتبارات خلا بحر ولا يلزم
باعتبار العدول عما هو ظاهر خارجى الاستغراق عما نبأ عن المفرد على ان الكلام
ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار الذى ذكره فان قلت
لو لم يجمع الجمع المستغرق كل جماعة فاية ما فى ان يقال جاء الرجل عندنا فى الحضار
الرجال

لافراد فى الثلثة قلت لو سلم ان فى حمل الجمع على الاستغراق فى الصورة المذكورة
كما ذكرت فلسنا فى العبارة بل فى ان حمل الفرد على جماعة لا جماعة غيرها كما
هو مبنى تعريف العدد الناقص بجميع ما سوقه عليه المستثنى مع ورود كونه بسيطا و
هذا القدر لا يدل عليه لفظ كل م حتى يقع عالم فى جميع من الرجال ويصح بيع
عالم بجماعة لدخول كل جمع فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فيه مظهر بطلان
ما ذكره صاحب المعالم قد يجاب بان مراده ان لم يقل وجه العطف للعام لئلا يتوهم
ان قبيل استثناء الفعل الى الجمع بطريق التجوز على ما مر فلان تركب الجميل وهو
خلاف تتلو ازيد انه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر فى الجواب ان حق
مراد السكاكى ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل فى الكل من حيث هو كل ثم وهو
الجمع عبارة عن زوال قوة الجمع ولا شك ان يكون بزوال قوة البعض فلو قيل
وجه العطف لهم تحقق الشمول الوجه لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول
فى قوله لطلب شمول الوجه الا الشمول المعنى القطعى فيه غرض مناسب للمقام لان
السامع حواله تم فيه ان جمع ليتناول كل من اعترض عليه بان هذا التعليل
غير صحيح لان هذا التناول غير موجود فى المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد
ليتناول بنا ولا ظاهر المعانى صيغة الجمع من الاستغراق العموم فيه لاحد من علماء
اى من جماعتهم اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا الجمع اما استغيد
من خصوص الموضوع لان العالم الدال على كل فرد او نقول لان عدم العلم بعض يستلزم
عدم العلم بشئ من افراده فيه وبالجملة ما قول بان الجمع ما قيل عليه ان اراد ان
كل جمع كذلك ثم كيف وقد عرفت انه انما استقيم فى الجموع التى يستلزم ثبوت الحكم
لها ثبوت لكل من افراد مفرداتها وان اراد الجزئية لم يكن ما عين مدعى صاحب
الحقوق فانه لا يدعى الا الجزئية والجواب انا نختار الثانى ونقول ليس العلم ظاهرا

العلم ح

الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا تفيد الاستغراق
ولا يخفى ضعف الوجه والاولين قوله مع فرق بين المفرد والجمع لان اللام
في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين لام الاستغراق والفرق الذي ابرزه في
جانب الفعل ليس بينهما لان اللام في التركيب المذكور ليس للاستغراق وكيف يتم الرد
الواحد من المفرد المستغرق فكان التعريب مجرد اطلاق لام الجنس على لام
الاستغراق والعهد فتامل قوله مجردا عن الدلالة اعترض عليه بان دلالة المفرد
على وحدة معناه حسب الوضع ظاهرا اذا قيل لوصف المفرد المنتزع مما تقوم الوحدة
من المفرد الى الجمع ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن
الدلالة على معنى الوحدة واجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة
والاضافة في انشاء هذا التعريف الجمع بين المتخالفين في الارادة بل في الدلالة
ولا ضير في ذلك عند قيام القرينة على احد المرادين فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا
عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبار الخ قوله على لفظ
التاء الخ اللفظي المراد من التاء المعنى الواجب ملاحظته في الصورة المذكورة
دلالة كل منها فتامل على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع
الصفي قوله ولهذا امتنع وصف بعت الجمع اي لكون المفرد المستغرق لمعنى
كل فرد لا لمجموع الافراد ثم اعلم ان هذا الامتناع بالنظر الى النظام لا يستفاد من
اللفظ ولا بالنظر الى تفهم كل مفرد في الدلالة على كل الافراد في الاذهان جواز وصف
بعت الجمع مبنيا الى المبني كما هو الاحتمال من قوله لعلم كل في فلك يسبحون اللهم الا ان
يفرق بين الصور والجزء تامل قوله وان عكاه الاخفش نحو الدينار المقفز الدينار
الصلد الدينار المضروب نقيل عموم نظائره وكذا الدرهم الصلد الرديء
والواحد عكاذ بالتاء وقد اشير اليه في الصحاح وهي قواعد عدم منقبة ادعى في

الخصص بالواو اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء جمع وهذا ظهران الثبات
في قول عمرو بن عبد العزيز لكاتبه ودعكاه صاحب الكشاف طول ليأ والظهر الثبات
ودور الميم جمع سنة ابن بناء على لغة عدة الطبيعة ولعالم يتعمد بناء وجوه لهذه النكتة
الدقيقة صاره الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن المعنى
والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب بالاسمال جمع سمل بالتحريك وهو الخلق
ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض اضافة
على بيان ونحوه مشتمل على افراد وجوانب كل منها الصفر قوله لانها اصفر طريق اما
بان لا يكون السامع عارفا باصفر العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا
فان هواي اخضر من عبد الله ونحو ضلالا قوله كقول الحريري عليه الرحمة اما
بعد سعد الحاسة قيل بان الاباة ابين اوجز من السجل ليتقل والله اعلم وقوله مهوى
بليت بالآت لان اصل مهوى قبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة
اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم جمع للراكب الجوابين جمع يمان بمعنى صرفت
احدى اليابين وهو صفة عنا الالف المحذوفة وقد سبق الهوى على معنى الحتف
فالاول بالمهوى ويراد انه العرض سابرا العرض حيث يسير مجلا العام قوله
وهو الذنب يسير متوقع وهو الصحيح فظاهر قال روي مع الركب اليمانين ذاهب جنبي
فكيف يتوقع قوله لان المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف
المذكور متأخرا في الاعتبار وان كان متقدما في الذكر لا يخفى ان هذا التعليل قد يوجد
في غير صورة الاضافة فكما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره
فالوجه ان يقال لا يترجح الاضافة الا بانضمام الاضافة اليه واما اعتبار الطرف في جانب
التغير على ان تغير المضاف لازم مع ما سبق لم يعرف بان تغير المضاف اليه وعرضا
والذات اطلق التغير ولم يقيده بشيء هنا فتامل قوله وعده قوله لا اعدم والده بولدا

فصد عن تجدد لان المضاف ليس بمسند اليه ثم قوله لانتفاء سلان كان في لا اصل بخصار
بحكم البناء للفاعل على تقرر وليا اعني صلدا اي لا يفارق الوالدان بالولد سان ليعرف في
تشهد ما ويقصر اعيا بينني لم تحوله فوجه قوله فانه لما نعيت الحرله ٢ ظاهر وان كان
البلاد للسبب او يكون بمعنى عن البناء للمفعول اي لانتصار زوجه زوجها سبب ارما
بان تطلق عنه ما ليس بمعلوم من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يخفى ان زوجة
بسبب الموت ان عينها شيئا ما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبالقطع
المنفي حال كون البناء للمفعول نحو عجبان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس لسبب الولد يعود
الى الاضرار بالولد نحو ـ لكم رسولكم الذي اسمل اليكم يجنون الاستهزاء يحصل من
الاضافة لعدم قبول العامل بالكلام المذكور بسالته وجملة الموصول مع صلته موكوله
كما لا يخفى قوله كوكب الخرقاء تليح الى قول ان قراءة كوكب الخرقاء لا وكبة سهيل
اذا بعث غير لما في التقريب الخرقاء المرأة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت بها
الخرقاء امرأة تليح او قاتا طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب الجنوب تطلب
الحبوب تطلع عند ابتداء البرد تليحت لجي الشتاء وفرقت قطنها الذي يصير
غزلا ليما لا يؤل اليه في قراءتها اسعداد الى الشتوة بالفتح السحر سهيل ربع بدل
من كوكب او عطف بيان واذا عت عين وقت قوله ـ اولا له لا طريق الى اضماره سوى
الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق ظاهر اعتدا به في ذلك الوقت سهوه
ولا يخفى ان حضور طريق الاضافة يستلزم طريق الموصولية وان امكن ان يطلع عليه
المؤلف في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي حضور قوله بان يجعل
في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون
طريق الموصولية مما لا يكاد يلتفت اليه ـ ولما عرف طالب العرف صاحب الحكم الله عنهما
النظام والمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف او لا مضاف للجمع عن ذات

حضور

في ص

الطالب يمكن ان يحمل بمعنى اي انسان طالب العرف ثم وجه جعل التكبير في الثاني للتحقير
سلوك طريقة البرهان اي اداء بعض المقصد مع حسن مطالعة تنوين التعظيم بتنوين التحقير
وهو معنى كلا وجه لما ذكره بعض تلامذة السيد من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون
مخلوفا لصريح اسقاء الواجب مطلقا عظيما كان او حقيرا الوقوع النكرة في سياق
النفي قوله اي التعليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التكبير في رضوان للتعظيم
وهو مبتدأ واكبر نعت له والخبر محذوف اي رضوان لهم اكبر والجملة عطف على جملة
وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صرح
ما وعدهم اليه لان المقام مقام تعديد النعم وبيان عظم شانها والجنة وحدها اما كونها
اكبر حتى من الكسب وعليها فلان القصد لا يتأتى بسبب الطعام وان كان رضوان قليل
منها اكبر من ذلك كله في نفس الامر والاظهر ترجيح الاحتمال الاول من الوصف فضلا بطريق التعليل
فيما قبل قوله وكما للتحقير والتعليل في التكبير مطلقا فتح العبيل لقوله اعظم شيئا
فيما قبل ان الفكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم عبر عنه بحالات التعريف عدم
علم المخاطب ايضا لان عدم علم المتكلم يدل على عدم علم المخاطب بالطريق الاولى
المتكلم ليس له كثير مبالاة قوله ـ اعترازا عن التعريف بنسبة السامة الى عين المخاطب وهذا
التعريف كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ مفاده
تعيين المعين التي نسب اليها السامة من المخاطب الى التعيين المنسوب الى المتكلم
وقوله فان قيل يمكن ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التعيين علا بان الكلام في وجود
الجامع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود الجامع عن التعريف بالاضافة
فقط من هذا الجهة وليس الكلام الا عن وجود شيء منها او من كل منها او بعض اقسام الاخر فلا يرد
ان الوجه المستفاد من مقابلة المرء لا يأتي في التعظيم لجواز اضافة الواحد بالعظم
فكيف يراعى التحقير وتلخيصه ان معنى الكلام ما دل على التحقير حتى الوجه المستفاد

حزما والمراد عليه ايضا علما ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل فتدبر
وحواشيه ان دلت لما الطرح ما اعترض عليه بان التنكير لبيان عظمه لم يتم للتحقير وان
لم يكن عظيما العظيم في موضع ما بل شرط ان ادائه للتحقير اقتضاء المقام وان الكلي
المقام حقه لبعد الكلي او لصغره او لبعدهما والمنفي الشرط ينتفي المشروط و
جواب بان المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فايدا رحقه انما يحصل بحمل التنكير
الصادق بالتحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشيخ عن طرفه فتامل قوله
اي كل فرد منها مراد الدواب كما قيل ادم وحوا وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب
والغاره والعقرب والفقمي كما ظاهر حوايره وحكم المستثنى سكت عنه الاستثناء
للبهيمة لزعم وقيل المراد بالدواب معناه اللغوي والتعريف لتنزيلهم منزلة الكل لسراية
الى الدابة ما في اللغوي شاطرته الاستخدام وقيل هي لانه لما تنزيل الاكثر منزلة
الكل قوله اذ الكثير كل دابة خلق الله منها ما فيه ان الظاهر من كلام السكاكي
اعتبار التنكير بالتنوين وتعدد الافراد في المسند اليه في نحو وان هذا لعذاب اليما
اعتبر فيها اضيف اليه المسند اليه لا فيه نحو وناداه الملك او الروح فيهما
المضاف والمضاف اليه لان من يقسم قوله بل قصد صاحب المفتاح ما مبني على
ما ذهب اليه المصنف لتوجيه كلام السكاكي واتباعه والا فقد صرح في شرحه للمفتاح
بان الافراد المستغرق للايام المتقسم بقوله لهم سنين على ما بيناه فان هذا المعنى
ظاهرة فاعتبار التنويه وحاصله ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد او الشرعية
في الطرفين هو الملايمة بينهما والمحوج اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية
في جانب الطاء كما يعين ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من انواع اي مختص بنوع
ذلك النوع قوله محتمل من حيث لزوم الخلط فيان الاستثناء لمعنى المشول
للحق والا يكفي فيه الاحتمال الحق فضلا عن اللزوم قوله والتعليل فيما يجعل ٤

او كلي ان في حمل تنوين الجمل على التقليل عن حاله بالنجاعة ومواضع الملوك من
بسط الملك وكثرة الجنود المستفادة من جعله هذا العسكر الذي ربما لا يكون
في جانب الظلام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجمع على التقليل لمواضع من جعله على
التعظيم ملائما به فضاء على ادب الذوق التعليم قوله مثل قوله او يرتبط
بعض السفوين ظاهرها هذا خرجت للبعد صدره ترك مكث اذا لم ارضها اي
اني اترك مكثه قوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع صلة لم قوله
نظرا الى ان صيغ العقل وكثير لصيغ استعارات الخ قوله خبر الفصل مع تعريف المسند اليه
وغير مذهب الجمهور وهو مذهب الخليل وسيبويه وابي الفرا وهشام ومن تبعهما من
الكوفيين متعينة للمسند اليه المنكر والمسند مبسوط في معنى الليب واراد بالكثير
ما باعتبار التوابع مثلا لكن الوصف للمدح او الذم والترحم على ما علم والمراد
بالتاكيد بكل واجمع وان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفيين قوله
بعدها الخ لكثرته وقوعه واعتباره قبل عليه بعدها لخرق الكثرة واعتبارها
وهو غلا يتقاضى ما ذكر سيبا لتعديم وكر للوصف عليها وكذا قوله
هذا بيان لاعتبار ما في هذه العبارة من التصدير والمراد التابع الموصوف بالتتابع
غير عطف البيان لاغيره قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى الزاج يشغله
كان الشيء في سبيل المثل والمراد بالطويل الذي له امتداد من اول الامتداد الى العرض
اولا وبالعرض انقصها او المفروض اولا وبالعميق ما يقطعها وفيه نظر لان الاول
من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته
الثلاثة جسما طويلا مع انه داخل في صل المخلي وهذا المثال على راي المعتزلي والحكماء فان
ذلك الوصف عندهم للمتعارف لها بالوهم وفيه مع ذلك بعد اذ الى عدم الاحتياج
الى قرينة يشغله لان الحمد في الجهات الثلاث لا يصور الا في ملاء انتهى وهذا انما

يصح اذا حصر التعريف بالاعم او بمرادفه بالطول ومالعدم المحمول ان الوصف المذكور
بعم الاجسام التعليمية وخصوص بدليل ان الموصوف هو الجسم التعليمي اذ لا يمكن
للتعليمي عندهم بثبت وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الحاجة
لا ينبغي على مذهب الحكماء فتدبر واما على مذهب المعتزلة فتحقيقها ظاهر ايضا لانهم
قائلون بالجوهر الفرد كما مر وبكون الجزء عبارة عن الفرد المحمول ميزانه لا استحالة
له اللهم الا ان يقال ان قصد الفصل او تعالى الله عن ذلك هو علة الاحتياج الى الفرد
المتحد لا مطلق الجزء فافهم قوله الا ترى الذي يظن بك الظن كان قد رأى
وسمعا قبل معمولا الظن محذوفان اى يظنك متصفا بصفة وقبل هو مثل
صربه اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد رأى وسمعا حال من فاعل
يظن سببها بالرأي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اى الظن ثابتا بك بسببها
بالمرأى والمسمع لانا لا نعني بقولنا زيد ظني كذا الا ان ظني ثابت بسبب كذا
الاستناد المذكور من امرين لا محالة قوله وعند النحاة جميع ذلك مبني على ما يعتبر
في علم النحو وتكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال المخالف في المعارف
قال الفاضل الخبيصي ان احتمال النكرات هو الفرد لان معنى الجنس ان يطلق على
معنى كلي هو ماهيته او الفرد المشترك بين افراد الماهية وذلك المعنى يحتمل ان يكون
في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد فرد ولما احتمال المعارف وما عداها
من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاسم الجنسي والعلم الجنسي والعلم الجنسي
الحق على سائر المعارف عند قصد الجنس انما ينشأ عن المعنى لا صورة النكرات واعلم
ان الفاضل الخبيصي صرح في اثناء كلامه بان الوضع عام والموضوع له خاص
التعيين والاشارة في شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله
واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع

ولما كان اللفظ ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء امور متعددة
صريحا اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له
بهذا الوضع صور الوضع والموضوع له عاما بين غير متصور الا في لفظ وضع
لمعان كلية باعتبار معنى عام مشاهد هو اللفظ الا ان ما ذكره الفاضل الخبيصي امر واقع
في الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما سمي الوضع عاما اصطلاحا
سواء كان ذلك المعتبر امرا ملاحظا شيئا فشيئا او لم يكن كذلك كما كان متصفا بالعلم مثلا
لم يعتبر الوضع مخصصا قيل لم يرد لان الوصف بحصص مانع عن الحمل على الكل
والعموم ونحوهما اذ اللفظ ان لا مانع في امثال هذه الاعتبارات مما اراده اذ لم
يكن الوصف بحصص الفتح لان المراد الاحتمال المذكور ليبين ان القصد الى الجنس
لان الفرد ما لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل هذا
اصلا فيما سبق وكتب الاستغراق لان الذكر المنفي مع من يعم في الاستغراق
على ما اراده مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي ويؤيده ما سيذكره
الشارح في كتب عطف البيان من ان الوصفين في الآية ليدل بهما على ان القصد الى
الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية كان قلت
كما ان اراده فرد واحد يأتي الاستغراق كذلك اراده الجنس دون العدد يأتي
اذ الاستغراق المصحح لا يأتي الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق المصحح
بالنظر الى الاجناس كما في قولك وما انت بريد ظلما للعالمين والمراد عدم القصد
الى احد عدم القصد الى الافراد ولا يلزم من ذلك ان يكون كل فرد من افراد الجنس
ان يكون المراد بكونه منافيا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منه عن الحكم للذي
اين يلزم منافي الآية ان اريد بالجنس الجنس لزم ان لا يصح فرد منه عن الحكم صحة
الاستغراق ما ذكر لمعنى يوجد فيها فيه ما في دعوى طلاق المتعين وان الفرض

تعريف الخبر

توكيد مسندليه

من ذكر الوصف القصد الى الجنس عامة الامران كلام الكشاف ناطق بكل من عموم الوجه والوجه لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة العموم والاحاطة بكثير من افراد الجنس وهي ناشئة من اعتبار الوصف السابق الحسن والعموم الناشئ من الجنس ساريه في عموم الارض والجوه بظهر بزيادة العموم ان الجنس بعمومه واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الوجه يقتضي قوله بجب صحة وقوع المفرد مقامها لتحقق الجملة الواقعة جزاء عند خبر ان فان كلام الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد بحكم الجزء حكم تمام الكلام لا بحسب اداء الخ فتامل قوله فالظاهر ان الصدق ولكن الاولى مراده ان المجموع صلة بتقدير مضمون القول اى وان منكم لفريقا في حقه والله ليطلس قوله كان الشرطية اراد بها مجرد الجزاء فانه يصدق عليها بالجملة منسوبة الى الله وقد تطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الآية في سورة التحريم نزلت الخ اولا يخفى عليك ان الكشاف بابي عما سبق لان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل ما نزل فيها يا ايها الناس مكي يا ايها الذين امنوا مدني اصحه الاول كجواز كون ملك لامة من سورة التحريم مكية ثانيه ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على الغالب في الثاني من ان ما سبق كلام نقله عما يراهيم عليه لانه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد عاب عن الاول بتجويزه لها مرتين كما ذهب في الفاتحة ولا كلي بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين واما بوا قال محقق وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فكي اى متعلق بمكة وكل حكم وخطاب نزل يا ايها الذين امنوا فمدني اى متعلق بالمدينة فالثاني بالمدينة سواء نزل الآية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله

[illegible]

فلا يمكن ان يقال اذ آخر عليه الفاضل الحسني بانه بفوت غرض العلامة وقد فعله وهو جيد بالنسبة اليه لكن قد يجاب عنه بان صاحب الكشاف في بيان توجيه الفاء في سورة البقرة مع انها مكررة في الآية الاخرى كما زعم قال اعلم ان سكر هنا مثل ما ذكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول القصد التهويل والى ضمان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الآيتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل في بحث القصد وح لا يتوجه الاعتراض ان اصل الحسني في الآيتين واحد بان ظاهر العبارة لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر قوله الظاهر لكم ما سمعت الآن ان دلت الطائفة المشركين على تعدد الآية عند نزولها فكف عطف ذلك بسبب سماع الآية علت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نازلا موصوفة بصفة المذكورة بل انهم علموا انتفاء تلك الصفة في الموصوف المذكور وموصوفية بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يعلم ان اى موضع يقيد بجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول فهو استطراد حادث بين لا يحتاج الى نقل سماع من لغاته كما ظلقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي في اول الفن الثالث البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والنعمان بمعنى ما انعم عليه فيلزم قوله بل على ترتيب تاخير المسند اليه درمنه ان تحقق تقوى الحكم في اقوى طرفي الكلام المتضمنة تواخر المسند ليكن ذلك لا يدل عليه النظر في المتعلق بل هو مذكور في اول ترك الى الكلام المتضمنة لتقديم المسند فلعله اراد بتاخير المسند المطلق التقوى في الجملة المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك قوله والاظهر ان قول السكاكي تاخير قوله لا يطلق ليس متعلقا بقوله وربما كان التقصد مجرد التقرير كما يوهم العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض بينهما كانه قيل ارادة

ودفع توهم التجوز او السهو او النسيان لتعين تاكيد المسند اليه كما يطلع عليه ذلك
الفصل فاعرفه ذكر مناك ان قولك سعيد ابوه قائم يحتمل به دفع احتمال التجوز
والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان في كلام المصنف
كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله او دفع توهم التجوز اه فان قلت
حصل دفع توهم التجوز و نظره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في دفع التجوز
مع ان التاكيد مما يفيد تقرير المعنى في المسند او المسند اليه فلما استقر وان كان لازما
في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد
بقوله فالتقرير للقصد الى مجرد التقرير كما سبق مرارا فلا اشكال قوله
والا يدفع هذا التوهم اه اشاره الى القوم المخصوص السابق وهو السهو في الاصل فان
قوم السهو في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والتعجيب في ركد سوفي به كما
اشير اليه في الشرح قوله وانما كان كذلك اجيب بان كونه مما يحتاج فيه فان يتعلق
كعلم وتصديق وتعجيب حقيقة قاصره فعل المتكلم وليس كذلك لان المعتبر هنا هو
الاعم الى ما يتعلق كما ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز على
الخطا بالعقل فبعيد ايضا لان التعريض لوقوع الخطا في الاسناد العقلي مع بعده الى
وعدم التعريض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا ثم ان الحكم المستفاد
من قوله لان كلام انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع ثابتا ثم جواز ان يكون احتمال عدم التبعية
بطريق السهو او الطريق المجوز كما ذكره في جاء في الرجلان كلاما نعم بين الوضعين
فرق بان المثنى بنفسه مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره
لكن هذا الفرق انما يفيد تعيين دفع السهو في كلامنا لا تعيين دفع المجاز في كلامه و
عدم اشارة الفاضل المحشي الى الدفع المذكور لقوله لعل وجه ذلك ان يقال هذا تفصيل
لان المثنى بنفسه مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا مع ذلك ستقف على ان عبر

التقرير

بيان المسند اليه

فصل في رفع الحاجين اماما وصلى مقرا مثنين شمالا حيث اطلق عاقلين
وراشين على حبل فعل ورات وجعل الفراء حولهم وملء خاف مقام ربه جنتان
من جدا القبيل والقوم اذا سافروا عادا ونمودا فليوسكا اكبر كان غير يوسكا
الواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمامور واحد وقد يتانس له
قوله هو كبير صبا اللولو والمرجان اذ لا يخرج الاطلس الجمالي وحوالهم اي جهنم كل
كما عينه او بين الحاجين كما ذكره في التفسير سمي منا كصنعا النساء والرجال
وقد يراد منه التثنية مجرد التعدد والتكرير وان كان فوق الاثنين كما مر جوابه في قوله
تعالى ثم ارجع البصر كرتين قوله فما مر دفع ذلك بتاكيد المسند ليكبت اذ التجوز في مثله
قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من
قوله فما مر دفع هم قوله وفي ثمود وان كان البيان حاصلا بدونه كان الحاصل
في ذكر ذلك ان عادا سم علم لهم مخصوص بهم فليس مما كان ابهام محتاج في كما في
قوله عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الحج هكذا اصل
لقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد عاد كما قالوا لبني تميم تميم ثم قيل
لاولهم منهم عاد الاولى وارم تسميه لهم باسم جدهم وكذلك بعدهم عاد الاخيرة فارم
في قوله لعاد ارم عطف بيان لعاد وانت ترى ما بين عاد القبيل وبين ما ذكره اهـ
وسلمه في الكبير فظاهر هذا ان الضمير الذي عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فكيف
ان محل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان
البيان يحصل بسياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية كما هو في
ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في سورة هود هكذا وان قلت ما الفائدة
في ذكر البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الوسمة
وسما ولعل فيهم من اشتهر بالشدة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى

تفسير

القديمة

لم يكن الجواب ايضا جوابا لان مدلول التي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان غير
لبس بل حصول البيان من السياق بدونه على ان البيان لخصوص السياق فلا يفيد اشتراك لفظ عاد في نفسه ليرد
بني السؤال على اقتضاء لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل لتفي
كلام الكشاف بحث وهو ان عاد كره في سورة والنجم مخالف لما ذكر في سورة
هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم
فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى وعاد كره في
في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اضلاف الرواية قوله وما
مدل عليه ان عطف البيان هنا ان اراد به الاعتراض على المصنف حيث توهم كلامه
لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم توهم مراده الاختصاص بناء على
على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان توهم
عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة
ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصنف فليعد قوله والمراد بالعاديات الخيل بيانها
عليه ركبان مكة بين الغيل والسنده الوادي والموسى للقسم والموسى بسماه
الله تعالى ماخوذ من الايحاء والعاديات جمع العادية من العدو وهو التباعد والغير
عطف بيان او عطف بدل ان كان فعل العاديات مقصورا بانا مفعول الموجد او
مجرور على احد الوجهين ان جعلت قدرة على انها مضاف اليها والفعل المسند
مدلوله قوله علت ليس في كلام السلاكي كيف وقد عرفت عطف البيان في قسم
التوابع وعد التشبيه من الدال عليه لبعض احواله بما لا يكون اعرف ولا يخفى
في ان هذا الحد لا يتناول واحدا من المثالين قوله على الخيل والعدو
المخصوص ان فسر العدو بما يقع على العدو وغايا ويه فالامر واضح وان فسر بمطلق
مجموع كائنة فاللام مبنية على التغليب اذ الاكثر في الخيل كونها للغزو الى
الخيل

العدو ما ذكر في قوله مثال الموصوف المذكور جعله مثالا للوصف المذكور باعتبار
صلاحيته لان المقام العالي لا ازمة تعين لدلك لجواز ان يجعل وصفا موصوفا كما قدره
الشيخ في الواحد قوله لانه لو قدم المبدل منه لاوهم المعرض للسوق لاجله الكلام
في الاول النهي عن اتحاد الاثنين من الاثنين وفي الثاني اثبات الواحد منكرا وليس
الاثنان والواحد منظورين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين اثنين اياهما واحدا
ورد ضد ذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم ان الله تعالى انما سمى
ما ذكر بعاد الاولى من قبل ان ثبت تكليف على ما يتبادر من التسمية
الارض ولا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في مثل
البعض والاشتمال وليس في بدل الكل قد يعتبر من الاول في اللفظ دون
وبهذا يتبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تقوم مقام الاسم المثنى
بيان العدد والحق ان قوله لان عدد الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في بطنها بيان ان المبدل منه في حكم الساقط عن الصلة بلا عايد على ابو كلم
كيف المقدر المذكور لم يضر لان العايد موجود حقا فلا مانع والعجب ان يقال
في المنصف قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان بانهم يابون الا تنحية ومفارقته
قوله التاكيد والصفة كونها تتمتين لما يتبعانه لان معنى الايذان الاول واظهر
واجب الاتراك لقول من قال رايت غلام رجل صالحا فلو ذهب يجر الاول
لم يجز للاحاك قوله على الاعداد اي قبل ان البدل كما هذا يفيد ان الاكيد صحة
قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه ايضا حيث قال لعدم اتحاذ
الوثني من الاول فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم ابداره بالكلية ولا يمكن اعتباه
في البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع ما قيل من ان لو سلم الاولوية فلا نسلم
كفاية ان لم يعتبر بعد الا يتبين كونه بدلا لانه لم يحصل المقصد الاول هو الفرق بين اتحاذ

ايضاح المفصل

الاسنى عن الاسناد ان قيد عليه عد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله الجن شركاء حتى يظهر له معنى فليتامل قوله ومن تخرجات الشوكاني زيد في بدل الكل ان سمي هذا النوع من البدل بدل المطابق كما سماه ابن مالك في الالفية لابد ان يكون الكل لموثق على اسم الله نحو الله الصراط العزيز الحميد الله فيجب قراءة الجر فان صار من الكل البعض والشيء وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخر فليتأمل وسكت عن بدل الغلط لانه لا نفع له في تصحيح الكلام الا ما هو في بدل الغلط لان المتلمس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في صحيح الكلام لانه مدارك الغلط والذلا يأتي في الفصاحة بالمعنى الذي كان في قولك جاءني زيد بل عمرو ثم لا نفع في كلام الله تعالى لان يستلزم عدم الفصاحة لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قلت قد افاد هذا ان كل ما يصح ان يكون في البدل غير المتبوع وهو المبدل منه وغير الحكم المذكور في حكم مكرر العامل وما في معناه عليه غير المتبوع وهو المذكور لا يغير في البدل زيادة تقرير لمعنى التاكيد فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح فان الكامل الحسن صار ان يشارك مع ذلك كل ما ينفرع شيئا باختلاف العبارة وهو السلاك لما جمع من التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال وادرفه ببدل البعض وافرغه بدل الكل بناء على ان الاتي في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كانه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في تحقيق المسند اليه والتفصيل في الاولين اكثر وانسب فتقرير ما ذكر ابتداء في التمثيل ببدل الكل اظهر منه في بدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذا لا يصح انما يتم لو ذكر الايضاح وعدم في عبارة المفتاح

البعض من الكل

الغلط

سؤال وجواب

ايضاح المفصل

وانما لم يرجح سيبويه ذلك لان التقرير والحواب ان قوله مع ان الكلام في حكم المسند اليه جزء من العلة اي الموجبة في العلية بشهادة مع بحيث فلا معنى للظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله بخلاف المطلق اي الذي ليس فيه هذا الوصف سبب عدم الجمع بوجه من الوجوه لانه يفيد الاطلاق كما قيل في قولهم للانسان حيوان ناطق فلا يرد ما ذكر ان هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم ان معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لان الجمع المطلق يفيد الاطلاق واما في الجمع فلا يفيد قوله اي ثبوت الحكم للتابع والمتبوع في هذا التغيير بالظاهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التغيير بالنظر الى المثال المذكور في المتن حاله ما ذكره الشيخ عبد القاهر في علم النحو ان الواو وثم وحتى تشترك في ان حكم الجمع في جاءني مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاءني زيد وعمرو او في الوجود مثل جاءني زيد وعمرو وفيه نظر لان المثال الاول الذي قاله وقعد زيد يفيد ان قعود زيد من قبيل الجمع في الوجود وليس كذلك لجواز ان يكون من باب التنازع و فاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعل مراده مثل الاستراك في الذات من جهة الحكم فنقول فيلزم ان يكون قيام كل زيد وعمرو من قبيل الاستراك في الذات لان المجموع وهو معنى قام به المعطوف نعم من غير عرض للعدم او تاخر او معية وفيه بحث لانه لو وجد قيام للعمرو لكان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشي واستشهد به كلام عبد القاهر الى ما بعد من ان المعتبر في ان العطف هو التعدد والتغاير كسبب الوقوع في الدار مجيء السيل المتعاقب او التراخي بيان ان الوقوع باحدهما ليس من التفصيل وذلك لان قوله لو سلم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد او الحكم بان المعتبر في باب العطف هو التعدد كسبب الوقوع في الدار لا زمنه هذا احد الوجهين بالنظر الى الواقع

بناء على ان الظاهر عطف بدل بحسب الوضع على الطويه في الذكر المستلزم لتقوا
المسند لانه لو وجدت لم يكن المفهوم منها سوى التفصيل المعتبر في شيء من قوله
الشرح المعتبر باب العطف ما منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها مع
ما عقبه به من ان قال بعيد المعنى بان الاستتباع بحسب الجار ونحوه لا يناسب عليه ذلك
الذهني الذي هو المعتبر في حتى او نحو ان التفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان
متراخ ايضا لكن بحسب الزمن واما حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع
يراعى في بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل منه ره واقتصر عليه
مع اختصاره قال الرضي في شرحه للمفتاح وقد يتخيل فيها معنى انه لو لم يعتبر في
الصورة بين معنى في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع ذلك
اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من
ذلك الشرح من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض
الا بهذه الخصوصية لان يجوز المتعلق لها ما ذكره من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا
الاصل ولا يلتفت الى الاعتراض بان المعنى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان
ذلك المعنى قد يترتب على حالة اخرى منه ره واقتصر به عن نحو جاءني زيد وعمرو
بعده بيوم او سنة مع ان معناه ليس العطف على المسند
اليه فلو لم تعد بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان نحو قولك او العطف على المسند
اليه ليكون متناولا لتفصيل المسند عما هو كالصلة لمعنى يسير يعم بتحقق ذلك
التفصيل من غير ان يكون العطف متناولا له فلا يكون هذا التفصيل وارد منتفيا بالكلية
العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاعتراض بما ذكر ان الضابطة اعني
ضابطة العطف غير الواو كما لا يخفى مال الى ان العطف غير الواو لتفصيل المسند
فلو لم يذكر الاختصار لتوهم ورود ان نحو ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور

قيد ره

مع انتفاء العطف بغير الواو وكاني فاتته الاختصار الاول ولو قال واحترز به
عن نحو جاءني زيد وحالي عمرو بعده بيوم او سنة كاني لم اظفر لكان اظهر منه ره
تحت اجراء ما ظاهره هذا التعرض للاجراء بطريق التمثيل لان الحصر اذا اعتبر
في شيء كالجزء به في معنى السبب وغيره ان يكون معطوفا بما بعدها من جميع ما قبلها
كقولهم الجواد حتى انه اوجزء من كل كقولك اكلت السمكة حتى رأسها وكالجزء
او المعنى الجار به حتى هذا ومالحال ان يكون مستتبعا ذاك التعدد في الحكم حتى تحقق
فيه الحقيقي ولو استتر الجزئية بحيث يحتاج الى تاويل المثال المذكور اعني مات
الناس حتى الانبياء ان الدلالات اما كما حتى انتم ره وكون الاثبات اذا دخل على
الكلام يقصد توجهه الى ذلك القيد المراد من الوصف المذكور الناظر في
الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد لو لا وجود خل الاثبات ثانيا كما لو قصد
ان يزيد عدم مجيئه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة او لا يجيء زيد يوم الجمعة حتى
فانه كان ذلك ثم صلى بكاري ره من غير تفصيل المسند لا بين اسعار الاول
سنة الى اخر ما ذكرته العامة الى اسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا
نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد ويترتب افراده
الى ان اصدرت اذا اراد المتكلم ره لانه في المثل الذي ياكل فيكسب فيطعم ويلبس
فيتصدق عطف على الحيد لامن عطف المسند اليه ره فلا يسلم دلالته مما ذكره
فيما يتعسف لان هذه ضوابط والطالب ساوية تشهادة العقود والاعتراف
بالزوم في مثله واقع وقد اشار الى فيما تعلقت عنه كما بقي قيد الاختصار
الى اخره اسئال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان
التتبع الثابت بين على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند
يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فيما تقدم يسلم ان المثال من قبيل العطف على

على المسند اليه وانه لمن تفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه صوان المسند اليه جهتا واحدا لاصل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف مهيئ لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثل ما مر في قوله واما هارث حيث يكون تقرير افراد كما ان الاول تقرير تعلق وسكت عن قصر التفصيل لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عنه الخطاء فيه الى الصواب كما سيعلم ان شاء الله تعالى وانه يجوز استعمال لا في قصر التعلق الافراد وفي دلائل الاعجاز انها لنفي التعلق فقط قوله لهذا اعتقدان التي ينتفي بها جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الكامد قوله لانه اعتقد ان زيدا عارف وان عمرا ليس بعارف فان قلت لا حاجة للغبي الى الطلب لان مراده التي هو الاعتقاد المذكور اعتقاد الثاني والتي عليها بلا نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد كل منهما دون عمرو في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اعتقادها فلت ما كان الظن وهي اعتقاد التي طلب الملابسة بين المعتقدين كيف يتوهم انتفاؤه التي عن احدهما البتة عن الاخر فاما ان يعتقد بينهما او عدم صحبتهما فلا يتأتى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله فلم يتأت به احد اي لم يذهب اليه احد لانه لم يظهر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما بالتي طلب ما ذكر الفاضل المحشي من انه مفهوم قولنا ما جاءني زيد لا عمرو وفي قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين التي وبين ما جاءني زيد لا عمرو بل جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا وانما صح ان يقع بين اول الامر ما جاءني زيد عمرو وهذا يغير لا يتعين الطريق في تأدية التي

لزوم استدراك جزء من الكلام لنفي الاكتفاء بالاخر ولعل المتكلم انما لم يختر تلك الطريق لان تلك تنفي التي في صورة النفي او بغيره من الاعتبارات التي سبق ان الكلام يتحرى فيها اعتقاد المخاطب بها فقط فقط وفي المتكلم الخبي عنها صدقا وتوهم التي طلب الملابسة بين المعتقدين كيف يتوهم انتفاؤه التي عن احدهما البتة عن الاخر فاما ان يعتقد بينهما او عدم صحبتهما فلا يتأتى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله فلم يتأت به احد اي لم يذهب اليه احد لانه لم يظهر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما بالتي طلب ما ذكر الفاضل المحشي من انه مفهوم قولنا ما جاءني زيد لا عمرو وفي قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين التي وبين ما جاءني زيد لا عمرو بل جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد لغوا وانما صح ان يقع بين اول الامر ما جاءني زيد عمرو وهذا يغير لا يتعين الطريق في تأدية التي

ابدان الاموات كيف تحيى ميز الروات على ان اطلاق الصادر على الحي مجاز
مجمع اشر جيرة وان كان كلي هذا القدر لقدر جازم في صرفه عليها ل
على ورن القرات الطعام وهو السقط ما يكسر من اليبس قو وكذا في هراء
السقط في الاصل ما يسقط من الذرة عند الاقتدح سمي به لان الطوى والحرام
بالكسر في الاصل استعمال النار ودقاق الحطب اليابس واستعمال النار فيها
سمي به متبع الديوان المذكور للصدر الافاضل يعني بعضهم يقول بالجواد وبعضهم
لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالجواد في تفسير البيت مع ان الاصل هو اللغة
والعرف الصحيح اجاز الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القول بالجواد بناء
على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء المعري كان ينكر البعث ويرى ان الميت
عند نباته كذوق سليم وهو قوله قد كنت ما بين عشية وضحاها فوجدت بالبالها تعبت
في ربع وبار والدور عليه يقول عيني الا ما نه اغلاما وارخصها ذل الجارية قال
فكلها العاري قو ولا التفضي عجبا ما قيل ما يرى في بلاد الهند يضرب به المثل
في البقاء الى مقدار طويل وهو حسبما قال ان يعيش الف سنة ثم يلحقه الله تعالى بالموتى
فيحي الحطب اليه فيقربه بعضها على بعض الى ان يجيء هذا النار فيشتعل الحطب
فيحرق هو ويخلق الله تعالى مكانه بعد مدة وقيل بعد مائة ايام مثله قو لا ارى ما
السياق السباق بالباء الموحدة ما قيل الشيء السياق بالشين والتحتية اي وهو
العارية هنا قو واما التعجيل المستفاد من الباء فالتقدير بحمل ان يكون قوله
للتقابل او التنظير على الشرط والجزاء محذوفا دل عليه ما بعده اي ان كان
او التنظير كما يجيء الامر واما تعجيلها فلا تعلق له بالاصل المقابل والتغير عن قوله
وحاصل الكلام ان التقديم للتعجيل مستفاد من صلة التقابل او تعجيل المسارة الى اصله
من النظر ولما كان تعجيلها مقتضى التعجيل بسببها لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون

حاشية

حين ردم

حاشية

فاقتضى التقديم تعجيل المسرة فاحتاج
التقابل الى سببها والجواب بعد تسليم
حصول اصلها بذكر الاسم في اثناء
الكلام ص

بعد التعجيل نفسه وايا ما كان ففي اقتضاء لفظ التعجيل اياه الى حصول بعض اجزاء المعلل
في قال وايا ما كان اسم المسند اليه يصلح للتقابل فتقديمه الى التسويع للسرعة
او نحوه وتوجيه القصور على الاحتمال الاخير ان التقابل حاصل سواء
قدم المسند اليه او اخر بوجه قول المصري سالت قلبت مقصدنا سعيد فكان
سهلا بامرين قال اجيب بجعل اسم السعيد تفاؤلا للسعرة مع تأخره وكذا التنبيه
المسبب عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب
ان التفاؤل قد يكون بالمعنى المصدري في مستهل الكلام كما في سعيد مثلا وقد
يكون بالمعنى الحاصل المصدري فيقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون لمضمون الكلام كما في سعيد في
دارك فانه قد يتفاءل وان لم يكن سعيد في داره وتقديم التفاؤل حاصل سواء قدم
المسند اليه او اخر فلا يصفى تفريعه على المسند المشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين
وفيه احتمال آخر ان الحسن فلا يرد ما ذكر من التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم
في اثناء الكلام ان مراده الحسن الكامل المنزوع عن الاخلاق فتامل قو
وصباح في دارك صدر تفاؤلا للصباح في الاصل بمعنى التفاؤل ثم يقال في كل خير
قو للعباس رضي الله عنه قو مثل اظهار التعظيم ساء ما ان التعديم في الذكر
قد يشعر بالتعديم بالشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشعل على التعظيم
بنفسه لسبق معرفة او تقدم ليبني عليه حكم الكلام على ان القصد الى التعظيم يستفاد
زيادة تعظيم وفضل وفضل هذا التعظيم وربما لا يستحق عليه بل لاستيفاء اصل التعظيم
من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قو او لكثرة كون رجل عالما في الدار حين
كنت لا تدري ان في الدار رجلا عالما فاستفيد من التقديم على من الوصف حتى لو اخر
المسند اليه كان التعريف بالعلم او الاضافة يستفاد من الخبر اصلا وعلى ان يبقى
اصل التعريف مستفادا من الصفة لكن يتقدم مثل هذا المسند اليه مقام الاسم يفيد

زیادہ تحقیق فتدبر قولہ وھذا مبنی قول صاحب المصباح اولان کون مستقبلا
مضطرا مستحبا علیہ کیف یعد من المتصفین بالسمین بہ ثم قولہ ثم لو قیل الخ
ھذا اما بیان ان کان مراد الماتن المذکور اعاذ الان مراده الاول موجود
المسند الیہ عجوز الخ موالمطلوب دون وصفیہ الجزء وما اعتبار ان تقیید
لکنہ قد یقصد الاول کان الکلام فی الزاہد وانہ ھل یتصف بالشرب
وقد یقصد الثانی کان الکلام فی الشرب وانہ ھل یقع وصفا للزاہد فیقال
یشرب الزاہد لم یرد قولہ متی تہزمی تطعن بالنہر الحریک والبعث وھو نقیض
قعد والعوذ الحق جمع عائق وھو موضع الرد من المکتب وزران جمع زبن
کغراب جمع کریم صہ زبن الرجل بالضم نہوز بن ای وثوب والالام النزول وھما
بالفتح فی الامور کلہا ثم صیوف وبالشجاعۃ ثبت لم یفارقوا السلاح وبالسلاح
والوقار فی المجالس بالاکسراع ما عہم فی خلمۃ للضیاف وقولہ ثم
ای کل الاستشہاد وھو قولہم لہم خصوف لا قولہ طوسی لامتثال العزیز بلسہم
فیہ صفرا ولا قود ضیف آہ لان ضیف فاعل یعسر وما بعدہ ثم واعلم ان
الاستزاک ط قیل علیہ ھذا المنع غایۃ عن قانون الخ فلا یفید الاستدلال
فی الجملۃ مع سند المنع وذلک لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقدیم فی البیت
یفید التخصیص وانما یکون کذلک لو کان الجار فعلیا وھو ممنوع فانا نقول الاستدلال
بقولہ لنفرح انما یتم ان لو کان التقدیم دون التعریف للمنع قولہ وما انت علینا بعزیز ای
المفتاح لوجوہ الاول ان الخ ان العزیز علینا ربنا لانہم خبر اہل دینہا
لا انت یا شعیب والدلیل علی ارادۃ ھذا المعنی مبسوط فی شرح المفتاح لکن فیہ
بحث لان شرط التخصیص عند السکاکی ان یعتبر ان المقدم کان فی الاصل موخرا
علی انہ فاعل معنوی ان ندعوا الی ھذا الاعتبار ضرورۃ فی المجلد ولا ضرورۃ ھیہنا فانہ

فیقال الزاہد یشرب الخمر

النہز

ربما یقال ان ھذا الاعتبار ضروری ھیہنا ایضا لان المعنی علی ان
الشرب من صفات الزاہد لا من صفات الخمر ولا یخفی ما فیہ

ای ھذا ما یرد ان کان مراد السکاکی ما ذکر واما اذا کان مراده الاول موجود
المسند الیہ عجوز الخمر موالمطلوب دون وصفیہ الجزء وما اعتبار ان تقیید
لکنہ قد یقصد الاول کان الکلام فی الزاہد وانہ ھل یتصف بالشرب
وقد یقصد الثانی کان الکلام فی الشرب وانہ ھل یقع وصفا للزاہد فیقال
یشرب الزاہد لم یرد قولہ متی تہزمی تطعن بالنہر الحریک والبعث وھو نقیض
قعد والعوذ الحق جمع عائق وھو موضع الرد من المکتب وزران جمع زبن
کغراب جمع کریم صہ زبن الرجل بالضم نہوز بن ای وثوب والالام النزول وھما
بالفتح فی الامور کلہا ثم صیوف وبالشجاعۃ ثبت لم یفارقوا السلاح وبالسلاح
والوقار فی المجالس بالاکسراع ما عہم فی خلمۃ للضیاف وقولہ ثم
ای کل الاستشہاد وھو قولہم لہم خصوف لا قولہ طوسی لامتثال العزیز بلسہم
فیہ صفرا ولا قود ضیف آہ لان ضیف فاعل یعسر وما بعدہ ثم واعلم ان
الاستزاک ط قیل علیہ ھذا المنع غایۃ عن قانون الخ فلا یفید الاستدلال
فی الجملۃ مع سند المنع وذلک لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقدیم فی البیت
یفید التخصیص وانما یکون کذلک لو کان الجار فعلیا وھو ممنوع فانا نقول الاستدلال
بقولہ لنفرح انما یتم ان لو کان التقدیم دون التعریف للمنع قولہ وما انت علینا بعزیز ای
المفتاح لوجوہ الاول ان الخ ان العزیز علینا ربنا لانہم خبر اہل دینہا
لا انت یا شعیب والدلیل علی ارادۃ ھذا المعنی مبسوط فی شرح المفتاح لکن فیہ
بحث لان شرط التخصیص عند السکاکی ان یعتبر ان المقدم کان فی الاصل موخرا
علی انہ فاعل معنوی ان ندعوا الی ھذا الاعتبار ضرورۃ فی المجلد ولا ضرورۃ ھیہنا فانہ

ما ھو عرف کاسیاتی والظاہر ان ھذا تعریض بما فی شرح المفتاح
للسکاکی من ان التعریف ھیہنا للتعظیم والتعریض بان
المقصود من الاسناد ھو التعریض بان المسند الیہ بعید عن ان یعتبر اتصافہ
بالمسند فضلا عن ان یؤکد ذلک الاعتبار بتعریف المسند
بلام الجنس ثم قولہ علینا متعلق بعزیز لان الجار تتوسع فیہ ما لا یتوسع
فی غیرہ وان اجیب فتقدیمہ بعزیز قولہ وما انت علیہم بوکیل ای
بمحفیل لحفظ اعمالہم قولہ بغرنیک للمعاملۃ المناسب للہوی والتعریض بالتحقق
ایہم خوف اذا نزل بہم الضیف واعترض علیہ بالالام عدم مناسبۃ الحصر للمقام فان
المقام یقتضی ان یقال انتم یا شعیب وامر الضیافۃ بانفسہم لا بالکلونۃ الی خدمتہم کما ھو الواجب
فی اکرام الضیف وتعلیلہ الاول بالعلم وبعدم المنابۃ ان کان اکرام الضیف ان باشروا
امر الضیافۃ بانفسہم ویخدمہم للزم ان یتولی خدمتہم ویباشروا بانفسہم مع ان الحکایۃ
بخلافہ کما یدل علیہ المتصف علی انہ یتوسع حسن المقابل مع قولہ طوسی لامتثال بعضہم
الصریح اول الزم بتقدیر المسند الیہ بعد ما تبین علی کان یقدم ثم یعلل بان
الاصل ان یکون کذا لکنی قولہ بل المتصف بالوکیل بالرجوع الی ما ذکرہ المتصف
فی کلام المفتاح للمتصف الذی ذکرہ فی مقتضیات تقدم المسند وانت خبیر بان محل المتصف
صناعۃ التعریض عدم الظہور فی المقام الاول تکلف ودعوی کونہ مشروطا بکون الخبر فعلیا
واشتمال الجملۃ علی ضمیر ذی الحال لتحقق الفرق بین تقدیم الخبر الفعلی ای ذی الخبر الفعلی
وتعریف الطرفین لان المقصود من المسند الیہ المقدم فی المثال الذی ذکرہ نفی القول
کما فی ما انا قلت لک ھذا الکلام منی المفید قرینۃ علی عدم الظہور لا لیس الیک ای انا لست
ثم فی قولہ ما الخبر الفعلی الخبر الذی ھو فعل وفی عدم جواز المبتدا الا المتضمن معنی الفعل للعموم بیان
للصفۃ المشہورۃ قولہ وما انت بمعجز الخ علینا قولہ وھذا ما قال العامل
الکبیر فما ھو الحق وذلک لان التقدیم ھا وانت خبیر بان ما ذکرہ یقتضی جواز التخصیص
فیما اذا کان المقدم اسما مظہرا وھو لا یجوز فی غیرہ والسکاکی لا یقول بہ علی ما یجی

ھا

قعد ھا

تکلونۃ

یسترع

جز ا

[illegible]

قوله لان المخصص انما هو بالنسبة الى العصر المستفاد من قولنا انما هو اضافي كما دل عليه
قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من
في الواقع كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما سيأتي في مواضع لعلته بالنسبة
الى معاهليه وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه
قوله ولا ما انا رأيت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق
الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولو ذكر
في المفتاح بلفظ الاستهجان قوله لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظ على متعلق
بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول الشيخ فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نم اجيب بان كلام
بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط
النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه
قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتأمل قوله اذا
لم يكن هذه بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله
احد فان اصله وحد بمعنى احد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية
لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله رد
على من زعم انك رأيت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل
ليطابق الرد المردود فيصح قول المصنف المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد هذا توجيه
ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك عرفت ان مراد المصنف تخصيص نفي الجزء
والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعم ردا على من اعتقد ان
غيرك وحده ما رأى احدا او شاركك في عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطاب المخاطب في
مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يعرف

لان

ولما ما قلت هذا

بين ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه
في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا على معه فيكون معنى المثال المذكور
غيرك رأى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم ينبغي ان يكون الزاعم قد
تلفظ بالقصد الدال على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لا نم وجوب
التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصا ما فقال لك ما رأيت احدا يكون
جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق الصوري فتأمل قوله لان هذا الامتناع
خارج هذا رد للوجهين معا وقوله ايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون
بالوجه الثاني ههنا قسمة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون
وجها بفساده ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا
وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في صورة ولم يجر فيها الفساد كما لا يخفى وقد
يجاب بان المصنف بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رأيت
احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجمع على كون المنفي عاما كما سيجيء فكان تخصيص
غلطا عرفا عند المصنف فليتأمل قوله لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جمع نكرة
في سياق النفي يكون توسط كل احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع
جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر
لم يلتفت اليه الشيخ قوله بل يكفيه ان يكون رأى احدا هذا الكلام مردود عند الشيخ كما سيجيء
وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا
المقام على السنتهم قوله وهي متقاربة ما نقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل
العلامة وما ذكره فيما سبق بقوله فالحاصل حيث قال قولنا ما انا رأيت احدا او رجلا
يفيد عموم النفي لا متحدان في المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان في التقدير
متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير المتبادر من المشاركة

ولم يوجد

على ما سيجيء

تحكم

شركة الطيبة للنشر والتوزيع

الكلام هنا اذن استانه الى قصر التعيين وسلب سعة في الكلام لم
ايضا وجه ما نبهت عليه في كتب النحو وبايتوا الى اطراد مثالك كراجع من شركة
الطيبة للنشر والتوزيع استانه الى انواع القصر لكنه مكلف كما يخفى نوه فتنبه انه انت
وعدك او انت بتارك لغيرك بدليل انه ما قصر قلت او قصر افراد ام لا والاهام الخصم
من التقديم نحو ضربت زيدا لعمرو ذو طبع سليم ويتوهم ان تقديم المسند اليه يوحي الى ان مالك
اصاب في اصل الكلام واخطأ في هذا القيد فكان ام عند المتكلم فقدره والاهام الخصم
النفي لان المخصص من قولك انا سمعت كلامك ام استمراري له متباع لا اسماع الا ستمراري
من المضارع الداخل عليه لما فهم دوام الانتفاء او الانتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخل
عليها نحو كما هو الحق والحب نوه وفي هذا استانه الى الرد على من قال العلم ولهذا
لم يصح ما ضربت الا زيدا وان تقديم المعطوف يفيد القصر عين ان محل الاستثناء باكثر
لما ذكره الشيخان وما كان دليلا للمقدم على هذا الذي بالفوق لا بالوجهين على ان هذا
تصريح بما فرت السيخين حاذ كيف يتوهم الاستاذ عدم التصريح بالتسبيق عليهم
نوه وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا رد مسامح الا يضيع وبان الفعل المتسامح فيه بالعمل
فاعمله هنا وقوع الضرب على كل احد من زيد واما في زيد محكوم عنه لان الاولى
ان يكون الاستثناء لعدم صحة الاستثناء والتفريغ في الاثبات كما عرف في النحو فعلم
عين فرد اذا كان كذلك لم يكن في الكلام استعارة بل مجرد عرف ام للعرب فلا يلتفت
اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الاداء محل شك فراد اذا كان الموصوف بين ما ذكر فلا
يبقى حاجة الى ان يقال نحن نجزم بانه في كتب النحو والموصوف هنا غير مذكور كما تقدم
من كلامه فلا كون محل عليه وامانيا فلان الاداة لم تكن للاستثناء بل بمعنى عدم تعدد
فلا يتم ما ذكره المعترض في وجه حمل المثال عليه نوه وهو على
الضرب الذي وقعت الواو في فاعله هذا هو مبنى التناقض فان تم لم تسلم ولم تنفع

شرح المفتاح وصفة الضرب هي التي تناقض ذلك الغرض لكن ظاهر كلامهم
جعل الاستثناء كلي ومطلق والغرض المذكور ينافيه نور عندي ان قولهم
ان منفي الفعل مالا يعيش الخ يدل ان هذا اعتراض صحيح حتى صرح به الفاضل في كتب المعاني
كما مر وان صنيع المحشي يدل ان هذه المقدمة مما يعترض عليها بما ذكر في المقدمة التي اعترض
عليها المصنف بقوله حتى يدل السبع لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة وظاهر انها مما ورد
عليها وان هذه المقدمة ليست كذلك بل هي ظاهرة البطلان كما مر وعدوله الى امثال هذه
التعبيرات في مثل هذا المقام لعدم الاطلاع على حقيقة الحال وعدم تصفحهم كتب
النحو كما هو الظاهر من حالهم نوه والاستثناء اذا هو من الاثبات
استثناء والمنفي في مثل الاثبات لا يعم فيصح الاستثناء منه المعنى الا ان يراد الذي لزوم
ذلك اذ لا محذور ان يكون النفي لرجوعه الى الفاعل فيكون بمقتضى القاعدة السابقة
وتوهم ان محل الاستثناء غير لعدم ذكر الموصوف تعقيب بكون الاستثناء من الاثبات
والمستثنى منه المقدر كل فرد لان الاستثناء مرجع على غلط ضرب الا زيدا نوه وكذا
اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى وقد يأتي بكذا وكذا اذا كان مثبتا
وكذا اذا كان منفيا نوه وليس اذا ثبت سمعت يا اسلمي صحة لسان وخبره الجملة
السؤالية او ظرف لغو متعلق بليس وفاعل كب ان يكون وفاعل
يكون ضمير الشأن اسمها وهو وجود مسلمي وخبره وهو سمعت والرابط وقوع في موقع
الضمير مسلمي والواو قد وقع عليها في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدم معرفته
المتبع نه فيصير بالنصب معطوف فلا ان يكون ان السكاكي اعاني الوجوب
مما يشير الى وجوبه ههنا اذ لعدم لا يحقق الجزاء نوه غير مسلوب حال من السعي
قيل فيه سماجة لان اسقاط الشوب عن هذه الامور ميسور على الذي هو المدعى
والسعي كذا في شرح المفتاح للشريف وكان تحقيقه لان كاف مشكل اي مقيدا

وجود سببي منكما ان كون غير مسنود في افادته وارادته للتجوز ممنوع في عموم المجاز
تحت الافادة قوله والشارح العلامة قد اورد هذا على السيد رحمه الله قائلا
فلا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا ان رده ايضا ممنوع وسهو
والنسيان باعتبار مستلزم سوق الكلام قوله اما ان يحمل لفظ الخطاء في الفاعل
هذا الحرف كما لا يخفى قوله للافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب
كما يأتي في التخصص يأتي للسعي فلا وجه للتخصيص قوله فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه الغير في انه راجع الى مفرد السعي لما الى الافادة والادراك
وسواء ذهب معنى ما سعيت قصر السعي على المتكلم او استعارة تحصيل رد الخطاء في الفعل
لان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا غير لازم اعم موجود من وجود السعي ومن
قصر السعي على المتكلم بل من رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لما بينهما من البعد
اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل الحسني الا ان لزوم
الخطاء في الفاعل للافادة وجود السعي غير ظاهر كيف وكان في الواقع بحيث لا يتفطن
الى توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فما يسلم لزوم افادة
السعي كرد الخطاء ولما عرفت فلا يتجه ما اعتذر الافراد اصلا لان اثبات الحكم
لاحد المتلازمين عقيب الحكم على الآخر عليه مرد واعلم ان الفاضل العلامة
قال في شرحه ويجب ان يعلم مما قدمناه ان استعمال يعني سعيت وبعت فيما
لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني اذا سعيت بل يجوز
ان يكون في صورة جهل ليكون مفيدا ان يكون استعمال في صورة علم ويكون حكمها حكم
الثالث فالذي دل على كون السعي فيهما مسببا يجوز ان يكون هذا كلام على
هذا قوله الحاصل الحسني سكت عن بيان على سعيت لم يجب لانا لا نسلم ان الكلام
لحال المخاطب فانا لا نسلم ان يعلم ح

الاول لم

ويكون زائدة يناسب في باب المجاز ما يكون باعتبار النقل عما هو الملفوظ له
او عما هو الملفوظ عند اهل اللغة اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل ما يفيد كسب المقام
كما مر وهذا الجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
حتى في علم البيان بالكناية تعسف الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ
باعتبار ان في الاغراض الاصلية في عرف البلغاء الخ وكلام العلامة مبني على عرفهم
فلا اشكال قوله او باعتبار ايصاله وكونه سببا وانما ان المسبب هو ان يعبر
عن اللفظ لكن استعير في قوله عقد والنسبة الى العدم الطارئ على المعدوم
ما ذكره العلامة من معناه انا قوله فان كان وان نسبته الى الغير لما لم كان تجوزا
حيث كان اصله والى فاطلق انتساب الفعل الى الغير باعتبار جاز نسبته الى الغير
بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان سبب الفعل الى
الغير باجتهاده مخطيا فيما بلغ لم يكن مخطيا ان الاخطاء في الجزء وقد ذكروا
ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل لا في هذا الا بها
فاعل وما الجواب عن هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب في الفاعل وبالجملة هذا
التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطأ في الفاعل وانما اذا اعتقد
ان نسبته الى الغير سهو قال اذ ابنى الفعل على ضمير اشاره الى التعيين المعتبر
عليه قوله وان بني على منكر والاسق استعمال البناء على المعرف دون البناء على
المنكر او نظر في الاول لعدم اذا الدال على التحقق والثبوت وفي الثاني ان عدم بناء
واحد البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء ينافي تقديم المبني عليه الذي
قوله لان الساكن يخصص الجنس الخ يدل بالمبنى لا يشمل الكبير على ما هو مقتضى الذوق
سواء كان سببا لصدور المنطق او نوعا او غير ذلك كالرمل والاشارة فاذا اسند
الكلي الى جزئيه كما في رمل طويل صار نوعا ثم ان الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع

قوله

النفي او النهي وكان ورد لتخصيص الواحد من الجنس الظاهر اجتنب كل النكرة فدخل تحت
الجنس المخاطب والواحد فقط تحقيقه عما تقدم من الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقد يأتي للعموم لكن
بشرط ان يعتقد المتكلم او المخاطب او الواحد كما في التخصيص يصح في هذا الارادة فليتأمل
قوله رجل جاءني الظهور لوقوع النكرة مبتدأ وكونها على المعنى لان معنى
جاءني الا رجل كما مر في كتب النحو قوله هذا الكلام الجاري على معناه الخ ومتعلق
بالمخاطب اي الذي ضوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه اراد ان اراد اعتقاد ان
اراده متحد كما هو الظاهر لا يكون في الكلام استعارة الى قصر الافراد وان اراد ان اراده
مسواة لكلام المخاطب ومع اعتقاد ان رجلا ايضا في الكلام استعارة الى القصر بالنوع
القلب وهو الاولى وجزم ان كان الاول اظهر ثم ساق قصر الافراد لانه يظهر في صورة اتى
القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان اتى رجلان لا يجامع اعتقاد ان رجلا اتاه
كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يكون اعتقاد المخاطب
غير مطابق قوله وعدم شيوعه الخ لان النكرة في الاثبات اذا شاع فيه
وعمه على البدل في المستغرق جاز وقوعه مبتدأ لتأويله بمعنى شائع
مستغرق التحرير قوله فلا يكون للتخصيص الذي هو عبارة عن شيوع
للتخصيص عند صاحبه وقد مر ما في كلام المفتاح الى هذا اياه عند قوله مرجوحا
وان في عبارة المصنف اشارة الى ذلك وقد مر ما كان داعيا الى ان عدل ارادة
التخصيص التي ذكرها جار في المظهر المقدم ايضا فلذهب السيد الجرجاني هو التخصيص بالتقوي
قوله بل للصدر الذي يقع هو عرف وزيد عرف والرجل عرف والحواله ما تقرر ان الحكم
هو الاول بحسب الاعتبارين اي التخصيص والتقوي على السواء وحق ان الحمل على
التقوي هو الواجب في الثالث الحمل على التخصيص وجه الاقربية عند ان الاصل هو
في الخبر الاول ان يكون مبتدأ غير محتاج اعتبار تقديم وتأخير فلا يعدل

الا لنقوي فان يكون في الاصل موخرا ان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل
لزم منه مراعاة جواز انفصال ضمير الفاعل على ما علم انه تأكيد للفاعل المستتر واذا
انكر ما علما جاز لعدم عنده صحيح التخصيص واما زيد عرف فلا تعرف فيه ان
اصله عرف زيد لاعتبار الغير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل
جدا في كلام العرب صحتي فاعليه زيد فلا ظهور لعدمه فلا يفيد التخصيص بل التقوي
واما رجل عرف فلاكمال الابتداء بالنكرات شرط الابتداء في التعريف او التخصيص
قوله متعلق على كان في الاصل موخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم لزم عند التخصيص
الفصل ان جبريل رجل عرف من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك
الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي ما ظهر فيه عند كونه مبتدأ لا في كل تقدير
تأمل قوله وليستثنى المكرى الخ عدم جواز تعدد المركوز موفرا كما في زيد قام وحاصل
الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل الاسم وجوده فلا يخفى
قلة قبيل هذا اي كلام الخطيب كما سبق خلافه بل كمال الاعلام الشائع الكثير الظاهر
حتى قيل لا ضرورة فيه ولهذا علم بعدم الجواز واما فيما هو ضرورة كقوله هذا التعريف
لكل عليه قوله اي على القول بالابدال وقيل الباء للظرف متعلق بقدم عليه ضمير
وقيل حسب على الظرف او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جملة
قوله الظرف البارع الخ على ان هذا مما اختاره الجرجاني قيل القول بان رجل في عرف رجل
دال على عرف رجل بدلالة الضمير عالم قيل به احد كيف والمسلم ان في عرف رجل
وعرفوا رجال ضمير وبه الاستدلال الشائع فضلا عن الوجوب علما ليس المراد ان
المرفوع في مثل عرف رجل بدل من رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون
بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فيرد ايضا في التقدير دون
التحقيق كما في شرح المفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر

هذا الضمير المستتر في الفعل على ما يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل على ما ذكر
الجمل عليه قوله اذ لا سبب لرأي التخصص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح
قائل بالتقرر العرفي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذا علمت هذا عرفت ان جواب
ان قوله ذلك مبني على اعتبار العديم والمتأخر كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح
ويشعر به قوله الذي يتبادر قوله لان المهر لا يكون الا شرطا مع ان الامتناع
مبني على ان الاشراط مختص بالمعدوم فيما لا شرط لا يحاوز الى غير واعترض عليه بان السكاكي
اشار في مباحث القصر الى انه يجوز كون صاحبه لا مع العديم الدال على التقرير كون
الصفة في نحو ما زيد الا قائما الموصوف بعدم صفات مرادة الاختصاص فالمنع
القصر فكيف منع ممنا ان يراد ان المهر شرط لا غير مناف الاختصاص المذكور وقد
يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على تحرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص
معلوم للكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل الحسني اقول - ولا يخفى عليك ان ما ذكره
من التفريع وما مر من الاصوليين على بعض الاخبار والاحاد كلها وقعت اليها ما قرعي
اي كما اليه من التفريع وما بني وقوعه اي اصاره وفرع عنه اي كشف عنه الخوف
وفي السر الحق اذا فرع عن كلامهم اي كشف عنه التفريع قوله - واذ قد صح متعلق
محذوف اي لزم طلبه بدليل فاء التفريع فما وجه تفريع عليه او ما كموز لكونه الغاء جوابا
اذا تشبيها بالرابط في الجزاء والسكوت وعدد الحروف على ما مر به بعض النحاة
على اصناع تقدم التابع اولى لان الامتناع ممتنع من وجهين اقول - ما لزوم تعديه
على المتبوع واما لزوم تعديه على ما يمتنع لعدم متعلقه عليه وهو الفعل واما امتناع
تعديم الفاعل فانما هو من حيث وضعه قوله - واعلم معاشر صغراي متوارث الامتناع
فعل يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين ضمير التابع والفاعل بان في رؤول الاول
الى الثاني تكلف اما فانه يحتاج فيه الا الى بيان ما تضمر الذي هو اسبق بالذكر في

هذا المقام قوله - ملت بها قبل الطلاق بلحظة قبل الست للمعالي التي تصبو بها
قصرت اثر وجها الماء حلاوة ثم انكسفت سريعا بعد التزوج واول العصده
قصرت نفسي ان تسر ضميره وتذهب الجبان واحدوث الظهر تزوج الى العلا فلت
بتشابها وهل يعيب العطار ما افسد الدهر وما غرني الا اخضاب بهما
وكحل بهما واوائها العصر ملت بها الست العجوز الطرة الكبيرة الست والتاج
خرقة والعامة لفوليها وجعلها العجز بعتاس والاحدب اعوجاج الظهر والعصر
ويعارض الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء
وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه قبة له ودخولها يقبل الكل داخل
باهله سمي هذا كله فظهر ان حق الكلام ان يقول ملت عليها والى قال ملت ايام
الشهر وحاق القمر ملؤه وتمه المواجهة لما عز الدور عن الضعة الوافق عليه الشمس
في وقوعه في غلل الارض والشهر والعدد الشهور وهو ما فوقه من الشهور وسمي به
لشهرة امره في حالات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغيرها والمراد به قوله
فكاني اي كلما اظلم الشهر كله عليه من كان القمر وهو علك ورفعه الالف لوقوعه
الا بعد ما خذ ذات عرق وات عرق اسم موضع وقوله عليها وجه استئناف لما ذكر
وهو صفة ورفعه معطوفا على المستكن في عليك قبل تأكيده بعد للزوم العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المعطوف بين وفي لزوم الباب
مع سهولة السبب لعدم الفصل سهولة من تقدم المعطوف عليه على المعطوف لورود
الاستعمال كمررت برجل سواه والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ذكره
الاعلم من ان اللام عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة
من الظرف فالظرف فصل جوز للعطف فلا يكفي ان تقصد ويحتمل ان يكون قوله عليها
وجه استئناف الى الكلام جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان السلام اسم مشترك

وان يكون اشارة الى الكوكب ورجوعه معترضا هذا الخبر اى عليك ورحمة
عليك السلام والوجه الاول هو الوجه الذى ذكره فى شرح المصباح قوله لو كان لسكن
الا الاموات اسم كان خبرها وجره المجاورة التى بعدها والى متعلق سكنى اى لسكن
الى فلان وفى التنزيل انا اسكنوني وخرقى الى اسره وما فى ما التى موصولة تقديرا تم كلام
فاعل سكن وجملة ما نزل والكدر الحزن المكتوم ثم استثنيت عطف على كان ولا استثناء
حرف الواو والهمزة للسبب اى زال شكاتى وسمى ورحمة اسمان للوضعين العلم
ان كون قوله وسكنت عطفا تفسيريا على ما هو الظاهر ويمكن ان فى الاول
محذوف مدلول عليه المذكور وهو من عطف الجزئى على الجزئى والمعبر واشكاى ساكنة
او يكون وسكنت بالجر على القسم والضمير للقبر والام للتعليل قوله وكذا رجل جاءنى مرفوع
والسكاكى خالف جماعة النحاة فى تجويز تقديم التوابع فى التسعة كما خالف علماء البيان
فى انكاره الى آخر العقلى ويرد على هذا القايل ان السكاكى يجوز ان ارتكاب الوجه
البعيد اذا جاء فى الضرورات لشرط الابتداء فكيف تراه انه يقول الاصطلاحى عنده
وكذا الكلام فى غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسندا اليه على ان الحكم
السكاكى فى اوايل المعنى الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون
عديم النظير وانا لا يسوغه الا بهيئة التقديم والتاخير بدل على امتناع تقديم التوابع فى
التسعة ويدل كلامه ايضا فى اوايل الذى المعنيه ليتقديم المسند على ان النعت لا يجوز
تقديره لذلك بعين الظرف فى مثل قولك مررت بالدار رجل الجزيرة وتعين نصب راكبا
فى قولك جاءنى راكبا رجل قوله ثم لام التعظيم معطوف على الخبر كما مر المعنى
كانه قيل وفيه نظر اذ لام جواز تقديم العامل المعنوى ثم لام امتناعه اى قوله
لايق التكبير جواب عن منع الحكم اعنى قوله ثم لام الخ ولو قيل انه كلام مستند قلنا
هو مسلم للجمع لكن قوله لانا نقول قد ذكرنا يعنى ان تقدير العامل غير على الوجه

بلغه فالمطلوب تحصيل الحضور انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة فى المنكر
المخصص بالوصف لصيرورته مبتدأ كما مر المعرف والحضور انما يستفاد من الوصف
بالمعرف لوصف لصيرورته مبتدأ ويتجه ان يقال تقدير التاخير فى ما ثبت ايضا لصيرورته مبتدأ
كما مر وهم قوله والاعلا توصيف الكلام اى وان لم يجب ان يكون الحضور مستفادا من
الحضور لوصف بل يكون فى تقدير التاخير فلا وجه لقول السكاكى اذ ذلك الوجه البعيد
لا يرتكب الا عند الضرورة والامر وروح فى حصول ملكة الحضور لصول اصلاحية الابتداء
بالمخصص بالوصف قوله اذا لم يصر له التخصص النوعى قد مر ان عند التخصص
النوعى اغنى يحتاج الى اعتبار التاخير فلا يعقل قوله ثم لا يمتنع ان يراد
بالحضور الحضور فى الجملة فاضل الحشى لقوله اذا قيل لكن يمكن ان يناقش فى الجواب
بما ذكره من متابعة الحضور بناء على قرره اما هو اذا اجرى الكلام على ظاهره ولما
كان طريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا يضاف فى امكان اعتبار الحضور وحسنه
قوله لكن ان العاقل اذا سمع جرير الكلب يجزم عند سماعه بان صاحبه الشرير فالفارما
نحن فيه اليس كذلك يعنى ان يكون طريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف فى تصحيح
كلام السكاكى قوله ثم قال وتقريب ما قدمناه اشارة الى اول الكلام الى ان ثم اداة على
الخلاف على الترتيب فى الاخبار قوله لما ذهبنا اليه من ان الحق معها اخرك عن قوله وتقديم
التقديم ليفيد الاختصاص بشرطه اخرك عن قوله وتقديم منع موانع الخ فلا حاجة لكلام قوله
فلم صاحت فى الجواب لعل السر فى عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف
اى انا رجل جاءنى وانت رجل مار ومرورى قايم قوله وكونها نحو زيد التصف وبه التصف
لان المعول هو حضور على السامع عند تسميته وهو الحاصل بقصيات السبق
فى مقام التعريف على الاضمر الى على والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب

هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فيجعل معمولا معه مصيرا الى المرجح الحمل
والمرجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان اية النور صريحة بان المفعول هو
المقدم بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تحقق معنى المفعول
عند فريقين معتدين احدهما كوفيون والثاني المفعول معنى عندهم مقدم بالنسبة
الاول الذي سماه هو مؤخر مقدم بالنسبة الى تابع له فعندنا اذا قلت جئت وزيدا
بالنصب كان معناه ان زيدا في الحين اصلا تابع له فيه ولو اريد المعية في الحين
قلت اما وزيد بالرفع كما مر واذا تقرر هذا فقول الاصل في المفعول فيما ليس غير
وهو التقدم على الفعل ثبوت الفعول وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو التعريف
وسنبينه بالغاية التي تتمة له كما مر ترك الاصل الحسي بادخل وسنبينه معمولا معه استقامة
ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع ظهر وجه النفع والمرجح فيه الحسي
الحسي تور ظهور فيما سماه عليه بالصورة الاسم فان قلت اسم الفاعل في جملة
والاعراب للفعل في نحو جاءني الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان
الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف اجري ان عليه
على الاسم المركب تور ولا عمل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم
اورد عليه انه ان اراد ما الذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء و
قائم مقام الفعل كما صرح به ابن الحاجب في نحو رجل قائما لا يدل على اقتران
بل الطلب الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم لا المركب الذي هو مع الضمير وسيجيء
غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور بالوصف هو قائم فقط وان
اراد مجموع قائم مع الضمير فهو غير مجرور لانه لا محل له فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث
المشابهة وترك الحكم والعجب بانا نعلم حقيقة ان الضمير في نحو زيد قائم هو قائم مع الضمير
وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن ما المانع

من الاعراب الجزء الاول ان يكون المجموع مبتدأ والوصف الى رجل قائم ابوه
هو المجموع بالاتفاق اسم الفاعل فالحكم الذي اجري على الجزء الاول لما ذكره
من وجه والثاني بان لم يعمل حمله عليه على شرحه للمفتاح وما ذكره ابتداء
مما ذكره محمد في ذكر المسند بالفعل من غير ان يسبق بحرف النفي او
الهمزة او هل والمعنى التحقيق ان الكلام ما استقل على المسند اصالة متصورة بالذات
والحكم بالاستقلال على المسند اصالة متحقق في اسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك الا اذا وقع
صلة للام فانه مع مرفوعه بالفعل عليه كون المسند اصالة وقع في مثل اقائم الزيدان
فانه كذلك كلام والا ما بعدها فليست المسند اصالة بل التثنية بالفعل للاستمرار
مع صفاته وقد يجاب على الوجه بانه يجوز تعليق الحكم والحكم يتعلق
بمجموع الاسباب متفرقة وفيه ما فيه لوسه وابقه في حكم الافراد كقوله عارف ابوه مفعولا متبوعا
الالف للاشباع فانه يجوز عارف ابوه ما يراد المبتدأ ثم ان النفع يكون المفعول عارف المسند الى ضمير وفاعله
الاول للاتباع نائبا من حصول الفاعل وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى ابتغوا
فانه امر بالعبادة لعدم ان العبادة ومن المفعول الاتباع ما بعده صدا وفي قوله اي عجل تعالوا
والمسند الى الضمير العائد المسند الى الظاهر اذا اريد عليه ما سبق لعارف
المسند الى الضمير ضمير عارف المسند الى الظاهر ذلك الظاهر لا كفى تور ولعله هو
اذ الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس كذلك بل هو مع غيره مورد المشبه بالفعل في عدم
ما قبل بل عرف اذا اسند الى الظاهر الذي لا يتثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه
كذلك اقول لم يقع فيه الكلام ولا ساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف
لفظا المسند الى الظاهر لا يتثنى لتثنية وجمعه لا فعل ولا معنى لجعل افراده لقرينة التثنية

قوله مثل وغيره والمراد بالنظير والشبيه نظير ما قبل الاستعارة في المفرد
والمراد بالذكر بالعلم ثم المجاز لنوع مثل وغيره بقرينة اختصاصها بالاضافة والالتباس
بها المذكور في الابهام على ما ذكره في كتب النحو واعلم ان اصل الخلاف
مثل وغيره جار لا مريد عليه لان قوله في آخر البحث والبيان مغن للتعريف عن
التعريف وقد بانت بما تأمل بحيث اذا قدر بكل للتعريف بما معنى معقول اذا اريد
غير الذي يحصل بالتعريف مثلا اذا اريد في معنى معين او غير قدري مريد او غير
مريد كان قوله عليه السلام التعريف محسوس هذه الامور تعلق بغير القدري لا بالقول بعدم
مريد او غير مريد حصل البعض لم يكن المدعى نفي التعريف وحصل الكفاية في رد
القول بعدم الى قوله لا اضيف يغرد اذا ادعى انه ليس عرشي مع بعضه باكر
قلت لرغبة السعي بعضي ابا بكر حصل التعريف بالبيانات التعريف والكفاية في اثبات
عدم البعض لم يضف اليه غيره هذا القدر يكفي لصحة اصل كلام الزاعم فتدبر
لزم الثبوت لذاته او الفعل فيه بالطريق الاول فان قلت اذا كان المراد ان من
كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الاتصاف عليه بالطريق
الاول غاية ما في الباب قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاتصاف
في اصل الصفة فان من اضيف اليه المثل ايضا كذلك بمعنى الاتصاف بمعنى
الفعل مثلا مثله شاركه في اصل الصفة مثلا لكن لما كان الصفة فيه اقوى في معنى
بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيه ضعف اليه مثل لعله مثل شبيه
كان اشتباه رتبة وجه الشبه في المشبه به اقوى ولكن ان تقول وجه الاولوية ان
المراد بالصفة هو الطريق البرهاني كما هو حكم الكنايات قوله غير مقدر الى ان
انسانا من القيد معتبر في جميع صور الكنايات بغير ملاك اذا قصدت نحو زيد
غير كريم بجود وسبب الالتباس ما ليس بغير معين لا يلزم اتصاف ما لم يطلب بالجواز

يكون المتصف بما يغاير المراد مكان الاعم الاكتفاء بذكره في الصورة الاولى
قوله بان يراد عمرك وغيرك انسان غير المخاطب مطلقا او غير عاقل يعني ليوجه
وجه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد
بالانسان معنى يفهم ان ذلك المعنى كمثل ان يكون مريدا او غير مريد واما اذا اريد به
المعنى صح التعريض في ملاك باعتبار ان ما صدق عليه معلوم المثل غير معلوم
فلزم الوجه حصل به خفاء واما في الغير فغير ظ قوله اي ما يساويه في اراده التعريض
فالمراد المثل يقصد بعبارتها امر مغاير لما اضيف هو البديل اريد به معنى لا يريد بكون
ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا ان ليس بيانا من التعريض على سبيل الكناية
فحينئذ في غير ذي بدء وتوجيه الكناية بغير ان يقال ان هذا القول ليس بيانا من التعريض على
سبيل الكناية بل هو على سبيل التعريض الا انه ليس بيانا من التعريض على سبيل الكناية
بل التوجيه على البعض الاسنيا وما ليس بيانا كذلك فعلى اصل عدم ارادة التعريض
يكون التوجيه على سبيل التعريض على سبيل الكناية قوله لا يتم ما سبق من التوجيه
يغرب قوله لا يتم ما سبق من التوجيه لكم سبحان الله الكناية على الله اتم
ما تكلم بما صدق في الصفات كقولك على سبيل التهكم فلان لعلا طول اعلامه وما تطلب
بما كسد اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير وسئل
وغير كسلان يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بما غير صوف ولا سنة كما في قولك ضربني
القاصر عريض الاظفار في الكناية عما لا ينبغي قوله وقد تقدم المسند اليه المسند الفعل
فعلا ويؤخر لافادة دلالة على العموم عطف على قوله لما سبق وقد تقدم المسند كصفة مثلا غير
الفعل واما لو تسلطا على الاثبات نحو ما زيد قائم ولا عمرو لم يتم المعطوف عليه فان قلت المعطوف
مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول السكاكي فكيف يعطف احدهما
على الآخر قلت معنى قبول عطف المعلوم من كلام السكاكي قوله زيد اي قبل

ورنما اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى جاعلك ... اما قال او من ذريتي ... في قوله وقد يقدم كتقدم ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما مر مثله ... من كلام الشيخ وكيف ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان يقال قد ... وترجح صريح الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل ... الشيخ بيانا لما في المفتاح الواضح ... فالتقديم يفيد عموم السلب يلزم ... كما ذكر في معناه الظاهر ان عموم السلب يستلزم سلب العموم كما هو الظاهر لكن ... يكون معناه نفي القيام عن جميع الافراد ظاهر العبارة ان قولنا يكون معناه ... انتفاء القيام لكنه رأى كلام المفتاح ثبت هذا المستدرك نفي الحكم عن كل فرد فرد ... اللازم ... قد يحكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا بمعنى المفعول ... قولنا معناه قد حكم بهذا النظر ان الحكم منفي ... هو عام للنفي والاثبات ... مفعول الباء محكوما به ... المستلزمة نفي الحكم عن الجميع ... رفع الايجاب الكلي ... كما يشير اليه قوله الى لا يخفى ان الحكم عن الجميع ... فلا يصح نفي ... مثل لا يحمل هذا الحسب الكل مع صدق ليس يحمل البعض ... قال اصل ان التقديم جعل الشيء ... فيجب وجوبا فوكل انسان لم تقم ... في العموم بطريق الاستغراق ... على العموم بطريق الخصوص بالبعض ... ان دخول الكل لم يلزم رجوع التأكيد ... على ما ذكره ... قال الدليل السابق لا يوجبه بل الحمل ... على نفي العموم ولا يفيد عدم الحمل ... على العموم وان قولك لم تقم انسان نفي عام فلو حمل ... على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم رجوع التأكيد على النافي ليس ... عدم الحمل ... على عموم النفي ولا يستلزم الحمل ... على نفي العموم بطريق الاستغراق ويمكن ان يجاب بان المحتمل كما ذكرتم امران احدهما ان يجعل كل واحد ... على البعض ... الحنفية والثاني جعلها صدر النفي والمدلول الخروج في الاول ... عموم النفي وفي الثاني ... نفي العموم بطريق الاستغراق اذ لا دلالة في النفي على الخصوص ... البعض في الاثبات

فعاد

سيد

قوله

فلا استغراق احدهما ... الآخر ... قوله واما افيد نفي العموم لا عموم النفي هذا ... مسموح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد سبق التقييد في مثله الى النفي فتفيد ... عموم النفي وان كنت ما غبرت والله لا اتحب كلا احمار قصورا ... نظائره ... وقد اجمل ... بيانا كما يفيد ايراد الموضوع قيدا ما قبله واشاره الى الحكم في الجملة على الافراد ... واحتمل ... ان يكون ضاكا ان لو لم يسم كتبها ... الطبيعة وهي التي ... حكم بها على الطبيعة كقولك الانسان نوع ... ومعناه ... ان يكون صفة الطبيعة ... فيفيد كون هذه الطبيعة بحسب الكلية اذا تحققت لم تتحقق الا ... وهو مجموع الامرين ... الفرق بين الاستغراق والجمع ... بانه ... فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف ... الاول فانه حكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي ... على الاعذب اصيب ... بها ... في ان كلا يفيد العموم ... سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور ... او بعضها كما تقدم ومما ذكرنا ظهر الجواب عن السؤال المذكور ... النكرة في سياق النفي ... عمت للعموم بنت كلية النفي ... ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى ... قوله ... كما ترى الموجبة سور الجزئية ... هذا بالنظر الى الاعذب والا فقد سبق ان النكرة المنفية ... قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة ... قوله كلمت ... فدت واخذت ... في الاثبات ... عما قال في الايضاح اي عدم انحصار السور ... مما ذكره النحوي ... سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ من ان النكرة ... وان لم تكن للعموم فوقوع عدم السور ... كيف وقد قال ايضا في الاستدراك واعلم ان ... وان كان في لغة العرب ... بدلا لا الف واللام في العهد ... ما يدل به على نفس الشمول ... ايضا فيما لا يكون موقع للالف واللام ... موقع كل لكن ثبت متقدم التابع حيث ثبت ... ان الالف واللام ... سور الكلية على تقدير ... افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير ... الخصوص او لا عند على الاحتمالين ... التعميم والتخصيص في جميع الاحوال في نفس السور ... على في نفس الاحوال مطلقا كما لا يخفى

يكون م

نفي

قوله وان كانت كلمة كل استدراكا فتم لعطف كلمة الى ان التابعيت اى قوله ان كانت
كل وحدها اعتبارنا وبل كل بالكلية والا فقد تعرض فى كتب النحو ان الاصل فى كل
المصدر الواقع اليه وتذكيره وان كان مضافا كسب ما يضاف اليه نحو وكل شئ احصيناه فى
الزبر وكل نفس ذائقة الموت واما قوله فكل اداة تتبعها الفعل المنفى بلا سواء
على ما وقع للاصطلاح من ان يستعمهم مثل لم يضرب ولا تضرب فعلا منفيا ولا ينظر
نظرا الى ان الواو قد تتبعها على مجرد عرف النفى والفعل المنفى لا على التابع فقط
فالاقرب ان يجعل ما فيه نظر لانه يقتضى بمثل ما اخذ كل الدراهم لا درهم لا معمول الفعل
المنفى مع انه داخل فى السوق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المثبت هو الذى
يدخل عليه حرف النفى بصريحه وهذا ليس كذلك قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه عدت
عوادى الرياح عما كانت تنتفى السفن والمروى رفع كل وجوز ان يجرى مجرى ما يعد
فعل يقصد نفيه والسفن يجتمع جمع سفينة قال فى الصحاح السفينة معروفة
والسفان صاحبها وفى القاموس سفنه يسفنه اى قشره وسفنه السفينة يعرفها
وهو الملاح والجمع سفائن وسفان وصاحبها سفانة وحرفة السفانة وهذا يفيد
ان ما توهم بعض الطلبة من ان العمارة فى البيت السفن بضم السين وكسر الفاء
وصاحب السفينة لبيكون استعمال اليه عندهم ليس بشئ لان صاحبها السفان
كما عرفت فى لف الدوار ثم ان الظاهر ان الفاء فى قوله فكل تفريعية وقدم التاكيد لان كلا
يصلح فيه الطعن لان الاصالة فى التاكيد ان يستعمل كثيرا والاستعمال فيما هو بصدد فى
اول الوهلة حسبما قالوا فى بيان عرض ما ان يستعمل كل فى ان تاكيد اكثر ما يحمل عليه
ارجع فتامل وتدبر قوله جعل الفعل منفيا لم اى لم يجعل منفيا فى الصورة
المذكورة اعنى فيما تقدم العموم مع مجموع حرف النفى والفعل الداخل عليه كما
دل عليه قوله لان المنفى حالا معدوم فلا يحتاج الى النفى ثم انه فى عدم جواز التقديم المذكور

المعمول

القبليين

فيما قبل ما صه

الاول صه

اصف وما ذكر فيه صدر الكلام حسب ما تبادر من صحت دخولها
على الاسم والفعل كما فى بعضها كذا فى لم ولن فانها لا يدخلان الا على الفعل صارا
كالجزء منه بتقديم ما فى حيزها عليها كما جاز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما
دخولها وان كانت كما فى الدخول على الفعلين الا انها عرف كثر تصرفهم فيها فكما
جعل فاصلا بينها بقى فوقك عرضى بلا ذنب وقولك عرضت عليك أن لا تضربنى
بعد ما بعده تامل واعلم ان الوجه الذى ذكره الشيخ انما يستقيم فيما لا عدم فيه اصلا
كما فى الدراهم ما اخذت فى الامثلة لا العدم ابدا ومثل ما كل الدراهم اخذت كما بينا لك
عليه وذلك لان المتبادر فى النحو استيعاب الاجزاء ثم اعلم ان الثانى المذكور من القسم
الاول لا الاول لان عرف النفى وان اعتد عليه فى الفعل الا ان مل فى كل فاصل تامل قوله
نظرا ما تحمد وصت لا يتبع فى النظر منى على ان قوله لا يتبع الا ثبت يراد به تقييد الكلية
لا يتبعه الطبع السليم والحق ما ذكرنا فى معنى اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة
على النفى العموم وسكوت البعض عن قبل دلالة المفهوم ومن ايضا ان العبرة عند عدم
التعارض والتعارض موجود فى الصورة المذكورة او قد دل الدليل على كرم عاتق
الاختيال اى التكبر والفخر على الناس بغير حق التكبر او على ان الله تعالى كتب على الكفار
الاثم الى الابد بحريم الزنا وبقى عنانا طلاق العتاق المولى اى الذى عتق كثير
العتق فى الحق والعاتق قليل فى الرأى والتمييز او حقير عند الناس قال الكرمانى
هذا العبارة هى العقد والعقات فحرر الشيخ انما اذا انتهى الكلام حسب كيف
على الاول الى ارجيه وجها الامر فيها ذكر وهذا الطبع يقتضى لفظ انا الدال على
تخصيص الاشارة المعينة لجزئية الحكم فى بعض الصور على ما بين العطف فتامل
قوله ان قدمت على النفى لفظ ايست زنة الى ان النفى المستفاد من لفظ الاستيعاب
الى التعيد اعنى الدخول فى حيز النفى فيفيد خلود النفى فى الكلام ابدا فلا يصح

لم تقدم كما مر الا يراد الاستفهام الدخول
فى حيز النفى فيفيد تأبيد النفى فى الكلام ابدا فلا يصح

ورد عم النفي على الاطلاق قوله لما قال له ذو اليدين وهو عمرو بن عبد ود وسمي بذلك
لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صلى احدى صلاتي العشي الظهر او العصر فسلم في الركعتين فقام ذو اليدين وقال
اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض
ذلك قد كان فاقبل النبي على القوم وفيهم ابو بكر وعمر فقال احق ما يقول ذو اليدين
فقالا نعم فقام عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو واستدل الحنفية
بوجهين الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن ليس بجواب [illegible]
عنه صلى الله عليه وآله والثاني ان الكلام مستقل [illegible] والجواب عن
الاول ان قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن [illegible] لم اشعر بشيء منهما الا [illegible]
لان النفي يستلزم عدم الشعور فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كما ذكر
الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره [illegible] وهو ان جواب
ذي اليدين بقوله بعض ذلك [illegible] ان الحديث [illegible]
[illegible] عارف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان مراده المعنى
المجازي لما اجاب [illegible] المعنى الحقيقي [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] صلى الله عليه وآله وسلم [illegible] الصدق
ذو اليدين [illegible] هو الجواب [illegible] ذكره الشارح في
شرح المشارق وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا ويمكن ان [illegible]
البحث بان [illegible] ذي اليدين [illegible] شيء منهما [illegible] ذلك
قد كان [illegible]
الكلام في الصلاة توفيقا بين الدلائل ثم الاحتجاج بالحديث [illegible] واحد
على ان الكلام [illegible] في الصلاة [illegible] لكن تأويله [illegible]

الحمد

المسند ما ذكرنا وان كان هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في
الصلاة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة
وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمران بن الحصين بطريق آخر [illegible] ذكر النووي ازم
في التهذيب انه اسلم في عام اسلم ابو هريرة قوله [illegible] من الذنوب اشارة الى ان
المراد من الذنب في قوله [illegible] هو الذنوب [illegible] المقام [illegible]
وما اسم جنس يقع على الكثير والقليل كذا ذكره السيرافي [illegible] قال العلامة [illegible]
[illegible] الحديث [illegible]
[illegible] فيما اذا لم يكن الفعل [illegible] لفظ [illegible] يدل على
[illegible] المذكور [illegible] زيد ضربت بالرفع
[illegible] الفاعل [illegible] وذلك [illegible]
عن سيبويه في قولك [illegible] يدل على [illegible] المذكور قوله
فلو كان النصب [illegible] العموم والرفع [illegible] اشارة الى ان الاحتجاج
[illegible] المدعى [illegible] المقول اذا [illegible] في جزء
[illegible] بالحديث [illegible]
[illegible] النصب [illegible] العموم على سبيل العموم
والرفع على سبيل القطع [illegible] النصب
[illegible] الرفع على الاحتمال [illegible] المعتبر
[illegible] قوله [illegible] ولقائل ان يقول انه يضطر الى الرفع
ويجب ان ما ذكره [illegible] الاكثر الاغلب وليس [illegible]
[illegible] والنفي لاحتمال
[illegible] الجزء [illegible]

كما مر في معنى اللب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل تارة كونه معمولا للعامل
لفظي فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشارح من شمول النفي كما دل السياق عليه
لما افاده وانت خبير بانه لو لم يدل الجر بالكاف على المدعى لما منع العامل
النصب ايضا مفيد الشمول النفي والعدول الى الرفع لفائدة ندرة وقوعه معمولا للعامل
لفظي قوله واعترض عليه ان الواجب ان يصير ايجابا جميع الضرورة الشعر
لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة في نحو اخر وليس بشيء لان قوله وحذف الخبر
من الجزاء يشمل الشعر وغيره الا تاكيدا اي لمعموله قوله صحيحا
البصريين ولو اعمل كسيبويه كان في البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وجوابا لا شرطا
والكوفيون كونها تاكيدا لكثرة حذوه نحو زيدا فاضربه اما اصيف اليه يوم اوان
الصبر حبس لم تحل اصيف مبالغة لان الفعل جار على غير من هو له كما تقرر في النحو
من عدم لزوم الابراز عند الامن واللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا او
كان المجرد لزوم بالجار استثنت على الاجراء او لا يوكد بكل الا ما استثنى على اجراء بعض
افرادها صفة او حكما كما مر في كتب النحو قوله او في حكم المقدم كما اذا حذف
وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز
في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكره اما الاولى فلانه
اذا ذكرت متاخرة لكن في حكم المقدم قوله على ما عليه وهو كونها غير معمولة للعامل
لفظي ظاهر قوله وهذا الذي ذكر يتنبه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المتعددة
على تاويل ما ذكر قوله بخلاف لفظ مبني على التغليب والا فذكر الحالات مع بيان
الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضافة من خلاف معنى لفظ قوله كقولهم اشتط
اي كقول العرب ابتدا من غير شيء ذكر لفظا او تقديرا فيما وضع المظهر
موضع المضمر بناء على وضع الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر

وضعا

ايضا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون مدعوا
الطرف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر قوله ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب اي جاء ثم للتراخي في التفسير بتباعده في المرتبة عن الابهام هذا او
ما ذكره بعض المحشين من ان المراد بالمدح والذم العاطفين في هذا الباب هو
الذي قلما يراد وان زيادة المبالغة والتفخيم ايضا هو الى اولا السوق للنفس
ايضا سرعت في فلسه قوله - والتزم تغييره بنكرة اي فان قلت في صحيح مسلم
عن جابر رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه ويبعث
اليه ايضا الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين امراته قال
فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التغيير المستفاد من الخصوص واين المخصوص
فقد يجاب بجواز ان يكون فاعل نعم ضمير استتر فيها يميز له بنكرة محذوفة وقد يقال
هذا التباين اي عدم فائدة او نعم شيطان وانت هو المخصوص بالمدح وتظيره في
حذف المميز قولهم من توضا يوم الجمعة ونعمت اي هي اي الرخصة اخذ ونعمت رخصة
كما ذكره بعض المحشين قوله ان حذف التمييز سماعي في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه
لو قيل نعم السلطان حسن لا قرينة للابس السلطان بالفاعل للمخصوص شرط الفاعل عليه
وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العاطفين معه مصدقا فان
الظاهر عدم لابس كرجل اول الامر للاضراب تخفي غير مشكور عن الاشخاص او ذمه فيه
بليغة فان قلت هذا الالتباس في قولنا نعم العبد حسب لا يعلم ان العبد فاعل
ام مخصوص بالمدح قلت الالتباس سوق الآية يدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب
عليه السلام وفي مثل كوزه وكما هو جوابه قوله خبر مبتدا المحذوف لانه لما تقدم
ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه نحو ما جاب بقولهم زيد وفيه وجه اخر ذكر
في عصره وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجه

ان الحذف باجراء الجد السبب لكن ان يناسب للتغيير هو الاول لانه اخر الى
كصدق الطبع باسم في جواب السوال عنه مع ان يعارض بان الجزء يحط الفايدة
فلا يناسب الحذف وايضا الجزء لا يحذف وجوبا الا اذا اسند شيء صريح به
او ضمن في الباب الاسنى بمعنى المسبب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى
المخصوص اراد كر الاحتمال لان الضمير قد يعاد الى متعقل معهود وعند كثرة استعماله
صرح به في موضع المدح فيكون مما نحن فيه قوله وذرعا سبعون ذراعا اي ذرعا
لهذا المصدر لا يخبر عنه بار سبعون ذراعا ومنع سيبويه كون التمييز للتاكيد بناء
على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم باب ذرعا مصدر بمعنى المفعول اي مذروعا
مذروعا بمعنى طولها سبعون ذراعا قوله وقولهم هو اوهي زيد عالم ظن وقد
كيف يصح زيد عالم او الشان عمرو قاعد مسلما مع انه لا عايد في الجملة الواقعة خبرا لقد
لان هذه الجملة هي حكم المبتدا اي الشان هذا الحكم او لان عامة العايد ان يربط
الخبر بالمبتدا لان الجملة حيث هي جملة مستقلة بالافادة فلم يوجد فيها رابط لم يربط
بالمبتدا وخبر ان هو المبتدا وعلى تقدير الحذف فلا حاجة الى الرابط وكذا الكلام
الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد صديقي وقوله عليه السلام
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله قوله مكان الشان او الحديث
يشير الى المذكر باعتبار الشان والمانيث باعتبار القصة قوله وقد تابعه
هذا الضمير ما قوله صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قولهم ان تلكم الحدى
والتقدير انه تلكم الحدى لا يلبق قوله وما سمع هو اي زيد عالم تعريض للمعترض
قال او هي زيد عالم وقد كاب عن هذا بان الذكير والتانيث امر وضعي سموا
ما استثنى من السماع وقوله لسر نجوته عنه فعل ماض قوله مقتضى سبيع سموات
اي يوصفين اي اعني خلق ابداعيا واتقن احكم والضمير في مقتضاهن

هم غير وسبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على لفظ وسبع سموات صاحبة
وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول هو العربي الفصيح قوله لعلكم ايتقبه في
ذهنك مع ان علت على لا تحصل التكلي الى اصل ضمير الشان اي حوكل الشان الى
علام غير الزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع لهم من الغير مفهوم المطلق
كخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم الا ان لم يرجعا في ذهن المتكلم والمان ذلك المرجع
موجودا او غيره فلا يلزم من نفس هذا الضمير ذلك المرجع فيكون اعم تناولا لام الشان
وايضا سلم تحصل فيه غفلة لكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجدك المبتدا
ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعم وقوله فجدك مبتدا ثان والكاف ضمير
ابو موسى والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول والفاء زايدة والاصل
ابو موسى فجدك جد وانما زيدت الفاء في الخبر لما كانت الجملة الاسمية مطلقا
بمنزلة الشرط فوجد ان يجامعه جواز زيادة تاي البدل فلم الطرفة على مشاهد والمخصوص
بالمدح محذوف على لحظ قولك نعم العبد اي نعم جدا هو وهذا اولى لسيبويه بخلاف
مقتضى المخصوص مع التردد في موضع الغاير قوله اما ترى ان قتل الاصنام ابدا
وخبر ان ينبغي ان يكون هي جملة الكلام لان السامع اذا سمع خبر ان لم يعلم
هل ان ما تقدم كمتا او تقديرا ولا ينظر ما تعقب الخبر واعلم ان قوله لا لعلمي انما
يراد اجعل التعليل اعني ليتمكن تعليل الوضع الظاهر موضع المظهر عيادكن وانما
صح الاول لان صرف التعليل الى الواقعة هو الوجه واما اذا اكتفت وجعل تعليلا
لقوله وقولهم هو اوهي زيد عالم فلا وجه له وهذا قوله اذا السامع لم يسمع
التقدير ما قبل لام ذلك بل اذا ان يجعل بعد نافي والغرض فيما علم ان فيه خيرا
والمعنى انه لاي شيء لكم استهانة وضوع امره حقه واد عاؤه كقولك للمطيع
انت صدر بيت تجره وسنا الكوم قلايد ونطاف وبعده والطوق ما ليس
للحمام عمدته وظبا وجبرا الطواف وسمي العيب لان فعلك يشقل عليك

هو الحكم مع ان صدر استهلاله اخبار للوصل مجرى الوقف كذا في شرح تلخيص الجامع
اما العاصي انا ك او رد عليك في حق العبادة ان يقول اماك لان العاصي حالان
بدلا كان هو المتكلم بالصيغة ليكون امرا مع مخبر اجيب بان المقصد الاخبار عن نسبة
والمكان العاصي مجازا عن المتكلم او رد محمر المتكلم ميلا الى الملفوظ ويجوز ان يكون
العاصي بدلا اذ هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب
مستدلين بلزوم التعمية البدل من المبدل منه كما سبق الجواب لكن دليلهم
معقوض بما جوزوه من ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب ولكن الفرق
باللام العهدي من العهد مطلق تدبر ح ـ وفيه ايضا نظر وقد مر ما فيه فتذكر
بان المقصد في هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي في قولك انا العاصي
ايضا يمكن هذا الوصف المقصد الاظهر ان يقال وفيه نظر ح ـ وصفه ايضا ح ـ
كما يناسب كان انا او غيري كما سلف في الرسول ومن موصوفة في محل النصب
خبر لكان بنا والعاصي بالجر وفي كان ضمير مستتر راجع الى من باعتبار لفظه
خلافا لـ وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي فلا نسلم على القياس ولو قيل كان تامة
وفاعله راجع الى من رجع اليه ما ذكر وانا جر مبتدأ لا محذوف اي موانا او غيري او
متعلقة على ان يكون من قبيل استعانة غير المرفوع للمنصوب كما سيعلم مجرورة
في ما ان كانت لو والنصف اسم من الانصاف لو هذا على نقل الكلام لو هذا
التغيير معروف به في كلام السلاكي ولولاه لامكن جعل الكاف زائدة مطلق النقل وهذا
للمتباع لو في العبارة او في متباع لان معناه للعدان النقل عن الحكاية الى الغيبة
لا يختص بهذا القول راجع النقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا ح ـ مذهب
الى متماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان بمعنى سرقة وهو الالتفات والتوقف
ظ لو وبهذا يشير كلام المصنف اي بالنظر المذكور ووجه الاشعار

حديد ح

ـ قال في حواشي سواله اورده لانه لا يمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف
مقتضى الظاهر التعبير لو عند من يشعر بالحصار عند الجمهور كما سيصرح به ايضا
قوله ـ نظر بل الظاهر النظر بالنسبة الى الايراد والاحداث من ظهر عليه اذا اورد
ايرادا الجديد ما يترتب الثواب اذا علمت فيه بالعهد طريا كان او لا والقديم بالعكس
وكذا السر قوله ما اتاريد وانت عمرو والحسن رجال صل تعد نظر الدم انما والمنع
فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار عني عني لا تعبير عن شيء واحد بلفظين مختلفين
قال قوله ـ لحن اللذون حسنوا الضعا اقي ولوم التخيل قارة على ما الهيت
صفيل قال ابن مالك في شرح التسهيل اعرب الذين في لغة طي مشهور يقولون
قبض اللذون اسنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا قال قلت ما الشتري في
قوله اللذون عاهدت اللغ يكتب بالياء لمخالفته في لغة من الزمه الياء وفي جميع الحالات
قلت الشتري فيه لوان حالة بنائه يشبه بالحرف واللام المعرف على قول
وبنائه على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاشبه واحد من ظهر في
حالة البناء وكيلا يرى حرف المعرف او يشبهها بانما او يشبهه بالحرف و
تقديرا وحالة الاعراب لان كسبة الحرف حرف التي تم الظ ان الصبا حا تصبح الجزء
من صبحا كما كيد من صبح اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد للاتيان المطلق بقرينة
المقام منصوبة على الوجهين على الظرفية ولعمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لفعل
من قبيل انبت نباتا وتبتل بتبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم و
الضمير للعدوان اعاده صباحا في ذلك اليوم على العدو والملحوظ صيغة المبالغة
اي كثيرا الاتي كالمكثار ما يكثر الترادف او التداخل ح ـ بعد التعبير عنه بطريق
اخر اي بالنسبة الى الطريق الاصلي المتقدم على الالتفات لو ـ وما سبق الى بعض

الاوجه لما قدمنا ان الاسم المظهر لحق الغيبة فلا يعتبر في التعبير عن الحضور
في الآية ولعل المتوهم في كلامه خلاف المظهر وان كان للغيبة الا ان الغيبة
تأمل قوله انا الذي سميتني اي جعلته اسما لعلي عليه السلام والمعنى انك
وكانت فاطمة بنت اسد ملاذا ولدته والوالب غايب عصمة اسدا باسمه
فلما قدم الوالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا الطراز الكبلم كيف
كيف يستدبره والمستدبره صلع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند العرب حتى
قال الطائي في فيك لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح
لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب بالتبع على جانب الحضور
سيجيء في قوله قل وانتم تجهلون على انه لو ورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان التقبيح
لا لعلة في وجوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة
او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو كان في اسناد ما ذكر فيما قاله وقع كما
هو الحاصل فتأمل قوله تعالى وليلك الاجابات لاولاء الغيبة مع مرشد الى
والليلي الغالي من الهم والحزن والرواء الهوم وله حال من ليله اذا لاقى ليلة
والنهار والذي جاء بالليل ايه والوالد الكسوة كنيته كقولك اتى بالشريف للمعنى وبالر
سيجيء ذلك الخ منه فصل قوله ليلك تجريد خلافا لبعضهم التفات والصحيح ان
بينهما كما اشار اليه السكاكي ولكن في ورود ان تجريد على مصاحبة المعنى
للمعنى من غير ترتب عليه ما قصد من المبالغة في الوصف نوع ارادة الالتفات
على اتحاد المعنى لتحصيل ما ذكر به من ارادة الخطاب في صورة اخرى غير مال محمد
ويؤيده ذلك ما علله الفاضل اليمني من ان ربانا على وابن حيي وابن الاثير حكموا بانه
ليلك تجريد وليس بالتفات والصواب ان ليلك ان جعل محلا للالتفات لم يكن تجريدا
وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل الحسني في حواشي الكشاف وفي

لتعلقه

ما ذكره بحث لاحتمال ان يكون مقام الالتفات لاستلزام فيه سوق التعبير
بطريق الخبر كما هو حقه المراد ومنع ظهور هذا الاحتمال لخفي التأييد كما لا يخفى
على المنصف قوله او بتأويل الالتفات ذلك اي في لعلك ذلك ويرد على الوجهين بان
ايتاء ما ذكر من كلام الكشاف في توزيع الالتفات على الآيات قوله بل هو خطاب لمن
يتأتى الكلام منه فان مت لو كان كذلك لوجب في قوله لعلهم تذكرون ان يلتفت ايضا الى
من ذكر ذلك الذي فات ما ذكرناه في الجواب على سبيل الاحتمال وتكفي ذلك قيدا فلا
يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل بعيد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون
الخطاب في ذلك لمن يتأتى الكلام لا لمن خاطب الاول والاتيان ذلكم وفيه بحث اذ يلزم
منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيجيء في بحث الغيبة
مطلقا ان هذا قبيح ظاهرا ما ذكره في الجواب ان المراد الكاف في اولئك من اولئك حتى
يلزم الا سقوط لا لمجرد عطفها على حذف واحد وان كان الخ طب بما لا اصله
ثم عفوا عنكم من بعد ذلك تمام كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد
الذي طبون لا كل ان المتكلم بهذا الكلام يعني ومالي لا اعبد وهو حينئذ
اصل الذي وكان من اولياء الله تعالى طلب الزاد ومالي لا اعبد لا ارى مفهومه
على ما اراد ومالكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام في معرض المناصحة لنفسه
وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة الخصوصية
بوقوع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام الى طبون
قوله وهذا الخطاب مثل المتكلم في قولنا جاءني رجل في معنى ان كلا منهما تعبير موافق
لاصل المقصود من عبارة الخبر المذكور هو المتكلم وقوله حاشا لله يوسف والرفع
قصد به رجوعه الى ما تقدم من قوله طبون حتى لهم على عبارة الغلام وقوله و

والیہ رجوع ہو اتی ہذا المقصد لکن من حیث کون کل منہا تغییرا لاسلوب الذی
یکون کالخلاف لمقتضی الظاہر التحقیق ہو ۔ وقد قطع الکلام بانہ وارد الضمیر راجع الی
قولہ من بناء علیانی ہو ۔ فصل لربک وانحر بعکس الالتفات فی الآیۃ ان فی الکلام
حذفا ای فصل الامور لربک حیث یستحق العبادۃ وفیہ ازالۃ الاشتمال بعد الا
قولہ انا اعطیناک الکوثر خبرا فی افادۃ الاعتناء بشانہ لعظمۃ وابہۃ
انا نعطی الجمع کما یعطی الواحد المعظم فلما التفت لقولہ فصل لربک ان عدو
الاعتلال ہو ۔ ولم کن ما یناسب ان یطلب فی الکلام القدیم فصل ای فی الصور العلمیۃ
من الاسم الظاہر فجاء فی القرآن للواحد کما جاء فی قولہ فنادتہ الملائکۃ مع ان
المنادی کان جبریل وحدہ وانما نظر لان الجمع المحلی باللام ینسلخ عنہ معنی ہذا الجمع
معنی الجنسیۃ فیکون مفردا فی المعنی فلا کلام فیہ نعم الکلام القدیم کلام البلغاء من العرب
المتدربین لا القرآن المجید دلیل ما بعدہ ہو ۔ واما ہو استعمال المولدین فلان قلت
فقد جاء مثل ذلک فی القرآن المجید قلت قال الزمخشری قاتل ما بہا النبی او اعلم ان الله
فکیف تسلیم ہذا الحصر فی قولہ واما ہو استعمال المولدین وحمله علی الاغلبی لا یدفع
لزوم کون القرآن واردا علی اسلوب المولدین ولو فی بعض المواضع ولا یلتزمہ
منہ ۔ ادنی فکہ قلت ہو من باب مقتضی الظاہر علی الغائب ای اذا طلقت امت
وانت واحد فعلی المناداۃ ثم الخطاب بالجمع لان امام امتہ فنداؤہ کندائہم او
لان الکلام معہ والکل تبع لہ کما یکتب ویؤمر صاحب الکتاب والقاضی فورا
فی فور نفاذ فان لم یستجیبوا کلہم فاعلم ان یکون الجمع لتعظیم رسول الله صلی الله علیہ وآلہ
وسلم واستشہد لہ الزمخشری بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواکم ودکر
القاضی فی قولہ تعالی وانعام وما یطعمون ان خبر یسطرون راجع الی القلم والجمع لتعظیم
ان المراد بالعلم العلم الذی خط اللوح فقد وقع کلا الامرین فی القرآن المجید وحمله علی اسلوب

الحرام

والیہ رجوع ہو اتی ہذا المقصد لکن من حیث کون کل منہا تغییرا لاسلوب الذی
یکون کالخلاف لمقتضی الظاہر التحقیق ہو ۔ وقد قطع الکلام بانہ وارد الضمیر راجع الی
قولہ من بناء علیانی ہو ۔ فصل لربک وانحر بعکس الالتفات فی الآیۃ ان فی الکلام
حذفا ای فصل الامور لربک حیث یستحق العبادۃ وفیہ ازالۃ الاشتمال بعد الا
قولہ انا اعطیناک الکوثر خبرا فی افادۃ الاعتناء بشانہ لعظمۃ وابہۃ
انا نعطی الجمع کما یعطی الواحد المعظم فلما التفت لقولہ فصل لربک ان عدو
الاعتلال ہو ۔ ولم کن ما یناسب ان یطلب فی الکلام القدیم فصل ای فی الصور العلمیۃ
من الاسم الظاہر فجاء فی القرآن للواحد کما جاء فی قولہ فنادتہ الملائکۃ مع ان
المنادی کان جبریل وحدہ وانما نظر لان الجمع المحلی باللام ینسلخ عنہ معنی ہذا الجمع
معنی الجنسیۃ فیکون مفردا فی المعنی فلا کلام فیہ نعم الکلام القدیم کلام البلغاء من العرب
المتدربین لا القرآن المجید دلیل ما بعدہ ہو ۔ واما ہو استعمال المولدین فلان قلت
فقد جاء مثل ذلک فی القرآن المجید قلت قال الزمخشری قاتل ما بہا النبی او اعلم ان الله
فکیف تسلیم ہذا الحصر فی قولہ واما ہو استعمال المولدین وحمله علی الاغلبی لا یدفع
لزوم کون القرآن واردا علی اسلوب المولدین ولو فی بعض المواضع ولا یلتزمہ
منہ ۔ ادنی فکہ قلت ہو من باب مقتضی الظاہر علی الغائب ای اذا طلقت امت
وانت واحد فعلی المناداۃ ثم الخطاب بالجمع لان امام امتہ فنداؤہ کندائہم او
لان الکلام معہ والکل تبع لہ کما یکتب ویؤمر صاحب الکتاب والقاضی فورا
فی فور نفاذ فان لم یستجیبوا کلہم فاعلم ان یکون الجمع لتعظیم رسول الله صلی الله علیہ وآلہ
وسلم واستشہد لہ الزمخشری بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواکم ودکر
القاضی فی قولہ تعالی وانعام وما یطعمون ان خبر یسطرون راجع الی القلم والجمع لتعظیم
ان المراد بالعلم العلم الذی خط اللوح فقد وقع کلا الامرین فی القرآن المجید وحمله علی اسلوب

الورس بعید کل البعد لا یلزمہ ما قیل علی ان الطان البت الذی ذکرہ العلامۃ
فی موقع الاستبعاد من کلام القوم وکیف یصح قولہ ان لم یکن ہو فتامل ہو ۔
فی کل لعت یقال علی ما قبلہ اذا ذہب بہ فی کل شئی والباء للتعدیۃ والطرب خفۃ
تعری الانسان لشدۃ سرور او حزن یعید تصغیر بعد للتقریب وہو ظرف طرف
او عدوان او حین علی الروایتین سلامۃ بعید واشار بتغییر بعد الی الباب
وعدوان منسوب الی عدوان حی من قیس عیلان ہو ۔ ای کونہ بعید الباب وہو کون عدوان
منسوبا فی سنی واحد علی الابدال وانما کان الخطاب فی طی تلک الخطبۃ علی لیلی
اذا ذہب بک لیلی حتی یکون فی قولہ تکلمنی لیلی التفات من الخطاب الی الغیبۃ لا تخالف
الاستعمال الشائع وہو ظاہر علمہ ثم الطان یکون الخطاب فی طی تلک مقصورۃ لانہ وان
کان فی الاصل بمعنی ظن وہو ظاہر علمہ ثم الطان یکون الخطاب فی طی تلک مقصورۃ لانہ وان
کان فی الاصل بمعنی ظن وہو ظاہر علمہ ثم الطان یکون الخطاب فی طی تلک مقصورۃ لانہ وان
فی ہذا بالعلم لان الخطاب لیس للعلم النفس علی ما لوحہ والبابیت انما ہو فی
قال الی وہو مضطر بالنفہ فقول القاضی فی قولہ تعالی رای الشمس بازغۃ قال ہذا
ربی ان ذکر المبتدا یعنی ہذا الجزئی ہو فی محل نظر اذ لا مقتضی لتعیین
المشار الیہ حتی یحتاج الی جعل التذکیر بالنظر الی الخبر فان الاستناد الی ذات الشمس
والتانیث انما ہو فی لفظہا ولو اتفاقا کما ہو فی لفظ العظم والجواب ان یقال اذا استشار
السری بحسب اطلاق لفظ موضوع علیہ بلاحظ ذلک الشی فی ضمن ہذا اللفظ فیصدق انہ
مستشار بنت فی الحال ہو ۔ ای ہو ضمیر الشان والقصۃ فیکون ہو مبتدا وہذا خبرہ
فلا وجہ لما اختاروہ صاحب الکشاف الی توجیہ تذکیر اسم الاشارۃ فی قولہ جوابہ ہو
ذلک الکلام ہو ۔ مع کونہ آیۃ الی وقت السورۃ بما فیہا من الکتاب والی ما ذکرنا
اشار السریف فی شرح الکشاف فاندفع الایراد المذکور علی القاضی ظہر ان یکون
الالتفات فی طی تلک ہو ۔ او ہو ای خطاب للمخاطب قیل اعتبار الالتفات فیما

يكلفني بالنظر الى انك لا تحامي اعتباره بالنظر الى الغلب المذكور اذ من شرائط
صحة الرد عليه الفاد وهو معدوم هنا لانه لما اعتبر خطاب التعجيز في تكليفي لم يكن
هذا الكلام مما يسبوب طي انك اذا كان التقدير حينئذ تكلفك على ان يكون الخطاب في
تكلف وفي الكافيا تنفس من ممتنع واجيب بان الشرط صحة ايراده على الخلو
وهنا يمكن ذلك على تقدير رجوع التفات التعجيز الى اصله وان لم يمكن بعد ذكرهم
قوله وقد يشرط وليها حذف عليه الخ يكلفني وصلها والى ان انه قد قربها اوهم
قريبا عليه عرف المخاطب والمخاطب مع الغلب يعني الامر العظيم قوله حتى اذا كنت في
العلك الآية قابلة الالتفات في قوله وجريين بهم الخ فان انه لما كان انه لما عدد عليهم
غيرهم وتعجبهم منها وخطابهم بذكر عليهم قوله والمعنى الذي ارسل الرياح ان يكون عليها
الالتفات في صقاه العظيم لان فضل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة العظيم
اذ لم يتعرض في كلام الله صيغة الجمع في الاجانب للمعظم حتى يأتي هذا الخطاب
من غير الالتفات بان يقول فصفوه قوله ان يكون الخ طبق الكلام اي من على الله الكلام
فيتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام خروج عن مقتضى الظاهر او لا وانما يلتفت
السابع في ان الالتفات ارجح مذاهب وجنة الفضل ان لا يأتي الا اذا ليس طريق
فيه سوى التعبير بطريق آخر لان مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما في
الاول لا يجوز الا ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد او لا الاول مذهب ابن
الحاجب والثاني لا يجوز الا ان يشترط كون الى طبق من التعبيرين واحدا من الاولين
مذهب عبد القاهر وابن الحاجب قوله ومن عدة الخليفة بالجر والى متعلق
بالجر والمعدد المفسر ما بعده او بالنصب بتقدير الباء زائدة كما سبق عليه قوله لتقدم
وما ادت عليها بشر اي شق بالفور بالعقد عند الخليفة والحادي في قوله
يا فداك محذوف اي يا خليفة والسيب العطاء او الريح الباردة قوله اراد

ايك ذوات في العطاء قوله فهذا اخص من تعبير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره
الجمهور ضم آخر اعني دعوة الى طب والفائدة الجملة التي ذكرها الجمهور لا اول على
اعتبارهم هذا القيد لان الى طب الاول اذا لم يكن سامعا لكن حالات المتكلم
الذي لم يعهد الالتفات ولان كان سامعا لكن تلك العادة لوضع التابع
الخاص فيها والمعول الذي فيما سبق غير مأخوذ فيه الى طب ليفيد لنظر بل لمناسبة بالنظر
الى الاعم الاغلب قوله على بيت جرنكم البيت اول ابيات كتابه ان حسبوا كما ينبغي
بعاسيل الرحال هلوك مثل سرحوبكم الكناية التي توضع فيها الهنالي ويسمى
الجلد الذي يوضع على وسط يجاي له بالفارسية ترك كش والعسل الاول السهام والثاني جمع من
عسل واتبا له بمعنى الفضل وقد يقال بالهم فعو سبيل والجمع سبل والهلوك مصدر
هلك كالدخول بمعنى العامل والالوك بمعنى الرسالة قوله وذهق الباطل اي
وجب ولا ريب فقد ذهبت وفرغت قوله صرف الله قلوبهم الاية واردة في
حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله
قلوبهم بتنبيههم على الصرف وسلوك سبيل خلاف تفصيل للحاصل قوله فقسم الفقر الخ
قوله كسر الشيء بين والفقم بالفاء كسره من غير ان يبين قوله بني كان الخ المراد
الدهر الكثير على ما فوت ذلك اليوم والعفاء دعاء بالهلاك اي تمحق اي تحمل والمراد بالعارض الاسنان
ما عدا الثنايا والثنايا بيت من العارض قاله الجوهري وقال ابن السكيت العارض
الناب الفرس الذي يليه وقال بعضهم بين الثنايا الى الفرس قوله والثاني ان
يكون في العرق بين المعنيين ان يكون المذكور احدهما فقط ليس بشرط في الثاني كما في
الاول وان ان لزم قوله لعنا من كلام سابق شرط في الثاني دون الاول قوله
فلا عرف بيد والست هرمت الشيء هرما اذا قطعته ومرمت الرجل اذا قطعت
كلامه والاسم الفرم بالفم ايضا اي كذبه او اخذ ما قد يسبق لان التعبير اذا كان

مكسورة اللام بكون بمعنى الاجل اذا كانت ما قصد بكون بمعنى الذى ويرد بمعنى
كخط بين قوله للاصفاء اليه متعلق بالايقاظ بين تضمين الى وانتصاب
الاصغاء بالتمام وايثار الايقاظ له استعارة تمكينية وتخييلية ويجوز ان يكون
حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون اللام لام الاجل اى الذى
لاجل الاصغاء اليه تم هذه الغاية العلمية التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء
كان مذهب السكاكى او الجمهور لا يطلق عليه ما ذكره بل يكون السامع غير حاضر البال
عن علة التعليق عند الخطاب والايقاظ والاصغاء فلو ذكر سبحانه لهم فى صفة نعلم
فيها لكان انسب وتصديق المراد ان الكلام الالتفاتى ايجاد قصد الى ان يتقدم
هذه الايقاظ بالنظر اليه بقصد مع قطع النظر عن الموانع الذى فيه فليتفهم قوله وقد يخص
موافقة على راى الجمهور لانه متعدد وقد للتحقيق والباء فى بطابق زائدة على المفعول
قوله عاطرق الاتساع وجواز تعدى الظرف مجرى المفعول به كقولهم يوما
سهدناه سليما وعامرا وفى شرح الكشاف للمطرز ليت شعرى لم يحمل
عنه للاصغاء حقيقة يعنى فى كثير من الاوقات قلت لعل غرض المطرز ان قولك ملك
ملك الدرهم وصاحب الزمان ابلغ من قولك ملك فى الدرهم وصاحب فى الزمان وهذا
قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم حتى لو كان قال مالك لم يكن
الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باجماع اهل الاصول على ان الامر على المعهود والتاكيد كل
ما يصدق على ذلك المعهود على ان فيه قوت الاصغاء المطلوب قوله بانواع النعم
الدينوية والاخروية الظاهر حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدينوية والرحيم على المنعم
بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع
فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل ما دخل الدنيا ورحيم بها لان رحيم المؤمن والكافر
وبارحيم الاخرة لا يشاركه المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيجعل الرحمن

على المنعم بالنعم الاخروية لانها كاملة جسام والمنعم الاخروى يحقق بالمنة
اليها قوله اى عدلك الغير الطائى بقرائن خلاف مراده الذى مال الى جانب الطغى
لا يصدق على خلاف مراده الغير يعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثرى
يفسر اصل القضية ان القبعثرى الذى كان جاريا فى بستان مع جماعة الاذكياء
من الادباء وكان الاوان اوان الصيف فدخل الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود
وجهه واقطع عنقه واستقنى من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده
فقال القبعثرى اردت بذلك الصيف ثم قال له الحجاج لاحملنك الى اضر القبعثرة فانظر
لى ذكاء القبعثرى فقد سخر الحجاج بعبده الاسلوب حتى كاد ان يزعم ضربته واحسن
البديهة بحيث ان قلت كان ما لمناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملنك الادهم
عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقدير
امر وضعى ليقال حمل على الادهم اى قيده ولو سلم فليكن من قبيل الغلب كما استقر
قوله قيد بالمركب عما فى طريق الاستفادة قوله من الاصفاد وهو ما
الصفد بالتحريك هو العطاء قوله يصفده اى قيده من الصفاد بالكسر
وهو ما يوثق به قوله الاولى حالا من العدم اجيب بجواب ما يقال فى العدم الطارئ
فيما يأتى قوله سألوا عن السبب روى فى الكشاف وغيره ان السائل
انسان وما سأله من عمل وتعلب من غنم الانصارى والانسان اعم مما يطلق
عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سألوا فاعط الجمع قوله حيث قالوا اما بال
الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب دون الحكمة خفى وجه الخلل
اليه فى شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله
تعالى سبق القلم والحق ان باعتبار كونها عائدا الطرف العمل والافعال العباد
معللة بمعللة بالاغراض عندنا قوله والجواب فتفريع واما الاية التى

وقع فيما فصحق فلا يكون فيها اليوم يلائم ملك الآية ولبغ في اعتبار تصحق
وقد علم ارادة تحدد التعبيل لا على انه حيث اقتران ولذا لم يبن كقوله تعالى
كقوله ان الذين لواقع اي الجزاء الى اصل ... وقع يكون معنى لواقع ليقع قبل
هذا غير مستقيم لان اللام كفى المضارع للحال والطور وفي جعله للاستقبال
والجواب بعد تسليم ان المتحقق المذكور هو مذهب البصرة ما ذكر في الكشف النحو
ان اللام ربما يكون لتجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم ...
قلت نعم ولكن فيها معنى الدلالة على ان الوصف ... كانت ... الجواب في اصل الامر
هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله فالكلام بعد محل نظر بان بين ما سبق
بينهما تنافي الاستقبال بقوله نعم فتجرد المغايرة بينهما وبين الفعل في الدلالة
على الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظ ماض خلاف مقتضى الظ
كما لا يخفى بعد ايراد ما ذكره قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول قد يراد
بهما النسبة المغيرة لهما بان تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موصوفا عارضا
الحال اعلم ان للحال تعريفين للفعل فرد اعمك واجب بانه كثيرا الاستعمال
جارية مجرى الوضع كجامع التبادر فيغير عن المبادر بالحضور ويجيء بالمجاز تحرز
اخرى بان ربما ... الى آخره فان الاستعمال المجازي ليس اصل الوضع لان ... لكن
بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا يجامعي والمضي ويعامل بتبع بعد
لمعنى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا محصل له الا ان كان اعتبار
بالقيد به ولكن لا يفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا فانه قد صرح صاحب
المفتاح بكونه الاخراج لا على مقتضى الظاهر قبل الكتابة على ما سبق فكيف يقع قوله
اسم الفاعل والمفعول فيعامل بتبع مجاز والى آخر تقسيم الكتابة اجيب بعد تسليم حصره
فيهما بان المقصود بيان انه لو عامل بتبع فيراد موضوع له فتصوره فيجاز يراد به ما

يتحقق

متعلق التقدير للموضوع له
لا الجزئية ولا الكلي ما فيه من
التكلف وقد يقال اعتبار
زمان الى آخره

جاز وظهر ... الحال في الذي اريد بها كما ... ترك الطي المجازي والكنائي في
كونها غير موضوع لها فتامل وسوان عانة ... من جواب ... كون اسم
الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بعد التقدير لكون الاصلة المذكورة
منافية مقتضى الظاهر على المصطلح عدم لان كل مجاز كذلك وليس بجا قوله
وكذا الحال عند الاكثرين وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين
وبين حقيقة والمذهب الشافعية واختاره عبد القاهر والبوهاشم وقيل ان
كان الفعل مما لكن عبارة فيما لم يكن كذلك فحقيقة والا فمجاز ... الغائب
منافية الباب اذا وقعت ظاهرة باطنا وباطنة ظاهرا ... ما هو هنا او في موقع
الابتداء نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كونها مبتدا نكرة او مخصصة سواء
كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان كونها الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام
الفرد ولما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في ... لوكه
وكم في كم مالك مبتدا ما بعدها خبرها وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه
الشيخ في شرح المفتاح وهو انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدا وابوك خبره
مسلم بان قلت قد ورد ذلك في الجواب كقوله نعم ان اول مبتدا وصح لكان
للمذكور كقولك مررت برجل افضل منه ابوه قال سيبويه على ان الافضل مبتدا
ابوه خبره قلت لنا ان نحمله ايضا على باب التقديم والكلام فيما هو جار على الاصل تبع
مالك وصوابه اذا جوز كون المبتدا نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح
به الشيخ في شرح المفتاح وفي كتب كثير المسند منه هذا الكتاب على ما سيجيء لم يوجد
وايضا من جملة الدليل على اعتبار التقديم قوله الذي كان اكثر ان يكون محله استفهاميا مع
انه صرح كعادته الامام الاان في المرادية واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو
في حد ذاته يكون المبتدا نفس الاسم المتضمن للاستفهام لا شيء لا في كل محله استفهاميا

قوله قبل التفرق البيت للمعطل عمرو بن سليم الشمالي من قصيدة يمدح بها الحارث الكلابي وقد كان كثير الوفادة واعطاه مالا وزاده رغبة من الابل والالاف في ضباء للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صعيرة للمدوح وقوله للوداع بعد بمعناه اي موقع الوداع في الصلة التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الوعد بان لا يكون وداع وفراق ثم بين المعروف عليه بقوله اما قال جماعة الخ لان المعروف عليه قد لا يكون ذا ذكر كما اذا كان بالعرض على الحاري الخ فحينئذ لا يتأتى بالمعروف الذي هو معروف عليه لا معنى له تأمل واعلم ان الكوفيين عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قولهم جاءت ضم الجمرة والكسائي والفرخشري في كتاب التذكير ليعقوب بن اسحق السكيت ان الكسر للمكان المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال ابن الاقليلي وهو صحيح وافتاره ابو حيان قوله ملك الاملاك معدول للبيت الاول السند ويؤيده ان جرير اوله فالملك الاملاك معدوم وقيل اول اسم رجل نسابة كان يقول لمن جاء ملك لا تأتي الا بموت حول باداة البيت لتضمنه معنى شرف او فضيلة لان هذا هو الذي كان يسمع الاذ فيا وما بعده عون وقد ذهب فارغ ما شئت وفي حواشي المطول للخفاجي البطي مثل في الضعف والحاسل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لغة لكن الاستعمال بالاعالي ولمع اللوم واتقاد النار وعاد العبد مثل اي قيس وسيق مع الطفاوي الغبار على اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والبي بكسر الموحدة جمع كعب الجيم الاصل وعاد بمعنى صار واما قيس فيحتمل ان اراد به ابا قابوس وهو نعمان المنذر ملك الحيرة لكن صغر الصاف اليه تصغير التحقير وقيل اراد الجبل الذي حكم سرقها الله تعالى والطفاوي بالجيم وهو الجبين من الرجال وغيرهم تعالى رجل جحيش اي ابو خير ضامه وبرد ون البيت للفرزدق

وذلك من المراد

هو بين اي غير عتيق والغار بكسر العين المهملة جمع عسر بالضم العبي والمدد هي الداهية التي اتت على حلمها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير الشأن مفسر بما بعده وسبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عايدا الى نكرة ولذا جرى عليه احكام المعارف وتق في تفسير الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعطني سيا ما ذلك الشيء لا سيا قوله والجر معرفة وان علت الخبر في الجملة لانك والجد لا تكون معرفة علت كان لكنك ليس بجملة اذ لا خبر في كان على هذا التقدير لانه مفعول لان صير المحذوف في كنت ان البارز مستتر غير زيادة عليه بالجر ليس الا لانك مفسر لكان المقدر والضمير منه فلكونك وهي معرفة والمعنى الطالبان انك حق العاقة ان تكون انك للان العقل حسن الى حوت صعق من الاذعين بلا فصل لكنه بطرأ الى تقدم الخبر المذكور فصلة كان الضمير الواقع بين ما يذكر والحوت نوات واحدة صحوت تانثه وتذكيره ثم اصار ما وافق ظهر البيت قوله وفي التنزيل كونوا قردة منقرة اي لكما فحاذاك ما بسنا اذ طلع ضارعا بسنا ما لكما لان الباس يكون سببا للاملاك فيقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تحقق الاملاك بتقدم ملكه لتقبل مجيء الباس اي الحرب التام قوله غير ضيلتنا على القلب عند من لا يقلب لطفه متعلق بمحذوف وقع حالا من فلان متعلق الاه وهو غير معتول الا بتكلف باعتبار ما يلزم من الملاقاة اينما وقع قوله يقصف ناقة فيل قصيفه عملوه بالرمح اي الطعن كذا في شرح الانضاح للاعرابي وهو غلط فاحش لان الرمح يصف بالقصف بكسر القاف مع الميم بالسمين مع السين وسكون الميم كان يعلق بابيات القصيد مع كل ناقة كما قال فلما ان صفت ثنتان عنها وصارت صفر تعلوا الجراع عرفنا ما يرى البصراء فيها عالينا عليها ان تباعا وظنا معلوا الشمها لكن يزاد للسفر الملاعا على اخرى البيت قوله كما طبنت وفي نسخ طبنت مثل طبنت والمعنى صحيح لكن جمع البيت في باب الغلب لان القصر بالسياق لا

يصف ناقة

او صراي

لكي

بالكسر هو ما يطبق به وقال ابن السكيت كل ما يبقى به الشيء من خرق او غيره فهو طبق وطبق والطبق ايضا هو ... وقال ابن بري ان سيبويه يقول انه مشتق من هذا الاسم مسلم الكيفية لا للعلمية لهذه المبالغة في التسمية اذ ليس المنع من التطبيق التكثير فانه بالتكثير يكون مستحقا بل التعليل وهو الصحيح والحق ان هذه المبالغة مطردة وان البيت محمول على تحصيل التطبيق بمعنى الالصاق والملء لا لصفة السباع بالعدو على طريق التطبيق فلا فائدة اصلا ... على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة بينهما لفظية فلا تتعرف بالمضاف اليها ... اقدام غرو راى غير محرب حال عن مالك اى غير محرب في الحرب صلى الجرس والجرس الذي قد جربته الامور وحنكته فان كسرت الراء صفة للاسد الا ان العرب تكلمت به بالفتح ... لان ما قبله من الابيات مدح في البيت لتقريبه الفحاء وما قبله لا يركض احد الى الاجارم ... متخوفا يوم الوغى لجام ولوراى الرماة درته من غير يمنى مرة واما في حضبت بها تحدر دمي اكناف سرجي وعنان لجامي انما انصرفت البيت الكون الخيل والاجارم بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس الناصر عنى الحرب والجام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم مع الرؤية والرؤية على زعم المعتزلة صفة تتعلق عليها العلم قال الاصمعي يقولون عنى اسم عني الرجل يعنى وخوامن عليها ومن هذه اعني الواحظ على عهد ابن عنة عند ابن مالك والاسد الغاية عند غيره والوادي اذا جبل قعدت عن طلبه فالتبع في جانب عميه وذلك لقلة الملاصقة وخلاوا وادي جبل تعمى لكونه المقصود بالصيد لاول الداخل وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اى اتاني الرجع منهاب العمى ولم ينزع لليسار والظهر تعولا على العلم بها المعاينة واو في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو ... يصح قوله على ان لم اصب عمى لما ذكر فيه نظر لان يتعين كون قد صب بمعنى حرف

والوغى الحرب م

عليها

في يصح قوله لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث كما يصرح به في اجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وحدثت ميا عداء ما اردت ولم يبالوا مني عار لدوا في الامام المرزوقي مفعول مقصد الى المفهوم نعم كان الاضبح ان يقول ولم يصب الى ابنه بكر من قبيل الاسناد المجازي عليوم ... والجواب الرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي ان حدثت يلوح منه ان الكلام ان يكون الجواب الذي اسناد اليه في اثناء البحث غير مرجح اصلا يلزم الفصل فيه من الحال وذيها الشرطية وذلك قلت التوفيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب ومفعولا ثانيا له يلزم ان لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او عيون الغائم اماه فلعله صار كذلك بعد الغارة وبعد الالقاء لسبب كونه محروحا فيكون الكلام بالمعنى الذي ذكره المعترض ولو اصل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا المحذور فلذا اختار الجواب المرضي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان الكون بصيرة القارح عليها امر ثابت لها سب وصفها بالقروح لا بالاراثة وهذا والاحسن في الجواب عما ذكره الملايم لقولهم اقدام غرو راى مجرب ما لا اضافة في كليهما ان قد وصف للاقدام بالقروح استعارة الى ان اقدامه ما كانا بالسنان كونه غرا وصف بصيرته بالاراثة استعارة الى ان رائه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له حين تدرب الامور والتمرن بها ... ابي ضباب بن آل ارث البرجمي قال يعاتب قومه على اصابات في الارض ضباء وصبوا اذا اختبأت فيها وقد يرد امثال هذا التركيب ما ان المناسب ان يقول بدل تقال او اى اصاب بدل اذاء وجهه لا ذكره فلعل اذا بمعنى اذ ام يعبر اذ صابات مثلا على صيغة المتكلم فتأمل ... وصبك امسى بالمدينة رحله البيت مشطور من الرجز وقبله حذف جزاءه واقيم غيره مقامه اى صبك امسى بالمدينة فلمسى فاني لا امسي الا بمكة قربت الغرب عازم على الانكار

عليها

تعالى ولكن الاصل يكون حذف الواو لاجتماع الكنيين الى آخر ما سيذكره
النون بحرف الشرط وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وصل
بالتنوين وما على اصله بالخبر راجع الى مبتدا محذوف اى هذا ما عليه
وبالمدينة متعلق باستقر او بمحذوف هو حال من ما لاشتمال العطف على عامل اسم ان قبل مضى الخبر
عند البصريين لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وهي جزء ان فكيف
قبل مضي الخبر على اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء ولزم الفصل بين
ان وخبرها وهو مرفوع الخبر والواو عند الكوفيين هي العامل في خبر ان هو الاسم نفسه لما
كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق اخذه وبالمذكور قال الكوفيون
شاهدهم على اسم ان هذا عند بعضهم واحد وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف في المعطوف
عليه في مثل هذا احتمال ان واسمها واستدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا
قبل دخول ان وهو لها كلا دخول ولما استعمل لفظ بالنصب على كونه مرفوعا كان
محلا واستدل الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده
مستقلا وليس كذلك لعدم تجرده عن العوامل اللفظية فيه نظر لانه باعتبار الرفع
مجرد لان اعتباره كالعدم كذا في شرح اللباب للفنري قوله ولا يلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر للمعطوف على خبر ان ملزوم كونه مرفوعا
مرفوعا اذ العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل فتدبر
فيلزم كونه مرتفعا بالمعنوي لان الخبر المقدر للمبتدا الذي هو المعطوف على محل اسم ان
باق بحاله وقاية بان يقال ان المعطوف على خبر ان في التقدير المذكور معطوف
باعتبار محله وهو الرفع ايضا لان الرفعين مختلفان بالاعتبار كما لا يخفى في ذلك
معنى واحدا وهو ما يكون المعطوف خبر المبتدا الذي هو خبر ان وليس له صلة لوم يحمل
على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين قوله والمذكور في خبر الآخرين لان

الا

الجليس

لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدا اذ لا تدخل اللام على خبره الا بتاويل اللام
زائدة كما في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام في الخبر تختص
بالشروح به في معنى اللبيب او يجعل من قبيل ام الحلس لتحور شهرتها عني
خبر المبتدا بتعلق الجار وقيام الضمير المجرور به وبكون في الخبر داخلة على المبتدا
كما في كل منها على الظاهر ولا يمكن بالضرورة قوله وهذا هو الذي قطع به صاحب
الكشاف في الوجه الثاني حيث ارتفاع فيما رهو الذي قطع به وفي اللباب وجه
في الوجهين المذكورين في ارتفاع فيما رهو ان الخبر المذكور للصابئون وفي
ان محذوف بعد قوله الصابئون واما حذف لدلالة خبر الصابئين عليه ورجح
الوجه الثاني هذا على ما قطع به صاحب الكشاف فان فيه حذف المرفوع وهو حذف الخبر وفي
الوجه الاول حذف المنصوب وهو حذف الخبر وفي
الوجه الاول حذف المنصوب وهو حذف الخبر وفي
بعد وقيل ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وكان يرضى الوجه الاول
فيرجح بان حذف الموصوف لكثرته شبيه فرجح اصبان جانب العلاقة قوله مع كونهم
خلافا للذكورين خلافا للصابئون على الوجه الاول وبدونها على الاحتمال
الثاني وهي صبأ اذا خرج وهم قوم خرجوا عن اليهودية والنصرانية وعبدوا
الملائكة عليهم السلام وكذلك كانوا فيما ذكر وقيل صلاتهم الزبور وقيل
الزاي والهمزة ابدلت عنها قوله اشار الى الآية من حيث منهم الايمان فلا يرد ان المذكور
في الصدر الآية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال منهم لان المراد بالذين في الصدر
الذين آمنوا بالسنتهم وبقي المذكور في الصدر الموصل الحقيقي وعنى منهم من آمن منهم وثبت
على الايمان ومات عليه والحكم المذكور للصابئون كذلك والمراد بالتبعية في قوله
وهذا بعد تقديم الصابئين في التنبيه من قول الماتن قوله وخبر الاول محذوف يعني على
ان الخبر الموصوف خلاف الظاهر والاولى ان يقال خبر الاول هو المجموع من غير تغيير

الزاد

الى هدف الجر معدر الموصوف اى عوم راض كما صرح بمثله شيخ البيت في قوله
وقيل ام وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان محل المعظم نفسه وان راض فعل
وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل هذا في تابع الكلب في الجر المطابق لمتبوعه انما الذي يحكى ويثبت
في الموارد ذلك واما قول الشارح المحقق ان عمرو المسحدان وهت لكن عامره الخ وجر بدل
الاشتمال والضمير المجرور ليس الهدف والاصل عامر به فحذف الجار واوصل الفعل اليها كقوله
اذا ما شاء ضر في نسوتهم ولا يأتيهن اهدى بالرسوم وكقوله رماني
بامر البيت لابن احمر وقيل للارزق من طرفها الداخل يشارع هو بيع قسري في طوى
عنا لكم فقال العشيري مولص بن لص تعرى عليه الى كم فقال حصده منا
البيتان وروى ومن حول الطوى رماني والى آل والجول ناحية الشرقي اسفل
الى اعلاه وحصل معنى البيت على هذين الروايتين رماني ناشر رضع عليه بكلكله
كلاكله رماني قعر البئر فوجب عليه الملكة ولحصل ان يريد بالطوى
ما طوى في القصة المتقدمة — وجر كنت محذوف اخر تحض عليه الى الجنب
في الجواب المفصل بان عيلا وصولا صالحان للتعدد ملاعما لمعاني اجبار الخ
وجواب اي سعيد بان ذلك ليس بحظر اذ لا يليق برجال كريم لا يعتبرها لان الواو
الشاكلة التفضيل بين الصفة والموصوف وليس الشرط في جميع الجوامع ويمكن
ان يرجع قولان الى جابر وابن مسلم في الباب الخامس مغني اللبيب جبارة بن
جبركان وقد كان عن الاغراض جميع وصف التنبيه لفضيل وحكم عليهما وان عاد الى
في الجمع مقال مولاه غريب ولا يلتفت حذان غريب والوجه الفارق ان الجمع سواء كان
مالمفرد فيوصف المؤنث بالمفرد فيجعل عليه اي جمع غريب وما قال المستشهد بالبيت حتى
ذكك وضعفه او لا مانع من التأويل بالمستشفى الخ — نعوضه اي الكلام عنه
جعل سريا خبر الموالي وجعل جبركان محذوفا اي فيما قبر معنى اليس وارتضى

والشرع الطريق قولهم شرع الاداء بالكسر شرع تعالى ممدود وشرعة ايضا وفي
من زائدة الخ كان من جواد العرب ممدوحا بشعر او زاد حتى حكى عن ابي بكر
في تابع الحكم ان بشارا حضر باب معن ولم يتفق له الدخول وكان شديد
فكتب على عضادته ابياتا هو معنى تلك معنانا حتى لمس المعنى سواك بشفع والثاني
قال الذي يجري الى داره فلما ابصره معن وافد قرأ البيت الذي عليها فكفر
الباب واعطاه مائة الف درهم ووضع الف بيت تحت بساطه وكان كل يوم يحضر
مجلسه الا وجد الف درهم ومعطيه مائة الف درهم حتى اتصل ذلك اشعار بعدا ثم
في احد ايام وهب في اليوم الذي لم يحضر فيه معن لم يجد معنا كان معنا ان عطيه
كل يوم مائة الف درهم حتى الاصفى في الجزء الثاني عشر — كقوله كان زيدا عاد وقاعدا
كما سيرد في شواهد الكافي في فوائد كان زيد قائما عاد وقاعدا قد تقدم للشارح بيدان
وقال العطف استيناف كما يأتي في دعد الى دعد الى ذا ان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا
اليه قائما وعطف قاعدا قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وذلك لان الاصل
في العطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان في عطف قاعدا مجرد كونه
مشاركا لقائما في كونه بعض خبر كان بعض اعتبارا وهذه مقصودة من ما نحن فيه
عطف صاحبه لم يرتبط احدهما بالآخر الارتباط الذي بين المعطوف عليه والواو
هذا العطف بمعنى تغيير العامل دون الاسناد ب لكان الامر ظاهر كما عطف في
حواشي شيخ المعنى على تمثيله لصورة المسند التي ذكرها بالمثال المذكور ركب
ان ضمير عطف العطف كلها كان عائدا في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب
لم يكن الضمير عطف الجملة على الجملة وان لم تقدر بكونه عطف المفرد على المفرد
كما لا يكون مثال المتن على هذا اذ ليس فيها مثنى ولا عطف المفرد على احد ركنيها

على معمولين من الاولى بل بجملة واحدة عطف بعض مفردات احداهما على بعض الاخرى بحكم
على اسبق والتمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات
من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو ذاهب الخ في شرح التسهيل
ان لك ان تعطف الجملة على الجملة وان تكون من عطف المفردات ولا يخفى ان المثال لا
يصلح لما ذكر بل هو مثال لعطف الجملة على الجملة لان العامل في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدأ فتغايرا
يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز قوله والثاني ذاهب
قيل المسبب عن الزيادي انما هو بشرط محذوف وعدم الحاجة الى الرابط يدل
يرد عليه عدم جواز حذفه لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام
في مغني اللبيب قوله فلا يكون معمولا به لانظر هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة
من عدم لزوم الاذا جاء ما ذهب عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير مقدرة على التحقيق
فهو ظرف للخبر او المقدر لا معمول به قوله لانه لا يكون مضافا الى الجملة كما يلزم لحال
هذه المضاف اليه المضاف قوله لكنه لم يطرد في كل موضع جاز فيه حذف
الكلام مشروطا بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا مستقيم في الحال
المذكور واما اذا اضمر ربما فانه لا يجوز ان يقال في قولهم ضربت فاذا ان زيدا
في الباب بكسر اذا لجواز الجر عاملا لان اذا لا يضاف حينئذ ولا معنى للتقدير
مضافا كما لا يخفى انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره لجواز ان يقال في الباب لا
حرج بالملكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه
بالمبتدأ غير جايز والجواب الاختيار والتغيير فلا يخفى قوله هذا وقد يقال ان قولهم
بالباب حالا او خبرا بعد خبر وا علم ان ما ذكره المصنف مذهب السيرافي ومن تبعه
ايضا وقال الزجاج ان اذا الطارئة ظرف زمان في هذا الكلام ان يكون اذا في قولهم
فاذا اريد خبرا عما بعدها بتقدير حذف اي ايجاد او حصول زيد لان ظرف الزمان

معمول هو

لا يكون خبرا لكنه قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا وروى مثلا كان مهلا
اي ان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر
بمضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا لا يكون حالا
من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل بمضوا بفعل محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم ويكون يكون تامة اي ان قيام مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع له
وكان سهو لان ظرف معدوم لمهلا ان جوز تقديم المصدر عليه اذا كان ظرفا او
ان لم يكن ظرفا فظرف لمقدر يفسره المذكور يعني ان في السفر بعد ان في زمان
مضيهم وطولا لك ان تجعله خبرا بعد خبر ويجوز ان يكون اذ ظرفا للسفر قوله
قيل المهلا الكثيرة ولا رجوع لهم الرجوع مستقاد من المهل بقرينة المقام
قوله لم ليس اولم يجز قبل عدم المس عما يقدر بوجود القيد وعدم الجواز على التقدير
والجواز عند عدمه قوله الشق نداء فيه نظر والظاهر ان كلمة او للتحير لان التعبير
ظم يكن في عرف البلغاء لم كر عندهم قوله لانها الخافضة الى نظم بعض الطايفة
بعضا اذ هي تحت جناحه قوله لعدم لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين النفي
والنشر وهو غير جايز والصواب ان يقول تقديره لو تملكون احيى بانه مبني على قانون
عدم صحة الجمع بين فعل الشرط والجزاء في مثله بالتاكيد افقال على تقدير لو تملكون تملكون
لتاكيد التاكيد ثم صرف الاول وعقبه بان قوله اذا لمتعنا من الايمان مبهما
لعدم ظهور ما في هذا الجواب اللايم الا ان يكون اذا في كلامه مبنيا على تقدير
السؤال وكان عمر رضي عنه عدل في آخر الكلام الى ما هو معيار عنده ويكون
الكلام من باب الاعتماد قوله فيه ولا يخفى على الاعتماد ان الناس هم المعصومون بالشيع
المتبايع قيل وهو ان يروز قولهم تملكون في صورة المبتدأ والخبر
كما مر اما عرفت انما فيه اضافة الملك الى ضمير العقلاء واما اضافة ضميرهم بالشيء

ذلك فقد جوز ان يعتبر الكلام كما اذا حصل او حاصلان في الدار وعمرو فيرد
انه يجوز زيد قائما وعمرو قاعدا بين ما لو كان صورة الظرف غير مستقر كجلوس
عمرو واقعدا مستندا الى علم المخاطب بهذا حاصل بما ذكره في شرح المفتاح و
حواشيه وغيره بسط لان عمرو اذا حاصل معطوفا على زيد في قولك ان عندك ام
عمرو وحصل الظرف ايضا هو الجزء المحل المعتبر الظرف المذكور وهو حضور زيد لحصوله بل تحمل
ضميرا يعود الى محل والعندية زيد وعمرو حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد
او عمرو قائم او قاعد فيكون عطفا زيد قائم او عمرو ليس بشيء لان العطف بالواو والكلام اذا حمل
العطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا الخ
حيث قال لو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار احدهما جاز ان يحمل
وكذا اذا قدم في الدار واما بكسر الهمزة فلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني
اللبيب بان الجزئي نحو زيد في الدار وعمرو لها معا كما ان قلت لو صح ما ذكرته لصح
زيد قائما وعمرو وسعيد زيد وعمرو قاعدان قلت ان كلم منوط بتلقي اللفظ وهو
منتف فيما لم يصدر وكل يشهد للجواز قوله وليست مقر الرجال كلاما تاما ذلك
عمرا الا كرمان وقالوا انتهى قوله جملتان مستقلتان لان قوله مستقر كان لم يجعله اخبارا
اذ لو لم يوجد الاستقرار اصلا كما في قولك ان زيدا لم قعد عمرو وما شابه لكان منتفيا
عند جميع من في المغني اه للابن الخاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل الحسني واما على
الاستقرار كما لان الحال التابع كذلك فظاهر الخبر الى. قوله كما في عندك عمرو
انما كانت منتفية لوجود الاستقرار في الجملتين في احد الجزئين وهو زيد. فتكلم على انتفاء
مفرد لعدام قوله ان الانتفاء لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقدم الخبر
في احدهما وتاخره في الاخرى مع امكان الاتفاق. كلمات زيد الفاضل الحسني
فان ذلك دليل الانتفاء وتوجيه كلام المغني ان الدليل الذي ذكره مع الانتفاء ثم

من حيث هو عند الجزم الاختلاف صار الانتفاء مجزوما به فتامل ح - ام منقطعة
استفهامية للسؤال عن تعيين ما علم بثبوته على الابهام وسميت بذلك لانها
وان كانت احد المستويين في علم المستفهم بليها والاخر على البعد والمنقطعة
قد يكون معنى بل والهمزة للاضراب على كلام سابق استفهاما كان او خبرا و
الاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على صريح
الاستفهام كقوله ام على قلوب اقفالها والشعراء ام تقول بل هي
قد افق ام ام ات رجل طالما يريدون بل انت وعند المحض لا يسمى ام منقطعة
ولا منفصلة ثم ان كون ام منقطعة عن صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية
والفعلية جمعا وتقديم الجزء الاختلاف غير اذ ليست هي والهمزة داخلتين
على الشك وتبين وبذا ظهر ضعف الكشاف على ان لم في قوله تعالى الخ
لم اجد منفصلة لا تتوجه مما ذكرت لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب
مقام المسبب لانهم اذا قالوا لهم انت خير كما نوا عنه بجواب قولهم ام اما خير سؤل
فوقك لم يقدروا ملا اصلاف في المعنى لو اول قولهم ام انت بمعنى اما كانت
منقطعة كما صرح به سيبويه في الكتاب بعد او اما في التصوير فالاولى ان يجعله
منقطعة لما مر في قوله لانك بعد رج خ - ان هذا الكلام عند تقرر ثبوت
ما رمى به اصل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات البين وقت السؤال
وهي محققة وكونه في الايه اول كان وصف المستور آلهة مفروضا والمجادلة
من قبل المسؤول محقق وان كان هناك نسائل عند السؤال ومحقق ضمنا
الان سر كلام المفسر الخ وقد ر والنظر الى ما يقتضيه المعنى وذلك حال تحقق
السؤال حال تحقق ذكر في الكلام والا كفى تحقق وصف السؤال به ام لا
لان هذا وجد بالسؤال تحقق فاعتبر انصاف الجواب بالجواب بالفعل وملزمه اعتبار انصاف

السوال بالسوال بالمراد بعلق السوال كون سوال السائل الخ فالتوجيه هو ما ذكره
على ان الظاهر ان الآية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سوال النبي صلى الله عليه وسلم
الكلام لوسالتهم قالوا كن تقولون كذا فالحذف في الاية الى اوريه بطريق
الحذف في الحكي لا المحكي هو ابالسوال فكونه جوابا بالسوال بالنظر الى الحكي لا
من عقد بالسين والجزاء فيشامل نحو ولان القرينة حملته لان القرينة في
المعقد حملت على الستقبال والارض لانه المشتمل على المسند نحو الذي يدل
على وجوده في الجواب وقولهم السوال قرينة عامة وباعتبار جزئه الذي هو فعل
المستقبل والارض وحدتي حذف مسند البتداء اكثر من حذف مسند الفعل على ما لا يخفى
اولى نحو كقولنا الله حلفنا لنوبي هذا الملغم قيل بل نوبي ايضا قولنا الله غالبا
الكلام على عدم الوجوب ولا منافاة في الجواب عنه بانا نحمل على الجنس لان اسم الفاعل مع ال لمجرد
محله م
لكن ان يتم بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجزء الاستدلال على القرينة
على ان القرينة تعيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل واما المتبادر
منه الجواب المذكور بعد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل نحو لظهور
ان السوال تعلل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في اما بدل اي لا يدل على ان تقدير
الفعل متعينا او في الظهور ان السوال ثم ومنهم قيل الى قوله لتطابق السوال
قال الفاضل المحشي الخ توضيحه مبني على تقدير المحذوف الفعل المسند الى
الفاعل المذكور بان السوال وهو من فعل وان كان اسمية صورة نحو فعلته عمرو
او الاصل في من قام اقام زيدام عمرو قام خالد لكن للاستقرار بالفعل اولى لما
وضع كلام العرب على تلك الدلالات المتفاوتة اجمالا لا حتقارا وقد بسطنا
تقريرها في باب الانشاء بان السوال عما يلي ما حقه ان يكون مبتدا لو كان التقدير ام قام
زيد ام لكان السكوت على الفعل والسكوت على الفاعل فوجب ان تقدر ام قد قام

ضعت
ام قوله فالسوال اسمية لفظا ومعنى ثم انه معترض بالطبقوا عليه بان ما وا
اصل اسميتها بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من الاعتبار المذكور
في تمام لا يتاتى في ماذا ضعت اذا صدقت اسميته ونبه في الحواشي بان الفعل
فيه مسند الى الخاطب فليس ماذا ضعت على القاعدة بخلافه في من قام وماذا
فعل الخاطب تعويل عليه كذا اهل بحث لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام
بالفعل اولى لا يتاتى صورة الفاعلية فان قولك من ضربت تقديره اضربت زيدا
ام ضربت عمرا وانما الفرق بين ماذا ضعت على تقديره كونه جملة اسمية وماذا
فعل حتى يجاب بالاسمية في الاولى والفعلية في الثاني في حكم والا فلا فرق
بقي شيء والجواب ان جمل الكلام الاولى وانه جواب عن سوال المعترض
لتذكيره بقوله ومن ثم قيل الخ على النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل
آخر لا يتم الدليل السابق المنظور فيه وهو قوله ولان الواقع عند عدم
القرينة حمد فعلية عورض بانه كما جاء حمد فعلية كذلك جاء حمد اسمية كقولنا
الله بحكم من كلمات البر والبحر على ان بحكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه
ما يمنع تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب
الكشف وصحبه تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا قول بوجوب التخصيص
في مثل الصورة المذكورة كما تقدم نعم قد يمنعه تقديم المدينة على وزن
محمد مصدر ريثاه بتشديد الياء خطأ المذكور في شرح المفتاح والعلامة ابن
الحاجب بن حزاز التوسلي وفي شرح الرضي انه لحن من سهيك والله
اعلم قال بعض المتاخرين كمعلل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون تقديره
هل لك اجابة لك يا زيد لعلك لا يكون صاريح هو الفاعل ان كانت الرواية
بالرفع والنائب عن الفاعل ان كانت الرواية بنصبها وفيه كيف اذ الجواب

مع فتح الياء من لبيك الى ان بنيت الرواية بضم يزيد في هذه المادة فيكون
منادى والا فالمعروف مع بناء لبيك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول لاجله
ولكنه مرجح لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لاسناد ي فيه اي يكثر صنائع
وقيل اي لبيكه وهذا اليق بالمقام مما ذكره الى اسبب بالسؤال المقدر
وان لم يعتمد على نفي لان الجار والمجرور فان قلت هل هذا معتمد على الموصوف
المقدر اي شخص ضارع فيعد استيفاء شرط الاعتماد في تعلق الجار به لا محذوف
ايضا قلت ان كل في هذا الاعتماد على الموصوف المقدر لا يضر الا ان
يعد مرجح لتصريح الذي في شرح المصباح بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلتزم فيه
او تعد بيانا تعميما للذات التي قامت بها الضاد وهو مانع لتصريحهم بان اللام الا ان
لتقوية الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعدم اقوى المقتضي لتقدمه كما ان
ياطالعا جبلا وباركبا فرسا لاقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس
اسم الفاعل لكن عدم تاثيره اعتبارا مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر
لس يعلوى من جنسها الخ لان مطلق المصوغة ليس سببا للبكاء بل هي لوصف المطلوب
فافهم قوله اي يبكي لاجل اهلاك الضاد يا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان اداة
المواجهة الجمع المحلى بالام لا تكون فكيف يصح قوله لاجل اهلاك الضاد يا يزيد ولا يمكن
الشخص الواحد الا ان يقال ان المراد باهلاك الضاد يا يزيد يا اسباب الموت فلا مانع
لاسم السبب على السبب ولا يخفى كثرته قوله وحصل الخ ايما والى المقتضى
للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا هكذا في اكثر النسخ
وانت خبير بانه لا يجوز الغاء فجواب لما لا محذوف اذ على ما ذكر المسند لكل السؤال
والجمهور منعوا وقوعها جوابا تمامه لو قال ان الجواب محذوف والتقدير
لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وهذا قوله فقد يسند الى معمول فاعل

ان قلت قوله لسكت عبر دا عن المسند اليه دليل على ان موضوع غير معين سواء
كان معلوما او مجهولا فلم يتعين ذكر المسند في صورة البناء للفاعل
ولعل يزيد قلت العبرة كما يفهم من المحل المستفاد والتكلم المعتمد كما لا يخفى
قوله وبالتمام لعدم ارادة الجمع بين المتضادين فان قلت ذلك لا يلائم موجود
في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل
وذكر الفاعل بعده مدم هذا الغرض قلت ذكر الفاعل في الجملة اخرى انما هو
بسبب ما مر من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة
الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور
وقريب منه يقال في بناء المفعول لاجل الجمع بين المتضادين حيث قيل اول
كلامه بعموم الضاد واتى اعني ضارع على خصوصيته بانهم قوله ولئن
سئلتهم من خلق السموات الخ فان قلت وقوع الكلام جوابا للسؤال يحقق قرينة
على حذف المسند والحاجة الى تقدير هذا الكلام وباحذف فعل المسند من قوله ولئن سئلتهم
من خلق السموات والارض للتعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المطلوب منهما
فالصواب ان الذكر هنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف لفظا المطلوب
باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع
ارادة الى طلب القرينة عريا عن سوء البلاغة اي التعقيد قوله ومنه قوله بل نعله
كبيرهم وهما بحث وهو ان ما ذكر من التعريض لكونه سببا لذكر المسند لكل السؤال
هنا اسم ليتناول ومعنى والجواب فيه محققة في الشرح من عدم رعاية التطابق
التي اوجبوها فيما ذا صنعت واما لو يمكن ان يقال التقدير هنا ابراهم لان الفعل
المذكور مسند عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند قوله وحصول التعجب

بدون الذكر ممنوع على اراد حصول مقصد المتعجب منه التركيب بطريق كونه حاضرا
عليا ينبغي ان يسند الى طلب وذلك منهم اشارة الى دفع ما اورده المعلم
في الايضاح من بيان التعجب يحصل ليتم القرينة ملتجأ الى الذكر وحاصل الدفع ان
مفهوم المسند كلما مه الاسمية مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وان
كان بمادته دالا على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه وان لم يقصد
التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الفظ فلا بد من نكتة وحينئذ كان
مقصد المتعجب سببا لحمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارته طيح بكذا او قصد
التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن قوة
من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب يطلب ذكر وقد يدفع ان
ما ذكره المصنف على تقدير التسليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان حصول
مشروط بوجود القرينة فتحصيل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فاما التعجب بعض
السايل والاستفادة لبسط الكلام كيف يحصل شيء من القرائن وكذا الكلام في غيره
فلكونه غير سببي مع افادته لتقوي الحكم اعترض عليه بان الحمد الواقعة خبر الشان كونه قابلا
لان يكون سببيا لعدم تقوي الحكم فدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مع
كونه عبارة عن المبتدا وليهد الانتباه الى القيد السابق وان كان جملة صورة
وقد يستدل بالمتعذر الجواب اقول حيث قال المراد ان افراد المسند يكون حاصلا
هذا المعنى والازم منه تحقق الافراد في جميع صوره تحقق هذا المعنى وفيه تامل لان
الذي كان كذلك فتوجد قطعا لا يرد عليه كون زيد قائما انوه بناء على ان المسند هنا
سببي مع انه ليس كذلك كما توهمه بعض اهل الحواشي بقي هنا شيء وهو ان ليس بعد ذكر
المسند السببي ان كان العكس لعدم ذكره وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء
سببية المسند لكونه جملة فوهم بالطريق المخصوص وهو تكرير الاسناد مع وصف

حزره

وحده الفعل ره ليشمل صورة التخصيص ليشمل الاحتراز والاخراج ملك الصورة
واجماع الغير الى ما ليس بمذكور صريحا توسعة المقام لمن يريد في توجيه الكلام وما نقل عن
افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فمعناه على ما تقدم الذي التحقيق انه اشمل لان
فيه حمل القصد الى التقوي وفي افادة التقوي بدون القصد والى اصل العموم
لان الحصر في على الافراد مع قرينة التعلق والاضافة ليشمل اضافة الى الاخرين
والعموم بهذا المعنى يستلزم العموم بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو اعم الاعم
فانه شمل بعض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص بحسب الصدق ومع ظهور هذا
الوجه لا وجه لحكم الاصل الحسن بكونه سهوا من القلم تو ره واما ما قيل
من ان الجواب ضعيف كما اعترف به ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا
مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاولى
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن المقصد من نوع تقوي التركيب فلا
محذور اصلا تو ره محكوما به بالثبوت قال الفاضل الحسن هذا اعني قوله بالثبوت
من استعمال مكرر العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح
مع قول وقوله بالثبوت بيان طريق المحولية اعني كونه محكوما به كما تقول القايم محمول
بطريق الثبوت تو ره فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطوق وانطوق لزيد قائم قلت
اذا لم يحكم بالثبوت كيف يكون مسندا اليه وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت
الشيء او نفيه فنقول قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من
الثبوت الحقيقي والتعلقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم مائقا به هنا هو
الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور تو ره فلو اراد هنا
الثبوت بالفعل منعنا الاخص وقيد بالفعل لانا لا نحد فتدبر تو ره واذا
كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ما اجيب بان التعريف مسند اليه كذا في مجموع المركب
صح

كذا في الحاشية الحسنى مرتبا

لا دليل على نفي المقصد بدون التقوي فانه يصلح للتقوي بدون المقصد

من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد منطلق ابوه ليس بينهما مسند بل المسند
المسمى بهو الانطلاق في نفس الامر الى الاب مع قصده به نظرا الى زيد ولهذا يكون
زيد منطلق ابوه بزيد منطلق الاب والحاصل الحمد جزء في الاثبات الذي لا يتغير
معاينا ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابط افراد المسند وحكمه وهو قوله
بايه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة مكونة الجملة في زيد ابوه
منطلق مسندا الى زيد عنده مقصود عليه بتقديم الفعل مع جملته ضابطا لما هو
افراد المسند والاصل ان ما ذكره الخبيب اعتبارا في باب الخبر مع قطع النظر عن الغلط
وما ذكره الشيخ على جميع اهل العربية اجماعا ان المسند في زيد قائم وامثاله هو الجملة
رعاية لجانب الغلط مع ان فيه رعاية لجانب الخبر ايضا لان الجملة كما هو الظاهر
حيث بحث فيه عن خواص الكلام ولا يقطع النظر عن جانب الخبر وغاية ما يلزم له
الاخلال بالاول وهو ليس بشيء والاصطلاح ولا في انه ليست كذلك بحسب الجملة
والحال ان غرض الخبيب اصلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده بمسند
الجملة ولا يغير كونه مسندا اصطلاحا بحسب الغلط الوقوع ثم استدل على ان المسند
هذا امر عجيب في بعد القول بان المسند هو مطلق حكم المتكلم به والاستدلال عليه بان
حكم فعلية المسند مع ان حكم بثبوت مطلق لزيد بالنسبة الى الفعل لا يستلزم
وهذا خبط لان اللازم مما ذكره ان يجب ان يكون حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم
لما تفوهوا بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة يعني ان الفاعل في هذا الباب كالعدم
فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبعد اظهار بطلانه دليله على المدعى وانه
زيد منطلق ابوه هكذا زيد واسطة بين المسند السببي والفعلي هل ستمع في الكلام وليس
لما سبق بمختصة بان اسم الفاعل مع فاعله اذا لا يكون عند هم جملة لعدم استقلاله على
اصليه وهذا لا يعني ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذكروا ان لم يعتبروا استقلاله على

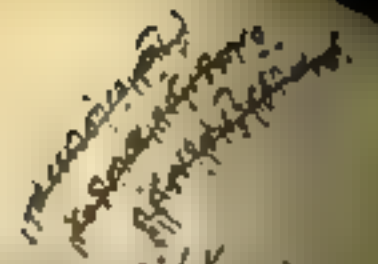

اصله وليس كذلك قوله والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعل لان فعل السكاكي اورده في تعريف الفعلي بان اراد منه ما يكون مفهومه
من حيث انه لشيء انتسابا حكميا محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفاءه عنه
فانا نقول تكلف لا يفهم من العبارة ليتصور عدم ارادته عدم ايراد مثالي منه هذا بقي
وذا ما ذكره الاستاذ من ان هذا التعريف يقتضي ان يكون الانطلاق في زيد انطلق
ابوه عند السكاكي من قبيل المسند الفعلي وقد جعل من المسند السببي فليس بشيء
لان المراد بالانتساب الحكمي الانتساب الذي في الجملة لا الانتساب الذي للجملة فتدبر
ما نقوم وضوحا قوله فعلى الجملة عبارته الحكم او ضح قوله قول زيد منطلق ابوه
في ضابط الافراد في عبارة الحكم وقوله وفي عبارة المفتاح قوله وقال اذا التقدير
استقر فيها او حصل وعليه يكون المسند فعلا سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل
كما في التعليل بعد تقدير الفعل واما ما ذكره ان الجزء اذا كان فعلا فالمبتدأ
مثل زيد قام لم يقع قديما والوارد عليه الاول اذ ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لكن مسندا فعليا بل ما كان المتبادر في المسند الفعلي هو الثبوت الحكمي او انتفاءه
لكن ذلك الظاهر في قولك الدار زيد اراد تقديم ما يفيد ثبوتها للمسند اليه ثبوتا
حصلا او ان قدره جاهل فما رضيه وعلى الكتاب لكن بسبب عدم الجواز الالتباس
بالفاعل ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد على الاستفهام قوله كان
المسند هنا حدوث حصول التعريف ان قلت ما معنى عدم افادة زيد قائم للتقوي
حاصل في زيد قائم الدار لعدم التفاوت في العبدة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار
انت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقديم حاصل اذ التقديم يفيد
وتصلت بالفتح وتصلت بالضم وهذا الكاف في الاضافة قوله لم يقع التركيب للنافي
مستقرا ان جعل مبتدأ للزوم وقوع المبتدأ نكرة مع استقرار الجزء وان جعل خبرا للزوم

لحق الخبر بالابتداء اذ ليس هناك شيء مقدر واما قال حتى يكون حاله مرفوعا بالابتداء
الكوفيين الذي هي الكلام عليه قوله وجميع وكذا ضبطه لابتنائه على ان هذا
انتهى لافراد المسند قوله لم يتيسر لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتعسير تعسر الحصول
وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية الموصوف الا فقد تقدم في المعمول ان
قوله كون زيد ابوه منطلق تعلق تعريف بالمائلة في التحقيق قوله ويمكن ان يعتبر بما قيد
علمت يرد عليه الفاضل الحسني بان هذا التوقيف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند
جملة حتى يعرف كونه سببيا حتى ان جعل السببية احدى ضابطتي معرفة كون المسند
جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند مسندا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند
في الكلام جملة هذا ظاهر لكن هذا التفسير اجابة بعض الافاضل بان المعرض بما
مقتضيات افراد المسند وجملته ليكون المعنى عما انه اذا اطلق مقصد جعل المسند
سببيا او مقصد تقوى، لكم قوله بالمسند جملة الا فيقوى به صفوة انه ذكر الجملة في تفسير
المسند السببي الذي مقصده حاله تستفيد لاقعاد المسند جملة لا تقوى الى حد ورد
وضبطان قولك المعنى لجعله المسند كون المسند جملة علقت عليه ما مر من المنع لانا
نختار قوله سواء ان يكون معلوم المسند مع الحكم عليه ان رجع الضمير الى كون المسند
سببيا فظاهر وان رجع الى نفس المسند الجميع الى تقدير اي هذا ان يكون كذا وقوله
مع الحكم عليه ينبغي ان يكون كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة محكوما
بما هو له بالمسند مسندا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمعمول له وقع عليه
الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اوردت في تفسير شيخنا السكاكي صاحب علم
تعريف السكاكي كما مثل به ومررت به وما هذا ذيل ما بعد الفعل (عني ما علقت
بما جعل سببا بما صرح هذا الاصلة عن ضابطة الجزء مع ان المسند فيها احد وقد يجاب
بالتزام التقوى بناء على ان الضمير مطلق تعرف الجزء الذي المسند اثباتا او نفيا كما في قوله

على ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد محكوما به في المعنى لم يتنبأ ومن قصد
التقوى حتى او لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن لم يكن مفيدا، كافي الا وقت
كذا وكونه الفاضل الحسني شرح المفتاح قوله او يكون المسند فعلا مستدعى للاسناد
الى اجنبي الخ بل الكتب والمال لبنا ولزيد طاب الطبخ الحالي زيد ابوه
وانما غير الاسلوب لان الفرق في المسند الفعلي بجعل احدهما سببيا دون الآخر بحكم
ويرد بمنع الحكم بالفرق من طيب زيد وطيب لغيره وان كان مستفادا من خارجية
فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند الى ضمير المسند السببي ليس سببيا دون الاول
يرد عليه ما سيجيء في الفرق بحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المثال
الاول بالضمير لا حضاره السابق والاسناد الى ذلك الضمير واما العلم على تلك
الحالة فامر آخر قال الفاضل الحسني واما عرف كل قسم بما عرف به واعترض عليه بانه
لو جعل البناء بالاسناد وقصده يكون جعليا على كونه مما مر في تعريف الفعلي لم يصح الى
ذلك التفصيل وقد اجاب ان كان يرد عليه حينئذ ما اورده الحسني في تعريف السابق
لم يرد عليه انه لو جعل البناء والاسناد بالاصالة كما هو عند كونه مطلق البوه لان الاسناد
الاصلي للخبر والفعل واما المشتقات فاسنادها بالتبعية والتبع والعارض لا يرد على قوله
وقيد المسند بكونه فعلا يخرج ما اذا لم يكن مذكورا في فرع نحو ابوه منطلق لان المراد
ببيان التفصي الحصر في المذكور ولذا ترى في الكتب يريدون في المقتضيات
ويقصرون قوله مستفادا احتراز عما يعلم بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون بالاضافة
الى ضمير المتكلم نحو زيد انطلق ابوه وقد يكون بالاضافة الى ضمير ما اضيف الى ضمير المتكلم
نحو زيد ابوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا المسند اليه زيد
وفيه بحث قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق احد عليهما المسند في مثل زيد
ابوه عمرو ليس كل معلم سببيا اذ لا يتعلق ذلك الا بما المسند اليه ضمير

ص ٢

ص ٣

ص ٤

اثبات اصيب بانه يقول المسمى بعمرو فيظهر حجته بعلمه بزيد او كما يصح زيد منطلق
او منطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه سهو
لكان المناسب ما قال الفاضل المحشي ايضا لاحتياج في ضابط افراد المسند الى
ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما تحقق وليس لمقصود
من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر ويرد على ظاهره ان المسند
اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة الافراد بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد اخر
غاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تحقق
فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان الثناء والفعلية عن المسند المذكور انما
يصح على ما تحقق واما على زعم المتوهم فهو فعلي لا يشترط في المسند السببي انتساب
بلا شيء على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك هذا
السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد اخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون
مضافا محذوفا هو الزمان هذا بناء على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيتك خفوق
النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف
وكلا المذهبين مذكوران في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظ في قوله ان يكون
بناء على كثرة حذف الجار من ان وان قوله فالمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان ما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا ضرورة
وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الشائع بعد اذا هو
الماضي والمضارع قليل ثم ان هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله
او وقت كون المسند على تقدير رجوعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم
ان منشأ استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام

المحذوف

مع قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه
ما قاله تاويلا من جنس هذا التاويل في قول السكاكي واما الحكمة التي تقتضي طي
ترتيب اليه فهي اذا كان السامع كما توهم قوله هو الزمان الذي قبل حالك
من تكلمك كان الاستاذ المحقق يقول لو قرأ العطف بضم اللام لم يرد عليه ان ظرف زمان
ظرفان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل
الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضي فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة ثم انه
يجوز المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل مترقب على الاستقبال على
الاستقبال يلزم محذور اخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول
زمان المستقبل بعيد زمان التكلم اذ لا وجود للترقب حال الترقب فيلزم خروج
الزمان الذي يحصل عقيب الحال عن اقسام الزمان كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكرته
من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان هو الظاهر واما
تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك ترقب الزمان دال على زمان مستقبل فيلزم
ان يترقب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين فيرد عليه ان كون
الترقب في المستقبل لا يستلزم كون الترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشيخ
في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه
الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء يعني ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل
زمانك زمان ماض وقد يقال التغاير الاعتباري كاف للظرفية في الجملة قوله والحال هو
اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل هي بعض مقدار الحال مفوض الى العرف
بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب ويقرأ
القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقاديره وهذا المذكور على مذهب
المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان

او الحال اذ لا وجه ههنا للتوجيه الذي
ذكر في قبل والا لكان المناسب
له ان يطرح مترقب وجوده ويقال
الذي بعد هذا الزمان ويعني ان
يعلم انه حمل مترقب

موجود متصل بالحال بعدم وبالآن عرض حال في الزمان لا فرق عنده فالان كقولهم
متعالا انهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره انما يتم على رأي
في ابتداء الزمان وانتهائه والا بالنسبة الى الاسود الآتية الان بقي الوقوع في الزمان
المذكور وهو لولى واحدة منها وقوع في الحال فر. بخلاف الاسم لتحريره فليتم صدر كلامه
مخالف لما اسلفه في مقدار اصل خلاف مصطفى لظاهر ان اسم الفاعل والمفعول
صفة على الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يعتبر التعليق بالنسبة الى زمان الحال والحكم
اذا ما ثبت في بعض افراده استلزم ذلك على التوفيق وهو مع افادة التجدد لزوما
موجب لوازم الزمان بالمراد بالحدوث الحصول معدوما ثم يكون ثم ان افادة التجدد لازمة
لدخول الزمان في مدلول الفعل اذا لم يقصد بذلك التجدد اقتران الحدث بالزمان بل عدم
فيه وكما افادة التجدد يتحقق للاسم لاتفاقه للاستمرار كذلك في تحقيق المعنى بالمشتق
فر. يقتضي تجدد الكل وعدم رده على الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد
الطرف المركب من الحدث والزمان واما المقصد تجدد الحدوث المقارن للزمان وما شابهه
بعض الافاضل بان المدلول عليه بهذا المقام للاسم في الحال المعتضد كون المسند
فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند في قولهم التقييد على ما هو المسند
اليه الحدث على اصطلاح اهل المعاني بل في اصطلاح البيانيين لفظ ان التقييد في محل والان احد
الازمنة جزء مدلول الفعل لا التقييد مثلا ان جعل الفعل اعني افادة التقرب الزماني على ما هو
بمعزل عن التحقيق كيف وقولك الى يتوسل الوجوه وبما ما حدث عند ذلك الكلام
سيأتي فيما ويصدر عن اللفظ الفعل فلا يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث حال
فر. او كلما ورد عكاظ الزمن للتقرير ان قدر المعطوف عليه ستحقق وان
فر. للامكان ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما الوجهين بعثوا فر. سيأتي
يشعر بان المراد بالتجدد فيما يتحقق للتقضي والمقارنة خارج عن مفهوم الفعل

وانما يتم ضرورة الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددي
حسب المقام كما سيتضح الشيخ وعكس ان يقال غرض الشيخ بيان ما في البيت يفيد افادة
المقام والتجدد المطلق الذي موضوع له الفعل وضعا وهو المفهوم البتة فليتم
فر. المقتضي خلاف الظاهر فر. يقتضان في صلى كل قبيلة ساتا قيل لذا عا يعتوا اليه
لا يرتابهم الظهار مفاخرهم الا بجزئه لانه الرئيس في كل شريف والعاصي على كل
عديم فر. فلا فادة عدمها الا ظهران يقول خلاف فادة مطلق الثبوت حتى
لا يكون الكلام حاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم بل افاد الاسم التقييد
عدم التقييد وعدم افادة التجدد دل حال العدم عليهما فما قال فر. لا يالف
الدوام بما مر ابيات الحماسة فاطه حوس من نظر اولا انا اذا جعلت لوعاد ردا لقولنا
فلت الطارق الخيرات لستيق وفي قوله لكل ركب عنك حتى اذا قوله لا يالف الخ
ريما يوهم بانه لا يحصل له حتى الدوام فاد الموسى بوجبة الترجيه في الشق الاول
كما يرى البقرة ولذا فر. اتاه الخانة مستثنى من هذا الكلام فان قلت ظاهر الاستثناء
صحي الاندراج وذلك بان لو عد العدم اعم من الظاهري والتحقيقي كما ذكره التابع
جواب صحيح والملايم للمقام الحكم ان قلت الاندراج والاتصال قال المحدثون
من التقصد لكون التقييد بعض محتاج اليه الى تحصيل اصل التجدد وهو مفقود في باب
الخانة الى قصد المتكلم الى اخبارنا علت الظاهر ان مراده بهذا الكلام تعدد الفعل
بالمقبول وبالاستثناء وعدم الدخول فالملايم على هذا ظاهرة فر. لتعدد الفاعل
لما سبق الطلاق الفاعل على اسم كان اما كما سبق السبب او تسبب الفاعل كما اسند اليه
الفعل المعلوم او نحوه فر. غير مضر ذلك العمل قال الفاضل المحشي زاد الخ
قيدا تعاليه ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك ضربني ضربا للتقرير
ان التقرير تمام الموضوع له فيدل عليه بوضع الصفة المذكورة وذلك انما هو في

الافعال الناقصة لا التامة لدخول النقص في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان
الى لم ترد هذا القيد في التعريف المشهور بل اوردته في تفسير صد في التعريف
المشهور وسيأتي ما هو المراد منه في الواقع ونفس ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك
لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه اصلا عن معقول سيما في التعريفات فلا يدان يحمل
على الزيادة للحوج للافعال الناقصة واما ثانيا فلان اللام في قوله لعدم تمام الخ تعني
صفة للعدم لا صلة للوضع كما زعم الخفي بل عليه قول الشارح على ان الخ الى ملك يصح
ان يصف بها ملك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير
المقدور وايضا قد عرف الخفي بما بان لكان دلالة على الاستمرار والدوام على
الاتصاف بالمقدور المذكور لا تشتمل على الاتصاف وعلى الاستمرار فكيف يكون معرفة
لمعنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك لتبادر ان الواو واو عاد لم يطابق
التعريف على الناقصة منها دون التامة داخل على ما مر فلا يكون ما ذكره المقدر
تمام المطلوب فتأمل ثم قوض الخ ما ذكره الوجيهي اجابات كون كان مثلا قيد الخبر
بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الدوام على ما في الوجه الاول والكون المطلق
على ما في الثاني على ما وجهها الحكم بالاستغراق عن امتناع الانفكاك وهذا مع قولهم
انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى الظرف بيانية والاولى
لمعنى ز
بجعل الكاف كما يدل عليه قوله فان الظرف الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اضافة الحكم
الحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادة
قطع النظر عن الخ المراد بالسامع ههنا الملقى اليه بقرينة قوله او غيره منه الى حري
تأمل قوله اكرمك ان اكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفيين والاولى ان يقول
بقوله انت طالق ان دخلت الدار بسوار دخلها ام لا ودال على الجزاء عندهم
اذ ليس بنفسه شرطيا الآن حتى يثبت الصدارة لحرف الشرط ولا يلزم الخلف ور

ق ان لا نزاع في الانتفاء المعنوي ثم ان بعض العلماء شرطوا كون الشرط
ما يصلح ان يتقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فعند الاول
ي عليه نحو فالجزاء ان كان خبرا فالجملة ضرورية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان
رزقت تغربي خبر مع ان الجملة انشائية وزيادة ان حرف الاستفهام داخل في الخبر
الجزاء كما صرح به الرضي عليه نحو في نفسها للصدق والكذب استأنف
قوله في نفسها الى ان الاحتمال كسب ان يعطي غير النظر خصوصية المتكلم والجزاء قوله
سالا فانه في بحث مصدق المسند الخبري ولا كون ان يكون ملاحظة التأويل قيل ان
يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه اي ان جاءك فانت مأمور باكرامه لان
ذكر التأويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب
القائل فلا ضرورة داعية اليه نحو لان حرف قد اختصته الى الافعال
حرا لحذف المضاف لقرينة السوق اي حكم الانشاء وهي تعبير الكلام لاجراء
مع نحو بتطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب ولا يرد ان فعل الشرط يدل
الجزاء لما فصلا عن كونه انشاء نحو ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها لصدارت
منع الحمل وعلى تسليم الكل الاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر في علم النحو
ان كل ما يتغير معنى الحرف كان هو في مرتبة الصدر فيعلم منه اول الامر ان الكلام
الى نوع من انواعه نحو تتصف منه بجعل كلام المفتاح عليا عليه اهل المعاني تخليط
الاصطلاحين قوله الى وتخليط اه يوقع للباحث لوجه التصحف لعلي ارى قول الجاثم
يوسي والتصديق والتكذيب اي لتصديق المسند الحكمي الايجابي وهو معنى الايجاب
والتكذيب للمسند الايجابي وهو معنى السلب والحاصل ان موضوع للايقاع والانتزاع
ويحتمل ان يكون المراد بمحتمل الصدق والكذب في تقديمه قولهم الخبر ما يحتمل الصدق
ح عدم الجزم لوقوع الشرط واما قولهم ان ما ثبت افعل كما مع ان الموت محتوم الوقوع

فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها
او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة مقتضية او كون المحل
غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما لتفصيل المجمل الواقع في
ذهنه مما يجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما
المظنونات فانها يستعمل اذا فيها باعتبار خطابي فليتامل لتطلع الفرق بينهما من
عدم الجزم بوقوع الشرط في ان لوجود الشك في اذا لوجود الجزم بوقوعه
منه في المثال حيث قال ام لا قوله لنكتة وهي هنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل
لعدم جزمه على موجب علمه من مراعات حقه قوله انما هو لوقوع الشرط لا يستقيم
الا بان يحمل على حذف المضاف اي لوقوع بعض الشرط بقرينة المقام قوله نحو
فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد انه من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا
في المقطوع وان حمل على المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء
في نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فالنظر
الى علم الله ليس الا العلم بالوقوع وباللاوقوع قوله وان تصبكم حسنة ولئن اصابكم
فضل من الله المراد بالحسنة في الاية الاولى الخصب والرخاء لان الاية نزلت
في اليهود حين شاموا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا هذا دخل المدينة
نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل
في الاية الثانية الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابكم
مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم
فانفروا ثباتا او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن الاية وانما استعمل الماضي في
لئن اصابكم فضل من الله لان الشرط مع اللام الموطئة يلزم المضي لفظا لان
الجواب لما كان للتقسيم للتقدم الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط

قوله

عكس ان لوجه ما

عامل لفظا وايضا الله تعالى ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع الذي يراد
بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم او نحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا
ظهر اندفاع بحث الشيء انه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم
قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشيء لان ما قبل الاية وهو قوله
اخذنا ال فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه
الفاضل المحشي فيما سيأتي وقد يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم مبدأ ولا
لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في
البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة
الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى عم لا المخاطبين
بالاية وهي المعتبرة في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساعا الظاهر المناسب
لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوع مفعولا له اي قطع بحصولها
لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب
بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم
الاستكثار عرفا على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد
ما قيل اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره
الترمذي فان قوله حقها ان يشك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور
قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة الحصول المستفادة
مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هو قلتها بحسب
ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة باعتبار وقوعها بالمعنى الاول قد تجامع
دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخلو
احد عن سيئة ففي ايراد الدال على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله

بالنسبة الخ وان اراد العهد فالمعنى عليه بناء على ان الحسنة المطلقة في الكلام بعبارة

بالنسبة الى اعتبار العهود به الى قوم موسى هو الكل فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي

بالنسبة الى طب والى طب عهدا غير قوم موسى هو والجنس لام العهد اي ايدل عليها

علم الى طب بالمعنى وقوم موسى ليسوا كل طبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا

الاخير كما في وارد على العلامة ايضا تامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشيخ العلامة اي

بما ذكرنا من ان المتبادر ان الجنس المطلقة او بطلان ارادة العهد عليه صاحب

بطلان ح واما لم يعلم كلام العلامة على السكاكي ببطلان كلام التريدي مع ان وجه الطعن فيها

واضح لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على السوق الناس التريدي لنبهك

ان التفتيش عن الاخير وفي اختيار لفظ دون ذلك اشارة الى متبوعه الخ الظاهر

يقتضي وانما يتم التوقيف المذكور لدى الناظر لكونه مما يقتضيه بالاطلاق على توجيه

هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من قوله والتقى

الاان يطلق هنا على هذا الامر باعتبار السوق الاول والدليل على ان العلامة

وكذا التريدي حمل العهد على مذهب الجمهور ظاهر فيما ذكرنا من قوله

والتعريف الجنسي الخ وان الذي حمل العلامة على هذا الخ المذكور

من الجنات الخ باعتبار عرفيات الطلب الخ وكون اسوة امارة الاسوة

على ان الحمل على الجنس لترك التنكير على المعهود وغيره اذ لا شك ان اسوة

منبهة على المعهود فقط الخ وانما سوجيه في تضييع يرد عليه ان مراد العلامة

هو ان المعهود قد اعترفه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكونا

واقعا موجودا للكل في الجنس فلذلك الاعتبار لم يدل على الوقوع فلا

الوقوع عليه هو معنى قوله من حيث هو اي قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا

ما ادرى الشيخ الجنس من حيث هو لا في ضمن الافراد الخ يرد عليه

ويمكن ان الجواب بما مر كونا معهودة اورد عليه ان فضل الحسنى ان الحسنة

اذا اريد مطلق الطلب والرجاء لم يمكن ان يكون تقريرا بهذا المعنى تعريف الحسنى

فردة كونها من افراد الحسنى فتدبر الخ كما لا يخفى على ذكي

اقول يمكن ان يراد بالحسنة مجموعها من حيث المجموع تامل الخ

ثم اعترض على اللام عليها بما كان اللام دخلت على الطلب فان اريد

ان يراد تنزيل الحسنة منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد وان اريد

بما مطلق الطلب يكون تقريرا تعريف الجنسي وجواب قول الشيخ معنى معهودة انها

عبارة عن حسنة معينة صرح في محل العهد مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة

مطلقا حتى يصح التعريف على العهد الجمهوري وقد تكلف في الجواب عن الايراد بان

الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح انما هو من اطلاق الجنس واطلاق النوع فالمراد من

تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس والمراد بالتعريف الجنسي

المذكور في متن الاطلاق على العهد مراده العهد التقديري بسياق الكلام فالمذكور

فليتامل ح — ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد التقليل النسبي

باعتبار نفسها الخ ان يكون سببا بعيدا لافادته بالكسر بلوغ الخ قوله ولهذا انكرت

لانها لان مدرة الوقوع لا تكون باعثة لتنكيرها المفيد لتقليلها في حد ذاتها او ان اراد

تقليلها بحسب نوعها فيه ان التنكير لا يدل عليه الا ان يحمل على النوع المفصل المعين

كما اشار اليه فيما سبق في قوله فاذا استرفدك الخ وما ذكر اكثر النفع اعظم

للتنزيل منزلة العدم الخ والعطاء الناس سهولي وفي بعض النسخ الافضل بدل

الناس فليتدبر في الخ فليتطلب الخ لعل الاظهر فان الافضل الحسنى هذا

ما قال السعد في الكبير تنكير المسند اليه هنا نحو لا ادلك على الطعام الذي يشتهيه

وليل فخم لهم بوعد لكم بما اعدلكم عذاب عظيم واجيب ان المذكور هنا سؤال

عن الضمير وسؤال الضمير يكون عن المعهود والمكنى عنه اما ان يكون اظهر الكفار كما سبق و

واذا عرف الانسان ح

ان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس على تمحيض الارادة لشيء من العذاب في قوله
الى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا لفظ الايمان عن العقد والظهر من
الاول اذ الايمان عن العقد اذا كان مما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الرجم
فليتامل ... فلان الغرض نفس مسه للان ان المعوض المنكر اي للان ان
المقيد بحيث هو معه كما صرح به في شرح المفتاح والدليل على ان الضمير يرجع
اليه لا الى المطلق باعتبار ان وجود المقيد بحيث مطلوب به لان فهم المعنى من
الاية تذكر صلة من الآية لا يلزم الا من وجد الخبر وان مس الشيطان
فنوط فقط اكونه لفظ ان مع ان الضمير صنك راجع الى مطلق الانسان فلو كان
الضمير في الاية الى كلا منهما لعاد الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر بكثير في العدول
الى اذا ثم ان الانسان او الوضع الانسانية لم يكن مسمى الانسان صعوبة
واما ذكر التقطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى ... وناي بجانبه يقال كما يقال اي بعيد
كان الى الجانب تقم والطين لعدو نفسه ودهب لمعانه كلده وصاحبها بكبرا او تعظيما
... كقولك ملن يكذبك ذكر الواحد بن كيسان في تفريقه انك تقول صدقت
علانا اذا قلت له صدقت وكذبت اذا قلت له كذبت والمعنى انه لا يستلزم جزم
القائل بكذب فلان كاذبا حتى يرد عليه ان السكاكي يستقرئ ما ان الحاكم
عازم على وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قيل كيف يجوز ان يكون السكاكي
كناية عن عدم التصديق لان الكذب للتكذيب وقد يقال لما كان المتكلم قاصدا الوقوع
والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحان فتساقطا فبقي التساوي والدليل على
وجه آخر سيأتي لعدم الجزم من المخاطب فتامل ... كقولك لمن يؤذي اباه لك ان تغير
في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة السامع لان فعله من ايذاء ابيه كاد ان يقع
في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان ... ايها المتكلم

فضرب

صرب عليكم الذكر اعلم ان هذه الاسئلة اذا كانت في الجملة المعطوفة بالواو والفاء
او ثم كما هو المشهور اي الموضع اصنف عنكم الذكر ثم اذا ما وقع وطائر كما سيجيء
في الكشاف ... او للاعراض عما يوهم من الجملة المعطوفة مذمة على العاطف تنبيها على انها
في الصدر واخواتها وعن العاطف كما هو القياس كخوفان تذهبوني فاني قد
قال ان القوم الفاعلون وحالهم في ذلك مجاهدة او لهم الزمخشري قد علم ان الجملة
المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة متقدمة تنبيها على
هذا فقول اي اعلم صنف عنكم الذكرات تا الى آخر الكلام ... ولو يقول الجمهور
ان الامر لو كان كما قال الزمخشري وتتابعوه لما زيد هو فيما في اول الكلام متى ان
تقديرها ما يكون معطوفا عليه ولم كما ذكر في الاستعمال على ان يكون صبيا على كلام
متقدم ثم ان الزمخشري عبر عما تقوله الجماعة في موضع فقال في قوله تعالى من اهل
القرى انه عطف على محذوف تقديره بعثنا من بعثنا من المبعوثين اولا وانا الاولين
غير قولهم الواو وان اباء عطف على الغيبي مبعوثا ... اكتفى بالفصل بينها
بحرف الاستفهام ... او للاعراض استئناف الى كونه كون صفي مفعولا لاجله
علة الضرب بمعنى الصرف معلل له تعالى والصفح عني الاعراض عنهم لاجل اسرافهم
فلا يجوز حذف اللام على المشهور علة المنع والله اعلم اصار اعراضكم فينطبق
على المشهور ... فهي قرئ بالكسر واما فيقرأ بالفتح حذف اللام فلا يكون مما نحن
فيه لان علة هذا الشرط فاين مزاوجه علة الجزاء شرطية وقيل ما قبلها دليل
الجواب ... ان المقال في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في بعض وجوه
كسر النظر الى الآيات الفاطمة فروعي خاص في بعض وجوه النظر الى الآيات فجعل
كثيرا لذلك والاسكان للعرف ومنه قوله تعالى هل ان كان الله اي ان
كان ونسب بان تعلق وجه والخبر ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك المتكلم

الكشاف

وقد الفاء سببية عن الجزاء المحذوف
عن معنى الشرط وجوبا

التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والمثنى
قوله على الابتداء او الغائب فلا تغير التغليب ح او لدليل على ارادة انتهائها قوله
لان العرض حدوثها بانحدقت يعني ان العرض حدوثها لكن لا بالنسب او كالعرض
قيل المراد عمر الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب وبرده انه قيل لعثمان
بالك سيرة العمرين ثم قال فتأدوه اعني العمرين فمنهما من الخلفاء الراشدين
الاولاد وهذا المراد بعمر وعثمان قوله والقمرين وعليه قول المتنبي واستقبلت
قرصها او وجهها عارضي العمرين في وقت معا اراد الشمس او وجهها وثم اسما
على ان وجهها الضيائه وشدة صفاته اطلقت صورة القمر عند الاستقبال كما يطلق
الصورة على المرآة فتراى الناس بوره وجهها الشمس والقمران والبدر وقال السراج
الشمس ج
لحمران القمر او القمر الا ولا تغلب قمران في ليلة كالاكفين والقمر انتهى وما ذكره
ابو حيان القمران في الوزن الشمس والقمر قوله فانه لا تغليب على المرجح اي
وان كان لا تغليب وجه تغليب القمر انتقل من الشمس كما سبق قوله ولا كلي ان يقال
وقد وقع في بعض النسخ القمران وهو تحريف فاعلون على الحال والكلام
على الاوجه ج
بتمامه من قوله ومنه القمران والشمس قوله ولا يخفى جاز ان يقال اصل
صيغة التثنية ادخال الالف على المفرد ليدل على مفرد ينضاف لها صيغة
فيكون معنى الاولين المتساويين بالكمال في العلم وقد يدعى هذا المعنى ويقال في العلم
ما يقابل كلاهما تثنية وجمعا ان دخول الالف للاعلام للكثرة اسمعا لها ولكن الخلف
مطروح قوله فيكون تثنيتها وجمعها كما ذكر اشارة الى الفرق بين الكلاف
اسماء الاشياء قوله وجمع باب التغليب جمع باب بمعنى نوع الى آخره قوله
لمناسبتهم مغايرته التغليب والعلاقة فيه ظاهرة اي نوع علم اريد احدهما قوله
مع انواعهم
بهما اشكال وهو ان التغليب مطلق فلم يجاب بما ذكر صح به ولا كلي ان يقال

الى ما عنه والانتباه كما يعظم الرجل والد الملك لتعظيم ابنه اي يحتمل ان يكون للتنويه
بشان المخاطب بالايذان بتميزه وتقدمه غير المرتاب فالاحسن في التوجيه
ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره لان الحدث المطلق الذي هو مدلول
ج كما ان هذا الدليل لا ادخل بحري في غير كان لدلالته صار على الاشتغال الذي لا
يستفاد من غيره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضي لكن يرد عليه انه
فكان ايضا لازم كما اعتبرنا الاشتغال فيما اعتبر الاستمرار فيه وهو غير مسلم في
جزء قطعا فتامل قوله وان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب
قطعا كيف يمكن ان يكون النفي في قوله غير مرتاب قطعا راجعا الى القيد اي قطعا
الوجدان البعض لا قطع بارتيابهم لعدم ارتيابهم وتعتبر تعيينه على سبيل منع
قطعا قبوله اصلا الى ما اشاره الى تعيينه لكن الكلام عند التعيين وحينئذ
الى توجيه او تلتزم عدم التغليب وهو ايضا محتمل لكنه اي يتم جواب ايهام يكون
التوجيه لغيره ولم لا يكون جوابا عن اشكال الوارد وهو ان قوله لا ريب فيه
المطلب من كان عدم ارتيابهم معلوما به ولذا قال في الايضاح لا ريب فيه
من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قوله ولا يخفى عن هذا الاشكال انما يلتفت
على الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما ذكر
اليس بجائز ساقط فانه عين المدعى بوجه آخر قوله ويكون صرف الكلام على بعض
ما ذكر المصنف هنا على التوجيه المذكور ومخالف لما ذكره تغليب شكوك الارتياب
على معلوم قبل الاولى تغليب المشكوكين على المتيقنين المعلومين ثم تغليب الكل
على المنكرين قوله وكانت ج الغائبين الظاهر المراد بالغائبين جميع اهل العربية
من الذكور والاناث فتغليب ظاهر تغليب المخاطبين على الغائبين وكذا الغيبة الحق ذكرها
القاضي الحي لا تخص بغريم رهنه بل تعم الغائبة وفي الآية وجه آخر غير
والى اريه الاولى فتامل ج
التغليب

عما من الجميعة والحاز لا يلتئم الكل معنى مجازى اذا لم يوضع له ما نقول فعلم ان
لا يوجد الجمع الصحيح بهذه العلة في كل جمع والجواب ما ذكره الى آخره
وحاصله الكشف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وهنا
اريد بهما معنى واحد مركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ في واحد
من المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جمع الصحة الحقيقة والمجازية لجواز ان يكون
هناك اريد بكل منهما معنى واحدا عرضا لقصد التهكم باراده واحد في استعمالات
الالفاظ قوله او لتعودن في ملتنا يمكن ان يجاب عنه بان صار هنا بمعنى
في لانه تغليب ولا يأباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان المعنى انه صار منها
سابقة الحصول فيه كما اشار اليه في شرح المفتاح وقد يقال يجوز ان يكون
معتقدا الكفار ان منعهم كان من تلبسهم قبل العود
فلا تغليب في التعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار التواضع والوضع
في مثله انما هو في الكل والظاهر اعتباره تغليبا في الحكم فتامل قوله انا ولدت غلاما
انا وربيبي ضربنا اعرض عليه بان جمع باب التغليب مجاز كما سبق وكون الغلام وربيبا
مجازا في هذا المقام لان هذا المتكلم مع غيره كما هو وضعه والجواب انه انما فر
عن ربيبه في قوله انا وربيبي ضربنا لفظ الغائب صار التعبير عنه بالمتكلم وعن طريق
الغيبة بل قيل اسداء ضربنا مراد به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا
التعبير عن انا وانت فعلنا قوله فيجيء قراءة بناء الخطاب والظاهر قراءة الغيبة حتى يحمل
تغليب الغائب على غيره عليه انعم وقد في كلام البعض تغليب الغائب وان كان
اكثر نظرا الى ان الغائب اعم باعتبار المتكلم قوله من المتكلم والمخاطب وجمعهم
الى المقام حيث لا يمكن الاشارة عليه بعينه بكل شيء ان لم يلحظ غيرهم لغير الحصر
هذا التعميم بان يحمل من قوله عن سواكن على الاستعراق الصادر كما في قوله تعالى والله
والله

عن عبادته وهم من يعبر عنهم بما يعم ولما لم يعم على التغليب قوله الا ما يعني قوله اعبدوا
عليكم تتقون اى لاجله متعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما تعلق فلان ذكر
الله في مقام الكشف دواعي نحو نزول القرآن كونه حالا من ضمير اعبدوا اعني اعبدوا
ربكم راجين ان تخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى من قوله الذي جعل لكم الارض
واسما موصولا بريكم صفة له او بما منصوبا او مرفوعا فيكون ممدوحا اعبدوا ربكم
الذي راجين منه التقوى الذي جعل لكم الارض فراشا الى آخره وتوسيط الحال بين صلة
الموصول كالتوسيط بين العصا والجارية يعني ان فيه تعليقا عما الاقرب بالابعد
واما على مثل البلغاء الفرائد يعني والله اعلم ان المعتبر من الاول غاية عدلتم
ما مر لزوما لهم اخ التوالي ما لا يليق عليهم وهو التقوى وان كان منتفيا
في الواقع على التقوى عداه عن الآيتين كجميع المأمورات والانتهاء عن جميع
المنهيات وهو على العادة فالمعلق لعلكم تتقون باعبدوا واصل المعنى اعبدوا
ربكم تعبدون وهو غير صحيح كما ذكره العراقي فالوجه ان تعلق لعلكم ويكون
استعارة للارادة اعني مجرد الطلب فظاهر ان هذا لا يستلزم الانتهاء
بالتقوى لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله في لعلكم تعلمون قيل
عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اقول والجواب ان اللازم
اجتماع حقيقي ومجازي في لفظ واحد للارادة معينين مجازين منه والمحذور هو
التنافي دون الاصل قوله فالخطاب يعم يستدل عليه بانه لو كان الخطاب للمؤمنين
بالبعث والنشور على الانعام ايضا لزم مشاركتها للانسان في نعم البعث والنشور
تأمل لكن في نفس الامر ظهور ما ذكر لم يناسب اصل الامتنان سواء جعل الخطاب
عاما او خاصا لهم كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حينئذ
عطف قوله ومن الانعام على قوله من انعم المعيد ليفيد تقدم عليه اعني انعم وقد تقدم

الاقسرائي

الاتقانم

ملا يصح الامتنان على الانسان بكثرة الانعام بالنسبة الى غيره لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البعث والنشور لا يصح

سبقت ره

ان القيد المتقدم على المعطوف عليه يعتبر في المعطوف كالاستثناء في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه فليس سوق الآية للامتنان على الانسان حتى يصلح محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محل حتى يكون الامتنان كالا يخفى تأمل قوله لكم فيها دفء في الصحاح الدفء منافع الابل والبانها وما ينتفع بها والمراد ههنا مطلق المتاع وما ينتفع به اذا ذكر مع الانعام يوصف الاطلاق قوله انسب بنظم الكلام ما قدمته لانه كما يمتن على الانسان بالانعام خلقا لكم فالمناسب بهذه الآية ان يكون قوله لكم وصفا للانعام معطوفا على انفسكم ويكون الى طلب يذرؤكم الانسان فقط فيكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا خلقها يذرؤكم الانسان من قبيل التغليب منه قوله متعلق بقوله فلا يجوز ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة عن حصول الشيء كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق بكون او معرفة هذا وكان لم يذكر تعلقه بالامر للزوم التوقف على الموصوف وصفته بالضرورة وايضا اذا اعتبر الحصول للاستقبال في المتعلق دون المتعلق عليه بقي تعلق اللام بالحال وهو ممتنع عقلا قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر بامر قبل التعليق اي يتم بامر يستقبل او متعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا للغير قوله بالاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول اعني الجعل الذي هو الكن للبالغ من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لان مفروض الحصول بالاستقبال فحينئذ فيه بحث لان الاستقبال انما يدل على التجدد لا التجدد وهو جزء فعليه كونه بمعنى الحاصل هو الجزء هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله لانه مفروض التصدق في الاستقبال حالا يكون طلبيا لان فرض التصدق اي التكوين في الاستقبال لا يتصور في الانشاء وفيه بحث لان حصول في بلزم وقوع التصدق في الكوكب الغير التام لان ما دام كذلك

اجزم بعدم كونه كذلك ما دام كذلك باعتبار ان الاصل في الاسم ان يكون علما كما قال الجوهري قوله ان صحت كلتاهما او احداهما اسمية ظاهره صحة جواز كون الشرطية اسمية وعدم تقدير الفاء استغناء وصح به في شرحه للصبح ويمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا للاذا والتام بحرف ان ويمكن ان يكون المراد باحداهما الجزاء المخصوص قوله فاعتد باكرامي اياك اسم من صيغة الامر على ما هو ديدنه التي مر جواز كونه انشاء طلبيا بلا تأويل وبقاء اضافته الفاعل المعنى بصيغة المصدر المتكلم ولما ذكره في شرح المصباح من جواز كون صيغة الامر صالحة لطلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلق بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا يجاب عما في الكشاف من ان ليته الواقعة جزاء الا لو لما امتنع لامتناع غيره فحسب الى ان ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا ولو بالشرط فيه الا ترى قوله ليكون طلب الاعتداد بما يحزنها هو المعدوم من الجملة الشرطية بطرأ الى الاداة والا لما تعلق صفة على اصل السكاكي فلا حاجة الى ما ذهب من كلامي الشريف الكوكبي وتأويل الجزاء الطلبي بما ذكره ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المذهب المذكور بعيد قوله وكيف لا يتبين بما ذكرنا جواز ما ذكره ابن الحاجب من ان الشرطية اذا دخلت على الانشاء وقع الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكرنا مخالف لما ذكره في شرح المفصل في تفسير قوله تعالى لعلهم يتذكرون من ان الواقع في الجملة الاسمية جزاء الشرط هل كنت اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول الى العلا فانمى وطلبك المجد فيما تقصد مطلبا منال الثريا من شمالك اليمن الطلال وفي النوم معنى من ضيائك يحلل وبعد البيت المذكور في الشرح فان استطع في الحسنى كما ابرا وميمات لي يوم فتنقد اشغال قوله فليقم دال على الجزاء وهو محذوف اللام بمعنى فاليقم او نقم كعلم اي صار لينا والمال الغلب بالكسر م

قوله اي على اظهار الرغبة الخ اشعر تعلق الجار بمحذوف انه خبر مقدم اي اظهار الرغبة واقبل الخبر
مبنى الكلام الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة العائد بالمتكلم قوله الاول لعدم ان التعليق
لعدم الاقتضاء بطريق القطع سلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة ليس هو لكن الاصل
هو الربط في حالتي الوجود والعدم قوله لانه غلط من اشتراك الخ فقصد بعض اهل
الحواشي لما سبق من مباحث القيد من ان الشرط قيد للجزاء قال اذ لا شك ان
القيد يستلزم انتفاء المقيد فينتج هذا ان يلزم جواز الاكرام عند انتفاء الشرط ولا شك
انه مغلط صريح لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد من حيث انه مقيد لكن لا يستلزم
انتفاءه ذاته وهو المحذور ههنا قوله لان الآية نزلت في حاصل ان القيد انما يفيد
على تقدير الارادة في مدخول هذا الحرف لا يكون الآية منافيا لما ذهب اليه الجمهور
في الاصول الخ اقول لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الآية الكريمة فان ثبت عدم تقيد الجزاء
بعموم الشرط لخصوص السبب وقد اعترض في هذا الجواب بعضهم وقال الحق
الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب وهو المراد
بما تقرر في الاصول ثم لم يثبت مفهوم الشرط لانه لظهور غايته اقوى للشرط على ان الشيء
ثابت في محل خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل قوله وللتعريض قيل الخ
التعريض تأييد لما ذكر الا ولى هو ان من هو اعلم مرتبة عند الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان
الاشراك حيث يعلم في حال عمره والمراد اذا لم اشركت حيث لا يحبطون عملك
الخطاب واختير على الغائبة الاولى بان الشرك لا يعقل ان يصدر من النبي صلى الله
عليه وسلم فلا تنتج تلك الغائبة والجواب ان الغائبة لما لا تنتج الكفار على ان
الشرك مأيوس منه من الدليل تعلم قوله بان سبب النعم الخ واحد لا غير
سؤال ان يكون تلك البشارة على وجه يفهم منها قصدا لا تحول عام فيريد مريدا
انه ليس من التعريض في شيء قوله والخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله قيل يرجع الضمير يعود عام

الخطاب لان الوحي اليه عليه السلام والى الذين من قبله هو مذهب المعتزلة اعني لئن اشركت
فانه ان يكون الخطاب له عليه السلام ولكن ان يقول ان الوحي الى الذين من قبله هذا
يصح ان يكون الخطاب له عليه السلام ولكن ان يقول ان الوحي الى الذين من قبله هذا
الكلام لكن لعبارة يليق بهم فحال التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن
ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى ان لا مانع للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك
قوله لما مر عن الحلبي من ان التعريض عام لمن صدر منه الاشراك في الماضي وغيره
وذا يصل بصيغة المضارع ليس بشرك مع وجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك
لم يسمح التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طايل تحته قوله وان ذكر
المضارع ويفيد التعريض لان استفادة التعريض من الماضي بسبب النقل
الواقع في الشرط المذكور بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله حسب الوضع حتى
لا يصح ما ذكر لانه لا يصح ممن سند اليه طلب له وقوعه وما سبب الا يكون هو التعريض بخلاف
ما اذا ذكر بلفظ المضارع مجازا هو الاصل في الشرط كما في شرحه للمفتاح فان قلت
ان دخل على المشكوك كما سبق والاشراك من الانبياء مجزوم اللاوقوع فهذا يصح
ما عن الخطاب المكي قيل ان لكن التعريض لا يصح لانه لو اريد الصحة لم
كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما لمعلوم ان
التعريض مختص بهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف الخ عند الله
لما الخفاء فظاهر واما الضعف فلما يلوح من ان ذلك التعريض لا يحصل بصيغة
المضارع وقد عرفت ان ذلك عند الشيخ واما ما ذكره بعض المولفين من ان اللام
الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان من المهم للمخاطب
كان الاولى الاهتمام به بقصد ان لا يكون حرف الشرط عليه فلا يعطى علامة دخول على التعريض
كون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا من انه لا ينافي بين المقصدين

والتزام الماضي

فجاز تعدد المعطوف عليه بالاتيان باللام والالتزام للماضي في الشرط هو
التعريض لوجه على وجه يعين قبل هذا اشارة الى انه تقدير في يعين على ارادة
الوجه الاول بين بتركيب التوضيح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه للاشارة بتوضيح
والوجه المعين هو نسبة الحكم الى الملك لتوضيح نسبته البهم عطفا على قوله
وتسمى ايضا الاستدراج لان المستدرج الى كذا اي قريب منه على تدريج كذا اي
تعلم ان تريد عن حديثكم اشارة الى ان لو هنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في
تاويل المصدر بتقدير ان الى انها لا ينصب واكثر وقوعها بعد ود يود واكثر ما
لا يقع بعدها ان قلت كيف يقع القول مصدرا وقد وقعت عقبه ان في قوله
تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الآية بتقدير قولوا لو ثبت ان
بعدها وما انزل الينا هو المذكور في المعنى ورد عليه انه مع ان لفظ ما وصف
اليه في نحو المعنى حسنا و كلام السكاكي حيث قال هناك بعد تقدير كلام الكشاف
وهذا حاصل كلام ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال بالنظر الى التعريضين انه
مؤد بما في الكشاف وان التنكير في الدلالة على ان ووادهم كعدد المرسلين ومؤدى ما في المفتاح ان لزوم ووادهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعرفه
سابق على ما ووادهم عليه الكشاف لفظ الماضي الوارد على التحقق والثبوت كان الكلام استعاريين ولو قيل المراد
الزوم ووادهم للشرط بالقطع بتقدير الكشاف التنبيه يعني ان لزوم الووادة المذكورة كيف
لا يدل على تحقق الشرط وتحققه لانا واضح ان اللزوم الاولي مرتبة ويكفي قبلها كما تستدين هذا لكن الاظهر الاستغناء عن قوله
يدل على تحقق الشرط وتحققه لانا واضح ان اللزوم المذكور كيف يدل على تحقق الشرط وتحققه
لزوم ما لغير مكلف بدل اضمار الماضي على تحقق لزومه لغيره وكيف يدل لغة الماضي على تحقق اللزوم وتحقق
تحقق اللزوم وصوره على تقدير وقوع الشرط هو نفس تحقق لزومه فتامل ان شاء الله
قلنا الماضي اذا وضع
لزوم دل على تحقق لزوم

والطلاق
اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل
في خبر الله تعالى صه

الصادر صح اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء الثاني منهما قطعا والا لزم الكذب
في خبر الله تعالى فالملازمة ممنوعة والجواب ان الكلام في ترجيح احد
الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى المقام لا مجرد وقوعه اذ الملك قد يسمح
الاسماح ما لئيم والى المجاهد عن العفو قوله ولما انتفاء ووادهم كعدم جواب
عما تقال انا في هذا المقام نسمع ليما لجواز انتفاء الووادة المذكورة بانتفاء
الشرط لكن ملاك العدول الى الماضي ليكون مجموع الجملتين الاوليين
في المعنى بمنزلة الجزاء الثالث لانهما واحد الشرط الاول بلا واسطة
اذ لو كان لزومه لهما بواسطة الاولين وكان في لزومهما سببه لم يكن الثالث
واضح اللزوم بالسببية اليهما واما قوله ليكون مجموع الجملتين الخ فبنا النظر الى المعنى
اذ الكلام الاولين كلاما تاما يعين له موضع حاصل كلام مجموع تلك الجمل الى الام
واحد ولا يكون كل واحد منهما مستقلا فالحاصل ان معنى كلام المفتاح مبني على اثبات
الترتيب المعنوي بالنسبة الى اللزوم بالاول اي الشرط حتى يصور كون
بعضها اوضح بالنسبة الى بعض بخلاف ما يوجد في كلام المفتاح ان لم مراده ان
العطف يفيد العداوة بواسطة لزوم ما ضعيفا و يلزم البسط بلا واسطة العداوة
لزوما ضعيفا ايضا يحمل ان عرتطي عند تحقق العطف والعداوة ويلزم الووادة
لواسطة البسط لكن لزوما قويا يعني انه تحقق عند تحقق العطف والعداوة والبسط
طبعا قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في بعد ووادة الكفر ما استشار
الحاصل الحشي الى ان هذا الارم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لا يفيد
الكفر بالشرط المقدر وان عن الفائدة لانا حاصله بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا
ايديهم ويمكن ان يجاب بان ترتب الووادة للصادقة بعد بسط الايدي والالسن
تحقق الحاربة والقتال عادة فهو دون ح ارتدادهم الى دينهم لم ترتفع العداوة

والحاصل ان هذا القدر يكفي للمقصد المذكور في الحاشية ولا يحتاج الآية نزلت شيء
حاصلا انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر على المراد نفس العداوة والوطن
قوله فرضا فعل ماض بمعنى القطع مانعا والشرط قوله عرضا مصدر على المصدرية
ظرف اى حصولا وفرضيا او الى ليحتاج الحصول وقوله في الماضي على المتدرج في معلوم لعلة
الشرط اى حصول معلول الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المتدرج في معلوم
ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول معلوم الجزاء لان المتبع بيان
تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا بالماضي دون العكس
وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر منه والمراد من الشرط الكلام المتعلق به
كما يجيء في المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالضمير قوله فيلزم انتفاء
الجزاء فيكتب وهو اذا استثناء اول الاجوبة عن الاعتراض المذكور وقوله لكنا
ولا نكترث جواب اما قوله ان اردت تخصيصا ان المعلق بالشرط المعلق بالشرط
المعلق عند انتفائه والضمائر بعض الشرط يؤيده قوله انتفاء الجزاء
بانتفاء الشرط هنا الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل الكلام والاولى ان
معترض يقال الربط وجود وعدمي معنى لو كسبا للوجود للزم تعلق مطلق الشرط والجزاء
بالتعلق هنا التعلق الخصوصي اعني التعلق بطريق التوقيف قوله وضع
عدم وكل منهما اما فاء فعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه انتفاء الشرط فانه
يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فاء
فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام عند عدم المجيء مع انه يجب الجواب بالمتبع
بالمتبع او تعلق الامتناع بالامتناع على ما ذكرنا ولا يكون فعل ما مصدرا سيما
المضي ليكون تعلق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند المبرد
وفهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارتفاع الضمير المتصل بالحرف وتعينها بالاسم

وقد ارجع اليها ما كنت فيه وبينت بقولي من بحثي ما طلبك قوله لان تعليق الحكم
الجزاء بالكلام دال على الاستمرار وهو معنى التعليق المذكور في عبارة المفتاح
والوصف هو المجتمع المدلول عليه بما امتنع قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لانا
ان قلنا اكرمها العالم لمجتهد رجع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر ذاته
سبب عليه وكذا المعلق بالمجتهد فيما نحن فيه بعض الامتناع وان كان بحسب الظاهر ذات
لبعض امتناعه قوله معنى متعلق الامتناع بالامتناع القطعي قبل ايراده بكون
الامتناعين ظرفي الشرط والجزاء المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لولا اداة التعليق
الى الربط جزاء من الامتناعين وهذا صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء
بامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فانه يدفع الاعتراض العامي الحسي
وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيانه معلوم لو عرضا الا ان بعض الشراح اهمل
ما حسن واثبت ظهر بان قول المحشي فالاولى استناد الى اصحاب التوجيه قوله والحال
الجزاء الخ قلت كلام السكاكي على توجيه الذي لا يقتضي صحة قولنا ان وجد الجزاء وجد
السبب ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجزاء ولا يصح
صحة تعليق امتناع تعليق البيوت بالبيوت مع القطع بالانتفاء فكيف
صحة دعوى الحال قلت الاعتبار في عبارة السكاكي بحسب الربط وجودا وعدما
على ما هو ظاهر فلا يرد عدم الحال المذكور قطعا قال قوله والسبب قد يكون
اعم للسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور في نسخ شرح المفتاح
عكس اي جانب والسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب قوله اما الاول
فلان الشرط اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة لتصحيح ان الجانب في تمام بعض افراده
على الجمهور دعوى الحصر الشرط في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سببا للجزاء
اعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء اخص والسبب فلا يكون دعوى الكلية

قوله ان مسالة اشتداد الحب لله عز وجل لو كان للاتحاد اسما لحصله ح لان
الحرص على الشيء ولان سبب العصيان على المذهب غير معقول اى المعلول لسبب
عدم العصيان عليه ح ما ذكرت كلمات الله تعالى كلمات العلم والقدرة
الله تعالى وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري ح فوجوده عند عدم هذا
الشرط بالطريق الاولى وقد يجعل لو لمجرد الجواب في كل حال سواء تنافى
كما ولو ردوا لعادوا والمانع هنا نفاد والمعلق عدم بعثته بعد اخرى حتى
والمقصود في هذا الحصر بعثت آنفا واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكن
ليس بمقصود ح وقد يجعل هذا الطبق لولا ايضا كقولك لولا اكرمك لاهانك
لولاى قوله صلعم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة على سبيل القطع
ولا الطبق المذكور سيجئ في قوله لولا على لعدم تحقق ربط امتناع الثاني لوجود الاول
ولا لا معكوسها اذ الصنع للشفقة والوجود للامر بها سلمنا لكن العدم لولا فانه
ان اشق على امتي لامرتهم مراعاة لصلوة العشاء الى ثلث الليل وسيجئ تمام
لولا ايضا في قوله نعم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك
لان العاصمة ان لم يكن هو ابدا ممتنع فيمتنع ان يتقي الهم لوجود الفضل وقد تحقا
والجواب ان الطبق ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير معلوم عدم
عصمتك الا ح وليس كل ما له دخل في الخبر يجب ذكره في الجواب يعني ان الارتباط والملازمة
انما يلزم الجواب لكن لا يلزم ان يكون ملحوظا للعقل وقيد الجزاء حال ح الكل ملحوظ
للمتكلم ح وهو نفس الاكرام فيه بحث لان المراد بعدم الاكرام ان كان الاكرام المطلق
لزم ان لا يجيء قولك لو لا دخلت الدار لاهنتك ممن قد دعاه في عمره ومتى اتى ليس
كذلك وان كان الاكرام المخصوص فمسلم لكن الاكرام المخصوص غير لازم
مرتبط ما لي ولا يلزم التكرار لان الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا اقتصر
مراده تفتيش ح

عدم الارتباط ولا يلزم من التعبير عنه بالارتباط لان التغيير يجوز ان يكون لمجرد اتصال الكلام
في النظم ونحو فتامل قوله ورجح اى ابن الحاجب هذه التفرقة المذكورة على المذهب الصحيح
مبني على عدم اعتبار المعنى اللغوي والا فالمذهب ينفي ضمنا والمثبت يثبت ضمنا فتامل
قوله بخلاف النفي فانه يعيد العموم فتدبر قوله فيتعاقبان اى يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء
عدم العصيان لجزمه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وعدم الجزم لا يدل على الجزم
بثبوت العصيان في الواقع الذي يفهم من ظاهر الجواب لو قوله وان لم
يعتبر الحرف الطارئ قد يشير الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق
فورا ان لكن لجواز ان الانتفاء مناقشة لا تفرقة فيمكن ان تقدر هكذا وان اعتبر
الحرف في الملفوظ فليعتبر في المعنى وتحقيق مراد ابن الحاجب ان الارتباط الى اصل المرتبة
على ان الحق في الثبوت انما يحتاج اليه غير قوله . وما الحقه بالجزاء فما شفاء وقوله
لا يجاز في ثبوت فرد واقع واما النفي فالظاهر فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه
عدم مضاف لشيء كخصوص وقت مخصوص لا يعد فرد اهذا كلام حق لا يرد عليه
اعتراض السيد انت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي قال لا يسلم فتامل قوله
باستمرار النفي بحسب وقوعه اى كما ان الامر يوقوع المقدم واما قوله فالمجاز
لا يستمر الا فانظر الى كما ترى في نحو قلما تدرع جهنما قوله وهذا غلط لا يخفى ان
مراده ان الظاهر الاشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فمدار التغليط السؤال
دون الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل الخشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد
بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده قوله وارد على قاعدة
الشهر ح ويمكن ان يستدل بما ظاهره قوله نعم لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة الى
ما لا يخفى من ان الاستدلال بما ظاهره قوله لو لم يحصل اعتراض على ما اريد المراد
من الاصحاب ان كان مطلق عدد يشترك الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر غير

وكيف اذ قد يكون الجزاء نفي الكلي
لا نفي العموم كمي
الى آخر تصويره

وان كان اسماع اياه لا يتصور القول بحمله فرضه فلا يكون مسببا قيل لو لم كما سيأتي
اصب ان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد القول في الخارج المذكور الخ بن
عبد الدايم قضى عنادا وسكارة ح . واحوال يجوز ان يكون القول الخ ح ان السبب
القول لانتفاء سببه لما مر على الوجه في زعمهم في المعجزة كون اسماعهم سببا للموت كما
المعجزة في قولكم لا يجوز تخلف لو كان به قوة لعمل الحيوان كون قوته سببا للعمل
الحيوان لانتفاءه لانتفاءها وحمل كلام الحكيم تعالى ولو سلم على ما لا يكون للعقل مسرح
الذي هو المتبادر بكونه مطلع انظري لو دخل فيما سيق له الكلام مع وضوح الوجه
الصحيح المفيد لابلغ الانكار على ما سيق الكلام لانكاره عليهم لا يلزم من ذلك ح
صنعة البلاغة هذا ما ذكره الفاضل الحشي ويمكن ان يجاب بان ما ذكر من انتفاء السبب
عدم الاسماع لا يدخل في الوجود الا له على ان عدم قولهم ليس مما هو على ابلغ
المقصود من انتفاء لانهم كيف لو سمعوا القول واعلم ان قولهم لو العدم سماعهم يكون
ح . يعني لو جعلنا الرسول ملكا في صورة رجل والحكم في ذلك انه اعلم ان المسئلة
اهيل ان البشر لا يبقى روحه الملك كما مر الامام في تفسير الكبير من علة وجوب الحكم بان الصورة
فضل فضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث اذ لا يظهر
كونه حكما مذكورا وقد يوجه بان هذا المقصود الذي قدر كونه سببا لما استدل على ان
والسلام البشر صورة والملك صفة لانه لا يتولد منهم بعد ان يكون على ان البشر صفة
صفاته يختص بها من يشاء سواء كان صلاحا كهذا المقصود فانه كان او شرا كما
المقصود ايضا فانه يشر الآن ولا يكفي ان نقف وعدد كر من جملة وجهان ان الملائكة
الملائكة قوية فيستحيل ان تاثر البشر ولما لا تقدر وبهم في الاجسام على المقاومة
وغيرها لك لانا نختار الثاني او نبدل الصفة بصفة الملك المقدورة لله تعالى
البشر وهو مع كونه من القلب الحق خلاف ما يفهم من كتب التفسير كان الظاهر
التعاسيف

لما صح
ما عبارتهم

منها
صورة البشر لا صفة فاعل قوله وكيف ان يكون صفة لا يخفى
على المنصف ان سياق الآية الامام هذا فاعل قوله كونه ظاهر البطلان ولو سلم القبول لا يخفى
ان مراد من قول المصنف على عدم التبوت والمنفي من جملتها ان وجها ما استعمالها
في ما عدا النفي في انتفاء شاملها النفي المذكور في المتن وجوز الاستدلال الى وكذا
في استعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة فقط استعمال او مظاهر
في سبب العام وكان الشيء اشار ما يراد الى جميع الاستعمالات السابقة في الثاني قوله
بما مضى وقتا ما وقتا ما لان انتفاء ملاحظة حيث وقات الوجود وقات الاطاعة
توجد في العرف وقتا ما وقتا ما فيلاحظ انتفاءها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت
في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله بدليل قوله تعالى في كثير من الامر
بعد الكلام الكاف وفيه بحث اذ المعلوم من هذا القيد ان مرادهم الطاعة المرسوم
تمام في كثير من الامر لا كلها وكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم رأي في
امر كان مرسوما عليه الامر الآن بجعل استمرار الطاعة معا بالطاعة في جميع الامر
وكيف قوله كلما عن لهم على الطبالوجه وكمده وقتا بعد وقت فيكون هذا
الاستمرار رابطا من الدوام الذي اعطيه الجد الاسعد لان الدوامي اذا اعتادت الخفة
والخفة معا قوله وهذا اي كلما في المفتاح في حل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه
حسب لطفي الجنا فلا غير في عدم المنافاة وذلك لان الاستمتاع عليهم ليس باستمرار
لستاء عليه السلام عنها فيهم حيث لم يستمر الى الخاتم في بعض امورهم فوقعوا
في المعروف ما وقعوا فيه اذا استمر عمل النبي عليه السلام على ما سمعوا من كما هوى
فاذا رهم بجميع الوقوع بامتناع الاستمرار ولست خبيرا ما امتناع الوقوع
على امتناع الاستمرار لا نوع في انتفاء باستمرار الاستمتاع ايضا الجواز لعدد
الاستمتاع قوله على ابلغ وجه واكد لانهم ادعوا العدالة الايمان فنفاها عنها

الثاني ح

لو صنعوا

انتفاء

موكدا ففيه تأكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار و لكون
لما كان كذلك لانهم ادعوا استمرار الايمان بل صدوره ح وجواب لو محذوف
ام فيضعفان كنى ان الاول ان يعد الخ اى لرايت الامر الفظيع ح لان كلام منزل على خلاف ح يعني ان في العدول الى الماضي
للتنبيه على ان لتحقق الشيء حكم الشيء لا شك في تحققه ح التنزيل الاستمرار محقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مضارعة محققا وفي
المذكوران ح الجانبان معا في ملوه وصيغ المضارع ح وان جعل الخطاب للنبي صلى الله
عليه وسلم فلا ضير في ذلك لصلوح الخطاب لكل احد ح ولو للتمني فلا استشهاد غرض النفي الاستشهاد او اصل لو للتمني
لانه بيانا لما هو اتم من الحق كون الخاطب لان المعنى ممن الخاطب فعلا لاستحالة الرجوع للمتكلم كانه قيل ليتك ترى والمعنى لو
خاطب احد عليه السلام ح عليه السلام كان الترجي له ح في الحال لانه تجري منهم القصص فجعل الله تعالى
الام تمني يدرئهم على تلك الصفة القبيحة لتستحيل بهم ثم الحق ان لانه تمثيل الاستشهاد
فان احتمال كون لو للتمني مدفع الاستشهاد وكل ح لعدم ترتب المكروه
وصب العبر بالي ناصب والكوفيون الاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا الاخفش
ولا خبر له وقيل لها محل من الاعراب لدخول العامل لها لانها ضارعت النفي والنفي
لا عمل فيه عامل ح في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في غير
الايضاح او ما ذكره بقوله ولما صح ما ذكرناه ح ولا لكون ما فيه من النفت وتر
العظم اما الاول فلان فيه مزيد بلاغة ودعاية اليه واما الثاني فلعوده اخص بارشاد
حاله لو كانوا مسلمين حاصلا كالاتي ح وكونان ملكوه استعانة للتكثير قاله لوجوه
الاستعانة مرتب في التوجيه المذكور او لالتفاته الى عدم الوداعة نظرا الى طبيعة الدين
عليهم والكثرة المستعانة في هذا التوجيه كثرة الوداعة في نفسها لكل وجه ولا
تنافي بينهما هذا في اعادة رب على التعليل بالتوجيه الذي ذكره الشيخ مكتفى
للايماء الى ان صحة المعنى ان كثرة الشفعين غير كافية سوء عاقبة وبالاولى كان

على التوجيه

يود الكافر ادى ان يكون في مقام الدفع عن الكفر والحرص على الاسلام ان الكفار
يحبون في القيامة كونهم مسلمين مطيعين لاوامره منتهين عن نواهيه عز وجل حين
يعاينون انوار الاسلام من النعيم المقيم ويشاهدون حضرة الكبرياء من دركات الجحيم ح
كما كان ذكره تفسيرا بالواقع يحمل ان يكون التعبير بالمضارع لكون استمرار المحبة
مستجلبا لكل زمان لارسال الرجاء وان كانت ما فيه بالنسبة الى زمان تكلمنا
كما اشار اليه سلمه الله في بحث الفصل والوصل ح الى اصل الجملة الثانية اعني
كررها ولو انهم اقتصروا الاولى لاغنى عن الحد الاسعد ح لو لسكن لم يبق
الحال فلا طباق تحقق الجواب على انه لا يكون الا فعلية ماضوية ح نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او لو ظل ابدا والمعنى ح ان الكفار لا يزالون يودون ابدا ح
ولا يبقى فيما بينهم الحق اذا لم يحمل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاتبعوا ح
اعدادا على الاسمية على انها جواب لقسم مقدر ح دلالة على ثبات المتوبة واستمرار
فيكون لان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المتوبة خيرا لا على ثبات
المتوبة وما ذكرناه انما يتم لو قيل لمتوبة لهم وقد يكلف وقد الاصل في الاضافة
الكثرة لانها اللام متوبة فالجواب ما ح يقدر ثم عدل الى متوبة لهم للدلالة على
ثبوت المتوبة لهم واستمرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى المتوبة من عند الله
جريا لهم على عادتهم الجارية ترغيبا لهم في الايمان والتقوى فافهم الاخير
للتنكير لا يدل على العموم التعرض لما ذكروا ولما عدم التعرض للعدول عن الماضي
الى المضارع والجزاء فلعدم وجدان له في كلام العرب او لاكتفاء بما لهم بكيد
وكيده في جانب الشرط ح واما الجزاء الاولى فلا يقع الا فعليه واما قول المتنبي

سنان ح

لمن ح

وقلم القيت في شق رأسه الصعفا غيرت منه خطا كاتب فقيل بحق لانه
لا يمكن ان لو الذي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه

المعنى ولو حصل فهم او لو لابس قدير وي تكلما بالنصب على الامر فاد المعروح والوا
قفى بالنصب هذا لو قال الرضى ان شرط لو جاز اسيء بالضرورة قال الا تعرف الدار التي
المشرف واعلم ان تقدير الفعل في مثل قولنا قد ولوا بهم اسنوا اى لو تحقق بهم كسو
لوجهين احدهما ما ذكره بقوله اي حيث ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط حملة
وان المعنوية مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد نحو فلا ارادة عدم الحصر والتقدير
بحث او قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد
في قولك هو العقل الحامي مع وجوب تعريف المسند وضلوعيت ملاك الحصر كما
على ما سبق فالاولى ان يزاد قيد كصحيح اصالة نحو ما زيد شيئا اي يليق بالمذكور
فليس بحجر فضلا عن العظيم نحو مكون مزاجها عسل وماء للصراع لسان ناس ثابت
في العبيد يمدح بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو اما سقيان جبيره كان بسببه
مربعت راسي اسروى كان سلاقة وكبيته راس قريته بين قريته ورمله استدرت
كعوذة الخمر يقال انها مولد الامام الشافعي السيء بالهمزة الحمر الخمر بالضم
والباطرة اسم بلدة قريبة بسببه بالعاد لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشيخ في كسر الفتاح
وفتح في القاموس الى الجوهري وهم في ذلك كيف والبيت الهمزة والسلاف
والعقار اي ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر والمعنى الخمر سلافة وسلسالا وعقارا
البيت برفع المزاج وتقطيع العسل بالماء هو الاصل المشهور وقد يقال ماء معقود
وخالطها ماء ويروى مزجن على الحذف والايصال ومن اسند كان زائدة لفظا
اذ لا يزاد لا بقياس الا ضرورة مدعوا اليه هنا لكن جزكان قوله بعد البيت
المذكور على انها اوطم خفض من التفاح مصره اجتناء من الشجر لكان نضجه والطافته
لانهم كرهوا لو سنا البناء ركة رسم استفهام بعد سبق مثله او في الباب الاول

تكلم المسند

الى بلدهم

والسلاف

مزجن

من العقار ص

وكذلك الكلام في تعلق بهذا المقام فلنذكر هو ان لاستلزام الحكم على الشيء
العلم به ان ثبت الحكم على الشيء كما استلزم الحكم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم
بالمحكوم به لعلوم الدليل المذكور لزم لكن المسند ايضا معرفة قلت الظاهر
ذكر المصنف لا يدل في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته وحكمه بناء
على وجوب العلم به ولكن العارف بالمعلومية اقوى بملاحظة اصالة التنكير في
جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في حكمه بما ثبت مدعاه على زعمه بالدليل
المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه
وهو لزوم اتفاقها والمطابقة في الاخبار بالمعرفة فظاهر ورد بما ذكر هو
ان العلم بحكم من احكام الشيء انما يتبع العلم بالحكم عليه وقد انه حكم لان
علة ذات حكم لاستلزم الجواز المذكور ان العلم المذكور لا استلزم الحكم على حاله الحكم
بالفعل اي بتحقيق الاداء الكلي بالجواز الكلي به في المقصود فيما ابيت الاول انه
ورد ضع آخر بانه لا استلزم وجوب كونه الا على معرفة ايضا ان استلزم وجوب تعريف
المسند فلان الحكم لا يتوقف على العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الا عند ذكر المذكور معا
كما لا يخفى الثالث انه لا استلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع
ان لو سلم كون ان تقول علم بالخبر عنه لامتناع الحكم عن المجهول المطلق فلا فائدة الى ملكوبط
الامتناع معه وبه الجزئية الخامس ان الاصل ان اهل الجواد على عدم الامتناع مطلق لان
الجواب والخبر يدفع قوله على ان قوله جواز الحكم كما هو في نفس الامر يكفي لان يقع
عليه حال المذكور وغيره انما هو في
الحكم وهو ظاهر ولا يخفى ان هذا
لا ظاهر ولا وكذا الكلام في ص

تعريف المسند

ذلك الاعتبار فلا فرق بين هذا الوجه فليتعلم ح قوله بأن أخرجت رقبة الحكم
ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان
على الاطلاق عدم استعمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاعم جرى او لا فلا نسلم عدم
قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط للافادة وشرط لاجراء في الطرفين
في الوجود الذهني او في الذات فلا يرد على قول المصنف الكلام عند العقل لتوقف
الحكم الخ لان الافادة بعد التصور ح اما الواجب وشروطه فتقدم ما الحق بعضهم بها
تمام عيني في حواشي يسري مع العقاريت بارض فغزي نقل عن الليث ان ناسا يقولون
بضم النون لكون مصرعا وحكى منه الاخفش والعقاريت جمع عفريت وهو الخبيث
من الجن والمراد هنا الخبالات الفاسدة ح قول ابي فراس فان يكونوا اولاد
منه صاية البوفراس كينة الغرزدق والبرة اما بكسر الباء جمع بري مثل كرام وكريم
او لغتان ح قوله مصدر في الاصل الخ لهذا لا يثنى ولا يجمع او نعتها على اصل اللغة من كسر
كرطال و ... باب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير ... ثم لا يخفى انه لا يجوز ان يجعل الست
من قبيل هو البطل الهمام وصاحبني ان يعلم ان الجزاء في الحقيقة محذوف عند عليه عالمه
منه والمعنى فان يكونوا اجراء من صاحبته في حكم هذا كوتم لان من ينصر الى الحيوان الذي
ح والمذكور في بعض الكتب ما فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق
التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المسند اليه وليس كذلك والحكم المذكور لا ينفي بالاضافة
على تعريفها والتعريف باللام والموصولية ح لكن قوله امر معلوم بهذا النقل بالمعنى اه
ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب ح قوله فلفظ الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع هذا الوجه ولما لم
بين الايضاح والتلخيص لكي في الجمع الخ فمن قال الايضاح وما قال اولا وما
تعريفه فلفائدة الخبر مع انه حكما هو امر معلوم له بطريق من طرق التعريف ما ذكر

نوادر

سورة المحمد

لفظة

وان اكن جاهلا

معلوم له كذلك والالزم حكم من امر كذلك ثم قال تغيير هذا انه قد يكون للمسند صفات
من صفات التعريف وجود الكلام الى ان قال او كان لك مع اني سمي بنداو هو يعرفه
بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه صح ان يقال له زيد اخوك سواء عرفان له اخا ولم
يعرفان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح او لا بمعلومية الطرفين مطلقا
سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم او لا بان المسند اذا كان معرفة بالاضافة
اكتسب كونه معلوما للمخاطب في الجملة ثم ان هذا الكلام مع ما فيه من المخالفة لما ذكره
منيان للاول ناظر الى ما عند عبد القاهر بحسب اصل وضعها والى ما طرأ عليها من الاستعمال
لكي يرد عليه ما ذكر الكلام الذي تغير الاول ... الطرفين الخ قوله لا يخفى ان
من ان المغير يقول بان الجزئي الصورة المذكورة معلوم لكن المغير يقول بكلا
ح ان قول المصنف ولفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهود ما حاصله في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة
وان اللام والموصول سواسية في الاقسام فكلامه ليس بشيء لان اللام المتعلقة بالموضوع
الاصلية على ما اختاره بحسب الاستعمال وظاهر كلام المصنف ان بالمعهد ما ذكر
الى ما ذكر ان الاصل الخ بعد التعليق وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره
والاستفادة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف
ومن ان لا يعرف ان له اخا اصلا ولما ذكر ان خصوصان من خصوصات التعريف الاضافة لما في
ان خصوصان معلومان بطريق من طرق التعريف كقولك الانسان حيوان ناطق
لغير زيد وكونه عائدا الى ما وان كان بحسب اصل وضعها ح قوله وانما كان بحسب اصل
على ما ذكر الاستقلال انها والاعيان بسبب تقديم احدهما الاستفادة من حولها فانها
كان بحسب العرف ان يكون بعض مضافا الى بعض ح قوله واذا عرف انها
لا تعرف على المعنى الذي قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس لعدم دلالة الاضافة

على الازم

عارف بان له اخا وان لم يعرف المتعلم فحينئذ تقدم المبتدا الدال عليه كقولك
فصرح في الايضاح انك تقول زيد انطلق سواء عرف ان له اخا ام لا الى ان قال والفاصل بين
ان مراد المتكلم في هذا التصوير بالمتعلم عند السامع وهذا المتعلم هو موضوع ذلك
ومحمد ليست مما يتعلمه كل من يسمع كما ان مراده في زيد انطلق ان يعرفه ان لزيد اخا فقد
تعلم حمل انطلق على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا كان تقديم انطلق
وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما توهم من قول المصنف في الايضاح سواء
عرف ان له اخا انه يقال زيد انطلق في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان
عرف ان له اخا فتامل ومن عرف حال اخا في الجملة وارادت ان تفيده بعده قلت
انطلق زيد وعلى الالتفات نقض ح ولهذا قيل في بحث السقط لكن في كلامه حمل اسم ان
باب العلم حيث المبتدا معرفة لم يقدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام ح م
حمل نظر لان قوله اولا اذا ابتلعك ان الناس من اهل بلدك يكتب حول على انه عرف ان
الناس كتب فلا يصح ان تقدم السقط الدال عليه وقوله الثاني يدل على ان المعتبر
الساقط المقترن في انطلق بعيدا الخارج عن طرف الرجوع الى تقييد الاسم بكونه
من اهل بلدك اشارة للطف الى ان ذلك الاسم لم تعرفهم بل تنتهي هم واياهم
واسماءهم فقد اسقط المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد الذاتي المعلوم
بطريق من طرق التعريف ليس بمقصد السقط الا العلم بالانتساب فذلك الناس الثابت
المعلوم هو زيد اه عمر وهم انه اجنبي من السؤال المذكور اعني من هو مبتدا والخبر
الراجع الى الثابت اعني هو عمر الذي علما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وحمل الجواب
على الثابت لملائم المقام الذي هو ابتداء النطق لقولك انطلق زيد ح م على
طريقة امت الرجل لكل رجل قبل حتى العامة انما تقول لكل رجل اذا قد تقول ان كلمة كل اذا
دخلت على المعرف باللام يكون ملاحظة الافراد كما تقول لكل الناس مأكول والمراد هنا

ان اتى شخص من غلمان الناس يكتب هذه الصورة وان لم يكن له

افراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكلية خلافا الى الجمع بينهما
الجواب بالمنع كلمة هذا الكم كيف وقد قال علت كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل والمراد
الزيادات لا الى الجزاء وقال كل الطلاق واقع الاطلاق المعتدة ثم اذا دخلت كل على ما فيه
الالف واللام والمراد الحكم على كل فرد فهل يقوم حرف التعريف مقام العموم وكما تفيد لها
وانها للبيان الحصة حتى يكون تاسيسا كالامرين محتمل في هذا الحالات الاول انه على الاصل
استعمال العشر على الاتي ولم يصح ان في الكلام السوان مان مراد قصر الكتابة على الحيوان
او يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ما ذكر بانا نختار الثاني لانا نمنع
في كل سور بلام فمن سلم معنا قوله والكتابة عند فيه حينئذ الكم الثالث ان هذا وان
تضمن موضوعة لا ميتا حيث هي ولكن لا نسلم بقي ولا نسلم خصوصا مثل هذا حتى
يسري وذكرى وتظاير فيلزمنا ان نفيد حملها على موضوعها عاما حتى نعلمها ولم تقل
بواحد ولك ان تحمل وجه النظر هذه الوجوه الى آخر ما ذكره الشريف من ان المحمول في
صورة تكرر منكرا كزيد انسان لو كان ما صدق عليه الفرد كان غير زيد لم يكن حمل
حقيقة ليس كذلك فتامل وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند المحقق حتى
اصحاب الفن تامل ح سماها ضمنا واما عنا راجع الى ما في الحواشي من الفرق والاولى لها
خلط بالطاء والتاء بالكسر تمع عشرا وهي الناقة التي لقحت عليها منذ يوم ارسل فيها
الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم اللقاح ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا
ح ليس بعده ان الكامل في الحيوانية هو المعرف بان المعنيين ان الاول ادعاء ح
قصر الصفة الموصوف على الموصوف بطريق ما سيجيء بيان المعنى الاول ان الكامل في الحيوانية
حاصر في قصر الموصوف بالصفة لانا نقول هذا الذي صرح بحال المعنى في قصر الجنس ادعاء
كما اشار اليه بما سبق نقوله او سابقه لكن لا يرد هذا لانا نعني ان المثال المذكور
يمكن ان يحمل على قصر الجنس ادعاء والذي يعين ان المقصود هنا قصر الموصوف

لو كان كذلك

قصر الصفة او ادعاءها وفي الكامل قصر الصفة على الموصوف او ادعاءها وهو
يحمل على الكل قصر الصفة او ادعاءها ايضا لان الاول قصر الجنس ادعاء
المحمول على الموصوف ح

على الخبر التأخير ولهذا اذا قدم المسند اليه لم يفد الاختصاص لان المقدم مصدر فصح وقوعه مبتدأ
وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وبقيت ان في الآية تقديم ما حقه التأخير
لان الاصل ذلك فتصويب المصدر المدعو على ما في اللب المراد به التعجب يحتاج الى تأمل
اللهم الا ان يقال لما كان التنوين في هول للتنويع او ليس المراد الهول المطلق كما يفيده تعريف الجزء
صح وقوعه مبتدأ لان تقديم الجزء عليه لتقديم ما حقه التأخير معتبر في المعنى
المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ لم يصح وقوع رجل مبتدأ لتقديم الجزء عليه حينئذ لم يعتبر
فيكون التنوين للتنويع والاعلام عدم افادته للحصر ايضا فلا يلزم مما ذكر
عدم افادته في الدار رجل للحصر فلا يرد قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اذ قد
يجاب ان التنوين في تكليما للتنويع بمعنى النظر الذي اورده في كشف المعاني
الموصوف على ما هو المشهور في امثاله دون الوصف على العكس يدل على ان التقديم لقصر المسند على
المسند اليه والقانون ان لقصر المسند اليه على المسند فائدة على ما يجيء بسياق كلامه وصرح
الفاضل المحشي ايضا بهذا وجواب مولانا يوسف المعين مبنيا على ان التقديم هنا لقصد قصر
المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت على ما مر من القاعدة قوله وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين فيما قيل يمكن ان يقال ان التعريف لا يفيدها قول غير صحيح لما ذكر
هنا لان ذكر الجاعة الى اصل التقرير على غير المختار فيما يجيء فما اشار الى وجود مثل
هذا الجاعة فيما سيذكر فيما سبق من ان الاختصاص هنا ليس بمعين فيجوز ان يكون
على ان يلزم هذا الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يجاوز دين رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودين الى غيره من الكفرة وقد اشار الشيخ الى دفعه بان التقرير الثاني يدل على
ان المحصل ان الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص هنا معنى التقرير بل قوله في التمثيل معنى
زيد ان المختص بالقيام دون القعود الخ يدل على ان مراده من الاختصاص هنا
بالاختصار هو التعلق كما هو لزوم الحمول هو الاختصاص الذي اعتبر في قوله ان معنى

وما ذكره اهل المعاني من ان التقديم يفيد القصر لا يخصه بل يفيد الاختصاص مطلقا كما هنا

زيد قائم الثابت له القيام دون القعود فيما ينفع عن العلامة الخطائي الذي
يكون الفاضل المحشي قائلا به لتوهم انه نعت له لا خبر ثان توهما قويا لتعاضد الامرين في
ذلك مسندا الى المنكر في مقام الابتداء الوصف وصاحبه الظرف فلا يرد جواز زيد
قائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المراد في التقديم فيما حصل به قطع الالتباس
فتدبر وجواز ما ذكره للمحشي السابق المبتدأ بالخبر هنا تقدير الخبر لكون قوله لا سيما
صدر كلام صح مما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف آخر يكفي لما ذكره والتقديم
ظرف في البيت احتمال آخر وهو الاحسن لكن لا يفيد التمثيل قائم زيد لجواز ان يكون
قائم مسندا، ورجل مبتدأ مؤخرا بتقدير الخبر محذوفا كما في الدار او نحوه ولا محذور في
كون رجل فاعلا لان الاعتماد شرط للعمل الرفع والنصب عند بعض النحاة ولجواز
ذكر في اللب في توجيه المبتدأ او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما
النافية ملتزم الى السرور به لائق قائم لا يليق للابتداء لكونه نكرة محضة والمعنى ليس
الخصائص لانا نقول بعد التنزل عما ذكرنا ان ولان يقدر الخبر هنا كما في الدار
الدار قائم رجل او تجعل تنوين قائم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في
شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كان موصوفا او
ظاهر موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد بقرملة اي رجل ضعيف فيكون نكرة
يمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل ان شخص قائم رجل فتامل قوله ولانهم التعويل
على ما يكسب المعنى على قوله فاء يتعين قوله فلا كتب التعليم كتوزته واصل معنى عنده
ان الاكثري الاستعمال يقدم الظرف على النكرة الموصوفة بق عندي ثوب جيد
والمعنى كذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر والمقام يقتضي في الدار الكريم
لان الخ واي اجل معنى عندي تفخيما لشان الساعة فقد تقرر من الشيء المقتضى
لحضوره قوله ضرورة ان التصديق لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يمكن في الجواب

الاستفهام

رجل

عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه ام اعتباري اعني الحكم
في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه كسبك يعرف السامع ان مكرما بالفعل
مخصوص وليس المراد ان المتكلم حكم اولا حكما غير مخصص ثم يتقدم الحكم عليه بتخصيص ليكون
عليه نظير ما تقدم في قولك منطلق زيد فانه يفيد ان المتكلم حكم اولا بمطلق الانطلاق
ومعناه ان منه لها وهي ان اللفظ في صورة التقديم مستعمل في معناه
المعتبر والمعنى الاخر اما لفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو منه متعلق ولا يلزم
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل يحمل المذكور اصلا والمحذوف حالا وبالعكس
فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في نظم المذكور دليل
على انه متضمن اياه قلت ملاك ان مناسبة المعنى المذكور بحيث يذكر صلته قرينة على ان
جعل كذا في ضمنه ح وهو سهل اتوه السهل في التوجيه الاول فهو ان العرض اصالة
الدنيا سبب هذه الملة او فيه المبالغة المذكورة للجمع وعلى الوجه الاول لا يلزم
المعنى الا كنى ولما وجهي لان اشرف نحو متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشف
في قوله فقمت اشرقت الارض نور ربها فيفيد تقدير حرف المعنى لا اصالة الى المفعول
فكان ناظر الى العبد المضاف اليهم القوم خوف السراق والدياميس قرينة على ان
اشعارهم سواء قصدوا السراق ام لا على هذا الوجه انهم مغلبون على السراق او
انارتها والاول اقوى فان السراق يخيفون المصباح وعلى الاول ان يجعل المسند
خبره محذوف اي لانه موصوف بكذا اليكون بمعنى الضيء وما عطف عليه ولا ادري
ويكون المثال فارغا عما نحن فيه والايكون فيه ضعف لتبادر الذهن الى ان يكون
الغرض الاصلي هو الى ح ينتفع بضبط واشكال وذلك ان قولك ان
فلان صاحبكم ابوي اسنانه وكان تعريفه بعين لتضمنه معنى الكشف جدا وعدل
عنه الجمع وسواء الاصلان ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال في

تعيد

تحصيل هذا الذي ذكره الشيخ انما يتحقق وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي تتمة لعدم
ارادة قصد التجدد من مقتضيات تقديم المسند والظهر ان ترك المصنف ذلك لظهوره فان تم
ح - عارضة تقول في الدرجة قال الفاضل الجلبي اذا كان اسناد الاول في هذا الاصل
الاسناد الفعل الى المبتدا كان الاسناد في الدرجة الاولى بكيف يتصور رجوع هذا الاصل
هذا القيد قال الحب ان يكون مبتدا خبره واردة لتفصيل ما ذكره من القاعدة الظاهر ان
فعل يعم الجملة ما اسند اليه في الدرجة الاولى ويجب حذفه وان القاعدة ليست
ذكر على ان الجار اذا تقدم بالتجدد يجعل مسندا فعلا ولقوله ما اسند اليه على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى اذا تقدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذا الاصل لم
فقد ذلك التجدد وصح الاستدلال بهذا القيد وقيل في توجيه كلام الشريف قول السكاكي
تقدم المسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند
فعلا يتقدم ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل الحسن فعلا والى اصيل
قد لا يكون المراد من الجار افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الفعل
فعلا ويتقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان ما جعل المسند فعلا بقرينة قوله
سنا ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم بلا غبار على كلام السيالكوتي وانت
خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا في ذلك حتى يرد اعتراض المصنف بل يجوز ان يكون
مبنيا على منع وجوب تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد
لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اصناد السكاكي الاحتراز المذكور
الى الدرجة الاولى من صلة اسناد الفعل الى الجار لا غير من سببه وان كان المحترز
غير قوله وتقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى ح ولا طيف خيال الخصب
سرى على الضر المعروف في ليلة وطيف الخيال محذوف النوم والمعنى اعرض
السكاكي عن هذا الجواب تعالى كيد ح على القول بان كل جزء اصيل بعد ان ثبت

وتم القول بما ذكرو ان لم يكن معروفا في كلام الشيخ الا انه طالما ذكر ان كلا من الاسناد الى
الشيء اذا عرفت وابت عرفت وربما عرف بعد الثبوت وما ذلك الا لكون الشيء معه
فهم منه ان كلا منهما يفيده قوله بل انما يكون اذا لم يكن الخبر جملة ضليعة بل ذكر لكم الشيخ
انما يصدق اذا كان الموضوع معلوما ذكره اي لعدم كون الخبر مفيدا واما اذا كان
كذلك بعيدا التجدد والان ينفهم قرينة على الثبوت كالعدول على النصب قائم
قوله مما لا لحق مطلقا لان المسند اليه واحد بالذات وان تعدد المسند الواحد في نفسه
واحدا لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا وما قبله مما ان اعتبر ثبوت شيء
العرفان فمسلم ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو ممنوع فلا بطلان فكيف عدم تعلق
مما لا تعلق اليه لان اعتبار صفة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر
يحكم مع انه مخالف للاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق التعريض المقابلين قوله كما لو قيل
قولنا وقت مع زيد قائم فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا وكلا
مع لزوم احدهما عليه قوله ليس لابن المسند او الجزء من الفعل علة وامسند
عرفت سئلا الى ما هو الاول واسناد عرف الى الغير المتصل بالضمير من التاء والالف
عرف الى الغير المنفصل المقدم اعني انا فليس بشيء من الغسلين فلا يرد عليهما
زيادة اعتبار ما ذكرا ان التي لم يعرض لذكرها لاعتبار الزيادة وحاصله ان الاعتراض
ان ذكر كلامه غير واف بالمعظم لانا عنينا عرف لذكر حيث قال انما يدل على اولوية
اسناد الفعل الى الخبر الخ قوله في الدرجة الاولى عند زيد عرف حاصله ان
الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني ان لو قال اليه على ما سند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة
الاولى لورد عليه كون زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خارج عن الضابط لانه لم يصدق
على ما اسند اليه وهو زيد على ما قال في الدرجة الاولى على ما هو المقصود ان
ذا بعضي بوجوب تقديم المسند على ما اسند اليه في الدرجة الاولى لكنه ما يسمى

جملة تم مفهوم

مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف قوله لان كل فعل مسند اما هو والا فالافعال
الكفوة عاملة فلم يكن فعل لم تلتفت اليها الا نادرا فلا يكون غير قوله واما ما يبقى
من المعاني حال جميع ما ذكر في هذا الباب الذي قبله غير مختص بالماضي لزم ان يكون جميع
ما ذكر يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل
على هذا التعليل هذا الاستدلال لعدم جريان الجميع في غير الماضي لزوله كالتعريف في الحال
والتنكير فان التعريف يجري في المستقبل وهو مختص بالماضي وكذا اللام والتنكير فعلم
ان الجريان في غير الماضي عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد منهم غير ما
الماضي فرد عليه بقوله الخ قوله الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل المفعول
وذكر الام المتعلق وان جميع الفتح انها هو الذي لا يتجاوز احوالات الفعل والمتعارف ان يقول
متعلق الفعل متعلق بالفعل والفعل سواء كان المتعلق اسم المفعول او الصفة بالكسر
او اسم الفاعل او الصفة بالفتح والعامل القوي قوله وقد سبقت اشارة اجمالية
على التنبيه السابق لتولد كثير مما ذكر غير مختص بها قوله واراد بالاحوال ما يعرض
للكلم فان كان في المضاف فظاهر في التقديم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
فان المعروف مضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكر الفعل مع الفاعل
والفعل مشترك بين هذا الثلاثة اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما مصدر للفعل
غير ان الاول مصدر المعلوم فانها قد يستعمل وهذا المبني كما صرح به الشريف وعلى المعاني
فان كان المتبوع وقوله المتبوع والعامل مطابق وسوان الكلام في متعلقات
الفعل سواء بيد ما اليه وقد يضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على
الاستعمال الشائع وقوله المتبوع والوجه سوا الاول وان كان كلاما قد يراعى
ترتيبي مقتضى الوضوح الفهم وسوا ضاع الاولين من الصنايع الاربعة التي واحد
كذا التابعين وهذه الوجوه التي اقال به على العامل ما فصله الفاضل المحشي عن الفاضل

ان تقول لانه ان قوله فيما بعد فاعلم بذكر متعلق المفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل
كما هو المناسب فقوله الفعل مع المفعول وذكر النفي متوجها الى القيد اذا لم يذكر الفعل
مع المفعول بل ذكر وصفه ولم يدل بوجه تعلقه بالمفعول بقوله المعرف الخ اشارة الى
هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله منها كما ان الفعل مع المفعول كذا مع العامل الى
آخره واذا تقرر هذا فقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر مفعوله
وان مطمح النظر والمقصد بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل وتعلقه
بالمفعول مرجع فيه عدان فيما ذكره الفاضل خالف الاستعمال الشائع الذي هو واقع مع
المتبوع في مواضع وفيما ذكره الى ما ذكرنا في مواضع واعلم ان لفظة حسن تستعمل
كما نبهنا كل اي ليس الفعل بكل منها في العبارة حسنا بل الغرض منه ذكر كل منها مع الفعل
افادة سلب الفعل عن كل منها فالاظهر ان يقول اي ليس الفعل ما ذكر معه والمقصد واضح
وسيجيء الكلام اي ما ذكره تتلو عنه الايضاح وسيان عليه بالمفعول من جهته وقوله عليه ان
لم يجز ان يكون فقط لان الاولى تصريحي الايضاح بعدم التعلق بالمفعول هو الجاري في محل كذا
في كلام المصنف على المفعول به مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل ولا خصوص
المصنف في الايضاح قيد جوازه لان سبب عموم الفعل الاهمال في ترتب الخبر المذكور
اعني التعريض مرة للاثبات كما لا يخفى تأمل . ويكون كلاما مستأنفا لبيان عدم
كان مبنيا على ان التعميم يفيد كما في الروايات بدل على تقييد عما عداه بخلاف المطلق
مستغن لبيان في نفس المفعول او لزوال التعميم لتقييد بما ذكر بعدي سقوط
ويمكن ان يجعل قوله غير انه ما يشير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنيا
والعبرة ما عساه ان الاعطاء المثبت اعطاء محمولا المتعلق يمكن ان يراد الاعطاء
معين متعلق ما بانه الدنيا ويحمل الشيء الى ما يستر به العاصي الحسي فتامل . قوله
نفي ان الموجد صرف لعطاء بدل على ان قوله صرف بعدي كلام صحيح نفي الاعطاء الذي وقت

قوله

بدل من قوله

قوله

اعتبار

لجواز ان يقصد التعميم المذكور و
يريد الفعل مع ذلك صرف الكلام

يكون لمن الى المكلم فتامل التأكيد دفعت اسمية الجملة ويمكن ان قلت لعل المحذور الدفع
الاسمية الى حالة الذكر قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل العامل مطلقا
كذا يفيد تعلق المفعول المخصوص بحمل المطلق كذا يفيد المقيد مع انه الاوفق بالمقام الملزوم
ان الملزوم يساوي على مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كما في قولهم كما يجيء انشاء الله تعالى
قوله الطويل عكر كريم الغير بالكسر الذي يخرج بسهولة لعلة تجاربه والجلب بضم الجيم والباء وكسر
هو الرجل الخفيف الجيد يقول اذا ضربت بارجل تخفف بالكر والرد بالفتح لما لا يشد بالمقصد
الذي هو بالكسر للاجير قوله لعلة ايلام ان المقصد اتمام الايلام بالعصا ونحوها الى جواز
وجوه مرجح لا تجعل على العصى في الواقع واجابت وفي الكل في قصد الحمد وصحة الحمل
عليه قوله اعني ما دل عليه المقام الخطابي او الفعل المذكور وذلك اي كون العصى بقوله لما علمه
ما قيل فيه كثير من وجهين الاول ان الظاهر ان المقام لما كان للاثبات لا للنفي فالغرض ذلك
الاسناد ذكر المقام الخطابي افاده مجرد التعميم في المفعول اي ما ذكرنا في الجواب الاول وكل
من الامرين بان والمتعلق افاده التركيب وذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون
الغرض كون ضرب العصى التي يعتد بها وان لم يستعمل فيها وهذا بين سقط
الثاني ان قصد بقوله العمل معرف لام العهد وفي المذكر دلالة على الفرد بقيد ما بطل
لان المعهد لا يكون الا فردا وان قصد الجنس او الاستغراق لم يصح لان المعهد لا يكون
ان الحصر والقاصر عنها الدلالة على الفرد به ولو فتكر كرجلي وذكري ممكن ان يحمل
على المقام الخطابي على الاستغراق لانه لغرض المعرف لام العهد وقد تحقق الانحلال
اسم والمصدر نفس العهد ممكن لا استغراق يصور المقام الخطابي بغير حاجة الى تضم المعرف
اعتبار
قوله لو ان الاعادة التعميم فذكر بانه بان المراد ان المقام اذا كان عطاء الدنيا
يراد
لا صورة الشرعي نفس الجنس لكن لا يخفى انه معتبر منه بل لان سوق الكلام الى
التعميم هذا الاعتبار ليس باعتبار صحة العمل في جميع افراده الذي اعتبره الشفاء
فصلا فلان او قد فرق بين ان يقصد العهد في بعض الافراد وبين ان يقصد

منه حصب هي للتوصل به الى لفاعلية التعميم كما مر فان الكلام ابلغ ق م معرف الغرض والمقصد
من نفس الكلام وان كان والعلم المعرف من الكلام جميع العلوم علامة واظهر فاعرف ما حاصل
الكلام وانت خبير بان على ما بنى عليه وقع الاعلام من الكلام جملة لا تركيبا او لوقوع
ق ه لان ما ذكره من الحصر لا يستند به عقل ولا نقل عن احد الى هنا قال اعلم ان لصورة
عقلا وقلما موا فتاح الحبري اى مثل هذان يعطى علامة ع الى العلامة واما الحصر
الاول فعنيناه عما وقع عند صاحب المفتاح الخ واما الحصر الثاني فعلى ما قيل
عليه ليس شرطا للاعلام على ما عرف من مذهبه لعلى الجملة وارد بقوله واما الحصر بناء على
العدم الخ لان اداة العدم للحصر عند السكاكي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا
منكرا كما سبق وفلان ليس منها على ما مر له لكونه علم الجنس كما صرح به في شرح اللب
للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي ما عتبار عدم الاسناد اليه بل ما عتبار عدم
الاعطاء المسفاد من المسند المحمول ع المقام المطابق للاستغراق وهو الذي اراده
الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد صعناه عما وقع عند صاحب المفتاح فبلزم
ان لا يكون غيره موجبا للاعطاء وبلزم ذكر القيد من الاعطاء عند كونه موجبا للعلم
مع ان المعروف انه لو صدق اعطاء ق ـ اما انه لا وجه للاعطاء فجاز ان يقيد
العبارة لطالب الفاضل السيرقي بانه على الاحصر الحصر من المقام وعرض الكلام
صورة لعدل قرائن المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فلا اظهر فيما سبق
في مسئلة فقد وجدت صورة مثل كسوى المقام منه ان لا يعلم غير المخاطب كما ذكر في قول في
الوثائق او مستلذ منه شيء فلان وعما يشغل قلبي حقائق الاعمال وجدت بعض
او كتب او غيرها لك فهم ان مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان لا يكون
معلقا ولا قرينة حالية على القصد فلا يصح قائل ق ـ قلت هذا المقام مما وقع فيه
لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخفي الى قائد سلك مسلك التي العلامة ق ـ ان

سوى مصروف وسمع واع هذا بالصدق سبب الحزن والغصب الحاصل لكن فعل جزاء عما
خيلناكما لا في السبعة فكانه خرج على السبب وصار على السبب ق ـ بل الاعطاء الى
الاشارة ما وجه الترقي ان الذي لو ابصر غير آتاك الا رنا لمطلق الرؤية كما يوهم كلامه
لم يستشهد به في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواقي وفيه تامل ق ـ في المعروف
يرجع جواب عما توهم الخفي الى ما سبق التعميم افراد الفعل استلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم
الفعل مع عدم اعتبار تعميم المفعول ـ وعلى ان فرض ما يجوز ان يكون الخلاف السكوتي
والوجه رابعة بنى عليها ما تقدم للمصنف ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا يلازم والعلم ان زيادة
في الخبر كما في قوله الاخفش والشرط محذوف الاحتياج الى الجزاء كما مر في قوله وان فرض
تلازمهما استناد الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم
المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا يبقى ما يستحق عليه في الوجود
فلا في الاعتبار ق ـ فلا بد من ذكر المفعول بناء على ان المستحق عليه للجزاء في
نظر الواهب عند عدم والا فاذا تعلق بالجزاء مكذوب قامت قرينة على تعيين
المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز اقول ان كان تعلق المشيئة
بالمفعول غريبا غير صحيح قوله على ما سبق الى اليوم بمعنى ان الفعل في الحكم ول
الفعلين المتعاديين الى كل ما تعلق به احدهما تعلق به الآخر فالغراب في تعلق المشيئة بكل واحد
من تعلق البكاء بالمنكر فجعل الغرابة سببا لذكر المفعول للمشيئة بسبب
ان يدعى ان مسند ومسند اليه ما ذكر صريحا ق ـ بكاء مطلق يحتمل ان
يكون المراد ان كل واحد من المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد النفي
للمشيئة بكاء مطلق ق ـ وهو مجاز عن تكثيرهم واقرارهم دليل قوله ان الله يامر
بالعدل والمنكر وقيل المراد امرنا هم بالطاعة على لسان رسول ونهيهم بعثناه اليهم
فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امر فعصاني وفيه وجوه اظ

مذكورة في المفصل والتسهيل وغيره قوله متعلق بقوله يوم اقام يجعله متعلقا بالوقع لزوال قوله اذ لو ذكر اللام لربما توهم صلة ما بعده فيما علمه بالتوهم ولان التعلق بالوقع يوهم ان يكون الوقع لا في الاستقبال وغير حاصل كما ان التعلق بالتوهم يدل على ان التوهم في الاستقبال وما مضى بقرينة ذكر اذ في المفصل عن متعلق مع ان المكدي الوقع المطلق اعني الاعم من الوقوع وعدمه على ان نفس الوقع لشعوره بالابتداء لان الظاهر ان ما يكون في ثاني الحال موجود وان جاز استعمال اذ في مقام الاخبار ما وجد وقد يشير ايضا الى جواز التعلق بالوقع في الجملة بقوله والصور في نفسي اول الامر الخ وكم ذويت عن بردي يصف الطائر بالطيران وقد يروى بصف الحمل في صيف تغيب بالشبث على الحمى والوزاب وتعني بالحمى غير الحمر على الوقائع والبلايا جمع حزن اي قال بالجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة قوله فحذف المفعول اعني اذ لو ذكر كما قال قلت هذا التوهم انما يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا حاجة الى الحذف قلت مراعاة للمفعول فلا واسطة للعدم المفعول جواز الحذف وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر الجمع وان لم يكن لفوات الاطلاق لكنه على انه لا يلزم الاطلاق ولا الانفكاك عن المفعول هذا وقد ذكر الحذف من قبيل المثل لا الحذف كما يتبادر من الحذف السليم من قولهم بلغ العظم قوله عليه وجه تقديم اعراب الفعل على اعراب المفعول كان العمل المتعدي اتباع على العمل المحذوف مفعولا كما في قولك ضربت زيدا وضربت عمرا وغيره كما في قول البحتري لما رأت حذف المفعول سوغ عليها ما سوغ الفاء اذا اضيف عليه عبد كما ان الفاء سوغ ما سوغ ثانيا كما لم يحصل لكن لكنه ولا يخفى ان حذف المفعول اذا اضيف الحذف امون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس فوا لوصل الرحم اولى نظم من الجبل بالتيه والجمع رئم ورئام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبهث من حصاة بلال ان بردة من ابي موسى بن الاشعري نصيف الشعر بعد الهم وقلة الحرص والطمع في الناس وبعده ولكن الكرام لهم تعالى والاخر من اذا ما قيل تعالى قوله ان يكون بالالف

ان يجوز اولان يكون واما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال

لان العامل الزوتي استعمل مجردا عن ذكر المفعول في الرسالة التي وبعدي حيث اراد الجواز مستبعدا فان المتبادر الى الذوق ان المقام يعم الاوعية لكل منها كحصص الدار وهذا اقوى اذ يظهر ظهورا ما بعد ذكر المفعول العام حيث ذكر ان الحذف ليدهب بعض الى ما كل مذهب وقد دفعه بحيث في شرح المفتاح عن صدر الافاضل المحشي بالمراد بالعموم غير الخصوص عن الاخر الذي ذكره ذكر الفاضل المحشي في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره تعرة للصلايا مبنية على قوله وامه يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير منحصر بعض المخاطبين اللهم الا ان يمنع عدم فهم العموم في كون ذلك قرينة عامة ولا حاجة اليه فلعل لك ان يكون قوله الواو عند قيام قرينة غير الحذف شاملا عموم المقدر فتحصل العموم من عموم المقدر المتعلق المحذوف فتدبر قوله ويكون الحذف لمجرد الاقتصار على هذا الطريق ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاقتضاء وعدمه ولا لعطف الكتاب على ما ذكره تعريضا لا يخفى قوله وقد عرضت هذا الطريق بهذا الى الاشكال المذكور بقوله وبهذا يجب الكل عن قوله واما للحذف والاقتضاء مع اشعاره بشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق لا يخفى عليه سوق كلامه قوله او لان الدعاء على الغزاة المتعدي الى المفعول من الكتاب حتى ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون عن الذكر حتى قال في تفسير الآية وان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله انك لتقارف ذكر الرحمن وقد اكثر الله في القرآن من هذا الاسم فنزل ما دعوا الله او دعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فنهاهم عن الشرك ولا يخطر الشيء على قلبه ويصح اطلاق ايا ما تدعوا على النداء كما ذكره عن ان يجعل لعطا او للتخيير على ان يدعوا هذا الاسم تارة وذلك اخرى كذا في تبيان الفتيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدي الى مفعولين بنفسه او الى

ما روى عن ابن عباس في سبب نزول الآية وهو ان اليهود اجتمعوا عند رسول الله صلى
عليه وآله معولين اياه بارخمن متعللين له صلى الله عليه وآله بانا ان لفظ الجلالة وهو يدعو
الهنا وانما نحمل الاسمين على المسمى فرد بان الواو لا تلائم الاسم لانه مفرد وبجعله للتسمية
المعبر به الى معوله لا يناسب ما ذكر من سبب النزول وكلا المعنيين مذكوران في الكشاف
قوله وان جيء بالواو باعتبار المعاني ان عدت لم جاز عطف الصفات بالواو وان
كرر عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتي وكسب الذات والمغايرة بحسب المفهوم جاز في
الموضعين علت انما جاز عطف العلم بها لانه لم يقصد بمعنى منها الذات التي هي
الا بحاد بل المعاني المتغايرة كخلاف الموصوف والصفة فان مآله الا تحاد مراد الاول
القوم السيد والهمام كثير الدم والليث الاسد والكتيبة العسكر والخضرم واسع كثير
قوله ولما ورد ما مر من الاية فجر ورد رافع الموسى وهو مدين قرية شعيب عليه السلام
والايراتان بفتاوه والود المطر قوله حتى لو كانا مترادفين فيجوز عطفهما
للتأكيد بان تقول انا ان بفتاوه والود المطر لان الاصل في العطف التغاير والمراد بالتأكيد
التقوية ما لم يدخل ملاحظة خصوصية المعنى وتقرير الفعل مع الاداة مالف الى المعمول
المعين لانه في حكم التكرير ما عتبار المعمول بالواسطة ملاحظة ما في المعنى على ما ذكرنا
زعم الفاضل المحشي بظنه هذا ما ذكره الفاضل قوله لعبادتهم ربك على الكبرى واجاب
عن الاول في شرح الالفية بان الموضع كان صالحا للمعنى والقرينة عدم استقلال الجملة
والصفة الناس بها مع ذكر ضعف ايهما كما في ايات الترجم وفيها فيه نظر لان على
العموم لو كان كذلك لكان الاحسن ان يقول بالحكم الذي اولا لوجوب ذكر الضمير الاول
عند عطف ما ترتب على ضمير الغائب الخبر الى ظاهر الاضمار لاستقلال
قصر التعيين الفرد قصر الافراد في جواب او لانكاره دعوى وجوبه ذكر قصر الافراد وانما
عدوى الصيغة ادرج قصر الافراد ثبت وهذا اجرى لاعتبار عليه في الواقع في اكثر

كلام ج

المتقي

به على القصر بانواعه الثلثة وكان ثابت الخبر اعتبار تاويل القصر بالحصر القصر
قوله داع عن مكلف وهو ان بين الاثبات آت مستلزمة نسبا جزئيا خالطا وفي انعقاد
الخاص بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم غائب الكرام
عمرو وامر به او الجمع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم لرد خطاء الى طلب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيد اعلا تاكيد شيء تفصيل في مباحث القصر
وتحقيق المناسب التي ابدا ما على ما ليس الوجه بين اتحاد القصر الصفوي
مار دياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التغيير للحروف
دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يحسن الجمع بينهما والجواب ان المقدر الذي هو
كالملفوظ عند ذلك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا يناقضه امتناع اجتماع الملفوظ
والمقدر حيث قوله ان مذهب زيد رجحته بوجوه ذكر في باب الاضمار على شرط التفسير
وبينت لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل قبله لا يعمل عاملا فيه والفعل المشغول
بالضمير هنا لا يعمل ناصبا للاسم الذي على تقدير السابق لامتناع توسط الفاء
بين العامل والمعمول الا ان يحمل على اصله انه مثلا في كون الاسم منصوبا
بفعل مضمر مقول عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض
بمثل زيدا ضربته فانه كثير في الكلام مع ان المنصوب معمول الفعل
ويترجح ان الضمير الفاعل في اسرى اذا كان عن شيء غير بكر كعمرو اعاد دلت
على ان الفعل المتبع الاسم في موضع الشرط كان اما زيد لغا غرب كذا في شرح الكشاف
ويمكن ان يقال اما مقدرة والفاء في جوابها اذ قد تقدير ان حذف لما مطرد
لو كان حذف لما امر ونهي ودعاء لا يخفى جوازه بعد فاء فليفهم قوله وصرح في
المفتاح ان الواو للعطف على المحذوف على تقدير الفاء للعطف لا على ما يكون فاء جواب
والتي هي جواب لو كذا في حاشية الفاضل المحشي هنا يا كل ليبدو ان جعل الفعل

يفسر

تقديم

معلق بالغير على وجه الاقتضاء يعلق بالطلاق على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل
المحشي لان العطف معنى التعانق السخصي الاقتضاء المؤكد قوله لان العطف على
ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة فيها بكت لم يذكره الشيخ وهو لازم فيه
عطف الانشاء على الاخبار اذ قد يصح في بعض تقييد الفعل بالشرط الى آخره ان كان
انشاء فالجواب انا نلتزمه ولا نسلم ان قوله فان ارضي واسعة فاياي اعبدون اخبار به بل
هي جزاء محذوف اقيمت الجملة مقامه ولا نسلم ان العطف يقتضي ان قوله ارضي واسعة
الخ انشاء وهو ظاهر فتستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق الى الشيخ كونه
قوله واقيم مقامه ملزوم العدم وهو ربما ان قلت هذا مناف لما تقدم في بحث
الدوام من ان اذا قامت مقام متى ممكن حيث لم تقدم عليها متى تقديرا في محل الكلام
انا نقول موقوفا على ما قلت هذا مبني على ان الجزاء المعلق بها كما هو الاصح
اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرف الجزاء والمعلق عليه اعني الشرط وهذا
كان الفاصل اعني ايضا ملائما متبع اما بناء على ما ذكرناه فلا وان جاز اما على ما
صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف
وصاحب المدارك في قوله تعالى واذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه يقول
ربي اكرمني من ان الظرف معلق بمقول محل كيت واشكال او يلزم الفصل بالمعمول
ومعمول الفعل بالصوت وهو اعلم ان يجعل الظرف معلقا بقدر والتقدير وكما
شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ولا يخفى ما فيه من الفصل بالمعمول
الاجنبي وبالجملة الشرطية بين الظرف ومتعلقه الذي هو الجزاء الواقعة المنصوب
الجملة ان ان فرد ان الفاء في فيقول للعطف فتحسن ويظهر كونه هذا
المعنى ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص او ليس الغرض الاصلي من هذا التقديم
التخصيص وان افاد في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول من قال انما

بالفتح فقد يتم على الاختصاص قوله لانه لم يكن ما ثبوت اصل الاكرام
والاهانة فيكفي لان هذا مبني على ما ذكره المصنف في كل واحد من المثالين المذكورين لغايا
يليق بالمخصص كل واحد منهما بالعباس الى الآخر لان كون التقدير شيئا فشيئا
السابع اما هو في الاضافي كما هو ظاهر وابرخ لم يكن هذا التعليل نافيا للعموم الا ان
يقال انه لا يكفي لتقديم متعلق الفعل عليه الا التقدير الاضافي كما يشعر به قول المصنف سابقا
وتقديم معمول ونحوه لرد الخطاء وان حمل بناؤه على الاكثر قوله بل لمجرد الاهتمام
اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عيني المتكلم لانه قال مطلق الاهتمام ينصرف
اليه كما ذكر ذلك ايضا لا سيما وقد قوبل هنا بالترك والاستلذاذ وغيرهما والاهتمام
الذي لم يرتض السيد الاختصاص على ما ذكره في بحث وو التقديم كما سيجيء فانما هو ما ظنني
الامام قوله وان علمتم فاظني ان صل علمتم صلة لما فظني فالعمل فاللام بمعنى
ان الشرطية كقوله فيتعلق الى تقديره وان صل جزاء فالاظهر انه تحريف النظير وان التعليل
لان الكلام في قول متعلقات الفعل واذا كان تقديم ما حقه التاخير مفيدا للحصر
والتخصيص كما لا يخفى فيه اعتبار التخصيص بغير الجنس الاعم في العرف ولهذا قال صاحب الكشاف
والقاضي في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما التخصيص ادعاء في مبالغة سبيل ظلم غيرهم بالنسبة
الى ظلمهم المسلوم عنزلة العدم قوله لمراعاة حسن النظم التبعي الصواب بدل لفظ
التبعي بالاصلي رعاية للادب قوله السجود هذا ذكره ابن التفتازاني والعلامة عبده
الغفران ما ذكره مع الاستشهاد والا كان الانسب ان يقول ولهذا قال ابن السكيت
الخ قوله اهتمام بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا يخفى
ان هذا مبني قوله وان التخصيص كما لا يخفى مبني على ان الدليل على قوله لانهم على المدعى
قوله فيه نظر وجهه ما نقل عنه واستند اليه فيما سبق انا لا نسلم ان العموم المقدم
لرعاية الفاصلة والاصل خطاء قوله لعدم مع الاختصاص الاهتمام ولا يرد قوله

متعلقا بالعامل على ما هو حقه بالتقدم او الحذف بنى على عدم الاعتداد بقيامه والعموم
عن قائل منهما كما لخص بين الفضلاء والعول ح ره لان هذا اول سورة نزلت قال الزمخشري
اول ما نزلت اقرأ الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي التي قبلها والمدثر وقيل هي الفاتحة
واهل الحديث والقراء ان اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزلت بعد فترة
الوحي منه الاية والفاتحة اول ما نزلت منه السورة ح ره وكان للمصنف ان يقول
تخصيصها الموقوف على العلم باصلها واضافة الى الفاعل به هو الذي علم كما مر اسناد الامر
بمعنى العلم وجاء بغير اسمه تفننا وعدى بعلى لتضمنه معنى العطف وهو بالفتح كذا في شرح المفتاح للسيد
وهذا انما يظهر اذا جعل باسم اسما علما اي مسمى باسم الله تعالى لا يصور منه
التكرير بخلاف ما اذا جعل مفعولا كما هو الشائع في عبارة المصنفين فانه يصير
بمعنى ابدأ باسم الله وما ذكره المصنف ظاهر ان لم يقدر مضاف اي ابتدائي باسم الله
فتأمل

جعل ص

الذي قدر اللام الاولى بمعنى الى لورود كل من الاخريين في اول ما نزل ص

لم يناسب هذا المفعول وليت شعري اي مانع من الجمع بينهما كما جاز نظيره السابق
وان لم يكن متأخرا منه وقت الحاجة اذ عند العالمين كما جاز التكليف بالمجمل
الذي لا يعلم الا بعد حين فتأمل

في مواضع لان صرف عباراته عن ظاهرها ص

الاسناد وان المجعول هو التلبس بمعناه ومن استدلاله بالاية على
اللعب في مواضع اخر رد بانه للاستعارة او للطلب بحسب اعتقاد الكفرة الكلام
صباء الاسفاه ولان في الاول باسم الله تجوزا لان الذي لا يتصور منه
فتعين ترك التأديب ح ره اي اقرأ القرآن محل السورة فكان اول ما نزل

وفي سورة كورت تأمل ح ره ولا يبعد ان المصنف الصحيح ارادة مذهب الشافعي فان الى
صحيح المذهب ثم ان هذا الوجه انما يقرب اذا لم يكن المخصص تابعا لعام مجمل
يحمل المخصص على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على المخصص الاضافي فقد وقعت عامه
وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وجيه الا انه موهم بما مر تأباه مقام ما ذكر فتأمل
تصرف للفاء وعدلا عن عدم الاستبعاد ح ره كالعامل في نحو ضرب زيدا عمرا والتقدير
ذكر ضرب غلامه زيدا فان هذا مقتضى العدول عن ذلك الاصل ح ره والمفعول
ضرب معنى عنه اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي
كذلك بهذا المعنى وجودا كما حيثما جاء الفاعل كذلك من الفعل وهذا القدر منا للفرق
بين لا تقديم العامل على المفعول مطلقا ح ره فقيل الاصل عدم المفعول المطلق لانه
قيد الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي اشد من طلب القيد وهو لعدم
هو مفعول به اسطع على ما هو مفعول به فقط ثم المفعول فيه لزيادة لانه الفعل عليه بصفة
ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له لا غرض منه قيل بخلاف المصادر
وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى جاز نظرا الى قلة الحاجة الى المفعول
فتحقق وتعلم ان ما ذكر الى قوله عدة المعلل على عدم الحصر ولذا اورد المفعول
سوا المفعول لهم ان الزجاج اسقطها المفعول تنزيها ان السيرافي اثبتها كما بين
وكيف النحو ح ره الاصل تقديم المنعوت لانه مع المنعوت كشيء واحد وكذا المضاف
بالتأكيد لكونه ارسخ في النفس من المعطوف البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه
فاريد الحكم الذي هو المقصود عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح او لان البدل ليس موضعا
للعطف لعدم اشتراط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه وبهذا يتبين ان ما ذكره
الشريف في توجيه قوله تأبى ليس باجنبي عما ذكرناه من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف
والتأكيد موضعا للعطف بالواو ومن التعقيد بالواو وبأو على ان بعض

اسقطها واثبت المفعول

السيرافي

كذا في ح

لان الاصل في الكلام العلة والدليل

المفعول له لان المعلل الذي لا علة له ولا غرض منه قيل بخلاف المصادر
وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى جاز نظرا الى قلة الحاجة الى المفعول

الانواع الاربعة صالح للعطف بأي على رأيه الجمل كما تجيء مريدي حسنة اويل حسنة
جملت واسكت لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكمي وكون احد سببي
رد قوله على عدم العطف سلب وقوله ثم في العطف بمعنى اي فالمعنى ان
الانواع الاربعة ليس للعطف مطلقا فان دلالة الصلوح تابعة لاصل المعنى
عند اظهاره فالصواب الاعتصار على ان التقييد بالواو بناء على ان العطف بها
هذا واعلم ان دخل او في قوله او للابهام مبني على ان عطف البيان مع البدل مباين والحكم
سبق شيء من التوابع حتى تعدم احدهما عليه فكيف يصح عدم اعتبارهما معا فان قلت
بل في العطف بالواو انما خرج عن الكل بقيد ما ذكرته في قوله على المعمول معه الان يبقى
على انه كلا او بعضا ما ذكر المعمول معه فالوجه ان يراد الحكم بالاباحة مما هو
نظر لانه قد عطف عليه بقوله اولان في التأخير خطأ لابهام المتبوع او لمناسبة وهذا
العطف بأي لك الارادة الاان يمنع قاعدة معتبرة هنا في الافراد بالذكر لتوهم
انه مع صلة بكم ممكن ان يبقى تعديم الصفة التابعة لاجلهما والغاية فيها اكثر لان اجتماع
مع كونه تواليا فروعيت مستبعدة فاعادة تمام قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا
عبارة السكاكي بكذا والغاية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما
ان يكون لاجل المعنى المتبعي في عبارته نفس العناية الان وتقديما لما حقه التأخير
الثاني التقديم لاجلها وهذا قال الشيخ وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان قوله اشد
ان يكون اصل الكلام لا مساحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا تتصور بها تعدد
اللام اي اشد حالا ان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه وهذا مدفوع بالعناية
قلت ما فائدة تقديم المسند اذا دخل المبتدأ عليه باللام قلت الاحتراز عن المكرر الذي في قولك
لان التعريف تجريدي وقوله الاصل هو التقديم والمعنى المعمول عند السكاكي على التقديم
فلذا ذكر بتي بحضيتي لوجد المعنى المعمول عن التقديم وان كان اصلها التقدم

وقلت ان هم فاعلم لي اي دون على
لمعنى المعنى صح
حتى ان هم لي هم سيد هم سيدا على فان
قلت لما ذكرت جميعا ما الوجه صح
يردهم

بيضا كما في قولك في الدار رجل وهاربي راكبا واعلم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصص
يجعلها في حكم المعرفة قوله نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها
بمعنى الشيء الذي جعلته بحذاء عيني بحيث لا يغيب عنها كما في نظر اليه وايا
ذلك الذي هي الاولى ان يذكر الموصوف بوساطتي حتى يكون ما معمول تتمي
فيكون السؤال حينئذ على طريقة الجواب بالفعلية على ما مر به سيبويه فيما اذا اضمرت
او على تقدير ذكر الموصول كما مر في اوائل الاصول جميعا قوله والعديم المعمول الذي
في قوله ثم وجعلوا الله شركا اي الاكثر على ان الله كان معمولا به لواسطة قدم على الذي
هو واسطة اعني شركا او اصحاب الجن بجعل مضمر دل عليه السؤال التقدير وجعلوا
شركا وهذا مختار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شرح المفتاح وقد مضى تمامه
سهم حاصل الكشاف الى ان الجن معمول اول لجعلوا وشركا معمول الثاني والظرف لغو
متعلق شركا ويجوز التعميل بالعكس على رأي مولانا ايضا ما ان الظرف المتعلق
شركا اقدم عليه ان قلت هل يكون على تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه
على المفعول الاول اعني شركا بان الاول منكر يستحق التأخير قلت هو زيادة التعريف
وكون الشيء في مرتبة المؤخر وعبارة مفيد في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما في تقديم الجار كصديق لي ان اعتبار المسند اليه
والخبرية حاصل في الحالين ولو لك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم ان كما سبق اساءة
الى ان لك في قوله ان شئوا او نشوة البيت تقديم الى الاعمى حتى تقدم على الموصوف
اعني الذين كفروا ان قلت يحتمل ان يجعل قوله فوهم وصفا ايضا اي بتقدير
متعلقة معرفة بان يجعل للموصول وكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف الاسم
لا اسم موصول كما يلزم حذف الموصول مع بعض صلته كما مرت اشارة
الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق صفة

بالثبوت للام

تتعين كون ما بعدها الذي معمول
الصلة لا لعدم على الموصول صح

لايق لواعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا صفة لما تقول لم لذا لعدم
من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة
انه قد سبق ان الموصول عرفه لا تعيز فلا التوقف التوقيت ايضا فيقع صفة لسكوه
قلت هذا الاعتراض لا يضر النظر الى اصل المعنى اذ لا شك ان المقصد الاصلي هو الوصف
بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الاصلي هو المناسب العارض ولما الحكم بان قوله
من تحرم حال فبالنظر الى الطائفي لا لعدم الحاجة بل لضرورة سو قوله سواء الخ
النحوي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخ لمعنى ان ما بعده واقع وان
فاعله معلوم على ذلك في الابطالي لمعنى انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم
ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في معنى اللبيب قوله ويجتمع ان يكون
معلوما الخ فرق تعلق الانكار باحدهما باعتبار الانكار الابطالي ان ملاحظة احد المعنيين
اصلا وتبعا وان شئت قلت ان في تركك اعطيتني دينارا سائلا فانا في عطاء الدينار
زيادة مبالغة بمعنى تقديم وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في ذلك المبالغة
وانما هو الذوق قوله والجواب ان ليس بكلام رده بعض شراح الايضاح حاله
مفعولي اعلموا احقاء يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقف عليه فعلوه
كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما لم يصح كون احدهما
نصب العين على التعريض كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المفعول ليصح ان يكون نصب
به وتقسيط العين مسلما كما سبقت والقول بعدم السكاكي سبب التعريض كون المفعول
في نفسه نصب العين وكل واحد من مفعولي اعلموا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي
كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين باعتبار تعلق الانكار به هذا لا يأتي في قوله تعالى
منفردا ان يكون به نصب العين باعتبار آخر مقتضيا التقديم والسكاكي قد صرح بما ذكر
بقي الغرض بفعل هذا وعنه ذا بدته فان قلت الاهتمام الذي حق كل واحد من المفعولين

نصب العين في ذلك الوقت

ل
وبصيغة

غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين الخ

نفس العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما
يقتضي الاهتمام الذي هو باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاؤه قلت لا نجزم
ان الخصوصيات العقلية الذوقية فلنعتبر في تأخير المفعول الثاني عن الفاعل عدم مرسا الحاصل بالمعطي
في تقديم على الخصوص الاول كون في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا. وهو ابو المنع
فان الاعتراض المذكور مبني على ما قيل وهي ان الاعتراض المذكور لا تعلق له بالمقدم
متعلق بالمؤخر صوحب كونها نصب العين فيلزم ان يقدم ما حقه التأخير الدنيا في الآية الاولى
وهو موسى في الآية الثانية لان الاعتراض يوجب كون عدم احدهما واقعا لا نصب العين
لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقتضيا بلزم ان يكون تقدم احدهما وكونا تأخر للآخر
مقتضيا وليس كذلك لان قول الموجب للتقديم هو كون المعنى نصب العين هو جهة التقديم
فقط ح - وان كان منافيا في الحال لكنه حين ذهب المناقشة بان صاحب المفتاح لم
يدع انه معلوم منافيا ما صحيحا على تقدير ان المفهوم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا
المفهوم صحيح وانت خبير بان عناية المفتاح جاءت بهذا الدفع حيث قال لاحتمال ان يكون
من صلة الدنيا والسبق الى الافهام الى ما هو من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد
المحتمل بادنى تأمل لا يكون سببا لاستنباء الامر على ما ذكر ادنى استعداد لا يجاب طلب
الكلام امر مفقود في الجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن
الآتية التي لم يعتبر المجازية قوله وعلى بيانه يشير اشارة لطيفة الى ضعف لان
سياق ان يكون الكلام في تقديم بعض الطرفات على البعض فقط وليس كذلك والحمد لله المطلع
على الاغراض الاتراها يتركون جوابا عن قوله وهو نصب العين دون سائر الاصل في التقديم
المستدرك الفرد في الكمال على الكمال ونظائرها قوله الباب الخامس في مباحث
الحصر حقيقة قصرت التوكيد اللام والتعريف بمعنى الخالصة المخلوطة قوله وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء على طريق مخصوص المطلق الاطلاق او على سبيل الاضافة الى شيء آخر

الشريف في شرح المفتاح خلافا لمعين الفقر حصر صفة اصطلاحية قوله ان يكون بحسب المعنى
وفي الامر بالمعنى مسامحة مقابل الاكثار كما صرح به فيما يأتي للادعائي وقد يسره بوزن
ظاهرا وكانه نظرا الى ان المحصور هو الاصل واريد المقول وامعنى القبول للاحصر النسبي
بالمعنى الذي يشمل غير جمع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب المعنى وفي الامر بالمعنى
كذلك حصر ادعائي يتناول التعريف الحصر الحقيقي الادعائي والاضافي ادعائي الاطلاق المقيد
ثم اذا اعتبر المعنى مع الاضافي دون الجاري صح ان الاطلاق التخصيص مجاز بحسب
اللغة كما حصله الفاضل المحشي الاصفهاني حصر حصة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هنا
الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل كلام ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة حصر مقبول مع ان
المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون الجاري ثم ان ارباب الادب استعملوا
الاضافي المفيد للقصر او الحصر او التخصيص في مقابلة المعنى وان اهل البيان استعملوا
الاضافي المفيدة في مقابلة اللفظي ولا مشاحة في الاصطلاح وان قلت الحصر
الاصطلاحي في الحصر على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص فكلام الشارح
في اطلاق التخصيص الاضافي على ما ذكر بما في هذه التفرقة قوله اغاسي تعرادتميما
قوله لقوله ورد اي لحديث ورد في التعريض لحاجة ساق الكلام عليه وجعله دليلا في هذا المقام
بالتعريض بالتعميم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون دليل الورود وقد ذهب قوم خلافا للعموم
ولذا لم يعقد الاوزاعي كيف استدل الى على اصحاب الاضياح حسب على ان ذلك التعميم
وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الاقسام في الافراد والعصبي والقلب في الحصر في
فاندفع ما يقال ان التعميم لا ينفع في مواضع وجيل العمري صدوقا راجع الى الصدق والمعنى ان التعريض
لقد صدق احد القسمين يعني الحصر لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف
على الصفة مكاد لتتبع وتتمة وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وقيل ان
القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم النادر هو الوجود وان كان قليلا

الحقيقي قوله القصر قوله

قبيلا لتحقق كقولنا لا واحد بالذات الا الله قوله وهذا التقرير مثل للتحقيق وغيره
مر عليه ان عبارة السكاكي بكمالها وحاصل المعنى راجع الى كصفة الموصوف عند
السامع بوصف دون وصف بان كقولك زيد شاعر لا عالم لمن اعتقد شاعرا وعالما
وكقولك زيد قايم لا قاعد لمن يقوم زيد على احد الوصفين بغير ترجيح فقوله عند
السامع يشعر بان المراد هو القصر الحقيقي كما يشير اليه قوله لمن يعتقده شاعرا
او عالما الى قوله من غير ترجيح وان التعريض لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا ترديده اصلا
قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على
الموصوف لكن ان تقدر لا غير شاعر فمن قصر الموصوف على الصفة وليتفكر
ملك استعمال لا غير في كلا القسمين وعلى اي فالمراد بكونه قصر صفة ادعائيا
وان جاز ان يعتبر حقيقيا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله التي هي بمعنى قايم
ما يراد به ما يقابل اللفظ كما هو الظاهر بقرينة قوله للعصا وقايما على ان
الشبه حينما باعتبار الصدق هو المبالغة ليس الا وان اريد ليس اللفظ بمعنى الدال
على المدلول على حذف المضاف اي دال على معنى بقرينة ذلك القول لكن لفظ القيام
بالصفة المنونة وكذا القيام بمعنى القايم ما يقوم بغيره اعتمادا على فهم المقام قبيل لمن
قال ما قام زيد بل قعد قوله تابع يدل على ذات ومعنى بناء غير المقول المراد بالذات ما يقوم به
قيل لا ما يقوم بغيره والاخراج عن التعريف بالنعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد
وما بمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد البعض بالبدل في اعجبني بعضه لانه يصدق عليه
انه ذات تابع يدل على معنى قائم بغيره مثلا وانه معنى حيث يقوم به موصوفه قلت
لفظ قائما على حسب التقادير بين الذات والمعنى المدلولين وقيامها بالاول
كان فقط الذي يدل على المعنى بالمطابقة وعلى الذات بالالتزام وهو الذي يقوم بغيره
وذكر ما للذات التزامية غير مضر فيما نحن فيه وان قلت غير منعكس لجواز الوصف في

١٤٣

جاء في القوم المجتهون او المعنى المدلول عليه بالمجتهون علت المواد من الشمول الذي اضيف
اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في بيان التاكيد وهو ان لا يستفاد فرد من افراد المتبوع
والا احتاج المدلول عليه بالوصف حينما ذكر تبعه غيره فانه يلزم عدم التفرق وهذا لم
الفتاوى ان تورم الزجاج والمبوكون مدلول التاكيد الثاني قوله سواء فسجدوا الملائكة
كلهم اجمعون الا ان الذي رده في بحث التاكيد قوله وكذا بين النعت والمنعوت
التي ؟ قال الفاضل الحسني الفرق بين معنى معنيي المعنوي لفظ هو المباينة الكلية
اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير لا العلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع اثبات ذلك
الامر اليه كالقائم فهذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوي على ما يبادر منه
كانت المباينة ظاهرة لما ذكره الفاضل المحشي بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى
والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنى المعنوي على اللفظ ايضا سهل التوجيه
كانت المباينة ظاهرة لما ذكره بعضهم ان مراد الشارح بالذات في الموضعين ما يقابل
بالغير والمعنى الاول هو دال نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو دال
ذات ما مع اثبات تلك الامر اليه التي فيه بحث وهو ان لفظ العارض مثلا صدق عليه
انه معنى قائم بالغير على الوجه المذكور وانه يدل عليه دلالة التزامية باعتبار معنى هو المفهوم
فقد تصادق فيه معنيا المعنوي والسبب فيها العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة
ولا يكفي ان اعتبار قيد فقط في الاول في معنيي المعنوي يفيد للانصاف بالمباينة
قال قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ماريد الا قائم يفيد ان قام
وغير ذلك مما صيغ الاعلام يحتاج الى ان يقدر له الا قائم وان المعنى عليه
مفهوم القائم لا نفس القائم ولا يخفى انه يكفي قوله قصر الموصوف على الصفة
على ان التاويل في جانب المقصور عليه هنا هو لفظ الكون فقط وقد يكفي في غيره
التاويل في جانب المقصور على معنى الهوية على زيد والكون زيدا على اجنبك وانت

لكن ح

انتسب د

حكم قوله الان يراد الصفات الوجودية فيبحث لان من الصفات الوجودية
يستلزم قصر احدهما الامر كقيام الجسم وسكونه فيلزم ذلك المكان وقطعا فليتامل
قوله محمولا على الدار الا زيدا ؟ فيبحث لان القصر المكون في الدار على زيد انما
يكون بالنسبة الى ما في الدار لا ان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فرضوا
الى القصر الغير الحقيقي فانه في التمثيل لقد تلاعب بالذات الا زيد فان قيل
التقدير في المثال المذكور ما في الدار لكل انسان الا زيدا لان المقدر في الاستثناء
الفرع من جنس المستثنى منه ولكن في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار
عن جميع ما سوى زيد من افراد الانسان قلنا في تحقق قصر الموصوف على الصفة
قصر الصفة على ذلك الموصوف كما مر هذا الثوب الا سود اذ المقصود بهذا الثوب طورنا
الا سود ويكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب
والا نظر صحيح انه قد ادعى سابقا انتفاء هذا النوع من القصر الى الحال قوله
اي ما كان ارجاع الغير الى المحشي مطلق كما ذكره الفاضل المحشي بل الى معلق القصر
بكل ما يكمل ذلك المانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللام الا ان يقع
مثله في كلام البلغاء وان صار واقعا فهو متبع وان اصر فرى اشاره الى
قصور وقع حالا او ذوالحال المعمول المذكور وهو الامر وذا الحال هو
المضمر المستتر المراد بحسب المعنى هو في قوة الملفوظ واما مكانا فمثل حال كونا مكان

وصفاه حال ح

اخرى واحده كانت او اكثر قوله او في مكان منع للمشي الى ما يتعلق بالاول باعتبار اصل المعنى فلا يرد ان في مكان منه قريب منه لا باعتبار صيغة التفضيل فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة وقوله وفيه نظر والقابل ان يقول لم لا يمكن ان يجاب بان المراد بالسبق السبق الذاتي لكن التقدم معلوما تبعا اذ ليس مما لا يكون عليه الوجه المعتبر في التعريف اعني ما اشتهر وكون قبله كابرا مع ما بين الواحد والاثنين والجمع لكن الاولى ما ذكره لانه حينئذ يدل التعريف على المعنى المطابقي فلا يكون التعريف كما سيذكره الشارح الآن لم يبال بهذا المقدار من عرف الشارح فان قلت لم خصص ام لم يعمم اجاب عنه بقوله الجواب الخ اقول ان التخصيص بالمعنى الذي ذكره غير واقع لابتنائه على ان الوجه المعتبر في التعريف عند جميع الاخبار الواقعة وغير الواقعة وذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع الخ قوله ذلك لمنع قوله اللهم الا ان يقال الخ قوله ولا يلزم مما في القاعدة تبعا لهذا الجواب عنه دفع عنه قوله لان هذا الاضافة الخ قوله وذلك لان نقول قول المصنف او مكانا بعد قوله ومن صفة اخرى عطف على احدا والخاطب عكس الحكم او تجويز الامرين كما صرح به الشارح في الشرح الآتي في المتابنة فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو الذي ذكر بعد بقوله الخاطب ابعد عهدا فتح التعريف المتقدم لانعدام وجود التخصيص فيه مطلقا لانعدام التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانا وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاعتراض وكذا قوله وعلى ان يكون الخ لا يرد عليه هذا اجبت الفاضل المحشي المدقق ان يقال التعريف المعنى للاخبار فيه بيان حال المخاطب فيعتبر فيه كما ستشير اليه قوله قلت هذا الاعتراض مندفع وحاصله ان يعلم ان لا يحتمل التعريف الا كما ذكرت ان السامع معتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع معتقد ان اعتقد خلافا وشاكا اصلا او اعتقد على خلاف ما هو عليه حينئذ الشك او التردد في امر فصول ما انت الا شاعر الخ

فيتحقق شركة معنى بين ما يريد كانت او شاكا ان اعتقد الخاطب ما يشاركه في

اخذ خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى انتم الاكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم قوله لم يعرض له قوله وهذا السقيم لا كرى في العلل الحدي عدم ورود قوله على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والاظهر ان يقال المذكور اعني قولا او فعلا لا معتقده لما يدل عليه عدم ورود في التعريف المعنى الادعائي او عكس ادعاه الاعتماد والمذكور هو الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين الاضافة بجميع الصور غير صفة واحدة وبين الاضافة تلك الصفة الواحدة قوله والخاطب ما لا يكون الخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم المتكلم هو مشترك الاستعمال بحسب الغالب قوله ولعل الايضاح صرح بي ذكرت حيث قال والخاطب اما من يعتقد الكلام او ينزل عنده منزلته اذ لو لا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة المتن بان قوله اما واو او بمعطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل الخاطب في التقسيم المعتقد الامرين كذا وكذا وما عنده قوله وصحي قوله تعسفا فان قلت اذا اعتقد الخاطب ان زيدا قائم ولكن له وصفا اخر اما الكتابة او الشعر من غير تعسف لعدم ما قلت ما يريد الا اذا وقع غير تعسف لعدم التنافي بين عدم التعسف وعدم الشركة ايضا لم اي اقسام التعريف قلت اما تعريف التعيين او لو لوحظ حكم بين الموصوف القيام والصفتين لابتنائه من وصف معهما معين قوله وهذا اذا لم يعرف له وقد يعتقد خلافه ما ذكر ان من اقسام التعريف المعنى تعريف الامرين لا توجيها سلكان الخاطب مترددا في تعريف المتنبي فيما سيذكر فيه تعريف الجنس لان حكم المتردد فلا يلزم الخاطب بالامرين وهو ما استعمل له الكلام لا فيما يندرج فيه تعريف الافراد الذي الخاطب وفيما يعتقده الشركة وهو ما استعمل له دون لان ما لا يلزم اعتقاد الشركة يجوز الامرين وهو هنا معتقد كذا لا كونه احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله وعامة بالكل اي قوله وسيرا فيما سبق الى انه يمكن توجيه

عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى سوى أن فيها لكن عبارة الايضاح أتم من
الوجهين كما لا يخفى الا ان يعتبر مثل هذا التحمل فى عبارته ايضا تأمل منه وقد يقال
ايضا لما كان اعتبار المكانية فى قصر التعيين خفيا واعتبار المرد ون اقرب ذكر
فى كتب العلوم خص البيان بما كان قصر التعيين فى القسم المشتمل على المكانية اعتبر عن
ذكر الثانى اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ
منشؤ هذا الشرط علم ان شرط الصفة على الموصوف افراد او عدم تناف الطرفين اذ
لو كان الوصف حالا لصح قيامه محمولين بالبيانات العقلية الى الطرف بقرينة الخصوصين
ولم يتم ما عرضوا له قوله وقلنا لحق بيانها هذا من قبيل العطف على معمولى عاملين
مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاحسن ما مر مطلقا قوله وايضا لم يجعل الشرط
بيانا فى الوصفين فى قصر القلب اذ هو الكثير لا كلى قوله لكن ابانتها معه
ان الاصل فى الكلام الاستقلال الصحيح يشهد بخلافه فى الوصفين المتنافيين اكثر
وقيل ايضا الشرط الثانى لا يمكن الاستدلال منه احد طرفى القصر وهو تجرد الاثبات
من قطع النظر عن قرينة الاخر وهو النفى عما سوى الصفة الاخرى خصوصا اذا كان
القصر بطريق التقديم كقولهم تميمى انا فلان النفى فيه ضمنى والاثبات صريح لشرط
ليثبت المقصود فى جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اقوى واوكد من قبل
فرق بدلة الجزء الاخر للمقصود من حدود الاثبات اجيب بانه للتنبيه
على رد خطاء الخصم فى ذلك تعسف لا يخفى قوله بل بإباية لفظ الايضاح حيث قال
فى الشرط الاول لتصور انتفاء احدهما فى الواقع لكن ابانتها معه
بانتفاء غيره فقد الحق الشرط فى الوصفين وساق الكلام على وتيرة واحدة يخ
فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف ظ بيان حيث الوصفان
ليس فى نفس الامر لابانة معتد بها على طريق عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافى

فى الاعتداد اذ لا داعى لهذا الشرط اصلا وبهذا الظهر صحة قوله لانه دفع وتدفع الضعف
بل اعتماد العكس للاستلزام اعتداد الثانى قوله وتعريف المسند اما نفس تعريف
المسند اليه المذكور بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه ايضا فيه التعرض لوجه لقوله مع التعرض
بما فيما سبق لان المراد بالمعلوم ما ذكر فيما سبق اى وجه تعريف المسند اليه للقصر على ذكره
الخ فلا يخ ان فى اقتصاره على ذكره ههنا التعرض لما فيما سبق قوله فانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح يخ هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار
يخ لكن الاربعة فى الذكر انما كان الكلام فى القصر الاصطلاحى وهو ناشئ عن خصوص
يجوز طرق من هذه الاربعة لا غير والا فالطرق عامة له قوله لكنها بعمان عن المسند اليه
والمسند كما تعرف المذكورة ههنا وعلى هذا كان الاولى ان يورد الثانى لهما ثم
غير باب المسند اليه لظهور عمومها ثم ان عموم طرق التقديم كان معلوما فى الباب الرابع
فلا يبعد ان لم يكن لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره لبعد البيان الكلام لغير مذكوره
بما صدق عليه العبارة ان يقال كان نظر على المذكورين ههنا قوله منها العطف فهو
على الطرق المتممة الباقية لان النفى والاثبات فيه اخرج بخلاف غيره فان الجميع يشارك
معنى تم النفى والاستثناء اخرج من اتحاد او العدم على الكل لان دلالته على القصر
دونه لا وضعية مما بحث وهو ان قال فى معنى التعقيب فهو يخ على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما بل قاعد لان فى العطف على اللفظ وعلى المحل
بحسب الثانى ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الاستدراك مع زوال ما قبل لكن وجه
لما يخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدأ قيل مثله ليست على ما عليه واما بل فى ج
فى ارجاعه ابتداء كلام فى جعل ما زيد قائما بل قاعدا عوضا عن قبيل القصر بالعطف اذ العطف
بها لا يخلو عن العطف ولا يخ المحل هذا وعكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة
بالزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا نظر عند بعض المحققين

ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوائل الجملة المسندة
المسئلة الثانية منفصلة عن ما قبلها بالفاء وهي قولنا زيد فقام لا محل لها من الاعراب
القصر ربما يوهم عدم جريانه بطريق العطف على قصر التعيين لكن المعلوم من دلائل الجواز
جريانه فيه فالحصار المشبع به الخ قوله فلطريق القصر دلالة على هذا الطريق جميع
لهوا ان لم يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اصلا بعكس لام الابتداء الذي طريق
القصر بل هذا ان الحاجة تدعو الى تقوية الخبر او تحقيقه وبالقرينة تعين ان
قوله وقد اجمع النحاة الخ كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر الفعلي
اذا كان طرفي لا يفيد قصرا وقال ابو علي ان قوما جوزوا اما اذا تقدم ظرف فكان
او غيره اما لان اصل العمل هو الموافق للمبتدأ العامل فيه يعني انه لما امتنع تقديم
خبر ما اسمها عند العمل بما اعطي صفتها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقدم ايضا
يعمل ايضا اما عند الذين فلان اصلها العمل وان صار لا يعمل لمانع مثل العمل
مانع وعرفا فاجروا حكمها في جميع موارد زوالها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب
بني تميم فلانا وان كانت غير عاملة الا انها تقصد موافقتها للعاملة فتمنع العدم كما
منع تلك الفعل قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما عند كسرنا ايضا سبق الى ان لعمري تفيد
الاستراط الاستراطين في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للقدرة
كقولك ما زيد الا قائم لقصر الافراد اذا علمان الشيخ خرج في موضع من دلائل ادعى
ما زيد الا قائم لقصر القلب لقصر الافراد ومن جهلهم توهم بعضهم ان اللام في الاثبات مطلقا
مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل خرج الشيخ على ذلك لان اللام للجنس لكل ما يقصر
وما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور لخصوصية ذلك المثال وسيرد ان النفي
فيه غير ما يأتي في القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ولهذا لا تقول
والكتابة وكونها عالما تحقق شرط قصر الافراد وهو عدم علم الوصفين وعلى هذا

لدي ذكرته استاذ الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما ذكرته على ما ظنه قوله ومنها
ما الموصوف بالعرفي انما بالكسر قائم في انما بالفتح لسبب افادة الى بعضها على
ما قال الفاضل ذلك في انما لوجود هذا السبب فيها وعن قال ان السبب اهتمام حرفي
التأكيد قال به في انما فيها ذلك ومن ههنا صح للمحشي ان انما بالفتح يفيد قصر
كائنا وقد اضطرب في قوله انما اوحي الى انما الهكم اله واحد فقال في قصر الصفة على
الموصوف والعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود
بما ذكرنا وقول ان دعوى الحصر ههنا باطلة اقتضاء العلم لوجه الخبر الموصوف مردود ايضا
بما حصر اقتضاء ادعاء المبني للمخاطبين فالمنفي ما ادعي في امر الموصوف الا
الموصوفية لا الاشتراك قوله دون الافراد وكون تنفيها كان المراد نفي دلالته على
قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك بان لا يدخل الاعلى
الاسم ان قلت ما الفائدة حرف مكفوف مزيل عليها الحد مذهب الصحيح قلت هي ما ذهب
اليه سيبويه قال في المفصل بعد تخفيف الناصبة قال الفاضل المحشي يلزم كثير
من المحال ان اداة لم تكف عن العمل بان دخل الفعل مانع عن اعمالها قلنا ان صح ذلك
فالمانع منها عمل حرف النفي فجوز اعمالها زيد قائم على لغة عربي تميم وفي بعض النسخ
على لغة بني تميم وهو سهو فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد تفق عليها المانع من
عمل ان ليس من اهل هذه اللغة ولا يخفى ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله
وسرع هذا ما يعارض النفي بمعنى الاثبات قوله وحرم عملها لان الفاعل لا يتقدم
على عامله المعنوي عطف على جواز الابتداء وكون مرفوعا على حرم لكون هذا
اخبرا قوله او لكان موصولة لعلى ان ملا جزما واما العائد الى حذفه كما في ان عملا
وصف خبر المفعول العائد الى الموصول وجعل اسم فاعل باب المبني بمعنى اعني
او على الزيادة من اسم ان اي ان الذي خبر عنه عليك ليلة ما ثبت منصف

والضا هم

اتمام

لايصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح ز ـ لان ما بينا موصولا ولما جعل من قبيل
يحتمل انا ان نجعل مجموع جزء معدا ما عبارة عن غير محذوف عائدا الى المبتدا المقدم
رتبة وقد يكون معنى عند لوضوح الوجه الصحيح ز ـ نحو المطلق زيدا ورد المطلق
ذكر السال انطلق زيد واعرف المال ز ـ لكنا نقول جعل موصولا يبقى في هذا
القول اما على الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا لا صاد الخ في
الكتاب كون ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر
في الكتابة على ان كونه على ما يجب وكم فيه مما يباين سائر خطابة عن قياس الخط المصطلح كما لا يخفى
اليه العاصي في العبد او احراز الغنم ان تم ان وجد الموصولة صورة فالحمل عليه الى
ز ـ وقول المنى واما لا يجاب فلا يخفى ان قول المنى انما يدل على وجود
معنى التصرف فيما لا خصوص بعضها مع ما والا فكذا الماسبة التي سيتقلها
الشيخ على ما عيسى الربعي اي ما سبة اذا قدرنا القصر لا تقتضي خصوص ذلك بعض
اللهم الا ان يقال بعضها مع التصرف هو المقصود بمعونتها والا فما يدل على وجود
الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما سواهما ما سبة لذلك ما سبة لهذا فتامل
ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لان كان هذا معنى على ما هو المعروف
من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني
في شرح مغني اللبيب بان هذا المعنى عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعر
قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المخلصة فلا تتحقق ضرورة
فيه لا مندوحة لهم عنها ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان ينتهي
ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا ز ـ على ان يكون انما بمعنى
فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في اذا وقع صلة ان لانه صح ادفع
مثلي قلت كما جاز عطف زوجك على ضمير انت في قولك قم انت وزيد لان

الثاني استطراد فلا يرد
ان الاول فان المطلق

يعتبر
مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته ان يعتبر في النواهي ما لا يعتبر في الاوامر
وان سلمت فانما تعتبر لو لم يصح عطف اسكن ونحوه مع علم جواز ضربتني وزيد على ان
على ان الجيد في الفعل وعمل العطف في مثله ضعيف عطف الجمل بان يقدر او في مثل
مسلما ز ـ لان قوله انا الراد دليل على ان الغرض ما يعم انه يدل على ما كون المتكلم
مخبرا عنه في هذا الكلام ولو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يتحسن ز ـ
في العدول عن لفظ ما الى لفظ ما تنبيه وجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي
ان قوله ما نافع انما كان دليلا على ان صاحب الكتاب في ذات سوره الكافرون وغرضا
ز ـ مقدما لانه ان الفعل احب لما كان في الجواب المنفي نحو بعد الجملة في الشعر
وتجيب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال العطف بان
حكم الاسماء الظاهرة حاسد اليه الفعل الغايب وبان مجموع انا الذي ينعم صلة لا ضمير
صرح باسماء بدا فع غيره اليه كما ز ـ قيل ما رافع غيرك ولا تحتاج بعد هذا الى قوله
ما قال العدد الواحد بعده اذ الاستقال اعم منه وعلى شيء سوى المعنى ز ـ عمر على بن
عيسى الربعي سوى الكبرى ماه بغداد منسوب الى قبيلة ربعة كحنفي في حنيفة ز ـ
وذلك لان قولك زيد قام بالامس وما قام قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والنفي
الظاهري صوره العدم اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله
ما في بعد الحربت او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شروح التلخيص وفي ايضاح قانون
السكاكي ست بعبارة التحقيق صوابه ان الاصل تاكيد كما سبق تحقيقه الا ترى
ساء ابي العلاء فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عندهم وان كان من قبيل التقديم
تقييد التقديم بكونه ما حقه التاخير فرع مناسب هذا الا ان يبنى على الاعم الاغلب
ز ـ ركب لان يكون ما حكى سوبا ما وسيق ما استاره الى هذا الوجوب بالنظر
الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي حال التي في شرح المفتاح هذا الذي ذكر في

كثير من الصور انما هو بطريق العرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه
الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين اقول
نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا تعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل
قوله تعالى حكاية عن عيسى ما قلت لهم الا ما امرتني فانه قصر قلب اضافي ... والخطاء
تجويز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده
وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي الحكم
لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور
العرفية والصواب والخطاء لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال
الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى الجميل صواب ومنه قولهم في الكتب
الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث
بل بان الانشاء يتصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى
ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الميل المعين لاحد الطرفين فعلى
لا يوصف بالخطاء بل لا يبعد ان يقال الخطاء ح عدم التردد قوله زيد يعلم انه لا غير
حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاول غير بعد ليس ولو كان
مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك
ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ان
الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد
الامام جمال الدين ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه قوله
به تنجو اعتمد فورب ما لعن عمل سلفت لا غير تسال وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد
عربي تامل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة ... المراد ... حيث عدها من
طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان ترك

النص لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر بان السابق الى
الفهم منها مقتضاه وكراهية الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف
كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد
فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى ان تعميم
الحكم بانه قد يترك لتعلق عليها في طريق النفي او الاستثناء ايضا كراهية الاطناب
وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام من طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرف
قلت الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه
مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس
وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفي الثلثة الباقية النص على المثبت
فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب
كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد ضربت وما انا قلت اذا لم يقصر
الفعل على غير المذكور لا تقصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت
قوله لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير
مختص بها كما يشعر به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع فان
قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام
والمنفي هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان
هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت
في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عنه قاعد قوله
فكان الاحسن ان يصرح به اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها
مما يشبه غيره فيقول المصنف بغيرها يتبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن هو
التصريح لكنهم لهذا وجه غير ما ذكر الشريف قوله فقوله بغيرها اي ان ضمير غيرها ليس راجعا

اي انما هو بكسر الهمزة والخفاء
اي بعضها

الى بواطف المطلقة حتى يتوهم انه كون زيد منطلقا منفيا فقط بلا العاطفة الا في
حال الا لا العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك نفيت بها شيئا وعلمت
لا يمكن نفي الشيء بهذه الخصوصية قبل ايراد ما يحتمل ان يكون اثباتا مؤكدا فيه نظر لان
كان تاكيد لم يكن الكلام فيه للام الا ان يق انه تاكيد لكنه عطف عليها لاول نوع
احسن من الفصل المحسن وهو الاسمية وظهر عاذكره ضعف قول السيد في هذا المقام
من شرح المفتاح من ان قوله هو ما شئت لا عمرو فيه احتمال التخصيص والصور عاشرة
قوله فيتبين اما هو علمي لا قبسي فان قلت قد جاء الطريقي او اكثر الى ايهامات
اداة القصر قلت الى الاسبق والاقوى في مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وما
العاطفة موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا والى التقديم في مثل
زيدا ضربت وانما نبهتني انا الى التقديم فتى يكون زيدا هو المقصور عليه حتى
لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم السيد بان القصر بانما
من انما وواو الحال في انما جاءني وان شئت فارجع الى شرح المفتاح قوله
قلت كيف جاز قولك انما جاءني زيد لا عمرو مع عدم السبق المطلق قلت الكلام في
لا العاطفة ولا يخفى ما ذكرته من المثال من وقوف الحد لان وقوف العطف لا يتم على
على بعض وتسمع في انما اله الا الله وانما احد الا هو ونحوه ذلك قد وجد في اكثر
النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد وقع عليها في الكشف
المطبوع من نسخ الى وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان مبنى الاثبات مستفاد
من انما حال الاستدراك فتطلب الان بين حتى يجامع سبق النفي ليكون الاستدراك
لا باباه فيجاب ان غيره ما قد يظن وهي ان لو وقع الاسم عاريا عن انما لم يحمل العموم
حكم المطبوع به في قولنا صحة زيد ما هو وقوع احد محل السبق في حكم المطبوع
في قولنا اني زيد الا القيام لا القعود حتى يمتنع كما سيأتي الان قوله ثم ظاهر

ضعف جواز ما قال فان كلامهم لو لزم ان يكون المراد بالنفي النفي المحقق او ما يؤيد
قوله لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص مع ذلك بان الاصل الموافق للمستدل
العلم به صح ان يكون سائلا طلب علما او منكرا او خيل الفائدة لذلك وغاية ما يفيد انه
لا شك ان اصل الدليل الاستقراء وما ذكرته بداية اسكتته فيه يمكن ان يق اذا كان
الوصف منتفيا بالموصوف فانفي الفعل اليه سيان ذلك الاختصاص ملحوظ ومتروك في المقام
عليه كان عاما في افادة الاختصاص بخلاف الفائدة في فرع النفي بلا العاطفة واما اذا
ينفي احد الامرين ففيه فائدة فالفرق ظاهر قوله الاسم يسبق ويعقل فيه
اشارة الى ان المراد بالسبق في الآية ما يكون مقررا بعقل طبعي فان قلت عاد
كان هذا الحكم معلوما للعامة فما فائدته في الآية الخبر والخبر الذي يقتضي كون حكم
المخاطب مثل حكم المخبر به وبالجملة الاستدلال الذي سيورده السيد على ما نقله المصنف لا يتم
الا بما اورده هنا قلت انما التقرير فتقيد بالبعض بما ذكرته واما على الالقاء فلعله تعرف
التنزيل لغائب زات عنايته وعقله انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد والغاء
قوله بل الكلام الشيخ لو اخر قوله ملكان دلالة على القصر اضعف مما اخر عن عليه بانه
مما تقرر بما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما عليه
حكم بان الفيصل في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه انفا وقد يلتفت
من كلامه بان في كل من الموضعين اعني الا الله والا هو قد وقع في انما باعتبار ان دلالته
على القصر بالوضع بخلاف التقديم وفي التقديم بالعكس باعتبار ان القصر يتم به بالوقوف
التسليم وهو قابل في الغالب او لعدم اعتباره الى التأويل بخلاف انما وانت خبير
بان هذا انما يستقيم اذا استعمل بما فوق وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعين
القصر في نحو ما زيدا ضربت في العدم فان قلت قوة التقديم بالعكس كان الشيخ
لم يصح وجها لترجيح الاستدلال اليه قلت فلا يتم ما ذكرته من قوله ولم يذكروا هذا

و قوة من وجه

الشرط عن ان حصل الاستغناء الى الذوق سببا للنفع تارة والاستناد الى الوضع
اخرى لانج عن تعسف قوله وانت علمهم بحسب طرق العلم الخ والسبر التقسيم
المسلط على الشيء المشرف على علله وسمعه اهواله وكتب عليه واصله من السطر وكتب
لان الكلام في النفي بلا العاطفة وقد يراد به عدم ان الشيخ حصر الكلام اولا في ما
العاطفة ثم علم ولو قال ثم ان النفي فيما تكون فيه للنفي حيث ذكر الاسم بعد لم يحتمل
انه مع تعدم ذكر النفي بلا العاطفة كما دل عليه بقطري دلايل الاعجاز قوله جاء جهله
الى طرح نكرة ان قلت جعل الى طلب ما لا مر سنة في جميع الطرق على ما ذكر في تلخيص الوجه
الرابع الطريق الثاني قلت مراده قيد الاستكار لان المراد به الاستكار التام والا فقد
كما يظهر من تتبع كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه كما في طرق دلايل الاعجاز
لان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره الشيخ لا يكاد يخفى
قوله او قلبا كقولك انتم الاشرار منا فكس جعله قصر افراد كما لا يخفى وتصريح بعلم
عناد ونحوه قوله والاول او في كجواب النفي حيث قالوا ما يستوي الاشقياء
قوله ولا مكرين لوكد معنى
ان يزاد قيد افرد هو المتكلمون كما مر غالبين بعدم حمل الى طلب لان احتمال السؤال
انما يقع بعد علمهم بذلك قوله ولما ابتنا على طريق القصر فيكون معلوما لهم فلم
يبق ليس المراد ما لجأ القصر بقصر افرادهم على البشرية بل انما انتهت بطريق القصر
وصورته مصيدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن ان يراد القصر على طاعة
ما ان في الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على
البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة والاقتدار للملائكة
لتسليم انتفاء اللازم والملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا
مقصورة الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء
من عباده فتأمل قوله والاول او في كجواب النفي حيث قالوا ما يستوي الاشقياء

الاشقياء ولا المتكبرون ولكن قوله ان
انتم الا بشر مثلنا لعلهم بهذا في قولهم ولان انتم الا بشر فقلب مرادهم فلم الناسخ
فان نظم الآية بشرا انتم لان انتم قوله على ان فطنهم الى قولهم على طاعة امره ان يكونوا
مترددين فيقبل قولان مترددين بين الصدق والكذب عندي اي انا مترددون في صدقه
وكذبه وهذا الاستفهام اكثر من ان يحصى في كلام الشيخ ان غايته امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب عند القصر فلا يترددون بل هم عند الشيخ معاندون الذي هو ظاهر
الخلق على هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل الخبيصي لزوم ركاكة المعنى لان اخذ
هذا المعنى في العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر مما تحكمت عليه تأمل قوله والاول بناء
على ذكر المراد بما ذكره الاستفهام الذي اورده بناء ظاهر ما يستفاد من كلام الشيخ ثم
قوله مراده والحاصل ان الاول لا يصح ان يكون المراد بقوله لعلمهم ولكن التقدير بناء على
قوله قوله ستأتي ما فيه كما مر في وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بالصواب وضعا
قوله كاشتراك الاخيرين في صحة المجاز وكاشتراك الاولين في عدمها وانما يحصل
ما لم يكن معنا لاضافة ان هذه المرتبة ثبت للمقدم ايضا وانه يثبت بما
ذكرتم انما هو النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشترك بينه وبين العطف قوله
واحسن موقعها فيل وجه الاحسنية انما يعلم في معلوم يعلم المخاطب
ويقرب ما فهم من كلام الشيخ ولا بأس ان في القصر المذكور مدلول الجملة
والغرض التعريض فليتدبر فحين موقع الكلام بمكابرة حسنا لا يوجد بدونه
قوله ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت ما مفعول استقرين محذوف
اي اذا استقريت مواقع اما وجدتها الخ الى اما واقوى ما يعتمد او جزء
لو كان هو الجملة معمول كان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة
وحسن لتعلق استقرت متعلقا بالقلب بكون ان بكسر اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول

الاول والمفعول الثاني الظرف والجار على الاول وجدت اما وصفت متصفا بالقوة
اكوانها اذا اريد بالكلام بعد التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصلا
اذا ارد به التعريض فرس سوى المفعول معه اما استثناه لان المفعول معه
لا كون بعد الا لان لا تمشى الا بعد قال الخاصل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كالمستثنى
عما قبلها لغة له بعضا وابتداء فالمستثنى من حيث المعنى سوى المستثنى منه كذا
الواو فاستحق عمل الفعل مع الظرفين موذنين بالفعل ولذا لم يقع من التوابع
بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال
بعد الا في نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لغفلة فيما بعد
الواو بل هو معتبر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول ما الفرق بين قولنا ما جاءني زيد الا
مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرو اجيب بان الاول دون الثاني ان الواو
في معمول هو ليس الا لمجرد الاشتراك في الفعل وليس هو استثنا
بمفهومه فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستفادا كذلك مع
فان اسم مستفاد معناها بالمفهومية فافهم فرس ومنه قولك ما زيد الا مسيئ اي
من قبيل اعدد يهما بالحجارة لا يهما لانه منسي قبيل فعل الفاعل مع المفعول او على العكس
وانتصابه على انه مفعول لا استثنى لانه مفعول كما في لان الواو في
يدفوها قائم قد كان لم تبت حتى سواك لها البيت لا شيخ سحيم السلمي من قصيدة
اولها مضى ابن سعيد حين لم ينو مسرقا ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده
كنت ادري ما فوا صل كفه على الناس حتى غيبته الصفائح فاصبح في الحد من الارض ثاويا
صبيا وكانت بوعيا تفيق الصبي تسابكيك ما اصبحت وهو في ان تعضل
منى ما تكن الجوائح - وما كنت زنديا وان جل جانع ولا بسرور بعد موتك فاتح
كان لم تبت حتى سواك لم يقم على احد الا عليك النوائح على حسب

لا شيخ السلمي

الحد

على المقصور عليه

ويرجح ما حسنت من قبل فيك المدايح القصائد الاجتار العرائس التي سقفت
بها قبورهم الصحاح جمع صحيح وهو المكان المستوى وكذا الفسح والفسحان
والوعر الاصلاع التي تحت الترائب وهو حال على الصدر كالضلوع حال على الظهر
واعلم انه لا يجوز الرفع على الصفة فرس لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الا ترى ان جملة
وصف المضاف اي لا يتم استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام
انتم ما صرح به وان تعدد بهما جميعا الا ما منعه بعض النحاة ثم الاكثرون واضافة ابن
صحيحة قال الاسقم لضرب الاعمرو اريد ولا ما ضرب الا زيد عمرو الا ان جوز
بعد الاستثناء المفرغ حتى يكون ما ضرب احدا الا عمرو الا زيد ولا ضرب احدا الا زيد
عمرو الا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يكن لزم
ان لا يضرب الا عمرو الا زيد بقاء الفعل بلا عمل للا زيد امر فوع بمضمر بناء على ما صرح به
المحققون من النحاة من ان الا تمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها كما يمنع
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فرس وعلى هذا يجب ان يكون ضرب الا زيد عمرو الا ان
يكون عمرو مضروبا بالمضمر
تحقيقه بعبير الكلام جلتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجب
الشيخ في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا
ما مجال ان يقال او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في مثل التقديم على
بعبير الكلام جلتين واعلم ان في شرح المفتاح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي
نقله ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه الظرف في النسخ فرس الظرف في قولنا الطرح
الى هذا توجيه هو ان الظرف في الاية معمول التعل فيلزم من عدمه عدم المفعول المقصور
عليه الا زوال في الابتداء المتعلق ببادي الرأي فقد قدم المقصور عليه اي ذكر قبل
تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر فرس اي
لا سيما باب الامير لا يجفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر

ان تعذر صرف المستثنى بدون لايه وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان المستثنى
لا استثنى ايضا وجعل للعامل قوله والنوائح في البيت قد وقع في بعض النسخ عوض
قوله اى قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول سواء دل على ما عدا
المضمر لا يخرج عن تقسيم نحو نحو هذا فيما اذا قدم المفروغ واخر المنصوب وعلى هذا
قيل ان عمرو في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا مستثنى بحسب الاصل قيل قوله ففرغ العامل
فيما بعده الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجازا لان
الاولى ان يقول ففرغ العامل لمكون ما بعد الا محل قوله ولما يلزم التخصيص منه عن تخصص وهذا
ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه على ما تحصل له لان الا انما يدل على صحة
منه بعلاقة ونسبة الى جميع الذوات على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص
بلا مخصص فلهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى
ذلك فلا حاجة الى تقدير العام قوله ولذلك تراه اى ولاستلزام الا العموم
في المستثنى منه التقدير كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والمعنى ان سبب
الحكم بان تاخير المضمر بالنظر الى الظاهر لجموع الاحكام المتلقاة من كلام المفتاح وشروحه
لا يخلو عن تعسف ومهما كانت وجوه تاخير الفعل في الايتين وفي البيتين
يمكن ان يكون بالنظر الى الظاهر وان التقدير المستفاد منه في كل موضع ما
يقدر في الآية الاولى فعلوه في الآية اشياء في البيت الاول فتامل قوله
وفي بيت ذي الرمة وما البيت الخ صدر بيت ذي الرمة على ما في شرح المفتاح هوى
التخوق والاجراز ما في عروضها بيعف التوق بالهمزة من السير والطي طوى
اي الخمر وامنزل والتخوق بالخاء المعجمة والقاف المهملة والواو المشددة الضرب بالاعقاب
والحث على السير والاجراز بالجيم والزاي المهملة والراء المهملة الضرب الدقول في

الدقوق بالفم
جمع دقة

الارض التي لا نبات فيها وقد تفتح ميم الاجراز على ان جمع جرز وهي
الجدبة والعرض بالفتح والضاد المعجمة على وزن الفلس الارض الكثيرة والحرام بالشين
قوله والصوع الجراع الضلع العظيم القوية والجريع من الابل هو العظيم القوي
قوله وقد يستدل به الخ يرد على علامات التاسعة ضابط على سبيل التجاوز من باب
اطلاق احد المتباينين وريد به الاخير اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف ليس الفعل
المضمر بهذا الكلام وارد في البدل فان زعم ان وجه الجواب اختصاص النفي بالا
فقد غفل عن كونه فعلي نعم يمكن ان يقال مراده التنويه بهذا التوجيه في شرح المفتاح
فان قول السكاكي للنظر الى ظاهر اللفظ يابى هذا فعلى تقدير الابدال لا يكون الفعل
المسند الى المؤنث المذكور بعده مسندا اليه وقد يتكلف بعضهم
في دفعه بان معنى الكلام انه اذا نظر الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ
المذكور بعده كان المسند اليه بعد الا بدال غير مبني عنه فقال قوله
بالنظر الى ظاهر اللفظ ما قام الخ يشير الى ما سياتي واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء كما في
سايير الابدال يجب فيه الاول عدم اقتضاء الى الضمير العايد الى المبدل منه ويجب في بدل
البعض وبدل الكل لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون
الاتصال قايما مقام الضمير واما في بدل الاشتمال فلان المبدل منه في الاكثر السبب ويجب الاتصاف
في جميع الاستثناء قوله لا يتبع عاد من هذه الاحوال الظاهرة يدل على ان المراد بالضمير
المستتر سواء استكمل انه يودي الى المحال واجيب بان المراد بالمستتر ما يكون
ماخوذا في تركيب الكلام لا العدم قوله على المراد الخص من ذلك اي من كون المستثنى منه
جميع الاشياء والمستثنى الى اصل ان لا يدخل ذلك في مسماه فخصص بعض المقام وهيئا
للتقدير فما جاز ان لا يريد شيئا ولا جسما ولا فعلا ان لا تقدر افعل في ما كسوته الا جبة
تقدير كسوته جسما وما صليت الا الجمعة تقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس

وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير المعروفة كما عرفت ان العزوف اذا ارتفعت
بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الفائدة وذلك انما تقول اذا يريد
اذ كان في تقدير الى الفاعل فائدة تقدير تركيب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام ست اذ السؤال
عند من اراد ذوق على تقدير ما سبب فتامل قوله وفي الحديث ما ابتلى الشيطان
من بني ادم الا تاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور منه عرفه والله على ما
يا سوية الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وسواء لا يأس اليه
في تلك الحالة فاورد في الحديث واشار الى جواب الاشكال كما يرى هذا وممكن ان يراد
بالحديث المعروف ان يأس الشيطان انما هو بعد الاسم الاتيان من قبلهن على ان الشيطان
يعتمد عليهن استمداد عقاد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهنم واذا ما ات
ولم تقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط ايضا وعلى هذا
حاصله الى حصل الحال حالا مقدرة ولا الى تعيد الجهد بغير عنه النساء قوله وذلك لانه
مقصد لزوم تعسف في اسناده الى الله وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن قد واو
حاصله ان النفي والاستثناء ما دل على لزوم الشيء للاول كالشرط استعمل هنا وارادة
كلي الفيء من جميع حالات اتيانهم من قبل النساء قوله لا يخفى تاويل اللزوم قيل عليه هذا
التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل المضمون الحال وما اذا
اعتبر مقارنة حدوثه او بقائه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء ولان
كان حدوثه سابقا عليه وقد يمنع بمنع ان يراد بالاياس في الحديث الشريف قريبه كما يريد
بالموتى في قوله تعالى لتموتوا موتكم الذين قد يموتون حالتي ما قرب يأس
من بلوغ آدم الاحلام اتيانه اياهم من قبل النساء وما ذاك الا لانهم من قبلهن عليهم السلام
من جميع اسباب الضلال عما امتنع شيء منها وما بقي فحاصله الا في هذا الواحد فاما لم
ينتفع به ايضا انتفع زواله بالكلية وحصل تمام اليأس منهم قوله كما لا يخفى على من تامل

الاستاء

ذكر على نفس الكلام على ما مر به في التلويح وقد يعلق على نفس الكلام وهو قوله
والمراد هنا هو الثاني لما مر ان الفاعل ان يكون قد تقدم في بيان حصر الفعل الاول في الحادث
ان الانشاء باب تام من يكتب الابواب قد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب
ان يراد الانشاء وههنا ايضا نفس الكلام هذا كذا ما قاله القوم وغيره ان يقال
هو في قوله اللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريق الاستخدام قوله واراد بها
الفعل المصدري يعني اقتاء الكلام المشتمل على التمني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام
وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لا يخفى ان التعليل ليس للمعنى فقط على قوله
والكلام المشتمل عليها والا يكفي ان يقال الظهور ان ليت ليست موضوعة للكلام
الذي فيه التمني بل هو للمتمنى والمعنى جميعا على قوله واراد بها المعنى المصدري مع قوله
ان الكلام وحاصل الاستدلال ان قول المصنف فاللفظ الموضوع لذلك لا يصح اذ حمل الاستفهام
على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الايقاع الذي هو من جزئيات الافادة او على ما يعم الفعل و
تحصيل الافادة بان يجعل الكلام على الايقاع هذا وقد عرفت هناك ما في عد اللفظ بيقاء وهو محمل
على الاستفهام قوله لانشاء وان كان طلبا فكيف ان اراد بالانشاء القاء الكلام
لانه في الاطلاق الاتي ليس نفس الطلب ما ان يكون الطلب وما ان يكون
سواء بالانشاء وان كان القاء كلام يدل على الطلب والا ان في الظاهري الاتي الاتيان
المركب فلذا جعل قسما منه فتي العبارة سابق لا يبقى اوفق الطرد بالطلب بمعناه
الاصطلاحي اعني القاء الكلام المخصوص الى المعنى الذي هو نفس الطلب قوله وهي على ما
ذكر اقسام خمسة وهم من جعل التمني قسما سادسا ومنهم من ادرج التمني والنداء
في اقسام الطلب بناء على ان القائل لا يطلب ما يعلم استحالة وقوعه والتمني ليس طلبا وفيه
ان طلب الامتناع حاصل عند علم المنادى الذي هو صورة يتصف به الرجل وان كان
بلا قوله والاول ان كان المراد حصول امر في نفس الطالب صح الاستفهام لا يخفى

ان الحدان كان طلبا كون المطلوب غير حاصل ما يدل عليه صلة من اقام الطلب في
معنى تحصيل علمي فهي وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ يطلب بعض علم ولم يقم لكن
علمي وتصي ولا يجوز ولم وبهذا اندفع ما اجاب به المصنف من ان المطلوب
والمجهول لو اعتبر التقييد بالمعقول المخصوص خرج عن قيد الطلب اذ لا يعقل
ان لم يتصور ما بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل الخلخالي من ان الاولى ان
ان كان المطلوب باسم حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام وبه عرفا
الاستفهامي وان كان مندفعا لان ما يتعلق بعرض الاعراض لان احد العلمين
الجواب حصول امر في ذهن المجيب لكن في الخارج اللام لان الذي المعهود بما ذكر يصح تعريف
امر آخر على ان يكتب في تعريف اللام بالجواب الاعم او يكون مراده ما يجاب به كما يشعر به
ح ما ان بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان لم المطلوب حصول
من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل نور ـ واذا كان المطلوب حصول امر في الخارج وما في
ذهن الطالب فلا يتحقق فعل علم والعنوان للمطلوب ما ذا ان كان حصول امر في
الخارج لكنه خارج عن ذهن الطالب بقي فيكتسب هو ان المطلوب في الذهن وكذا في بعض
الاوامر الجارية لا حصول سواء احد الحصول كحصول المعلوم في ذهنه او على نحو
لغيره لان المعلوم الغير في الخارج وان لم يتحقق حصوله في محل فيه لجواز ان يحصل
الموصوف ثانيا في ذهن كما في زيد اعمى لكنه يتحقق حصول الموصوف فيه بمعنى ان يجاب
بان المطلوب في الذهن مثلا حصول انتفاء العمى عن المطلوب منه اعني الخارج
والانتفاء موجود فليتأمل نور ـ فان كان وكل امر انتفاء محل فهو النفي هذا
على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب
عنده امر وجودي وهو كف النفس نور ـ والا فهو امر عدمي فيجب ان الداعي والصارف
عند اقدام الطالب صفة والمطلوب امر في الخارج وليس فيها الذي فرد

تعريف الاستفهام وتقسيمه

بعثه

الهمزة مع ابهما اليا نزاع اقسام الامر حصل عند المصنف سبعة وان كان امرا عند
النحاة نور ـ صرفها التي قدمه للعموم وهو ما يسمى بالنهي والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة
مباحثه ثم بالامر لاقتضائها الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام نور ـ وهو طلب حصول
شيء بمعنى ان يتقيد الحصول بالمجيء ذكر عن الطلب اعم ان يكون الامر والنواهي
والدعاء والتمني وجدت الحيثية فيها وقيل قيد الحيثية المراد تكميل في اندراج البعض فيها
نور ـ والمطلوب الموضوع له ليت قد تحقق ان اللام الغاية لا صلة للوضع
فان ما وضع له ليت هذا الحرف المتعلق بتلك النسبة الخبرية من حيث تعلقها بما
وتلك النسبة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث تعلقها وتلك النسبة ملحوظة كونها
حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما وهذا يعين ان الفاعل نور
الخبر لكن فيه بحث وهو ان لا بد في الات وعنوان لا يتخلف عدوله عن لفظ وعنوان
قيل الات ايجاز معنى يلحظ بغيره وظاهر ان الملحوظ بليت ربما اقام
لكن في ذاته مذكوره واما اذا كان الموضوع له الطلب الانشائي يرد
على العدم التحقيقي فتدبر نور ـ وطاعيه موضع لها على وزن الكراهية مصدر
بمعنى طوع فيه طوعا وطاعة نور ـ وطوع بكسر اللام وضمها نور ـ والاختيار
نصبا ويستعمل معه لعل او على ان كان معه توقع يستعمل لعل وان كان فيه طمع
يستعمل معه عسى كما يفرق بان التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولهذا
اجر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانا اجا بعبر ترجيا ولم يتحقق فيه الطلب اذ الطلب
في الترجي لا يتعلق به لعدم تصور طلبا حقيقيا ولا طماعية وليس ذلك ترجيا نور ـ لو تأتى
فيتحقق بالنصب والتعبير بليت اتيانا بمكث فحديثا مني والاكثر ليرجع الى الخبر الكوجه
عن معنى التعلق ولو رفع الفعل جرى المثال على الباب وفي كتب النحو الخبر
لكنا لو لها معنا نور ـ وكما يعرض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر

جواز السمع الاول في موقع الثاني ح ره بعد يعمل فيه معنى النفي وقد يجيء كما في ذكر
كقول امرئ القيس كأن ثبيرا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل ح ره
كبيرا بالنصب على الحال ح ره بالاستغنى اي يسعى بها عن ذكر فعل النفي وان كان مقدرا يدل عليه مولد ذو
سواد لو كان ح ره بقلب الهمزة همزة فرجعت لان عادة العرب ان حروف
منه الانفصال وجوبا ويلزم ان يكون الامر بالعكس ح ره مركبتين مع ما ولا المزيدة فيهما
اعترض عليه بان هذه الحروف لما اختصت من اول دخولها التركيب لا اي حال التركيب
اذ لا فرق بينها وبين هذا التركيب فيرجع المنع الى ما اعتضيه قوله مركبتين الى ان
ولولا ما فوذه منهما ولولا ولا تخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة
لا محققة حتى يرد الاستدلال والمعنى انها ما وضعت من اول دخولها كونها مقدرة في التركيب
مع ما ولا المزيدة بعض ح ره بعضهما معنى النفي فيلزم المحذور المستفاد منه وهذا المعنى
اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب والا فاصل النفي موجود في اول دخول التركيب
والى اصل ان اول دخولها كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى النفي على سبيل التوكيد
واذا ركبتا مع ما ولا الزمتا معنى النفي لا لافادته بل لمقتضى لزوم التقديم في الكلام
والتضعيف في المستقبل ح ره على ما كان يحدث لو فعل الى طلب اي من ثبت تركه ولو
قال على معنى ان كان كذب لما يكون بيانا للوم لكان اظهر ح ره ان يكون كل منهما في
معرض كل منهما تنبيه الغير باعتبار النوعين اعني اول المركبة ولو المركبة ح ره وقد
يتخيل بالعمل اذا قال قد يعمى بنظر الى ما يتولد والاقدام سواء الترجي على ما
قوله لبعد المرجو عن الحصول ح ره والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدى
بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدى بفي يكون بمعنى العطف ح ره وبهذا يظهر ان الترجي
ليس بطلب اذ هو دخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب
ما يكره ح ره لم يقع اريد قيام كما قيل هل يريد قيام قعيد بعض شراح الايضاح

هذا وقد يقال التخصيص قد يأتي لدفع توهم السامع غير الظاهر والمقام قد يقتضي
دفع ما يسبق الى ذهن السامع فانه لا يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل للتصديق
التصديق وفيه نظر لان المقال قد يكون مقتضيا للاهتمام ويسبق تحقيق فيه ح ره الكلام
وهذا ظن في الجملة اعرفت والا فمتى اريد قيام فلا فيكيت وهو ان تقديم المسند
كما يفيد التخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقدم المنصوب
وجوبا دون تقديم المفعول فوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول فاذا دون تقدم
الفاعل فوع وقلت سيجيء التي تكون علة الاختصاص على الفتح مثل هل عرفت عمرا
الا زيدا ان بقي قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يحمل
الاهتمام غير محتمل له فالوجه الفتح دون الامتناع ان يحمل على الاصالة والتقدير
فالسبق ح ره لا يخفى ضعفه وجه الضعف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة
كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في ا انت ضربت زيدا وليس هو
متعلقا بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وتوهم
ضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بزيد لان المعنى بالضرب يتعلق هل
على تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب ح ره ومما يؤيد ذلك
ان كون السؤال عنه بالهمزة كما يدل ح ره وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق
وقد قال الشارح ايضا لطلب التصديق في التحقق كما صرح الفاضل المحشي والحاصل انهم
اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على ما سيأتي فمعنى قولهم
ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع من غير النوع المخصوص فتامل ح ره استفهم هل
ضربت بكرا ام عمرو وقد سبق مثاله في اوائل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك استدل
بهذا المثال على ان هل تزاحم بكرا ام تتباعد ان تقع هل موقع الهمزة فتعرى بهذا الدليل
اشتراط مساك الجواب لجواز كونه ام في الحديث النبوي ام منقطعة والمعنى

بل تروحت تثنيا قوله لان التقديم يستدعي الخ فيجب لما تبع الاستدعاء
كلما ساء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد عنه
غير صحيح هذا في لاوجه للتقييد في الحمل على الاضمار والتقدير سوى البعد وهو قليل
قبح وجه السبب الكلي على ما ذكرنا سيما ولا قايل به فليفهم قوله فيه نظر لان وجه
التقييد سوى الخ اي لاوجه على التعليل المذكور فلا يرد ما اورد كون وجه التقييد كون
الخبر قد على ما سيجيء والجواب عن النظر ان وجه التقييد على ما ذكر هذا القايل هو لزوم
تحصيل الحاصل بناء على اقتضاء حرف التحقيق والاستدعاء للتقديم حصول
اصل التصديق مع ان الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفهم لذلك
ولا يلزم من هذا التقييد وجه السبب الكلي على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور
فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب يدل على عدم اتجاه هذا النظر اورد
هذا الوجه على شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع على ما ذكر
لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره
او يكون مفعولا للمذكور متقدما لكن لا للاختصاص بل للعرض او غيره لكن ذلك قليل بعيد
ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قولنا المعنى لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بمعنى الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم
لمجرد الاهتمام كيف ولم يوجد احتمال غير المختص لكان الاحتمال المذكور مختصا
لا محالة قوله لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فاعل فعل محذوف لكنه بعيد مستبعد
وبهذا نظر في تلك العبارة كما سيجيء في الاصل كما سيجيء الآن وبهذا النظر انما يرد
او لم يكن على ان البيع مشعر عند السكاكي بما ذكر وظاهر عبارته يفيد الاختصاص
قال ولا اختصاص بالتصديق فيصح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم المفعول للاختصاص
لا للاختصاص هل الغرض الخ قوله على ما عرفت انوار بالغريبين العربان بالجيد والجود

بكسر الراء المكسورة ما قرا مالك وعقيل ذي علي عند عن الابرش الخ وصف
الالف المالوف بالتخفيف يعني مالت وعطفت عن صني كمنعوا وبالتشديد
مع استلاف حين يحن حنينا قوله اقرب زيا وهو احوك المراد به الاخ في
الصداقة والثاني لا الاخ الحقيقي والا لكانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم تجز
وهو الوارد عليها كما قرر في النحو قوله قال الخواصي سائلا لم ثبت اقتضاء الحكم
والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء ما روي بالرفع والنصب
اذا كان فعلة يكون فاعلا غالبا ومفعولا ما كان غالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم و
بمعنى الفراغ والتقدير في الجواب على الاول عن معنى استعمال السيف في الامور التي
حال الطلب حكم بعدم الشيء الذي يطلبه واذا انتفت يكون مفعولا غالبا وفاعله
ما كان طالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى غالبا
الموت على غالبه وقد ابدت المذكور وادخل عجاردي واصل عبد منها
لوجوب منها في الملزمة حاجبا قوله ويصغر في عيني تلادي اذا الالف يعني بابدلت
الذي كنت قالبا قوله اتراني اتركه اري واعدم غرامه وقايلة يعرض به على قلبي
تركها خوفا من لحوق العار ويقال في عيني تلادي اي عالي القديم عند العارف بحسني
جاز للحظ قوله لما سيذكره في بحث الحال من ان الحال الذي كثر فيه الحال الذي
جاز فيه الاستقبال وان تناولها صفة الا انهم استغنوا بعلم الاستقبال في
صيرورة الجملة الحالية للمستقبل كما سيظهر وفي الحد ولو بحسب اللغة قوله وهو ينادي على
ما ذكرنا فيدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال
قوله كان لها مزيد اختصاص لان الاستقبال مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت
في محله ما هو صورة ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفته قوله والمصانع
الموز الانفاق فيكفيك لان عاينا علم ان على اذا دخلت على المضارع كفصه

بالاستمرار ولا يلزم منه صيرورة اتصافها بالمضارع ولا يكون دخولها عليه كذلك
منه دخولها على الاسماء وغيرها مما يتوهم مما ذكره ويظهر هذا ان قد يقرب الماضي
من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي مما في الحال ولا يلزم منه كون دخوله
على الماضي الكثير منه دخولها على المضارع بالاستمرار على ما نسب الى هذا القول
مريد هضم وصيغة الفعل والكلام بعد محل تأمل صح منه والنفي بالا نسبان اما يتوجه
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات وقد اشار الفاضل المحشي
الى كمية هذا الكلام بان المراد بالذوات ما استعمل بالمفهوم به وبالصفات
مقابلها وهي النسب الحكمية فيبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا
حكمية يصلح ان تتوارد عليها النفي والاثبات والنفي الى النسب العالمة لذلك ابلغ من نفي
الفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الحمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تأمل
قوله اذ لا يطلب تكرار ما طلب حصوله في الماضي لانه المراد دون حصته الآتية
لامتناع تعلق علم الغيوب قوله بل انتم تشكرون لانها دالة على الفعل المقدر
لائق وسبق في اوائل احوال المسند بمزيد قوله تعالى لو تجعلون رزقكم
وفي صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما بعد الجملة الاسمية صح فلم لا
يكون بمزيد فضل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم تكن ايانا حصته مقيدة الاوان
ما يستجد في المعرض الثابت لانا نقول حصته الجملة الاسمية صالحة لان يبنى عليها
انتم تشكرون لافادة الثبوت على التجدد لكون حرف فعليته كذا ما هو في صورة
فظهر الفرق على ان الاشكال ما هو كذلك الصورة والحصة من ادلة على المطلوب
بكل الصورة حتى ثبت ان فعل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر حينئذ انتم
تشكرون منه

و غايته بالكسر ان تقرر ان الواجب
ومنعها الاستفهام عن الاصل لعرض
كتخصيص المضارع ص

يتم

استمر

وهو على بقي هنا بحث آخر وهو ان ان انتم تشكرون بعد الاستمرار المتجدد
بالضرورة في صورة المبتدأ والخبر لكونه اثباتا في الحقيقة على ما ذكره والاستمرار
الحدوثي افاد بما مر من الاستمرار التكوني للدلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل
التجدد الا صح ان يقال التعليل المستفاد للزيادة التوبيخ كما مرت الاشارة في قوله
تعالى الا تبشرونني بهم في وجه العدول الى افادة الاستمرار التكوني ولكن ان يقول
ما ذكر في النظم ادل على كمال عناية الله بعباده حيث رضي منهم بما هو دون طلبهم
والله اعلم قوله كون ان الذكر موجودة لا يخفى ان الوجود ان كان محمولا كان النسبة
الرابطة وجوده للموضوع على الفرض والموضوع ههنا ايضا ليس شيئا الكن
فاكان للمحمول والرابط شيئا ولا شيئا بالنظر الى الظاهر قوله الذكر موجود بسيط
بالنسبة الى قوله الذكر ذاهب قوله وجود شيء شيئا اراد بالشيء الاول غير الوجود
بقرينة المقام والا فالمطابق لمثل البسيط ايضا وجود شيء هو الوجود بشيء والعلم
عند قدوم من كشف المحصل المحشي ان لا يبعد ان يجعل المركب عنوانا للاحوال التي تعرض
للماهية من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك كسبب وضع
للفظ قوله وان الخط وجود الرقم المركب وفي بعض النسخ او لا وجود لها فتأمل
صحة وعلى يكون بيانا للحال المثال المذكور في المتن قوله لعوله او لاذانه وعلى ما به لها والعلم
قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقف العبارة في النسخ التي رأيناها والسياق تقول
ان تقطا البين بعد ان اراد طالبا كل منهما ان يحمل خبر الجمع على الواحد المعظم وهذا
وان كان شائعا في المتكلم الا انه يتوقف المقام قوله اي حصته التي هو بها
الذي المراد بالماهية ههنا هو الحصة اعني ما به الشيء هو هو بالحمل الشائع
الحمل المشهور الذي لم يعتبر فيه الصحة بتقرير منه حكم بتقدم مطلب البسيط عليه
قوله يعني لان معنى الترتيب الطبعي ان يطلب الشرح الاسم ثم وجود المرسوم

في نحو قيد كتب فان الخط بالنسبة الى الاسم كمسمى الاصطلاح عام ما هية الاسم قد
يقع في جوابه العدد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على
تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من الحقيقي والاصطلاحي لم يكن
من الممكن ان يكون المتصور به نوع خصوص من الموصوف بالاسم ويجوز ان يعلم ان مسمى اللفظ
موجود او قيل ان يتصور ذلك الموصوف بخصوصه لبيان ان ذلك الموصوف اي موجود
ام لا ثم بعد العلم بوجوده تتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور الموصوف قبل
طلبه بما الشارحة للاسم على اي حال فلم يكن هذا التصور في طلب وجوده لائق
بما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاول لما تقول قد صرح الفاضل الحسني بان ما ذكر
بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر الواضع
البتة، فجعل مقابلا لما هو الاول فتامل قوله لا محيد له ولا محصد كان للفاضل
عطف نظري لسابقيه والمعدوم لا هوية له اي لا وجود في الخارج قطعا بالبديهة
على الحقيقة البرية يطلق على الوجود الخارجي وفائدة الكلام ان الطريق لمعرفة ما
عابه الشيء بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا هو له فلا سبيل اليها والمعنى
المراد ههنا وجود صار ذلك المعدوم بعينه حاصلا في الخارج والمعنى اما اذا تصور
الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائه فحينئذ اذا تصور بالوجه الذي هو ادخل في
وضع الاسم بازائه كالتعريف اي يكون هذا اسما بالنظر الى ذلك الشيء فحينئذ قبل
العلم بالوجود ورسم حقيقة بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل الحسني
بهذا اذا اريد بالحد الرسم المنبئ المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعنى
مطلقا كما هو الظاهر فيسقط عليك الفارض المشخص لذي العلم لم يبق لذي العقل
الباري عز اسمه كوجه ركيك اعلم ان السائل بهذا وغيره مما يطلب به التصور سواء
البديهي ما لم يتصور بحقيقته زيدا وعمرا وكمن يقصد هذا السؤال كان مقصوده اياه

بيان

صلة للاول

تلك اذا عثرت فبعد العلم بالوجود يكون حد الحقيقة بالنظر اليها بلا استنباه واما بالنظر الى نفس كما بين

وبنحوه

تصور الخصوصية وكان التصديق بحصوله متى لذلك المخصوص متى تابعا له ولذا
ذكروا ان هذا الكلام لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء شيء
فيه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل الحسني والمرقبة بالتامل وبهذا اندفع اعتراض
بعض الفضلاء بان اللازم من تحقق الخصوص والسماء يكون الطلب التصور ولا يلزم ان
يكون الطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بان ما نحن فيه طلب التصور قوله اي اي اخاس
الاسماء عند كم قلت في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما هيتين مطلبا واحدا
ليس كذلك اجوابا عن السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي
اي كان الاسماء عندك لا نسلم ان السؤال بها على حسب ما يحصل عند المجيب فان اراد الطالب
بها حسب ما يحصل عند المجيب فلا نسلم ان طلب كل واحد منها بالضرورة ليجوز هذا اللبس منهم الاخاس فلا يصح ان
يذكر الشيء يعني اللازم ليتم الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور قوله فقد سموه اما
صالا فرادا والتقريب على الروايتين ومعناه الجاعلون العلم نوعا مختارا عن
غيرهم بكثرة الطلاق والاسعباني هو كما قال او الجاعلون العلم مشتركا فرادى لذكره
بان لا يذكر معه غيره واي لم يقولوا في السؤال المذكور ويجاب عما هو الظاهر ان مراده
بالسؤال عن صفة الموجودين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء هو ايراد
على الماكرون في جواب الاسلوب الحكيم دعوى سوى الكم هذا لان معنى الاقوال ظاهر يعني
ان السؤال عن اوصاف الموجودين قوله وفيه نظر لانا نمنع ظاهرية النظر منع ورد سند
في نظم السؤال عن الجنس وقد يسدل فيه بان ذلك بديهة الكتاب قوله انوا انا ري فعلت
صوابا ثم فقالوا لي من صفت عمرا فقلت ما قال الجواب قيل عليه ان السؤال عن الجنس وفيه
بحث اذ الشاعر فهم انا سمى فسالهم عن شخصهم عنده واجابه بانه من لا من الانس
الجن فشتانهم قوله فساده يظهر من جواب موسى عليه السلام لعونه عما قريب لانا نقول
لا يكون جواب موسى عليه السلام اذ لا مجانسة له فقد سمع غيره لانه خالق كل شيء وما دونه

ورودهم

فحقق وما الحكم بانها للهيئة وهل
في الدارم تحرر ولطلب التصور
اي
اي

الجواب م

فليس كذلك بل والجواب ان يكون من باب الاسلوب الحكيم كانه قال في سوال
عن الجنس لا معلوم بطلانه للمخاطب كقولك لا يدخل كتب جنس بل اللائق بحالك ان تسال
عن صفاته الكاملة على تقدير احد الامرين هو على صفة التنفيه اعذابا لمن قال
السوال عن تعيين احد الامرين كذلك وقوله لعلها زيادة تاكيد والا فالامر المشار اليه
فيه ليس الا كذلك ـ قوله ايهم يفضل كذا ان قلت لو قال اي مولا يفضل كان اظهر
لان المضاف اليه يعاد كما في المثال ضمير الاسم اشارة علمت ان قلت اذا اضيف
الى اسم الاشارة هل قال المضاف اليه وهو الاصل فيعتبر حسب المعنى ويعاد كذلك
ام عبارة عن الاسماء التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل ـ
قوله اسم مشار بلا شارة الحسية الظاهر الجواب بالتعريف بلام العهد وما في حكمه من الموصول
ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد ـ قوله فلذا اضيف الى كلي فحواه كلي وعليه ما في المتن
بقوله اي رجل صديق لبعض هذا الامر يريد ما الذي اضيف اليه اي يكون الجواب
لعل الاستفهامية ـ قوله امر عام للمشار كلهن فصاعدا واما الجواب فقد يكون خبرا فاذا
اريد بالعمر التعيني المستغرق فقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك ـ قوله والغرض من ذكر السوال
التفريع لا تحقيق استفهام الرسول عنهم عن كمية المجوزات لان المقام يابى ذلك لو
ذكر سابقا لكانت كم فيه على اصلها كم مرة عاملك كم يوما رايت الملك او ايام سار
ما يراد الى ان زال الفرق بين الموصوف والصفة بالجنس الموصوف لعلو ظهوره ـ قوله
كم الاستفهامية وكم الخبرية ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب
في حق المتكلم وكم الخبرية لعدد معلوم عند المخاطب عالم المتكلم واما المعدود فمجهول
في كليهما فالاولى الصحيح الى اخره المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان اللام مع كم
تحصل الصدف والكذب كلاهما مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستفتي عن علمه
بعدد لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في محله

وفي نظيف نظره قوله والاول حمل على اصل كم اعني ما ذكرناه من ان الاصل في كم الاستفهامية
الصدف الخاص الذي هو قوله بضعة اما مرفوع على الخبرية مبتدا وما قبله من النظم بتاويل
هذه الاية اما مجرور على ارادة هذه الاية والاول بمعنى افرا والكلام الاية لوضوح معنى هذا
لمن تدبر قرآنا كما نبه عليه وكما يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان المراد بعض معين من الاية
يستفاد ما ذكره الزمخشري لان مراده العثور على قرائن اذا تم الفصل بفعل متعد
وقد دل عليه سياق الكلام حيث قال او لانه اذا كان الفصل بين كم الخبرية وبين مميزها بفعل متعد
رفع الالتباس بين كم المميز بالمفعول وكم المتعدي كقولك كم ضربت كم ضربوا من ضربات
وكم اهلكنا من قرية وعال كم الاستفهامية المجرور بمميزها مع الفصل كما لكم الخبرية في جميع
ما ذكرنا فقد اورج في هذا العموم وجوب اثبات ما اذا فصل بينهما بفعل متعد لم
قال ويدخل في بعض المميز اما في الخبرية فلكثرة كم من ذلك في الاستعمال او كم من قرية ولما يميز
كم الاستفهامية فلم اعثر له وانت خبير بان عبارته وكذلك الحاصل اعني قوله وعال كم الاستفهامية
المجرور بمميزها مع الفصل لا يلايم ما ذكره من انه اذا تم الفصل بفعل متعد لم يعثر عليه
في شيء من كلامه فتدبر العجيب لكن العذر انه اخذ ما ذكره من الزجاج ولم يتعقبه
بما تعقبه هذا العجيب لكن الذي يظهر ان قوله وعال كم الاستفهامية المجرور
بمميزها مع الفصل جوز الجواب بان مراده عدم العثور على حجة بعينها لم الفصل بفعل متعد
قوله وبيان عدم الزمان المستقبل على اصل ابان اي لان حذف اداة الشرط
اداء الى ان يقع الفعل بعد الامر بلا فاصل لان فصلت الواو بينهما وادغمت الياء في الياء فصار ابان
وهذا بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وسيابي ان بكونه اصل ذلك لانه تثقيل في مقام
التخفيف اللائم للاتي الكسر عوض عن ذهاب الحركة والحق ان كون الاسم غير متمكن
ياتي التصرف المذكور قوله مثل ابان يوم بالتعريف المضاف محذوف اي يقع يوم النعيم
فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قوله وهذان يكون الماتي موضع الحرف
المستقبل قد يقال الواو في الايد دعا اليه حيث كانوا يعدون ان من جوامع الكلم

منه وبرفع منه قبلها كان الولو اصول ق ره وبعضها مختص بعطف التصور كسا الاستفهام
فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام منقطعة كالاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام منقطعة
لعطف التصديق مفردة وكلام الشيخ يقتضيها لعطف التصور فما وجه ذلك قلت مراد
الشيخ تفصيل الكلمات المذكورة حيث قال بعد ان اظهر ان كلمات الاستفهام
وكذا اول الباب الظاهر هنا وان لم يذكر هنا فانها مسكوت عنها يعني ان الكلام من
كلمات الاستفهام حيث اظهر انها للتصديق فلان يريد انها معطوف عليها مذكورا لها ومن
شاركها قبلها في كونه مستفهما عنه ليصح العطف كما في اريد قائما ام قاعدا فانه
فلانم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معينيها بل المعتبر الهمزة المقدرة ق ره
ولهذا يجوز ان يقع بعد لم سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعدم وقوعها
في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضاء ذلك ان التقدير كما صرح ره في معنى التبيين
ولهذا اذا وقعت في الجمل المعطوفة بالواو او ثم قدرت ايضا على اول الكلام كما مر تحقيقه
ق ره لم كيف يمنع ما يعطى به العطف به اجيب ره بان النفي انما ضمن بالمعنى
هذا البيت ينشد لمن يعيد بالجميل فلا يفعل لا نطوي قلبه على ضغنه وقد انشده الكسائي
في مجلس الرشيد لحمزة الاصفهاني فرفع ريحان فزعد الاصفهاني مقالا به بالنصب فقال
الكلبي اسكت انت وهذا كوز الزنج والنصب والجر فكيت وجه ان الرفع
على الابدال من ضمير النصب بتعطي الحذف على الابدال من الباء وصوب ابن الاعرابي
انكار الاصمعي قال وان شئت قلت انه لما عطف اياه لا عطيه لم يغيره كما يرفع
لم يسق لها عطية في البيت لان التي رفعه افلا يعطي من معمول العطف لو عدى وجعلت
ان التي بمعنى لئلا جاز ان يقع مع ظرف لكن الباء في به زائدة في المعمول والعدم
معطية العلوق او نصبي بمعنى يكون العطية بسبب الريحان كما في صورة النصب اي بان لا
يعطى منزلة اللازم كما في الجمع في احد احتمالين ق ره وانما عنى بذا البيت مقصود

فيها (سيد)

ولا سقطه كما مر في حاشية الكتاب ق ره فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعد ق ره
جاب بان التاء تاكيد للا وفي اسرار البيان لهشام في المغني ق ره ما لم يجز احد جوازه
قد تصدى المحاصل لذكر ما ينفع به وهذا الجواز في الكل لكن فيه يجب لانه لم نر على
ان مع اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يكفي الخارج بقولهم الكيفي
في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة في التعبير
بلازم السببية فقط الاستطاعة مثلا استعملت في وضع السبب بسبب رابط وفي التنبيه على
الضلال بالمكس كل ذلك بالتامل الصادق في عباراتهم وذلك ان اصل في معنى اللزوم
واما ما ذكره في سورة النحل حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رويه الهدهد
مستلزم لجهل به والجهل به ليس بسبب عن التعجب الخ فمكن استعمال ما وضع
للسبب والمكس بل مركب من الامرين معا ان الاظهر شيوعا للمتقدم هنا
بقي لما كان عدم رويه الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم التعجب لزم
المعنى لكن هذا ايضا لا يفيد حصول علاقة ق ره الام وفيه بحث مر في كتاب ع
مع ما في قوله الام محذوفة مع ما الاستفهامية فانه كثير حذف الفها اذا جرت
وابقاء المحذوف ليلا يلتبس بالاستفهام والجر وبما تبعا لبقاء الالف على الحذف
وليسكن اللام وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشف في سورة الاسراء
حيث تكلم على قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين لم حذفت الف المستقيم ان ثبات
الالف اذا دل عليها حرف الجر فليل شاذ ورد بذلك حمل ما في الآية المذكورة
على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل
نظيره السوائر على الوجه الشاذ في ضرورة الشعر فكيف هو في سورة ليس
حيث تكلم على قوله تعالى ما لي لا اعبد الذي فطرني ان يكون استفهاما ق ره
ولا يخفى ان تركك ثم عقبه على ان يكون الاستفهام انكاريا فالمعارض بين كلاميه ظاهر كشف

لزوم بين ق

للسبب في

ان سبب للعجز من السبب وقد يقال للا
الاستفهام عن السبب مستلزم للجهل
العلم بوقوعه والجهل بسببه
التعجب مع الجهل بالسبب مستلزم

والوجه ما في سورة الاعراف ﴿ولم يعلموا﴾ والنفي بالى لا ارى العهد هو الحامل على النفي
وقد يقرر ان الحمل على المجاز بما يعذر فيه الجهل على التحقيق مبناء على انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال الغير ﴿وهو الذي تقصده الخصم﴾ قلت ولكن يرد
به اذ لو حمل على المعنى الاول يتم بالاولى والمقدر ﴿هو الجواب عنه بانه دل عليه بما
ترده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لكيفي بما ذكر على علمهم قطعا ويقتضي ان
قوله نعم حكاية علمهم من فعل هذا بالهتهم جرى في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم ان كنتم
فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل
هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقوله عدم قولهم انت ﴿قلت﴾ ممنوع لان هذا
القول بعد ما قال بعضهم بعضا فتى يذكرهم يقوله ابراهيم وانظر كيف العلم بعدما
سمعوا هذا مع ما صدر منه من الخلف علم ان اصل التغيير وكروا في قوله عما ناطقون
اليه يرجعون اي ليس عجبا ان بعضهم قد شاهد انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه فعلوا
كما ذكره ﴿قوله والانكار بالجر عطف على التقرير﴾ وقوله كذلك الانكار قلت
اي حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء ﴿وامامغربا﴾ وان صح بحسبها
الاذان فجواب اما محذوف مع الجواب وانما يجوز في السعة والتقدير
﴿واما مغرب فليس كالمكرمة لانه وان﴾ وقد سبق في اوايل الكتاب بيان شيوع مثل
هذا التركيب في بعض النسخ ﴿وامامغربا﴾ وان صح بحسبها للانكار فلا كرى فيه هذا
التفصيل على الاشكال ﴿قوله﴾ وهنا اي يوم بدر كما التقرار ضد الرند مصراع بيت صدره
وبقيته الى رند الحي وعراره وضد ظبي ان الحب ما يعرفانه فلا ينكر ان الشيء
من الوجد الصحيح والاغضاء بالعور عنه اذا ذكرت اوطانها بوا بجد لحمل ان
يكون ما في ما يعرفانه فيه ويحتمل ان يكون موصولة والاغضاء جمع مغضي وهو
المهزول والغور مرض يعلمها ﴿وهو في الاصل المطمئن من الارض والجمع الوديان

هنا والوند الوتد، الطلحة شجر طيب الرائحة وتصبوا اي تميل ﴿قوله﴾ وفي قوله القتلى
والقرى مضاجع المصارع ﴿قوله﴾ بعت دار القين اخرجه مسنونة زنيق كانياب صدور
اعوال المشرفي سيف قتل الوعيد نسب الى مشرف وهي قرى من ارض العرب
﴿قوله﴾ الريق قال سيف مشرفي والذي سيف ستاري من الجمع لا يعب، ليه
اذا كان ﴿قوله﴾ وان كذا الخ والمشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان
يعمل السيوف كذا في غرام السقط المسنونة المحدودة ﴿قوله﴾ في سنن السيف اي حده
وضريبا اي قرنا ﴿قوله﴾ كونا يبلغ ﴿قوله﴾ فاسكر مواعاد ان لهذا ايما نفس م
الى الحق بعد ﴿قوله﴾ اتخذ وثنا واستمر الى وقع اعتراض بقومهم وهو
ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتي زعمهم ان يتخذوا منها ما يتخذ الهة على نمط
قوله تقم اجزاء اتخذ وليا ويوضح الدفع ان المنكر في الاية الاولى هو المفعول حتى
لو اعتقد الكل بشكر هو الاتيان مقامه ما هو غير منكر وفي كتب بقديم والكل المفعول و
المنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسماء السابق للاكل يتقدم
احد جانبي الفعل والمذام يقبل اتخذ ما يتخذ الهة ولا الهة يتخذ اصناما تامل ﴿قوله﴾
اي بعقد قدرته تعالى وكذا معنى على ان قوله ان كانت تكون واما ان كانت تسمع
انكار لقدرته على الاكراه والاسماع على معنى ما كنت تقدر على اكراه الناس ما كنت
تقدر على اسماع ا لتم للانكار بقي الاكراه والاسماع كما هو للمصادر ضبط لانه الا
قليلا يعرب على شعفه كاعفا والعقدة ﴿قوله﴾ مراد ابن تومرت حكم الانكار لم تقل الانكار
للتقرير مع ان الاصل هذا لان النفي دخل على العلم بقيد التقرير كما سبق كعدم في بحث
وحيث قدر على قوله تقم لو تتحكم في كثير من الاصنام استمرار الاتخاذ مع ان الاصل
في الاستمرار ﴿قوله﴾ وهذا نرى هذا على مذهب القوم والعذير ايضا ما به اعذر، ن في
غير ما مر الخ سوى ما يتقدم وما بان قوله في نفس المالك في باب تعديم المسند وما

كورسد عرف ورجل يعرف فلسامع قبل هو عرف فى اقتسام الاعتبارين وبقا
عق معرف عليه على وبقوى الحكم وحق المنكر فيه على ذلك الخصص بشيرال ان زيد عرف
كمثل عتبار الخصص عمرو كما يشير اليه فيما سبق قوله فعلم ان التعريف فيه بان
الثان شرط العلم فيما سبق العلم والمقروء به للعرف ليس كما يقتضى قوله على الذكرى هم
ام الاشبيين الحق بالانكار والمراد بالذكرى الذكر من الخاص والذكر من العموم
مال الشبيين والاشبيان منهما وكانوا يحدثون وكان بعام تارة وبانا تارة واحدا
تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد قرنها به
وانكروا عليهم والعلم لوجد التحريم لكان الحرم اما هذا او ذاك والامر مى شئ
منهما فلا حرم قوله ما كان ينبغى ان يكون ولكن الامر الذى كان لعدم العلم بالصفة
الماضى ش يشعر بان هذا من الانكار المعنوى فى الماضى قوله اذ لا شك الخ قوله اذ لا يبعد ان
يكون معنى الانكار النهى فى الحال المستقبل لما يدل عليه قوله وذلك الخ المستقبل فيبقى معنى
الانكار النهى فى الحال مسكوتا عنه فحا لا فيه المخالفة على الماضى ويمكن ان يقال الواو
قوله كان انكان فى الحال او فى الماضى قوله او قد يقدر يوضع لى ما وضع له
لا فى العلاوة التى تمامه ام الموزن كمت بيرى وساء الاستفهام بلمقدر بل هم مقدر
قدرا ولا ادعاء وانما بان هذا شاه فوق البدر ثم اغرب عن ذلك وتنافى الجمل
الموزاه ساوة لان الموزاه فى زعمهم فى الملك كالشمس والعرس الملك قوله
قوله وعولان وهو على بدو بالفرغانى البيت لابى العلاء من قصيدة مطلعها
بيرونك والموزاه دون مراكب عدد وقيل البدر عند تمامه تعول بطلبك
العدد والمعاد له والمال ان الجوزاء قبل مراده لا يصل الكثاف
اليه لانك تدبر جزئية وهذا معلوم انه لا يصل اليه لكنه قيل لك وهذا العدد
فى عينه انك كعينه البدر عند تمامه قوله والافضل معطوف عليه انكار الوم بكى الولد

يتخر

رفيق

شكيمة

الصرخ على فان الاستفهام عن صفته لم يقع لان سؤال عن خصوصية الوبال تقريره على
عاد ولا ومال فيه على كل معطى فيه حتى قوله منه فرعون يتم اليم لرفع فرعون على انه
مبتدء وهو الاستعداد حزه لوما بالكسر على خلاف الرابين وليس المراد هنا الاستفهام
ولا معنى له وهو قول المراد انه ظالم واسع العذاب بالشدة والذى قد نادم تهويلا
قوله منه فرعون اى اهل قبيلته فون منه موتى عرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب
يكون المعذب منه مثله قوله اى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول
الآية ما تنتظر قوم تأتى الصيحة بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف
عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى وقد روى ان عدو الله قال يا رسول الله ما الدخان
كما الدخان الذى يعلو على السماء يوم القيامة والعرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن
يصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره وفمه قوله
الآية والله اعلم كيف يذكرون ويعقلون وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا يتعلمون
كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم واطول فى وجوب الاذكار كشف
الدخان وكما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات والكتاب المعجز
وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا يخفى المقولات فيما ذكر المصنف
قوله اظهار صداقة الى طب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار
تعجب الشان كقولهم تنبأ فلان وغيره قوله على حد الاستفهام والمراد تقرير
كفار قريش ماذا تأمرون لجوابه عن ما يشيرون وقد يقال اذا اصطبح منزل
فلان شرابا فى قيل فلان ان يراد فى العدل عند اذ فهو طلب الفعل على حد الاستفهام
الحاصل فانه لما لم يكن امر عندهم فلو قرن الامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر العبارة
فى وقع طلب بلا امر وشئ قوله وفيه نظر لانه يخرج منه كما كشف عن العقل
به حتى عنا التنوع لان المراد بالمراد فركف عما العدل الذى اشتقت هو صفة الفاعل

بالقول ليخرج طلب الفعل صح

اكفف

ورد عليه نحو اكفف عنا الكفر اللهم الا ان يراد بغير كف عن المستقبل صونا حيث لا يستقيم اويقبح لبيان ان على الكف عن الكفر بعض الكف عن المحرم كما مر بنظيره قوله ردوه بكروا الدال للالتفات الى الكلمين ولعبت نصب المفعول وهو مفعول ما سموا به لان تصيير مزاريد وهو مصدر اريد وصفا وزيد عمرا اريد عمرا اي اجعله زيدا وقد يكون صفة كدرهم واسير اريدا وقد يكون حالا كقوله صار القوم زيدا وقد يكون مفعولا كزيد زيد غيره وبالاضافة كقوله عز وجل عذرا من انذر واذا اتصل به الكاف كزيد عمرا انه اسم فعل بمعنى اجعله لا غيره قوله — وتختص الفاعل غير المخاطب بما الاستفهامية كيف عاد الاستفهام وقد يستعمل ايا دراية المخاطب كما ذكر في كتب النحو قوله — وفيه نظر لانا لم ان الامر هو طلب الفعل في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره من اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل ان الاضافة لا تقبل في كون اللفظ مستعملا في الطلب المذكور لا تنافي ما دل على ملابسته ويجوز ان يكون الاضافة الى الامر بسبب ان الصيغة قد يجيء كذلك لدلالة قوله تعالى وما امر فرعون برشيد قوله — والمضارع قد يخلص للاستقبال كما في نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وقوله تعالى ان الله يحكم ما يريد وقد يكون للحال كما في نحو قوله تعالى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش يدبر الامر ما من شفيع الا من بعد اذنه قوله — وقد يستعمل ليدل على الاستمرار كما في نحو قوله تعالى ان الله لا يستحيي من الحق وقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى ان الله لا يهدي كيد الخائنين وقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وقوله تعالى ان الله لا يحب المعتدين وقوله تعالى ان الله لا يحب الفساد وقوله تعالى ان الله لا يحب المفسدين وقوله تعالى ان الله لا يحب الخائنين الى غير ذلك من الآيات قوله — ويجيء للدعاء نحو يرحمك الله ويغفر الله لك قوله — وللالتماس نحو افعل هذا يا فلان قوله — وللتمني نحو قولك ليت الشباب يعود يوما قوله — وللعرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا قوله — وللتحضيض نحو هلا تستغفرون الله لعلكم ترحمون قوله — وللتوبيخ نحو اتعبدون ما تنحتون قوله — وللانكار نحو فلم تقتلون انبياء الله من قبل قوله — وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم قوله — وللتسوية نحو فاصبروا او لا تصبروا قوله — وللتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله قوله — وللاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا قوله — وللتكوين نحو كن فيكون قوله — وللاحتقار نحو انظر كيف ضربوا لك الامثال قوله — وللتسخير نحو قردة خاسئين قوله — وللتلهف نحو يا ليتني كنت ترابا قوله — وللتحسر نحو يا حسرة على العباد قوله — وللتعجب نحو انظر كيف كذبوا على انفسهم قوله — وللتذكير نحو فاذكروا نعمتي عليكم قوله — وللتذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم قوله — وللتفكر نحو فكروا في ملكوت السموات والارض قوله — وللاعتبار نحو فاعتبروا يا اولي الابصار قوله — وللاكرام نحو ادخلوها بسلام آمنين قوله — وللاهانة نحو ذق انك انت العزيز الكريم قوله — وللتعريف نحو هذا ما توعدون قوله — وللتنبيه نحو ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض قوله — وللتقريب نحو كذلك يضرب الله الامثال قوله — وللتبعيد نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه قوله — وللتهويل نحو الحاقة ما الحاقة قوله — وللتفخيم نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله قوله — وللتعظيم نحو فاتوا بسورة من مثله قوله — وللتحقير نحو ان هذا الذي بعث الله رسولا قوله — وللتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا والموصول في مثله للقرآن يعني ان شككتم مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق الذي لا يكذب عن الحاق به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا فليأتوا بسورة واحدة سورة والضمير المجرور لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور الذي يرد على هذا التقدير لان المجرور عنه هو السورة الموصوفة بما ذكر لا الوصف والاعجاز باعتبار تعلقه اي تعلق متعلقه الى منزله فاحتمالي عقلي لا يمنع في الفهم ولا ما قيل من ان استعمال الصيغة فيما تعلقه ايهام قوله — فاستبين في الصباح فاستبان الكلام فطرته وفسأله الطلب مع انهم كانوا يعلمون قوله — والنهي نحو قولك امرا التعيس عد التعيس من القسم الاول هو الطلب مع الوضع اقام الطلب لامر يناسبه على ان الطلب الطبيعي في القسم الاول هو الطلب من الطالب بشرط ايراد قال في الغرض طلب الاكمال لانه لا يقدر على ذلك وقال في التيسير والاشارة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك بل المراد ما ذكر الفاصل الخبيشي الجواب عن اعتبار امكان المطلوب قوله — تتابع شرى ولواعج الاشتياق تتابع شوق توهج والجوى الحرقة والحزن عن عشق ونحوه والولواج جمع لاعج يقال لعج العرب اي اقام والمراد في قلبه الخ سوالج لحرقة الفؤاد من الحب قوله — عفة الغور الطوارد من الغور وهو تصغير

كونها

تعجيل المأمور به في اول اوقات الامكان ومنع التراخي جواز تاخيره ... وجوب شيء
اتى به فيه لاعتقد به اولا قابل به فاعمل باعتبار القيدين جميعا ... والمكرر اذا ورد
بين للامر والنهي فان ذلك لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور و
ماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة والمتحقق بالمعنى الذي افاده ماهية للفعل واعتبار ما يدل
افادة على جميع الاوقات ... وان يكون راجعا الى الفعل الواقع فالمراد بعدم
المراد من الاستمرار هو طلب الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة
والفعل الواقع اعم منه فلا يكون فعلي للكلام ايهاما اذا اراد استمرار فلا يسقط الامر
حتى يكون تكرار الفعل الثاني في الشرط ... كف النفس عن الفعل او اذا وجدوا الى
لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمكلف فكيف يتصور طلبه من
اجاب الغزالي بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار ازليته فهو
لكنه مقدور باعتبار انتهائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل واعتبار ازليته انما
كان عليه بان يشتغل ويديم على استمراره ... اللام لانتهت في اعدائي استعانة
الفرج بليلة العدو لئن سنت به بالكسر يسمت منعانة وبات للمكان بليلة السوء
اي بليلة تسمت السوء ... لطلب الدوام والثبات لعلة اراد بالدوام ايقاع الفعل
اصدار مره وبالاستمرار صدوق معلوم بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا يقال
لاسقال في قاعدة الاستمرار التابعة تمان عمل الامر ... الآية على طلب اثبات
تحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد به طريق الحق فلا و
الظالمين كيف يصح كان الصفوف سبب قوتهما فالطلب شيء صفة ... والطلب لا يعلق
عن سبب حاصل بالفعل بل كسب صفوف
الطلب المتعلق بامور مخصوصة فيلزم منه صيرورة ذلك الامر المخصوص واجبا
يندفع اعتراض الفاضل الحسني فليتامل ... لان العلة الغائية قد يكون لا

عبارة عن السبب الى حال يلزم ان يكون الوجود معلولا لان السبب
حال نوعان احدهما ما يقصد حصولها كوجوب تاديبا وتاديبها سبب بوجود ما هو
سبب كوقعت عن الواجب جبانا ... معلوما من كلام الطالب لكن ان المعلوم سببا كون
الفعل وجود السبب الى حال وانا كونه سببا عن ذلك الطلب في الحال فلم يكن معلوما
بعد بل موجود ما عليه وهي لا نقول لان العلة الغائية انما تكون علة متقدمة
متقدمة فيلزم ذكر الطلب قبل ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر السبب
اشياء الجزء ومنه ضمير يصلح ان يرجع الى السبب ويعود عليه الى الطلب ... واما قوله
قل لعبادي الذين الآية جواب سوال مقدر وهو انا قلنا الصلوة لا يكون مسببة
عن القول اذ كثيرا ما لا يكون متخلفا عنه فلم ذكر بعد الامر اعني يقيموا الا بتاويل حذا له فكيف
اجزم فرجب الواو في الآيات ان الجزم باعتبار اللام المقدرة والمقدر مثل الذين امنوا
يقروا الصلوة وردبان احدهما الجزم في الافعال كما ضار الجازمة في الاسماء وهو ضعيف
انما يحمل عليه القران وان وقع في الاستعمال ... قد تقدم تفسير كل شيء اذا
قلت شيئا مرتبا ... وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيه تاخر الجواب كما قيل في قوله تعالى
ان يكون بالنصب ... عرض النزول وتبين عرض محنة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي
حيث قال اذا قلت لم يزره لم يزل الا تنزل فنصب خبر امتنع ان يكون الخطاب السكاكي
الصوفي كجال نزوله صاحبك يكون حاصلا وتوجه بعضهم قرينة الحال الى كون الكلام
خبرا مع تجنبا اياه ... كف ان يكون من جنسها الطلب الجنسية تعم الى نسبة في النفي
اثبات في حصول الفعل وان خلاف الكسائي اما هو في وجوب الدوام فقد تم
حصر الكشاف في قوله تقوا الفواحشة لا تعصوا من الزنا فلا تعصوا امتثالا فاعلم على تقدير
كون تعصوا جوابا للامر ان اصابكم لا تعصبوا الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم
لا تقدير شيئا فالجواب ان تقوا لا تعصبوا الظالم خاصة وليس بمستقيم ... ولا يكون

الا الوالد والحاليه نقضه بعض اصحاب الحواشي بقوله اي تمام اعاولت ارشاد عقلي
مرشدي يا ام اشتهت تاديبي فقد مرت موتي وجوابه ان مراده الى عدم حسن مثل
ما قولنا اتقرب زيدا انهوا فوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي المضمن وان يكون
هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا نقض لوكر يقول لكون
ان يكون الفاء في تعليلا للمقدر اي لا فاقبلي الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكرنا
مثله في قولك ائتني بزيد سواء علمت فانا اعلم منه بل منه بل انا اعلم منه فانك
التقدير لا اعلم وفي المتن وقوله فانا اعلم منه بل منه تعليل لهذا المقدر وهذا وقد علل
الشريف في شرح المفتاح وعدم جواز كون الفاء في قولهم اكذبوا عني ولو على
ليس هو اولا فانه هو الاولى تعليلا للنفي المضمن بان قوله فانه هو الولي يجوز
ان يعلل به ما هو ماض وقد يجاب ان لم يكن في هذا التعليل استعادة الدوام من
التي هي صفة مشبهة بمعنى الماضي على ان المعنى فانه بان يحبب الاعتقاد
يعني كما وغيرها مما يفيد بالزمان فتدبر قوله واني لها من المعنى والعلي
ان الخبازي هو بتشديد الموحدة والذي في الترتيب بها وهذا اشرف لاطلاق اسماء وهل يعتبر اتحاد
الامور المنوه بها ترددت فيه بعض العلماء قوله اسكان معان الاماكن اللغة بفتح
بفتح النون وان في طريق الطائف كسبع الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الريح
يحدد منها السواك والربع المنزل قوله واما ياقبل ام العقل الاول فهو ان الى الوصف
والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء
المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم ذكر الشيء ما هو موضوع لمعنى الواسطة
وكذا ذكر الى وكان لم يوضع لها فرق بين حروف المعاني مع انه متى ما يتحقق الفرق
التغيير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الاقرب
عن الموضع الحاضر بالجار ونحوه فخص من الروائح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها

كريم الملك قوله اما الاستفهام الذي افاده استفهامه عن مرتبة المدعو كونه ما
هذا الكلام الكت ف وقد يجاب فان الواقع ربما يعلم في دعائه ما غرضا عن تعيين
ما هو فاذا كان كذلك هو اقرب الى مراد المريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فتامل
قوله فان الى اخره على الاستفهام قوله لكن عدوه في محل النصب على الحال ورد عليه
ان السعيد السيد الى حيث قال ان ما الرجل مبتدا خبره محذوف اي مراده بالكسر
اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكرم قرى وهو الضيافة قوله نحو ان الله
الامر واشار الى قولهم انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قبل الكلام اولا الى قوله هو كمن
معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قوله يكتفي الصواب بالجر صفة لدعوى
صاحبه يقتضي الرفع كما لا يخفى قوله ان يكون صوابه الصواب قال ابن الحاجب المعرف ليس
سؤالا قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع سؤال عن التعيين والفرق بالاستفهام للتعيين
ابن الحاجب الاحتمالي والاعلام للقول لكن جوز ابن النصب وجعل اللام في كمن الوجب
ان ليس بتعيين صحيح ولا يطرد في باب الاضافة من حروف النداء المكررة مع اللام
قوله في قوله انا بني نهشل الخ قاله عمرو بن عمرو النهشلي ثم قصد اولا انا بعض
على قبيلتنا وان عقيت كرام الناس فانا عقبتها وان دعوت الى جلية ذكرت بها شرف
كرام الناس فاعقبها انا بني نهشل لا ادعي لاب غيره ولا عوبا لا بانا ونسبتنا نقول انا
صالحون فاطلبك ايتها الفراء فانا بغيتها وان حضرت الكرام وسعيتهم فاجربنا قراهم
فانا على ما ثبت الاولى سراة كل حي ظهره ووسط الحي والسراة سراة الناس جمع سري
وفي الفاء معنى الشرط اي ان عدل نسبه عنهم واذا انتسب اليهم والسراة بمعنى
السيد وعلى الشراة فهو من الاضداد والمراد هنا السيد قوله والاستعلاء مستفاد
من الفاء فانه يفيد ان المراد بالسراة الاعلى والمراد بالاعلى الاعلى بالنسبة
الى ما قبله وهو الاعلى بالنسبة الى ما بعده وهذا معنى قولهم ان الفاء قد تجيء
لتعقيب الاجمال التفصيل قوله لتناسب معناها هو الاقتضاء في بعض اما عدا ان

لما عرفت من

المصدر

الجزء الجزء

تناول الفعل والمفعول ما تعلق بالجزء والمفعول ما تعلق بالجزء

شرح اللب للسيد وكذا خرج اسناد اسم الفاعل والمفعول لان عاملها ابعد الزمان
ولهذا اشترط اقتران معناها بالحال او الاستقبال ليتم شبهها به وكذا خرج اسناد الصفة
المشبهة لانها انما تعمل لشبهها باسم الفاعل الجاري على الفعل وما كلمة منفصل لكتبوه
واعلم انا اسقنا صفة تذكيرا لو — فالمصدر والصفات المسندة الى ما لحقته
كلاما مرادوان الصفات المسندة الى ما علامة حيث اسندت لمست كلما بيان
الاسناد الاصلي منه عدم استقلالها عليه فلا يرد ان اسم الفاعل والمفعول منه
باعتبار تاويلهما بالفعل كذا ذكره الفاضل المحشي لكن في كونها مجردة لاعتبار المذكور
وعدم كون المصدر رفعا عند الجميع ان اسناده تاويل بالمشتق بالفعل بأن اللام الا
ان يفرق بين التاويل بالفعل كما في الصفة فتامل في كونه في حكمه ومقدرا كما في المصدر
الان قولهم بامتناع تقدم معمول المصدر عليه مطلقا لكونه تاويلا بان مع الفعل
يقوض في هذا التوجيه لو — فانه اذا قصد تشريكه معه و اما ان لم يقصد تشريك
التشريك بالعطف ان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الصفة بعد الصفة ونحوها
لو — الاولى واقعة موقع الجزء اي واحد هو ما يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم
يكن منه الجزء الثاني لعدم كونه ثانيا لشيء ما او قد يقدر ان الاصل في كل من الجزء
الى الافراد لو — معطوفا بالواو ونحوه اي كالواو وما يكون مدلوله الجمع المطلق او
الحاصل الى على الواو والاصل ثم الواو داخل على الجملة كما مر في اول الكتاب عن الرضي
الجزء التي وغيرها من حروف العطف المنوع عنها المستعمل في مجرد التشريك
هذا فتسقط بهذا ما اورده المحشر بقوله وفيه انه سيذكر — ما هو الكتابة الصفة
من المناسب بالاعتبار ان كلا منها استغنى على التاليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب لو —
لان الكل منها الواو وثم وحتى فيشمل نحو قوم حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول بعضهم
في بحث العطف والاولى ان يقال من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت حتى من صدد البيت

حتى صار المعنى جندي وسطهم الذي في التفصيل الآتي ان حتى لا تقع في عطف
على الاسم على اختلاف القولين لكن المحشي اعترض عليه وقبل في كون التفصيل لان شرط العطف
في التقرير ان يكون المعطوف عليه لا محض في الجملة لو — بخلاف الواو ويؤيد حاصل الفرق ان الكلام
في وجوب العطف سوى الواو ومعنى معينا منصوصا منه يستدعي ذكر المعنى بينما من
الى محصور يستدعي ذكر الباقي على تقدير العطف كونه معقولا لعدم توقف العقول
بما ذكر امر غير محصل معاينا واما الواو وثانيا لاصل معنى مبهم غير محصل وهو مطلق الجمع
او من هذا المطلق مع احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجملة ان ذكر في التحقيق ما لا يخلو
بعض واكثر في غير مناسبة بحيث او انعاطف عدة من قبيل الهزل والوهن كتب
الحاشية هكذا بدل ما في المتن فلغى بما من خصوصيته لو — ولهذا عيب على الفاء في بيت
الواقي هو عالم ان الهوى داء الصبر بكسر الباء هو الدواء المعروف ولا يكون هو
الداء الذي هو عالم ان الهوى داء الصبر بكسر الباء هو الدواء المعروف ولا يكون هو
الداء الذي هو عالم ان الهوى داء الصبر بكسر الباء هو الدواء المعروف ولا يكون هو
لمرة حاز قال الذي هو عالم فاعترض قائلا الهوى نور افعاوما ان كرم ابا الحسين
عوا الهوى مرتبهما هتاملة ولا يخفى ان الاقرب ان يقال الجملة الحامدة صفة
محمد ان يكون فيها ما يكون ابو تمام معه كان في غباء هذان الامران مراده السعد
وكر ابا الحسين وتوضيحه ان من عادة العرب من شعراء العرب الانتصاب وهو
الاستدلال بما يعلم من الكلام من تنسيبه بعده الى المعنى الجامع بلا مطابقة كما ان
لا عاده متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما يجيء في البديع انشاء
كما ان تمام اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابا الحسين على مراثة الهوى لتقارنهما
في اظهار حلمهم — رحمت هو كان على العداوة اي هو كان على متعوا ان فوت والعداوة
محل تعلق ابا الحسين كما قيل ابا ان يقرب الاندراسي وغيره هنا للاختيار وهو عالم
بالحال قدم عليه على خط عليه توقف طلل قديم وطلال فاعل عفا انتهى والهوى

لعزة

لملايمة

عامه
عطفه كل أنفسهم مستديم
اسحم ل

اسم موضوع والالف فيه عن واو ورسوم عطف على طلل والتنوين للترنم لا عوض
الى العبارت وقوله على اعدائك متعلق بتوجه اى تطوف وتدور وهو جزء عذرت
قوله لانه يبين لانه مع ما بعده بيان للمعنى وهو الذى هو موجود فى الكائن مستمرا
سواء حمل التاكيد على الاستيناف او العدل كما فعله الحبر او على الاول فقط واما على الثانى
فلا سبق فى احوال المسند فى كتب الاعراب من ان ذكر البيان للعموم فان لم
البيان يكب ان يكون اوضح من المبين وذا قد يكون بعد الابهام والابهام فى اسم الشئ
فيه الصاح بالنسبة الى الابهام بالتقدير بما ذكرنا اتضح ان يتوهم ان معنى اما علم انه
فاذكر مثل ذلك فى قوله الا بعد العاد قوم صوت واو واما لا فرق بين الواو
واما الاكتفاء بالفاء ويشترط ان تتقدم قبل ما تعطف عليها الاخرى والاعلى لا
ان اما الاولى ليست بعاطفة لانها تكرر بين العامل والمعمول وبين اعد ومفعوله فى العامل
ونقل ان العصر الاجماع على ان اما الثانية عاطفة ايضا للاشتراط الواو والعاطف مع
انه لا يدخل عاطف على عاطف الصحيح ان الاجماع والاكثر على انها عاطفة وفى الايضاح
المفصل ان العاطف ما مثل به اما زيد واما عمرو وهو مجموع الواو وما قال لا بعد
ان يكون صورة الحرف مستعملا حرفا فى موضع وبعضى حرف فى اوضع كما فى اما زيد فعلم
ان ما عطف الاسم مثلا الاسم و الواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف
غريب واما الفرق بين اما واو ام المعلم بالعدد الاربع وان قلت كذلك
قلت ما يريد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستقيم عن اليقين والذى يكون
الجواب باليقين والاستقيم ثم وفى اريد عندك ام عمرو مستقيم عن احدهما عنده لهذا
لهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله ماية الف او يزيدون اختلف
فى هذه الآية فالفراء ان او بمعنى بل لما ذكرنا فى الشئ وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو
ونقل عن الشجرى ما يسمونه انها للتخيير اى اذا رأيتم الرائى تخيران تقوموا ماية

است

عصمت ص

اما واو تقول ما كان زيد الا بحسب ما بانه لا يصح التخيير بين الشيئين الواقع احدهما
فربت وتحل ما قبل ما يسمونه بواو كوزان لا يكون عدهم فى حسن الامر بمنزلة المذكورين
يكون عددا كثيرا جدا كيف اذا رأيتم الرائى كان له ان تقول هم مائة الف وكان
ان تقول هم مائة الف وكان لك ان تقول هم اربعة ما ملت ولا كذب فى شئ منها
ليس قصد ان كيف العدد الا يزيد ولا ينقص انما المراد المبالغة قوله وكم لكن عرفت
بما عرفت فيما سبق اى فى كتب العطف على المبالغة قوله وقد يكون المذكور بعد
على الاصل الرضى بعد ذكر هذا الكلام وقد يجئ الفاء الداخلة للتفريع على ما قبلها
الرجاج من انه يقول العرب مررت بما من رجل فالتقدير يعنى ما من رجل الى النفاسة
قوله كوزادى يوم ربه فقال فى الاتحاف وهو اراد بالمذكور المذكور
قوله ما يسمونها اى هم قائلون بها فى الباب المصدر بمعنى المفعول والقائلون هم النحويون
وفى السوم فى الكوفيين ان قبل قبيلا وقبيلة وقبيلا والجمع قبايل فاى معطوف على
ما قالوا قيل فى اجابة ثمانية او قائلان واحد من الوجهين لا نعلم وقتا
فقد والراجح ان يكون مرور العرب كذلك واقع قوله فان الاخضر متوى نزول عقيب هم
المطر فان قلت الاخضر لا سدى عقيب نزول المطر قلت ذكر الشئ فى كتب الاستعارة
خلاف موضوعه ما يعد فى العامة مترتبا غير مترتب فهذا تختلف باختلاف الاعتبارات قال وهم
فجر الكوفة والعادة تقتضى اعتبار المهملة وهو مكون بالعكس والآية من قبيل ان قوم ثم ان وقوله اما
ما ترى ان كفروا بربهم يعدلون جوز ان الكلام فيه عطف على جملة الحمد لله على معنى ان
الله حق على المستحق على معنى ان حق الله عليه ان يعدلوا به سواه ثم هم يعدلون
الله حق على المستحق على معنى ان حق الله عليه ان يعدلوا به سواه ثم هم يعدلون
بالله قدر على الشئ من حد ضرب وعلم والوجه الاول من العدول وهم
صلكوه او على الثانى من العدول عن التسوية وتقديم الصلة للاهتمام قوله ثم انتم
وهو الخطاب
لعل ان تقصد ونسيه ص

وتحوم الدين كعروا ما مكتوب في

عطف آخر المراد ما لحق الآخر بالروح في الجسم وكان استعدم سبق ذلك العطف
فيه كان الانسان من الاطوار المتقدمة كالانجبي واعلم لحمل على التراخي وهذا المعنى
مع كونه لتراخي المتدرجين على كل من الوجهين لعدم لحاقه بالعطف اما على الوجه
الاول فلان اتحاد المحل امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده وهو معنى صحيح
مهما مترا خيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة لو سلم فلا يدمقدا رما في الحمل
ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توصيف الواجب وهذا مما لا حاجة اليه فيه ولا يخفى
الآية اعترض عليه بان لا يدخل على الماضي الا مكررا نحو فلا صدق ولا صلى ولا مكرر
في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا مهملة عن لم التكثير بغير واجب كما لا يخفى
معلم ولن جاز كما في الآية المذكورة واقرره بان لا لم تعد بالاجابة قال الله تعالى فلا اقتحم
ما ادراك ما العقبة ثم قال فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة فتحه بفك الرقبة والاطعام
فاين فلا اقتحم العقبة لا فك رقبة ولا اطعام مسكينا وبه بعد المتراخيين لا يخفى
وفك الرقبة فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح
الآية نور الترتيب اي بيان الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان يكون
احدهما معدوما على الآخر في الرتبة وسئل له عما لين ليعلم ان التدريج اي الدخول في
درج الارتقاء اما من الاعلى الى الاسفل كما في البيت وان سيادة نفسه معدومة على
سيادة ابيه وسيادة ابيه معدومة على سيادة جده او بالعكس كما في الآية فانه اول
اولا ادراك فهم معناه عبارة والمعنى واذا قيل له يا لم ادراك فهم معناه اشارة
فالمفهوم من العبارة والمعلوم من الاشارة وما يوم ما ذكر كما يعلم
ان نحو كقوله سيد نجم سادا بوه البيت اطابق لي عصفور ما تم شيء ما لم يتم والبيت
قبل ميا دعاء الترتيب في التسبب اي قد ان الجزاء السيادة ومن قبل بن كما قال ابن الدوى قالوا ابو العنبر من شيبان قلت لهم كلا لعمري وفي

بين لكم ان قد علمنا ان ذرى حسب كما علا برسول الله صلعم عدنان لو قدروا
عليه بان قوله ان عرفت ذلك تصريح بما في هذا اللفظ وذلك لان مفهوم الكلام على
ما اتاه ان سود والاب سابق على سود الجد كان سود والاب سابق
على سود الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سود والجد متقدم على سود الاب
وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او بالاضافة فدعت عليها
الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك بالاضافة وجب ان يتصف
الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه متى لم يتصف بالقبلية لم يكن حاصلا حال كونه حاصلا والجد
يتصف بالقبلية الا قبل ان يحصل الاب في الوجود اذ لو حصل الاب لزال القبلية الى المعية
وقد يجاب عنه بان دعوى ان سيادة الاب ما حصلت عند سيادة
الابن ما ستدت الى اول وجود الجد ضيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار
حصولها وسابقة عليه باعتبار استدادها واستنادها الى اول وجود الاب فلا يكون
قوله ان عرفت قبل ذلك بمعنى الذي قال ابن حصفور فاعل قوله اضمر ان يكون قوله
سمع جوابا عن قوله لغيره هذا اما يلزم اذا لم تكن الجملة الاولى مذكورة للثانية او لم
يقيد دليل قرينة عدم ارادتها الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولك لا الله الا الله
محمد رسول الله فانه يفيد المراد بالابطال ليس الا عند في حكم المكتوب فيه والتلفظ لا
يجب قوله تكتب في العبارات كما نعنا لاشكال كيف اذا لم يعرفه الطالب يكفي
قوله وهو ان هذا لهم ما خطر ضلالا اذا ترك عونه ونصرته وخذلانه اصحابه
قد يقال اي الهم على هذا نزل والتسويل التزيين ليق سولت لي نفسي امرا اي زينته
واستدعا حالي من ضمير الفاعل في فخذلهم ليق ترتبه الى كونه واستدرجه اي ادناه
من قولهم التدريج وفي الكلام اشعار الى ان حقيقة الاستدراج لا يتصور منه تعالى عن
الجهل قوله وبعد تسليم ان الداخل في اذا الشرطية الجزاء وكلام الجمهور ان اذا لشرطه

مضافا الى شرطها فالعامل هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم [illegible]
مع ان يعمل شرطها كا عمل في متى اتنا فان صل اذا في قولنا اذا اطوت قراءة
القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت او مضافة الى بعدها ومعمول لجوابه فيكون كمعمول
من التقديم وان جعلت شرطية معمول للجزاء اعني قرأت كا هو المشهور كان
من التعليق بالشرط كا في قولك ان ضربت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عود
فائدة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التأخير لا باعتبار
تقديم الشرط لاجل كنه اخرى وان جعلت معمول الشرط كا ذهب جمع كان التعليق
مستفادا بالاداة اذ ليس اداة معمول الجزاء مقدما عليه حتى يستفاد حصر [illegible]
قوله ولو سلم اي لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص فلا نم ان هذا
التقديم حاصل هنا كيف ولا يعقد على مقتداه قوله لان المطلوب هذا اشارة الى
ما ذكره ثانيا او رابعا ولا شك في اشارات الى نفي ما ذكره ثانيا وقوله ثم التبادر
الى نفي ما ذكره ثالثا قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط بمعنى [illegible]
لا يعتبر بالنظر الى المقدم الاصل و موصول الاختصاص لما بين العمت وما قوله
فيما سبق كما من التقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
الى النظر الغالب بكونه ابدا اظرفية قوله نعم انه ليس تنهطي قد سبق مثاني داخل
الكتاب [illegible] في شرح الكشاف في قوله وعلى الذين يطيقونه [illegible]
من سبق الآية من الوجه لكنه عكس الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلاف وان [illegible]
ايضا ثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز قوله فيمنع [illegible]
ثالث وسواء [illegible] الاول موقوفا على الثاني بحيث ما ذكر استغنى [illegible]
ونقضات وقوع مثل في كلام البلغاء قوله فلا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ بهم من هذا القبيل [illegible] العطف بالنفي [illegible]

بقيد

بل ان لا يتقدم الاستهزاء او المخبر به بالقول المعمد بالقول بذلك فا [illegible]
وهو على ما دام على الغيب [illegible] [illegible] وهو ان قراءة [illegible] بانا مستهزئون هم
[illegible] الاخبار بكونهم مهم الا ان الحكم المذكور فيما اخبار صادر [illegible]
[illegible] ذكره صاحب الكشاف في [illegible] والتأكيد في قوله تعالى انا معكم [illegible]
[illegible] فلما ذهب عنهم بالثبات على اليهودية [illegible] على العسف [illegible]
[illegible] [illegible] مستقلا بهم فكان متعلقه التحقيق ولا على ان استهزاء
بهم المذكور فان قلت مراد الشيخ ان لو عطف الله يستهزئ بهم وصلته القرب
ثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم
[illegible] لو قطعت بهذا الاعتبار [illegible] ونظر قاصر غافل عن غاية التأكيد والاسم
ومع توهم لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه الشرط اليه قوله
فان قلت بينهما كمال الانقطاع بلا ابهام او كمال الاتصال فيتعين وهو انه على اعتبار
[illegible] مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف
بينهما ثم المعترض لم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سمعت حل السرب
[illegible] ما تركت شرب يكون هو كما ترك شرب تأكيد اللفظ السابق ولو لم
يتبع الواو لتوهم تعلق [illegible] بما ترك كاني تركت لا ابدا [illegible] وتمكن ان يجاب
[illegible] مع الابهام كالا جزئية كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف [illegible]
[illegible] حتى يجعل لدفع الابهام قوله لما الاول والثالث
فلعدم المناسبة مع عدم الابهام واما ذكر لولا ان التوقف عليه الا المقدم المناسب
بينهما [illegible] مع وجود الوصل قوله فلعدم المناسبة المصححة الى
[illegible] وهو ان المعنى بما ليم الحمد والمرد فيلزم ان لا [illegible] ولا [illegible]
[illegible] التعبيري بالواو في الحمد مع ان شايع حسن الابهام الا ان [illegible]

عدد الباء ويشهد في عبارة المصنف من لا في كلامهم قوله لكل حصة امر
يجري عليه ويقال الكل على الصنف ما هو باعتبار الاسباب المذكورة بالمرض و
بالسيف وبالريح وغيرها ولا تنافي الصنف المضاف الى المرء الواحد وعالم على
صنف كل امر اوسع معنا والوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الترجمة في
اسباب الموت بالسيف والريح وغيرهما من كل جانب ان قلت قوله اينما تأمر
كل نفس تجري بحيث لا يمكن عرض الساعة وان كان صادقا على الواقع فلم
اشير الاستارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرا كما مر
في المضاف اليه وهو الصنف لان المعنى على دخول الشيء وغيره من حيث تعلقه
فيه وقد اعتبر تقدير ما سوى النكرة في الاثبات فلم تعم بواسطة المقام وعالم يجز
في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف ظهوره فتول التسهيل عرض سنة فرد

قوله او اصابتها بالرسالة الارسال هو الحديدة التي يلقى في البحر لتقف السفينة
وقيل لها بالفارسية لنكر قوله والغبر بالضم فانها مونث سماعي قيل وقعت بهم قرية
قال الخليل تصغر بالحرب بلا ما رواه عن العرب وقال الجوهري الحرب الدبر
وقيل الغبر للكبير وهي الحيس قوله وقيل الغبر للصغير والحرب قال مقدم العرب للطير
حين ارسوا الى السفينة ولا تخوفوا لكن تعالجها قوله والحوشة ما ذكرنا وعبارة الجوهري
الى الحرب لان المعروج الثلاثة يسمى ملاجة قوله وملاح القوليين الذين يعلمون
الى الخلف وهو ان يقال لهم عملوا النجوا من السفينة بحيث لهم سبا لغرق والهلاك فلم يفعلوا
ولم يعصوه بتوقفهم لاجل السفينة ولا لانهم تشاغلوا بضرب الحرة قوله لان الغرض
تعجيل الامر عليهم لان الطوفان ليس علة قارصة بل علامة الارساء بل غايته وهو
ايضا ليس هذا المعنى اعني كون الغاية الاول ولا اعني كون الاول علة قارصة
للثاني الا ترى ان الاسلام علة قارصة لدخول الجنة والدخول غايته لها والعلل لا

ايي

يتق

يبقى لو جزم لكان المعنى على التعليق اي ان تتقوا تواوبها والمراد ليس الا التخيير اي
تقوا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المهم علينا مل قوله علت ما ذكرنا قد يكون
قول الشارح في معنى اللبيب اشارة الى هذا الجواب لان كلامه المحلي على الواو
اهل الاعراب اما على الكلام الحاكي فلا يتأتى هذا منه على الحكي اذ الحكي انما هو مجموع
الملفوظ وذو المحل هو الحكي دون الحكي عنه فقط وكان هذا الحاكي ان
يشير اليه بما ذكرنا لقاعدة المعهودة مما سبق قوله اذ يحكم بما له محل من الاعراب
ثم ان حاصله مراد الشيء في هذا المقام والله اعلم لسنا لا يقول بهذا امران الاول
ان الانقطاع والتأويل بالمفرد هنا يحال محل له من الاعراب والمثل سئل
عن الاول وان لم يتعرض للثاني اذ لم تورد في المثال الا المفرد وليس فيه الفصل
بما له محل من الكمال الانقطاعي قوله الفاصل المحلي الكمال الانقطاعي كما يومي اليه تقوم
لعدم الواسطة وكلامه مانعة خلو لما اشرنا اليه من ان يمثل المحلي بالكمال الانقطاعي
لم يترك معنى العبارة لو كان يحاله محل من الاعراب والقول الذي قبله مما سبق لما كان
بين الوصل والفصل واسطة ومعنى قوله وسياق كلامه عليه ويأتي ما فيه كان لم يسمع
بهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول من اعتراضات وكذا الثاني لان الاصل عدم
تعدد الجامع بين الطرفين في الجزء والاثنينية لان العدم الجامع بينهما انما
يحسب الانقطاع وعلى تقدير هذا الانقطاع لا يخالف سبب استقل لكان الانقطاع
كيف اذا جاء معه عدم الجامع لم يعتد به ولا يتم اصبع صناك الانقطاع بيان قوله
مؤيد للاول او سواء عنها او بيانا قيل اراد بكمل والصحيح ما يفيد غايته
وكذا قوله كما يفيد من التقرير موضع لعل معنا الا صحاح لان كل واحد
من التوبيخ والتوابع هو الذي باعراب سابق فلا بد ان يكون ملحوظا باعراب المعطوف
عليه او محل سواء كان الكلام ليشمل الكل الذي لا محل له من الاعراب وكذا قوله

فتخصيص منه لوجود الفصل في الحكي
او توضيح لمثال المعم ومراده ح

و
والعصم ح

المراد من قولهم هو التابع لاعراب الله كونه تابعا لسابقه اعرابا او اعرابا
سابقيته ايتانا وان كان خلاف اللفظ والحق ان يجب التوابع ما يتلو السبب
في اكثر الاحوال اعني على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في التسهيل
وتوضيحه الدماميني صرح في شرح المغني بان قولهم تابع ما تقدم بالتقسيم
من قوله فاحكم عما تعلمون مع انه لا محل لها من الاعراب كما يعلم
النعت فلا يخرج عن عطف البيان ما واما عن التاكيد وعن البدل فيتميزان عنه
من التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او نحوه ومن البدل توقف المراد كما سياتي
القصد الى الجملة التابعة وليس شيء من ذلك يتوقف من النعت وهو ظاهر وبهذا يعلم
مما تحققه في الجمل بان الاصل في الجمل ان لا تكون تابعة والكلام في بعض احوال المتبوع
مما لا تحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن المحل من حيث هي تابعة لذلك
هذا الكلام والمتبادر من كلامه ان غير به راجع الى الكثرة والا في اصل الكلام ان الجملة
لا يجري مجرى النعت والا لزم ان يكون محكوما عليها بكونها على احوال المتبوع
بطلان التالي لان المحكوم عليه حينئذ يجب ان يكون مفردا معربا على ما في انصاف والجمل بعد
هذا ذكر فيه نظرا ما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا او عطف بيان
مثلا فانه لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها على احوال
المتبوع وبكذا القول في البدل واما ثانيا فلان الحذور لزوم صحة الاخبار عن المتبوع
الجملة معتبرا عنه بمجرد لعطفها عما ليس ما يصل العمل الاكثر عنه ولزوم عدم وقوعها بدلا
هذا البيان دليل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد الذي وقد صرح بجواز توصيف
النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها وتقدم عن بعض الاماثل ان غير به راجع الى
بعض احوال المتبوع والمعنى لو صحت الجملة التابعة بمجرد النعت من الجملة الاولى لزم ان
تدل التابعة على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاول محكوما عليها بما

ان يكون بعض احوال المتبوع عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني الاظهر في عدم وقوع الجملة
هنا الجواب ما ذكره في شرح الفوائد الغيائية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح
وحاصله ان المنعوت يجب ان لا يكون زمانا اي من حيث هو مستقلا ملحوظا على ما هو والجملة ليست
كذلك فلا يصح به ظروف الزمان ولكن هذا الجواب يخرج عنا شكال اذ قد يسوغ ان يقال المراد بالنعت
والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد ذكر الجملة بسبب النعت وبحيث ولا
مانع في ان تصور المفرد في السبب من الجملتين تصورات احدهما يصح اعتبارها آتية معانيها
مستقلا على اعتبارات متفاوتة فتارة تقصر الجملة عن ان تصير الصفة للاولى وتارة عن ان
تصير عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ في مواضع منها بل الاجمال ان لا يشير الى هذا
من حيث انه قال في موضع ومنها اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا
الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشكل لقوله ما هذا بشرا ان هذا
في حكم ما قلت انه وجهان من حيث ما شبه بالتاكيد ومن حيث ما شبه بالصفة
قال بعد ذكر وجه شبهه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي شبه بالصفة فهو
ان اراد انفي ان يكون البشر افقد ابنت له جنسا وانه اذ يجب ان كل ما من جنس البشر ولا بد فعل
في جنس البشر واذا كان البشر كذلك كان اثباته ملكا وتنبيها وتعيينا لذلك الجنس الذي
ذلك الجنس فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز
لان يكون عطف بيان لجواز ما عد ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا يصح ان يقع
عليه عطف بيان لان عطف البيان في المواضع يغير النعت في المشتقات وايده
بنقل عن ابن مالك في شرح التسهيل ما نصه ويشترط في عطف البيان ان يكون اسما جامدا مستعملا او ما هو منه
مجرى العلم مستعملا الاول على الاصح ان يكون اسما اسم السورة او القرآن والثاني
على ان يقصد بالمؤلف من هذه الحروف تم في العبارة لان لو كان لم ظاهره حروف مسماة
ثم مستعملا لان يكون جامدا اذ لا يدخل من التعديد اما مبتدا او محذوف

الجر او بالعكس والتعدير على الاول لم منه وعلى الثاني من ام تم. فعم اسم معمول
محذوف اي حرف الخط الذي وقع عديلا للاجمام وهو السقط او مصدر كاسر على
فاطلاق حروف الجر على الكل من باب التغليب وجوز السيد في شرح الكشاف ان يكون
معنى الاجمام ازالة الجبر بالتقط وهذا انما يتم اذا جعل كسر الجامع للسقط متعديا او كسره
في هذه الكلمة وهذا وجه اخر خارجة عن التقط مثل ان يكون لاربعة جبر كل
او ذلك الكتاب اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وشروحه
وغير ما هو وان الذي يسبق الى الفهم ان اهل الكذا والكذا مستاصل والظاهر
ان يقول لكن العلامة السعدي قد صحح هذه العبارة في الاساس فهو ما يرى ان قوله
الجراف بالكسر مصدر حاذف مجانفاي الجاف بغير تقدير ومعرفة بالكيفية فارسي معرب
كذا في المجانف للكلام من غير جبرة وتثبيت ونصبه على المصدر اي يجانف جرافا
اي يدرسها بطريق الجراف قوله فوزانه وزان لفظ الوزان مصدر قولك وازن
الشيء كيعد اذا ساواه في الوزن وهو يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل
وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شيء اخر في امر من الامور وهو
المراد هنا قوله اي هو هدى اشارة الى ان هدى مصدر محذوف واللام للعلل
صفة مصدر محذوف الجار على العدد مرفوعة هدى للموات البالغة الطاوة
قوله الآية اعترض عليه الفاضل الحشي بان الانسب عطف هدى للتقي بما قبله
للاستدراكي اي التاكيدي تلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن بتغير مسودة هذا
العطف في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اي وكلام واجمعون للتاكيد
للملائكة فليتامل قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ بدل على ان الاريب قد تستعمل
التاكيد اللفظي بحيث يكون حالها عليه للمعنى بحيث لو ترك التاكيد المعنوي
قوله اي العلم الثابت بحال الانتفاء بان يكون ريبا قال في شرح الفوائد الغياثية وفي

كون الفصل والبدل من باب الاتحاد نظرا لما ليس لاتحاد وبدل الاتحاد في احكام الجملة العارية
عن العاطف عليه التوهم الا ان يقال ولكن حكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المعنى
بخلاف المعطوف عليه التوهم فتامل بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله لان لا تتغير عن التاكيد
واما عطف البيان فيتغير لان البدل المتوقف تمام المراد وعطف البيان للايضاح و
قوله الا ترى الخ قوله وهذا انما لا يتم في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي
الامر الجري الامرين المذكورين لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه
التغيير بشيء مما ذكرت لان الفاضل الحشي الى المعترض عليه بما يرد ما يتوهم ان هذا الكلام يدل
على ان لا ريب في الكتاب مسلم على ان عدم النفي لا يستلزم الثبوت بالنسبة لعموم جميع المحال سواء
كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربا فوق ضرب زيد ضربا فالقصد
بالنسبة اليه تتميم معنى ان الكل بلا مرية هذا في الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل
الجملة للبدل الكلي من الكل عثارا على ان تاكيد بالا عثار ان صحيح قال في محمد قولنا
نعما بالاسود ثم قضيا بالا والبحران كان الفضل ذكر الجملة الثانية وذكرا لاول توطئة
لكانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود بالذكر الاولى و
الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى لا تاكيدا لها قوله نحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين جاز ان تجعل الجملة الثانية بدلا من الاولى لان قوله
امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الاربعة والقول الذي امدكم بما تعلمون ليست
بجملة فان الكلام في ذلك فعلم ان الجملة الاولى هنا محل من الاعراب فلان الاعراب المجموع
الموصول والصلة عائد الى الموصول وحده والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني
من كتاب المغني قوله والدلالة عليه بالالتزام وهو ظاهر لان المطابقة ان الفاصل الحشي لكن ان
كان كلامه هذا مبنيا على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب

الفعل من الغير اراد ته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة
وفيه بحث لان منشأ عدم الفرق بين الطلب والارادة ليس مدلولية النهي الذي هو عدم
اهتمام الطلب بخلاف ايجاد الارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايضا كان ما ذكره
لازمة لمدلولية النهي لا نفسه قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى توضيحه ان
هذا مبني على المطابقة المسئول عنها والمفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لهذه
الدلالة على ان يكون استفادة الكلام في لا تفعلن من النون والمفهوم من قولهم الفعل او
في تاديته المراد لدلالته عليه بالمطابقة هو التاكيد لا التاكيد بخصوصه بالوصف الدلالة
او الكلام التاكيد بالمطابقة وجه كونه اوفى لاوجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال ان
مراد السكاكي من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الفعل البالغ حد
درجات الكمال مستفاد من قوله لترتب الكمال البالغ على وجه كونه اوفى بتاديته بخصوصه
يتضح مرادي الكلامين فتدبر قوله وقد يعدل هذا ما لا يخفى ان التاكيد والمطابقة
لهذا الوجه التوبيخ وهو كون اللفظ ادل على تاديته المراد بخلاف ظاهر قوله الاولى ان
اترك لغرض العلم والتوبيخ ثم ان قد يعدل ان فضل وجه التعريض بالغلط او الغلم عدم
قصده او عريه عما يبتغي الموضوع له فالكلام حقيقة ان صادفا مقصودا والا فمجاز مشهورا وان لم يعدل
الى احد الطريقين فكلي غير نظر لان ما يقصد بحصل استعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ
في غير الموضوع له ولم تكن التعريض في غاية الوضوح حصلت العراة ايضا وان لم يكن
اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا ولكن ان يقال ان معنى كلامه ان الامر بالشيء يستلزم النهي
عن ضده عينا او جزءا كما ذهب اليه جمع وصرح بهذا الشريف في شرح المختصر وغيره
عليه ما اورده البعض عن ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه
عقلا ان هذا النهي جزء ذلك الامر ثم رد على هذا التوجيه ان مقتضاه اعتبار دلالة
او دخل على اظهار الكراهة وضعه وليس بمفهم بهذا المفهم دلالة على كمال ذلك الاظهار والتوبيخ

دفع توهم ان يجوز كون الامر بالشيء مقتضيا للنهي عن ضده لا لكون ذلك المقتضي المذكور
بعينه حاصلا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول الشيء هو الكراهة وهو ظاهر قوله ومن ثم
قوله ظاهر كراهة اي عدم الرضى المراد ما عرفت الان ومن ثم اضاف الكراهة اليه
كان ظاهرا لوجوب التسوق لا يلائمه فتامل قوله وان حسنها في نحو الدار صيرها
قبيحا اتما في حكم مدل الاستحقاق وهذا ظاهر على تقدير صحته واما على قول من لمدلول الامر
مجرد صحة ما طلبي للتاديه فهو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الاستحقاق
معلوم بدلالة اراد المعاني ذاتا ومعنى والذات وان لم تحقق في ضمن الا
في ضمن خاص لكن قد تنزل منزلتها فلا يرد ان المعاني بحسب المفهوم لا يبقى في
ذات المكلف بدل الكل بل هي شرط قوله لكنها كثيرة الواقعة لم يرد لغير الواقعة
تاليا وعاد قوله تعالى قالوا اتسل ما قال الاولون قالوا اذا ما وكنا ترابا
وعظاما انا لمبعوثون وان الكلام الاول غير واف بالمقصود من القصور
لاجل القرينة الحالية فرع المخفية على قوله والاكثر في السر والجهر صلة قوله
صريح ايد الشيطان لانه عدي الوسوسة بالى المتضمن معنى الاسناد والالقاء
وفاعل المشعر هو الله باد عاء ان الاكل من اسباب الى الموت والكل ومعنى ذلك
الاجل الذي ينتهي اليه تقضي الحياة فضلا عن الزوال قوله اقسم بابه ابو حنيفة
فرع تقييد على ما ذكر العلامة في الفائق اذ اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فعال
ترحل بعيدي واني على ما ترى اشحا وتقيا واستخف فطنة كاذبا فما حمله
ما تضمن الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو عيسى فلت
غيره اقسم بابه ابو حفص عمر ما سمعها من ثقب لادبن اعظم الله ان كان
عمر ليستعمل منا على الوادي فنجهل اذا قال اعفر الله ان كان عمر فقال الله
صدق حتى التقيا فاصفق بيده فقال ضع عنك رحلك فوضع عاد الى فضباء

التعجب

فجاء محمد على بعيره وزوده وكساه وفي بعض الروايات فان بعامها
ملسها الدبر عراقة الظهر والف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب
قطعا متفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن العامل ما قصد وهو
انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لآدم عليه السلام صيغة قول محذوف
وهو الفعل المتعلق بالمفعول والعامل انه يجوز ان يعتبر الفعل المتعلق به
مع قطع النظر عن العامل فان قلت المفسر عام قلت المفسر هو اعتبار
الوقوع على اعني وسوسة الشيطان لآدم عليه السلام قوله تعالى سوء
سوء العذاب بئس سمة قبيحة اي اولبئسها اذا وردته عليه
قلت طرح الواو في هذا الكلام في وجه تخصيص الآية الاولى بترك
الواو والثانية باثباتها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه في سورة الروم
قوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوء
العذاب ليدل على انه نوع آخر وتكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها
بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى وكذا
ان يقول ان آية البقرة من كلام الله لهم فليس فيها تعداد المحن والآية ابراهيم من كلام
موسى فتعدد فيها وكما ان ما تقدم فيها ذكر النعم فجعل بدل بيانا لها بخلاف
وفي ابراهيم عطف ليصير نوع من تعديد النعم ليناسب سورة ابراهيم وادكروا نعمتي
عليكم كما تأمل قوله فانه يوم عذاب اليوم الكبير كما في الآية وجه آخر وهو جعل اضافة
صفة لليوم بتقدير العابد اي فيه قوله وتتبعه هذا اشكال الانقطاع الذي يشتمل على
مانع من العطف بمعنى ان يراد وقت مع بعض الكلية والا فالمانع من العطف
موجود في كل الانقطاع الخ قوله وليس الفصل لذلك قطعا فانه وقوع
لليوم اولان كل فصل قطع فليس من شرط البعيد ما هم المعطوف

الانقطاع ج

الوقوع ج

ثم قال الفاضل الحاشي انا ما فعل مجهول من اذى يؤذي لكن ليستعمل بمعنى الفعل
المعروف وصيرورته كذلك اذى يخفى على صيغة المفعول فاذا اذى غير متعديا
الى مفعول واحد فيكون زيد اذى خالدا اخرجه فاضلان زيدا فعل خالدا ظلما عمرو
فاضلا ويلزم هذا المعنى ان يكون زيد عمرو فاضلا فانهم كما يرى استعملوا اذى في معنى الازم
قوله فمن قام على وجهه يهيم يمينا وشمالا ذهب متحيرا من العشق وغيره قوله فان من
الجنس مناسبة فوجه كذلك هذا ينافي ما ذكره صاحب غيب ذكر الاصنام
استطرادا قوله اما في الاولى والثالث فلعدم اما سببه فان ذلك تصريح بان الجملتين
في حكم كان ليس منهما مناسبة وما ذكره ههنا صريح في خلافه ثم لو قال مناك اما في الاول
فلعدم اما سببه واما في الثالث فلعدم اما سببه الاول في اشتماله على المانع مع الحق
الدقيق ثم بعد هذا الدقيق مراده مناك لعدم اما سببه عدم الوجه للعطف لا يقتضي المانع
سواء كان المانع هناك موجودا ام لا فلت المانع موجود في كلتا والجامع فلذا
فصلها في الاول والثالث قوله لعلا يتوهم انه عطف على جواب اني فيكون لان
في النفي احتمال كون المعطوف خبرا لا جزاء واحتمال كونه تأكيدا لانتفى وبيانا له اورد بدلا
من كل من الفصل والوصل ايهام كلاف المقصود لانتفى فصل النفي ايهام الوصل
على ما مر ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يرفع الاحتمال
لكن ما تأمل في السياق وايضا الكشاف في الحمد لله ما يفيد بيانا ما ولما
ان الوصل هو الاصل والعطف على المعطوف كالنص في الواو فاحتمال خلاف
المقصود قد يترك فلهذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم
السكاكي ان مراد الفاضل المحشي بزعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البعيد الآن
اشار الى ان عدم عطفه لاستهزاء الخ قوله فانوا مع ذا ذا وجدت قرينة
تدل على اشتراك التعيد جاز اعتبار العطف على الجزاء والتعيد عدول لوجود الاشتراك

بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس
القيد اعني قاله ابدا وقع الاشتراك في القيد وهو المنوط ظهوره في قوله تعالى ان
جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا ان ساقه ولا يستقيم ان انت ضربان عدم ارادة معنى دليل
القرينة الصحيحة عن الاعتماد فلا يدل ما ذكر على وجوب العمل في قوله
الاول ثم ان عطف الشرط قبل تمامه الى سببه ليس في الكلام المفيد فلا يجوز
ولا يكون عطف الحد الاسمية على الحد الشرطية لعدم اتحادهما بهما ايجابا حيث لزوم ان
ان كل لا سموات وكذا لزوم ان لا شرطية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
القطع لا سميته ولزوم عدم الوصل الى سببه بهما من حيث ان كلا منهما جزء معطوفة برما واما ما اورده من
المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على الجزء الاخير من المبتدأ والشرطية خبره
فلا تكون المعطوف شرطية وما اتى على جواز ان يعطف ولا يستقيم من غير لا
مع اعتبار استمرار الخبر على الاول استمرار الخبر على الثاني فتأمل
استمرار وليست بساقة ولا يستقيمون تغيره على قولهم لا رجل
ولا بأس الا في كاذب مبين وقولهم كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي
انه علل متعلق قوله لظهور المناسبة فان قلت لا تعريف لهذا الاستدلال فان
اما ليس بوجود الجامع بين جزاء الشرط وبين الجواب السؤال قلت الجامع
منه اجراء الشرط في الجامع بينهما مع ان ذلك ما هو المفهوم من
صريح الشيخ في دلائل الاعجاز هو وجوب العطف في هذه الصورة وهو المفهوم من
واما الحذف في سبب القطع فهو منقول الشيخ صرحوا بان الاستئناف لا فرق فيها
طلبا وخبرا وهم منه بجعل كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا
ذاتيا وهم منه بعلة بان حق ما لم يكن كذلك يجب تخصيص فلا حاجة الى
لا وجه لعطف التعليلين جملة وبالجملة لو صح بالواو لزم ان من جملة السؤال قول
كل مقدر هو معطوف على قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الآية فان مقدر

التلويح

الاستئناف

نكتة

قوله

آية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي
قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم متصل السؤال وقع قوله تعالى وما كان استغفار
ابراهيم الآية جوابا لفرد من افراد اللام الا ان بين الواو وبينها مدارا عاطفة عدا شكال
وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في ان المراد هو بان عائد
كذا ام لا والعرض من السؤال المنقول الآية الكريمة وبطلان النفي ليس من
صورة الاستيناف والفرق دقيق فان الخط في الاول بمعنى ما احتمل متعددا كان او
اجنبيا للعمل وفي الثاني ما ورد مكان كل واحد مما يؤدي اليه العرض من السؤال
الجواب في طرف وكان المقام مقام وصل لتنفي الثاني سببه وهو مباينة منه اخر
وهذه نكتة العطف وهي الوجوه الثلثة التي ذكرتها فيما سبق جارية ايضا في الصورة فلا
بنا العطف اللهم الا ان يقال لم يتعذر السؤال في الآية الكريمة لاستغفار حفنون في اباه
وهذا الجواب على ما يوجد لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل بالواو فكانه يقال اقرر لكينة
مناسبة الجملة الاولى فكان المقام هذا الاعتبار مقام وصل وفيه انها نصف لا
دليل على هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم بالصواب قوله كما لو ورد السؤال
قال الفاضل المحشي شيخ المشايخ هو علي يوسف اسم الفاعل فان الكلام ليس كونه
من المتكلم كان ورده والعصمة بالعصمة زيادة توضيح انتهى ولك ان تقول
موضوعة اسم المفعول والمعنى لزم الكلام لو اسقط ولا نزاع للنحوي في السؤال كما لا
في سؤال ابطال السؤال وغيرذلك فان الفاضل المحشي بنى تنبيه المتكلم على كمال
فطانته ولو اكان الكلام السابق متعلق السؤال او على بلاده الخ مع وعدم
تسليمك الاعتبار الجواب وفيك لان السكوت الكلام الذي مقتضى
حصول الجواب كان لسان الحال كالسؤال عينا والكلام لا يكون عدم التنبيه بلاده خلاف
فتدبر اكتفا اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته مباينة او يراد بالفطانة عدم

قوله

الا

كال العطانه ره بخلاف ان الابراء لتعميم وان يجدد لي حيم ولم يعتبر جانب المدين لأن
المحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم له بخلاف عبدي الذي يوسر
لان المحكوم عليه بالحقيقة هما الكتاب وهو ليس في معاملة الكفار وكذا المحكوم له
وانه مبني على ان يسر سوال لانه لما تعلق المنفي بان الكتاب يدي لهم عاصة اكمة السوال
بان يق ما بال المتقين خصوا بذلك هو تبع الذي تعرض جوابا لهذا السوال وهي قوله
على تقدير سوال اي استانف الى ان الجواب متصل بالموصوف السوال عن غير تعرض الى
تقدير تشبيها بالسوال وبمنزلته لا يعمل الا ترى في حكم المتقين مترتبا و
عليه على السوال الناس هما فعلم ره اي ما لك عليها قال في الصحيح ما لك اي مالك
والسوال على هذا ان تعد العلم بكونه مربيا لكونه سببا لعباده اجرائه تستعلم بك لم
رلوبه ره تقلبك حال كونك عليلا ره لانها صارت بعد اسباب المدين اي سبب لبيب
كسب لوقوع الارز سبب السبب ره وهذا التاكيد العنوي مذكور في اذا الاولى
الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا اعمل على خلافه لعكس ان يكون السوال لسبب عاص لزك
التاكيد بناء عليه او عاد ان كونه سبب علة العالمين سهوا او عمدا امر مقتضى لا يعتبر
مبكر العاقل او لبيك قبيه ره فالتاكيد دليل على ان السوال لغير السبب الخاص
وهذا ايضا مبني على سوق الكلام سياق مقتضى الظاهر والا فالتاكيد يعان
فيرد نقض الشك ورد الانكار كما سبق وليس في بقية منحصرة فيما ذكر لو كان
السوال عن مطلق السبب لكان سوالا عن تصوره الذي لا يصدر فيه شك
ورد ونفي لوكد في الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي ره فهو بشرط ملاحظة السبب
فان قلت كيف يتربت السوال عن السبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على ايمنت مبين
ان ذكر السبب لصفة وكر سببه ره وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه اذا علق عبده ان
ذلك بلغ في حاله الى حيث لا يمكن صرفه عن الوصل وقد يقال فيه بان كلام عبده ان

الى ره ص

ره متعلق بالمقام وكل منهما ابلغ في معناه من الاخرين صلاة اذ، اقتضى المقام الوصل نظ
كون ذلك فالعباده حق لها بلغ من ذلك العباده حقه فكيف يحكم عليها نه
بلغ الموصلين على الاطلاق والجواب ان المراد ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل
بهذا التركيب ابلغ تبعه من تقليل اللفظ وكثير المعنى لو اقتضاء وت هذه النكتة
بحسب المقامات قال السيد في شرح المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب
منكرا لاصل العبادة او متردد افيه او خالي الذهن مع امارة انكاره
وسوال كان ذلك ان العبادة حق له جيدا في الغاية ومقتضى المقام للعباده
حق له رديا ان لم يعبد ذلك فالعباده حق له متوسطا لاستعمال له على شاكلة تاكيد واستعداد
بالنسبة وان كان خاليا الذهن عن امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا مع اعتبار
وبازيل الانكار والتردد كان ذلك العباده حق له متوسطا بغرض من الكلام
وبدئي وان كان محتملا لما سبق الاول الكلام بما تقدم بحرف ظاهر دال على السبب
ان في الجملة حق له جيدا في العباده والعبادة حق له رديا، ان العباده حق له
سوء كان يقتضي خلاف ذلك في الجملة وان كان محتملا لما سبق لوصل الكلام كان الوجود
العباده حق له لكونه سلاما كان سلام يحتمل ان يكون بعاده لهم بالغة بعتبر فيها من
بالنسبة الى العبد العربية ويحتمل ان يكون بعاده لهم كما نواضع عليه عالمين باللغة العربية
جميع هذه الفرق اما كان منها صحيحا ره زعم العوام ان الزعم الكثير ما فيه
ستند فيه الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يصح سبب المقام ولو سلم زعم
عم كان احسن ره جمع عاذل يعني انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع
على فعل وقد صرح به العلام في شرح الديباجة فليتذكر وانما يكون عاذل صفة جاهل
بمعنى الذي لا يعدل عنه اما الصارف اذ القول بانه لجواز ان يكون جمع عاذل
بمعنى العاذل على ان المعاند عما لا يليق به لانه ليس بقياسي

ص

219

اى وقع عليه الاسيناد ولا يشير الى ان الفعل فى كلام المصنف اعنى استولد مسند
مصدره بالتاويل المذكور كما فى قوله وقد حيل بين العير والنزوان ولكن يقول هو
الى الطرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا عقبت الستة عشر والوجهان مطردان
فى كل ج اى اعاده ذكر ذلك الشئ الخ ، لا يظهر ان فى قوله لاعادة صعف شهاب
الى ان كلا منهما غلط قوله قالوا اقبح شيا بحكى عليه قلت الطبى الى جنسه وتحيف على ذكى
فى البديع انتهاء ابهمه اولا والمراد بذكر العهد تعليق الحكم بالاسم العام هو موقوف
للذات مع قطع المعوقات فاذا ذكر العهد مذكورة بالنعت فاذا ذكرت بعده وليست
الاعادة محصل الدلالة قلت فيه بحث اذا الفت لشئ حكم اورد عليه الفصل الشئ
اذ سوال المخاطب غيره عن سبب اصابه زيدا لا وجه له مواعلم بالاسباب المخاطب على
افعاله الاختيارية ثم ما يبين هو الجواب بتفصيل فان قلت سيجئ فى كلام السكاكى
ان السوال المقدر من جانب المخاطب حتى يجاء بكيف على تولها ما احسن يعمر ما
دون لما فما احسنت بزيد كان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم فى الجواب
بالخطاب بدل على ان اعتبار السوال من المخاطب والحمل عليه فلا وجه لتعسف الشارح فان قلت
روى فضل الحنفى اما بتقديم لو كان كلام الشيخ فى المثال المخصوص للسائل والمسئول
معينين مثل ان قيل لعالم قلت ان كان السوال الاسيناد عن السبب مثل ان يقال
ما حمل على ان كلامه ليس فى خصوص المثال ولزم المحال فان قلت ان كان السوال
فيما سبق من المثال فيمكن ان يجاب بان الجواب بسبب مما يمكن ان يقدر السوال عنه
السبب يمكن ان يكون احسن بزيد الى عمرو صدقا العدم ان له غيرا ولم يرد ان تقدير السوال
عنه السبب اجب فى كل مثال كيف وقد سبق منه كونه تقدير السوال عما الاسناد
الاشارة الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فقط على ان فى تكميل التقدير واعتبار الجواب
بالنسبة الى تقدير اخر الى المعاينة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسوال المقدر فيها

اى احسن بعمر فى جواز اعتبار السوال قوله فان قلت ان كان السوال فى الاسناد
وان لم يكن مخصوصا بالمثال اجب بان لكل مثال وان مخصوصا فيه ، غرضه الهام الامر فى
قوله او فى قول السيد وعلى هو صحيح للاضراب يعنى ان ما ذكر من الاحتمال بتقدير
السوال المذكور رد اعلى من زعم ان المقدر هو وجه العلم ان المراد المعنى مبنى على ان صحت
ان يجاء بصيغ الخطاب كما يعنى عليه السيد والا فان كان على صيغة الحكاية فلا يخفى ان
صيغة المخاطب قد يكون سببا للاحسان المحكوم فلا يراد كما لا يخفى على العقل لبقى
كلام الشارح بحاله لان الدليل ان قوله لم يتصور ذلك اى السبب لو اراد ان يحمل غيره
فى معرض ذلك لم لا يكون اما نحن فيه فيحمل محل منع لان الاصل عدم قوله احسنت
طريق الخطاب ليس الا لافاده الامر فائدة الخبر وصحة اعلم انك ان اردت زيدا ولا
يجوز الا نسبة ان تقدير السوال والجواب مناسب للاصل فلو قيل معنى السوال
حقيق بان يعلم لما ذا احسنت اليه وفى الجواب اعلم انه مستحق للصدقة التقديم لم
يكن بعيدا عن حاله فضلا عن ان يحمل لكان السوال او لكان حمل على ما هو صحيح بالاحسان
يحسن التاكيد فى الجواب لكونه جوابا ملقاه الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق
لعلم التاكيد اما هو فى القسم الثانى والاول لغا لعلمه بالمعلوم اما لح مستغنى عنه وهذا
مما يدل على ان تقدير السوال عن السبب فى قوله السوال المقدر لما ذا احسن اولى
موافق للاسلوب لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى فى تيسير صورة الاستيناف
لسوال لم يحسن الجواب بالاحد الامرين الى ملاءمة الاسم تارة واعادة الصفة
تارة مع صورة الاستيناف بل لجواز ان يقع جواب عن السوال عن السبب اى عن يزيد
عن سببها بصعوبة اما ترى ان لا يتوهم من قوله منه ما يابى باعادة الاسم منه
كما فى قولك المفيد لذلك اما والله وهو منه ومنه قوله تعالى للفقراء والمساكين
الذين الى قوله يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف والمراد بهم الفقراء الذين هم
فى الاصل بمعنى الرواح والمراد بهم الفقراء الذين عبر بالمصدر عن الوقت

كان انيك طلوع الشمس الى وقت طلوعها وانما جمع اعتبارا للاتصال لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد جمع على
اُصُل واصايل كانه جمع اصيل وجمع على اُصلان مثل بعير وبعران ق ـ كاريل مرقوم
الشيخ صرح في دلايل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا كون
حذف الفعل له الجواب لان قلت ما قوله في الآية قلت له ان تقدير ما طبخوا
او فعلوا رعال ايهم رعال مصدر الاستئناف هو الاسم لا الفعل ق ـ لهم الويل
ليس لكم الإيلاف الايلاف مصدر الف يالف اى سكن اليه واحبه والايلاف مصدر الفعل
مصدر الف يولف ـ ـ حذف هذا الاستئناف قيل يجوز ان يكون الاستئناف في
هذا البيت مذكورا لاحمد ذكر ووجهه انه لو قال زعموا حتى الى سعيد ما ذكر لكان
او يقولوا لم ينكر ذلك صاحب بقولهم الف ناو الدليل على انكار المتكلم لكذب الخصم
لان استعمال الزعم في الكذب اكثر ـ موكرا للجواب او يقال ان الواو لكذا
هم يخالفون لهم في معنى قوله الف وليس هذا الوهم حتى يالواو العاطفة تحكى عن صاحب
محل صلى معنى قوله لهم الف وليس هذا الوهم حتى يالواو العاطفة تحكى عن صاحب
الا وعن معنى قولكم ج
منع دلالات الاصداع على قدود المرد الطلاح ق ـ وقد توهم بعضهم ان قوله ذا
ووجه كونه خبطا انه يجيء كما اعرف تقول ان تعد ياصل الكلام هكذا او ما الوصل
ما مالدفع الابهام واما للتوسط فعند مر محذوف ليس كمثله بشيء ظاهره وهو قصد
اليه ق ـ لان لا تعدن اخبار عن لا تعدوا لان احد المتبادر في صيغ
الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اى قائلين لا تعبدوا او قيل اخذ الميثاق في
قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لان لا تعبدوا انشاء في
لا تعبدون
معنى الخصر به فلا منافاة بين الميثاق فلما صنعت ان عاد الفعل الى النوع فيقع الخبر
قوله اصلا ولا يكون الآية مما لم فيه بل يكون من عطف الفعل المؤول على الفعل
ح مؤول بالمصدر معطوف على المصدر مؤول ـ ـ لان من امثلة ان تقول

لا اقاعده الخير وتعليم لها والتعارف في التعليم هو الامر للصبيان والجزم ـ الاحسن
ان يقدر بالنداء اى قلت لان التقدير في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة والخبر على تقدير
ما طلبين اذ لو وجدت لحسن العطف ولا تقدير كرف النداء التي قوله تعالى يوسف كاجم
قرينة هذا واستغفري لذنبك والاكثر ان افراد احد المعطيين وجمع الآخر
لا قرينة فيه على اختلاف الاطلاق فلا تلبس ق ـ فلا يلبس عطف البشر عليه بالجاب
عطف الكتب تكملة لما يتوهم عطفه على جواب السؤال عاد بكم جوابا اذ ما سبب
بكم جوابا وزيادة كانهم قالوا ولنا يارب نفعل ما سوايكن لكم كذا وكذا ولعلهم
بعد متوبة لهم وقد مر في البقرة ان عطف بايها الذين امنوا على الذين هادوا والصابئين
الخ تخالف الدليل لعامة العلماء فيه ثم ان قوله تعالى في سائر مواقع التنزيل في نسائهم وقع الايمان
مذكورا وههنا وان تقع يمينا وقد يقال لكل نوع منها اقتضى
العطف هو الامر لا ارادة ليس المعنى بالعطف الامر من حيث هو امر اى الجملة
ان تبدأ الخبرية من حيث انها وصف توابا للمؤمنين وارادة بالحمد في قولنا والحمد
عند العطف هو حمد وصفا اريد به في قولهم وبالحمد وقولهم حمد الامر و
سائر هذا الامر الخطابي اى الحاصل كما يشير اليه قوله على ما وقع عطف الحاصل من المصدر
المقدر بالعطف على الكلام الذي هو وصف توابا للمؤمنين اى المذكور في
عصمة تكلما حصوصية الجملة الامرية حيث كان حتى تطلب لها مناسبة واما
عطف الكتب وذلك ان القول هو معطوف على قولنا لا تعبدون فيما عطف الجملة
الخبرية على الخبرية ان بشر معمول اخر فاعله معطوف على قوله فاستوى كذلك
ما هو الحاصل على وجه التوجيه تبين ان الاخبار على كلام الشيء وانه مع الفرق
بين الحسي وما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الذي حاصل قوله
على القصة
الشيخ بعد في شرح الكتاب ولكنه لا يخلو عن تعسف لان الالتفات في التعريف

تلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام ولذكره
النسخ في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف وغيره ذكره في شرح الكشاف [illegible]
من شرط اتفاق الجملتين [illegible] ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار [illegible]
منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل [illegible]
في شرح الايضاح ونقل عن الاكثرين واجازه الفضلاء وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاءني زيد وعمرو العاقلان على ان يكون العاقلان
محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما يحل له من الاعراب
عن الكل فقول الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين جزاء وانشاء في عطف الكل
التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع
بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام
بانه غلط وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الدخيل
رفعت او نصبت لانك لا تبني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة البعث
ان زوال البعث يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكره
الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام
واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في
هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منع
كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفرق لانه عند من جوزه يجوز لو ولا
يجوز بلاغة [illegible] فكان امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يؤدي مع هذا الكلام في نظر
ايماء الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي على

الصفار

كفروا

هم قولي هذا يعيب على طريقة فزارة من قرأ قل للذين امنوا ان ينتهوا الآية بياء الغيبة
[illegible] صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوى
مدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت العقل او لا قوله وهي الحاكمة بين
المحسوسات الظاهر كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين
في المثال المذكور معنى جزئي مدرك كالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين
والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال
المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات
فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صور كلها فالحس المشترك في المثال المذكور
آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم
الى كل من القوتين فجاز باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحصول عند الحاكم لا يجب ان يكون
بالاجتماع في قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة
الا ان الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور
للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها
ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها
تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة انما استعملها النفس في المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرحوا به فان قلت كيف استعملها
النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم
قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل
وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة

مدركة ومعينة في ادراكه

فان النفس الناطقة جوهر موجود في الجسمين والعقل معقود فيه وبعضهم سرّ
منهما كما بيّن في موضعه [illegible] مثل الامي في الخبر عنه بالتعقل بالطبع بخلاف
يدل المسند والمسند اليه بالوضع انه قانون الخبر [illegible] وكذا حكم ان مدلول غير
العلم مخالف لما سبق منا ان الحكم هو الحس المشترك الا ان يريد ما سبق ان الحاكم هو
العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه مع ما له وما عليه [illegible] وبه يعلم ان الحكم
اي حكم ان فرق هو الذي اشار العلامة ان الاقليدية قول كثير قد يكونان محسوسين وقد لا
يكون معروضهما محسوسين لا غير مع انهما المحسوسان بالذات بل يكفي اتصاف المحسوس
بالعرض كما لا يخفى وامتناع الهاية على ان العقل يحكم بحكم مجرد الاحساس مثلا في الامور
المحسوسة مسلم انما الكلام في ضمنها وبهذا الخلاف يجوز التعقل في الامور المحسوسة
على ما عليه البعض فانه لا يدرك مجرد الاحساس [illegible] او هي بان يكون بين تصورهما
شبه تعاقل قال الفاضل الخلخالي في شرح الملخص العقل يغير بين الاشياء المختلفة
الهيئة الامور الصحيحة المطابقة للواقع وبين كل واحد منها والاخرى وبين التعاقل والتضايف
سببا في نفسه للاجتماع بسبب يفضي بها الى العقود فلما كان الصوم مما يشتد عليه الهم
عما يناسبه وكان شبه التعاقل والتضاد وشبهه مناسبة لذلك الاسباب للمتضايفة
في نفسها للاجتماع فسبب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال حافظا لصور المحسوسات
التي سنها مرجع صور المرسومات والمعقولات فسبب الجمع بينهما التعاقل صورتهما
كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بين
المتقارنين في شراية الصور او لا الاول هو الخيال والثاني اما ان يكون لمناسبة
بين سبب الجمع ومقتضيه بحسب نفس الامر هو العقلي وهو النوع وبقدره
في احدهما عاش اراد به الصفرة او السواد وكان الوهم يدعي ان الصفرة مما
زيد فيه حتى يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد حضره زيد عليه حتى يصير

فيفاد

والسالب وعقليا كما لا يخفى انوار العدل والاحسان [illegible] او تضاد وهو
اجتماع امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كقولنا بعضه
وجودي بين تعاقل السلب والايجاب وتعاقل العدم والملكة وحمل قولنا على محل واحد
التضاد بين الجواهر اعني التصور التوهيمي للعناصر ومن ثبت التضاد بينهما اعتبر
موضوع محل الحمل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل المتعاقب باعتبار
الحمل لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي
فيما يكون التعاقل بين السواد والحمرة مثلا فصاعدا من مطلق التعاقل فيسمى
بالتضاد وعدم اعتبار هذا القيد يستلزم التضاد تعاقل السواد والحمرة وليس تضادا
مشهوريا ويخرج التعاقل في الاربعة حتى ما مر وهو ان المعتبر للتضاد الحقيقي
بين عليه هذا الخلاف لا يناسب ما ذهب اليه السكاكي او ورد الملاوة والحوصي من حمل الشك
التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل ما هو بين الملاوة والمراد ان لا يكفي
في تحقق [illegible] تعاقد الملاوة والحوصي ليس بشيء من تعاقد الخلاف والمراد وقد عرفت
ان السواد الواحد اذا كان متصفا بالكم الواحد لم يتصور بان مراد السكاكي هو
التضاد الحقيقي اذ لم يحمل البياض والصفرة متضادين على ما مر فضلا عن تعاقل
وانما حوالي الباعث له على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يتمكن
من الجواب الاول بخلاف الاعتراض على عبارة السكاكي الاول والثاني منع شبه التضاد لانه
يتعاقبان على المحل المحسوس نحو [illegible] لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وقد مر
فيما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمحصص بالاعراض فهو انما لا الاول
فتامل

[illegible] لذلك اختلف الصور اي لاختلاف اسباب التعاقب وقوله

تربياى اجتماعا على معنى مخصوص يتميز عن غيره فاختلف الى قاعد وقولهم صور الحائط
اشارة الى اختلاف الصور فى الترتيب وقولهم صور لا تعيب اشارة الى
فى الوضوح واختلاف الصور وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه نبه
عليه اهتماما منه وقوله وقد لا يمكن عد صورة هو نسخة فى الخيال قيل هذا ايضا مما
يدل على ان التصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا داعى اليه والذى حمل
السكاكى على ان عبارته هكذا وقد لا يمكن عد صورة هو نسخة فى الخيال هو ان يكون التصور بمعنى
فى الخيال قوله للعطف بالواو الخ كوهم الامير الجد وغيره من السلف حتى ان
المتأخرين لما رأوه لم يذكروا الا الواو قصدوا بيان الامور الواجب
الجمع بها العطف لان المتبادر الاصلى من هذا القيد هو ما قصد بيانه فخرج تلك الامور
فى الواو وجعل الجمع بها دائما بها العطف لانه ليس بمقابل لانه جامع غير ملتفت
اليه لا صريح به حتى يضيق على من ذهب الى انه يستفيد ذلك من الوضع
لا انقطاع الى ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يعرف السكاكى وغيره علم ان الامر
يلتفت ويتبرء عن الجامع المذكور فى العبارة المنتقيه للكمال لا انقطاع على
الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم مأخوذا فى اصل الجامع او ما يتفاهم من الالتفات
فافهم قوله وكذا السكوت الخ بجامعه وهو اتحاد الاسناد حدوثه هذا على ما فى
السكاكى وكذا السكوت عن العبارة الاولى بجامعه وهو الاتحاد فى الخبر والانشاء
وبين الجوهرى والفناري بان كلا منهما يعطف كلا تأمل فعلى هذا ان الفاء لا يصح
عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الجزء الاولى فظهر ان قولهم الفاء
يجوز ان يكون من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى الخ يعنى
هذا الكلام وما يتبعه وهو بيان الفاصل الخفى لما قبل الكلام وما بعده ثم اورد على
كل منهما كما فى المتن الاول بمنع الجامع لان التأخير الذكرى لا يصح

لم يجز عطف

وذا الثان على الوجه المذكور الخ
اورده الشيخ والخفى ليس بمعين
كونه من عطف المفرد وهو

ك الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور التى دنه والحكم
عليها بالحدوث فالظاهر ان يكون فى وصف العطف ان يجعل صفة الحدوث فالاولى ان
ان كلف عدها ايضا بان يقال بما يقع غير ملتفت اليه الخ قوله والمعول الاعتماد ان كلامه
حيث قال فى الايضاح واما السيوطى فظاهر السكاكى فى موضع كتابه ان يكون ان يكون
الواو لمجرد الجمع عما او الجزاء او قيد من قيودها فهو منقوض بنحو مات فلان زيد شاعر
وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما وقف وبنحو ولكن لازم الامير الجد بوجوب الجمع واظاهر
قوله فى هذه المعاهدة فانه يخرج فى مواضع اخر منه بالتتبع لعطف قول القائل حتى صديق
على اقرب فانى صديق مع اتحادهما فى الخبر الخ مقتضى العدول عن قوله الواو بما يجوز ان
يقال كما كان الحق التنبيه على ان هذا الكلام مع قوله فى تصور مقام قوله فى تصور
مثل الاتى ليظهر اراده بالتصور الذى اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو
علم فظهر الفساد فى القولين المذكورين وهذا الكلام مع تنبيه قوله لا يرد
على نفس عبارة السكاكى لانه مثل الاتحاد فى تصور بالاتحاد فى الخبر عنه وفى الخبر
فيه من مجموعهما يعلم ان مراده بتصور بهما فى قوله الواو ان يكون من تصور بهما و
الظاهر ان يكون من تصور بهما متصور بهما على ما سبق الخ قوله فاعلم ان
قوله هذا الكلام الخ فيه بحث لان العلم بعد ما حمل ان يضاف كلام السكاكى على
التسهيل وترغيب من قال ثم قال الجامع بين الشيئين عقلى او وهمى وضابطى انما العقلى فهو
ان يكون بينهما اتحاد فى التصور الى آخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام
اصل الكلام السكاكى بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اقصر منه فلا يبعد ان يريد
بالتصور الجليى وبالتصور المعلوم التصورى ولم يقصد بذكره معرفا الى جنس
المعلوم التصورى المتناول لكل متصور سواء كان خبرا عنه او جزءا او قيدا من قيوده
كما هو المعلوم مما حقق على هذا المنهج قول السكاكى الجامع بين الشيئين ولهذا قال

قال جمال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان [illegible] بين
الجملتين لعطف احداهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين [illegible]
كلام المؤلف عليه الا انه صح النقل [illegible] — ولعمري ان كلام [illegible] غاية [illegible]
اذا حمل [illegible] بين فلا امتناع لتقديم الفاعل حال كونه [illegible]
اذا حمل [illegible] فلا [illegible] عبارته . [illegible]
ضعيف لا تقول [illegible] في غاية [illegible]
الحسن لان ما [illegible] الاتباع [illegible]
التركيب للوجهين [illegible] البعض [illegible] في الفصل [illegible] — والفصل [illegible]
بالتابعة [illegible] الانسب [illegible]
[illegible] وهذا مبني [illegible] السيرافي [illegible]
[illegible] بالعكس [illegible] السيرافي [illegible]
والذي [illegible] المتقدمين [illegible] قال في [illegible]
واما الموضع الذي [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الارتفاع
[illegible]
[illegible]
[illegible] الفرق بين [illegible] مع اشتراكهما [illegible]
[illegible] المتقدمة [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] الذنيب [illegible] الذناب بالكسر [illegible] فرده
كل شيء [illegible] الموضع الذي [illegible]
— [illegible] بالكسر

[illegible] الى مفرد اشتقاقه — [illegible] الحالي
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] المستقبل [illegible] الفعل
[illegible] الفاعل [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] — [illegible] الشرح [illegible] والقعود
[illegible] وتقدم
[illegible] الشرح [illegible] بوجه حتى
[illegible]
[illegible] يكون نكرة
[illegible] تقدم الحال عليه كما في الشرح
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الواو [illegible] العاطفة [illegible]
[illegible] تقديم الحال [illegible]
[illegible] الصفة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصفة [illegible]
[illegible] الواو [illegible] الوصف [illegible]
[illegible]

2..

يجاء ويها في الآية الآن آيته هي ما عدم التقديم شيئا كونه ذي الحال في حكم ملفوظ
ولكن لم تعرف بان الناس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة استدل به على تعين
الصفة والوصف الدرات والمكث الى بيان الدرات اصح وسنها الى بيان الهيئة الحق على
الوصف ترجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وما سلك بين الهيئة
فالحق بها الحال اجح يعني ان ق اذا كان مطلق تخصص ذي الحال في وضع وجود تقديم
الحال عليه لم كتب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل عالم بتصور وصف منكور ذي الحال
التخصص بعدم الحكم عليه وهذا خلاف ما مر جوابه ولا يرد هذا ما ورد تخصص
الحال في مثل ما في مرحل بتقديم الحكم مع ان التخصص لما كان بالحكم كان التخصص
حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص هذا خلف بل الاولى ان يقال جواز
الحال في الآية بلا تقديم ويها عليه ما شرت اليه من كونها لواو رابطة لا بيان كما
اليه الى آخر هذا الباب فحي لا يرد قوله وما نحن بكلام فتدبر ش — كما هو مذهب
صاحب الكشاف وسيبويه ثم يثبت وهو هذا المعنى — ولا يكون صفة بل سبق بعيد
بعد تقدم الحال اذ كثر وقوع النكرة الصفة في حال اذا تقدم عليه الحال كما في
راكبا رجل عالما هو المشهور انتهى الآن يتم الحمد الحالية الخالية عن الضمير لي ليست بواو
لا كثير تقديرها عند جماعة بل هي واو العطف لكن نص ابن الصائغ على
جوازه عند الجمهور وان منعه الحذاق بعد الدماميني تأمل ش — اولى بالقبول لان
الكلام السابق حوله لان الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى بالقبول الثابت
لذلك الكلام لا لغو متعلق بالقبول حتى يرد بما ذكر من الفاصل المعنوي من ان القبول
يلي بالاستلزام وبهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان القبول هو
هذا السبب المذكور اولى بالقبول كون اولى بالاتصاف بالقبول الثابت لذلك
السابق لا يصف به عبرة لكن يخرج الكلام عن حيز الفساد وبهذا وجه ش

تأكيدهم

في التوجيه اعني بيان ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما
وانظر سر التعقيب فيما سبق بكون الكلام معقدا وتابيدا ان قول الكلام السابق
مرفوع قوله او كلا نه افضل التفضيل وذلك لالتفاته الى العقد وتابيدا نه مرفوع
باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير ش — اكرمه وان تشتمني والطف العلم
ولو بالصبي اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام امت لانتفاء والتي لانتفاء
غيره ولا للعلي ولا لقصد التعلق والاستقبال بل لكل منهما مستقل في الحكم اليه ولهذا
ترى العوام يقولون ان للتاكيد ش — انت طالق والطلاق بيته او بيتها او الحرام
او سبحان الطوامث الاربعة البين والبتة والبائن الحبايل والطوامث البيض من طلاق الحيض
ي حاشية في وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع
خفاء اذ الظاهر ان قوله بيانا لمراد الكلام مستقل وقيل ان المراد المذكور سابقا ومن
عرف حق ونظم لكن الرواية في هذا البيت تلزمه فكان البتة ولعل فيه رواية اخرى
اطلع عليها ش — ترى كل من جبنا وجاسك قانيا المصراع الثاني الطيب التنفي قمع
القاموس الافشيدي صدره وكسقر الديك احتقار حرب وبروي في اكثر الكتب
ما دون ش — اي لا تقط حال كونك قطعة ما تقطعه كبيرا بعد اخرى الواو حالية
في التذكرة والوجه الآخر ان يحذف ان تبطل هذا واما اذا اقرا بالجزم على ان لا
مرفوعة من ان اي ان لا تنكر تقبل ما تقرئ لم يجز في الآية وجه اخر مذكورة
في التفاسير — ممنوع دخول الواو كما منع في المعرفة اما عدل عن عبارة الاتضيح
حيث قال يوجب ان يكون الخبر وحده كالحال المعرفة لا يرد يوجب البطلان لم يذكر دليلا على
كون الواو المذكور في الحال المعرفة موجبا للاقتضاء فيما على الغير تتميم كلامه
بعد عدم الواو وشاما ذكر بعدها من ان ليس الملفوظ الصالح للحالية الصالح للثبت
كالحال المعرفة في وجوب الاكتفاء بالخبر بل الحاقه بما في امتناع دخول الواو وعدم جواز

سياق الكلام على انتفاء دخول الواو في الحال المفردة حيث استدل ولا على ان
اصل الحال مطلقا ان لا تكون مع الواو وتياسه على الجر والنعت ثم بين وجه
الاصل في الجمل وبين بقاء المفردة على الاصل واما او رد عليه ابو حيان بان هذا قياس
في اللغة وقد صنف كثير من المتقدمين في خواص ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على اسقط لا يمكن
معقول هو معقول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره بمثل التعليل المذكور في اثناء
هذه المباحث بمناسبات والافاضل الدليل هو الاستقراء نعم اما على ان يكون
مشتركا بينهما او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال اعلم ان كلا من الصفات
صالحة في الاستقبال مجازا في الحال لان بعيد عنها فائدة مطلوبة وهو دلالة المضارع على
الحال زيادة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة
على معانيها وبانه وضع للاخبار عن الحاضر والماضي وعن الحادث فالفرق بين لفظ
المضارع فلو لم يكن موضوعا لهما الى الاستقبال لزم ان يكون مما هو من امهات
المقاصد لم يوضع لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان استعمال
من المضارع في الحال برغم الاستقبال يحتاج الى قرينة فلو كان الحال مسمى لكان
كالماضي نحو ضرب والمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال صلى صحة
كثير من الحكايا الى انه غير موجود والعصف المتقدم كالاتي ذكره وهذا نظر لان الى
جواب النظر ما سيجيء الفاضل المحشي وجه وجوب تقدير الماضي الواقع حالا
واضحك وجه الضحك العرب قالوا ما ضحكت وجهها اي هربت تريد ظاهر
الطائر هم البيت الاطائر جميع الطيور وهي جمع طير وهو اسم الكوكب المعروف
وقيل المراد بالطائر الاصلي ومالك هم رجل قال لغلمه الرواة كلام شيء لا يهتم به
على ان ارمته بمعنى رميته الا الاصمعي قاله وارادهم بقولهم ان مضارع وجاء من
البيت لما فيه من هم بمعنى وجاء وجعلت مالكا مرخما حذفهم وتقدير

وهم ... وسئله قوله تعالى لم تؤذونني الآية في شرح التسهيل لابن هشام ان وجوب الاقتصار
على الغير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بعد واما اذا كان مصدرا بعد فقد خلو
الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشيخ اظهر
قلت ... ومعنى ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي كما واما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستقبل كان كفره للطيب يقوله لينصب منه كقولك رايت الاسد فاخذ
السيف فاقتلني ثم ان قوله لم يعبر عنه بلفظ المضارع بالمعنى المتبادر الذي وقع الكلام
فيه الا ان يطلق حكايته الحال الماضية هذا او قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل
قبل الحكاية كما صرح به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولزاحل بالبناء
للمفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وما جاء الصيد
بمعنى الحكاية الى الماضي ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كما
يخبر هنا وعلى هذا عثر بان يحمل كلام الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح على المعنى الحكاية
المعنى هذا وذكر الفاضل المحشي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر العامل كائنا موجودا في ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كائنا موجودا الآن لكن ما ذكره الشيخ هو ذهب كلام اصحاب
قلت صاحب قال معنى الحكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد استحسنه الفاضل المحشي ... دون النهي
سقوط النون التي هي علامة الرفع حيث كون اخبارا قال ابو البقاء في العراة بالتخفيف
وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية
لانها ادغمت لحقت متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اصل
قلت الثاني ان الفعل مجزوم مرفوع وهو وجهان اذ ما انه خبر في معنى النهي كما
سبق لا تعبدون الا الله والثاني في موضع الحال والتقدير ما تستقيما غير متبعين
ما تعبدون لا يكون المتبعان زيدا الحذر من توهم ان التاكيد التخفيف عند سيبويه ليس

فكسرت بالتاء اى كذلك يوم في ايضا يتفقان انث وعمرو العطف مطلوب لانه
للاستغراق دخل عليه التمثيل قوله والمعنى ما قطع حال كونه ناشئا او ساريا
الى الان فالى للدلالة على التعليل قوله خلوا عن حرف الاستقبال كالسين وسوف قد يوجد
القوم في هذا العلوم بان عامل الحال قد يكون مقدرا بان يكون المتكلم قصد التعبير عنه بذلك
عن حرف الاستقبال وفيما عدا ذلك الباب خلا فاجة الى التوجيه المستغنى عنه
ذكره لقوله لتناقض الماضي والاستقبال قوله فيكتب وجوابه ان المناقضة محلها
هو ثابت بين الحال والاستقبال على انه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستفد
بقصد الحدوث الى ايه يعلم الخفي مثل لم ولما علامتا جزمه الفعل فان قلت ساواة
المضارع المصدر بعلم الاستقبال من حيث صيغ الاستقبال وعلاماته ومنافاة
المضارع بعلم الخفي من حيث ان ليس الخفي الا ليس فلم قلت هذا اعاتيم لو كانت صيغة صيغة
مجاز في الجزم الاستقبال كيف ولو قلت الثاني من نفس صيغ المضارع والى الاشارة الى جميع
ما ذكر شيء او الواقع حالا ما قدر به الى الحال كالتعريف في الماضي الواقع حالا الملفوظ قد بالحروف التي
صعد الى الاستعمال صحيح ما سيرد عليك في وجه دلالة الماضي على الطارئة حسبان لما لا استغراق الارمنة وغيرها
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فحصل المغايرة للحال ولا منافاة هذا الانتفاء
قائم .. اقام دلالة في البيت اولة بفتح مصعب بنوابه ابن عبد عم الاقيد
بفتح مصعب بنوابه ابن طلحة مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في بين اهيال
اصيل واقع في الكلام فلا اعيد تاكيد لسوا قاد واعتراض الامير اي حكمه سيا نفوذ
المفعول في البيت محذوف والمعنى كملوني التقيل حزوني وبهرني من بهته
الرجل عن الشيء عنه اذا كعته وزجرته فكف وانزجر والاصل في نهيته نهيت
سئلت فاتت واعلوا بنقل الهاء الوسطى نوعا للفرق بين فعل وفعل وعلى هذا يزيد
النون سيبويه سائر الحروف لان في الحكم عنها نوعا .. او كان تامة ذكر صاحب

في قوله ان كان عمرو الديبات كان التام حتما ان يدخل الا حداث والتي انه
تدخل الذوات اذا قصد فيه نكته معنوية كما بين الفاضل المحشي ولما ذكر في
شرح الكشف السيد وغيره ان كان في الآية تامة ايضا قوله ولا معنى لعلمنا انتفيه وجعل
قوله مزيدة لازم خلاف الاصل خلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم
الا ان يثبت وجوب قوله كان التامة على الاحداث وقد مر منا عدمه قوله
اي يكون في علام وقد يلغى اكثر ان وقت الكلام في الحال المنتقل عما سبق و
تكرر عدة طولا غير منتقل مكيف اورده هنا وقت الحال بلوغ الكبر والبلوغ حاصل
بعضهم قوله ولم يحبسني ليس حال بعد لم يتفق لعدم مساعدة البشر اياه لكيف عند
سيبويه احوال المنتقل قلت لصحة اللفظ دلالة على عدم انفكاكه لخلاف قولك زيد
ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقل قوله صرفني الماضي الخ
ان يكون مع قد ظاهرة كلامه صريح بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما تجلب في الماضي
لتقريب الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا فالا كثير بالتعبير وصفه مزيدون قد والواو
لتقرب الاقتضاء الاكثر منى لان ما يدل الاكثر بالان الاغلب في الآن ان يدخل عليه
واو الحال وقد لا يدخل عليه وقد سبق في الحرف الباب الخامس ما له ينبغي من الكلام فيه
فليذكر قوله او تقدير كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وقد
لان خلاف مشهور عامة لم يجز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت
بدل من الصلة هو صفة موصوف محذوف والمعنى على تقديرهم ورد
من الوصف المذكور اذا قدر كما مر تعالا موطئة وصف المرأة ايضا ان كان
منصوبا بتقدير اعني بعد لا سيما اذا حذف الموصوف وقام مكانه في صورته الحال
الواقع حالا قوله لان قد تقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقارنة
لفظا لا المقاربة بالنون والحق في الحال هو الاول وعدم استلزام

الحديثي الى قوله فيه قال المقاربة عكس المقاربة فان العرب تسمي الشيء باسم
الحق الآن على الوجه القريب منه الى آخره وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد لفظ
الماضي بعد ذكر المضارع ليكون المقاربة عكس المقاربة والكلام لعدول عن اسلوب
لان الظاهر ان المعتبر الحال بصيغة المقاربة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل الحشي
اذا قلت جاء زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء
فلا يحصل مقاربة الحال لعامله واذا اطلقت عليه قد قربت لفظي به ثم المقاربة
كان ابتداء الركوب متصلا بالمجيء لكن مقاربة كيف ولو كان المقاربة هي كان في
مثل فوتك جاء زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم كون
الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متصلا به لكونه بعيدا منه فلم يحصل المقاربة
للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون ثم لو اطرد
الاستعمال وعلم لوجود فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لم يكن استعماله
بدون قد لاجل فقد معنى قد في جاء زيد ركب
منه الآن لا غير فقد بقي قوة الدلالة عليه لكن وقوعه بدون قد كثير في الكلام جدا
حاجة الى التقدير بتأمل قوله يكون الى العلماء الصدقة في عرفة المتسم فصل لوجود
فيها العداء مطلقها بني على الغراب ليس في مرتع يجبر تأن التشبيه الى مصدع الرأس
ما بني الجبر والغراب جمع غراب والمرتع الطريق المستقيم والتجبر الاتساع والنعوب
جمع نعب صوت الغراب وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفرق وهذا معنى علاه الغراب
من النظير بالغراب وفي المثل شأم من غراب البين الصدقة من مرتع اي، الصدقة بدون
حال كونه في شك مما اخبره لاستيلاء خوف الفقر على قلبه ان ضره غير شفيق
ويمكن ان يقال الصدقة استعارة انكارية على حذف الهمزة والاحسن بعيد في الاضمار
عند التلبيس والاول اظهر والمراد بالآيات الجمع ما اشير اليه في قوله في نسخ آيات

امن م

الى قوله

لا يقرون وملازمة على العبد والعصاة والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم
والطمس وعلى اتلاف اموالهم الى آخره دعاء موسى عليهم ربنا اطمس على اموالهم و
ليرب في بوديهم والحجر الايات الاخر يات وهما الغلق والعصا على ما مر ارادهم
بالاولى ما بعثت سابقا الى فرعون والثانية ما قبل الجدب في المزارع وبعد الرفع
على ما مر اشكل في على الآية السابقة بان الآيات اعني التسع - فحاصل الدلالة
عليها بانظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولم يدل قبل المعنى المضارع على الاستقبال
لفصول ولم تستعمل فيما كان فيه - اذ استمرار الفعل اصدق بيانه مر انتفاء العكس
في عصا الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في النفي بالانتفاء في الجملة - وكان
على النفي اتيانا قبل مازال وما انفك ولم يزل لانتفاء في ان الافعال الدالة على
النفي مثل زال وانفك ولم يحاول لحسب الوضع على التجدد واصل النفي كالافعال
الدالة على الاثبات مثل وجد وكفى ولهذا كان مازال ونحوه اتيانا دائما لا
الجدب والمتبادر من كلام الفاضل الحشي ان يكون زال لمجرد الاثبات مجردا عن النفي
عليه على ان حديث على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا يأتي على عمومه الطاقة لانه
لا تقف في جواب ما زال يفيد فيتأمل ردا على من بدعي دوام النفي لا يكون النفي الموجب
لمجرد الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الجملة من قبيل ورود النفي
على الحالات تأمل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المعطى الحال مع حصول مضمونها
قبلها لحصول مضمون العامل والكلام في الاستقبال لا يزال الكلام فيان هذا
مراد لك قوله لعدم رفع عوده وهو على الابتداء والرفع رواية سيبويه و

والملازم من الاستقبال هو كون المقاربة من زمان التكلم

نوادر الشيخ عبد القاهر ايضا في غرائب الفاضل الترمذي على السكاكي ان دوام الرفع
بحاله وان ما لم يفعل لم يحصل لعدم العقول وفي نسخة للمفتاح وقد يرفع
عوده على ان مصدرا الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها على اول الامر

على انه حال وهو في المعنى من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي الجدد ولو ذكر
نصب عوده على الطريق اي رجع في عوده على بدائه اي في سبب في طريقه الذي جاء منه
ويجوز ان يكون على المفعول لاجله اي رجع عوده متعديا كما في قولك قعد جبانا وعدا اهل
طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من العصاد والنبي فعدى فيهم
الى الحال كما ارسل العراك في عدله جهدك طاقتك . على عدم الثبوت اي وان
اسمي الدلالة كانت على الحال المجردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستغناء وعلى
وصول الواو اولى . مع ظهور الاستغناء على الايضاح ظهور الاستغناء وفي
الاسوية يسعد لها الاعبد وهي ما كنت وهو ان الاستدلال على اولوية وصول الواو
على الجملة الاسوية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الكلية
. او الجمع على الاسهل الاول اذ كل منها التعليلين لطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل
الدال على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الآخر وهو دلالته على المغايرة فكيف يستدل
به على اولوية وصول الواو مع وجود معارضه وانما كان فلان ظهور الاستغناء لا يجب
كظهوره في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستغناء في الغاية اللهم الا ان يثبت ان
في الاسمية اظهر منه في الفعلية فلا سبيل الى انكاره ايضا والا لكان في الموضع المعلوم وكذا
الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستغناء مع وجود صيغة مختصة بها
للحال المجردة كما مر . اي وانتم من اهل المعرفة وانتم تعلمون ما فيها . اولى على تنزيل
المتعدي منزلة اللازم والتاء على حذف المفعول وهو اي وهب يرين في الفلق
وان دخولها اولى وفيه خلاف اي مالك فعنده الاكثر ما بالغير اي من الاكثار
بالواو وشبهها بالجر والنعت وروده في كلام رب العزة اكثر كما يدل عليه
استعمال قدوره كم لا معقب لحكمه وفي العلم كقولك ما بال عينك دمعا لا بمعنى تاء
حكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بتاء الغير اذا كان مجاورا لما هو بيع لتغير معمول

حتى يدخل في صدا الى اخر المراد بعدم الدخول في صدا العامل ان يجعل قيدا لمضمون
الجملة في الاثبات وعدم صدا اتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي
هو مكسر قرب في المعنى من قولك قعدت جاهزة ما يريدان مجموع الجملة في البيت
يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن
بعد تقديم لطرح المستاء الذي هو فاعل في المعنى صدر كما سند الى الله وتفرد
في التقديم هذا هو الوجه الذي ذكر الشيخ اما بحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الصدا
والنبي معديا الى مفعول واحد كما ساعده جزالة المعنى اما اذا جعل صفة في الغلو
والمعنى وجدته متصفا بعدم الجد فلا وجه لكون الجد والكرم فاعلا لما ظهر
وجوه الالف لما يتحمل العامل وجوه فعل في الظاهر اعتماده على ذي الحال فلا يرد
كلمة هذا وجه وجيه اذا جعل فوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه .
والذي يلوح منه كما اشار اليه الفاضل الحشي هذا والذي
علا الشيخ ليلى قوله وقال في موضع اخر كما اذا وقعت يلوح منه ان امر الاولوية
بالكس الذي يلوح من تحرير كلام الشيخ ان محل قوله حرية في الموصولين على الاستيناف
والقسامة . عرفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف في الآية
المذكورة وكلام الشارح ايضا هذا ورد كلام الكشاف دليلا على ان مجرد الجملة الاسمية
تفيد الحال بعد عن التاويل والتشبيه بالمفرد . والذي يبين ذلك كون الجملة
بعد موصوفا بين حينا . اذا انكرتني . ظرفا على حذف المضاف اي اهل بلدا
يوقع الاستناد الجازي وانكر وتكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت
الرجل نكرا ونكورا اذا استنكر جهته والباذي بسكون الياء الظاهر معروف وجمعه بزاة
والبذلة في العامي وهو ابزار وبزان . وان امرا اسرى الليل دون
موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسرى السير الليل لا في بعضه كما

يقال سعى بنفسه واسراه غيره سعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال ذهبت الى
واخذت بالظاهر المياه وامنع الحوامى دون المغازة فالاولى لسرح الحوض
اصلها موضوعة على فعلاء وهى معناعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
من الخاوف والمهالك يرمى بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على دفع صورة
حذرا عن خوف الهلاك بهم والبيداء المفازة من باب بيد اى بعد سميت بها
من باب تسمية الشئ بما يؤل اليه لان ما يلاقى الذى يسلكها والسملق القاع الصفصف
المستوى من الارض لا نبات فيها وهو من السلق بمعناه وجمع السملق
كمنق وخفقان قوله فالواجب ان يذكر ضمنا بعض اختيارا لانفراد فى الدال على
المخصوص دون الجزء والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان تقدرها وفيه بحث لان
هذا انما يرد اذا جعل مخصوصا احترازا عن الجزء والنعت واما اذا جعل احترازا
عن الطرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل قوله والفقان كوعلى
كتف وسبك لا يخفى عليك ان هذا ليس فى حيز الكلام الشيخ فانه لم يتعرض من هذه الفقرة
اختيار الافراد فى الدال على المخصوص بل بيان المقام لوجه ايراد عليه شئ
فتنبه على ان قصر قنى يقنو كما طب امرة عدا يده على عنان لسان بعد الجاد
قعد وهو مع صوابه وجه اليه ولاق حوالبه بكسر اللام كذا فى الصحاح قوله
بعد اك تعظيم وتجلة ما يستعملان عند الكبير والمعتمل
البرد على الحمار قوله وقال بعضهم هو الارض الخ هذا من الفاضل الرضى
النار الماردة غامرة وبرامة ورقيقة بالعين المهملة والراء السيل من غير مطر
غوارا طال مكثه فى الماء وقد اشار الى التكثير فى كتابه النحو
باصلاح المنطق والنهار يرمى بالنصب على ان الصف من قولك صف الشئ
بالفتح فصفوفا على صف طير ستر فيه عائدا الى الفانيص وعلى هذا لا يكون فى

الصفصف

وحوله ع

والبيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال وهو كاف
فى الربط وقد يروى بالرفع من صف الشئ بمعنى اتصف فالجملة الى لديح حالية من الضمير
بحاجاتها الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اى غامرة فيه فليس فيه
شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يتوهم كلام الفاضل الحسنى
فاتضح بهذا ان الارجح تقدير الواو ليكون وارد على الاصل
فى الجواز والاطناب والمساواة عدم الايجاز فيشمل على ما سبق التقديم فى
الكلام وارد فى الاطناب لكونه مقابلا لقوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض
لهما واوضح انهما نسبيان لان فضل الكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ
بحسب حاله لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما فى شرح الشرف للفنارى وفيه بحث لان
عدم الاعتداد انما يكون اذا كان عصد البليغ التجرد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان
يكون فى اذهان مخصوصات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فحسبه
فقد ان يراعيها ويشير الجامع كونه لمقاما تتفاضل ويتبدد ما يتسارع
الى ذهن جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام ناقصا وبالمتعارف الاوساط
بحيث لا يفيد اللام الان بقرينة ارادته انه ليس بليغا من حيث ان مساواة المتعارف ان
قلت فكذا فى الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز منظورا من حيث انه اقل
بمتعارف الاوساط من حيث استعمال الخواص قلت كونه اقل من متعارفهم مشعر
بمدح هو خلاف المساواة فتامل قوله الى الكلام اردفه تشير الى ان لا فتح
لكن الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام فى كونه اطنابا ومساواة
بقيل النساء ابدع من التصنيف والعمل اعلى من القيل قوله ولا عى وفاقه
عن عنى والعى العجز الخ قلاف المبالغة وقد عى من ضرب وعلى ايضا قوله
قال فعل فى العمل اعمى منه بالقول والفهاهة العى ورجل فهاه امراة فهة

فى ز

التعليق

قوله عرّ حكم النعق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعقا و نغاقا و نعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن بكير نعق الغراب ايضا نعيقا و

قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلمة من والاضافة وبينه

قوله والاطناب اذ الايجاز اكثر منه الاطناب على اصطلاح السكاكي يتم المسئولة كما سيجيء وهذا التفسير لايلائم اللام الاتي بعد هذا على اصطلاح الخ قوله اي الى كون عبارة

المتعارف اكثر منه ثم اعلم اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع ان المذكور

فيما سبق لان هذا اصرح معنى الاختصار فلا وجه للعدول عن وضوح الاختصار الى

عدم التسبيب فبين لان هذا الحيث انما قد سبق وبكذا الكلام في قوله وفي الاول

الكلام على ما بسط مما ذكرنا فافهم قوله ولس لهذا ورد على الثاني ولا وجه الرد

لا معنى لان من مرجح كون هذا الكلام موفرا ان اتمام الخ على ما بسط من مستلزم

الاوساط الان بملاحظات هذا الكلام على ما بسط وهم فيقول بعد هذا الكلام الى

ما ذكره الشيخ وانما ذكرنا في وجه الرد من لزوم التكرار سابقا لان هذا هو معنى

الاول بعينه فلا وجه له اذ الكلام يستتم اذا كان مساويا للمعنى الاول ولكن يكون الكلام

على ما بسط من هذا المتعارف قوله لكنه اجاز بالعين الى ما عينه بمقام فان

قلت اذا كان المقام على ما بسط كان هذا الطرف الذي ذكر غير معارف فلا يكون

بليغا قلت مقتضى الظاهر الايجاز لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على خصوص المقام

عنه وصفا فرس الشباب والمقام المشيب ... اعلم ان الاكثر في هذا المعنى

عند السكاكي هو الايجاز كما في الترمذي وغيره منه لا فرق بين الايجاز والاختصار كما مر

نعم لو قيل الايجاز اختصار بيان لما حاصل ايضا ان نفسه قوله ... بحذف حذف الجملة او الجزء

الاخير وظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد

سبق منا الاشارة الى ان اليا المحذوفة من عبارة المتعارف عارية بالكلية

عارة

وبيان ان حذف احد الاثنين وحذف كليهما سواء في الاختصار قوله

اوائل الخمس ثم صدره لا يبعد ان المخاطب في الغارات الغالب هو التشمير

والتهيؤ والخمس الذي له خمسة اركان قدام وخلف وعين ويسار وقلب والمعنى

لا يبعد ان الشعر للتهيب والاقدام قال اهل الحبس تعصم بعضهم بعضا ثم كاغدوا قوله

وبسببه بالاطناب بين الثلاثة عموم من وجه وقد يجتمع الفاضل الخمسة مادة الاجتماع

وما في الانفراد الاول اعتبار المناسب المقدم والصورة بين القوسين ذكرها احترازي

ضروري في اداء المقصود اي اخبار المتبين الغرض في صورة بلاغة الكلام قوله

وهو ان المراد بعدم تيسر كمعدوم ما يشمل قول السكاكي وكلاهما مستويان

بتيسر الكلام فيها بدليل على ان ليس ذلك على اعطاء مطلق المسئلة والا لكان مطلق

المسئلة لا يعطى وكذا كذلك قوله اي الى ابن الحارث البشكري الحارث بكسر

الحاء المهملة وتشديد الراء وكسرها والزاي المعجمة المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد يستشهد

فيما النظر لارجح الاحتمالين المذكورين لان غاية ما فهم منه انه لا يكون العيش في

الحال سوى كناية عن العيش الناعم والعيش الناعم الشاق كناية عن عيش الفقراء فلكون

عيش الناعم خبرا عن عيش الشاق وليس هذا المقصود الذي هو المقصود ان العيش

الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والى قد خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع

فضيلة العلم والعقل والاظهر ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل قوله

ويدل على ذلك لحظ الطلل الماثل ليس بمركب اذ العرف ان السوك شيء لحظ ملحوظ الى ظلاله

وطلل خال الملحوظ اليه ويدل قوله كقول عدي بن الرقاع العاملي ابن الاصل بكت

مستدق سنور العرس والعرس كالف صغير لونه والابرش اسم رجل كان به برص

كذا في هامشه قوله ... ذكر غدير الزباء يجدد الابرش الزباء اسم ملكة حربها اسم

كسحاب لو قيل اياما وقيل روحها والمسؤول عنها ملكة وبعد رحوعها استولت ربكا

على ملك المسؤول فارسلت الى حزيمة اني رغبت فيك واردت ان تزوجني فتقدم

بسعده

سعده

ملكى فى ملكك فقد تزلك وسنا وراهل اسرائى منه ثقات وهو صدوق يهم سئل
الفرات فى نعوا على ان تسير العماد والطعام فقصرين سعد وقال للعلم
ان يكتب اليها وتعلمها فى الدور وسنا واليه واستخلف على ملكه عمر بن عدى على ذمه
قال لقيرما، عرابى قال لسفر خلفت العراق ثم دخل بعد التشيا والتى عليا رضى الله عنه
به فاقعده على بغل وبى البطنت وهو يهب وستد عضده بالوديم كما يعقد العرقوب
فقطعت راسه فلما ضعفت يداه وسيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم
خارج الطست فقالت لا تضيعوا لك فقال خذيه وطواد ما ضيعه الله قد اعلم
العقد فيها قصته فى شرحها طول ج ـ كذا بخط صاحبنا ثم بعضهم ان الرواية كذا بالياء
هذا تطويل وحشو لا حاجة فى الجمع بينهما فيه نظر لان هذا عطف احد المترادفين على
الآخر وهو يفيد تقرير المعنى لا الزيادة لان كاد للتوكيد ولا كفى انه ما سعد فلان فلانا
افلا له البلاغة ج ـ اسم للتنبيه منها السعد وفى الفرقة سحقت للبعيد لسعود له
تفرقة فى معرفة لا يدخله الالف واللام منها الاهلاك وان قلت الاهلاك
لا يتصور على تقدير عدم الموت قلت معنى قوله منها انه لا يلزم من اسناد
الاهلاك الى شئ بالفعل ان لا يكون ذلك الشئ مستعدا لقبول الاهلاك ج ـ وهذا بعيد معنى لسبق
لا يخفى ان هذا النفى انما هو للسبق لان من يختار هلاك شئ رضى بحصوله لا محالة فيما
لم يسبق بعدم لدليل الواقع فهو كما اختار هلاكه حينئذ وهو ما لو سلم لا يفيد
فهذا انما يفيد اذا كان غرض المقابل مجرد الكلام لفظ العيب بالكلية واما اذا كان غرضه
اظهار العيب بمثل هذا الشئ المعين فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من الطويل
فاعلم علم اليقين ان البيت من قصيدة لطرفة بن العبد يمدح بها عمرو بن هند ملك الحيرة
الدراج فاعمل وبعده ودار لها بالرقمتين كانها مصاحف رهبان تمشى فى مرافق
وقد مر فى شرح المطالع فى شرح الديباج والرقمة هاهنا الوادى قال الاصمعى

الورقة

قوله

الاهلاك

فالمسلم

ولو اسقط المصنف عروة الواحدة تامل
شبه اثار الكى بالكتابة فى الدابة بطراز
الوشم وعروى دارها بالعذيبات

رقمتان احدهما قرب الحديثة والاخرى قرب البصرة ومعناه بهما والله اعلم
فيه مرجوع من رجعه رجعا بمعنى ارجع وكرر لتحقق الرجوع صوته اى مكرره الوشم
يزين اليدا اذا غيرلونها باثر ثم وعليها النور وهو النبل والمعصم موضع السوار
من اليد وقوله علم اليوم اما ان يكون نصبا على المصدرية اى اعلم علما على استعارة
اليوم لكمال معرفته بان يعلم الفصل وقوله على القيد اى حاصلا ـ فحاصل انه قول
بعضهم يوكد بمعنى ان بمعنى اكد وقوله باحرام لتاديه اصل المعنى للالتباس وهو ـ
قوله هذا الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها على الضبط الاحمالى
ان يقال اعنى قوله والاقرب ان يقال ما ذكر المصنف لبيان كيفية العدول عن اسلوب
قوله الا يجاز والاطناب الخ واه واما التقديم فلتمكن فيه فرع التقديم فى الضبط
الاجمالى ـ ولا يخفى ان المكرر الذى للاحاطة هو الشئ اى الاحاطة ووصف المكرر
بالشئ اياما الى ان بعض المكرر ليس بشئ كالواو فى قولك تعود مكررا ومكرارا لان مكرارا
الشئ مرة والشئ ليس بشئ ـ عندى واسع المشهور ان اسم الشئ الامكان لا يعم
الاطراف والاولى غير ذلك الظرف يتعلق بالجزاء الذى وسع على تضمين معنى العدو وجوز
المصنف عملى الظرف بناء على التوسع فيما يجاء عليه ان يتعلق بالتمائى ـ اعتماد
ذكر المعطى بكاف قلت لو سلم ذلك فى دلالة كلامه على البيت اذ الشرط ينتظر الى الجزاء
فحيث كان مذكورا والاولى فى وفق تقديره اولا ما الاصل الذى تقدير
لبس الامر كذلك لتعطى على تقدير اصل المراد علت على الجزاء وهو من المصدرية الاولى الا اصبع
الى سعد بكسر الباء مراده ما تقدم عنه اصل المراد هو هذا الطبع من غير اصل السوال
ذكر معارضه كما هو الظاهر لعدم الشرط واما اذا جعل صفة كسوا فلا وجه له لوسه
تحو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حسنوا لان الزايد منهن دو
محاسن فقوله وبكى الخ فى الغرض حسنوه الاحسن ان يقول حسنوا الله اى رجحان لما

القضاء صوره كما لا يخفى ﴿ والمعتبر الفروق الملحوظة ولهذا لم يعتبر [illegible] الوكيل
والبائع في بيع احدهما موجودان في الكتابة ﴿ والنص على الخط بعارضه كونه سلما في
البرمكان فتامل للبلاغة ﴿ والنوعية ﴿ فيفيد النوعية عرضية التعظيم وان كان المجموع
التعظيم نوعا ولذا قال ﴿ فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر ليس على ان العجز
في مطلق رد العجز على الصدر وهو ما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون
ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وهما البيتان من الاقل والاقل
﴿ قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى
حسن رد العجز على الصدر من حيث رد العجز على الصدر وليس كذلك حاصل المعنى
المعنى الاصطلاحي وما نحن فيه اللغوي ﴿ ورجح ابن هشام في المغني بان قولهم
مشتمل على نوع غرابة لان الاصل في الكلام الحقيقة الخ ﴿ وسلام
عليه تعالى الاسباب الخفية التي لا يحيط بها سواه كما يحوم وقل ﴿ في عرض الكلام
لانها تتعلق الاول والثاني ﴿ وسلم لان عدم الخبر قد سبق مثال واو الحال
المسند جواب هذا الشرط بان محل سوق صحيح على التبع اوجب نوع تخصيص صحيح بان
تبع مبتدا فعلم بالاولى الجائز المفيد للتخصيص لكلام قولك ان زارني صديق فله دينار صلح على ان محل
على التبع اذا الاختصاص صحيح ﴿ واصل ان الصفة اذا كانت جملة فاما ان تكون
الرضي والحذف في غير ما ذكر كقولك مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء سندية النور تري
بكفي كان من ازار الخبز ي يكفي رجل والكبداء الوسيط سميلا مقبضه الكف والنور تري
صعد كسداء ﴿ بلغت اخواني بني سرد فلانا عنا لهم فزيد بلغت من التعب معدود
تلك ما قبل معمول الاول مجرور بالحرف معمول الثاني معمول لا ابتي مزيد قوله
اخواني او عطف بيان او صفة ويزيد مكي بالضم غير منصرف قولهم اعال مزيدا من
فلا تغتر بالواقع الكثيرة قولهم قد رأى فلاح على موضع الطعن اي قائلين

ال لبيت ﴿ وقوله فلما سقول او العامل فيه معنى قوله لهم فذوا اي يضيفونه اصل ظلم و
بليغ متعلق جلدا او بقديه على تضمينه معنى الحور وكذا ان يكون ظلما معمولا بانا
لفت عن ظلمي وما بعده كالتفسير لقوله ﴿ كما مر في قوله ما لبانات اراد به قوله
وجه الاداء لو كيف تقدير الشرط بعدما ولو مر في غرة بقدرته ﴿ وكذا اذا قال المنبح
المنبح بالمهملتين الذي في صوته بحه وهي حالة تعتريه بكثير فتن وعدم القوة
وقيل هو بتقديم الميم على الباء المهملة معنى النوح ينبح بالكسر وينبح بالفتح وهو لغة
ضعيفة ونبحه نبحا منح اي فرصة تفرح وهذا الوجهين يعني ان كمل اذا لمعنى الماضي
في قوله اذا بلغ بين التقديس ومنه قوله فرضي اذا اعاذها ومنحت ابوابها فتحتها
عاقل لان بعض التي تصور كونه منحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد
الصوق كما مر نظيره ﴿ كوجاء بني زيد لسبأ الحدرسي ملحان الاول ليس الا كذا في
في الثالث والرابع يا بني ويا علاي وفي الخامس ليعدبن سويل قوله الم تر الى قوله عذ
صب عليك سوط عذاب وفي اس يكن ما كان ومعنى تلك للتحسير عبر عن شقة
وقع الجبين بما الارض والجبين ما بين يلي الجبهة اصلا والتقدير في المثال
تلا وهو عجز بيت للشنفرى وقد صدره ما ذرعا اسرت بمصلف فيه قدم
البرد من بنية الى المحذوف والمضاف اليه للاول والتقدير من دراعي الاسد
فوف الكتاب بالالف الصف الجبهة البراد ذهب سيبويه الى ان صرفا والاسد
مذكور في الاول وما اضيف اليه ذراعي اذ ليكون كالعوض عن المضاف اليه للتا اذ لو لزم وقيل من ذراعي الاسد وصف
الا ما صوم صامه والحمار مذهب سيبويه الجر لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة لم يكن للتا مضاف اليه
اضمار بلا قدم الاضطرار العارض السحاب يعتري الافق والاسر مصارع والجبين
كر الغوالي اجعل فرجا مسرورا والذراعان ان يجعل عاصرا كوكبان
ان يرهما القر وجبهة الاسد اربعة اشهر يريها القر الفضاء والمتاد ممدودا

يا قوم وهو استعمال جيد كما سيأتي ان يكون موصولا وهي المشددة حذف الواو وابقاء
الجملة اذ هو الكلام التام الذي لا يكون خبرا عن كلام آخر ولهذا لم تقع كلام الشرط
والجزاء جملة . فان حربت فقد انجوبت قال ابن هشام في مغني اللبيب هو
الذي يخطر ببالي ان يكون فاء فاما حربت فانجوبت فالجواب اي فان حربت فانجوبت
ويرده ان ذلك يقتضي لغة ما الا نحاة زعموا العرب مثل ان تعرف فزيد منطلق
من قبل الان قبل المراد وقد حكينا ان العرب الا نحاة زعموا خربت انتهى كلامه وفيه
لان بعضا ذكروا في الاستثناء والاعتراض شيئا من هذا القبيل وبقي
كلامه ان الماضي بعد تحقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن
ان يجاب عنه السؤال بان حرف الشرط اي حربت فقد صرفت الماضي الداخل عليه
الى التحقيقية للاستقبال فاذا قدر بتحقق ربت الا نحاة زعموا العرب لم يحتج الى
الجواب الى قوله ان يسرق فقد سرق اخ لم من قبل لا نجرد وقوع الجزاء ماضيا
بل لان السرقة المنسوبة الى اخ كانت مقدرة في نفس الامر على المنسوب اليه وسيأتي
لك ما له لبعض النحاة من قبل هذا ان اذا ان تقدر هكذا قبل هذا وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قد بتقدير
قد انجوبت وكذا في الآيات الباقية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قد بتقدير
قد ظهر الكلام الكاف في متعلقة ان تسميها تضمينا فهي بمعنى عبارة الكاف في سورة النور بمعنى
الباء اي فان خربت متعلقة بمحذوف اي فان تعرب فانجوبت او ان خربت فانجوبت
فانجوبت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي على هذا الثاني فصيحة تفهم من ظرف فوات على هذا المقدار المحذوف
الى التقدير الاقرب والمس فصيحة فوات ان يكون اشارة الى المنسوب تعلق عمرو
المقدار وذكر صاحب المغني ان الفاء في فانجوبت جاءت فصيحة ثم قدر فتعرب فانجوبت ولم يتعرض
آخر صريحا من كلامه ان يكون الكلام فصيحا ما هو على عكس ما نسبناه هنا في الكلام
الكاف والصواب خلافه لان علم عندهم في الفصيحة ليست المذكورة في

في قوله فان لم يكن احسان فما وهو معنى الشرط وفاؤه فاؤه الجواب على الصحيح
اجاز العطف لعدم التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف
الا مع قد او احتمال ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة
كونها مستغنى عنها بتلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بتلك الفصيحة مع ان حسن توقفها
على ذلك التقدير عنه . قالوا احسان افضى ما اراد ما لحقت للعباس انما الاصعب
وكان الرشيد ما لقه فلما خرج الى خراسان استصحبه وقال لعامر صالح خرج الى ارمينية
وبعثه للعباس واستاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه واشتد قالوا اخرا
امرا وبانم للمقول فقد حبنا احسانا ما اقدره والله ان يوفق على
ضبط سكان وحده سكان مبنيا حتى يكون الذي وجوده آنفا الذي كنت
افناه فقد كان بين الزمانين لصانتا ولطرت وعدت بصرخ الواو الواو
ويروى بدله لطبا الواو المكسور اصلا فقال الرشيد قد انصفت يا عباس
وان لها العود واسرله بما مضى الفه وهم القول الرجوع وقوله ما قدر الله تحسن
شيئا فان قدرته ويدل منه الادنى من الدنو هو القرب وانت ايا ما كنه مع تعذر
تصحيحه عزوزة وهو قليل والصحيح بالسين المهملة والحاء المهملة المضمومين العذوصلة
ساكن العين وان صدر سحط بالحاء العين فيها ولكنها حركت للضرورة او يكون السحط
بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما وهو منه بيت السقط بين لصوا الصير
فالراجع الى الابل والباء في ببغداذ في متعلقة به وبغداذ بالذال المعجمة
والزاي المعجمة كذا في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وسمي بذلك
لان بغداذ لا تسمع في الحديث اسم صنم وداذ بالفارسية عطية فكان معناه صنم

البيت تولد منه علم بعقل ونحوه لا يمتنع ان يكون الكتاب المذكور معنى بالهمن وما لم
يكن البيت من الحجاز الحرف في نحو ... فان العقل دل على ان الذي يسمع
الكلام اصوليه مذكوره في كتب الاصول وعادكرها السابع حديث المعراج
والعراقيين من اهل السنة واما عند صاحب المحيط واهل السنة فتعلقها باعيان
حقيقة يراد بتحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما ... عند شفعة جار في الصحيح
السنة في خلاف القلب وهو جلده دون ذكاة الحجاب لو شفعة الجار يقع سنة
تولد العادة دلت على الثاني فان قلت الخواص لعرض ولهما تقدير الحد لا يرد بهذا لم
لزوم ذلك فيها تقرير ورة العشق معلوم بهذا الهوى اراد ان يعلم ليعلم ان لو يهتز به وكانت م
لم يقع موقعها لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذكر الذي المتنبي في فقه لوما
مخالفا للعادة قلت لا شك ان العقد يجب ان يكون ما وضع البيت لعلوم في نفس
والا لكان كذبا والعادة دل على ان لوم النفس انما كان في المراودة التي ليس
الحب الذي لا اختيار فيه انما ذكرت الى حيث قلن امرأة العزيز تراودفتاها عن
نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لان الاصل اللوم على نفس الحب في
جواز التقدير في صبناء على ان نفيض العادة من ان ما لها في نفس الامر
اي مكانا يصح العتاب اي انكم كنتم في موضع لا يصح للعتاب ان يحسن لعلكم منه بدي
وهو عليه انهم اشاروا الى ان رسول الله لا يخرج معنا لعدوه وان الخروج القتال بناء على
في غزوة الاحد مشهوره ... كونهم يحرسون الرواء والعين بدا دعا الخاطب
يحترزون بالعين عن النبات وقد ورد النهي عنه ... او مقارنة الخاطب بالنظرة
وتلبيه دل على ذلك كذا في بعض النسخ وهو الى سبب السياق وهو يوجد في اكثر النسخ
تركه الكفاء لقوله سابقا او الخاطب بالعمل ... في رسالت الثوب اردا
اذا صلى ثانيا من منه قد اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان الخطب ردى شيئا

اذ يهتف

الكشاف اما في هذا التركيب فان المناسب ان يقال سدد تقول رمقلت الثوب جدل
يزاوق اي اصلحت مدل الذا اصلحت واشرنا هناك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قراءة
الفعل مخرق على صيغة المفاعلة واما اذا قرأ على صيغة الخطاب فلا كن هذا الجواب لا يتأتى
فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لو فاوت على صيغة الخطاب تزاوقت لا ارادة
وبهذا يظهر ان تعبيره هنا وفي امثاله كون الفاعل مواجها الخاطب وجميع ذلك في عبارة
فقد كاجرح به الشيخ في حواشي الكشاف ... ومما يؤيد ذلك في قوله تعالى مطاوعة لا
سيما بهم وجه المواجهة ان في كلها حصول شيء حسن ما يناسبه وهو اقوى تأثيرا
في النفس ان الله عليم الظلم اكل واقوى فكما ان ذات الله الوجود ولذة الحواس
هو العلم فكذا بيان العذاب من عظم الرحمة فان فيه التحذير الم العذاب والم اليأس من الرحمة
والعقل جميع ظلم كفر وقتل وهي ما الملك قال الخاصي في تفسيره مل سطرون استفهام
انكاري للنفي ولذلك جاء بعده الا ان يأتيهم اسناد الى ما يأتيهم امر ربك او باسه كقوله تعالى
او يأتي امر ربك فجاءهم باسنا او بياتا هم الله سبحانه حذف الفاعل به للدلالة عليه بقوله
ان الله عزيز حكيم وقد وضع حكيم فاعلموا ان الله عزيز وقد وضع في هذا السهم ابتداء
محمد كيف قال والعجب انه اورد الآية الكريمة في المتن قبل هذا السطر على ما هي
عليه عقب عنه بهذا ... لان الشراء اذا جاء مرجحت بالجنب كان اغرب
بالصحيح كان اتم من الغم والاول اسبب لقوله في جانب الخير كان اشرطا من اللطف
بالجنس الطاهر ... يحتمل ان يكون للاغراض المتعلقة على ان هذا التركيب من شانه ان
يصير الاغراض المتعلقة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الايراد على الخاطب
مواجها فلا يتصور حينئذ الغرض الاغراض والمعنى ان القرآن نزل على اسلوب
يصلح ان يكون في كل كتاب بحيث لعند ما الموجب به بليغ تام افاده مع قطع النظر
عن خصوص المخاطب وغرض مثله في غيره ... كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر

ان دابر مولا مقطوع مصححين في الكتب وعدي قضيتا بالي لام فحم من وجه
كانه قيل واوصينا اليه مقضيا منقوبا او فسر ذلك الامر بقوله ان دابر مولا مقطوع
وفي ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم لشانه واعلم القوم اغرهم مصيبهم الحال
وظلمهم في الصبح والمراد اهل مكة سلم بهلاكهم باطلع ح ـ اي من الايضاح بعد الابهام
لم يعل من الاعراب للايضاح بعد الابهام مع انه انسب للسياق اقتصارا
وقيل الاجمال والتفصيل اشارة بالفاظهما الى انه لاح عن ضعف لان الاجمال والتفسير
عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم قول المصنف سوى ما ذكر ولكن يجوز ان يريد
بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور المتلفة المذكورة والايضاح بعد الابهام
ما عتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غير ما عتبار الامور المتلفة فلا محذور ح ـ كتب شيخ
ادم ويجب ان يعلم ان الحرص على المال الحرص على الجمع وفي رواية بكبر ومع
يكبر ان حب المال وطول العمر مكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث بتشديد اللام
ثم بناء على ان حصل بالمعنى لو شيب بالكسر من شب الغلام ح ـ عزز لف الفعل بعد
الحرف فان علت التعبير عن الجمع الواحد بالمثنى بتنزيل اللفظ وتغييره ما سوين معاطفين
بمنزلة الحرف فكان الاظهر ان يقول بتنزيل الفعل بعد اللف علت لا شك ان اللفظ
المتعاطفين في الفعل متأخر عنه بذلك ثم ان المثنى بتنزيله كسب مفهومه وشيوعه بمنزلة
المعروف والتعبير عن المراد منهما بالسوين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيح
منه فصل اللف بعد الحرف ولا احتياج الى اعتبار التفت غيره ح ـ وهي صلوة العشاء
على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل الا سوى صلوة العشاء
فانه فهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة للفجر وذكر بعض المتاخرين انها
هي صلوتين لا تقصران وقال بعضهم في احدى الصلوات الخمس لا تجزئ ابهامها
تفصيلها

نجيب

فرضيا للعباد على الحاضر على اداء جميعها كما فعل في ليلة القدر وساعة الجمعة ح ـ
لان اضافته باب من العبر لمصابرة الصبر في مقابلة العدو ح ـ والايقاظ ضمنه
معنى محرر معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال الصاحب
كت في تكرير الندا وزيادة تنبيههم والايقاظ عن سنة الغفلة وفيهم قوم وعشيرتهم
فيما يعلم ويعلم ورعاياهم والتحريم عليه واجب وتوبيخهم وتعنيفهم يتلطف
بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهاونوه فان سرورهم سرورهم وغمهم غمهم ويتنزلوا على
تنبيههم كما كرر ابراهيم عن نفسه اليه يا ابت ح ـ وكما قول الناظم لعبد علم
الى اليمانين البيت نسبان من رؤس اياس بن عبد شمس هو الذي يضرب المثل في
الحماقة وقيل اسمه معاوية وعنده خطباء اللاوق فلما رآه ضرب اسه عند العلم
بقدره عنه فقال لعبد علم الى اليمانين ثم قال لمعاوية اخطب فقال انظروا الى
هذا تقيم فاودي فقالوا وما تصنع بمعاوية اخطب امير المومنين قال ما اصنع
بموسى وهو يخاطب ربه فاقتضاه وتكلم الظهر الى ان قرب غروب الشمس العصر صلاها
في وقت لا توقف ولا استدعى فيها خرج منه وقد بقيت عليه نفقة فيه وهو ما علم البين
فقال معاوية ايت اعلب العرب وهو في ملاعب الجن فقال ست كذا الى البيت
بمعنى جمع بمعنى كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة ثم كون البيت من فصل الكبرى
كبرى الصغرى رواية ابي البقاء والمفتاح رواية بالكسر فلا يكون من هذا القبيل ح ـ
لان قوله قرع السنة حرا الاحرف الستة كذا في شرح الكتاب ح ـ وهو من بطلان
الحمار وقوله البين ان تعبون الظباء الصيد تاسو دلا يشبه قرن الجبل الذي هو سواد
بياض قيل المراد ما الى ان هذه الظباء تغيرون البيض وحتى يكون وجهها مشبها من
الوصل الا ان الاصل الترجع لو هم خلاف المقصد وفي حرام السقط الى الى هو الخبال
في ـ وهنا ملك الشكر وحقيقة ان المال بمعنى الكبر قاطلق على كبر فاطلق على

المكبر سالوكونهم رحل عدل شبه ظ العظم والاستدارة بالكاس الاان الكاس ذكر
ابرا سقوط اللام غير صيغة صدارك ذلك لان شبه ظ مره ثانية ما في ام لكن الخاتم ظ يكون
شبيا لانيابا بالنقش فتلافى ذلك بجعل الخاتم مذكرا ثم لبس في العالب مشتمل يكون
يكرع فيها في مجلس كل احد حتى كاد يغلبها صدارك ذلك لجمع العلم حصل ملك
عظيم الشان مكيف غيره ح . وفي ذلك ان وصفه بما لم يقبل ملك كبير ما في نسخة
اذ الكلام المقصد دفع توهم غير ملقصد كما ع البيت من التكميل فلا معنى لايراده في المقام
قلت ان بين الدعاوى والتكميل عموما من وجه فان الايغال قد يجوز ان
يكون للفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصد والحق ما عبنا ه الطوقع لوجوب كون في
الكلام وليس هذا الاقسام اقسامه فتنه فان الشرح جاز بين العدد سل انه قد
عمومات من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل ح ره وهل يحاذى ذلك قوله
المخصص المراد بالمراد المخصوص المنبائع في الضاد والكفور ح ره والمراد بالكفور في قوله
فالا يقتضي ثالث وهو ان يق المراد بالكفور في قوله وهل يحاذى الا الكفور العام كما
عبر عنه بالكفور فيما مر كل قوله عاكفون والخط وعلى هذا الوجه يكون الآية من العرب
ح ره وكل منهما تقبل على قياس ما مر في هذا الكلام ان قوله لكل بعض الله موت تاكيد
لتاكيد وتذييل لمدخل ويحتمل ان يقدر كلا ما مر صلا لقوله وما بعده الشرح فذلك
الملك ح . وقوله لا يخفى لقوم ما قبل القول بان ايراد ه لدفع على ان المقصد عظم
تحكم لا دليل عليه بل لا يفهم الذوق السليم او ارفع ضيم هو الى العرب الثاني للعين
العرب الباقي سقيم الى قسمين فان مطلق العدسل سقيم الى قسمين وهذا اصح ما قيل
ان بق لغط ايضا صدوذكر بعد على ان التقيم للعرب الثاني والا لوجب ان يقول
على الضمير لا يكون على الذوق السليم . ولست بمستوحش عن بطرين الطلب ان يقال
لجواز ان يشعر ايكم الفاضل ولست بمستبق للميت قالوا هو الا بعد قال هو اشعر

ارسال رسل الروم عليهم ولي ذكر
الكفور وهو ان الكافر اجاذان يكون
ذلك المراد المخصوص ح

شعراء ح - او عن خبر فلست لاوده لتخصص الضمير فلست بكونه ذا حال يجوز ان
يكون لا لحال لعدم الضمير فيسبق اللام الاان يوجب الحكم على الاعتداد الذاتي بين
ضمير ود ح - يعني لكنا لا نقدر على استيفاء مودته اخ يشير الى ان قوله لغا عاطف
على ضاق واعطاء الحق في البراعة كما في قوله تقدم سبق الدرة والعدو ليست عيسق
مودته اخ ح - للان نزول المطر قد يكون سببا فيه يجب اذ لا يكفي في ابهام ضعاف
عقله مجرد الاحتمال لكسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف وان لزم ان يكون اكثر صور
التقسيم واقعا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من السبق الا الاصطلاح
لشيوع الاستعمال فيه كثرة وقوة على وجه الاصطلاح ولذا ترى العلماء يكتفون
بمقام الدعاء بذكر السبق مكونه المدعو قبل التكميل على تامل فان وقعت نبادر
كونه سببا لخراب الدار بعد ما لم يعتبر مجرد ذكر السبق بل باعتبار دوام المطر السابق
فان لو لم يعتبر في مفهوم الدبر مع قال في الفتوح الدمعة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد
وبرق قلت لعل تقدم قوله فيرعد على قوله ودمعه بهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله
اعتد للعدو بمعنى والا فهو يتعدى باللام بق ذل له ح - ويجوز ان يكون
التقدير ح الفرق بين الثاني والاول باعتبار الغضب والثاني باعتبار
ان العدو لكونه عدوا يعادي الى الساحل يدل على حصول من العلو في المتذلل فلا حاجة
الى التضمين كما قال في شرح الايضاح ح - وفيه نظر لما لا يخفى ثم قال بعض الفضلاء
الصواب ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم
عند رضه الهزابا بانية وفيه نظر لان رضاه الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم
بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك
فيشهد الذوق السليم وهذا اندفع ما قيل ان عدم حلمهم انما هو باعتبار
زمان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل ح - فنفى ذلك القوم

بقوله مع انعام بما قدمناه تمسك به على ان البسملة والتواصيع مذهب مذهب المتقدمين
ولو كان جبارا متمما مع ان مع لا يدل مطلقا على ان الحلي لوجوده بها او بجزئها او بكلها
ان يكون معه سبب في بعض الاعداد وغير عالم في وقت معاد فقد لياهم ميل ان ر
صلاة وتواضعا مع الجبار وجوابه ظاهر مما ذكره الله امر فطالبي الدعاء ولو ان
البسملة مدار الشخص باعتبار الغالب والاكثر دي سلطان عسكر مع ترك ظ
ويتلطف مدومع هذا الاربع اليه الملي فهب راسه من عهامة وهذا احاد كسي عيا المعنى
وعدم دلالة تطرق القطع على ما ذكره لا يضره او جواز حمله عليه كما في سلم الله
بعم اعتبار البسملة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء وكما يعضيه كلام
جو ، بعضهم لكن اراد بالبعض نحو المفعول او الحال ونحوها مما ليس بجملة مستقلة
ولا ركن كلام لما تيم اصلي الطبع مدوسنا مدل عليه التظري الاسد الذي ذكرنا المعنى في
الايضاح و ـ او كبعض الملة في قولهم سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الا يرد
ماخوذ من كلام الكشاف والعرض عليه ان البعضية المستفادة من التكبير هي البعضية
في الاجزاء لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد منه قوله ليلا ان الاسراء كان في
هذا الجزء المعد للغاب فما في الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا و
الليل ما لا تبعيض الاسعاب والاول يصح على التقدير بن ود لك لا يصح بصير قوله
والليل ، بدخول حرف التعريف عليه وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم لان سكره يقع
على البعض والكل صحيح على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعض وقته
بجاب عنه بانه ذكر والامام المرزوقي معناه ان كون زمان مراد بذكر ليل سكر لتوسط
الليل والدخول في معظم ظلمته فسقط الصعب
بهذا الوجه ولا استكال والاصح ان ليل اذا دخل التنوين على التقليل يكون النكرة
في قوة اسري بعبده ليلا قليلا وسلم استفادة بعضها التركيب الاجزاء على ما بينه

جاز الاستعمال فتي مهما كنت وهو انه تبين مما ذكر ان المقصد من وقوع
الاسراء المذكور في بعض الليل ما دل على كمال مدرته ولو اكتفى بذكر الاسراء
تم صلاح المعنى ولا ما ذكر من فضل التعميم للاهم الا ان يقال لا بد في الاهم التبادر
في الغير في المجمل كما ذكرنا فيما صدق الاسراء المطلق لا مينا ورمنه وقوعه في بعض الليل
قال ـ ان الحامل من وصفها هو الوقت سمعي الى سرحان الهرجان على وزن
مرعزى وفي سرحان هم الجيم وكسر النون تفخم النون بعد الجيم في سرجان كلامه اي المفسر
لسان وكذا في الصحاح والكشاف وما فيه غلط الطوسي في جعل النون زائدة وذكره
الكوفيون اصلي الجيم ومعنى البيت ان تمايني التي اهوى المباسمة احوذت في سمعه
ملاكي صوته عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يسمعه اياه ويكرره عليه من قرب ولما اصباح
في اوراكي الجميع الى ان يعاوده الكلام بصوت جهير الاعادة وعذر التعبير بما فر
تعلق عليه الترجمان فعل الدعاء للممدوح سلوع المتمايس فيه تاكيد لكمين مقاله الناظر
وزاد ابلغ التمايس صدغه في الصباح سمعه الى ترجمان ، والغرض عليه ما نبه عليه
عليه بالصبورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان ـ ـ الاهل زمانا والحوادث
نفسه ان امراة العزيز تملك سعر التصبر في زمانا راجع الى لم امراة العزيز في تملك سعر
صبر فعل بلص بعد تمام في الخمر والالف للاشباع والباقي بان زائدة ـ ـ والوقف
بها يتفق استاذ اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وغيره ان غير راضيه
راجع الى الفتاة قدام للوقف مقامها وجوازا قترانها بالفاء والاتين والتي حرفي
نصيبي جواز تركها طلبا للوقف الى اليه مخالف الاخر راضيه بالواو مع تصورها بالمضارع
لمعنى ويسبق ان تمنع في الى اليه هذه هي الوقف اللغة والما الوقف المعنوي
فما استاذ اليه صاحب الكشاف ومن ان الى اليه قيد لعامل الحال ووصفه في الموضوع
الغير راضيه وفي لها تعلق عاقبتها لكن ليست هذه المرتبة ـ ـ وشعر الشاعر

محذوف على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للتعميم اى
انك سوف تامن كل ما تقدر كما جوزه سيبويه ومما يدل على قوله ان برهم قد
صدقت الرؤيا - غفر الله يحب التوابين وكتب المنظرين ما عرض بالكسر في
جملة ما اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من حد وبعد
الحدين معدوله الى الارض والاولى الى حكم جلد وبعد وقوله كتب استوابين حجر
ابن وقوله كتب المنظرين معطوف على الجزاء ولا يجوز مع ما قبلها حتى يعرضا و
لك ان تقول عطف الانشاء على الخبر ان لم نقصد بها حكايتها كما مر ستة الحذوف
والجد عطف على الجد الاولى المستانفة يحتمل ان يكون التمني وقع جواب الو الحقيقي
وارادة سؤال لا دليل عليه - وقعوف البيت الحمدان اضطراب القلب وهو مرفوع
معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللوعة ما التهب من الحزن والجوى
ذهب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق - وعاقات مساعدة
البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وصل يسعى كل من هاديا والهدى وقطع
الفصيحة اذا المراد ما يدس من اللوم عرضه فكل رد او برد به جميل وبعده رد الكرام
لم يجل على العرض فيما قيل الى حسن الثناء سبيل تقبلها ان قليل حمد من عقلت
ان الكرام قليل وما حمدنا ان قليل وجدنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لما قيل كله
حيث يجب منيع برد الطرف وهو كليل رسا اصله ثبت وسماه الى النجم مرتفع عالي
طويل قال ابو زيد كل ما علاك فاظلك فهو سماء ولا يقال للسقف والبيت
ولك ان تقول لا مانع حقيقة من اطلاقه على البيت لم يلتفت منار نفس الانسان الى الجيب ولا الاهل دم
قتيل منافي اى موضع كان وعلا يدمنا القتل والغرض التفاخر بالنسب وهو على كيد بهم
ويترا بالكسر اى يدخله في عداوتنا وحفظها مصيع اى ممتنع عما طلبه لا يستطاع مرة
الطرف اى هو مشرف عالى الكعب يكل طرف الناظر اليه وسوف الابيات مر الكلام

ان الجزاء

ان الجزاء
ه لم يحصل العزو التتمة كما ذكر المرزوقي في شرح الحماسة لا الحمل المقبل كما وكم
ت رجوا المعنى غلبنا على ر - فيحتمل بعض صور التعميم وكذلك بعض صور التعليل
لكن لما كان اصل المعنى ملائما لها وكان العرض مرتبا ذكرنا كما في تفسير البعض
لبعض تحت - وبعد يكلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو يكون واقعا
في اثناء الكلام او من كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل لها من الاعراب
حينئذ والاكثر كما زاد المصنف ورد عليه الاشكال - فنقول ان ما هو اقل
من الجزء يسكن وقول قوله جملة كانت او اكثر تردد لما كان واقعا في اثناء
الموصين بعد استراط ما مر تبع او كان جملة محلا لا محل لها من الاعراب وليس
تردد الحال محالا محل من الاعراب فالمعنى فيشمل ما من التكلم ما كان واقعا في
اثناء الموصين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والى هذا ان قوله جملة حال
من ضمير وخبر كان محذوف كما هو حذف وان لم يجز تحمل هذا الخبر خبر كان و
يجري هنا لا مما ذكروا التقدير ولا محل لها من الاعراب حال كونه جملة كان
الواقع ولا يخفى ما فيه من التعسف ر - لان اسم الاشارة من بيت والضمير
وعلم المستفاد ان من قوله لقوم يسيرون بحمد بهم سيرا ان على ايامهم ر تعالى ر -
وحسن ذكر اظهار شرف الايمان ما عتبار ان الله كما ذكر من الوصف في
شانهم مدحا لهم سيما ان هذا وصف عظيم شريف كيف يدع به محمد العربي ومن
فوائد الابلاغ ترغيب لهذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايضا لا على مذهب
ثم شرط في البيت كما مر ر - وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم كما يجيب بان
هذا لعموم ان هذا الكلام تذييل وامر عظيم شانه عند عظيم المنظور من رتبته
جميعا عند عظم القول تقال قاله بعضهم وهذا الابلغ عنده ويجوز ان يكون تاكيدا كيد كت القصة
للكلام وفيه ما فيه ر - ولست ببعد الى عارب العين ما حاولوه وفي الصبار

على ما يسوني وصبك الله الذي على الصبر . وقول الحاسي وسكران ان سنا برقه
هذا البيت من ابيات قصيدة او الكلام مرتبس بهذا العلوم عرضه وقبله وكن كما ذكرت
ما في صحابنا جهام ولا خيف يعد بخيل وعده اذا سيد منا خلا قام سيد
عما قال الكريم فعولا الجام السحاب الى الاما فيه
الاول الى ان المراد من العلم المعنى الاضافي او المضاف مذكور من الاول او
الثاني فليتذكر . وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواضح او ورد على هذا التعريف
ان يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان من طرق مختلفة
في وضوح الدلالة مع انه قد يمتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاضافي اذ لازم واضح
والجواب لان مستند هذا الايراد ان مراده باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على امر
اصطلاح المعقول ويستفاد ان المراد لازم منه كذلك وجود ما ليس له لوازم بالمعنى
الاعم م . وليس التقييد بعلم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لا تتعلق به
بقدر المتعلق بالضرورة داعيا الى التقدير وليس بيك ان تقول تصحيح هذا العذر على
على ان الادراك هو المعنى الاصلي لان في المتن الافراد ما صدق عرفه او اصطلاحية
او هي مشهورة وكل منها ان لم يرجح عند اهل العرف على الحقيقة اللغوية فلا اقل من
ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد
او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد بقصد وان كانوا يعتبرون
مقتضياتها في المواد لسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما
صرح به انما تحصل بمباشرة تلك القواعد مدة مديدة الا ان يرجع علم الله بقوله على
حسب ما تقرر في التعريف على تقدير حمل على الاصول او الادراك او القول غير ظاهر
والاولى ان يراد بالمعنى المعنى الواضح على ما فهمه القوم كما يشهد له تعريف المفتاح
القواعد معنى تصادر كما يدل عليه مقتضى المقام اما باعتبار التركيب كما مر

المراد

اسم

ان كون الالفاظ المفرده مفيدة للمعاني معلومة الافراد به عذر لهم لزوم الدور
كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان مشتمل على علم المعاني
لانه بحث على وجه كلي عن كيفية ايراد المعاني المركبة بخواصها التي يجب في ايراد
بالطابق فيكفي لزوم الدور على مدعي السماع في افراده المفردة الوضعية
والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي ايضا اعني الموضوع النوعية والافراد المركبات
موضوعة نوعا ايضا . على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم فيدخل فيه ان يقول
على سبيل الكناية ان الايراد انما وقع في التعريف فاعلم ان عرفت وانت خبير بان ما ذكره السيد
غير مطابق للاذهان لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت لعل المقصد
الباعث منه هو الاقتدار وان تأتى فعلا وكان الاحاطة حالا بتأتى العمل كذا
الاحاطة حالا بتأتى احوالا كما في سائر العلوم . اقول معنى قولنا زيد جواد اي بالفعل
وهو بل صح كل ما يلاحظ ويقصد اليه كيف ما استغراق المعنى . لم يكن عالما بعلم البيان
على سبيق كلامه مرارا على ان من كان له هذا الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما
بالبيان مع ان ليس كذلك ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يتعارف بعالما بعلم البيان
واجيب بان البادي في علم البيان سببية الاصل والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة
علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان يحصل
لان كل واضح هو حري بالعبث الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على
ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق اخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان
مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا في نهاية مراتب
الوضوح قلت القدرة على كل من الطريقين القدرة على الايراد بطريق متوسط بين
الطريقين غير مستلزم لما ذكر ان ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء
والا في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخرج عن وضوح ما وكن لا

عرفا مكلف بقدر يعلم السامع على
ما ذكرنا حذف لا يخفى ان في الاحاطة
حالا بتأتى احوالا ص

وكذا ان تحملها على القصد الى باعتبار
ان وكذا لا يراد علم البيان ص

عطفا على الاصباح الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي — ان تصور
الدلالة قبل الوضع صفة المدلول وصف به الدال بعدا وقبل صفة الدال حقيقة
بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة ... فلا حاجة الى ذكر لفظ
ما او وجه لان الفاهم حيث ان فهمه لا يخلو عن القصد والارادة اولا وبالآخرة
... جميع الملكة الاقتدار على التعبير اي بحرج الملكة المذكورة عن كونها مستورة
لعلم البيان وخرج من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا تصدق عليه الا
بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الدلالية تحت القصد واحدة
من جملتها المعاني التركيبية ... او لعلم نفسه محمولة ايراد المعنى الواحد لان ما سأل عن
نفسه معنى واحد المعنى المذكور بل يعرف ايراده ... وصحة ذلك التعريف ان يحمل
على القدر المشترك بين جميع الصور فيراد بارادة السبب وهو الاصول والقواعد الملكة
... المسببة من تلك الاصول وتعريف العلم حال عن هذا التحرز فلذا حكم عليه بالاولوية
قوله ودلالة الالتزام على الموثر اقتضاه في تمثيل الدلالة الغير اللفظية ... او عن ما مثله
اشارة اجمالية في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل الخبيصي حاشية شرح المطالع
والخارج عن جامع ... الاستناد والتحقق في شرح المطالع وغرضه الخصمين وجود الدلالة
الوضعية في غير اللفظية ايضا فان افراد المستتبع للصفات الطبيعية ... ان قصد بها
وذاتها دلالة تاثير تلك الصفات في نفس الامر فقط وهذا ان طبيعة بعضها ان يتحرك
تلك المحركات اذا تاثر منها في الاحوال وملائمة الاحوات وبعضها ذلك عروض
بعض الاوضاع بموجب التعالم وحاجة عند مشده الطبع ... واما ان يكون الوضع مدلولها
او لا مدلول تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد
لكن باعتبارين مثل قول القائل منوراً او الجدار اما في حجب معنى الطبع اي طبع
اللافظ او طبع السامع كما حصة الفاضل الخبيصي شرح المطالع ... يكون دالا على

الوضع

الوضع قيل هو جمع الهمزة وضمها وسكون الى الطهر المشدد ... يدل على التحسر والتلهف
الذي يدل على الوجع بفتح الفم لا غير ... وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم
المعنى من اللفظ عند الطلاقة بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل الخبيصي في حاشية
شرح المطالع مستظهرا ايا ما نقله شارحه من عبارته انما طريق العلم باللفظ هو السمع
وحمل ارتسام المثال طريق العلم بالمعنى اللفظ وحمل ارتسامه هو السمع وفيه بحث من وجوه
الاول ان الاطلاق حصر طريق العلم باللفظ في السمع كما قال الماذكور سابقا من ان موضوع الكتابة
دال على الالفاظ وانما يدل اللفظ المسموع اذا كان عربيا وحمل ارتسام المثال الملائم
لكل لفظ الذي يدل عليه نفس الكاتب بعمل لعدم الاختصاص ... بحس مخصوص بحمل ارتسام
المعنى على الاطلاق القول بان حمل ارتسام اللفظ هو المثال مبني على انحصار طريق العلم
في السمع وقد عرفت فيما مر انا نعلم اللغات كثيرا مما يكون من الجزئيات المحسوسة بكون
حمل المثال والحق ان الشيء سوى كلامه على الاكثر ... لعدم توقفها على العلم بالوضع
لا يكفي على المنصف ان المستفاد بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر ... ان العمدة التي
ذكرت في التعاريف كتب اللغة تحمل على المتبادر ... منها ما لم يكن كذلك لهذا احترز بالقيد المذكور
عن الطبيعة والعقلية فلا حاجة الى ما قيل من ان التوقف وان كان منتفيا عنها الا ان
الاتيان بالعلم بالوضع على اكمل منها منتفية سواء وجد العلم بالوضع او لم توجد
الى كيف يصح الاحتراز عنها بهذا القيد ... واعترض بان الدلالة في الفاضل الخبيصي
لا تدل على الدلالة المذكورة المشهورة ... قول الرازي في شرح المطالع موضوع وتحقق
الملزوم ... تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى الطبع وفيه بحث لان لازم الشيء محمول والمشهور
من جواز التعريف به فلا بد من تاويل آخر هو اذا التجأ آخر الى ان تفسير باللازم
غير محمول فلا حاجة الى ارتكاب ما ذكر من كون مصدر اسم المبني للمفاعل
بان يفهم السامع ابدا لازم لملكة الاضافة العارضة لاصل الوضع اعني الدلالة

العلم الاجمالي بق اعتبار ما هو مدلول بسبب الدلالة بحسب اللزوم ولهذا اعول عما هو الاظهر
في شرح المطالع ان الوضع انما يتبع في الدلالة اذا صيت الى المعنى بقصد
الاطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي اولا انه كون المعنى كيت يفهم من
اللفظ والوقف فتامل منه - وجوابه ان الفهم ليس صفة للفظ قد ورد في اصل
المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة للفظ لكن مرجع
في مباحث التقاضي من حواشي شرح التجريد بيان عدم اللازم على اصل صفة للفظ فتدبر فصل
كلامه في كتابه تلاقي ضرح الاذان بق ما ذكرته في جواب شرح التجريد بقل لعدم القول
بانه مختاره منه - لان دلالته عليها انما هي بحسب ان العقل يحكم بان اي من جزء
من الكل العقل بها كما صح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو
لاحظ العقل قطعا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم بمجرد العلم
بالاستلزام للتلازم امر الدلالة كما لا يخفى الصواب ان بق في التعليل لان دلالته عليها
منوطة بالاقتضاء والاستلزام العقليين - واريد به الكل والعشر دلالته على الاخر
الارادة مع ان مستدرك في بيانه لانه ما من بق ان يكون بق اذا كان اللفظ مشتركا بين
الجزء والكل ودل على الجزء بالتفهم يصدق عليها ان يتبع التكليف والجزء انما يتبع عليها بهذه
البيان لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته عليهم مع ان معنى تعريف
معنى يعني ان تعريف بعض الدلالات لا يجدي بعض الدلالات لا يجدي
لانه حق كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على احوال مع انه لكن تصور
فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل والجزء واللازم والملزوم وكونها كذلك فصل
في شرح الرسالة - فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات بل يسلم انه قصد تعريف
لم يكن بيانه بانه شرح قصد الجميع لشهرته وانسباق اذهان اليه كما ذكره في تعريف
العشرة والجزء حلا لانه حق فصلا - فاللفظ اما الاول الا على معنى والعشرة فصل

وبمثله اقول

لا فائدة

وقد يقال لعدم العشرة لانه على امكان اجتماع الدلالات على الخاص نقول ويجوز ان
يكون اللفظ اذا استعمل فيما في هذه الدلالات مع انه يصدق عليها العشرة
الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي فليتامل منه
في ان التضمن لهم الجزء في ضمن الكل يكشف بكون العشرة بحسب الفهم علت هذا مع قبول قولهم
ان الفهم الحق من اللفظ ما وقع بسبق من الشارع والمحشي يوجبه فلا وجه للاعادة منه
وانزاد قصد الى قولنا للاقتضاء والالتزام قال الفاضل المحشي هذا باطل وباطل وجه البطلان
بسيط وتفصيل لكن بينا كره بحث من وجوه الاول ان التضمن بالمعنى الذي لهم الجزء في
عرف المتكلم الفهم انما هو فهم بالاقتضاء وتحظر ابالبال مقصد ابو البسط العشرة الدلالة
على اللزوم او نقصا ان بسيط يخص الكل وهو فاسد يلزم القول بالاقتضاء والتزام في
ان مجرد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح المحشي في مراده بقوله صارت
الدلالة مطابقة لا تضمنا مقطوعا وكذا القول في الالتزام وما يجد لا يسلم كون اللزوم
الذهني بين الكل والجزء وان كان ابو البسط العشرة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة اللفظية
والذهن بين شيئين بل يكفي اللزوم عند الواضع لتعيين كونه
مطابقا للمعنى ما ذكره من ان العشرة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة
سرعان ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان العشرة في المشترك متحققة
البتة بالنسبة الى نفس الفهم الحقيقي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه واما في المجاز
فانوا الفهم في المجاز لواسطة العشرة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما يجيء في بحث الحقيقة
والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الخ غير وارد لان الدلالة على الجزء واللازم
مطابقة لا تضمن والتزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بازاء
المعنى الحقيقي وهما لو سلمنا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى ما فدلالته التي هي
قسم من دلالة عليه في تلك الحالة ما ذكره الباقي فيه محل نظر لان ما ذكره الكلام سبق

لدفع قوله

حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان
يكون موضوعا بازاء معنى مجازي

على ان نفي التفهم لعدم التفات الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يلتفت اليه الفهم و القصد كان
القصد الى ضمنه كان الفهم يعيبا لا في ضمنه بالضرورة لا يكون تضمنا مع عدم تصوره
فقط لما صرح الفاضل الحسني وكون العقد مرة الثانية مبنيا على ما ذكره الشيخ عم للام الدال
فمراد الحسني ان مبنى ما ذكره على ما ذكره الشيخ عم في نفس الامر في كلام القوم لا يلزم
ما ذكره الشيخ عم لا يظهر انه مطابق ولا كذلك ان يكون تضمنا فيتضمن ما ذكره الشيخ
وكذا ما في كلام العلامة و العلامة اعترف على ما فهمت اما او ما فلان عدم القبول
صريح عدم الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وعدم الدلالة الالتزامية عدم الدلالة
على اللازم المراد وقد حكم بانتفاء احدهما المطابقة فعدم التبع الاول لكون الدلالة على
الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما و عدم الحكم الثاني كونها مطابقة فلا
يثبت القول بان اسد اليس متحدا بالثاني وما احد لما فصل الحبيب بل ذكر ان دلالة هذه
الدلالة لم تصور لان الدين احدهما في الصورة المذكورة وسيد اتي في بعض
مطالبه ان تصور هذا الدليل ايضا فلا يكون الدلالة فيما ذكر من الصورتين
مطابقة كان مبنيا كان على استلزام التصور الالتزام بالتفريع فيما سبق فتدبر
لم تصور و لا الدرك لاستلزامها الدلالة بالمطابقة على الكل او الملزوم وقد نفت
الدلالة وقد بلغه ما متابع الشيخ عم فيه وما هذا الكلام صريح في التزام
فلا وجه للاعتراض عليه وغير ذلك مما ترى يجري مجرى غيره مما سبق في الحمل والبواقي
التعليق التهكم به ـ وكلام من الى في اصوا متبوعا عبارته هكذا و دلالته
العقلية في كل اسد دلالة المطابقة وفي غيره دلالة التضمن غير سديد لان التزام
وقبل اذا كان دينا ـ يجري كثيرا في العبارات والكتابات يعتبر ان من
استوفى الكلي فقد دلالة ثم يحمل ذلك العبارات والكتابات دلالة غلط ذلك
الكلي الدال عليها عنده هو المجموع المركب من تلك الجزئيات الخاصة بها
سهام

لم يثبته

وعلى تسليم ان نظهر انه مطابقة تضمنية حتى يتم ما ذكره من توقف الدلالة على الادراك

التلويح

معاندة

بان تم

تقييد تم

المستفاد

وقد يشترط ذلك لدلالة على الدلالة في تلك العبارات ولكن بانت كذا ذكره الحسني
ويعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى الحقيقي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة
فلم يجز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد مع انه موضوع مجازي فيه وهو خلاف
ما توافقوا عليه واجيب منع ان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له وذلك
ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما
هو لفظ الاسد و لا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال و انما
دخل في الحكم المجازي وانا فصل نقول لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى
ان يكون الدال على المعنى هو المجموع المركب بل يجوز ان يكون المستعمل فيما وضع له
هو اللفظ فقط و ان يكون الدال عليه المجموع المركب منه ومن القرينة
فيكون المجاز مفردا و ان كان الدال مركبا كما انه لو سمي ما ذكر في مثال اسد في الحمام
علما لزم ان لا يكون مجازا في المفرد و انما يكون مركبا كما ذكر في العرابي فالقرينة
لفظية وان جعلنا القرينة العقلية حكم لفظي بعد ري لا فرق في تجريد المركب من
لفظ و القرينة العقلية ليس باللفظ و الذي هو اللفظ فقط دون المركب مجازا فصلا
عن كونه مجازا في المفرد ففيه لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ
اذا استعمل في جزء المعنى وحده لم يكن القرينة تعلق بهم فهم المعنى المجازي
لزيادة و اللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم الدور الذي ذكر في المفرد مطلقا و بعبر
بل لم يكن دلالة الالتزام تامة لجواز ان يكون المدلول الالتزامي لازما للمدلول
لكن دلالة اللفظ عليه لا لزوم دلالته على اللازم لازمة وجود صفة عامة فيه
عليه لكن فيه بحث لانه اذا تم اذا كان اللازم لازما للشيء لازما للصحيح به وليس بلازم
سواء كان الملزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص لما في ان دلالة كذا على
صور آ و صورت ي الجزم بالملزوم عليهما وكذا به تصور ب في الجزم
التصور ح م

باللزوم بينهما وكون تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب ج مع استلزام
كون تصور آ وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار
لزوم ب لا لزوم ج اب واما في الثاني فلان تصور الشيء قد يستلزم تصور
لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم
الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير
ملتفت اليه قصدا تصور لازم له في بعض المواد ولو لم يكن كلها فتامل قوله لا يتأتى
بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في
الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة
التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة
قوله ولا لم يكن كل واحد دالا الخ لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى
السامع فكذا الدلالة المرادة ههنا اعني الارشاد معتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان الدلالة
معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء امره علمه بالوضع
انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق ما يرادف
اي يرادف تلك الكلمة بكل كلمة اذ ليس لها ما يرادف كل كلمة ويحتمل ان يكون بعض
منها والا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم
عليه اعني قوله وعلى التقديرين فبقيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين
مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والى هنا لوحظ التقييد
اولا ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا كما في
المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيد القيد سابق والعرف
فافهم وقريب منه ما يقال في الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير

من احكامه

بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان وقوله تكرر اللفظ على الحس
والمعنى على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضع والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقوله تكرر المعنى على العقل
ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على
انتفاء الاختلاف بالوضع بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة
الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ
آخر على مدلول آخر وضعي له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقوله تكرر المعنى
على العقل قوله تكرر معنى للفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دالين على
معنى واحد وضعي لكان ذكر قوله تكرر المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيمكن تأدية المعنى
الملزوم بالالفاظ الموضوعة فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ودلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزوم وتأدية الملزوم
بلفظ موضوع لتلك اللوازم المختلفة الرتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم
الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المتبع وباللازم التابع فيلاحظ كل منهما الملزومية
بمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل الفن قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
وهزال الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب بحيث القدر ومنه
الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني
قوله وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى المقصود
وينتقل من هزال الفصيل الى عقرته لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن
هرمة لا امنع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل قوله فان قيل ينبغي ان
يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء وبالعكس المذكور بالنسبة الى
الانسان عليه كما توهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء كنسبة جزء الجزء الى
الجزء ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود

ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان صح

هذا المفهوم الصحيح لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان صح

الكل فغاية الامر ان يجعل في مرتبة الوضع ولا ان يكون دلالته بالكل عاجزة جزء دلالة
هذا ما يظهر بتدبر كلام الفاضل المحشي حاشيته فتامل ثم - قال الامر كوكب لكن التزم مرجوحا
قوله فكان سنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد
القوم لكن في كلامه تهافت، الاول ان قوله لا يقول بتوقف ان يكون مراد النحاة القوم
اهل البيان لا الطبرسي وما ذكره الشريف مبناه على ما ذهب اليه الطبرسي وفي
هذا المقام غاية الامر ان الف الاصطلاحين ولا باس به وجواب اي ذكر اصطلاح
جديد لا اصل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد لقول الرئيس
به سقاه صحيح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ما ذكره في الجواب المذكور
لقواعد القوم من الاختلاف الذي يوجد في النفس باعتبار تعلم الجزاء كل جزء على حدة في
بيان تحقق الاختلاف في دلالة النفس وضوحا وخفاء اذ قد سبق منه في مبحث
الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على ما ذهب اليه ارباب المعقول ان ترتب الدلالة
ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح منها
على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود في
التصور ليس باعتبار تعلم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصل - ومعنى النوع بالاجمال
معنى بالاجمال والتفصيل وانما فصوله بالبال منفصلا دون حصول العلم في اول
هذا السطر بقوله ولم يراع الترتيب بينهما في هذه الاقسام اي نسبة ان صح لي جزء
والجزء عدم اعتبار التفصيل - وبهذا موضع نظر وجه النظر قد اوردها
الفاضل المحشي على الوجه الذي نقلته منه الآن في الحاشية التي اوردها
عنده اجمالا الاول ان قوله في توجيه مراد الشيخ اقول في تصور الاختلاف في الدلالة
الى قوله ولا استعارة في التعريف بهذا القيد بدل على ان الاختلاف المذكور ليس
بحسب الدلالة وليس مراد الشيخ ما ذكر من ان الاختلاف الدلالة بالنظر الى اصناف العلم

لا يلزم مما ذكر ان يلتفت الذهن عند اراده الجزء الى جميع الاجزاء والعلم بها حاضرة في جميع مراتب الوضوح التي ذكرها

مع اختلاف بالنظر اليها. الا يختلف بحسب الدلالة فمختلف الدلالة انما يكون
بالنظر الى لزوم كيف وبوكان مراده ما ذكره لما احتاج الى العناية كفاية
ص في توضيح ان بين التفاوت سابقا بحيث يوجد في العلم الملازم الثاني ان
يتصور ما لا يتصور في الطائفة اختلاف وضوحا وخفاء الا ان الاختلاف في
العلم بالوضع يتجه عليه منع، الحصر لجواز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة الملوانسة ونحوه
مما سبق من الامثلة الاستناد اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيعود الى العلم
بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات
وهي الوجوه التي هي مدار اللغات فعدم الانضباط غير مسلم وما هو غاية الامر
عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم عدم انضباط نوع ادراك الاطلاع
على اصل العلم بالتعيين والوقوف على ما هو مدار دلالة المطابقات وان لم يحط قدرا
يوجد في الكيفية بعينها المطابقة ان سبق قوله رحمه الله تعالى في سائر عدم تأتي
الحد المذكور في الدلالات الوضعية لما في رفع اطلاقه المذكور وبما نقل عن
بعض مراده ولا كما ينبغي وقد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور لكن الاختلاف في
العلم بالوضع فلا يدفع ما ذكره الا ان يتكلف الرابع ان قوله رحمه الله، كان
بحسب شرح الكاف لما ذكره في شرح المفتاح من ان التفاوت بذلك في نفس الدلالة
وامكن توجيهه بما في بعض التعريضة بجوابه ان مبنى ما ذكر في المفتاح ان التفاوت
في نفس ظهور الدلالة كما صرح به ومبنى ما ذكره هناك انه لعام يكن في التعريف استعارة بذلك
فتصريح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن الى آخر ما قرره ولو سلم
ذكره وهو الى الآن قد اجاب في شرح المفتاح بان التركيب التي تدل على معانيها الوضعية
تتفاوت بتفاوت الصورة المعلومة للمخاطب اعتدادا بالوضعية لا وضعا ولا مع غيرها -
بقي هذا الكلام محل تامل فتدبر هذا الكلام لانه يحتاج بيان حال الجار مطلقا فيستفاد

تتمة صحيحة في دفع الى تعريف الدلالة كما صرح به

مرجع فی الکلام انه لابد فی کل مجاز من ان یذکر الملزوم و یراد اللازم ولیس
ف فی هذا ان قوله لان قوله ثم اللفظ المراد لازم لما وضع له لا یتمشی مع
هذا اللفظ لا اللفظیه بعد کونه فی کل مجاز و هذا لا یصح لما تقرر من ان
اللزوم وان کانت مذکورة فی بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جمیع العلاقات
هو اللزوم والحق ان هذا الکلام واه جدا و بت خبیر بما یرد علیه مما ذکره المحقق
و تبین الفاضل المحشی وجه الاضطراب الا ان فی کلامه نکتة حسنة ان یتنبه لها و هی
ان قوله و لم رابت فی الوضوح والمتابعة ان دلالته مطابقیة او ضمنیة لا یخفی
علی ما اختاره الشیخ فی شرح المفتاح من بیان دلالة المرکبات و ضعیة او غیر
کیف وقد رده فی شرحه للمفتاح حیث قال و یرد علیه ان المتبادر للسامع
هو المعنی الوضعی فقط لیس شیئ فان قولک و جهک البدر مثلا لا یرید به ما هو
وصف بل یرید ان ذلک الوجه فی غایة الحسن و نحن لا نرید ان نقول ان
ارادة الوضعی و قد یشار الیه بما تقدم من کلام کمال الدین میثم البحرانی و غیره
بالتزام فلا ینبغی ان یتوهم. فی الفرق بین کلامیه فی کتابه و لا تعرض فیه لبیان
التی تقدمت عن بعض الافاضل بعد رد ما ذکره اولا کما لا یخفی فیه البعض علی ما
الذی ذکره و هو ان المعنی المراد فی التشبیه علی ما ذکره المحشی کون الوجه فی هذا
لیس شیئا بما هو موضوع له اعنی ما تشابه بین الوجه والبدر فکیف یجعل وجه العلاقة
مشابهة مع ان التشبیه والاستعارة و جوابه ما ذکره بعینه فی حواشی شرح المفتاح
من ان ارادة هذا المعنی متفرعة علی تلک المشابهة فلم یصح ان العلاقة هی المشابهة
و ظهر هذا التقریر من قولنا قبیل لیس مراده ان الغرض تعلق بالمعنی
اللغوی لشمول الایضاح المذکور له کما یدل علیه قول المحشی فیما یأتی فی
فی تعریف التشبیه المعنوی لیس بجید و رد بما مر و انما مراده ان الوجه فیه لا غرض علی

خرج التشبیه الاصطلاحی الذی استفید من علم البیان کما یشیر الیه قوله و معنی
یرد ای بتمامه و الا خرجنی علی تعریف التشبیه الاصطلاحی هو قف علی ان هذا الاسلم
یت منه و ان صدق به المشارکة التی هی لازم معناه و قد منع و لکن بناء علی
هم عدم قوله معا یخدش لیه تخرج قبل التشبیه و کذا قوله فی العقیب فان بعض
هم ان کانت منهم فان الملک بعض من الغزال و سموا امثال هذا تشبیها صحیحا فافهم
ان مثل قاتل زید عمرا اذا قصد به التشبیه الاصطلاحی الصحیح و معنی ان یراد
یزعون ما لخلاف و نحوه لا نعنی ان هذه الزیادة تعنی عن قید یراد به الاستعارة بما تقدم فی قوله
قدم الاستعارة انما یطلق حیث یطوی ذکر المستعار له بالکلیة مراده ذکر المستعار له
ما ذکره علی وجه مبنی علی التشبیه لا مطلقا کما مر به الاشارة فی آخر احوال الاسناد الخبری فتأمل
صلا ان یراد بالمنقول عنه او المنقول الیه لولا له القال او نحوی الکلام اراد به لام
ال القرینة الدالة بفحوی الکلام القرینة المتایدة تم الکلام معنی علی دعاء و قول المحشی
سی منه و ان کان مما ترادفه بصیغ اللفظ کما یصح لافراده الحقیقة و اشتراطه فی القرینة
ا لو تحقق ارادة المعنی الحقیقی مما یرد ان کون اللفظ حاملا لارادة المنقول الیه و هو المعنی
لمجازی مما لا معنی له اذ القرینة غیر مستلزم اذ المجاز مشروط بالقرینة المانعة و قد یجاب بان
دم القرینة لو صح عدم الارادة لا عدم صحة الارادة و صلاحیتها او قد یقرر
ال حقیقة بحمل المجاز ان کان احتمالا مرجوحا غیر ناش عن دلیل و هذا لا ینافی
ذا المعنی لطی کشح لفظ کما تقرر فی الاصول قال فاضل المحشی فی حواشی الکشاف
لا ان لشرط ارادة المنقول الیه و عدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه و لو قدم
منقول الیه هذا لذکر لاصاب کل مشروط شرطه. انتهی ـ و اطلاق لفظ ما و کان فی
ضع حرر وجه اعم التشبیه بضبط الذی هو نفس الدلالة فان قلت فی التعریف امور
ة غیر الاربعة قلت الکلام فی المتعلق بالمتعلق لا فی کل ما ورد فی التعریف فتدبر

في العرف اذ ق ابصرت او سمعت العنبر فركبت او لا تخيل ان بين مدلولي هذه الكلمة
التي هي رائحة النوع النفيس العنبر الذي هو مشموم عرفي مل براحته فلا يكون استعماله بمعنى
في دفع السعال بالكلية عن هذا المثال وقد شممت بالكسر شما بالفتح اشم تامل ترجمة العلامة
العوة على مشتاق اعلم ان نقل محمد بن يعقوب عن بعض اصحابنا ان اللفظ المذكور في هذه
الكتب لا يتفق بعضه بعضا فان في بعضها وكتب اما ما فاصلة والاصل المعقول الخ فقد
بعوله ثم نحن نبدء بادئ بدء مبتدأ بجوابه الطيبي الخ ان اتفاق اهل اللغة الخ وذكر ان المحسوس
اصلا للمعقول مشبها به بكونه معلوما للمزج اصلا والاصل قرعا وهو عجيب وقد تقدم ان
لكل محسوس اصلا لكل معقول المحور ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى في
العقل بوجه كما ان وضوح اصله الذي هو محسوس بخصوص مشبه محسوس فليس
باصل له ولا بواضح مثل وضوحه مدرك المعقول وهو ان وضوح المعقول اي معقول
كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فصلاحه ان يكون اقوى منه صلاحية
شبه المحسوس بالمعقول الاطرق الادعاء والتنزيل وهو ظاهر عند المنصف فتدبر
وقد نقل عن الجباني لكن بان بقي انا نجعله الجباني كما نقله قبيل المثال لا انا نشير
في ادراك بعض الجسم مدركا بحصور اعداده والجبال بدون ما حولها وهو معدوم فرض
فرض محققا انما سمي هذا النوع بالجبالي لاجتماع مع صور محققة في الجبال الذي
هو حيازة الحيز المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات الخ ولكنه بحيث
لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه بعولا ما حيد ربان المراد بالادراك المذكور
في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا ناقصا
بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس فحذ الشرط والجزاء وهو ان
المراد عدم الادراك حال كونه موجودا والادراك بفعلها يصور ما قد علمت في
خلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية

وشممت العنبر

الصورة

محفوظة

وشممت

مايكون مدركا

التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملاقي وموصوف بالجراي مورث وحسه بصر
ليل كالمقبل اي كالرجل المقبل يقذي بالعين اي يكون فيها وسخ وسيجيء
وماء اي يمنع ولا يقبل الدماج صدر العمار عنه فيصير ورم بطريق الكيموس
او اي باعتبار كل من المتبرهن اصلا واحدة كما فعل السكاكي لما فيه من
ومن جعل سبب السقوط النور اصلا وتفريع تسمية البدعة بالظلم اصل والنور
عليه قوله من الوجاصفة للنفي لا طرف الاشتراك واما طرف قوله في الكوكبي
ان قوله تسكن لاح منهن اصدع منه باب الغلب لا يتعين الغلب في بد الطلوع
ان يكون في الطلوع الاول والغلبة تكون منهما وكلامه لم يكن لان الغلبة انما
تظهر في هذا القلب آنفا بقوله حتى كان البدعة هي التي تطلع من هنالك الى آخره
الموجه الى البدعة التي هي كالظلمة سالكا كوكبي الطريق الواضح لا يكون
على الجبر والظهور واعلم كيف لا يتنوع بتنوعه غيره بنهن والحاصل ان لفظ
في الآية قوله وذلك بان جعل الكلام مثلا يكون في الكلام وجوه مثلا لو اراد بقولها
مورد سالي المعنى المراد ونعني بغير مورديته بان حمل على الوجه المورد كان تقديره
للنحو مصلحتي وان حمل على الوجه الجمع كان تقديره لرعد انو - لي كونا كما
اولو بالوقف عليه يشترط على مرتب الالف وحده تقرير ما كوبي العلم تصلح
بازليس مساويا بالكبرياس ادبصدق على ما لا يتبع بعد واجب بعد التسليم بان الوصل
يجوز ان يكون اهم من الوجوع اذ كان فضلا بعد واجب - حصول الشم في مكان الصوا
ان يقول حصول العين في حيز بعد الحصول في آخر للجوهر الفرد متحرك بعد عدم
وليس بمتكلم والغير بحوم فالنعيم المذكور فالعلم الآلان بريد بعد بعد حيز كما لم يكن
قوله بطريان المقدار وان عدت فلتعطف على الكيفيات حتى لا يرد ان كونها
علت صوتا الكلام على تفصيل الكيف الى المدرك بالحواس لو غاصيل العلم
لو عام

لو ما يسمع

ما يسمع يا يا خروج شيء من المذكورات في حلنا ما تفصيل عن هلك الانواع نحو
والاستقامة والانحناء والتمدد والتقعر الداخل كت الشكل الاستقامة
والانحناء غير الخط كت العرف حيث يقال مستقيم العامة ومنحنيها
والتقوب والتقعر صعد كت الصعود الغوران للكوكبي بحوجه سطحي مقعرا وحدبا
حيزه لاحظ فيها بالفعل لعدم تناهي سطوح وضعا كما في اوطار الاغاني في الاصل جميع
عليه على التغني وهي ليست معارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون
وكمانا والزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه - واصولها تسعة (الحرارة والبرودة)
مطلقا لانه مبدأ فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة ومنقابل وهو الكثيف
او اللطيف او المتوسط بينهما واما الغريب اقسام الفاعل في اقسام الفاعل فصل
اقسامها تسعة سميت الطعوم بحسبها فالحرارة ان غلبت في اللطيف صارت المرارة
والكيف صارت المرارة وفي المعتدل صارت الملوحة والبرودة ان غلبت
في اللطيف صارت الحموضة وفي المعتدل صارت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة
والبرودة فان غلبت في اللطيف صارت الدسومة وفي الكثيف صارت الملاسة
وفي المعتدل صارت التفاهة هذا فلاسفة ما ذكره اوالحق ان مبادئ الطعوم دعامة
عليها الولا يكفي الاثير بحرارة والعسل حلو حار والزيت دسم حار وبوحه
قول كحمر الطعام وكرائحة - والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض
الوجه جزء والعفص يقبض ظاهر باطنه فالاصلاف بينهما الشدة والضعف ولهذا
قيل عليه بان الاصلاف البين في الانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض خلافه
فتأمل وحين وحامض - والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وسمي جسمه وقد
في الكثيف صارت العفوصة
لا يدرك طعمه لكثافة اجزائه فلا تتخلل منها ما الى الطرف لطوبة
للعابه قال وقيل في تحليله افسن منه بطعم والمعدود من الطعوم هو المتوسط

ما ان القبض الاصلاف للبوسي
فالبوسي غير منحصر في التسعة

من مجموعها الى هيئة واحدة ... والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد
اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا محال بتركيب الحقيقي
من الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس
مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي
بالمعنى الذي توهمه الشارح ... والحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب
حسية الطرفين جار في وجه الشبه الطرفين تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي
ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه هو المركب
ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب
من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب مجموع لا يكون الا معقولا سواء وتمامه
حسيا او متعددا مختلفا فمعنى قوله والحسي وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او
جزءا فدخل فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه شبه فلا يدخل فيه فافهم ...
الا حسيا او قائما اي لا المقام ولا المجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر الفرد ...
ولذا يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي
اعم وقوله بالوجه الحسي ... تقرير السؤال ... يريد ان تقرير السؤال بقياس مقصود
النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج
موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى وهي نتيجة القياس الاول
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية هي المط وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي بل هو
ان يكون غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين سقط اثنا عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا
سقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه
وبكونه مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى وبقوله مختلفة ثلثة اخرى ... وفيه تسامح
ويكون المتعدد حسيا سقط ثلثة اخرى ...

المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان واما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي صح

في موضع الحال والعامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي صح

في ... ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر
الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة
الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته ... والجراة هي
على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة ...
وفي جرأة الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو والايقال وجرأة ليظهر
ارتباط ... مختصة بذوات الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فلا يبعد
نفس حيوانية ... واذا قلت للرجل القليل الحق بالعين المعجمة جميع معنى انه
مصدر ميمي بمعنى الغنى بالفتح وهو النفع ... فبالعلم يوصل الى الحق اندفع بهذا
قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر
بالدلالة على ما يوصل لكن يفسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شأن العلم
ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى الحق والفرق بينه
وبين الحق والا لم يكن علما فتأمل قوله وفي وجوه بعض الامثلة تسامح ... جوابه
لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة
بل المراد ههنا بل قصد في كل شيء منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا
وهو لزوم كم بين التقييد والتركيب فتأمل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة
... يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد
ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر وتقريب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل
... الادراك كما ان الملكة كذلك قوله يعني ان لا يكون قيل عليه عدم
كون الشيء منتزعا من عدة اشياء ... وهذا مدفوع بما سيجيء الفاضل المحشي
... الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء
... يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح بذلك ... كل نظر هذا هو النظر

الى العمل مثلا لكنه ضروري الايصال

هي مادة له واجزاء لا تنافي انتزاعه من عدة اشياء

الذى اشار اليه فى مفتتح تقسيم وهذا الشبه الى قوله وغيره قوله وغير نظر مستوف اقول
اشار الى جواب سؤال وهو ان المركب اما ان يكون هيئة اجتماعية كالسرير او لا
وقسم جزء منها لا وصاف المعقود بينى وقد كما ذكره الشيخ فاشار صاف المعقود الى الاول
بقوله اما حصة بضم وفى نسخ بقوله واما اوصافا ولا فساد فيه فليتأمل الجيش كالبيع
لعطف الجيش بجايين مهملتين مصدر جشن بينهما ياء ساكنة وجيم مكسورة ثم نون مشدد
وهاء مهملة وقد راج فى الطبع كما ترى الكاف فى مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل
لمجرد التقييد والمراد اقتضاء الترياق عقد المعقود له على الوجه المخصوص فيه ولو كان
قوله كما ترى متعلقا بقوله كمعقود ملاحيته لكان اظهر فى افادة هذا المعنى فتأمل

منها اى جزء منتد اى هل ينبغى ظهور المحسوس الذى هو الاصل او لا ينبغى ظهوره وهو الاصح وهو ما اختاره الشارح المحقق فى حكم الامور الاعتبارية كالنزاع فى حكم الامور الحقيقية وهو ما اختاره الشارح المحقق فى حكم الامور الاعتبارية كالنزاع فى حكم الامور الحقيقية

كما ترى وجه اقتران بها الذى هو موقع المصدر اى ظهورا كما ترى الخ - وهو ما
بتذكير اللام كما فى هذا البحث فلا ابن قتيبة فى ادب الكاتب لا اعلم احدا لو اراد
ضرورة قال شارحه الدماميني وليس بصحيح اى مع توجه بعض الامور

- ولكان اراد بقدار مخصوص مجموع مقدار الترياق لما ذكر الشيخ الطيبى
ذكر الكفيه واراد بمجموع مقدار الترياق المعقود بطوله وعرضه مجموع مقدار
الترياق بمقدار المعقود الخ - وصحيح ان الفوز قد يكون مقيدا بما وقع عليه
من ان المشبه به هو معقود ملاحيته حين كان كذا مركبا كما ترى الخ - قال شيخنا

المعقود مضاف الى الموصوف اى المشار اليه - فقد فضل بكسر الضاد
المراد من التعاريف ما سذكره المحقق وسر افضال الماضى سيأتى تملك الكفاية
اى ينوم او اصل المشبه به الليل المقارنة للنوم وهى حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة
اى تبقيا وسر صوغ المضارع الدالة على التأتى واما اذا اصل ما اصيبا فى الماضى
ح هو التشبيه طبق الفتاوى كوا كبه فى الزمان الماضى بالنسبة حال اعتبار المشبه
وبهذا ظهر ان تغيير الفاصل الخبرى بما وقع الفتق فتاوى كوا كبه بقوله وى فساقطت

المعقود اسم مفعول لو اضافته الى البيع ح

س كما مضى فاسد بشير الى جعل هذا وى ماضيا كما لا يخفى بفتح الراء وكسر الواو وتشديد
الياء واما بضم الراء وسكون الواو فمعناه المقعود قوله من حاجب متعلق بمحذوف
واقع حالا من المقع والتقدير ولو قال تشبيه المقع الذى هو من حاجب بالليل الذى هو من
حاجب لكان ظهر وانت خبير بان قوله من حاجب متعلق بقوله تشبيه اى ليس مقصودا
هنا اعتبار مدا التشبيه من حاجب اعتبارا لذلك التشبيه من حاجب وليس المراد من
التشبيه والمشبه به فاعل قوله فى حكم المصدر اقحم لفظا الحكم ولم يقل حكم المصدر
اشارة الى ان حرف الصلة لاسم المفعول لكنها صلة الفعل المضمن الذى فى حكمه اعنى
المصدر حكى الدوم المعتقر بالعجاج المقع وسل السيف اى اخرج والاغماد جمع غمد
وهو السيف وترسيب رسب الشئ الماء رسوبا اى نزل وهو من باب نصر ينصر

اى ثبت والاول للحصر

اى يعقبوا المقاربة والمصاحبة للاسم المشبه عليه حكم اما اشارة الى

اى ثبوت

للتشبيه

اعنى احدهما اى

اى م

الربط ولا احتياج الى تغيير فيه ثم كتب والان يحمل الالف فيه لاداء التلفظ وتبعه
اعلم ان ما ذكره غير مغير عن عبارة الشيخ لان خبر مغيرة فيها عايد الى المبتدا ولا احتياج الى تكلف غير
الربط لكن لا بد ان يقدر المصدر الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في
قول الشيخ ان مغيرة لغير في اسم الفاعل ليصح تحديد المبتدا الذي هو عبارة عن مغيرة
النسبة وان يقدر مضاف في عبارة المصنف اي ذو ان مغيرة لعلم ان الاضافة ليست
التلبس لكن لزوم التاويل في الموضعين اما لوجوب احتياج جوابه على وجهين يعني ان كلا
من العين وان كلا منهما مع فعله بعدهما واما ان قلنا بعمومه انه مشتمل على الصفتين
على لزوم لان كلا منهما لا تقترن والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركة
او كرر حركة الغير كما في عبارة المصنف عليه ولا احتياج اصلا الى اعتبار الربط
في كلام المصنف رحمه الله قال قوله اعلم ان ما يزاد به النسبة دقة وخفاء ان كنت في
الجهالة لحظ ما في قوله ما يزيد وليس عبارة عن وجه النسبة حتى يلزم فيه ما لزم في
عبارة المصنف بل عبارة عن الاحوال التي يزداد بها المنسوب دقة وخفاء
والى وهي المجيء المذكور والتنافي ان تجرد نسبة الحركة اعاد لحظ المبتدا الغني عن ذكر الخبر
عايد الى المبتدا الاني دائما مع المبتدا وجوبا والمسمى بالحركة في كف الاشتغال هو ناصل
المفتوح على الوقف اذ كيف تودي المرآة المهملة المفتوحة وجوبا مع تجرد الاشتغال
عن وضع الظاهر موضع المضمر اي مقتضى الظاهر ان يقول مع فتوحة وهو حال من الحركة اي
كائنة زمان فتوحة حرف من بداله اذا اندم ومصدره محذوف نابت الهاء عنه اي الندم
والمعنى ظهر له زماني غير الاول بسترة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الداعي المعلوم من
المقام وجه ان التسمح اذا احد الطرفين المتقابلين لمعنى الكلام اي كثيرا ما سمى بالمرآة لبعد
ما بينه لان التسمح اذا احد الاثنين المتقابلين يرجع الى تحدي الاثنين
فاذا حذفت الالف ياتم فعل بها فعل بقاض ونحوه فاضطر ما قاموا والقضاة

تعبير

ليعلم

دوالسبب

تلتست بعاد

والضمام

او حذر حاذر

ل

وجه تسمية كاد جواب السائل عن وجه الشبه بين البر والمصنف وتبعه بعض
في تعليل كاد بما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الاطلاق والاطلاق المعنى بسحاب الذي
يرسل البرق لانه يسبق فيلمع البرق ثم يطبق فيلمع اجزاءه ولعل اصطلاح البرق ظهوره
بالكلية حتى ينتشر ضوءه والطاقة ان ضم الجزاء بحيث يعمى عنه الابصار
بالكلية حتى ومن لطايف ذلك ما قال الشاعري صفة البرق بسرو اي يضحك
حيث اي حيث اضيف اجمع الى البرق والسرو بمعنى سرور فاصله سرورة والضمان
مع قيد وهي الى بريه مضيئة كانت ام لا بعض الناس بظن الضيئة ليس كذلك
قوله لمعت اي تلالات قال ابن القطاع وصف لان صفت اللام فيه للعهد الذهني
وفي غيره لمعت على ظاهرها اي الى اخضرار السرو وتمامه فان اللون المراد
بها اما الى مدها وخضرة الحرير بما ذكره والصفة الى الموصوف ونسبته كذب الى زمانه
على المعنى اي يخضر الحرير فوقه على قوام في موضع الحال من ضمير لمعت وقوام القد
مع القاف قامته وحسن طوله والفاء في فكانها للتعقيب في الترتيب بين اداة التشبيه
وبين السرو والغصان فشبه للشبه البان والواو في والريح جارية الحال
تذكير عاصف ان الريح مؤنث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء
امرها بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء الهبات وعليها قال ابن خير هبات
الصبا جمع هبوب الجيم مصدرا بالكسر فوصفه مشبه لايناسب المقام
المعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروي يلزم رعايتها او
بحملها على ما فيه من التفصيل الموفق وذلك لان راعي الحركات حركة التمييز
كالسرو والغصان وحركة الرجوع الى الاصل الافتراق وادى ما يكون في الماضي
حيث زاده تاديه لطيفة لان حركة الشيء المعتدل في حال رجوعها الى اعتدالها
كالحاكي لمن حركها في حال فروجها عن مكانها مناسبة الاعتدال وكذلك حركة من

سرعة الحمل فيه تدع اسرع من حركة من يهتم بالدنو لان ارتفاع الخوف ابدا اقوى من [illegible]
الرجاء كذا في الايضاح قوله سبحان الله لا من جدل الانسان اشارة الى دفع [illegible]
الظاهري بين قوله مجدولة وقوله لم يجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب كانه [illegible]
في البيت للاخطل والصفحة لجانب والمراد هنا اليد وقيل العنق وهو [illegible]
للمصلوب والنعاس ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ
فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطء
والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذي يرتحل حبيبه وهو
عند صفحته لاجل توديعه لطافة لايمائه الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل
ان موانع الحيوة باكثر حيث جعل مشبها به ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيها فذكر
العمل بلفظ الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها حصل حملهم
حمل لعدم علمهم [illegible] وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم
انتفاعه لانه يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المثل في جانب
المشبه ايضا وهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عاملون بما فيها فكيف يستقيم
قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه
روعيت فيه امور ثلثة يناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب بانه لا يلزم
وجود وجه الشبه في الطرفين كصفة بل يجوز التنزيل والتخييل فاي [illegible]
الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال قوله [illegible]
ثم ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق بغيم قوما اي ظهر لهم برق فان
اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات
وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة فلا الى ما ذكره اشي ولا نزاع فيه [illegible]
طرا وما اقشعت الريح السحاب فاقشعت اي صارت قشع كما يقال كنه
[illegible] قشعت

فيه م

ماكنت

كنت والهمزة هنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع
قشع وكنت اقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك
زيادة ترح الترح ضد الفرح قوله فالباء في قوله بالقتال ليست الباء التي تدخل
في المشبه به اي ليست الباء صلة للتشبيه بل للآلة كما في كتبت بالقلم
فان قيل هذا يقتضي ما حاصل السؤال انه يلزم مما ذكره في البيت ان يكون
بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل
الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور على سبيل التوضيح و
اراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا مقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة
الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبانه طرب وسهل
وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدوم على
ما ذكر في السؤال فانما يستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام وبهذا التقرير
يندفع اعتراض كمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم
دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احديهما الى الاخرى كان ذلك
زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما ولا يخفى
ان قولنا يصفو من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح نقل كلام الشارح
والجواب عنه ان صيغة التشبيه حاصل فيها وان لم يتم في الاصطلاح تشبيها يريد
ما يتمثل في صيغة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التشبيه
فان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح ولو اسلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق
البيت شعري لان اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بما اجاب احدها
انه لا يجب فيها ترتيب الظاهر من كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد
لكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا

والبيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور ضح

والمؤلف ه

وفي المركب هذا يكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم ... وادا قيل
رد كالاسد والنمر والسيف لم يذكر وجه الشبه في المثال مع انه مذكور في الاصل
وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره ... اي بدا
الذكر على الانثى فيقال للعراب كخيل وقيل فرس للانثى ... وفي كلام علي عليه السلام
وجهان مع ما نقل انه لا يطلق في الحاوي كما فعل الجوهري ... معنى العراب
معنى التضاد لاشتراك الضدين فيه فحاصل الكلام ان شبه الجبان بالاسد
يوخذ منه تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان
في ان كلا منهما عند الآخر فهذه الى سبب تشترك في ادراك الوصفين متضادين حتى
ادعى موصوفيهما بالآخر هزؤا وتخيلي فقوله ثم نزل صدره الى سبب استاره الى حاصل
احد الوصفين عين الآخر حتى يحصل مما ذكر معنى واحد مشترك بين الموصوفين وقوله
لاشتراك الضدين فيه توطيه لهذا التعليل وقوله ثم للعراقي لخلاف التهكم كذا
للمفتاح وما بعده التهكم بالنظر الى حال السامع مطلق والتهكم بالنظر الى حال المتكلم
فليتدبر ... وان قوله عدا تهكم مثال للتهكم دون التهكم سيجيء في شرح العلامة معنى
رد على من صور تهكم مثال الاسد ما الاسد للتهكم وليس في التهكم بان مثال
انما هو للتهكم فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين لعدد كان السبب قد يتنوع عن
نفس التضاد تارة وسط تهكم او تهكم وما ذكر بشبهه بالاسد للجبان والشجاع من تتبع
ورد العلامة يحكم بان مثال الاول للتهكم فهم منه ان مثال الثاني ليس كذلك
ان قلت ملا يفهم من قوله لمثال التهكم ما سيجيء قوله لاستهكم قلت كما في المثال
... قال الامام المرزوقي في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف لوسط تهكم او تهكم
لفظ او ليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد ... اي ما في ابي دلف وفيه
السبب التضاد بين الاسد والجبان والشجاع والمسبب الايذاء والتخييل

تهكم معناه لاستهكم ص

تارة

العضب

فصل

... العضب السائل وفي بعض النسخ لغير الضحاك مثل عجز نثرة المعلوم عني اذاب اسم والضحاك
فارس على جيزوا ... كان الضمير اي السلاح كنسبة اسم الجنس
ان الجزي المعنى هو المشترك اي لان الجزء الواقع موقع الشبه علامة للشبه للمزوم
تشبيهه بفعله والحق انه قد يستعمل عند النظر كما قال الكوفيون والزجاجي كان كمي
يستعمل ابدا وانشدوا عليه ... عالج بطن مكة معشر كان الارض بين بهاتم
ان كان الارض والاكوار ان يكون تشبيها للارض بالفرس في الحقد والتعليل اما جاد
باعتبار ما اجاب عنه السؤال عن العقد واجيب ان المراد ما اضطرفيه الكوفيون والحق
ذكر لهذا المعنى انه كان كان ليبقى ان الشعر بطن مكة مع وجود تمام فيه لا ما
فانيت وما كنت ان ... اي في
خلافه نحو يريد ان الكلام على طريقة ... كما تقرر في قولك ملاك التحمل ان
في الكلام مقدرا ... اي حاله وقضية العجز الشان المثل في الاصل على المثل و
بالسير ذكر المثل كشبه وشبه وشبه ثم نقل الى القول السائر المثل حتى جرى مجرى
مستعار للقصة اي الى او الصفة اذا كان لها شان وغرابة وان صح بها ضرب
من الاستعارة لانهم لم يغيروا مثلا ولا زادوه الا للتشبيه الاول قوله فيه
غريب بعض الوجه ... او كعيب من السحاب العضب فعيل من اضاب يعيب
اذا وبل وبلق على المطر وعلى السحاب ايضا ... والاجود ان يجعل لتقدير مثل
اي عيب كمثل ماء او يقدر كبنات ما يعي ان لا يصح لان المثال يعم العضب وصفة
الموت الدنيا لا يشبه بنات المبات ... من الانصاري الى الله الانصار جمع نصير
كالشاهد كشريف واشراف وجمع الشاعر شعر كصاحب وصحب على ما بين راكب وركب
وجمع محدث كبريد وبراد قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى الانصاري
نسبة من نصر ي منسوبا الى نصرة الله فالاضافة في الانصار من اضافة الجزء الى الكل

الى ان جواب الشرط محذوف اى ايهم صبيحة او مساء كنت اى فاعلم مقدار حال شبيه
ص دون شبيه فانما تركت لظهوره بما ذكر اولا ح مرفوع معطوف على محل اسمها
لا محل له ح ونصوبة ساكنة الضمير فى سانه راجع الى الشبه والمكان بمعنى الحال
فقوله نصوبة سانه بمعنى نصوبة حاله ح منه لا يحصل سبعة على طايل اطلاق العايد
يقال ما له طايل اى غناء وثمرة وعلى تحصل ان يكون رايده كما فى قولهم ان ابا بكر
الكريم وابيك بفتح ان لم يجد يوما على من يتكل عطاءه فاعل يحصل وتحصل ان ابا بكر
رايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر وتضمن يحصل معنى يطلع فيعلم
لعدم الحسبان وفرط الفاء فى نفس سبعان الله فى مبدأ الفطرة عالية عن علوم
ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وسميناها بالحواس الخمس الظاهرة
المناسبة اجمالا تحصل علوم كلية هى العقليات ح ما يجده فى قوله ويوم كظل الرمح
عيناه حاجبا الشين شبيه ك ح البيت لشبيه بن طفيل الاعرابى الطريد وبعده قوله لان عدوة حتى ارفع وشك
فارق السهم عنيته ح
او زبا بالطاء الطف جمع الخابر المراد بهم الفلاح الخزرج غالبا سمى بذلك
ح ابن
دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقمر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذى
يضرب به وتقابلا بالواو ربيه جاريارة واستكا كالضارب بعضها بعضا معجم فى الصحاح
يدل اصطكاك هو الضرب الذى يسمع له صوت والعذوة ما من صلوح العيدان و
طلوع الشمس فاذا لم يتون يكون معوجا كسيرا واذا لان يكون نكدا والروح نقيض
الغدو والصبيحة جمع صاحب من غرضه وفاره والشم جمع اشم وهو ارتفاع فى
قصبة الانف مع استواء اعلاه والمخابر جمع مخبر وهو فى الاصل ثقب الانف وشم
الانف كناية عن الرفعة والرياسة والفحول على وزن الفعول الخزر والاوزبكسر الواو
وفتح الواو وتشديد الزاى المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون
والكف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والخابر جمع خبر وهو الفلاح
والطف ا

لا محل له ح معطوف على محل اسمها

مع المشبه ح

بالمجهول ح

نجوم شبه لواى الخمور وقد فرغت واطيت الطيور بها اصبحت عنيه بالعطف
موضع الخابر ح فظلما عذاب الى نعيم فظلما عين دخلت فى النار والمسالة باقية
عدم العتق ح من انشاد قولهم ادام الله عتقه عزيز الملك لسعدى
ثابت ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله يساغل عنى لعار التسعف طالبا
بما عضا وانه ما كان طالبا وبعده ولم يسر فى ثاية غير نفسه ولم يرض الدنية
السيف صاحبا الحراد ما تقدم المعزوم عليه وملك تحمى ملك اى الخرف والعصب
جانبا اما على الظرفية اى فى جانب او على انه اى مختبا ح اعرف واشهر لا على
الاطلاق بل يمكن ان يكون كذلك بالنسبة الى ما مع ان الامر بالعكس بحسب الرسوم
والعادات وعلما لو صدر وصف يعم امر استهدى كل الناس ح بعد لامتناع وقوع
الشبه ح قوله بعد لا مفعول المشبه فهم اولا بارزه وقوله لامتناع مفعول لبعد
واللام دعامة ويستطرف تعلل لبعد الامتناع ح عند حصول المشبه فيجب لان
باستطراف الناس سن ندرة حصول المشبه به كما فى الحديث السفيح لا تقل فيه لصورة
الصادر الى كثيرة الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاحتياج فلا ندرة لذكره ح
بل يستطرف استطراف النوادر رجعنا فاصل المحشى فى شرح المفتاح ما ليس بحسب
الغالب فى قول المستطرف تغيير يكون لتعقل الامتناع بل هو متعلق
بمحذوف اى التعبير عنه باستطراف الندرة ما مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بعد
فى نظر لان العلامة يحتمل ان يجعل تعبير بعض المثل مثلا ويجعل الاشارة الى المعنى
المستطرف واما التفصيل الذى ذكره فمال الامر اليه ح وقد قيل معناه المثل الذى ذكر
ح قوله المجهول ح صرف مضاف اى مما شاع لوقوع المجهول ولفظ المثل فى هذا
التوجيه مقحم ملاحظة كما مر فى الشريف فى شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزامه
ان يكون المشبه به فى المشبه الاستطراف المعروف بعينه او اقوى فيه

وكيف يتوهم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حصولا في الذهن كان الاستعراف
اقوى وما الجامد معلوم ان الجوامد المذكورة ليس اعرف بالمعنى المشترك ولا اقوى فيها من
النعم فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يكفي في اختلاف تفسيري
ضمير قوله مثل ما ذكر لان قولنا او بعرض الاستطراف داخل في ضمير قوله لم يقع الواقع
جزاء الاستفهام كون المشبه به اعرف في الخص واقوى كما ذكره الفاضل المحشي في شرح
المفتاح نعم لا بعد ان يكون ح يعني لما لم يكن قول السكاكي ان معنى المشبه به ان يكون
اعرف في وجه الشبه اقوى فيها لا كلما لانه لا يكون الا فيما يكون الشبه لزيادة
التقرير لا بعد ان يكون مراد السكاكي ح بقي هنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر من
قوله نعم لا بد فيما يكون للتشبيه او للتشبيه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم
في الاستحسان او الاستطراف لا ان قوله نعم لا بعد ح ان يكون المراد بكمال المشبه
وهي الغرض ضرورة ان مثلا ان الغرض في التزيين مثلا وهو الفرق فقط على
وجه محدود لبلوغ جانب الجدوى وما عليه امارة الجدوى والله اعلم البراز
نقرتها اي ثقبتها بالمنقار والدكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وقوله لعظم رأسه
بان اثر النقر باق في السلوى بعد لانه يزول بالكلية واما الشعر فيقر به لان الطير
ولا زوردية الواو بمعنى رب ولازورد بالزاء المعجمة الى الصدف التي
اشربت صورة البيض بالسيماء كلاهما بالعرب ... يحوزان يريد بهما ان في
البواتيت صفتها وهي كون الضياء غاية اللمعان اللام كما في الاول ... ضعفين
تلك اي ثابت من قولهم الحنين بسبب لعلها ما الضمير للازورديه ... شاهدتها
عناقا العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة ... عطف بيان الفعل الطرفي
وبرق بالقاف من برق لونه اي برق وتلألأ قال الشاعر برقت بل صمت
اليك ريا فبل الصبح او قبلت قاله ... هل رقت عليك قردون ما قبل رقت

محرر العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاثمية قلت مراده لا يستقيم عكس
على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام
الاثمية والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس فتنبه لذلك فانه قد وقع
للشريف هنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل تشريف كلام الشيخ على ما ذكره بان مساق
كلامه على الاشارة الى حكمي التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض
لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين التشبيه وان للمبالغة في وصف معقول التالي
دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذا قصدت
المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يوجه
ما ذكره الفاضل المحشي قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض
النسخ اما ما ذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه التشبيه
لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان
القصد او جمع وصفين على وجه قيل الظاهر انه عطف على الصورة وقوله على وجه
متعلق بالجمع السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى
الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل الجمع الاول اشارة الى ما هو احسن اعني تركيب التشبيه
الى الحكم بالتشابه والثاني ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر ان في
حال من ضمير هذه الراجع الى الوجه قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الواقع في باب
التشابه اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لا يلزم من
الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة او الحاق
الناقص بالكامل اذ لو اريد شيء من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما لان
الثاني يقتضي جواز العكس من غير ان يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز وفيه
بحث وهو ان لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال والمقدار بل في التركيب

ولا يستقيم الاصل صح

التشابه صح

اي يستقيم في التشبيه بالواقع

في التركيب والتسوية صح

بالتشبيه ايضا من غير استقامة العكس قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان
قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلنا الحركة انما تلاحظ في
وجه الشبه فلا يعتبر قيد المشبه فتدبر قوله مؤتلفة متفرقة في اديم السماء اي المؤتلفة
المتلالئة واديم السماء وجهها وارقتها الصافية نصب على المصدرية قوله والمشتري
قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شاخ الرفعة اي محل عالي الرفعة
من قبيل جد جده حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته
في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا
فالمريخ في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اشرحت صفة المنصرف قال
الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع في كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ
كالمنصرف يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من
حصول شيء احمر اللون خلف الشيء ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان
تشبيه المريخ بالمنصرف من دعوة لا يصح قوله وهو القول العجل والمذهب الجزل اراد
بالعجل القوي وبالجزل القويم لانه بمعنى غير الركيك قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلية
وهي الجبلية لان التاء للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد
من الصفة قوله زهر الربى جمع الربوة وهي ما ارتفع من الارض والظاهر قوله فيعقب
بتقدير الزهر على الثبات اما مجاز مرسل او استعارة قوله ولا يخفى هذا عن سامع
ان قوله متعدد بدليل مقمر لا صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب قد يجاب عنه بان الوصف
الاضافي لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة
اشياء والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك قوله والضمير في التشبيه
هو التشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام السابقة بان يقال والتشبيه
متعدد بمتعدد لا التشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له قوله رطبا بعضها

في اللغة صح

وباب العصفار كحبارى ارطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فاعترض ان الحال انما يكون معانقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد تقدم
انها حيث لم تقل رطبة ويابسة فاستدل به على قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى
وفيه نظر لعدم حذف العامل وبقاء اثره ولا يجيزه البصريون والاخفش
الكوفيون الا ان يريدان بعضها الخ لان الحال لا يستدعي بعضية صاحبها معنى
وهو كونه سريع التاثر بالرطوبة بالنسبة الى بعض اليبوسات الى اخره والاظهر ان يقال
المقدر رطبا ويابسا ايضا وفي قول الحريش التي تعلو رطبا بعضها ويابسا
دليل على ان الحال قد يكون بعضا من صاحبها وان لم يكن جزءا منه كما
في المشبه والمشبه به عند مجدولي مكان ويشاح
العقيد المنظوم بقلائد وغادة ايضا اي ناعمة العيد والاعيد الوشاح
الحامل الغنج والوشاح منسج من ادم عريضا ويرصع بالجواهر تشد المرأة بين عاتقها
وكشحها يقال وشاح ووشاح ومتوشح واتشح واشتاح بالكسر والضم واراد بقوله
بمكان الصدر وقبل الخاصرة كما ينبئ عنه قوله نحن بمنعرج اللوى الخ
بعن ر يقتر غزلوة ركب يقال عجز افترسه اسنانه فتكسرت الظهر
اسنانه واللوى الارطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع منابتها وهو ابيض
ينشق عنه الكفرى وحب الملوك النقاخات التي تعلو قوله انتفى بالامس
ابياتها علله بالتي لخفائه كالطفل الصبي يتغذى من الطعام والروح بالفتح نسيم
الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب نعم الباء من قبل لحين الماء اي الشباب
المسمى بالبرد وهو الثوب بفتح الباء والبرد والبرداء وقيل هو جمع البائعي العام
فان لوم الشباب الطيب حين لوم الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفي بعض
النسخ الاقاح جمع اقحوان جمع فناء الدار وهو اما اشد منبوا بها والاول انسب
بالمقام وهو جمع منبه وعهد العتيا ازمانه والدنان جمع دن وصفوفها مخالفها
والقنان جمع قنبة وهي الاكمة كما سبق ر عرصتي اي عرصتي احب ولا تغفلا
ر ولا تقال ان ضمير تغفلا قد اكتفي بالنسخ في التمثيل بان لا يتم الوصف متحقق
حتى في التمثيل اربعة مذهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل ر فيما هو
وجهه من الشبه ولم يرد ان فاعل ظ محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ القيس
ان قلوب الطير كما ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان
اسناد الظهور الى المحل مجازي واما المراد وجهه ما ذكره مال المعنى لا توجيه التركيب
فتدبر ر صفة الحواجب الحسن الذي لا جوف له قوله عليها الكلام قال صاحب
الكشف ان جعل من الاسماء الغالبة كان قوله الكلام تغليبيا ان كانت صفات
فلا اشكال وفيه نظر لان كونه غالبا لا ينافي ان يحمل الكلام على
التغليب ولعله اراد على احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يابائه وتبعه بعضهم
ان الاعلام الواجب في الامالي صريح ابن الحاجب في ر وهم ربيع الكامل ان قد
في الفاضل الوهاب بالرفع على انها مصدرية لما سبقها والحق ظاهر الغواريس
ان شرط الاضافة لانها لا تصلان للوصفية لعدم جواز تقدمها على المنسبك منهما
كلهم ان كنت ج اعلم ان تكلمهم على صيغة الحكاية والمكلم فقد ان المراد ولو
اي من الجمل فان قلت ذكر الوصف وعدم تسمل الجمل والمفصل فوجه
تخصيصه قلت بل وجه اذ لا ذكر الوصف المذكور في المفصل بان المراد به هو
الوصف المشروح الشبه على ما مر ح به وليشعر بذلك انه ذكر الطرفين المشتركين
في اعتبار الشبه كانه قيل وصف احد الطرفين الشبه منهما حيث هو كذلك والمفصل
حيث ذكر به وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستبشع في النظر
قيل ر

ما ينسبهم

قوله ظ هو المتن وقوله وجهه

حتى ص

سابقتها ظ

قوله عليه السلام سمي به

لان المكلم سوى بين الاصفر والحمى بسعد قوله فسمي الحمى بسعد لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا
شيئين او اكثر في الشبه ح في المشبه وان كان المشبه بها واحدا التفاوت ر باعتبار تعدد وجه الشبه

العقيد

الوشاح

البلاغة ... لان الحاصل للشعر بالشجاعة اى لا دليل عليها بالخصوص ما ولا دلالة
للعام على الخاص ... قال وصف الحلم بكونه مفرغ الظاهر ان هذه تسمى قلب الوصف
المشهور وهو قوله لا مرئ فى فؤادها ولا دخل فى ذلك للمفرغ بل هى قيد
للمشبه به لان صح للمشبه به دورا وليس المشبه به هو الحلم المطلق بل الحلم المفرغ
كما لا يخفى قدس سره ... سمع الحق الليل عند فى العبس بالليل للهول فى كل يقبح
والليل معطوف عليه وابداء فى الامتداد ومعنى اصباح العيس والليل عند
الفتى ايصالها اياه اليه وقت الصباح ... كقولك فلان كثير الرماد يريد به لزوم
كلامه ليشعر بان قوله كثير الرماد صفة لفلان وحده لان فلان موجود لكونه على حسب
كما مر فى شرح اللب سعيد وغيره وكيف تقع الكلية صفة له وقد تقرر ان الحكم
المعرف ... اللام الا ان تصير الى حذف الموصول اى فلان الذى كثير الرماد يريد
على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك لكن سيظهر فى بعض كتبه كونه موصوفا
على موصول اعم او نقول العلام الاتية تدل على تقدير به صح ان يحمل عليه
المتكرات فى الموصوف به بالجملة كما هو حال المعرف بلام العهد الذهنى بوجه ما
قال السكاكى وهذا الصنيع لا يكون تاما ولعل فى اتصافه للصنيع بوجه ما
الشبه بالم يكن لعراء الاول على مكانه ما بور موجودة ستشهد ... فجعلوا
وجه الشبه هنا هو الملاءة مثلا وهو امر حتى فيه بحث لجواز ان يريد الملاءة
الكلية لا الجزئية ... وفاوه بين لان جعلام يمكن ان يقع فى حول نسج العلام
هو الوجه صعبا مريرا والوط دفع لهذا الملام لان عرضان الناعت اضاف
هذا النتاج قولهم الحرب شبا الورد فى الجمرة الحمراء فى الاشكال وقيل ما
والذى يخطر بالبال ان هذا من كلام السكاكى واما قال الشبه لاحتمال انهم لم يجعلوا
للمعقول الا ما ذكره فينبغى الكلام على ما هو المتعارف من الحمرة وعنوان الحمرة

والسواد والبياض منذ امور محسوسة بلا تعرقه منها موجزى محسوس عاما
على معقول وبهما بحث وهو ان السكاكى جزم بان النتاج المذكور لا يكون
الا بيت يكون النتاج فى هذا من قبيل النتاج المذكور لان الحمراء مثلا
لا تكون موجودا فى النار والحمرة الكلية كذلك اذ المحقق عدم وجود الكلى
الطبيعى فى الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكى وهذا النتاج لا يكون الا
صنعا فائدة معتدبها لان كل وجه سبقا عنبارى اللهم الا ان يريد بقوله وهذا
النتاج لا يكون الا ان تجزم بطريق القطع لا يكون الا فى ذلك صنعبر
... صنعى فيه من المشبه الى المشبه به يعنى ان لفظ المشبه وقتش من المشبه به
عامه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشئ مجاذا يشبه ... ولذلك يبقى النظر
الاولى حسنا واوز كما يستحسن بها القبح ويستقبح بها الحسن ... فلان لم يعين النظر
ولم يعلق احد من الذهن اذا بتبادر فى العدو فالاحسن مجازى النظر الدقيق
بالوجه عرضى واما العلم فله معان كثيرة والاليق بهنا ما ذكره الجوهرى انه العلامة
العلم كذا فى زاد ... سمع علة حصول المشبه اعرض كان جعل او ظهور وجه علة
لشبهه لا الاسنان من المشبه الى المشبه فيلزم ان يتوقف على العلة حصول المشبه فى
نفسه بديهة فاجيب بان المراد ما ذكره او لا يشتمل عنى المشبه الى المشبه به
بحيث ان يشبه بالى التصديق بان ذلك شبه هذا الشئ فيكون ظهور وجه
الشبه علة لهذا التصديق وعلة نفس حصول المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور
او الشبه علة ان يقع وفيه كما لا يخفى ان ظهور المذكور علة للتصديق المذكور
علة لنفس حصول المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال العلة
مذكوره على حصول الظهور ابتداء والظهور علة لعلة الحضور ثانيا، كما فى العقل
مستفاد مع العقل بالملكة والكلام بعد محل تامل ... ربما يقتضى الرجل ...

والسواد

وجه الشبه اعتبارا والحمرة الكلية ليست باعتبار يد ليست مطلقة غير مقيدة فكيف يكون كذا

سمع

نظر

منذ ام

عند حصول المشبه وجعل ثانيا علة حصول المشبه به عند حصول المشبه علة لظهور وجه الشبه

الشبه

اى يكفيه ان لا تفيت الامر اى تفوته ... لانه فرع الظرفية ومنها سعل
اليدان قلت علم لما لعدم ظهور وجه الشبه بدور وحصور الشبه به قلت
لان المشبه غريبة المعنى الاصل من العرض وظهور وجه الشبه وعدمه انما
يعتبر بالنسبة الى المشبه به ... قلت رد بينيا لعت قال الجوهري الرد
بالضم والتكرير نهر وكورة بالعراق والقناة الرديفية والرديع وزعم
انه منسوب الى امرأة سميت بردينة وكانا يعوقان القناة قلت هو الظن
قوله والقناة الردينة قوله وزعموا انه منسوب بيان معنى الردينى لهم
فمن فهم من الردينى رمح منسوب الى الاردن فقد وهم بدليل ما ذكر بالور
وزعموا انه بناء كالكلي على ما له ذوق سليم فتامل ... او نعتبر الجميع كما مر في
الرمانيا قلت جميع اوصاف التثنية ظنية بالمعنى لا يطلع عليها الا حدسي بيانى ان
نعتبر في التشبيه قلت لعل المراد باعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه
بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان نعتبر جميع اوصاف المحكوم في وجه الشبه
سواء كانت الجهة والاضافات وهذا لا يتحقق فيما اذا اعتبرنا اوصاف مرجع
الوجود واراده هذا غير معتبر عند من يشترط ان يكون الوضع الذي به تقوم
ان يأخذ بعضا ويدع بعضا ... اعلم ان قولنا التفصيل عبارة عما سوى قولنا
التفصيل يغني عن ان يقال بدل الكل او عطف بيان وقوله عبارة
عن واو الكون ان يكون التفصيل مفيدا الابتداء وعدة جزاء والجملة في
البيان لقولنا لان معناه ان مك وصفين لا يلايمه وملاحظة
قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من
الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات حتى يصح اللفظ بتناول الموجودات
بل قيل انه يتناول المهملات ايضا لانه بحسب العرف العام اخص من عدد الكم واما

التخصيص

ولا شيع جعل اللفظ بحسب القرينة كيف دلالة على المعنى المجازي دون الحقيقي عند الكلام
بكر السكاكي وصفه المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يعرض للاطلاقة حيث طال اي
لكان عسيرا تقول ذلك المعطى بسماه الذاتي الى معنى انه بحيث لا يفهم ذلك المسمى
الا سواه كان تلك المعطى قرينة على المعنى الثاني كالى جاء والمراد بوضعه له كما في العلم
للمقول وفيه بحث لان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي تمام المعنى
سواء كون مراد المتكلم وتمام المعنى الحقيقي ضروري لكل جائز ولذلك قالوا ينتقل
فيما بين نفس الملزوم بوجه ما الى اللازم المراد فلزوم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة
الذاتي لا يحتاج لابد على المعنى الحقيقي اصلا ان قلت ضابط الاستدلال دلالة
اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى كونه
دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي فيلزم عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل سبب
الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت قوله لان اضافية ذات لا نزول بالبديهة مع الحمل
على هذا الوجه ولو سلم فمقبول هذا ايضا لانه لم يدع القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاته
دلالة على المعنى الحقيقي دلالة قائل توسه لا سلم لهان يكون المفهوم من قوله
موقائل او جزء اتصافه بالمعنى الحقيقي كيف لان من سمع اللفظ المشترك بين المتضادين
يحصل منه ذهنه الى ملاحظة جامع الحكم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان
دلالة الناشية من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي تمام المعنى فلا يلزم كون مراد المتكلم
كيف ودلالة اللفظ المذكور على كل من المعنيين عند العلم بالوضعين ليست على السواء
بل ربما تقاوت فما هو المراد منها وهو الواجب مناك عند من توسه على ما علمت
على الاستدراك والتعريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز
موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم صح التعريف
حيث على مفردات الالفاظ من حيث صورها ومعانيها وعلم الاستدراك

حيث عناه حيث انتسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد
وربما يقال اما الاطلاق بتغليب علم الصرف في صدر كتاب يستعمل عليه علم الاستقاق فبقرينة
وكذا سياق كلامه فيما سيجيء واما اطلاق اسم العلم على جزء مسمى بهذا الاسم ونظيره قولهم
علما كان تمام علم النحو على القول والاستدلال مع ان العلم المجموع والمركب من مبادئ مختلفة
والتصديقات هو علم الاستدلال عندهم واما تأنيثا فلانه في الاصل مؤنث بالكلمات الطيبة من
اصلها بالاصالة الخ فيه بحث يظهر مما يقال في اصله قولهم ان هذا من علم الصرف مع ان قرائن
عدم انتسابه بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية قائمة فان دفع باشتهار الاول بكونه كذلك من
الاصل الفرع مستعملا في الكلام فالاستعمال القول مستدعا والنقض بالبيت
عند الانتساب بالاصالة والفرعية بين الطيب والخبث واطلقت الواقع في علم الصرف فان
الاصل ايضا مستعمل فيه عليه قولهم فليعمل الذي عليه الحق والمطلوب ان يراد بالنقض
الاصالة والفرعية المعهودتان اي كيف اللغط والخبث ولا يجدان بين اطلقت واطلقت
لاتحاد ما منشأ كذلك الخ المصدر على سرتوه كالجهد والجهد والسدة والرضاء والوطء
بينهما وغير ذلك الشيء الخ هو وظيفة صرف ان يكيف كل بكيفية الصوت حتى يحصل
صوت قوي كالجهر الخ فحينئذ واما التي بعضه فلا صوت يجري معها كالهمزة
والسكتة لا يخرج صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها اصلا واما الحاء والهاء
ان يجري الصوت جريانا ما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري بل يسلك بكل
قدر من كيفية الانحصار توه لا يحصل التناسب بينهما فقد يوفق الحكم لا يحمل عليك
ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى كما في الحروف والتركيبات يقال
في بعض الكلمات كاوكع واما اعتباره في جميع الكلمات لغة واحدة فالظاهر انه منظور
فيه ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات توه كالغرواني ضراب الحصى والحميك
صفة مشبهة من حاد اذا مال فعلى هذا رجل حيد اي مائل عن طائفة لئيمة طبعا

ليوان

الغوان والغعان والجولان فوه لانفعال الطبيعة اللازمة وجه الفرق بينهما ان هذه
افعال اقوى الافعال لانها لا تخرج الى الحصول الى العرف كالعلم بما قوى الحركات لانها
تخرج الى الصوت فما قوله والخبر مضعف الاصل من حاز الملكات يريد ان مصدر مبنى اما
على اسم الفاعل على ما يزاد والمفعول على الجور بما قوله وزعم الفاضل ان الاشارة الى الوجه
الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نظر لوجوه ان اصل المصدر على اسم
الفاعل والمفعول اطلاق الاصل لا يجاز وما ذكره الى ذكره لا قسر اي في محل الغور
المذكور في المصدر الميمي كمغيض بان المسموع مبنى غير مبني المضارع ولا يلزم من مخالفة
مبنى غير مبني مخالفة مبنى مبنى لان المعتبر في محل الغور وجود العلاقة وسماع نوع منها كورد سماعيا
ويجيء على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر لا يلائم ما ذكره في التسمية بالمجتمع لغوان التفاعل
فان التسمية بالمصدر ملاكان باعتبار كان ناقصة وذلك كان في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله
واعتبار التناسب بين التسمية بمعنى اسم المصدر كما ذكره وبين المعنى المصدري محل نظر
بل ذكر ايضا ان التسمية بالمصدر طريق الى تصور معناه ووجه الرفع ظ توه ولهذا استوى عنده المعنى
بالوصف وبالتسمية اي بالتسمية بالمصدر اطلاق الاسم عليه كما ان اراده بالوصف اطلاق الصفة
ولو قطع الاسم كما يتبادر من العبارة وهو ظاهر سياق الكلام توه على ما هو المعنى للتعريف
والاحداث بحيث يحصل بتمام معرفة جنس كل منها بخصوصه صرفا لا يحتاج الاسماء والتوسل
بالتعريف بلفظ الحيوان بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة توه مرتجلا كان او منقولا
او غيرهما المراد بمحل المنقول المنقول عنه لمناسبة المنقول اليه فيما لاجله النقل فيه توه
علاوة من العلاوة العلاقة بالفتح علاقة الخف المعروفة ومن معانيها الكساء وبالكسر علاوة السيف
اي السيور ومن معانيها المحمولات قيل وعكسه البروج وانما قوله لئلا يرى فيها عوجا ولا امتا
مع عربيتها الخ دليل لتعميم المرتجل في قوله علاوة من العلاقة لا لاعتبار علاقة العلاقة واعتبار
المعنى توه وقد يكسر مرتجلا منه كذا في بعض النسخ اقول لم المنقول ان الاستعمال البعيد في الغير

الغوان

لما كانت ما عبارة عن الكلمات
كان الاصل ان يرجع ضمائرها اليها
لكون التسمية بالكلي

وهو الدية ان لم تعرف عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى
القرط طويلة القذال وطول العنق قوله وهذا اصح ولانه اضيف سببه الخ اقول
ان الاكل مجاز عما ذكر وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب والمراد قوله
اي الدية التي هي مسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار المآل ولا يخفى على الذوق
السليم بعده وقد تقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن الاكل الذي يسند الى الدم
والمقابل بهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتم هو الفعل الذي
له تعالى يتم الصبي بالكسر يتما ويتما بالفتح والضم مع التكلم فيهما واعلم ان اليتم في بني آدم
من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام قوله او حمله كقوله تعالى ان ملوكا الاية
فيكون المجاز بالحذف على حذف المضاف واعطاء اعراب المضاف اليه كما قيل في قوله تعالى
واسئل القرية لكنه لا يخلو بالتخييل قوله قلت يجبر بها اللزوم قوله بما لا يستحق
ان اليتم المراد باللزوم استتباع الاسناد الذهني او الخارجي بالمعنى الذي سبق
منا ادعاه الى الآخر وهذا متحقق في جميع الوجوه التي ذكرها نعم قوله وامثاله فيظهر الخلل في عزوه راجع الى
الاستشهاد باعتبار ما ذكر لغير ما استشهد به لا الى الاسناد باعتبار ما ذكر لغير ما استشهد به لان
يكفي في صحة الاسناد كما مر تحقيقه قوله فان قلت اي ازمنة سابق او لاحق اي زمن سابق مثلا
باعتبار الحكم وهو زمن وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما الحلول في زمن باعتبار
الكون والاول السبق بالنسبة الى زمن الحكم والثاني باعتبار المتعلق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل
قولك غدا اعتق يتيما وعلمت غدا ان ضاربا لي في زمن الاختيار فعلا وخبرا حصولا لكن
قلت فيهما وعلمت غدا ان ضاربا لي في زمن الاختيار فعلا وخبرا حصولا لكن
قلت فيهما وعلمت غدا الى آخره جاز باعتبار الكل مع ان حصول الخبرية للضارب ليس
بسابق على زمن اعتبار الحكم اعني زمن التعلق بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي اعتبر

وجوه

باعتبار ما

علت الواو والاستئناف المذكور
الاستتباع وهم العرب ص

اللام ابني على هذه الجواب المذكور ص

مهما

يها مستمر حصول الخبرية بالفعل الذي هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو ظاهر
ولا يرد الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى فيل صفته هذا الصبي لم يكن مجازا
قلت قوله فان الان ظرف لا لوجود وهما ان علت هذا دليلا على استلزام الكل مجازا الى آخره
فكيف صلاحيته لان عدم وجود الان في هذا دليل على ان كلا منهما ملزوم والاصل عدمه
اليه الان فيتبعه الوجود هذا اصله ما ذكر الحبشي وقد ذكره الشيخ في المطول ايضا
وههنا كلمة وهو انه لو كان كل ملزوم في قولك يتمت يتيما لزوم يتيما ان يكون
الاستقبال جميع انواع المجاز من الجنوح الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا كلي ان ادعاه
على تقدير صحته تعسف مخل بالقبول قوله ولو حمل على اصطلاح جمهور ارباب المعقول
كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى الاصطلاحي اعني الالتزام الغير البين وعرفت قوله وكهذا
مشيرا فتح لانه الجواب المذكور قوله عاد لا كذا طلاقا على الان ان اريد حينئذ
الزمان وامّا طلاقا عليه بعد حنث صدور صيغة الافعال عني في موضع بناسب هذا
الاعتبار لا مجاز كاطلاق الربيبة على العين والمجاز انما يتحقق في قوله فانت بدا
الاحسان ان يراد باليد النعمة قوله والمعنى الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد كذا
ان يكون مستعارة وان يكون مجازا مرسلا لان اللفظ الواحد اذا اطلق على معنى
واحد كما اذا قلت رايت مشفرا فني اذا رايت مشفرا ان كان مجازا فكذلك الاطلاق
طابق الاستعارة وان يكون طريق المجاز المرسل فلا يرد ان تعلق الحضر المستفاد
من ارسل بالمعنى المطلق سوى السفر والاستعارة بالنسبة الى خصوصية سفر الانسان
والمشترك تغاير المعنيين المتصورين وقد وهما قوله اي قول رهير لا الاسفي ابو سلمى بضم السين
وبالراء المهملة وهو لقب العرب ابو سلمى غوث واسم ربيعة بن رباح من بني مازن قوله عند اصحابنا
الحق على الاصل بان نسبة الجوع الى التابع ذي الباس قاصد للتاثير صادق فيه بتسبيب لان
صورة كالباس تطلق على اسم الموضوع لما هو محقق قوله من اصناع الملوك وترائه الهيئة

والاستعارة

الاستعارة تغيير للفظ من طرف او فرع وادخاله في مقام اخوه والرابطة البداخل في

سببها

فلان رب اسد اي شبيه بالاسد فهو كونه شبيها اي كونه من جنس الحيوان المفترس

على المشبه ص

لا يتناول قولنا هذا تفريع على التفريع واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة قد تكون

اطلاقا او مجازا على طرف الارادة وليس بتفريع على قولنا المراد بها ما عدا المعنى بوجوه

ركاكة قولنا تعالى ان قولنا ارادة ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل فيه وفي

جميع عدم التناول فطعا في كل حال فهو على هو مستعمل فيه فيكون حقيقة على رأيه

وما ذكره من ان ص

مشروط بوجود القرينة لما علم ان ارادة المعنى وان قرينة معينة تجعل الكلام مجازا

لان دلالة الجمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له وحده ان ارادة لفظ تقول بكلي فالمراد

ما هو اللفظ وصيغة الكلام والمقدر بين ما لا يلتفت اليه واعلم ان ليس المراد بالمعنى المشبه

المشبه من حيث وجوده في نفسه لما ان المراد لا يصح تشبيهه بالاسد فطعا بل ان يعتبر ما يعم

على الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على ما اعتبار انه اما يتعلق على ان

الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف قيدا مقصودا الى آخر ما ذكر في قولك زيد

اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد ما ولاثبات ان زيدا هو ذلك بذات المشبه بالاسد

فان كان الاول لم يشبه بمعنى ما مجاز في الاسد كما ادعاه المعنى فان كان الثاني لم يستعمل

على ما عرفته الشيء في غير ما وضع له ولا فرق بين قولك زيد اسد وبين قولك زيد شير است في

زيد في المقال الاخير فانه كيف كان فيراد بالمشبه الموضوع له وبالمشبه به ما يكون مساق الكلام له

وما ذكره من ان قصد تشبيه ذات ما بالاسد لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه المعنى لا يتم التعليل ثم قوله انها مثبت

والمعنى على المعدوم مرارا ان قصد المتكلم بالاسد المعدوم الى قوله المشبه انما يحسب اذا تعلق جار بالاسد وزيد الاسد

قصد المتكلم بالاسد المعدوم كيف وقد مر ان المشبه ان كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او على ان

المراد زيد بعينه لم يلزم مما ذكر اسناد الذات المعلومة بالاسد اسناد الذوات المعلومة

لكنه غير مقصود كتشبيه زيد الخ

المشبه ليس بشيء وعند البعض استعارة من غير فرق على المعروف والمذكور عندان قول الشيخ فان

اعتبر الاول يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن القول، واما تشبيه بليغ حسن اللفظ

عليه فذلك ان يكون اسم المشبه به مصروفا لغير ما الاسد بقيدان المعروف والاصل في القسم المختلف فيه

هو الاول ان يذكر مراد المتكلم بموت الاطلاق على ان ما الاسد تشبيه بليغ عند ان يراد منه

او على ان يقدر لفظ المشبه لسان حال المقال مطلقا يعني ان تعتبر

ظاهرا منهما ولا دلالة عليه اي لفظ زيد اسد او لفظ الاسد ولا دلالة للاسد عليه بالمقال احد كون

الشيء بابا اسد ادبي وشجاعته مثل بابا اسد ادبي الخام، ولا دلالة بالمعنى به الكون على صفته

زيد دفع ما توهم من ان الدلالة المعتبرة في باب المجاز هي المطابقة او الجزء وكذا الطواري بالدلالة

على الطبع الى بين الدلالة على الجزء ولو بحسب الطوارئ والقرائن وهذا الطبع مما يمكن ان يوجد من

غير الاسد فخصوصية زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه لو سلم ولا دلالة ما ذكر

على المعنى فمن يعتبر الجار يقول انه على كون الاستعارة بل هو جعل البليغ على كونه تشبيها لكن ادعى

ان ذلك المعنى الذي يتعلق به الجار على سبيل الكون الظهور فيذهب لان وصف الشيء اذا استعمل

حملت اليه بنية او لا انتقال الى المراد الا على سبيل الكناية كما في الوثيق لحاف صفته فان

ملاحظة المعنى الحقيقي كثيرا ما يكون من ملاحظة او صفاته الراجعة ظهور ان تعلق الجار به انسب بالاستعارة

وان جميع على الحقيقة الصناعة هذا ظاهر صاحب الكتاب الاسد على وفي الحرب نعامة الطيران

تعلق حتى الخوارج وزاد لها وتعاها حتى تتعرض صغير القامة قوي القلب الشديد الخصام

عن الحق وهو اللدد من قال اعتاب فتى اذا اذا انحلت كسرت جناحاه ذا الا يكون الامن لهن

والمراد من قوله تتعرض صغير القامة فانه يتعرض مجرد القصد او بعد الحمل المذكور بقاء بدن

الخوارج في الوغى بل كان ذلك في بعض طائر عزاله امراه شبيب الخارجي وكان يعرف الحيل

فسمي عقل انما محمت الا الكوفي تلقى فارسا وفيها ملئون الف مقاتل لعمت صلوة الصبح

وقرأت فيها سورة البقرة ثم هرب الخ وهو معروف في الحرب الخ وكذا الطير الذي يعلم

الف الناكد قال ما واجاج الخ يلزم ورد قدح الماء وقدح الماء وقدح الجوخ الجوخ — عما يعطى بالتأمل
ولكنه لا يخفى وقوع الكاف موقع الوصل الاول ولا الموجز موقع الوصل الكبير او لا يناسب
حرب المثل فان المعنى عليه الاستقبال عن حال شئ الى حال شئ اخر هو المتوقع و
معقود على ذلك التقدير كالذي في — لان قوله جبر كل كلون فيما طريا وسخرون عليه يصورنا
يبنى على ان محصل التشبيه بالاستعارة اعرض فيه فيجوز ان يكون جزء من كل يا كلون
الابر تسبيحا للاستعارة تواتر الكلام والجبلة موضع سوق الآية ليجيء ان المعنى الذي
اصلا ومن اخر تعالى اذا اجعل الكلام فيشبهان تركيبا يه او ترشد صورة كارسل الطائر
كالجبر الاجاج بل اصل قوله هذه الدفاع المذكورة وفي الكاف توضح الصلاة واجعل
ترشيحا فيتيسر هذا المعنى اذا استعارة في الاستعارة التركيبية هو التشبيه صورة بالصفة بين
بين لها الترشيح مثلا اذا قلت رايت اسدا في الحمام فنفس الحمام استعارة الاسد الموجود
صورة الصفة مكونا المشبه به في استدلال الجبر الموصوف بهذه الدفاع ان يكون للكاف لتشبيه
البهائم وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشف في تفسير الكبير بالمولود والطريق
بعد ما فسر قوله تعالى من كل ما تطلبون بقوله اي من كل واحد منها وقد سئل ان المولود لا يكون من
حتى قال فان قيل لم يخرج منها المولود وبالجملة قال قلت لم قال منها وما يخرج من شئ
قلت هذا التفسير وهذا كقولك اخرجت من الدار رجلا فان قلت لم قال منها وما يخرج من الشئ
يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضهم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب لقلة
الكبير بالمولود في سورة فاطر صفي على التقليل الاخير الذي تعلق في سورة الرحمن بان يخرج
من الجمع يخرج من العذب دون العذب فيلتقيان على قوله ولا يلزم ان يكون صفة شاملة
لفظ الكشاف حيث قال صاحب الكشف في قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت
هذا التشبيه لاشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت لما جاء التركيب المفرد قد جاء معطوفا ذكره
على سبيل الاستعارة كقوله القوه ما يسبقون البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا

على اجاج مرير شكار حلاقيه شركا استعارة تركيبية وحلاكما توصل ولا يخفى ان قوله يسيل
المشبه المطوى فيه ذكر المشبه به على سبيل الاستعارة التمثيلية لعين الاستعارة كما توهمه الطيبي
وصاحب الكشف قال الاول اوجه الى التمثيل في هذا المقام من اكتاف وهذا الكلام صريح في
ان استعمالا عما كرسي الاستعارة مجاز لغويا مان اللفظ المعين موضوعا للمشبه والاعم مجاز يدل
عليه لو كان موضوعا للاعم لم يلزم ان يكون مجازا لغويا يه وقد سبق في بحث التعريف
بالعلم استدراكا للمصنف حيث قال هناك وتحصوا ان موضوع للمعنى المعنى في الذهن وطلق
على الفرد المطلق الموجود منها ما عتبار ان المعنى موجودة فيه فجاز التعدد ما عتبار الوجود
لا ما عتبار الوضع ليمكن ان التعريف في امر عقلي استاذ هذا البيان الى ان المراد ما على اللفظ
هناك هو المراد في استعمال المجاز الكلي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز
هناك هو اللغوي وفيما يبتنى هو الاسناد فالكلام في — لكان الاعلام المعنوية كيزيد الذكر
استعارة ولو فرق ان الوضع في الاستعارة وقد اعتبر فيها العلاقة تشبيها كما هو المصطلح
لا عما بعد في الاستعارة وهكذا قيل وفيه بحث لان الوضع لكون اللفظ للمعنى وهو اعم من
فلا يصح نفي الاستعارة مع جواز ان يكون معنى الحمار الكلي استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ
يكون مجرد اصطلاح لكن في سلطان اللازم بحث يه اذ لا مانع في اطلاق الاسم المجرد فيهم
سلطان طرق الاطلاق او لان قوة الملك منه بحيث يجري في الشبيه يستفاد منه المبالغة
تكون الاستعارة ابلغ يه وما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا وارد زيدا انه
جعل اسدا فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعل تشبيها ما لا سبيل به بالقتل مخيرتين
هذا الوجه ان قولهم جعل اسدا بجرد عاقل زيدا اسدا مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور
كما في قوله ان لقيت اسدا في منامه اذ ليس المعنى عند سراة المشبه بالمشبه بل جعله فردا
حقيقيا في نفسه اذ ليس المعنى عند سراة المشبه بالمشبه بل جعله فردا
حقيقيا في نفسه

هذا الادعاء ليس باستعارة اصطلاحا لعدم ذكر المشبه بالحكم كما سبق فان قلت
ذلك الادعاء يجري في المعرف اعني زيدا الاسد بل كل ما يجري عليه يراد به التشبيه

مع ان قول من قال ليفيد حمل زيد اسد علمت ان بينت قولهم بذلك في الصورة المذكورة
وان المعنى شجاعة زيد لا دلالة يكون المراد به ان وجه شبهه بالاسد اقوى وزيادة على
القوة حتى يستحق ان يسمى اسدا فهو مطلق ذكر المشبه لما يأتي في الاستعارة بل اذا كان على
وجه يفيد المشبه وان هذا الحيوان من الاسد فيتذكر قوله وهذا يفيد قولنا
اي بيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين عن المتعارف يندفع بما وجه
الاندفاع ان الاقرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لصرف الا
عن الارادة المعنى المتعارف فلا مما قاله قوله واما النحرير الذي عنه فلما اطلع
على ان المبالغة لا يصح لان محصل الرد الى ان سبق التسليم الادعاء المذكور وضع كون الاسد
بحيث يصح له وصحة الحمل كذلك انهى عما يشترط في الادعاء كما يشير اليه كلام الفاضل فحينئذ
الى الاعتذار بما اجابنا عن بناء على المشبه فقط والحق المبالغة قوله والاستعارة بقارن
الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا مرد ما قال الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا استباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله ورد عليه بعض
اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها معتقد لها فانا
لا نتصور حينئذ صاحبها فصد التأويل فضلا عن بعد التقدير الماتن عن اجراء الكلام على
ظاهره واراد بالكذب لا تطابق الواقع مع علم القائل بعدم تطابقه وفائدة ايراد الاستعداد
ملك القدرة لكن ان ذلك المدعى لا يصح الا ان الكاذب المذكور ليس كذلك فلا يرد
عليه تأويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقوح في مقصوده بهذا
التأويل بل بعد القدرة واحضر في الدعوى المحقق وكذا التكلم التأويل لانه اذا اخبر عن
كان عن بعد القرينة ثبت ظاهره وبه التخصص في كل واحد من التركيبين بعد القرينة
وكذا في شرح المفتاح للشريف المحقق ليس مراده تغيير مطلق الكذب حتى لو ان قيد وكذا
الى مدعيه بالكلية بل لفظ وعد لا عن بعد الجمهور كما تقدم على تعيين مراد السكاكي من قوله

الكذب

الكذب وحاصله ان المراد بالكذب هنا احد قسمي الخبر اعني عدم المطابقة الواقع والاعتقاد
لا بد ان يعني قسمه الآخر وهو المطابقة الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة الدعوى الباطلة
قوله ولا يكون الاستعارة على الاعتقاد فان المراد غير علم الجنس فانه الحيوان من
اطلاق العلم قوله وكذا ما ورد في التنزيل كسحان في الغضاة وباقل في الفقاعة قد
سبق شرح قصتهما كذلك وحنظلة عند معاوية واما ما ورد عن رجل من بلال بن عامر بن
صعصعة قيل سمي بذلك لانه سبق ابله من ماء حوض على تفرع الابل التي ان استقى الحوض
ماء قليل صبح فيه وسد الحوض بحيث لا يسيل من جوانبه واما قيل صوابه رجل
من العرب وكان اشترى طيلسانا بعشرة دراهم فقيل له بكم اشتريته فتح كفه ووقف
اصابعه واخرج لسانه ليشير بذلك الى العشرة فانقطع الظن فضرب به المثل في الغي قال
قيد الارقط ليس ضيعة الا انا وما ذاك سحبان وايل بناتا وعلى بادني هو قائل
فما زال عمه اللقيط حتى كان من امره الغي لما ان الحكم لكم بما قال واعلم انك اذا عثرت
شبه بديع في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعيت ان هذين
امر واحد ان شبهه به ومنه ما قيل القوم اي تقرضوا اللبيس على باب الاستعارة بناء على
ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا اهمل المحشي في شرح المفتاح
عدم جريان الاستعارة في الاعلام انهى لا استعارة على الحالة في دار المشبه بدعوى
ان هذين المشبه وذلك ادعى فيصدق اذا كان المشبه مشهورا بوجه الشبه لا شك ان الاوصاف
المعروفة ما وصاف الماضي ان اسعاف تنفي او صافها انباء تاما واما الاتنفي عن
فتفهم ما ذكر فيه كذلك قوله ويمكن ان يكون الوجه عاما موضوعا لذات
ما الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين لشكل مخصوص حتى
ما في اعتبار المتكلم بحسب ولا احتياج اليه لان المقدم العدول عن المشبه الى الاستعارة
هو المبالغة في عن المشبه اعني وجه الشبه حتى كأنه لشابه المشبه به فيه وذلك يحصل

فقلت رأيت عكس ما قال ابن الاستعارة
يكون علاقة المجاز مرسلا

على ذلك التقدير ايضا

اذا صح التشبيه منا فراد المشبه به وافلا فيجب ان كون المشبه به جنبا ارجعل حسب ان
كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في حسب غير له وعلى انه عينه فاعل واله الموفق فحور
فان تقاوا من عوف لعوف كعلم جبل واصدقا فون سقط النون بالجازم قاريا ف
الرجل فاعرفه وشرا اى كرجه قوله لدلالته على ان ثواب هذا الشرط مما يدوم ويخلد
فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالبيان صفتك بان يقصد كونهم بالعراق قلت يأبى
دعوى الاخذ بالسرعة وليس فيها عراق كاره العدل والاتيان واما عدم حمل البيت
على الرياح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف وهو تفسير اى شمل
سيف الممدوح وجوه يحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى ملابسة قوله
الاقران جمع سمحاب الاصل فيه جمع قرن وهو الكفو في الحرب وجمع سحاب فاعل سكنى
وبعد البيت المذكور بيتان الاول منهما يفيض على العدى مع السيف في شتى قنا
قوله اضب الشئ واضبانا اى الشئ اى اعتاصه عيفه والقاصح قناة وسط الرمح والعوا
الواطع هو اى اثر الطعن يحتمل ان يريد بالاثر ما هو بدن الاصابع نحو الاصابع
جبارا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي من الوطء هو والمراد بارد من الاقران جمع الكثرة ليتم
الطبع الممدوح ولك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاستعارة الى قلة الكفاة في الحرب
وقد امثاله تحقيقا ولا يخفى ما فيه التعلق هو وهذا اولى من قول المصنف ان الجمع
والمهدايه بمعنى قوله في الايضاح ووجه الدلالة ان المستعار منه للاصابة الاطعنة
اعم فان اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف غلطا لاحتمال ان يكون مراده الجامع الاستعارة
بين لازمي المهدايه والاصابة المطلقة فتدبر اوجه المهدايه في كلامه ما هو مقصد على المعول
وهو الاهتداء الخ هو يعني ان كلا من الفرس والطير ان خصوصي بوصف ليس للاخر و
البعد وجود اما في الفرس فكونه انفار سونا واما في الطير ان تقطع المسافة بسرعة
في الهواء هو فانهم عدوا في الاستعارات النصرى عدوا واجمع لما يجمع الفرس

ف موضع الاضمار كقوله تعالى الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا اى ولم يجعل فيه عوجا
الفرس موضع الالف استعاره على الاطلاق المذكور هو الى ما ليس له الفرس
والالف فان كلا منهما غير مخصوص بوطن الشم واما الاختصاص بالانثى
وعدمه فحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعاره على هذا النحو من المجاز المرسل على
سبيل الاستعاره لان نقل الاسم من المشبه به الى المشبه كنقل الاسم من المشابه
الى المشابه بجامع ما ان المشابه واحد منهما هو في كون الاستعاره للطيران
العدو من هذا القبيل نظر لجواز ان الطيران عباره عن قطع المسافه بسرعه مع التخطي
في الارض لا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت العقل عن كلمة اللغة هو وهو ممنوع
الذوارع الفرق بين الحاء والجيم حلقة بالتكسير شاع غير القياس وقال الاصمعي الحلق بكسر
الحاء كهدره وبدره وحلقه مفتوح وحكى يونس عن ابي عمرو ان العلا حلقة في الواحد بالجزيك
والجمع حلق وعلات قال ثعلب كلهم بجره على صعفه هو على ان الاسد موضوع
للشجاع حقيقة عند السبع لا للرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دليل عليه هو

قوله

لا الجميع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد للمجموع قول
بما لم يقل به احد قال ولان المجاز اذا قدر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
الذي استعمل اللفظ فيه وهنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا
قلت جوابه ان اللزوم كما يحصل بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد
لا يستلزم المعنى الحقيقي الى الشجاع الا بحقه الحقيقي وهذا القدر كاف
في اللزوم لو رواد احسى قد يوسه للقريوس بسيح الراء ولا تخفف الا في الشعر لان
فعلولا ورد في ابنية غير مضعفة وهو اسم للجمل عرفي معروف للعلة النجيبة والمافر ذوب بسيح الجار
هو ذنب بيذ لوى رفضفيف والفضيح الفجر وكذا الفضوح وهو اول الصبح لو علت
الاحسن ما ذكرناه اولا ما يقال لسر الاجتناب الى الفريوس ما يؤيد الوجه الاخير

لانه على العروس كالشخص لحيث يكون الرأس منه مستعارة واجزاءه ولاشك ان تمثيل
من السفر وهاب الظليم المجتبى وضع الثوب في اسفل الركبتين عميدة في عاشها
مستحيل فاضل قوله ولم يطر الغادي الذي هو رائح النظر اذا استعمل بلا صلة للوجي
الاسفار والغادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى
قوله سيرا حثيثا اي مسرعا قال ولي حثيثا مسرعا حريصا قوله والسبسبة بالضم
جادة السبسبة تقطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله ويتبين امر جمادى الهوادي
الهوادي جمع هاديه وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل او ابدت اعناقها
كاني قوله امر التبس فعلت له ما تعلى بصلة يطبع العصيدة فعاسك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى وقبل البيت المذكور في الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله
على بانواع الهموم ليبتلي ومقول قوله فعلت له ما تعلى قوله بعد البيت المذكور
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل المثقول جمع مسدل
او سدول وهو ما اسبل على الهودج والتعلي التعدد والباء في بصلبه للتعدية والاردف
الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو موخر الشيء يذكر ويونث وهو بالرجل
والمراد جميعها والعجز للمراة خاصة والمذموم منه بالشعر ان تاكل اصليه ذرعه
فعل ماض تاوبه نوبا اي نهض بجهد ومشقة وكعجان قوله من تنائي بعيد قوله
فلع كما جرح بري الك فيه والكلكل والكلكال الصدر عاجا اي اكثر مستدا
قوله والعاني هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان المتمطي
في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهو الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز واما تعلى
والطا اشارة الى ما شرح البيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كالبيد للنعال
استعارة الى ما سبق في شرح قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقره قد اصحت بيد الشمال
زمامها قوله من صلى العصا الصلى بضم الصاد المهملة وكسر اللام مع الباء المشددة جمع صلي

صيغة الماضي وسكون اللام كمندى ومندى وقد يكسر الجمع بلغان اليا، مثل عصى والقط اهل مصر
قوله فان كلامه في الطرح لما مر في ذكر اقسام الاستعارة التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم الجاز
كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي قسم الجاز الاستعارة التصريحية
فان الاستعارة بالكناية ليست مجازا في الجاز عنده لان المذكور فيها هو الجنب المستعمل
في معناه الوضعي قوله لسوط الدار السوط الذهب الى اصل الرى الاذفان فيه قوله
والشاهي تشبيه الشيب في النصر باشتعال النار فيها لان هذا اللفظ من الالفاظ المعظم
عليها فانون نفسه لكون قوله استعمل استعارة تخييلية وهي عنده ضعيفة ولا يكون فيه
ملاءة اعتبار الاستعارة على مذهب الكشاف وغيره وقوله الزعم لايماء الى ان البيت
المذكور وما بعده بيتان فان تمت كلام الكشاف وكشف امر على تمت لو سلم
ما قرأه الشيخ الحبر عند حاد وما بشير ان البيت قوله الى الحصول ام عقيب امر ذابها
او عاما هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب حيث هو لا ان النظر الى خصوص المقام
قوله ان الاستعارة ظهور النار لانه لا يناسب اظهار النار وصف قوله تحمل
عباءتها على القلب البيت لا يشتمل ان القلب على تقبيلها مطلقا على مذهب الشيخ ابن
الكل على ما يطلبها في هذا القلب فيكون قرارها بتقبيل عند الصبح قوله وبان الظهور هنا غير
الزوال اعترض عليه بان قوله المستفاد من ظهور المسلوخ من جلده تاباه لان المسلوخ
لا يزال مع ان المستفاد ظهر على زال مكروه مع ان لا مع من وقد اشار الشيخ الى الدفاع
الثاني لقوله فاما جنح من مقام غير واما جواب الاول فان يقال لم ان المسلوخ لا يزول
من جلده بل او ازال الجلده عنه فقد زال هو ايضا عن الجلده قوله وذكرها بابين
بيت طلع احب من ابيات الحماسة صدره اغير ابقا الجانا والحوما قبل انسى
وداعي عنكما اذا انت مسلم وقد سالتي من فراق حبيبك فقر وانسوتكم في الربع باده وجوها
بفتح الباء والالف هو اثر الاستقام للاطلاق وسلم بفتح صيغة المفعول اي محمي من السلمة

داخلة في معروضاتها الحقيقية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون مشتقات
والحاصل ان اسم الجنس دال على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصح ان يذكر مع
اشتقاقه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف
لا تصلح للموصوفية وكذا المشتقات المشتقة منها والافتتاحية القوم انما عرضوا
للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما يجيء ارادة العالم
من زيد ولعلهم لم يتعرضوا للعدم وعدهم اياها في كلام البلغاء، قوله ان يذكر شيئا
مما للمشبه به في حال التشبيه اعاد كر لفظا واشارة الى انه لا فرق بين التعبير عن الاستعارة
على المشهور واما تصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة فتابعة لهذا التعبير
ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم
والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان
في مفهومها وكالمشتقات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لمبدئها
هذا ظاهر للرد على ما استدل به على تسليم صحته ووجه المنع كما مر عن العلامة
المركة والزمان ليس من الامور المتقررة الثابتة فلم يقع موصوفا وقد صرح الشريف
في شرح المفتاح بان دفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير بعد ذكر
ان الجسد في طبيه باعتبار تحققه وثبوتها في نفسها من غير نظر الى اعتبار متقرر وكذا
في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك وما ذكره المحشي حواشي الكتاب
الشريف حيث قال في وجه المراد بالحقايق لما اشتهر بالمعنى المذكور حيث
لا ثبوت لها من الامور المتقررة الثابتة فيمكن ان يقال ان ما ذكره بعد لما فرض ان
ان صح نظره الرد على العلامة واما ما يفيد الشريف الحقايق ما ذكره بعد لما فرض ان
عرضه بوجه فلا يخفى على احد وجه لا يخفى ما ذكر من تعريف ايضا والذي يكاد يشرح لصدر الكتاب
وكلامه اما كما ذكر في تعريف الاستعارة بعضهم ان الاستعارة بعضهم

كون المشبه موصوفا واما تصلح للموصوفية الحقايق فاعلى تقدير كون جسم ابيض او بياض
وصاف دون صفات الافعال والمشتقات المشتقة منها والحروف اسمى كلا ولا يمكن ان
يرد ما الحق في حواشي ما ذكره المحشي لعدم صحة ما علق على هذا التعبير بالمشتقات ولهذا
سقط المحشي من الصبيعي في السياق تروكا بالكلام حيث قال اولا وبما قررناه
ظهر ان ما ذكره القوم ان الاستعارة في الافعال والحروف بتبعية الى ان قال
واما تصلح للموصوفية الحقايق دون مشتقات الحروف والافعال وتابعا كلامه في الحركة
والزمان حقيقة لا سقط ما علق به على الافعال والحروف فيرد عليه ان
الافعال والصفات كاسم الفاعل ونحوه من الافعال والحروف ما ذكره في شرح المفتاح
عند قوله ومجموع المشبه والمشبه به وهو
المكتنف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لعلة واقعة
في اضافة بالمشاركة فيجوز ان يستعار اسم الطلق للدال باعتبار مشبهه الدال بالفتح على
اضافها بالمشاركة وان لم يصح لعطا الموصوفية ووجه الاندفاع على ما
ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل ليست
لما عنه الخبر لان المستعار منه مفهوم العلم تعالى المفهوم العلم لا ذواتهم فتعبير المحشي
بموصوفية وعدها اللفظ الدال عليه لا به علم انه من الحقايق ام من المتايعات لعقل
فيرد عليه ما عرضها لما فيه كذلك لان العروض لان صح جريان المشبه بمعنى ان لكون
للمصادر ايضا لان عروض الزمان لها مشكل اللهم ان يقال مفهوم المصدر
مشتمل على النسبة والمبدا عرض ان لها بخلاف مفهوم المصادر وتمام الكلام
في الصعوب الى شئ لا يعرض له شيئا لا يخفى على المتامل او يقال المراد بالعروض الزمان
مطلقا والتابعية دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل
فتدبر والاكد لك ليس للمصدر وقد مر سر المحشي في توصيفه زيادة التحقيق على ما لا يخفى

يحتمل ان يشكك الى ما ذكرته فارجع اليه ... دون الحروف وهو ظ لانها ... و
الات لمعاني ... فلا يكون موصوفه اصلا كما حققه المحشي ههنا بحث وهو ان معنى الحروف
لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا ... فلم يعتبر
قسم ليتبعه في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد في المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته
التشبيه فلذا لم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هو ... في
الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتامل ... واما الموصوف في نحو شجاع باسل
الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوهاب البالغ والنحرير العالم المتقن فوصف
الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقدمه عليه فظن
منه ان الثاني وصف الاول وبهذا الذي ذكر من ان الصفات لا تصلح للموصوفية ظهر ضعف
ما ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة
البقرة والفصلان صفتان لذلول لان لا ذلول لا من صيغ الصفة وتاويل كلامه مثل ما اولا
قولهم شجاع باسل يأباه سياق كلامه فتامل ... ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد
بالنعت الذي سبب ثبوته لغير لحقيقي هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي ههنا
وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع كل ... لتضمنه الوصف المعنوي ... يكون
فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يكون فيه الاستعارة ان اعني الاصلية التبعية
بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد ... ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية لا تبعية
فقط ... فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال المحشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال
الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح
ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها
اقوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسبة الافعال ليس مطلق النسبة
بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح لها الاستعارة فاذا اسند الضرب

ما اورد ... النحوي

قوله

الى المحرض دلالة على نسبة اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه
على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة لكن الاستعارة في الافعال
باعتبار نسبتها بان يشبه ما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام
مثلا ما يرجع اليه نسبة اخرى كذلك كمطلق الالية مثلا فيقال قتلني السوط او السيف
فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه
دقيق ... قال صاحب المفتاح والمراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عند تفسير
معانيها الضمير في بها عائد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها
راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع لفظ المظهر
موضع المضمر اذ الظاهر عند تفسيرها واعلم ان لفظ بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته
هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها فظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر
بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا باقحام بها الى توجيه عبارة المفتاح بان
العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بها حاصل المعنى لا ان في العبارة
تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التعبير بحفظ الابتداء واخواته عن تلك المتعلقات
فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه المحشي في شرح المفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر
وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى
انه تكلف ظاهر ومخالف لنسخ الرواية ... مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية المراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل او الغاية النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر
معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشيخ ... في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما
يتصل به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا منه بل انما
يطلق على اخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ولك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون
الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير غريب والتوجيه الخالي عن شائبة التكلف

غريب

الاتصاف والقيام مثل لمطلق ...

عنها

التفسير

ان قال انما يستعمل في معناه الحقيقي وهو جنس الابعد والاستناد فرارا من الكلام
اضافة، اليها اضافة العزو الى الحسن والاحدور فيه اولا يلزم عنه التمام اضافة
والحاصل يلزم ان لو كان اضافتها اليها اضافة الافراد الى الكل نحو والاحاكان عرفا
بل اسماء قال في شرح المفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى
الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع اللفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع مستقلا
آخر على ان يكون مشروطا كالوضع في الالفاظ المتطابق عليه فكر متعلق له
بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الخاف الاسمية والحرفية هو المثل الاان هذا المعنى مستقلا
بالمفهومية من الخاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب ليس بحق
وقد ابطله المحشي وحق معنى الحرف لوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف بقطع النظر
عن صحيح كما سيشير اليه ورد بوجه كلام المصنف الى هذا المعنى الحكم متعلق الحرف
في نحو زيد في نحو هو المتلبس المخصوص الحكم المتعلق للمضاف بالمتعلق المعنوي
وتوضيحه ان معنى قولك زيد في سعة كونه المظروفا لربما مع انه ليس كذلك متبع
حمل اللفظ على حقيقته محمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والعمرة من النسب
المخصوص بالنظر الى توقع الشبه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى في الظرفية المخصوصة
التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به المعنى وهو الظرفية المخصوصة
للفظ على وجه لغلبة المعنى وايصاله الى المخاطب فصار مصدر في المستعار منه
بزيد فالمتلبس مستعار له والظرف مستعار منه واللفظ مستعار فلا فضل في هذا الكلام
بهذا ما قيل ولا يخفى عليك ان هذا لا يلايم سياق كلام المصنف فانه اعتبر الشبه في نفس
في بعض الجزء وكذا لا يخفى على ذي فطنة ان ما ذكره من ان اسم المشبه في نحو الاسد
المشبه في نحو الانسان اسم حال المتعدي المطلق او استعمال المقيد بعد في المقيد
المقيد آخر ويمكن ان يدفع بان المراد ما يطلق عنه استعمال المقيد المعتبر في وضع اللفظ

الوضع

الموضوع له المشبه المعنى

قوله للدلالة بالمطلق على المقيد والشبه
الدلالة المطلق والمقيد الى آخره
الخاص المطلق

ما عداه ابو المعتبر في كون اللفظ حقيقة قبل اطلاق المقيد على مطلق وذلك لان ما في التقييد
عدد فرضا مثل نحو ما اعتبار ذكر الملزوم واردة اللازم قد شيري في اول هذا الفن
الى ان اللزوم امر لازم في جميع النوع الى ذا استعارة وجاز مرسلا ما اعتبار ذكر
الملزوم واردة اللازم لا يكفي في جواز المطلق بل لا بد من اعتبار انواعها ما اي نوع من
انواعها نحو للعداوة اي لقدر مشبه العداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلامه
انه يجب ان يقدر مشبه الظرف في المجرور واتباعا بهذا سياق شرح التابع
حيث قال فيه بعد سنا الاستعارة في الظرف والمشبه به في المجرور وفي الذي يكون عدوا
للعدو العداوة والمشبه به على هذا كونه محبا وابنا الاصل المحبة والتبني لم يذكر في المتن
العداوة والتبني المحبة لكن الاستعارة في المتطوف فيتفرع بداولي خصوصا اذ
كان الكلام هنا لهم بخلاف ما صرح المراد منه كالمحبة والتبني كونه لكن الترتب على
الالتقاط، راد بالمحب محب صنعه وهو موسى عليه السلام واراد بالعدو والمحبة الملتقط
وهو ال فرعون بناء على ان الالتقاط يترتب عليه متقدم عليه نحو انه يشبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط يترتب عليه الغرق مع ان المعلول بعد طلب النفع ولا يخفى انه انما
في ترتب العداوة عليه فلا يدفع ما قيل هذا غير واقع لاستدعاء المشبه الجامع ولا يخفى
ما ذكر من المشبه نحو ومدار قرينتها في الاولين اما قال في الاولين لما سيجيء من
جريان التبعية في الحروف غير مضبوط نحو مع القول انه في امام المهمة لعداوة بين
المعتزلي
المتوكل من المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى
واستوزر استاذه وكان واصر عمرو في بكير والفضل وقد دركته حرفة الادب
فاصطنعه وهو لم يكن جلافة الا ثلث ساعة النهار نحو لم يلق تمام شرف
الحي مما يتعلق بشرو المشبه ما من المغرب ولات والمراد بها حين الوقت
وهي ما مضافة الى الجملة بعدها او الى بعدها صدرها استقر بيانا ان تعلق على الوجهين
فانتصابها ما

حرفة

على الظرفية واتعقا واستويا على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة لتأنيث والعلمية
كما مر في القرى والوادي فاعمل بكل على طريق الاستناد الخبازي واخراد محرابا بالوجهين
فيهما لزوم ظهور النصب وكسرة القاف نور يقتضيهم من ترتيب الضيف على القرى وقوله احسنت
الى الباطن نور كقول الحريري واقرى المسايح البيت فيصدقه ذكرا الحريري
في المقامة الدامغة للشيخ مطلعها البست الخلق رثاثة الكوسا ولابست الحرفة نعمي
ونوسا وفصد الرواة اديم الكلام وبين السقاة ادين الكوسا وطورا بوعظي
اسيل الدموع وطورا بلهوي اثير النفوسا واقرى المسايح الى اتى حرف الدهر حانا
والغي بعيم النون والقصر للتخفيف وامدت النون ونوسى بضم الباء مصدر قولك
بئس الرجل يباس نوسا وبيسا اي اشتدت حاجته فهو بائس والمسايح جمع مسيح بكسر
الميم الاولى بمعنى الاذن وان سرطيه وما زايده وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام
السابق او هو السابق نفسه على خلاف العربية والكوفيين والخرزن الغرس الذي
يقف في اثنا الطريق والشموس الذي يستصعب اركوب عليه نور اوالى الجمع الى
مهنى عيشا كالمعيشة التسوق ونظيره في نحو محجة مجيء المعنى عليه نور عبد الصمد السلام
منه ترك بيان فلورنته ومنه ترك كلا كوعيا لافاني نور يقرى الدراج ياتي طرفا من
مزهرة الطرف بلاد العرب وهي في الاصل باعتبار الارض وضمنه هنا معنى السير اي يطوي
مقال ازهر البيت اذا ظهر نوره واذا سرى طرف البيكاوي نور غير صحيح لان الطرد في
وقيل المراد بالجمع ذكر ذكره السبع بعيد والحسن في سرحها للضياع ولا محل بعده وقد
يوجه بان المراد منسب الفعل الى ضمير الطرف باعتبار ما يقع فيه كما في قولك
الفعل ما بواسطة ظرف لزمان كان اداية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الضياع
مفعول به ليقرى سد مسد الاعتبار اذ ليس المراد اقراء الطيور بل تعريضها لان يقرى الذباب ضياعا

بهاء

قصرت ص

هدرثانه

تول المقاريب ص

ماء كب ص

ر

ر

رياض وهي الزهر المشهد حماه واللام عوض عن المضاف اليه وهو اسم الزاجع الى
الرياض وسرحها الذي ترعى فيها ذبول تلك الزهر وانفضام اطراف النور بعضها الى بعض
وبقوى الرياح الرياض الايقاظ فيحي تلك الزهر وينشر اطرافها واعطار الغطارفة
لما كان الجمع الاتفاقي معمولا ثانيا لبقرى والرياض مفعولا اولا لم يظهر ان
الاتفاقي لا يكون الا في الزمان فتعين ان يريد بالجمع الاستمراري فيها النوم اجفان الرياض
ويكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان لبقرى استعارة تبعية بمعنى يغفي كما في قوله
هذا معي، فتح اللام المفتوح منه لبيقرى الايقاظ وقت النوم واجيبا فيها في وقت
ذلك الاتي هذا على ما ذكر اللام الاولى لزمان يقع فيه ما بعدها و سار البه نور الفتح في
الحسن نور مطلقا وهي ما لم يقترن بعدها ولا تقع مثل الحسني في شرح المعاني
للاستعارة المطلقة نور نسبت الطارة الحيه فيه بطريق نسبت ترشيح عانه
من نسبت المعنى بالمعنى بالكسر نسبوا اي علق فيه وهو ملايم للاستعارة والاولى ان يقال
الكلمة نور نسبت سلام الا ان يجعل نسبت ترشيحا لتخييله على مذهب السكاكي وتقرير
الاطلاق الى مكيه بكذا قيل والحق ان نسبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت
الطغارل لما كان الا ترشيح الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في مطالب يا ارض
ابلعي الاتي ان الخطاب في كل ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تقريع كلام واعتبار
الوصف المعنى بالمعنى عليه التعسف لا يخفى عليه وكان تخصيص الصفة والتقريع بالذكر
بناء على ان الاصل في الخطاب السؤال نور يعني ان تتميم غلقت ثياب اموالهم الى ايدي الناس حاصل
المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير علم وتكثير من الحضرة فيتمم ولا يخفى
عليهم فيتمكنون نور كالرقيق وعصابا بليا من الوجع وان دلت فعدمانت النكد اصابه
من اسعد الله الذوق للتحقيق لا للفوت بل يكفي فيها كونه كذلك كسب بوضع الاصلي
نور والاخرى ارمكيه وهو ترشيح نور يحب وان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر

وقتلتهن

مخفف كما في قوله كنت بالمسجد فمال حائط الميداني وروي في الحديث مكان بالتشديد
مكان الباء وفي مقتول رواية ودراية قوله لان المثل قد ورد في امرأة وهي
دحرس بنت لقيط بن زراره كانت تحت عمرو بن عدس وكان سيئ خلقه للطارق
فطلقها فتزوجت عمر بن معدي كارب زراره وكان سناباً فقيراً على استواء في وصلو
في الشتاء وارسلت الى الشيخ تشتكيه لبناً فقال ذلك فلما رجع اليه سود واخرج
بحاقان عمر وضربت يده على منكب وجهاً وقالت هذا وهذه خير لك من هذا اللبن فجبل
مع اللبن القليل المذوق اي المخلوط بالماء خير منك ومن لبنك الكثير واما حض الضيف
لانه سمع لها الطلاق كان في الصيف قوله واما الاستعارة فجوز تسميتها جائزة
عن المناسبة فدق اما سمي بها وعلاقته الاستعارة في صفة وهي ادعاء وجود
الشبه في جنس الشبه به قوله واذا الطيبة انسبت اظفاره اذا استرخت وانسلت
مفسر لفعل مقدر دل عليه اذا العذراء الصبية، اي وجدت هزاً والشرط والجزاء
في الاصل منهي السني اي قدر على الموت بها لانه مقدور قوله تحمل معاوذه الطعاذه
والتعويذ والعوذة كل ما يعوذ به وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صوناً لهم عن العين
او غيرها زعموا قوله تجلى للشمس تجلى اظهار الجلالة والجراءة والتشمير
للحرب يقال للعدو وربما الدهر جاوزته والتضعضع الحركة والاضطراب قوله
ولا بقيا على ذي فضيلة الضمير اسم ما بقيت على فلان اذا رحمته قوله ان قلت
كما اقول سمعت عن ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية قلت فقد
يصح الحكم بانها متلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال
لانه مثال مخترع لم يصدر عن العلماء وبهذا الطبع المختار اندفع ما قاله السكاكي
في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قول ابي الطيب السابق بالتبع وجود
التخييل بدون المكنية، قال الفاضل حيث ذكر مثاك وجود التخييل بدون المكنية في قول

ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان الطباق
الثابت لما كان من مخترعات السكاكي لم يعتد به بخلاف ما ذكره في الحد
الفصل في قوله في عام وانتفع ايراد الفاضل الحبر المدقق ذلك حيث قال يجوز ان يكون
وجود التخييلية بدون المكنية وقد علم مما سبق من كونها تابعة للمكنية السابق
خلافه فتأمل في قوله قوله سماع استعمال البعض في ابدال العهد عن حيث تصحبهم
العهد بالجمل ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين
القوم حبالا ونحن قاطعوها فعسيت ان الله اعزك وظهرك ان ترجع الى قومك قوله
ان تشكوا اعم ذكر الشيء الاستعارة ان تشكوا ابدال من هذا اي شكوتهم عن الشيء المستعار
من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره العلم في التحقيق والفرق ان التخييلية
على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون قرائنها للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون قرائنا
للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره العلم قوله وغدوة ريح قدر وقدره الله وعلى رب
استعار للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي اذلت ودفعت بروده عنه
الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الراء
عطف على غدوة ريح وقد سرى البرد قوله الثاني يوم قر وليلة قرة باردة واذا
قرف كشف وصحت تامة فاعلم زمانها والثابت باعتبار المضاف اليه والضمير
المستتر فيها العائد الى القرة والعداة والحداة على بعد الضمان زمانها حال من الفاعل
وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجار الى بيد الشمال زمانها خبرها والضمان مبتدأ
ركاب الجيوب مشهورة بشدة البرد قوله اي سلامة السلو وهو زوال العشق
والحزن قوله ولا حاجة اليه يعني ان قال استبع بالذكاء وتركه كما فيه كنت لان المذكور
في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر شهر وطا يكون ما بعده اقدر وهو المختار
قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت وقصرت مع القدرة عليه فان عجزت عنه

مت قدرت بلا لف والباطل لبس فقدته واضيفه لهذا القدر لكن المحل على الصد
اعلم الاان يريد انه راجع اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاضافة ما يعم
الجزئي وهو مطلق الاستغراق تو وكذا الضمير في معاودته اي اعادته الى ما يصلح ان يعود
يرتكبه تو كذا في الصحاح صحح اصدار اسم معرف بعلى صحيح ما في تو لكنه صحيح وصحح ايضا
والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وصحاح وبالضم سكون الهاء
الى تسميه هذا الكتاب بالمستدرك الاان يقال انه بثبت رواية عن مصنفه سمي صحيحا
بالفتح وسعي الادباء في استعارته هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولى ايا
مايكه واقيت طابا ملك الصحاح عليس ذاك محكم البحرانت وهل يلام فتى سعى للخير كل على
صحاح الجوهر تو فيركب كون الكلام قلقا اي مضطربا وجه الاضطراب تجمع عنصر
على اصح التوجيهين المتعلقين بالمتعلق وهو قوله ليحتز زبما مضى الذي يتوهم قبل الناظر في الفصيح كونه
هو وله صح وبين المعطوف عليه وهو قوله المعطوف وهو لا سيما هصعقه وممكن ان يوجه كلام
السكاكي بوجه يكون فيه اعتبار الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عما
يتضمنه سابقه الدخول قوله معنى الاستعارة الى آخره اشارة الى ان الدخول تحقق
فان الاستعارة هنا استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الصحيح الذي يبنى عليه اعتبار
هذا الاعتبار في كلامه ليتأمل تو وهي ايضا لكونه لا يفيده ويحمل على حذف المضاف دون عن
اي اخترا لصحيح او يقال الفاء بمعنى الحاصل بالمصدر كذا اي الى حاصل منها قوله
احترازا لكن الاستعارة الخ احترز لان لكن الاستعارة منها الى زويكون قسما منه فتأمل
تو لعط للتعابير في صفات الانسان الى بعد في اراحل المطلق من الارض الواسع
والجمع غوط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يعني حاجته في الغائط يعني عاجته
فقيل لكل من يعني حاجته قد اتى الغائط ثم كني به عن العذرة تو وصار العرف لعط لهذا
الخارج في تلي ربما اشار الى ان لعط الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل تو فلذا منها

مر هدف مضاف الى الاحتراز عن خروج ما اذا تعلق به كبت اذ لا فائدة للاحتراز عن خروج
ما اذا تعلق به كبت لقيد ان سئل لتعايد الخ استعمل اللغوي في مفهومه متعلق لا
يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الحد فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر
ثم يلزم ان يدخل في حد الغلط ايضا لكنه كجمع ما عدا المبتدأ فالاولى ان يحترز بهذا
القيد عن دخول مثل اما ظاهرا فاستعمل على اعرف في المفهوم المذكور والجواب ان
هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة له بعد عتبار وهو المطلوب
اشكال تو لان لضمن اللفظ في الاستعارة تستعمل فيما وضعت له بدعي كونها
مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ على ما وضع له بقرينة الاستعارة
كقرينة المشترك بطريق الاعتماد في اظهاره لدفع مزاحمة المعنى الآخر لاتحصيل اصل الدلالة
وحينئذ يجب ان يقال مراده الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسه الدلالة الظاهرة ايضا في الاستعارة
دلالة ظاهرة اذ عليها يتوقف كل من السكاكي والمصنف في الحد الذي ذكره الشراح للمصنف
وهو الكلمة المستعملة فيما دل على معناها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود كما سيظهر
وبعضها كجنس الاداعا تصف تماثل تو ولكن عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق
الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع لتأويل الادعائي والدور المذكور
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة على الادعاء المذكور تصف وقد
اجاب الشيخ في مختصره تو آخره وان السكاكي لم يقصد الخ ان مطلق الوضع
بالمعنى المذكور الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده ان غرض اللفظ الوضع
الاستراكي من المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فمقيدا ما
بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل
فيه اصلا وهو الوضع بالتأويل تو لزم الدور اراد به توقف كل على نفسه سواء كان
توقفا تاما او لا لكن ان قول توقف المطلق لزوم الدور لا معنى لقولنا الى نوع

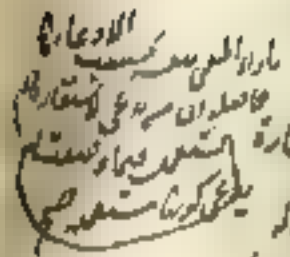

صحتها لان الكلام المذكوره عين الحقيقة وحمل الاضافة عليها يفيد استدراك الغلط
الحقيقة ومنه يظهر انه لو قيل بالنسبة الى موضعها الصحيح منع لزوم دور واستدراك
دليلا على جواب ان تعلق الحكم بالوصف ارادة قيد المبنية بخلاف ما مر
التي تختلف بالاضافة والتعريف الى الذهن وهذه الارادة تجري في الوعد المطلقة ايضا
كما ذكروا كما في تعارف الكليات الخمس وغيرها هذا معتمد ما ذكره بعض المحققين في شرح الاضاح
عنوان التقييد المبنية لا التفات اليه لانا لم نسبقه الذهن اليه ولما قوله على تقدير السبق
الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هو موضوعة يتعلق بالاستعمال
اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو منع الخلو فلا حاجة الى
التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء انما
استعمال الحقيقة بعد العرف الشرع فلا يستقيم لانها موضوعة له بوضع خاص من حيث انه موضوع له
فلا اعتداد به ايضا لان المخاطب لعرف الشرع عبارة عن معاينة او ضياع ذلك العرف
في استعمال الالفاظ فلما استعمل لفظ الصلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا
الشرع ولو سلم انه مخاطب لعرف الشرع فلا نسلم انه فهم من حيث انه موضوع له
بوجه بل فهم لان استعمل فيها لكن لا نسلم انه فهم مع قرينة معناه مع
نصب قرينة ولهذا قال انا لا ينصب في الغلط والنصب على اختيار الموضوع
بالقصد والارادة وما قصد للغلط الى ان ينصب استعارته قرينة يدل على عدم ارادته
ممنوع لانا لا نسلم ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع الموارد فالغلط
الذي لا يوجد فيه قرينة داخل في التعريف الخ وان لم يدخل فيه جميع مراده تأمل
ان الغلط اذا استعمل في موضع لوضع له لنصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة لم نسلم
انه لم يرد ذلك نقض على التعريف ولا يدفع ما جيب وعدول في الجواب عن
بالغلط المراد بالغير هو الغير الطبعي والاضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة

لفظ عربا وضع له في المتعارف وتبادره عند الاطلاق فيدخل هذا الدفع الاعتراض بالغلط
سواء كان قرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله فيما سبق وثانيا ان لو تركنا الجواب
يرجع الى معنى الكلام المذكور لعينية القيد الاول اعني الى معنى الكلام فقرر عنه الراجع الى تم
الكلام كما في قوله تعالى وبارك الاصل وهذا امر ربك فالحكم لا صلى في الكلام لقوله ربك هو
الخبر ولما الدفع فجاز ومداره ان يكتفي اللفظ حركة الاصل حذف كلا بد من صدقها والاصل
بيان كل منهما عينا استقصاء واضحا فالكاف في قوله ليس كمثله شيء في القيد اعني المتضمن
لفظ بدنه فقرار عن استعمال المقيد في المطلق كما مر سن في الغلط الخ نوع يكاد كذلك
جعلي اعني السبع كذلك سبعي وجوان يكون لا اظفار ولفظ كذلك حال مستدرك يعني
هو نوع كلامه في مناسبته لنسبة الى آخره كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتاح
الفصل الثالث وقد اورد الشيخ بخلاصته بقوله صولة والمبنية مدبرة مع الاظفار
ولا يخلو وجه استعارته بان المستعار هو لا اظفار فيه ومسخي في كلامه ما معنى جميع ذلك هو
قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية بنكاءت ان يذكر المشبه ويراد المشبه به دال
على ذلك بعض قرينة منصوبة ولا يخفى انه دال على الاستعارة هو لفظ المبنية يسمى توضيح
الشيخ يفيد بان قوله ان ارادة ما قوله من الرسم استعارة وصف احدى الصورتين
مشتركتين من امور لوصف صورة اخرى فيجب لان المستعار انما هو اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها لا وصفها كما مر على ما هو الحق وان تأول ذلك بان المراد بالوصف
اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف بكيفية الطبعي على ما يأتي تذا التأويل في قوله لوصف الاخرى
لان المستعار لم يكن نفس المشبه بها للفظ اللام الاخرى بل بعد الوصف على العيان فيكون
تلك استعارة لفظ الصورة الاولى لما يماثل صورة الاخرى فتأمل، اللام في قوله لوصف الاخرى الى الوصف بالصورة
الاستعارة غير ولا يلزم من قسمة الجار المجرور قسمة المجرور حاصل ان قسم سمي فيكون اعم من قسمه
وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم التي اتفق من قسمها فتأمل انتهى، وقلت العيون اما وجود

والبيض فاعرفه، واحيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد ردّ ذلك جمال الدين الحوبي
المذكور بان كون القسم اعم من المقسم لا يقدح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في مثال
والتقسيم الذي يوكل في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جمل الاقسام
من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء في حيز العقل والخيال الا وهو
داخل في الحيوان الموجود المعروف بالكلية ليس دليلا على صحة كلام القسكي بل هو دليل على ضده
اصرح وقع هذا الكلام وفيه كبت لانه اراد بالحصر الذي اوجبه في شرح ابواب الكتب حصر القسم
في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء
جمل الاقسام وهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اريد به حصر المقسم في القسم
على معنى ان لا يخلو القسم الا حيث يحقق المقسم فلام وجوبه في ذلك الشرح كيف وكتب
مشحونة بالتقسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كما يشهد بالتصفح لمن له ادنى
كسبي فكل منهما اعم من التصديق فوله الخ انما لا يلزم ان التمثيل مستلزم للتركيب في
كلام طويل الذيل لكن تحقيقه في آخر البحث عبارة الشريف في شرح الكتاب حيث قوله وان
مبنى التمثيل على تشبيه الحال بالحال في وصف صورة منتزعة من عدة امور لوصف صورة
اخرى بان لفظ الوصف مستدرك في الجواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة
المنتزعة لا وصفها ظاهرة الا ان يقال اذا جعل الوصف في عبارة السائل معطوفا
على الحال وليس كذلك المشبه المراد بالوصف الاول الملحوظ بالقصد ويكون الضمير
المجرور التي هي وجه الشبه فلا يخفى الاستدراك الذي ذكره الصلا ويمكن ان يقال
لو ثبت ان مثل هذا التشبيه الى آخره يمكن ان كان عند بناء على تقدير ثبوت حصر التمثيل
في المفردات الاربع في المقسم المذكور او تمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما في الباب
التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل المفرد اعما واعم الاصلة المذكورة في التقسيم
فان جمعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستدراك فان

التمثيل بالتمثيل

التشبيه الاستعارة مثل التمثيل المركب على عادته فيما مر في كل باب من تقسيم مباحثه وايراد
الفطاير عليه وعلى ذلك الباب ودفعها ويمكن اختصاص التمثيل بالمفرد بالقطع بان لفظ المقدم مثلا
دليل على ان هذا الكلام مستعمل في المفرد من الاقدام والماضي ولا يوجد فيه لعدم الوضع
وما ذكره صحيح فالحق ان الحصر كما هو حاصل في اصل الكلام كذلك حاصل في مفرداته عادة شبيه
ارجاع الظواهر كخوف الفعل المقدم والنفس فاطر بالرجل والعباس فاطر مضارعة اخرى بالتاخير
فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة وهذا ما قيل على تقدير صحتها لكن الصواب
هذا المثال والامثلة التي ذكرت لاعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم فوله وما قيل الخ
تام لا تتعلق الملام تام الست لا تتعلق الملام فاني صبت قد استعذبت ما انكلاي
الصبابة وجد الشوق وحرارته فيقال رجل صبابي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده لعذيب
عذبا وعيني الست لا تلمني ايها العاذل كثيرا بكاي فاني مستعذب عندي لا يوثر فيه لوم
او لا تتعلق بها اللايم يا ملام فاني ريان بماء العذاب لا الف الى ملامك واعلم ان
فوله واختلف حصل لما جناح الذل الخ ست مذكور كما توهم الطالبي فصحيح لعل
ان الصحيح فرق الحمار بعث اليه فارد وه وقد بعث لنا زجاء الملام معنا الى جوابا لست
لما فرشيما من جناح الذل حتى بعث لك بالملام وذكر ان الطاير عند سفافه وتطلعه
على ولاد يكفص جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تقيده وحبسه والاسم عند ذلك
يطاف برأسه ويكفض جناحه تشبيه ذلته تواضعه بما جرى على الطاير على طريق
الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فان من هذه الامور ملايم المشبه
صالحا ان يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية فوله او ملوم قد يكون شبه الملام
ملاما مكروها ووجه الشبه اللوم ليكن حرارة الغرام كما ان الماء ليس بمحمل الاوام
كذا لا يخفى وفيه نظر لان ما ذكر ليس مناسبا للمقام فان السائل يدعي
ان حرارة غرامه لا تبرد الا بالملام والمسئول يجيبه فكيف يحمل الجواب للشبه
ما ذكر

وهو يشار الى المعنى الذي ذكرته من قال دم در كش اى ملامتم بار زينهار كاين ورد عاشقى ملامت
قرين شود وقريب من قوله اجد الملامة في هواك لذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان
تسكين تحكيل اللوام لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه وقد يخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره
لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد
لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير لصلاحه وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة
بدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل
على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كقول اظفار المنية
والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما تجوز
في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثل اظفار
يقول التوجيه بان اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظائره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا خلاف في ان اليد استعارة اراد باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل
قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم الى آخره واراد باليد ثمة اليد لا من تلك حيث الحيثية فلا يرد
ان قول الشيخ حجة عليه لانه لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية قوله
لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة
النزاع لفظيا قوله وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح
قد يقترن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه
لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الان قوله وجوابه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به فيه بحث وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع
البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس مع اقتران
بلفظ المشبه على انه مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق

فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه كقولك مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم
الا ان يقال التخييلية بكسر صورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية اخرى او يقال
الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به
في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج
الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه ان كان المشبه به لكن ادعاء الاحقيقة والخاصة
السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على انه مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر في
الترشيح بلفظ يلائم بحسب كاف له في ما ذهب اليه قوله هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا المعنى
مما يبعد في الترشيح عندما كان بطريق تفريع كلام كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم قوله
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث هو ان هذا التوجيه وان صح في
المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا
بحبل الله بقطع بان اعتصموا طلب شيء متعلق بالعهد لا طلب الاعتصام لمعنى المتعلق
بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس
نظائره فتامل هذا ورد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه حينئذ يكون ذلك الوصف
من تتمة التشبيه فلا يكون هو ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على
تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس
الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج
الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه مبنيا
على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات
البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول
الشريف وايضا معنى زيادته الى آخره جواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين الاستعارة
المقيدة كما في المرشحة واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لامكن

استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني لفظ امراة حيا ومن المعلوم ان العلم قد يكون بالامر
الوهمي ومن اللفظ الحقيقي ليس الالف ذلك كما صرح به الحلبي وابن قاسم في شرح المفتاح فصح تقدير
استعارة ما مجازا مرسلا واندفع ما يرد عليه، نعم قد يقرر انه يكون استعارة
وجاز مرسلا باعتبار ما علم لا يخفى ان يكون هذا مبنيا على القبول على ان لو سلم تحقق علاقة اخرى
غير المشابهة يرد ايضا هذا المنع لان التحقيق عند السكاكي عبارة عن ان توجد صورة هيئة
محققة منتزعة بصورة محققة اخرى وعلاقة استعارة هذا اللفظ الدال على الصورة المحققة
في الاول تحقق الاستعارة التخييلية هذه الصورة لتدعى الاول تحقق التبعية والمطلوب
حاصل بمنع ان المتروك به لفظ شجاع لاحد سيما لدى وجود القاء المذكور صدا جيدا
المتعين هو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية نعم قول بعضهم والبلاغيين مثلا
كلام رده جمال الدين في شرح الايضاح بان مراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور
السكاكي اذ ليس له حرف بل علم كاهن في علم الاصول والجواب الصحيح كما قاله جماعة منهم
سبق على ان اجماعهم على الامور اللغوية معتبر وهو هنا كذلك سيما وقد سبق اول بحث
المنفي حيث رد ابن هشام على عبارة علم يشبه ان الالف للعهد الاستعارية للوسط وان
الذي للقرب بان عهد حرفي اجماع النحاة حق وان لم يسم ركيكة لفظا، عاقل لفظا ان نفي
التشبيه فضلا الطلاق ذكر اشتمال الركيك على الفصيح لانا نريد عليه بان يتبين مثلا التشبيه
المذكور بالشمس امر حسي او عقلي كالخيط الابيض والاسود حيث ثبت من الاول وجب
صريح قوله اسم الخيط الثاني ضمنا بالقبول لدلالة ليبين عليه وبان يذكر وجه الشبه كما
اسد في شجاعة ثم يبين هناك استعارة الصلاة الحب ان يعد مثل ذلك تشبيها لا استعارة
غير جيد وعما ذكرنا ان اشتمال تحقيق التشبيه فيه ودرت زاره على تقدير فان فيه ذلك
يجب الاستعارة فيه وان لم يكن الجانب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر

وما لا يتقاد ... قوله والمعد ... المنفي ... يكون ... ان يكون ... التوهم ...

بكونه مشبها به بل فيه تحقيق الاستعارة بذلك وجوه والمعد قد مان نحو رايت اسدا في الحمام
تشبيه للاستعارة ما يتقاد عنه ظاهر قوله سيذكر مثال الاستعام ربما يتقاد التشبيه
ان يقوم منه ان هذا المثال من قبيل الاستعارة غير صحيحة لان انتفاء الاشتمام شرط حسن
الاستعارة لا شرط صحتها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال ان اشتمام رائحة تشبيه يخل بحسن
الاستعارة فلما انتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوره عن مرتبة اشتمام الرائحة الى
الصريح لوجه التشبيه او يقال انتفاء حسن الاستعارة بمعنى انتفاء صحتها عند البلغاء لان
ما لا يحسن لا يصح عندهم فيشترط هذا اصلا ما لا تامل فيه وذلك لان اشتمام بعض
ذلك استعارة فلا كثرة عدم اشتمام الرائحة من شروط حسن الاستعارة ثم الظاهر من
كلامه ان اشتمام الرائحة المذكورة يصح ان يعلق عليه المعترض هذا الاستعارة فيه نظر ويخرج
الكلام على هذا الاستعارة وادعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشتمام الرائحة المنفي
ثبوت اصلها وفيه على فرض الله ان فيها ما ذكرته الآن سيان ما ليس بحسن لا يجب
عدم البعد، او الى حذف المضاف اي كان معرض قوة، على ادعاء التشبيه المعترض كما به
بان يتحقق في اللفظ استعارة بان يكون المستعار صدقا على المشبه به المدعى والمشبه الملازم مع ذلك الادعاء
قوله لئلا يصير كل منهما الخ لعل معنى ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا واضحا وفي مرتبة
دلالة عليه من اللفظ وهم يتم ما يجعل منه يصير كل من التصريحية والتخييلية القارة وتقيد
و عرفي بان حسن الاستعارة بدعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون
وجه التشبيه غير مبتذل فاشتراط عدم ابتذال الاستعارة بناء على ذلك واجيب بان
الملاءة والقاما تقبل الشدة والضعف فيجوز ان يكون من الجلد كيت لا يصير مبتذلا ومن
العوانة كيت لا يكون الا مبتذلا قال المحشي شيخ الاسلام وانا فحص عن هذا التوصيل الاستعارة
استقر بحيث ان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه كما في وجه التشبيه عليا بعضهم
واشهد ايضا ان المقوم فلا يصح قصد المشبه ودراك ان مراد هو المشبه والام يظهر ان يقول

فاذا ...

وامّا الاستعارة، فلكنه فقد اطلق فيها اللفظ، المشبه وارد معناه وادّعيت له شيئ من خواص
المشبه به ودلّ على ذلك بتشبيهه بالظاهر في خفاء وجه الشبه كما ذكرت هذا الكلام وفيه نظر
لان ظهور قصد التشبيه ودركنا المراد المشبه بالقرينة لا يظهور وجه الشبه وامّا ذ.
فلما عاودت، سلّمنا انه لا تحد هذا العلة بعد ظهور قصد التشبيه ظهورا تامّا ولكن لا نسلم
كونك علامة الفرق بين الاستعارة المجردة والمكنية وذلك لانا نسلم ان التشبيه خفا
خفاء وجه الشبه بكونه صورة مجملة ومبهمة ولكنا نمنع لزوم ذلك في وجه
التشبيه فلعله ذكر عليه فاضل توجيه في محل بحث على ان لكون المشبه صفة ما
على الاصل، لعلّ اللام بل الصلة انما تدخل المشبه به حيث كان وجه الشبه فيه اقوى منه في
ما ياتي فيه فيكفي لان هذا القدر مما يفهم من التشبيه بيقين فتوجه الكلام
اليه ولو اعتبر في مفهوم التشبيه قوة وجه الشبه في المشبه به لما ياتي الى اللام فيه
الى معنى كونها، كذا، فالكلام محمول على ما ذكره وبعد الاستعارة فلعدم ارتباط يتعين
ان يقصد بين الكلام فلا يبقى عليه سؤال لم يكن لاستعارة الشبيه فلا مساغ لهذه
كيف وقد صرح بسابقا ان كل ما ياتي فيه الاستعارة يمكن ان يقال في المشبه فلا مساغ لهذه
وبين قوله الشيء على ما سبق ان كل ما ياتي الى اللام فيه لان لا يكون الا تاكيد لكن
لان التشبيه عند ظهور اثبات ملائم وفي اللوازم ومراتبها كثرة وتفاوت فلم لا يكون لكن
بحسب قرب اللازم وقوة اختصاصه بملزومه وعدم ذلك في اللام الا ان يقال المراد بحسن
تابع لحسن مبنوع عليه الا ان حسنها مطلقا تابع له فليتامل في توجيه قولهم الحسن يعلم عرفا ولهذا
بالعقد دون العمل ولا يحسن الجمع بين قد واذا لم يكن تاكيد كما قال الصفار في
التشبيه بالتبع وبظاهر ان التشبيه في هذا الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم يكن مثله
واردة في كلامهم كما في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه، ولقائل ان يقول قد كان ما
ذكر تقييد في باب الاستعارة بالكناية مغني عما ذكر في التشبيه فينبغي ان يحرر، بصورة

ذلك ح

القرينة زيادة ح

ياتي ح

وسيأتي ح

اللام في المشبه به ح

مثل ح

على التشبيه المصرح المكنية والتابع لم يكن معها حكم معها والا لما كان تابعا ولذا لم يعمل لتسامح
ما حسن تجريده بمراعاة جهات حسن المشبه وان كانت التجريد عند الاستعارة المصرحة مستبعة
على المشبه والاقرب في الجواب ان لوازم مقاومة وجه الشبه التخييلات كثيرة
تفاوت لكون الجميع تشبيه صورة الى المخيلة بعضها بعتبر ذلك شرط قوة وضعفا فتمنع
حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك الاصلي في الكلام لقوله ربك بعد الجر واما الرفع فلمجاز
وصرح ايضا بان التصدير في القرينة في قوله تعالى من القرينة والمرئي كمنذ مجاز واما قال
في عبارة المفتاح والاسلام تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا ان يقال مراده
ان الرفع حكم مجازي بالكلية ربك لتنزيله المعنى المجازي بالمعنوي كان الحكم الاصلي هو بالمعنى
المعنى المجازي مشكل ودليل على التاويل سياق الكلام السابق كما يظهر بالتدبر فيه وفي نظائره
وبهذا ظهر ان قوله الذي يقع هذا ظاهر في الحذف ليشعر بان وصف الاعراب بالجار في الحذف
مطلق ولا شك ان وصفه به في مثل هذه القرينة محقق، اللام الا ان يقال هذا الخبر هو الذي
كان في الصفات المحذوف لاجزه الاصلي ولا يكفي ان يتصف نحو للعطي بالمراد سواء
اهل القرينة لم تلتفت الى قول القائل بان القرينة تدل على الاعم والمحذوف ان يحمل على
وقد اشتركا الا ان المعلوم ان القرينة موضوعة لتدل على المخصوص دون الاعم فاذا
اقتضت على الاعم لم يطابق الا بقيام قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن
كذلك، قلت الاصل كلمة هو النصب ندر جر لبس فان قلت اذا كان مثله جر لبس
ولا شك ان الامر بتبع لزم ان يكون ما هو في موضع مثله ما وقع في موقع الجر معرفة
وهو بعضا لا يتفاق كما سلفت في الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا يعرف
ولا محذور، والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة فيركب او نوهم كجعل الكاف زيادة
من اشتباهه وقال عن ذلك عظموا كبيرا وذلك يدل على ان مثله والمقدر حرف النفي
مثل لا يجاز لا يصدق ان ما سئل مثله وان صدق لو كان مثله موجودا لما

نعم صدق القضية لا يتوقف على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر
وهما متحققان ههنا وما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه
ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول
عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف هو
ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد
فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل
محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر ونقل الصفدي انه قال بعضهم الكاف ليست زائدة
بل مثل وهي مثل ساكن ومتحرك سواء في اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل فان الله تعالى وله المثل
الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء وهو صحيح فتامل قوله ويكون من باب الكناية وجه وجهان
فعلى اتحاد الوجهين في المآل ولو كان كل منهما كناية في نفسه لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى
الجهات والاعتبارات المختلفة ولا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشارح
في شرح المفتاح يؤيد اعتراض المحشي حيث قال وقد يقال يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه
فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير
انه موجود ويكون نفيا للمثل على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسيما للكناية وههنا وجه
آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل الذي هو عين المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فصدق
عن المثل وقيل المراد من الآية نفي ما من تشبيه ذاته وصفاته ومعناه ليس كذلك لانه شيء نحو
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به اي بنفسه فتامل قوله احدهما انه يمكن تقريره بوجهين احدهما ان
المثل لمزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول انسب بمذهب السكاكي في الكناية
وهو الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله انقعت لذاته وبلغت اقرانه الانقاع
ما ارتفع من الارض وانقع للغلام ارتفع فهو نافع ولا يقال موقع وهو من النوادر و
لذات الرجل اقرانه اعني اقرانه في السن جمع لذة والهاء عوض عن الواو والذاهبة

المفهوم

في شرح اللامية

غنية

قسما

مثل المثل فذكر مثل المثل واريد المثل كناية فيها لان نفي مثل المثل ملزوم نفي المثل

من اول

من اول لانه من الولادة وهما لذات وقد يجمع على لذون والاتراب جمع ترب بكسر التاء
المثناة من فوق وقد اشير الى معناه قوله وكذلك يستعمل فيمن له مثل ومن لا مثل له فان قلت
كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه في من
يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة
قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب لسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر
الملزوم وارادة اللازم وذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد لازم معناه فيه بحث
لان القسم الثالث من الكناية كناية في الاسناد كما ان المجاز في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك
ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان شئت فتامل في قوله ان السماحة والمروءة
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج هل تجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى
وارادة المعنى جائزة لا واجبة المراد وجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية
من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة
خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما ما
اورده في الاسلوب من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصور المعنى الاصلي في ذهن السامع
لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور دون
التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل
على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون
المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير بنفسه حاصله ان لفظ مع لا تدخل الا على المتبوع وهذا
باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى
من جهة جواز ارادة المعنى كان الظاهر ان يحمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه
اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى

اللازم

واما على طريقة السكاكي فلا حاجة الى ذكره لانه يتوجه على طريقة الخصم ايضا

استلزام

كان اشتهر بين المتأخرين استعارة معنى ما وقع في قوله وفيه ما فيه معنى ان بنى عمايته لعينيه لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاستدلال المذكور انما يتوجه على طريقة المصنف ايضا بان يراد باللزوم التابع والردف كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان يذكر من الملازمين شيئا معنى اللزوم والمراد ان يذكر احدهما الملزوم اقتضاء كموصوف معين فانه مقتضى العقل لتوابعه اللزوم والتقدم وغير المعقل كما اذا استشهد بيت ما لمعاوية مثلا وصار كالعلم فيها كبيت لا يعتد عصيانه غير واما وصف الاقتضاء على العروض كما في الفتح لان الصدر من حيث هي صفة لا يدل على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اقتضاء اما موصوف كما في خارجة عن معروف فيكون عارضا قوله لكل احد من عدها الا سيف السيف والجمع بين قوله لتحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكناية التي المذكور تكون عاما كما في كب المذموم منا لكن يجب ان لا يكون بينا فلا بد من الاقتضاء بحسب العقل حتى يحصل الانتقال من العام كب المذموم الى الخاص كب زيد لا ان لا يكون ولا اقتضاء من العادة كما في كب من كان عاما في الاهانة قوله الى غير المسبب مع انه في الجمع عبارة عن السبب الطافي المسبب مثل الدوات والسبب على الذي والمسبب هو المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما في بذا سبب من ذكاي متعلق به قوله كقوله زيد احسن الوجه اصله حسن وجهه فنقلوه لتصير الاضافة اليه الوجه الى الصدر اي ان الحسن شائع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه بالاسناد لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اصلا سواء كان ظاهرين او ضميرين او مختلفين ثم لما اريد به الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصدر فقيل زيد حسن الوجه وفي بعض النسخ زيد طويل النجاد اي حمائل السيف وهذا اظهر قوله قلت للقطع بانه على انك اذا كنيت عما لا تقول هو فهو بين انتهى فاظهر الطويل كما في شرح المفتاح وهذا تفريع على ما ذكره المصنف بقوله وعظم الرماد حاتم فتامل

ما استدل به على بلاغة الوصل انما قال بالافراد لان عظم الرماد لم يسمه احد ما لم يعرفه دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت به امة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانه كان عظيم الرماد فان قلت الاستدلال انما يتم لو عرض الكلام في بلاغة ارجل بين الناس بعظم الرماد وليس كذلك بل يستدل به على الاطباء والواسطة انما يدل على كثرة الرطوبة المستدعية للبلادة لما ثبت عندهم ان كثرة الدماغ والرطوبة يورث على البرودة والنسيان فلا وجه لهذا المثال بما لا تعلق فيه لهذا قلت ما ذكرته من التدقيق لا يلاحظه اهل العرف الذين يتكلمون معه ولو الى ملك العلامة فلا يحتاج قوله في الجواب لا امتناع رده جمال الدين في شرح التلخيص ان القرب والبعد بالنسبة الى الواسطة ليست بمطردة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب وما قيل في الجواب ان كون الشيء مطلوبا للمخاطب مما يناسب في قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصد الى جعل هذا من جملة عاداته كما يقال في غريض انفق وسئل به لا يحتاج الى استماع قوله لان التفريع ما يتبادر القصد للموصوف به فيما عدم ذكر الموصوف مع قوله فلو قيل ما لكم كيف تقولون كذا وكذا فيقولون لا نعلم كثير الرماد فيجيب بانه كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحل عند استشهاد بانتفاء القصد وهو بان الموصوف بعدم ذكر موصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال ولا كفي ان الموصوف قد يكون مذكورا لفظا وتقديرا او موصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وهكذا قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الاهتمام فجاز ان يكون من التعميم لتعظيم عموم وجوده كما هو المشهور وقال في المختصر ولقرينة حال او مقال وتعاونا على ذلك لان الاقسام متداخلة وكذلك الاعتبار بخلاف ما لو وضع وقال الواسطة وكثير الرماد قوله اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التقييد بقوله عرضية ولهذا قال الفاضل في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور

الاخر بعض تو ـ مثل السعيد والمذموم قيل لاوجه لالحاق هذا النوع بالطباق لان ذكر
في الغير فلا منافاة الا ان يقال المذموم من اشتهر به بين الناس في الحين فصار كالوصف الحقيقي
طباقا ـ وقد يكتفى عن بيان معنى قوله في الجملة بتأويله المقابل الاربعة وهذا الامر سهل
كذلك المقابل الذي فيه بيان مقابلة الشيء بغيره اما بين احدهما وملزوم الاخر فيكون طباقا
بالطباق هذا الوجه وبت فهم بان هذا قوله سابقا وقع اشتقاق الى عمى طلعه وما كان ينبغي
فلا وجه لذكر المقابل في الحد على الاربعة حينئذ تو ـ ومقابل الاربعة بالاولى لم يكن
فاذا فات في الآية تسع لوابع بان لا يعد تفسيره مكررة في الآيتين وهم تخيلوا ذلك
مقابلة الاربعة بالاولى يحتمل ان يكون تفسيرا في معنى فتفسيره لانه اقرب تفسيرا
كان معتبرا لكن ذلك غير صريح واما مقابلة الرابعة من نفس البيت والعمى فيقدح
فيها سيتضح بعد ايضاح واما مقابلة الخمسة فقال الواحدي معناه قول اهل اللغة
وسواد الليل يشفع في اشتى وباقي الصبح تقريبي بعد بعد الزوال في وفي صلوان
ليشفع وتقدير ابهامه عائد الى الظلام وعلى قوله فعلها ما كسبت وعليها ما
واعلم انه بما يجوز بين المستقيمين كما في شرح الايضاح واما مقابلة الستة فقد قيل
غيره فعلا راس عبد تاج عز يزينه وفي رجل غير قيد ذل يشينه قال القصفدي في شرح
الطامية هذا البيت ما يكمد ان ينظم في هذا النوع تو ـ وصدق بالحسنى الآتي بالفصل
الحسنى وهي الايمان او بالحسنى وهي الاسلام او بالشهادتين تفسيرا على
صنيعه بتفسير العسر باليسر بالركوب اذا اسرجا والجاما وصفوهم كل سهل ما خلق تو ـ
والتقوى والتصديق بالحسنى بالعلوم بحيث يان على بروتها وسار قولا والبخيل على عدم
الاول وقيل بعيد الرجاء حال انحائها عقوق بطعن وحال اسقاطها على. بحثا الصلة
وفي قولها ما حالان او تو ـ فالنفي للمعطوفات الثلثة جميعا قوله وسوس
واصله توسوس بدليل قولهم توسوس بشيء والمستكن اي الكبي ورجل متقوس اي قوس

الام في موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فضمت قسوة وقعبت لواو المقترنة
بالضمة وقصار قسوى اجتمعت الواوان وايا والاولى ساكن قعبت الواو ياء وادغمت فيها ثم
كسرت السين لتناسب الياء فصارت قسيا وما تقدم لاسقاط حق الضمة الى الكسرة فكسرة
حق الفاء كسرة لاتباع ثم حصل قسي فوزن فلع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت
قسوي لان فلوع يجوز فيه فتح الواو وضمها وقد مت الكلام على الواو في قوس
تعالوا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على الياء في الجمع فتح تو ـ فسي كما مر تو ـ
اسمعيني لو عدو في الفتح ابو سعيد العنبري بل روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه
ان اسمعيل عدو عدا صاحبه ان ينتظر في مكان ما ينتظر سنة ووعد عليه السلام اياه
ابرهيم عما يصبر عليه الذبح ووفاؤه بذلك الوعد معروف وخلق سجيا ما الموصوف تو ـ
كما يدل عليه قوله تعالى الا بابه والاحاديث على هذا عليه السلام تمسك فيه قوله لعله
خلق عظيم وفي شرح العلامة زادة وهي ابراهيمي الوعد وفي عدا لكونه من قبيل الحين من الخمسة
تو ـ كقول اي رشيق بالبدي اعطا والمانور اعروى منها ثرت الحديث او اذكرته
غير ك والجيا ما تقصر بالطرف والعنعنة الراوي عن عن فلان عن فلان عن
رسول الله صلعم وقوله على ما تعالى على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
تو ـ بما ساء ستاءه في المعنى لو قال بما سبب لغير سلام ولي لان قوله لا يدرك الابصار اخبار
عن امر يعم جميع المبصرات سلبا عليه وان كان انشاء الكلام لكونه رئيسا عليه بكل قوله وهو يدرك الابصار انشاء
بما سبب لغير لطيف انشاء الكلام تو ـ فان اللطيف بما سبب كونه غير مدرك للابصار فيه تامل وانما
قوله اللطيف لتحقق سبب الوصف في الزمان فلا يظهر منكم له الام لان بقي اللطيف بهذا المعنى
مستقبل لكنه لا يفيد لان الكلام فيما وقع فيه الوصف بكل في هذا السبب تو ـ في ذكر
الوصف بالاسم الدال على الذكر لترتيب الحكم بالكذب تو ـ اي فاصحاب المفسدين
غير مرضي عليه بان القدر بر تعمي الصبح والمدبر يق عطف القوس بما بعدها واجيب بان الفعت قد يكون

من القطاف وهو ليس بمراد هنا و
انما المراد اللطيف المشتق ج

قسوة

وليكن ان يقال

او
جاز وقد ذكر الواحدي بعد هذا
الجواب ما نصه قوله الخ

الذي لا مراد به الا الملابسة والصحبة وليس فيه غرض صحيح والعلاقة الاستعارة لقال عذان
خليع العذار اي يخول لان مريد وليس لمانع من غير الصدق والصواب ما خود من قولهم الولي
عند البرى من الجنون خلعت عذاره ان جن اطلب وان قضى عليه لم يطلب ٧ قوله
فتكر العدى من باب نصر اي مكر فتكراي غيره تغيرا قوله وتتبع المرتع المرتع
اي طلب الكلاء والحمى بالضم طلب الكلاء اي موضعه والمراد هنا طلب المورد قوله الا ان عادة
امرؤ القيس ان يبدأ بالمقدم ثم بالموجب الاول الذي كان قد تصف
به ملكه الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان ملك الامونية ما تعاطى الى القدمة الخامسة التي معاوت
مقدورا تاما مقيب الهلوا ما القدرة القديمة بجميع مقدور وراتباعي التسوية بالمصور
صناك تفاوت بالامونية والبداءة قوله تقا ولا الفعل الاعلى قال الرجاج اي
حوله مما يحول عليه فخفر به لكم سلاما يعجب ويسهل وقيل الما في عليه الى الخلق
صلا موزعين مبين ٧ قوله وقد وجد بيتا قاد سبا اي ما الذي تحكم به صحيح على
الانطلاق ١

الانسب بالمقام ان يقال ان الانطباق المذكور
ليس صفة بل هي صفة يمكن الوقوع او الخوف اسبب ما ينطبق على وكما ان الصفة
في الكواكب التي حول شيء الانطباق لان مراده ان حركته على السمت بها الانطباق
الصفة الانطباق فلا ما القول لم يكن ذلك مراده الانطباق الصفة بالاد غاما هو مذهب
السكاكي في قوله واكاملية انسبت اقفارا اليها فبلوغ من مت البعد بطيء وهو مما يسمع
وقوي فليتأمل ٧ قوله هو قوله ترى شعشعت اي الترى جمع ربوه والمراد المرتفع
من الارض شعشعت ان كانت الروايه على صيغة المبني للمفعول فهو من الشعيع بمعنى اللمع
وان كان على صيغة المبني للفاعل فالمعنى ظهرت شعاعها كما في المقاموس والمفيم بمعنى
على سبيل البدل ويطلق على جمعها لانه مصدر في الاصل ٧ قوله وادهما والطرف جمع مرتع

وكان ارادة ذلك ما ورد عن
خلف قول الخليل صلوات الله
وسلامه عليه تكاد ترى قول الشعر
لا احسب الرجلين اي اعتمد اقل
وربي ليس باعمل ما لم يعين

الذي لا مراد به الا الملابسة والصحبة وليس فيه غرض صحيح والعلاقة الاستعارة لقال عذان
خليع العذار اي يخول لان مريد وليس لمانع من غير الصدق والصواب ما خود من قولهم الولي
عند البرى من الجنون خلعت عذاره ان جن اطلب وان قضى عليه لم يطلب ٧ قوله
فتكر العدى من باب نصر اي مكر فتكراي غيره تغيرا قوله وتتبع المرتع المرتع
اي طلب الكلاء والحمى بالضم طلب الكلاء اي موضعه والمراد هنا طلب المورد قوله الا ان عادة
امرؤ القيس ان يبدأ بالمقدم ثم بالموجب الاول الذي كان قد تصف
به ملكه الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان ملك الامونية ما تعاطى الى القدمة الخامسة التي معاوت
مقدورا تاما مقيب الهلوا ما القدرة القديمة بجميع مقدور وراتباعي التسوية بالمصور
صناك تفاوت بالامونية والبداءة قوله تقا ولا الفعل الاعلى قال الرجاج اي
حوله مما يحول عليه فخفر به لكم سلاما يعجب ويسهل وقيل الما في عليه الى الخلق
صلا موزعين مبين ٧ قوله وقد وجد بيتا قاد سبا اي ما الذي تحكم به صحيح على
الانطلاق ١

الانسب بالمقام ان يقال ان الانطباق المذكور
ليس صفة بل هي صفة يمكن الوقوع او الخوف اسبب ما ينطبق على وكما ان الصفة
في الكواكب التي حول شيء الانطباق لان مراده ان حركته على السمت بها الانطباق
الصفة الانطباق فلا ما القول لم يكن ذلك مراده الانطباق الصفة بالاد غاما هو مذهب
السكاكي في قوله واكاملية انسبت اقفارا اليها فبلوغ من مت البعد بطيء وهو مما يسمع
وقوي فليتأمل ٧ قوله هو قوله ترى شعشعت اي الترى جمع ربوه والمراد المرتفع
من الارض شعشعت ان كانت الروايه على صيغة المبني للمفعول فهو من الشعيع بمعنى اللمع
وان كان على صيغة المبني للفاعل فالمعنى ظهرت شعاعها كما في المقاموس والمفيم بمعنى
على سبيل البدل ويطلق على جمعها لانه مصدر في الاصل ٧ قوله وادهما والطرف جمع مرتع

وكان ارادة ذلك ما ورد عن
خلف قول الخليل صلوات الله
وسلامه عليه تكاد ترى قول الشعر
لا احسب الرجلين اي اعتمد اقل
وربي ليس باعمل ما لم يعين

لانهم لا يعلمون ذلك الا بالغيب قوله سعدا سد الجمع بسد قيا وهو طابت النفس قوله
اول لما اذا جشات جشات اي اضطربت وجاشت اي فاضت وفي القاموس جاشت
نفسي اي فثلت ظن اردت اسالا نفت عن قرن او نزع قلت جشات ملائكة اي النفس
ملائكة تدعى بالتي قد او تسترخي من الام الدنيا بالتفعل قوله ودع هريرة اسم امراة قوله
ولهذا استدراك اي لكن خير الكلام ما بلغ حاجة المتكلم على استقامة قوله مدكرة
في النسخ وسيوجه الاستدراك اسقال يلعن والله ما اعلم قليلا الا الوجه الاول قوله
مرفقن وكعبا بجمعة الشعاع وان قلت قد مر الشيء بعد في قولك الا عم صباحا ايها الربع
الا فران نحس يحاشب ان يعد جميع العدد تستعار لجمع الكثرة بعكس هذا يرفع الاستدراك
العالم على الاتقان وباستعارة القدر في موضعين علت بكل في الاستدراك كما يوهمه
ظاهر صيغة التفعيل القدر الخلوص من العصور في اللغة قوله عن منشاه غير بالغ
غير بالغ غير البالغ بالتوهم اي طلق واحد متعلق بالبيع، لين السوط طائر عداء الوحوش الصفا والطين
اي الوحل او الصلب قوله غراق من قولهم اغرق النازع في القوس اي استوفى مدها
قوله وتتبعه الكراسيت ما لا يتبين لعسر استهاب المبالغ لان المراد منه الكرة بعد الكرة للتوبيخ
وممكن ان يقال الرصل عبارة عما يوجب الجمة وهو شايع عند الاصحاب والمراد
قوله ما قيل ان الكر هو الرجوع عن الشيء اذا الترك بما هو ملائم للذاهب وانت خبير
بان في الحفظ تتبعه هو الذي بعد الاغراق فلا علم من تعريف الشيء قوله وعليه بالسمط
شجار كبار ٧ قوله ضمر شجارا اي اجزن راجع الى البرق في البيت الذي وهو قوله سرى
سرق المعروف بعد هزيع من الليل والمعنى صوب البرق المعروف بالمطر في الليل
المعهود وهي بلدة بالشام ٧ قوله موضع معين وبرهان بالفارسية الجبل جمع رحل قوله
عفت منازلها جمع سنبك وهو الطرف الاقرب العشير بكسر العين البعير الذي لم يركب وقد
تقع فيه العين قوله ومنها ما ترى جمع الهزل والقاعة الهزل خلاف الجد وهو بطلان

الهزل

الحويل الثاني

الحويل الاول

النزل

الحويل الثاني

الحويل الاول

النزل

مستقر بالمعنى [illegible] الا انه [illegible] وقد [illegible]
[illegible] وهو انه لم [illegible] الاسباب [illegible]
في [illegible] قال [illegible]
ملك [illegible] فقد [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] بالوزارة [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible]
[illegible] والرضا [illegible] والكل بالكسر [illegible]
الكلام [illegible]
[illegible] العلاج [illegible] امرها [illegible]
ان [illegible]
[illegible] المراد [illegible]
[illegible] الاستعارة [illegible]
الكلام [illegible] والسلام [illegible]
[illegible] في المتشابهات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] في الايضاح [illegible]
ذكر [illegible]
[illegible] البديع [illegible]
ومن علم البلاغة [illegible]
للبلاغة [illegible]

الفصل [illegible] وسوف [illegible]
حرف [illegible] قال الجوهري [illegible]
[illegible] السليم
[illegible] عليها [illegible]
[illegible] قال في الايضاح [illegible]
[illegible] النبي [illegible]
والمؤمنين [illegible]
وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله [illegible] وشرب الخمر
التي تذهب العقول [illegible] النبي عليه السلام والمؤمنون [illegible]
[illegible] الارحام [illegible] والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المساكين [illegible]
الوالدين [illegible]
[illegible] عظيم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التنزل [illegible]
[illegible]

سبع الاون ص

الاربع مع ربع وهو المنزل والخطاب في ربعك تجنيسي وحاصل المعنى ان سير لك عشرة كما تعطي
ان اجبى ربعك يجيء للوكع لا ارضى فيعتادها المجبو ثم منه كبيه اربع واعطو المدو واعفا التقى
والمعازل ما سازل الجمعة وضجر عن الاطياء الى التفات منها فخاطب الى الغيبة او تخاذل
والوجيف الوجيب عن اللغة تقال احدى العدو ضعف اى تحوا في واما سازل الطريق
ويحمل ان يكون المعنى ان عدد المنازل التي يقطعها الراكب في مدة المطاب مع مروره لم
تقدر بسوم بها كانت الموت دون ذلك المعنى الذي زال عنها فلم يعبر عنها ولكن المعنى الذي زال عنها لم يعبر عنها فلم يعبر عنها الى ان الموت
لا تزال تصيبني كم حضرها

الا طلب للاسعد ص

وكلا ع او رد لمنه منبها على ان الحرف المتفق بها في الاول او في الوسط او
في الاخر ٢ وهو ملة لان الحرف الاصلي في الاسكان الذي هو ظاهر المعدد اجمع الى
الحرف الذي هو تم الحروف والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر السبع لفظ يدل على ان
راجع الى المصابيح ولا يخفى ما في توجيه اللام الا ان يقال ان مراد السبع بظاهر حاصل المعنى
وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فتأمل قوله وبعضهم من كبى ما الكبى البيت
والاصل البيت الظاهر منه سبى يسبى وسبى بالضم والكسر الطاعون اذا اثر لا يتناسى فيه
اثر جيد ي ما اقل ضياء اى بعد كما هو لان في عدم تقارب الطاء والميم التشعر بتبين نظر الله
عما بينهما ان الاول من تقارب المخرج من حيث تحول الى فيه من المخرجين وان كان احدهما
وليس من مخرج الطاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من فاتح الشفتين والطاء من
طرف اللسان وطرف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب مبني على عدم اعتبار مخرجها
لا يخلو على الف وبعضهما تأمل قوله وكقولهم تركت فلانا ومن قبل هذه الكلمات ما كتبه على
عليه السلام الى معاوية حين قال له اما بعد فانك قد ركبت فاجرا وتكلمت فاجرا
يقود في كلها الاسلك للبديع فان في معاوية ست سنات بعد الباء من ميم وكذا
وستا معوه وان كانت منفصلة فيه وفي المستقر تسع سنات بعد حرف التوقف واعلم
كذا في النسخ المصححة والمستقر به مدينة في بغداد بناها المستنصر بالله من خلفاء العباسيين
وفي استيعاب ذكر حسن سنات بعد الالف كذا في النسخ المصححة والتسعة بعد الالف
الاخرة بعد الحاء قوله وهو ردها اذا قلنا الالف في قاتلا كعمل المعدد
قوله لان الاصل اره للمضارع والتاء في اصله كذا في المضارع الاول بقرينة باب
المضارع الاول صدارة ما النسبة اليه لكان المضارع كذا ابدا صدارة
اليه فتأمل قوله كقولهم سرع الى الشر بكسر العين وبعده ضرعين على الوبا صحيح لدينه والعين
الماشي بسته بصبيع قوله اقول الصابي والعيب الصبي بكسر العين وسكون الباء الابل التي

وكلا

لاشوك له كان حصرما تقطع سوكره والطلح شجر المولد نور كنور خليب الرائحة وعلى الشوك
شجر يشبه طلح الربا ولكن له ثمر اصغر من الفلفل والمضوء الذى تعضد بالكلى من اسفل الى اعلاه
قيلت لرسياق بارزه وفى الصحاح عضد ساعده يعضده بالكسر وضع بعض فوق بعض
وظل محمود اى ممتد لا تنسخه الشمس لتوسه كقوله تعالى والى الارض كيف سطحت
وظل ادحا الان ذهبا ثم نزعنا منه الشمس كقوله والارض بعد ذلك دحاها
حمراء قيست لقوله تعالى ومن الجبال جدد بيض وحمر الواحدة منه جدد اى خطوط
وغلب اذا اعتدت غارب الاعراب على السوى من بعض ابل العلم اقعد الراعى
قعوده او اركس فى كل حاجة وابتذل والقعود البكر الذى يمكن ركوبه والغارب
ما بين السنام والعنق والاغرب من الغربة وانما قيل بعدت ثمود والغربة العقر والاغرب
الاثران جمع ترب والنطوح الرمى وطواح الزمن جمع طائح والمعدة جمع معدى على خلاف
العباس وعشعاش جمعية اليمن جمع بنية كبرة وقاعم مرتفع الذراع وقاعم
مرتفع عاطر ومرتفع منصوب على المصدرية اى يعين امولى السدل الطويل التهدل وزاع
القصد قوله على بلد سهل سهل اى ينحدر قوله مغانى الشعب الى آخر تفسير
جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه
قوله كان سربا بالكسر الظاهر من الماء والدواة جمع عاف وهو طالب الطعم وقوله
الرقم اسم موضع عرفت الماشية بالثاء ثلاث هاشات فى نصف الدرع والبيد
والشاعة الطائرة بصفة الفرس السابق والشاد والاشقر قوله حارية مما كان على
الحرة صفة على الاصح عند البصريين اى كرة بعد اخرى وهو صفة الفرس بمعنى الفقه الضرب
قوله عارة مصدر فوزنها فعلة مبنية الحاء جمع عرق بالضم والفتح وهى بوساده
القصيرة والرقيق البساط الفاخر جمع فرد بمعنى مفروش قوله والكرام جمع
كرم وهو الخمر الصغير قوله فوق الحرة عالم كله على صحيح فيه بين عاقاب وذكر

بخالط بياضها شئ من الشقرة واعدل العيس الابيض وهو بالفتح مصدر سوى يسوى
اى صفى صفحة واحدة والمنبطح والصفا موضعان والجادة الى سناه قوله هو الخفوق
هذا يفيد ان سكون سنا للضرورة والصحيح الظهر صفة للعيس على التمييز وقد يروى بكسر
السين الموجب على انه فعل يفعل بفتح العين فى المضارع اى ملوحة مسافة او على ان
تاء تعلمهم ومنه هذه العصمة فوك يا قوم قدر المعنى بكسر غير مفتوح الروح الريح
قوله نوى العرى اى نوى اى اتام والنجم الاول بمعنى الستر والثانى بمعنى الكثير والعاثل
العطاء قوله مولى الحرس فلان يلحى على الجرى العدو الى الظهر اى الظهر للسير يوم الى الظهر
العدو الى موضع فيه الماء وجعد الثوب والمصطلع صلب فى نفسه المصطلع بالسنى القوى عليه
فى المضاء به والحمل الثقيل انتصار العظيم وتحسين عبارته وتخفيف الثقيل فلان الكبير
منه اعلوه من قولهم اطلعت على الشئ اى علوته تماما اى هو عين لا تكل الكثير
وما لك لا توصل لمن يرى قصه ما فيها وعملها غالبة قوله قرا قد ما لك لا تصوت لعبة وغارا لا ما اى ما لك لا تقول
تضيعين الفصد قد لك استعمل قوله عطبا وذلك بان يكون ما فى احدى الفقرتين اكثر فيظر لانه فى قسم قوله
الاخرى متساويين فى الوزن والفقرة سلما والآية المذكورة من هذا القبيل لاصلا
سلوا وكواب فى الوزن والفقرة وامالعطبا فلا يقال ما شئ من الفقرة الاخرى
وذلك ان القول ما وكب الفى قوله وذلك بان يكون على سبيل التمثيل وما قام يوم القسم
الذى ذكرته لك الا الآية على الكواب جمع الكوب وهو كوز لا عروة له قوله كقوله
نصابه لا تدركه الابصار الى آخر صدوره الله الذى لا تدركه الابصار هو قوله
وكقوله تعالى وما امرنا الا واحدة الا كلمح بالبصر والامر العظيم قوله
فى صدر المضمود وطلح منضود السعد شجر النبق مثال بالعاريه كما فى المضمود الذى

على كل حال ومرم بكسر الراء اسم لجبل وهو مرم بن سنان
بن صاحب الحارث الحدي صاحب رمية الذي تقول عبد ان الجبل يلوم صخرة
ولكن الجواد على علاته هرم ولما الهرم بضم الراء فوكبر الستين لو
صغرا لتوهم الاقران ساحتها الظاء المعجمة دار الكبي في بعض نسخ
ديوانه صهباء فوبعيد حمرا الكابدل عليه البيت الثاني وهو قوله في وصف
ذات حرفي دبي وكرى احبان لو طي وزنا وثوى ومثل التعديل بكي
قال العلامة في شرح المفتاح وارد وهو في ذلك ازدواج او تجنيس
او مطابقة او نحو ذلك غاية في الحسن كقولهم وصفاتي
بديهة زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات
والنفي والبسط والقبض والابرام والهدم والبناء والمنع والاعطاء
ومن ذلك قول المتنبي قاتل القتيل والليل والبيداء تعرفني والحرب
والقرطاس والقلم ومثل بالبيتي تسبيقه الصفات ومثاله
من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي
عليه الصلوة والسلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم
مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطئون
اكنافا الذين يالفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم
الي وابعدكم مني مجالس يوم القيامة اسوءكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم
قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم تستسقى الغمام بوجهه
ثمال اليتامى عصمة للارامل ووجه ذلك ظاهر وقد سبق منا في كتب المؤلف بعض
غلبة عبد هو مالتهليل اي ابيات شوقي والصدور هو مرحل اي بعيد سائر البعير

والباء للمصاحبة هو عابرة اهتمام صخت الشيء اي كسرته وقال بعضهم صخه وابصره اذا ظلم
وكسر عليه صخه هو عائشة قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري الخ اقصد تتعدى الى مفعولين
فقال فسلبك سعر المفعول الاول لما محذوف اي السلب واوصل وهو الموف وسوضح
على انها بمعنى اعطى مفعولا ادري والى للوصل اغراض وتعد وبالعين المهملة يطلب
واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كاي قبل وبعد اي اول كل ذا حاصل
المعنى والمتروك ما اعلم ايانا يكون اقدم منا الاخرى غدوة الموت عليه الخ الخ مثل
هو ع المكارم هذا البيت عالي بالخطب الرسولان من بدر وكان سيد قومه
ول جاء مدحوم شرفه وصنعه محمد واسعدي عليه عمر بن الخطاب وانشاء السعد
فقال الا ارى موضع بي فاصرحن ان ثابت سالوا فقال امير المومنين البيت في ال
يلحقني بالخير ولي تحر الدم لحسن الظن فكتب العمر بجنبه عدة ابيات من جملتها البيت
كالمست في حكم مظلم فاغفر عليك سلام الله يا عمر وانت الامام الذي من بعد صاحب
الفت البكر سعالية الهي البشر لم يوثروك سادا قدموك بها لكن لانهم كانت
الاثرة فاختاروا عفافه قوله ع المكارم جمع مكرمة بضم الكرامة وابقيه الى صاحبه هو
وهو فاعل صحبا او موقوف حيث واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف وهو اللبث
لانه لازم والمذكور في متعدد معهود لمظلهم وانتصابه على الحالية من فاعل سلك اي واقفا
سلك على وقف الخ على مراكبهم على قاتليهم لانهلك الخ اساى غرقا الحزن وشدة
الجزع وتحمل ابي الصبر صبرا جميلا قوله هاشم الاتوف بالجمع الاشم من الشم وهو ارتفاع في
قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والنظار العلماء والمراد بها
الجود والشرف الاصل النمط الاول في الحمد والشرف قوله وهو اسم اشارة وهي الاغارة
في اللغة تعالى وافعل كون للصورة وهو الشرف ظاهر قوله تفضل الوضيع الخ
سهل وهو شيء من السهولة وهو لون الاسمر قوله ما مسى ابا نضر اعدى الهدى الخ
عليه محمد صلى الله عليه وسلم ان ابا نضر اعدى الهدى الخ

البيت ع

والاسى الحزن تقول تاسى على ما فاتك اسى
اذا حزنت عليه والمفعول محذوف اي تاسى
اسناه على المصدر به لان قوله لم
تملك اسى في معنى لا تاسى اسى
الثاني يكون مفعوله لانه مصدر مؤ
موضع الفاعل والتقدير لم تملك
اسيا اي حزينا قوله وتحمل اي
الصبر صبرا جميلا فان قلت الصبر
كيف يوصف بالجميل وانما الجميل
الصبر قلت الصبر

بسم الله

قوله قد اقرى ضيفه الخ كذا في الاستقامة وانكاري والقياس من اكرمه وهي الاعطاء
قوله قال الشيخ قاسم في الاستدلال قد كان بان المراد بحمل الربا عدم تجويزه وجود مثله
فاده لم يتصور منه الربا لم يجز وجود مثله لتكليف معلوم منه الاتي ان يكون حاصل
بكون في المعلوم ما يتعلق به العلم وهذا ظاهر على الخارجي عدم ظهور الصلاة
والعدم لانه فعله كما مر وارد
يتعلق به العلم بان قدر معناه اي لم يجز سئل لعمل يعلم منه جواز وجوده في نفس
الامر وعدم تجويز الربا لعلمه حاصل التقرير قوله اعلم ان الربا سمي الاخذ ان
معاوضة التي من صاحبه الى غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا تعدي
شيء شيئا قوله لان المبيع في المطعوم لم يقع ان مات المبيع وان كان على المطعوم
الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وعطفه على الماضية كما تقول اعطاني
فلم يبق كمل الدرهم بعد فاسمي ثيابه فلم يكتسي فعل المضارع على الاستمرار ولا على
الى يا مل قوله فلان في اي تعلم الربا عالمت علما وكرم اي صار منه العلو والشرف
اهل الشرك حتى انه ليسمى التي فك النطف التي لم تخلق قوله وعيلا ناتج لرباه وهي اللغة
المطبقة في الفعل ستقعالم وقد يجيء على المواب مثل غظبات قوله وكذا قول القاضي
الا ترجمان ان كان مرادا به في استرجاع صفة المطعوم فهو في بكسر الواو لا غير فاذا روي
روي على صيغة الجمع على ارادة صنف الى بارة الحرور وقوله في بفتح الراء لانه مصدر او اسم
زمان اي وقت لو ديني والبسيع بكسر الميم الاولى الاذن والبديع بكسر الميم الاولى ايضا
موضع العين قوله وقائله اي رب جاعة قائله وسمعت سمعتني حال من ضمير المتكلم
والسمع الخيط ما دام فيه الخرز والافعوسك حتى يبلى اي ملازما فاصل قوله الا ترى ان
الاصل ان فيه صيغة المرة وهي السؤال والجواب كقوله قال لي ابو يوسف وبعض
الفول استبع قال الصغاني علينا ايما تقول او في قلت اني ان اقل. فكل صيغ
بخزيج قال فلا قلت مهلا قال قلت ما سمع قال الصغاني يقطع قال

اعداوه

قوله في

صفحة

صيغة جاءت تمنع واجاب بان كون المراجعة من الثاني بعد محل مراجع والواو مذكرة
المصنف ولو سلم فهي اي تعتبر السؤال المكرر والجواب الملفوظ قوله مقيم الظهر اي انا
مقيم الظهر اي واراد بالظهر كله وهو القلب والمعنى في جمع امية الخلق الاضطراب والجولان
الصلصال قوله وقولوا الى الطيب والى عنك بالقاف والراء وقوله اقتدم جوابها محذوف
اي تحبك قوله وفي المطعوم اي المطعمي المكيل اي المطعمي قوله من رغب البائع ورغب المشتري
والبائع تدرعه العيون قوله سعي جعفر اي العيار الى بلخ اليها جعفر قوله وقول الى تمام
بعده يا فوجب لان مت لبا تام ليشتمل على الاستعارة المكنية التخييلية حيث شبه الصبر
بالناس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعني الملبوس ومن تتميم البائع عارضا له
تلك لتستلزم كون الرجع محمودا او الصبر مذموما حذر اللازم لينتقل الى ملزومه والمعنى
الاول لا يشتمل على هذه الخطايف فلا يكون هذا من قبيل التعميم الثالث على ما في الفتح الاول قوله
وان يكون احد القياس تشبيها بقال تشبيها بالكسر تشبيها اي تشبث
بها وقوله الخماس بالخاء المعجمة والسين المهملة استلبته قوله سلبوا على صيغة
المجهول قوله وهذا بالسلام وغرم وقع عبده في بعض النسخ روى انه مالح هرون الرشيد كره
اهمال الفصل الركني وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت الى التكفير والامر
كما يكشف الغيوب ليس منه الا بثبات قول المهدوي امام الهدى عند اصحاب المجلس الاسد
انفق على ما يمكن قوله قلت مثل الفصل الواحد ليس على انه مستنكر ان يجمع الظلم في واحد
ظاهر وان بطلانه مجمع عليه الاجتماع وفي الاستدلال ما سمع قوله واذا احملها بالعطف
رجعت الى ما في العطف من ابهام تجويز عدم مجيئه مع مجيئه بالملازمة فيه قوله والتقدير
معنى ما نفعه مبتدأ الخ خبره وجزاء اي اعطاه مفعول معتف الخ سائل قوله وقد
ظلمت عنهم الملائكة صحيح العقبات جمع عقاب الرأية وهي العلم الضخم شبه بالعقاب
من تصوير الصحة كذا في الصحاح وقال الفاضلي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المطولة

سالذهب وغيرها وسمى الاعلام والعصائب التى تجمع عليها الطير وهو اسم جامع
الذى يعرب لازمت قوله توجع الغرب هى الغربة ما اغربه تتبع والطير وقطع
قوله علم بالشئ علما حكمى ان تعرف حق كما تنامه الحبس الظلم بمعنى قوله اى حبس عما
اعانيه كونه من الحبس اذا كانت غريبة منهم محبة لهم قوله كما يكبل عن ان يتادى ما امر به
اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه كالمرح والاهتزاز التحرك والهيبة السيف للطبع والصوير
الهيبة والطيبة اسم شاعر سمى به لتصوره وقيل لانه مات قوله واستعنى فاعفنى يقال اعفى
من الجرح بمعنى دعنى منه واستعفاه سأله الجرح صفة اى سأله الاعفاء منه وكنايه
قال لا استعفى ولكن السيف الاظلم او ان ظلم الهيبة والكمان ذلك السيف ظلم يكنى
صالى الحرب كان حرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام له فكان الحرب يصلى بنار
المقتول يقال نار تلتهب اذا لم يعمل فيما تحرقه والرعب الخوف والبأس الحرب والصعصاء
والصعصاء السيف الصارم لا يمشى واغماد السيف جعله فى غمده اى خلافه وان
فى ما ان يعاب زائدة صبا اى مال الى اللهو والفتوة كما عرفت فيما سبق وكيا الصبى
زنى زمر الخ لم يرد لها به الا فعل تعريضا بما يتحرج عليها الرجال والمغارم جمع مغرم
على القياس او جمع غرم على خلافه كمسن جمع مسن اى ما يلزم اداؤه كالدية ونحوها
الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاضاح عادة اذ كان عامهم
وقت الاضاح هكذا فى طبقك نبهانى غيره كواقيل وهذا اما يتم اذا اتم الملك مجانا
ظبة السيف طرفه وساط التيمية هى العوذة التى تعلق على الاولاد فى العنق وكلبك
قبيلة وادم اسم رجل قوله واغرب اى ائتنى غريب مريع قوله ان كنت افتقت
فيلى زنت سعدى بمعنى تعالى ازهمت الامر ولا يقال ازهمت على الامر كما هاهنا
عاد بتعدى بعلى وقيل بتعدى بنفسه ويعلى كما هاهنا وتبعت يديه الاول مذهب الكلبى
والثانى مذهب الفراء وما فى غير هذه الرواية قوله وهى الحاطة الخ عذه قوله اد صاف

صدرى اى انتبه فى البيت الكون من شعر الشعر قوله تمثلت بيتا كان ملهب الشبيه سكره
فى الصحاح تمثل فى بيته من الشعر اذا وطن بالقاسى بيت فى اخره واما عبارت
الالف بالكسره ما قبلها والنون زائدة لكن قد اورده فى باب وصفه ان يذكر فى فصل
ملهب الحمار الوحشى الذى قد اعتقل العوسجة والنافية زائدة تان للالحاق كحصحصة
الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والحمل الاثقال التى تحمل قوله كاسه كان مطويا
الاحسن جمع احسنة وهى الحقد او اسهلوا اى صاروا فى السهل وهى الارض اللينة والوحول
جمع وحل بالكسر وهى الطين الرقيق قوله وتمامه لعموم كربة وسداد ثغر وبعده كان
كلامهم اكل فيهم وسبطا ولم يكن نسبتى عامر بن قوله قد قلت لما اطلعت على الوجيات جمع
وجه وهى ما ارتفع من الجبين والشقيق وردة الحمر والغضى بالمعجمتين الحطب والمراد به ضد
الجبهة وروضة سلمى مفعول اطلعت والاسى ورد الحمر كذا فى شرح الايضاح للجرجانى
والمراد بالشيب الغالب على رأسه والجمرة فى اعذاره الخضاب وعذار الرجل شعره النابت
على موضع العذار وارادة الاسرى بالنصب على الوصف لعذاره لانه سكنة للمروءة و
توقفا امر من توقف بتوقف اصله توقفن فلما ثقلت النون الخفيفة الخ قوله كما عارس
فى لوس خالدة اراد بالاسى الرمل الوبر لاشتماله اللوس الشعر والخالدة الطفاء
وقوله بين الجبت الذى يقع فيما حاله الوضع قوله حتى التقى العوالى فى عالية الرمح وفى بادخل
يعنى من السنان الى الكعب والشوابق الخيل الخ قوله المعشر الموسن طلاى ابن رجل
واضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اى الكتائب الامور الصعاب وهذا الكلام تمثل به الضبابى
جمع ضبة وهى طرق العقبة يعنى بالذى استعرضت به اعلى على الباء والذى للبيان
اى مثل الذى استعرضته والمعشر للجماعة وضمير بها للخيل راجع الى الاسنة قوله
المدلول عليه باستعرضت اولى الذى فى بالذى وقوله عنس اى ضخمة وثبت
محمد معرضة بنى اسم ان وقوله الخ واتق الشبهات اراد بالشبهات بسكون الشين

الاسيا وهو

الجود بكسر الجيم وضمها الشجاع الذي لا يفر قوله حتى يصرع كقول بعضهم ما فر قط ولا نكل
صفر في والثاني الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على الصاهر يسعى بالنوم والصبر المحمود وعاد
الى الثاني نهو والاصاهر الاول ملابسة او عدوا بالصاهر هم الذين يكونون تحت يده و
حوله جعلهن اليه ومنهم ان قوله على الصاهر حال مما يخطر على بين صدقا ما يخطر عقد من
حسن القوم كابيا على الصاهر القوم فقد ركب منطقه قوله فلقيا ما فراهم وقد فتح الهاء
حوم الهوى قلوبا اي حملها وانزع حول الحبيب اخطر القلوب بالتي في ضمائر الظاهر
والوقع بالشد سد قبيح وقع كركع جمع رائع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والحداء
بالشمس الاول السقي الحسن الدعاء والراعم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام ومنه
التراب وذلك السيل الحمى اسم للجدر الهودج والقبيح اللوح والمراد بالنعوت
الموشح خفاء الكواكب والاعلام جمع علم بالضم وهو ما يراه الناس من بعد والمنار علف
على الاصاهر وعطوف على غير وما ذكره في التحشر فيكون الاصاهر منه وغيره
جمع حسن من غير فيه سهو لان عمر هو عمر بن الحارث وحسن هو حسان بن مرة عليه
احدهما الآخر وقد ذكرنا شيخ مجمع الامثال ان حسانا سارك قيسا واخذ ركبه ونفر
عمر بن الحارث فلم يدركه حتى طعن بكليبا فقتله صلبه ثم وقف عليه فقال يا حسان حتى
الشربة ماء فقال حسان بركت عاوراك وانصرف عنه فلحقه عمر وقال ما عمر والله
لتقرنا فنزل عمر واليه واجهز عليه وهذا هو الذي قلت قوله وهي ان السوس السوسن
اسم امرأة وهي بسوس بنت منبه الضبية وكليب اسم شخص والتالية فوق بحذاء الرمح
نظامه والمأوار الحكة وهي الحاذ النسبة عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهر
الى قوم التزوج فيهم وال طهار اهل بيت الرجل وما كر اي لم يعرج على شيء قوله
قصاص السوس وادلاه واغدياه واشابت تقول العرب لو اصبحت في دير
منقد متى يعيد فيها الذئب يعد عاشاه والعفر قبل الابل وقد ذكر ذلك الهذلي

الى اسكن من هذا يا ابن العوهاء العفر ناقة سريعة يعني بالفتيل اي اسرعت
قلت شبب الشراي علق وتغزل وكذا قيس ليلى قوله كالي سار وقني الحاذرة المواثبة
والضبيط الجيد الاقعد والرقش جمع رقشاء وهي الحية التي فيها نقط سود وبياض ناقع
اي مائع قوله والمأوار الحكة المطل المشرف من اطل عليه اي اشرف والجمر فعل والهذا
اثث الغير العدد الجم والتي الى قدر وانصبا بالنصب على التمييز يتكشن اي اثره
اي تصوت مهلكش وهو صوت الافعى حلدة الارض قرش يقرش ونهري من قرى
العلم نخلة مرتفع وجلال البرذع للدواب وفي الاعراب وكذلك البرقوع وجلال
جمع جل وهو ما يلقى على ظهر البعير يتقى به التركب والهام الذي ما صاب اي ذهب نصف و
الحب النصب ووصف الهام بالنصب مجاز والنصب لصاحب الهام وميل اي مسيد اي
الى بداهة الرجل والكواكب في السير كناية عن طول الليل قوله فراق مما فارقت غير
مذمم مطلع قصيدة والمراد بمطلع سيف الدولة ومنه التي الى الختم كما قوله
فؤاد ما يشيب الهام اي الما فؤاد وما نابه الهام الخرف وقوله مثل ما يهب الهام كناية
عن قوة الرأي في الحرب ما مغازل الغانيات عواس ومراود نهس وفي المثل اغزل من امرأة
العيس الهام الفحل وقيل العرق مدح الاعف الطاهر والمدح مدح الامور الباطنة
وروى الخطيب في المدح ما ينظر مسعود بن ابي الطيب المتنبي ما قصر طبعه ان سعد او
وعلى فيه الشدة والحق الموصلي ياد اريغ البلى وحاك يا ليت شعري ما الذي
ابلاك فقير المعتصم وابو بعيد قوله وكقول ابي الفرج الساوي ما بعد البيت
المذكور ولا نعدكم من ابتسامي لقول مضحك الفضل سكن نهر دوره عنبر و
قاني احدث الملك في سيف الملك وقد كان استطال على البرايا ونظم الهام
وسلك الملك ولو زهر النجوم انت رضاه تاتي ان تقول رضيت عنك فاعسى
بعد ما فرغ البرايا اصير الجزء عنيف وعنك يقينا انه لو عاد يوما

قوله ان لو علا يوما الى البيت

الى الدنيا تسهيل بنوب لسكه فعال لوغف قومي اى علوتهم الشرف او مالي او
النفس الضيف ج ـ السيف اصدق انبا من الكتب ج الحدود بالكتب
كتب الحكوم وحد السيف حاسه الذي يباشر الضربه والحد الكتابه الى الجزء وقد يسمى
الصحيفه جسدا وجزء جلد يكتبون ثلاثه والصحاح ج صحيفه وهي تسمى الغرض
والطرس السيوف الصحايف كتبت وبالعدد الريب والشك قول الحكيم الحكم
لا تفتح على نفسك باب الشكاه عظيم لعرضك الشكاه لعربستكم عن قصد البيت
المذكور ولكنهم اهل الفاظ والغدى فهم الملفات الذي خصوصهم ان يات
ضمائرهم وكذلك فيما جرى منهم وكلوم والمعارف جمع الخفيف وهو العضب
والحيه وطلات الزمان مصائبه الثار ذو الوتر وقد تهم وتعين
العين الفراق والفيلق الجيش الجمع ضالق ج ـ وهم الذين ادركوا الجاهليه والاسلام
الشعرا الحاذقون طبقات الماهيون كالمر تقيس في زمرة طرفه والحضرميون الذين
ادركوا الجاهليه والاسلام كالخنساء ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام هم الذين
يجرون ذيلهم على اصول الكلام يستشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين
نشاوا في الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب وكالمستهام بكلامهم
الان كل ما يقوله مفرد لما يرويه ولا وجه لهذا الحل وان صدر عن صاحب
في انبانه فغير قوله تم كلي اهناء لهم عيشوا عيه وان اظلم عليهم فاجوا لاني مبني
الرواية على الوثوق والضبط وعلى القول على الدرايه والاحاطه والاعتقاد
في الاول يستلزم الاعتقاد في الثاني والقول ما يقوله لعمرك لعلك لديث بالمعنى
ليس بسديد بل هو لعمل الواو هاهنا وهو لا يوجب السماع ج ـ كقوله لواي الدعوى
والسبب جزاك الله فقال لا يفهم لكم هذا من الاقتضاب لان الاول الكلام تم
الشيب وكمل الا يكون ابو سعد مشيب صلة مناسبا لاول الكلام وغير مناسب

التجم

الفيلق

بعد

على المصحف ان كلامه يدل على ان اباه تمام من المحضرمين مع انه لم يدرك الجاهليه والذي
ما ذهب اليه المصحف ان الاقتضاب سمة من العرب والمحضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون
ويتبعونهم في ذلك ولذا اوردت الى تمام هو كقول القيس بقاء الدهر يا ويحه
في الفارسي طول وعرض جوهر تمام ما مصرت نامه ستم فاته واعلم ان المصنف لم
يتعرض لذكر حسن المطلب وبوابيها مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وصدره بان
يخرج المتكلم الى غرضه الشروع في الكلام البليغ متعدم وسبب موصله اليه كقوله ايا كب
تعهد وايا كب نستعين فانه قدم الوسيله التي هي العباده الخط الذي هو الاستعانه لانه اسرع
الى الظفر كما يحصل ذلك عند المثور الى الملوك والكبار ـ لانك اذا نظرت فواتح
السور وجدتها كذلك اذا نظرت الى فواتح السور وجدتها وجدت اكثرها طلبا للتعيين
والنوع الاستاره ما يتعرفه كيف وصله العباده كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتداء
بالنداء في مثل يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع
وكذا الابتداء بحرف التنبيه كالا وثم فانه ما بعث ويحرض على الاستماع بيانه للوقوع
السمع ملقى والختام السور فوايه لحسن الاترى الى الدعاء الذي ختم به البقره والوصايا
التي ختم عليها عائذ الى عمران والفرائض التي عائذ سوره النساء والتهكم العظيم الذي في خاتمه
الحايه والوعد والوعيد الذي في خاتمه سوره الانعام وغير ذلك ـ وقد عد من مصانع
المطلع وادرس منه شيخ الصناعه في خطب مصنع اي بديع فهو كخطبه امام صنع الديك
اذا صاح وامام الصنع على الباب لانه ماخوذ في حاجات الكلام وامام صنعه اذا ضرب
صوته اي وسط راسه والسماعه جمع سفينه وهي شبه بيت يخرج فيها الفحل عند
سكر شبه الفحيح بصوت الفحل في تلك الحاله فيقال جوه سفينه وخطب ذو سفينه
والتذكير للاحكام المذكوره في على المعاني والبيان اعلم ان هذا من للدع لكون ذكرها
عند هذا الخاتمه والله سبحانه على التوفيق وهذه الهدايه الى سواء الطريق والصلوة على محمد خير البريه
والروا صحابه ذوي العقود سلم الله وسلم سلما كثيرا كثيرا

سوره

مصنع

تكلم

وبعد فالمكلف لا يكون غافلا عن الامور الواركة او متوقفا في
بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان تحقق الشيء اما ان يكون بنفسه او بوجوده
العقل او بوجه وهو الامر بالنسبة الى نفس الامر والتحقق اما بالنظر الى نفسها او بالنسبة الى غيرها
وغيرها وهو المسمى بالخارج فتحقق الامر في الخارج اعم من الوارد الذهن والخارج والخارج
كذلك بجميع اقسامه وهو ان ما يوجد في الذهن يصدق في الخارج انه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى
ما يكون بحسب نفس الامر بين واذا كان تحقق الامر على هذا النحو فنقول ان تحقق صدق في الخارج صدق
في نفس الامر وتحققه ان الحكم مركب في الخارج صدق انه مركب في نفس الامر وما ليس
صدق في نفس الامر بمعنى انه ليس كذلك فلا يصدق في نفس الخارج اذا لم يكن موجودا في
لان ما لا يكون ثابتا في الخارج لا يكون موصوفا بشيء في الخارج لكن يجوز ان يكون ثابتا في
نفسه اذ يصدق ان السواد المعدوم في الخارج ليس في الخارج شيء من السواد ولا يصدق
انه ليس في نفس الامر اصلا من السواد ليس بثابت في نفس الامر صدق
بحسب الخارج فيخرج عكس ما اذا صدق السواد ليس بموجود في الخارج فانه يصدق
بحسب نفس الامر وهذا لا يخفى ان نقيض الاعم اخص فنقيض الخاص والحوال
وذوات الاشياء فالى قوله والاستلزام والاقتضاء والعوارض
والغايات والحقيقيات وان تغايرت اغاير وتحقق بحسب الخارج
واكثر الاطلاق تبعث الى ان يكون حكم الحكم الى الوارد الذهن فانه لا يطلق
عليه الاطلاق على الخارجيين والذهنيين بل الحقيقة ان العلوم التصديقية
المتعلقة بالمعلوم كما يتحقق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والوارد الذهن

المسمى بتحفة السند الفارقة
بين نفس الامر والخارج والذهن

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لوليه والصلوة على نبيه وآله والمجد بعد فان نظرة العبرات ربما
كان متوجها الى الصورة الحاصلة من شيء فيها ومشتغلا بها حتى عن احوالها بحيث يغفل عن امرات
واحوالها من حيث هي هي واستوائها وغيرها وغير ذلك من احكامها فقد جعل المرات آلة لملاحظة
تلك الصورة وصيرها بنظر فيها وينتهي منها اليها فالمنظور بالحقيقة في هذه الحالة
هو جعل المرات آلة لصورة المنظور الآلة المتوسطة اذ الالتفات اليها وكذلك لا يمكن
الخلاص عن الوقوف عليها واجراء الحكم عليها وربما جعل المرآة ملحوظة بهذا النظر
غير ملتفت الا ما مما يتعرف فيها فيعرف جودة صيقلها وصفاء جوهرها وذلك
مما لا شك فيه وهو الذي يفرق به بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء بذلك الوجه فان المبصر
ربما توجهت الى مفهوم ناصية الجبهة مثلا فيتوقف في احوالها من حيث نباتها وربما جعلته آلة
لملاحظة تلك الجزئيات ومرآة لمشاهدتها الى ان تمكنت بذلك من معرفة احكامها مثلا
الاول قولنا مفهوم الشيء يباين وكل ما كان كذلك فهو ممكن والثاني كل شيء كذا فان العقل قد لاحظ
في الاول مفهوم الشيء وجعله مغفلا فلا يحكم في الاول بهذه الملاحظة الا على
حيث نباته الصلاة وفي الثاني قد جعل ذلك المفهوم آلة ومرآة لملاحظة الجزئيات فيحكم به
في ملاحظة آحادها والحكم عليه في المعلوم في الاول هو المفهوم الكلي بوجه الجزئيات
والمعلوم في الثاني هو الجزئيات اجمالا من ذلك الوجه بكثر تحقق حقيقة المقال ورفع
عنك ما قيل او قال والمستوفي يجواب ما يورد بهذا من الاشكال وهو ان الحكم في صورة الوجه
على تقدير العلم بالوجه هو صورة الوجه وعلى تقدير العلم بالشيء من ذلك الوجه ان كان الحاصل
منه صورته ايضا فالمعلوم هو الوجه فلا فرق اصلا وان كان صورة اخرى لذلك الشيء فلا يكون
العلم به من ذلك الوجه وان كان الحاصل صورتين صورة الوجه وصورة الشيء فالصورة
الاولى معلومة والثانية علم بالشيء من ذلك الوجه فان قلت ان كان العلم بالشيء من ذلك الوجه
عبارة عن الشعور بذلك الوقوف العلم بالشيء من وجه وجعل العلم بحقيقته وهو ظاهر واما الوقوف على العلم
من وجه آخر فبين الوجه ورد بما قال وان جعلت الحالة الحاصلة صورة الوجه بشرط انضمام هذا الوجه
الصورة الاخرى شيء قلت هذا علم بالشيء مع العلم الوجه فهناك علمان وملوم لان العلم بالشيء

43561